

7ANV.

البريد
المصور
حبيب لغز

عنوان المخطوط: الحمد لله الذي هدانا لهذا

رقم الميكروفيلم

الموافق: ١٢/١٢/١٤٤١ هـ الموافق: ١٢/١٢/٢٠٢٠ م

(A virus - ...)

المجلدات: ١٢

تاریخ : ۱۳۵۸ - ۵۵ - ۲۵

[illegible]

تاريخ المسح	اسم الناصح
١٩١٩	...
١٩٢٠	...
١٩٢١	...
١٩٢٢	...
١٩٢٣	...
١٩٢٤	...
١٩٢٥	...
١٩٢٦	...
١٩٢٧	...
١٩٢٨	...
١٩٢٩	...
١٩٣٠	...
١٩٣١	...
١٩٣٢	...
١٩٣٣	...
١٩٣٤	...
١٩٣٥	...
١٩٣٦	...
١٩٣٧	...
١٩٣٨	...
١٩٣٩	...
١٩٤٠	...
١٩٤١	...
١٩٤٢	...
١٩٤٣	...
١٩٤٤	...
١٩٤٥	...
١٩٤٦	...
١٩٤٧	...
١٩٤٨	...
١٩٤٩	...
١٩٥٠	...
١٩٥١	...
١٩٥٢	...
١٩٥٣	...
١٩٥٤	...
١٩٥٥	...
١٩٥٦	...
١٩٥٧	...
١٩٥٨	...
١٩٥٩	...
١٩٦٠	...
١٩٦١	...
١٩٦٢	...
١٩٦٣	...
١٩٦٤	...
١٩٦٥	...
١٩٦٦	...
١٩٦٧	...
١٩٦٨	...
١٩٦٩	...
١٩٧٠	...
١٩٧١	...
١٩٧٢	...
١٩٧٣	...
١٩٧٤	...
١٩٧٥	...
١٩٧٦	...
١٩٧٧	...
١٩٧٨	...
١٩٧٩	...
١٩٨٠	...
١٩٨١	...
١٩٨٢	...
١٩٨٣	...
١٩٨٤	...
١٩٨٥	...
١٩٨٦	...
١٩٨٧	...
١٩٨٨	...
١٩٨٩	...
١٩٩٠	...
١٩٩١	...
١٩٩٢	...
١٩٩٣	...
١٩٩٤	...
١٩٩٥	...
١٩٩٦	...
١٩٩٧	...
١٩٩٨	...
١٩٩٩	...
٢٠٠٠	...
٢٠٠١	...
٢٠٠٢	...
٢٠٠٣	...
٢٠٠٤	...
٢٠٠٥	...
٢٠٠٦	...
٢٠٠٧	...
٢٠٠٨	...
٢٠٠٩	...
٢٠١٠	...
٢٠١١	...
٢٠١٢	...
٢٠١٣	...
٢٠١٤	...
٢٠١٥	...
٢٠١٦	...
٢٠١٧	...
٢٠١٨	...
٢٠١٩	...
٢٠٢٠	...
٢٠٢١	...
٢٠٢٢	...
٢٠٢٣	...
٢٠٢٤	...
٢٠٢٥	...
٢٠٢٦	...
٢٠٢٧	...
٢٠٢٨	...
٢٠٢٩	...
٢٠٣٠	...

عدد الأوراق : ٢٢٢ ورق المقاس : ١٦ × ٢٧

ملاحظیات: ~~کے لئے ایک اور جدول~~

الرقم والنسخ

مجلس

47

البداية

في جافو بن شافعي

فان اما به حصة من اصل ماله فلا يورثه ولا يورثه غيره من ماله ولا يورثه غيره من ماله
 حصة وهي ان كان لا يورثه على الكلاص منه لم يورثه غيره من ماله ولا يورثه غيره من ماله
 فطوره للمه صعد العلق للمه اذ صعد حوان كان يورث العلق فان وعا السبع بعد ان سلكه ثم اسير طولا
 قود ولا يورثه وان اسير من غير ماله فلا يورثه غيره من ماله ولا يورثه غيره من ماله
 العصا من في السبع فذلك لا يورثه في الكال او حصة حراصة ماله فان كان لا يورثه غيره من ماله
 سدد على حب الله معك على ماله فلا يورثه غيره من ماله ولا يورثه غيره من ماله
 العرق من ان يورثه سدد في العرق او في العرق ان كان يورثه غيره من ماله ولا يورثه غيره من ماله
 وان سدد فلا يورثه ان يورثه في العرق
 فان الروابي لو يورثه كلك او فهد اعلمه حصة ماله
 بل يورثه العود ان كان العاقبة انه يورثه ويورثه وان لم يورثه فكل من يورثه سائر الاولاد له الكلاص وهو
 لا يورثه الا ان يورثه على ماله اذا كان ذلك في موضع حسن
 ويطر في يورثه فكل من يورثه سائر الاولاد له الكلاص وهو
 ويطر في يورثه (نكته فلا يورثه ولا يورثه على الكلاص) فكل من يورثه سائر الاولاد له الكلاص وهو
 على الكلاص والسدد على الكلاص فكل من يورثه سائر الاولاد له الكلاص وهو
 فكل من يورثه سائر الاولاد له الكلاص وهو
 القسم الاول ان يورثه حصة ماله فلا يورثه غيره من ماله ولا يورثه غيره من ماله
 حركة الموضع فكل من يورثه سائر الاولاد له الكلاص وهو
 الثاني ويسر على الاول الا ان يورثه حصة ماله فلا يورثه غيره من ماله ولا يورثه غيره من ماله
 كالوطني اذ يورثه من النوع ثم يورثه سائر الاولاد له الكلاص وهو
 عليها ان يورثه حصة ماله فلا يورثه غيره من ماله ولا يورثه غيره من ماله
 ككاتبه المانية بعد ان يورثه حصة ماله فلا يورثه غيره من ماله ولا يورثه غيره من ماله
 بعد الاخر يورثه او يورثه حصة ماله فلا يورثه غيره من ماله ولا يورثه غيره من ماله
 الا ان يورثه حصة ماله فلا يورثه غيره من ماله ولا يورثه غيره من ماله
 والي يورثه حصة ماله فلا يورثه غيره من ماله ولا يورثه غيره من ماله
 وان اسقطه فكل من يورثه حصة ماله فلا يورثه غيره من ماله ولا يورثه غيره من ماله
 الياسر لا يورثه حصة ماله فلا يورثه غيره من ماله ولا يورثه غيره من ماله
 فكل من يورثه حصة ماله فلا يورثه غيره من ماله ولا يورثه غيره من ماله

بداية
الكتاب

الرسالة في معرفة
 المصنوع
 دجيد سيد
 محمد



الرقعة الخلد مع النجم قال الرابع في هذا الموضع عن السحاج المذكورة انما ان لموضع فليطس الموضع وان
 عاصت كانت سلافة وان سوعته طعنا هي السحاج قال فيكون ان كان العرس وحفل من الحارضة والفاضة
 كانا احل من الحارضة لكن لا يوصي الموضع ولحق هذه السحاج بصورتها كصورة في الرأس ولو اسصور في
 الاوتة والذاتة في الحد وبهذه الاف والحي الاسفل وعند العصاص في الموضع منها انما والفسن ليه
 النجم الذي في العظم فعليه كلك العصور وصغر ويا بعد هاتين النشبة والنعلة والانه العصاص منها والذاتة لانه
 فيها عصاص بعضها على بعض فيها عصاص العنق وكذا العنق على العنق واما في الموضع فروع الربيع وحده
 انه العصاص فيها وكما هو منه في الموضع وهو في الموضع والسلافة والافحاج في ان وصول العصاص منها
 بولس الحرف في السبع واما في الوجوه وتلك معدة منه المقطوع الى العنق وهو ان يوصف بها اذا كان على
 راسه من السحاج والمقصود موصوفه من موضع السحاج فمقتضى ما قال الانام وهذا ان كان في الوجه طرس
 فان عاصما واحدا في الانام لم يات به السط وقال لا وادى لاسصور الامان للكون الشاح خرج السحاج موصوفه وسلافة
 بسطه نحو الوجه من راسه ونحو السلافة فاذا كان عن الوجه انما ونحو السلافة صفه على علم ان السلافة من راسه
 صفه موصوفه من راسه في السحاج موصوفه بسطه على ما كان في السلافة موصوفه في راسه في السحاج موصوفه
 السلافة الى العنق انما وان كان راسه ارض حار او كان عن موصوفه صفه انما موصوفه من سلافة راسه في السحاج
 العنق من الكلد والعظم اعدوا المقطوع وصغره السحاج وادى السحاج السط بالطر على الدور في موصوفه بعض
 وقال اذ لم يستر السط العصاص في السحاج ولحقا عن كل الاسكال سطر اهل الكلد في المقطوع والناي وكذا
 ناه صفه اذ لم يستر السط العصاص في السحاج والسحاج وعلل بوضوح اجسادهم فان كانوا في المقطوع صفه اذ لم
 اعدوا العنق والناي المقطوع موصوفه والناي سطر السحاج على جانبيه يكون حاله على السط
 محمول على حاله انما في الكلد منها حار في وجوه في السحاج قال الرابع في السحاج وكما ان يستر بالوجوه ان كان
 بالسحاج من صفه اهل الكلد عليها فليكنها العنق التي بلا حادون وطى الانام عن راسه المقطوع بعدم
 وانه يرد في الذاتة فان قبل العنق الى سطرها حوله الحارضة وقال اعدوا من سطرها المقطوع والعنق في حله
 على السلافة والناي موصوفه موصوفه العنق على السحاج في الحارضة والذاتة والذاتة انما صفها
 عن راسه كذا السلافة انما انما انما العصاص في السحاج اذا وقع في الراس العصاص منه اذا وقع في السحاج
 فكلها في الوجه على في الراس اذا حصل في الحارضة او بعد الاف او في الاسفل فامر بجمعها العصاص في السحاج
 الذاتة واما العنق الحارضة في غير الراس والوجه من السحاج كذا اذا وقع الحارضة عن العنق او العنق او السحاج
 الاصابع او الراس او السحاج فلا سطر في السحاج موصوفه في الكلدون وكذا العنق منها على السحاج كذا السحاج
 السلا

السلافة والذاتة ليس عليها في علسها الخافه لها ارس معدر والعصاص منها لو قطع بعض المارد
 وهو ما لان من الاف او بعض الاذن ولم يبق منه في وجوه العصاص فولا من راسه في الوجوه في وجوه في
 الماصعة والسلافة واول الوجوه وهو الكاخر وسعد المقطوع الحارضة كالصف واللب لا الماصعة
 وصور من كان عليه الحارضة ولو قطع بعض المقطوع او بعض الاذن والذاتة ولم يبق منه في الوجوه في وجوه في
 معدر الوجوه وهو الكاخر قال الرابع في راسه في السحاج فامر بجمعها العصاص في السحاج كذا السحاج
 العصاص في السحاج على ان يوضع كذا سطر ان يجمع الى العنق والناي هذا علم العصاص في السحاج
 في يات منها من ارس وعطونه سائر في الوجوه واما الاطراف في السحاج العصاص منها في السحاج
 انما قال الانام والاصابع والاذنات والربط في سطرها بقاها الماكلة واما في السحاج موصوفه في السحاج
 حصل بغير من اعدوا ان يكون العنق موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج
 موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج
 والربط موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج
 ومن العنق موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج
 الحارضة في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج
 واللبط وصغره العنق موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج
 واصل العنق من غير اعدوا في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج
 والحاصل في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج
 والناي في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج
 فان لم يبق منه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج
 والناي في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج
 العصاص في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج
 قال العنق وهو الاطراف منها في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج
 عند العصاص في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج
 واصل من السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج
 بعض السحاج او السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج
 انه العنق في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج موصوفه في السحاج

[illegible]

حكم المحي عليه من ان يحد منه اليد وارس اصبع دار كان العصبان في المحي عليه فلو قطع فاعل
 الاصابع لما اقصه اصبعه لم يكن المحي عليه فطغ اليد ان كان له من النوع وله لفظ الاصابع الاربع ان
 وادرسها ان كان لو اورد لفظها لو طاب كانه او لفظ معها واحد بدل الثاني لم يكن
 لفظها فله صلوته كمن يحد اليه فاعل من اصبعه الثاني ولو اطلوه اربعة الاصابع الماعل
 للاصابع المعكونة على الصحيح المخصوص في الخلاف ما اورد اكارب يد اكارب راس اصبعه ويحكم المحي عليه
 معكونه فلو قطع المحي عليه اصابع الكا في المحي له عدد القطع من النوع للواء من يرسل صلوته من بعض
 ولو وصل في القوة الاولى من الاصابع الاربع لم يقطعها فله صلوته معانها فيها على فاعل القوة
 ووه ان لا يرسل فيها وان اطلوه احسن اليه من اليد فله على الصحيح وقته ووه ان كل اصبع تسع قطع
 يملك ما يستحقها الكل ووه الاثام الخلاف في ان يحد عض الاصابع هل تسع بعضها من صلوته
 على بقية الخلاف ان بعض بعضها هل تسع فائدة او ان يحد الا الاصابع في النقص في اليد واليد
 ويحرر منه ان في الاصابع في بعض الاصابع ودرها صلوته اربعة بلاه اوه ان يحد
 النقص ولو قطع لها الاصابع لها فلافصاف الا ان يكون له الفاعل عليها ولو قطع صاحب
 انك يد اكله الاصابع فله صلوته لقطع له ووه الاصابع الاول لو كان في
 على اليد اصبعان لكان يد المحي عليه فان يحد اليد وان ساقط من وليس له
 حد في اليد وان ساقط الاصابع الثلاثة عليه واحد من اصبع وان اطلوه اليد
 الاصابع في اليد وان ساقط الاصبع من راسها او ايمان اليد ان يحد بعضها الاصابع هل
 تسع صلوته منها ام لا الاصابع خمس الكل ولو امكن الحال فكانت يد المحي عليه في يد المحي عليه
 اصبعان سلافا ان يحد النقص من النوع لغير المحي عليه العصاب والكتاب السما واليد ووه الاصبع
 الثلاث في الخلاف في اصبع الاصابع الثلاث صلوته فلهها من اليد في اصبع صلوته الثلاث
 صلوته فلهها من اليد ووهان حواء العرائس في وكاهر المص لا وهو باورده القاص في العرا
 والوكان على قولها ان يحد بعض الاصابع تسع بعضها صلوته اليد اما اذا اطلها ان يحد بعضها
 بعض الحلوته فلهها اول ولد الوكان السؤل من يد المحي عليه اصبع واحد فله قطع الاصبع
 الثلاث في اصبع الاصابع في الاصبع صلوته فلهها من اليد في اصبع صلوته الثلاث
 فلهها الخلاف ولو قطع فلهها الا الاصبع واحد صلوته في الاصبع وان اطلوه اليد فان اطلها
 اصبع تسع كل اليد فلهها فان يحد الا الاصبع فله وهو الذهب في دخول صلوته منها بها وكان
 يد في صلوته في اليد فله السؤل ولو كان اصبع احدى يده او لهما اوفر من الاخر فلافصاف
 يد يحد يد يحد وعلى الحال سنة اصابع فان كان يحد يد يحد

طرس دل ثابت اعمد الامكنس او العنصر اصل والآخر راسه على من الاصل العنصر والاريس
فالمنس وفي المراتب الخلود ولو قطع صاحبها انما بعد له قطع منه الطرف الاصل ان اقبل او اذ به بالقطع
اصح ليس بالامكنس وهو ما سار الاصابع في الطول للقيام بها اصلا ان اقبلها انما بال
اصفا ثمة وانما في المناس والظواهر بها اصنع اعمه للمها ذات المنس كان ذات الامكنس الاربع اصنع
ولو فرض اصنع العنصر لما قال الامام الاظهر عندى معناه من من الدية ان الامكنس اذ اراد ان يملكه
معظم ما مع الاصنع قال الرازي وقد عجز هذا الكلام الى ان اصنع اصنع العلم بها
سلم من فائدة الامكنس العلم ان الله الوسيط فلا يسئل الى العنصر فان انكر قطعها ان الله العلم فانه ارجح
من العنصر ان طريقها فاسد بها القطع ان له ذلك فاقول ان كل خاصه ويصير ان اقبل على الله تعالى
لو قطع لكان الاصنع لئلا يبدل الخلق اصابع فلما لم يكن عليه الا يملك العنصر فان اصررت باعف والا فاصبر لمعل
اصابع كان يذهب فبما فعله كعمل كل ما اذا قطع الصحيح من خلافه بده ثمة لا يصير فبما فعله
والمنس ان في العنصر صلافا والامكنس قطع المنس وهو ما اورد في التاويدي وهو العمل بوجهه اذ اقبل العلم
فحقه القطع بالعنصر عند اقبائه على الوسيط وكما ان يوانده الا ودي وكما فعله فان لم يلد ذلك
ممن روال العلم وقطع الوسيط والعنصر عندى وحصل الاستعانة من الوسيط ولزمه ارسى العلم
له طلب ارسى الامكنس لخلوله الى ان يرد له العلم فانه يعلم من علمها ان احد المال هل يكون عموما
ومعنا ان اذ احد المال الوسيط العلم هل يرد به ويصير فالا الامام وكل ذلك راجع الى ان الخلود
في العنصر هل يمتد الى المال وهو ما ذهب الى ان من اقبل وسط وعزم العزم الاقوال المثل ثم وجد
المثل هل يرد بها وكان به والوجه في ان من اقبل من العنصر لعدم الاستماع للرد بالعنصر لما رآه
العبث على ان يرد السمع والاريس واسترد المنس والوجه في اذ السمع طعنا العلم فلعنه
ماخذ منه فبما الخلود من اقبله سلك الامكنس هل له ردها وهذا المثل وماها الامام والعلم على الامكنس
فما اذ است العنصر منى ويخون هل لولها لكل المال في حال واد است العنصر على المراه جامل هل كان
للمال في كل وصل عند الاصول ان الامام والعلم على اصابع العنصر ان ذلك المنس كان بالاريس وان
في المنس كان به وكذا اذ اذ الروايات في المنس ولزمه للمعنى وعنه بالبعد وهو ما ذكره في دار المعنى
واصلها العنصر فبما خرج من كل من المنس الى الآخر وقال ان كان المنس عسا والحق في غير ارسى له طريقه
بعبه في احد المال انما هو ان الظاهر السبع وبهم يرد بها وهو ما يرد على الظاهر في حواله العنصر على المال
في حواله احد المال مكلما ويحول اذ احد من المنس بالخلود رده والعنصر بعد التلويح والاطراف فيه فليان

ان

ان احد المال مكلما ويحول اذ احد من المنس بالخلود رده والعنصر بعد التلويح والاطراف فيه فليان
عسس لم يجر للول العنصر على الاريس وذلك اذ انا فقرر عن خصائص الى السبع لوجود من ثمره معها
وانما مكلما بالخلود لكان مكلما بالمال في حصر حال الول فان كان مناسبا او وصلا لم يجر
كان حاكما حار والظاهر في سلبها ان ليس له احد المال اذ لم يعب ودوا في المنس العن فان كان معرا
والاظهر الخوار وفي العنصر المنس ان كان مكلما فان لم يجر مكلما لم يجر فلو كان واحدا ولو كان على سبعة
بالقطع بالعنصر بالظاهر ايضا ان ليس له مكلما من ارسى الوسيط الا ان يعبو ولو قطع الامكنس العلم
من ارسى الوسيط في امر فاد العلم بالعنصر العلم بالخصائص فيها او لا سوا كان قطع العلم
او ما هو امر قطع الوسيط فان اقبل منها من منس العنصر في الوسيط كان سبعا فله معناه فله ان يعبو
صوب قطع الاول والاسطرار والعنصر فان لا سوال من خصائص العنصر العنصر العنصر العنصر
وضع المذهب على مفضل الوسيط واستعانة المنس بقطع ما يرد من ان لم يجر خاص العلم بخص
الوسيط اذ عا وجب ثمة الامكنس لخلوله فانه قال العلم كان عموما عن العنصر وقطع معناه
كانت العلم سمحه القطع فبما ان يقطع الوسيط لاسي سبعا وان لو اقبله خاص فاعلم المال من
يعقوبهم سبوط العلم من الخال اذ انص منه قبل له رده الى الامكنس فبما وكنان اقبله ان له
فالا الامام والاصحاب ولزموا اقبائهم على اصابع طردوا العلم بها وكما يرد على معنى فليان
اذا احد المال من سبوط العلم هل يرد به ويصير فالا الامام وكل ذلك راجع الى ان الخلود
له طلب ان من يعبو ثمة وكنان وقالوا اذ احد المال هل يكون عموما عن العنصر فبما العلم
ذلك يرفع الى ان الخلود في العنصر هل يمتد الى المال فان لم يمتد الى ان اقبل الى ان
لم يرفع الى العنصر وادى (الطلوع عمو) لو قطع الامكنس العلم من اصنع ان الوسيط العلم
من سبوط الامكنس من اقبله فان سبوط الامكنس فبما ان يعبو واحد الامكنس العلم وان سبوط
الامكنس فبما ان يعبو واحد الامكنس من اقبله الوسيط واحد ومن العلم ومن ان يعبو واحد
الامكنس فليان در صاحب الامكنس والوجه ان سبوطا كذا وماخذ الاخر في العلم من الخال
في الاصلان الواجب من الخال والخر على اوليه ومنه سائل الاول لو قد قطعوا في منس
ان سبوطا وقال انه فان جاعلي المنس سبوطا فبما ان يعبو واحد الامكنس العلم وان سبوط
وحيه فليان در صاحب الامكنس من اقبله الوسيط واحد ومن العلم ومن ان يعبو واحد
المنس فان لم يلد الذي الذي من جلات الظاهر والاصل فبما منى ان يكون المنس من الولي وان لم يلد

على الاراعام بحسب وجوبه لكن على الوصية للفاعل يكون في بيع الدية ولو ان ارعاهما على العول في الوصية
 ما اذا اوصى لم يرد منه شي انما اذا اوصى له او احصل الحق النقص الى الوصية بعد الوصية نعم لطفا
 الاول من صحة العتق بالنسبة الى الاطلاق والاصناف الى بيعه الاريس ولو اطلق العاني وقال عتق من موصي
 بعد اقامته يودا واراسج واعرف العتق الى من يرد الاريس وهو العاتلة في الخطا والى العتق فان كان
 اعرف العتق عن المصاحم اليه وهو الاريس الى سبعة اذ اقاله العرافون والاددي وعلى العاصم في هذا
 العتق في سلب الخطا والعتق وليس فيهما في العتق سلبان على الاريس سلبان بدمه مع دمه او بدمه خاصة
 ولو سلبه اكثر من سلبان على ان يرد به على الخاتم اكرم بملكها العاتلة ام لا عليها ان يرد او يفسد على هذا الاصل فاذا
 قال الخاتم عتق يان فان ملك الوصية الملائمة فهو ليعو مال الالف من ارضه ان يرد عتق عن ارضه
 عن عاتلته وان ملكه لانه في ملكه العاتلة فلو كان ارضه ان يرد به لكانه مال سوا عاتلته هذا
 في صلح الاراعام اذا الوصية وسوا احسرت الوصية للفاعل اذ يرد في الجهر ان يرد به ليعو مال عتق
 عن العاتلة بعد ان العاصم ان ملك الوصية ملاهها اسداج ما يورس ملكها وفيها ماسر الوكيل وان ملكه
 ملكا الخاتم فالظاهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 ملكا سوا ملك الوصية ملاهها او لا اذ اقاله الاددي ولا يرد في من يرد به ليعو مال الوصية او لا اذ اقاله
 داود انما اذا ملك اسد الوصية على الفاعل فهو على العول ولد الوال اسد الوصية الدية عنهم او عتق عن
 الدية ولم يصف الى الخاتم والى العاتلة هذا كله اذا سبب الحماة منه او باعير لو العوازل انما اذا سبب
 باعير ان الخاتم واكرم العوازل فالدية على الخاتم ولو العتق سبب على الفاعل نفسه فيكون الوصية للفاعل
 لو قال الخاتم عتق عتق اوصيت الخاتم ما وعت موصيته وما سبب دية موصيته الحماة بالنسبة على الاددي
 ان يرد الوصية للفاعل بحسب الدية على العاتلة بقرينة العتق وان احسرت له كان له اسد العاصم عاتله
 ملاهها منهم انما اذا اوصى ولو قال اوصيت بها للعاتلة صح وورد ان اصلها الدية والى العاتلة ولو
 اطلق الوصية ولم يصف الى احد ملكا اقاله الاله اذ عتق بعد قطع الطرف على مال وسكك
 النفس فاذا اوصى بملكه بوصية العاصم لو اريد بملكه فالوصية من اوصى به فعما الخاتم على الاريس
 ثم سرب الى النفس لم يرد العاصم في النفس فانما اذ عتق عن العتق والدية ثم سرب واني به الوصية المندرج
 انه عتق ولو حرر اكله ربه فان كان بعد ايد ملك الطرف فعليه تمام النفس ودية الدية فان عتق الوصية
 لعنه النفس اصددها ودية الدية وان كان قبل ملكه لكانه ربه ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 على الوصية له الثاني من الدية والحق الاول في العتق بملكها عتق بملكها انما ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 بعد الدية لم يرد سوا الدية انما ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها

معد

فاحد الخاتم عتق ارشها ثم سرب انما ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 السهول لو كان الخاتم عتق بملكها عتق بملكها انما ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 على الخاتم في الاراعام بحسب وجوبه لكن على الوصية للفاعل يكون في بيع الدية ولو ان ارعاهما على العول في الوصية
 انما ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 في النفس او الطرف عدل على الخاتم عتق بملكها عتق بملكها انما ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 اصددها لم يرد في الاراعام ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 والاعام فكله في عتق انما ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 يقطع الطرف ان كان الخاتم يقطع على الخاتم عتق بملكها عتق بملكها انما ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 له اذ له الرابع وعشر في السد ان يقطع في طرفه ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 اذ يرد على عتق النفس وان عتق النفس ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 الوصية الاول وكصله في العتق من ملكه الوصية له ولدين الاول دون الثانية واسد العاتل اسد
 موصود وهو بالوصية طرف عتق من سرب في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 ولو عتق السد عن مصاحف الطرف سبط لم يرد عتق من مصاحف النفس ولو عتق الوصية عن مصاحف ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 في الطرف قال العتق سبب ان يقطع مصاحف الطرف انما ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 النفس فلم يرد هذا الوصية سرب في الطرف فان عتق عن النفس وحسب ان يقطع مصاحف الطرف قال الخاتم عتق بملكها عتق بملكها
 عتق ان يرد عتق من مصاحف النفس في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 ثبات عتق من المصاحف في المصاحف والادوية ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 ربه قال وهو ان يرد عتق من مصاحف النفس في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 وهو ما اذا سبب له عتق من مصاحف النفس في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 سرب الى عتق اذ حرر ربه قبل الادوية ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 العتق ولم يرد سبط النفس وان سرب النفس بان يقطع عتق من مصاحف النفس في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 الوارث من عتق عتق من مصاحف النفس ولو كان الخاتم يقطع من مصاحف النفس في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 منه وعتق من الاراعام على مال سرب النفس في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 وقال ابو علي يخرج هذا على قولين منسبين على ان الطرف اذا انار لسانه العاصم هل يرد عتق من مصاحف النفس في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها
 ان العاصم يرد في الاراعام انما ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها العاتلة في الجهر ان يرد به ليعو مال سوا ملكها

ومن الوجه الثالث يرجع اليه ايضا ان يدافع على ما قرأه وذكره العاقله لكنه لا يجمع مع الثاني
وان ما يسميه اوصد فيه العاقله فان قلنا يجب عليه ابتداء عاد اليه فاجتمع مع الثاني ويحمل العاقله
ما وجب عليه نصه وان قلنا يجب عليها ابتداء رجوع اليها لا اليه فلا يجمع مع الثاني في حق الحائض
او العاقله وحمل الحائض ان قلنا يجب عليه ابتداء رجوع اليه وبصور اجتماعه
مع الاخرى اذا احدث فيه العاقله وان قلنا يجب عليها ابتداء رجوع اليه وهو يجمع مع الاخر
في جميعه وذكر اجمع مع الحائض اذا احدثه العاقله والعلوط والعبد يوجبها على الحائض والحائض
منه بلون حقه وبلون حقه واربعون خلفه ولا فرق في بلون حقه بلون حقه ان يكون الحائض
نصف قصاصا او لا فمن الولد الولد ويراعى السبه المذكور من العلوط والحفنه في ديه
فحسبها في الخطا عرسا بحاص وعشرين ابون وعشرين ابون وعشرين ابون وعشرين ابون
وفي العدم عرس عرس حقه وخمسين عرس حقه وخمسين عرس حقه وخمسين عرس حقه في ديه الاطراف
قاليد وفي الموصحه ادا كانت خطا بسبب محاص وابلون وابلون وحقه وجده وان كانت عرس
حده ونصف وجده ونصف وحسبان وفي الاصبع ادا كان خطا اسما محاص وابلون
وابلون وحسبان وحده وان ادا كان عرسا بلان حقا وابلان حقا واربع خلفات
وعلى هذا القياس يوجب في العمد وسبه اربع الخراجه والطرق اعشارا وفي الخطا الخماسه
واما ديه سبه العمد فحسب من وجهين من جعلها على العاقله من اصلها وعلوط من وجه
واحد وهو من جعلها اعثارا وابلان آصاف كديه العمد الحظ ومن وجه اخر به سبه العمد
على الحائض ودينه العمد الخطا من المحرم او في الاسهل المحرم وقبل المحرم كديه سبه العمد يكون
منه موجه على العاقله وانما يحصل التحصيف من الوجه المله والخطا اذا وقع في غير
هذه الاحوال ولا يصاعف فليط الذي بعد اسباب العلوط فلو قلنا جازم في الحرم
والاسهل الحرم لم تحت سوا ما به من الابل عليه سبه حاله وفيه وجه انها اراد ليل حرمه
ودر بلت الديه ولا يعلط الديه بالا حرام على الذهب وفيه وجه وشروط ابل الديه سلامها
من العمود المسبه للرد في السع فلا بد مع فيه محب ولا مريض الا يرضى المستحق وان كانت
ابل من من عليه هذه الصفه والحلقه لا تكون الا سبه وهي التي في السادس ولو حملت في ذلك
فتقول ان اصحهما نعم ولو احضرتا مع قول من خلفه وانكر المستحق لم يعل قوله الا سبه فان سبه
عدلان اهل الكبش ما بها حامل احدث ولو اختلف قول السامع من فها لم يوجب ادا احضرتا

نشهدانها

نشهدانها او اعما د على قول الحائض ثابت عند سارعا في الحمل سق حوفها ليعرف الحمل
فان كان عدم حملها عزمها المستحق واحد خلفه بد لها على الاظهر وفيه وجه انه ما خذ ارض
نقصان الحمل وبلغني به وهو يرفع على ان الدرس المخصوص باقصاع وصيه ملك ولو
احدها ولو احدها الولي على انها حامل يرد لها وقال بان لي عدم حملها لا جازم وقت وضعها
ولم يصح لولا ان حوفها الصبر فان كان احدها اعما د على قول الحائض فله ردّها سوا ادعى
الحائض انها اخضعت في ديه ام لا وان كان احد يقول عدلين حزين فان لم يدع الحائض انها اخضعت
عنده فله ردّها وادعى الحائض انها اخضعت عنده وكان ممكنا وكديه الولي فاصح الوجهين
ان المصدق الحائض واما صفه الابل فان لم يكن لمن وجبت عليه ابل فعالم حقه ان يبل
التي ان قال الدرس وجبت عليه بلدنا وغالب ابل العسله ان كان بد وبان تعرفت العاقله او
اله سبه الزم كلا منهم اعطا حصته وغالب ابل بلد او قسله قال ابو الفرج الرار وهذا لا
يصور في عروق الاحاد فان الواحد على الواحد لا سلع ما يوحده الابل وانما يصور
اذا كان بطنه بلد او قسله وبطنه في احرا فان لم يبل في البلد او العسله ابل او كانت
وبعدر حصيلها الا باكر من سبه اعتر اول ارب البلاد ولربها بعلها منها
ان توب المسافه وان بعدر وعظمت المونه والمنته فلا توسع المطالبه بالابل وصبط
العاصي وجها به الجدي بمسافه القصر فما فوقها والعرب ما دونها وصبطه المتولى
بالجدي اعتر من السلم وبطنه الرابع عن الامام ان راد مونه احصاها على قيمتها
ويضع الغرم لم يلزم بحصيلها والا لزم وعبارته الامام بهم حلاقه فانه قال سطر الى ما
بحناج اليد ليعمل الابل فان كان لا يربد على قيمه الغرم من مكان المطالبه منه سله من الحان
الذي يوز وجود الابل فيه فانه لو وجد الابل فيها وفيه سله الاكر من سبه سله في
عرها ولو باصا واليه لم يربم حصيله وعبارته البسيط بواقفه وان كانت له ابل فان كانت
من سبه ابل البلد او القريه بالحكم وان كانت من صف اخر فوجهان اصحهما انها
تحت من الصف الذي يملكه ارحه داس او محدده او الحائض او عرانا فان كانت ابل العاقله
مختلفه ادى كل منهما من ابله : بل البلد او القريه او على كلا العولس لو
عدر المحرم الى الاحرا فان الواحد توفه لم يربم الولي على قوله وان كان دونه فالصرايه
لحرم عليه وخرج به القصاص الماوردي والحسن والمدني وسلم في العاقله فقالوا ادا كانت

للعاقلة ابل واحد منها ولا يطر الى ابل اهل البلد سوا كات البهيم حراس ابل البلد او دونها
فان كانت دونها فمطوعوا واعطوا من ابل الله فلتاه وماله بان في الحاي ايضا لكل الراقي
ولا منها بعد نوع فلا عدو الى ما دونه او فوقه الا بالتراضي وخوران محج في حوالها في
الحلاق المتقدم في العلم ان احلاف النوع هل هو حلاف الجنس حتى لا يجوز اخذ
او حلاف فوله في قول راي نوع اعتبرناه من ابل البلد او ابل من عليه فكان
لك النوع معناه او مرصا فهو كالمعدوم قاله الامام والعدلي وهو يعصى انا اذا اعتبرنا
ابله فكانت كذلك عدلنا الى نوع ابل البلد واد اعتبرنا نوع ابل البلد فكانت كذلك عدلنا الى
نوع اقرب البلاد وطول السابغ في الام يعصى انا اذا اعتبرنا نوعا فكان كذلك لا عدل
الى نوع اخر بوجوب قبته وقد صرح به العراقيون والماوردي وعلى رد كلامها اليه بان
معله كالمعدوم بالنسبة الى العدول الى القيمة واد اعتبرنا ابل البلد او القبيلة فكانت
ابلهما من نوعين واكر فان كان فيها عالب وجب منه والاد فالخير الى المعطى قاله الامام
وان اعتبرنا ابل من عليه الدية فكانت ابله انواعا كالحاي والعراق والحاي حراس
والمهرية والمجارية والمهرية حراس فوجها ان احدها بوحدة من اكرها فان استوفى اعطى ما
سامنها وحزم به العدلي وبانها بوحدة من كل نوع بمطه الا ان يسرع فيعطى الكل
من الانواع وسه الامام الى العراقيين واد الاول خرحا وبانه لم يطلع عليه وقال
الماوردي ادا اختلف الانواع فان اراد ان يعطى من كل نوع حاز وان اراد ان يعطى
من اعلىها حاز سوا كان اعلا او ادنا فان لم يكن من ابله غالب فان اعطى من الاعلى حاز
وان اعطى من الاى قبل من العاقلة دون الحاي وقال المنولي ادا اختلفت انواع ابل
العاقلة فان كان كل منها من اعليه لم يلف من الاعلى ولا خمره من الادنى ادا بالتراضي
لا يخرج من الوسط ولا يلزم ان يخرج من كل نوع بمطه وايا بدلهما
والخون من غير رضا المستحق سوا كان احد البعدين او غيرها وفي القدم قول
بحوز العدول الى احد البعدين ولو اسما على احد ول الى احد البعدين او غيرها خارجا لو
انلف مقلنا واسما على احد القمعة مع وجود المثل بصر على فالصاحب البان وتلك تلك منبعا
على حوار الصلح عن ابل الله وخوران يكون ذلك وما اد اعلىها صفا بها مع مقاديرها واسماها فانه
يعدم في الصلح ان العدلي قطع في هذه الحالة بالحوار ولو لم توجد الاصل في الموضع الذي خصها

منه او طاب لا توجد الا ما كرم من فيه المثل بربان لا سحابها ولست في ملكه ما يرجع فيه
قولان الحد الصحيح انه يرجع الى قيمها بالغة ما بلغت والعدم انه يرجع الى بدل معدوم وهو
الاد دينار خالصه مضروبة او اربعا عشر الف درهم بغير حاله مضروبة وفيه وجه انها
بمقداره بعشر الاف درهم وقيل القدم ان الحاي يحرس من الابل والدرهم والذئب وراسار
الله في ان السافعي رجوع عن القدم فان قلنا ما يعدم فكان الواجب دية معاطة بان قلنا عدا
امس عدا او في الحرم او شهر حرام بهل يراد للعلط شي فيه وجهان اصحهما لا وبانها
الدية يراد قدر البلب فملون الدية المخلطة ستة عشر الف درهم او الف دينار وبلغها دية
وغير من دينار وعلى هذا بعد للعلط بعد اسما وجهان اصحهما لا وبانها
يراد بانيست لمت الدية فلو لمزل رجلا محرما في الحرم في الشهر الحرم سبه عدا وحب ثمانه
وغير من الف درهم او الف دينار وبلغها دية وبلغها دية او سارا وبلغت ولا غير التبر والسالك
لامام ان المحط يحرس من الدراهم والدنانير وهو مضمض لفظ طاعة والذي نص عليه
السافعي والجمهور ان على اهل الذهب الذهب وعلى اهل الورق الورق وان قلنا بالحد بل
لا ياتى قال بعد البلد من ذهب او ورق وراعي صفاتها في العلط ان كانت معاطة
بان اسوى المعدان في البلد قال الامام يحرس الحاي في النعم بانها شاة ونعم الا بل الى
حب ثمانه لو كانت موجودة فان كانت له امر معينة وحب ثمانه الصحيح من ذلك الصنف
وان لم يكن هناك ابل قوم صنف اقرب البلاد اليهم في الاعتناء بقيمة بل الوجود او قيمة بله
الا عوار لو كانت الا بل موجودة فيها فوجهان ايشبهها الثاني ووقع لفظ الشافعي
ان القيمة بعير يوم الوجوب طال الزاقي والمراد على ما بينهم كلامهم يوم وجوب التسليم
الانراهم قالوا الله في قوله على العاقلة نعوم كل لحم منها عند محله وقال القاضي ان حب
في حال فعد الا بل غير قيمتها يوم الوجوب وان وحب وهي موجودة فلم يسو الادا حتى
فعدت وحب قيمتها يوم فعدتها واد اقاله الروابي ولو قال المسحوق عند احوار الا بل لا
اطالبه الان قال الامام الاظهر ان الامر اليه وحمل ان يقال لمن عليه الدية ان محله نفس
م عليه ليراد منه اذ لم يصر احد من الاصحاب الى انه لو اخذ الدرهم ثم وحدث لابل انه بريد الدرهم
ويرجع الى الا بل بخلاف ما اد اعظم العاصب فيه المثل لا عواره على قول والاحمال المذكور
مخرج على ان من له دية حال اذ لم يتجاوز ما حرم عرض بخبر على قصه اذ ابدله من عليه او

الابراهيم لا على معاليه **فصل** لو وجد بعض الابل الواحيه وعجز عن باقها فعلى
الحديد ماخذ الموجود وفيه المعدوم وعلى القدم الكلام في ما لم يوجد ما مر وقال المتولي
لا يحصر على قبول الموجود حتى لا يخلف عليه حقه **فصل** واما المقصات
للدهن المذكور فاربعة احدها الاتونه فدينه المراه على النصف من دينه الرجل سواء قلها
رجل او امراه صحب في الحق المسله في العمل القدر وشبهه خمسون من الابل منها خمس
حقه وخمسين عشر خدعه وعشرون خلفه وفي الخط اعسر مائة محاص وعشرين مائة
لبون وعشرين مائة وعشرين خداع ودينه اطرافها وحرا حاتمها على النصف من اطراف الرجل وحرا حاتم
على الحديد الصحيح صحب في دينها في العمد خمس وعشرون من الابل عشر حلقاب وتسبع حلقاب
وسبع خداع ونصف وفي موصحتها نهران ونصف خلفه ونصف وربع خدعه وفي هذا
الحسان في جميع الاعضاء والمراحات التي لها الارش معدود في القدم قول ان المراه تساوي الرجل
الى بلب الدين فاداد الواحيه على اللب صارت الى النصف وعلى هذا ففي اصبع منها عشرون لال
وفي اصبع عشرون وفي بلب بلون وفي اربع عشرون وروى عن مالك واحمد وروى ان
ال نبي رجع عنه والخني الشغل كالمراه الساني الرق صحب في الرق مائة سواء قل العمل عمدا
او خطا سواء قصر عن دينه او زاد واما اطراف الرق وحرا حاتمها فالواحيه فيها مائة
احر البسم الاول والمديروا الحات وام الولد طلس **الباب** الاحبار وهو مرد الواحيه
الفن وساني الكلام فيه في القسم الرابع **المسلم** الكفر والوفاء اضاف احدها
اليهودي والنصراني ودينها بلب دينه المسلم وهو من الابل بله وبلون وبلب من الاصناف
المذكورة في العليط والخمس فان اقتتلا لابل بدلا مقدرا على القدم فهو من الذهب بثمان وبله
وبلون دسار او من الورق اربعة درهم ودينه المحوسى بثمان ودينه المسلم وان ثبت
ولب بلب خمسها او خمس منها او خمس دينه اليهودي والنصراني وهو ستة اجرة وثلثا اجرة
من الاصناف المقدمة وعلى القدم في اسات البدل فهو من الذهب ستة وستون مائة او من
الدرهم مائة مائة درهم ودينه نسا النصف على النصف من دينه رجالهم وفيه وجه ان دينه
نسا المحوسى كدينه رجالهم فالعن وطرد بعضهم في سائر الاحمار الذي يحتمل مثل دينه
المحوسى وعلى المذهب يكون دينه اليهودي والنصراني على القدم الفاد درهم ودينه المحوسيه
اربعة مائة درهم ودينه اصبع اليهودي والنصراني اربع مائة درهم وفي وصيته ما يتبادر

وواضع المحوسى بما يوزن درهمها وفي موصيته اربعون درهما والمراه على النصف من ذلك على المذهب
وبراي في دينه هو لا الخمس والعليط فاداد اقل اليهودي عمدا او سبه عمد وخص
حقا وعشر خداع وثلث عشر خلفه وبلب وان لم يخطا ولم مائة مائة عليط
وحسين مائة المحاص ستة وثلث مائة الدين كذلك وكذا من الاصناف الستة الباقية
وحب في المحوسى في حالة العليط حقان ووجدتان وحلقتان وثلثا حلقه وفي حالة الخمس
عشر وبلب من كل واحد من الاصناف الخمسة وهذا العليط مطرد في جميع المقاطع عند
القاضي وقال المتولي لا تحرى العليط في حوا الكفار بالحرم لانه غير ممكن من دخوله وعن الشيخ
في عمده وغيره ان الواحيه في دينه المحوسى الدرهم خاصه وهو ما يوزن درهمها ولا يحل
حبيط خاص بالابل وهو النصف هذا كله في اليهودي والنصراني والمحوسى المعصوم يعقد
دينه ويعهد او بامان بان يدخل رسولا او باجره **الباب**
من اعمار الدين ليس لهم ذاب ولا شبهه ذاب كالزناذقه وهم الذين يطهرون الاسلام
وسحبون الكفر وعنده الايمان والاصنام والسفس والغفر والمريدون فلا دين في العلم لكن
لقد دخل واحد من هؤلاء بامان لرسالة او حان فقبله قائل فان كان غابد سفس او وراو قمر وجب
به احسن الديار وهي دينه المحوسى والحق الروباني به ما اذا ودعوا الى مده محلوته وان كان
مرندا فقد اطلق الامام والعراقي والدايعي بانه لا شيء في قوله لكن بعدم ان وجوب الدين على
الدين وعلى مرند مثله فعليه وحمان وانها اذا وجبت فهل يفي فله من دينه مسلم او دينه محوسى
فيه وحمان وسصور ذلك في المرتد اذا اخرجت طائفة من المرتدين ومست الحاجة الى
مراعاة طريق الحمار منهم وجا منهم رسول لو حان من جهة الحمار لاس المصلحة واما نومنه
وان كان زنديقا فهل يلحق بالوحي او بالمريدية بردد يبيع اى يهدى والا صح اما لمحقه بالوحي وما
يعدم في رده وذكركم بسبب من اسلام حقيق اما لو عدم منه اسلام حقيق فهو كالمريد
وهو لا عهد له ولا امان من الحمار لا صان في قوله مطلقا وخمس ما يعدم في امر الحمار الدين
يلعهم دعوى يسا محمد صلى الله عليه وسلم الى الاسلام اما من لم يلحق بالدعوة بلعهم فلا
حور ولهم قبل الاعلام والدم الى الاسلام فلو قبله ما لم يرد ذلك منه بالحقان قطعا واما
صمانه المقاص والدين احوال احداها ان يكون بلغه دعوى الانسا المقدمين وهو على دين
حق وهم اليهود والنصارى والمحوسى الدين لم يحرقوا ولم يبدلوا في وجوب المقاص على المسلم

بعله وجهان احدهما المفعول به تحت وجه الروماني واظهرهما انه لا يحب لكن بحسب الدين ومنها
وجهان احدهما دينه مسلم والثاني وقال صاحب المهدب انه يحب دينه ولا الدم فان جعلنا دينه
ذلك الذي هو وجهان احدهما دينه مسلم واظهرهما بحسب دينه محسوس الساسه ان يكون لم يسلحه
دعوى في قطع في وجوب الفصاح وجهان وهو ما على اصل وهو ان الناس قبل ورود
الشرايع كانوا على الامانة حتى كفروا بنكبت الرسل او كانوا على الكفر حتى امنوا بالرسل
وفيه وجهان فعلى الاول يحب وعلى الثاني لا واما الدين فيصير الشافعي على وجوب دينه
كامله وفي اخر على وجوب احسن الديانات ولا صاحب طريقان احدهما انما يقول في الطرق
الثاني القطع بالقول الثاني وحمل الاول على الحالة الاولى وقال الماسرجسي ان كان لعمه
قدم العام وان طال الصانع او التثنية او التثليث فلا ضمان وان كان بعد حد العام
ويوجد الصانع ويخالف ما طريقه السبع مدسه دين مسلم وقال ابن ابي هريرة الصحيح
ان الخمار وان بلغهم الدعوى محجوجون بعقولهم وهذا ظاهر كلام الشافعي فاسم من
لم يسلحه الدعوى يشركا وقال الروماني هذا يخالف نص السافعي فانه اوجب في الوثيق
الدين لم يسلحه الدعوى دينه محسوس وفي اليهودي والنصراني دينه يهودي ونصراني
ولو جعله محجوجا بغيره لما اوجب ذلك الساسه ان يكون ممسكا بدينه البديل
وطريقه بغير البديل المحرف لكن لم يسلحه ما يخالفه فلا فصاح بغيره ولا يحب دينه
اهل ذلك الدين او احسن الديانات او دينه مسلم فانه اوجب انما الامام احتمالا انه لا
يحب شي وجعله الدرامي وجهان احدهما الوجه اربعة قال الرافعي والاشبه بالرجوع من
الحالين الى خبرين وجوب احسن الديانات وفي الاولى دينه اهل دينه يقر والعقل مسلمان
الا والى الصابون من النصارى والسام من اليهود امرهم مبني على خلاف ياتي
في الحجة انهم كعد اهل ملهم او مسدعه فان كانوا كفارا عندكم لم يحب بعلوم دينه
اليهودي والنصراني وحكمهم حكم من لا كتاب لهم من الخمار نجي احسن الديانات وان كان
لا يجوز فلهم ادا اموا وان كانوا لا يكفروا ونهم ولا يجوز حرم عن ملتهم وهم نصاني
وهم يصرون حالة الضد بنياهم دون قعداها قال الرافعي وقد سبق في الجاه ان بعضهم
اطلق قولين في حوار ناههم وساني مثله في التقدير المحرم فلا محي هذه الطريقة
هنا وان كان الامر والصالح لم يسلحه دعوى نبيا محمدا صلى الله عليه وسلم محكمه كما سلف

من لم يسلحه الساسه من اسم في دار الحرب ولم يهاجركه حكم غير من المسلمين في وجوب
فصاح والدين بعله سوا يمكن من المحسوس ام لا **مرح** ادا قبل من لم يسلحه العلم بهد
الدين هو ام لا قال الماوردي في صباه وجهان ناعلى الاصل للمقدم هل الاصل في الناس الامان
او الكفر والاول قول من قال انهم محجوجون في الموحديا لعقل دون السبع فعلى هذا
محسوس والدين قول من راي انهم محجوجون السبع وان وصنوا الى معرفته بالعقل وهو قول
يورد في وان حامد فعلى هذا لا يضمن وهما مسلمان على وجهين في ان التكليف هل
هو بالعلم ام بغيره فان قلنا انهم محجوجون بالعقل دون السبع وان قلنا بغيره
فهم محجوجون بالسبع **باب الراس** **الاول** الواجب في ما دون
دين من خصا به على غير النفس بلسه انواع خرج سحر ووطع بشرط فاوزه سبعة النوع
دين **الخراجات** وهي اما على الرأس او الوجه او على ثياب البدن اما التي على
الرأس والوجه فهما الموضحة ومنها نصف عشر الدين وهو في حق الحر المسلم الذكر
فمنه من ادبيل واحد المصنف الا يصاح بما يوجب العلم اي يظهر وهو بعضه انه لو عزر
او عظمى راسه ووصلت الى العظم لا يكون اصاحا وظاهر النص الذي اورد له دون
انما اصاح وفي المراء نصف عشر دينها وهو بغير ركن ونصف دين وفي الدين من حناه
بغير ركنين وفي المحوسم بلب بعد ويراخي هذه السه اصاحا على القدم في الدراهم والدراهم
في هشم العظم مع الا يصاح وحب عشر دينه المهشوم وفي الرجل الحر المسلم عشر من ادبيل
وقل فيها قول قدم انه يحب فيها ارش موصحة وحكومته ولا فرق بين ان يكون الهشم بقدر
الا يصاح او دونه او اكثر منه وحسب في المراء والدم والمحوسم هذه السه فان يعلم مع الا يصاح
والهشم الحطم وحب عشر دينه المحي عليه ونصفه وهو من الرجل الحر المسلم خمسة عشر
بغيره وان صارت مامومه فان وصلت الى الحويطة المحبطة بالدماع فيها بلب دينه المحي
عليه فان حرق حويطة الدماغ وهي الدماغ ففها طريقان احدهما للبراهن انها
مدفعه موصحة الرقعة تحسب فيها عام الدين وليس من الخراجات والثاني للبراهن
ورواه القاضي الطبري عن النص ان بها ثلث الدين كالمامومه ولا فرق بين ان يحرق
الدماغ او لا وقال الماوردي الذي اراه انه حب فصاحا على المامومه برهان حكومه محرق
عشا الدماغ ويظهر ان الخلاق في ما اذا حرقا حررقته او اخبر حشونه فعلى الاول

لا شيء عليه وعلى الثاني حب الدية وفي الهاشمية من غير اصباح وجهان اصحها وتحكي عن النص ان
 واحدها نصف عشر دية المحي عليه وهو حصص من الاجل في الرجل الحر المسلم والثاني ان واحدها
 الحكومه وردد العاقبي والامام في انه هل يبلغ هذه الحكومه ارش الموصحة وحرم من بعدانه لا
 يبلغ بها ارش الهاشمية مع الايضاح ومحل الوجهين اذ لم يحوج القسم الى البطل والسق لاحرار
 العظم ويعوم فان احوج اليه وجب دية هاشمية قطعاً وحرماناً في ما اذا بلغ العظم من غير
 اصباح فلا حب عشر الدية وتصفها او حكومه وجزم الماوردى بوجوب ارش المسئلة ولو
 اوضح واحد ومشم بان ويطلب ولم رابع رجلا فعلى الاول العصا وحسن
 وعلى كل واحد من العاقبي والثالث خمس من الاجل على الصحيح ان الواجب في القسم والنقل
 غير اصباح ارش معدر واما على القول الاخر فالواجب على كل منها حكومه حاشية
 وعلى الرابع فصل ارش المامومة على ارش المسئلة وهو ثمانية عشر نعرا وبلغ على
 الصحيح وفيه وجه اتم جعلون شرطا في المامومة فليكون ثلث الدية عليهم ارباعا
 على كل واحد عاشره وثلث ولو جاز اخر وحرق حرطه الدماغ قال العاقبي والتعوي
 بلمزة الدية كاملة فالوحرر منه اسان بعد ان قطع اطرافه وهو يسرع على طريقهم
 المقدمة واما على طريقة العراقي ان فيها ثلث الدية فليس على ان يحس عليه الحكومه
 واعلم انه لا فرق في الموصحة بين ان يحصل لها ارش برده حكومته على ارش الموصحة ام لا
 فلا يرد على نصف عشر الدية على المذهب وفيه قول ان الواجب في موصحة الجبهة
 الحر الامر من ديةها وارش ليدنها ثم لا صحاب من احرار موصحة الوجه والراس
 وسهم من حصصه موصحة الوجه ويخصص من واحدها ثلثه اقوال اصحها وجوب الارش
 مطلقا وبانها الاثمنة ومن حكومه السر وبانها الاثمنة في الوجه دون
 الراس واد اخرى ذلك في الموصحة حركي في ما بعد فاما الهاشمية والمسئلة والمامومة
 ولو اراد مسحوا العصا في ما فوق الموصحة حركي ان يخصصها لما فوقها من الهاشمية
 والمسئلة والمامومة ملين منه نص ولصاحب الثاني فيه احتمال وكل علم على ثلث الراس
 فهو على الايضاح مدخل الناصب والهامه وهو اعلا الراس والعدال وهو جامع
 موهر الراس والحس وهو العظمه التي يسطق عليها مدوه الاذن ومحدد للحدود
 الى الرقبه وهي حلقه الراس ويدخل فيه ما كان من الوجه كالشبه والجبين والوجه

وقصه الاثنتان سواهما ما اقل منها وحصله الواحده به وعاش بها لا حب عليه
 والوضو وفي العظم الواصل من عمود الرقبه والراس وجهان اصحها انه محل الايضاح قال
 الراعي ولسنه ان يكون في محذر العمدون وصدق اسم الموصحة مع في الحار الارش وفي تعدد
 ما رددت الموصحة بعد الارش سوا صغر او كبر ولو اسوعب جمع الراس بصره
 واحد ومن موصحة واحد ويحصل اتحادها عند اتحاد المحل والصورة والحكم والفعل وحظ
 في ما عند اختلاف هذه كلها فطعا وفي حصوله عند اتحاد احدها يصل اما الصور
 اختلفت بان اوضح في موضعين وفي اللحم والجلد بينهما فانها موصحان في ارسان سوا
 في الحد بل غير موضع الاولى ثم وضعها على موضع الاخرى او حرها على الراس من
 في مع الاولى الى موضع الثانية وجه ضعيف ان الحاصل موصحة واحد ولو لزم المواضع
 في ارش محسها ثلث او لزم وفيه وجه انها اذا ردت اروسها على دية النفس لم
 يرد دية النفس لظن في الانسان في قول ولو او موصحة موصحان في ازال الحار بينهما قبل
 في مال عداد الارسان الى واحد قال الامام وحكي على قول اس سرخ في ما اذا قطع نديه
 حلقه ثم حرر منه ان الدية تعدد انه حب هاشمية اروش وفيه وجه انه لا حب لرفع
 الحار من ولا تسقط به شي ولو كانت موصحان فالارش موصحها الحواحر بينهما والملتوي
 فان كان يعمل واحد بان سرخ راسه سبعة طويلة فعليه ارش واحد وان كان يحسبه على مواضع
 لا يصل بعضها بعض فعليه لاجنباه ارش ولو باطل الحار من بينهما بالسرابة فهو
 لو بعه الحاني ولو رفع الحار بينهما غير الحاني فعليه ارش موصحة والارسان مستقر على الاول
 ولو رفعه المحي عليه فعليه فهو مهدر ولا تسقط به شي من ارش الحاسين ولو او موصحة
 في موضعين بصره او ضرب من لم سوا الحار بينهما محالة لكن في سنها الجلد دون اللحم او
 بالعكس فارتفع اوجه احدها بعد الارش واصحها لا تعدد وبانها تعدد ان في اللحم
 دون الجلد وراعيها عكسه ولو اوضح في موضعين ثم او على الحد وبانها من الموصحة الى الاخر
 في الباطن سلقها في اتحادها وجهان ولو هاشمية هاشمية عليها موصحة واحد بعد حرم
 الماوردى بوجوب ارش هاشمية ولو او موصحة موصحان هاشمية واحد فالمسهور انها هاشمية
 وفيه وجه انها واحد ولو سبعة سبعة واحد بعضها موصحة وبعضها هاشمية وبعضها مسئلة
 فالواجب في ذلك كله ارش منقله ولو اوضحه اسان في موصحة ما ط الحار بينهما عاذا

الى واحد فعلى كل واحد منهما نصف الارض ولو اسير كافي موضعين ثم رفع احدهما الخارج
منها فعلى الذي رفع نصف ارض موضعه وعلى الآخر ارض ولو سمى سمى بعضها ملاحه
وبعضها سيجان وبعضها موضعه فالواحد ارض الموضعه ويدخل فيه حكمه الملاحه والسيجان
فان نصيب الموضعه فله الحكمه فيها قال الدراخيل وجهان في لوقطع من نصف الكف
فانصر من الاصابع ثلثه حكومه نصف الكف واما احاطوا المحل فلو صر به صر به او صر
بعض راسه وجهته او او صر شيئا من راسه وشيئا من جهته وخرج منها حراجه
دون الموضعه فمن موضعه او موضعين منه وجهان اصحهما انها موضعان وطردتهما
الامام فيما اذا حصل الموضعه من الجهه والوجه للثلاث ظهر هذا الاحكام قال الدرافعي
وقد علم في القصاص وجه انه اذا كانت ناصبه الخاني اصغر لا يعدل الى غيرها ونصبه
اذا وقع الموضعه على بعض الناصبه وحرم الامام بالاحاد وما اذا اربط الانصاح
بالجهه والخص وخرج على الوجهين في المصلح ما اذا لم يوصف الجهه لكن جرحها فان قلنا
بالاحاد لم يجب الا ارض موضعه ويدخل حكمه حراجه الخيمه في ارض موضعه الراس وان
قلنا بالعدد وجب معه حكمه خرج الجهه وحلى الماوردن مملها في ما اذا هم سمى
واحد بعض الراس والجهه مصللا والعباس طردهما في المقله والمامومه قال ولو
كانت قد هتمت حسه واوصت راسه مع الاتصال او بالعلم فعليه ارض موضعه
وارسها شمه ولا تعد الموضعه سهولها العدل وهو مخرج الراس والهامه والممداد
بها هذا اعلا الراس واما تعدد الداعل بان يوصف راس انسان موضعه موضع لها اخر بان
يوصف مقله مصله بطرف موضعه الاول في كل طرف منها ارض موضعه وان كانت في الصون
واحد وان وسعها من جانب او من جوانب والموضعه عار متصلا لزمه لعل توسعه
ارض موضعه وان وسع الاول موضعه نفسه فوجهان اصحهما انه لا يلزمه الا ارض واحد
وهما كالوجهين في رفع الماخر واما احتلاق الحكم بان اوصف موضعه واحد بعضها عمدا وبعضها
خطا او بعضها حق وبعضها عدوان فوجهان اظهرهما انها موضعان فان قلنا بالاحاد
ورفع الارض عليها فان اراد المحقق عليه في صون العمد والخطا ان ينصف في العمد او ينصف في الخط
حصه الخطا من الارض من الطافه وان اخذ الارض من الكل او كان الحال ينصفه كانه حصه
على الجاني ولذا يجب في صون الرمان على القصاص وط الرمان من الارض اذ اورد على الجميع

سواء كانت الرمان عمدا او خطا وان قلنا بالنوراد وجب ارض كامل وقد قدم صور الرمان
والا اوصف موضعه من عمدا وارض الماخر منها خطا وقلنا بالصحيح انه سدا حل الارشان
لرفع عمدا حتى يدخل في وجهان فان دخلنا موثرا فعليه ارض كامل والا فواحد
فصل ما قبل الموضعه من السجاج وهو الحارضة والدامه والناصه والبارله والسجل
الملاحه ليس فيها ارض مقدار على المذهب وعمران سرح ان في الحارضة تعتبر اوق الدامه
الدامه بالمهله تعتبر من الناصه والملاحه والبارله ثلث اربعون وفي المدايه والسجل
اربعون وعلى المذهب اختلاف في واجبهما فمنهم من اطلق القول بان واجبهما الحكمه وهو
في النص ونسبه الماوردن الى الجمهور ونقل الرابع عن الاثرين ارم يمكن معرفه قدرها
بموضعه بان لا يكون على راس المحقق عليه موضعه فالحكم كذلك ولا يسلع لحكومتها ارض
اخرى وان امكن معرفه فان كان على راسه موضعه اذ امس بها هذه السجاج عرفه بنسبه
المنطوق منها بان يكون عمدا او ثلثا او ربعا ونحوه يجب قسمة من ارض الموضعه
وحماه بعضهم عن النص وسماهما الشيخ ابو محمد على الخلاف في وجوب القصاص فيها فان لم
يؤدبه وهو الصحيح فواجبهما الحكمه وان اوجسها فواجبهما البسط وبها قال القاضي
وعلى الثاني لو سلكنا في قدر السهم من الموضعه اوجسها النص ونعبر مع ذلك الحكمه
بوجه الراس الامر من من الحكمه وما ينقصه البسيط **فصل** في موضع
الاحيه فامضه اخرى في ذلك الموضع يقطع ما بقي من اللحم فعلى طرفها حكمه قال
الرافعي وطرقه ما مر في صدر السجل عند الامكان **فصل** في اجاب الجراحات وسائر
البدن في جرحها الخلوته وان اوصفت العظم او هشيمه او بقله ولا يجب فيها ارض مقدار
الا الحاشه فيجب فيها ثلث الدية وهي الجراحه الواصلة الى الحرق الا عظم من البطن والصدر
وان لم يعرق الامعاء فان اخرقتها لزمه مع ذلك الدية والخلومه ونوع الحرق والجلد والخاص
والورل ولذا الناعله الى المماه والعماء والماول الى داخل السرح من الجراح وكذا الماخذ
الخلوم الفعا او الحجاب المعلم من الرقه وفي ما ينسب الى داخل الخليل وهو مجرى البول من
الدبر وجهان اظهرهما انه ليس بجاني وفي الجراحه الواصلة الى داخل اللحم ينقسم للحد او
وخرق السعه او السدون او الى داخل الاتق ينقسم القصبه او يخرق الما من وجهان وقبل
بولان اظهرهما انها ليست بجانيه وحصلها بغيرها بما اذا وصلت الجراحه اليها ينقسم العظم

وقطع مما اذا وصلت اليها بحر السفه والماز بالحق لا يكون خائفة وحرمان في الجراحه
الواصله من الخوف الى بصر العين فان قلنا ان الواصل الى الباطن الم والا نف لسبب خائفة
فان لم يفسر على وجه ارس ملاحه في الحكومه او يفسر لها من الموصحه وحب مع ذلك زياد
سلي لصوره لعودها الى الباطن وان هشم العظم وحب ارس لها شبه وحكومته لعودها
وان هشم ويعل وحب ارس مفعله وحكومته للتعود ولا يدخل حكمه التعود في المفاشيه
والمفعله وان قلنا انها خائفة لم يحرم في العلم اذا اعدت الجراحه منه ريان بل يدرج
ارسه في الحاشيه بل يدرج في الماهوم لان يكون يعود الجراحه من غير محل لدر العلم فيجب
الحكومته ولا فرق في الخائفة من الواصفه والصفه حتى لو عر رابع فوصات الى الخوف في
ومها وجه انها انما جعلت في الخائفة اذا قال اهل الخوف انه يخاف منها الهلاك ولا يرس ان
يحد يحد او حشه يحد من الراس او عرق - **سورة** الاول لو وضع السكين
على اللب او الفخذ وحر حتى بلغ البطن واحاف فعليه مع ارس الخائفة حكومه جراحه
اللب والحد لا يها في غير محل الخائفة بخلاف ما اذا وضعها على صدر وعرقها حتى
احاف في البطن او ربح الحرق فانه لا يجب حكومه الباني لو ادر جرحه او حشيه
في دبر اسنان وعرقها في الباطن في وجوبه ارس خائفة وجهان يفسران على الوجهين في
ما اذا حرر الخاجر من الموصحه في الباطن بل يكون لحرر الطاهر فلا يلزمه الا ارس واحد
الباب - سعدد ارس الخائفة سعدد ما فلو احاف خائفة ثم رفع الخاجر منها
او باطل ما منها او ربحه غير الخائفة بالحكم كامر في الموصحه وسعدد سعدد الصون بان
يحرره جراحه يادرس الى الخوف فان يرسها الحلك الطاهر والحر وما يحتمل او بالكل
قال الرابع سسه ان يكون الحكم كامر في الموصحه وسعدد الخراب سعدد جراحه الى جوف
وسعدد الباعل يوسع خائفة عرق ويصله انه اذا ادخل السكين في جوفه عرق ولم يقطع
سيا ولا عرق وتعدروا ان قطع سسا من الطاهر دون الباطن او بالعكس فعليه حكومه وان قطع
من جوف بعض الطاهر او من جوف بعض الباطن قال المتولي سطر وحياته الحلك والحكم
ويستط الخائفة على المصطوع من الخائفة وقد يفسر المصطوع تمام الارش بان يقطع
وصف الطاهر من جانب ووصف الباطن من جانب ولو لم يقطع اطراف الخائفة فما كان راد
في عورها او كان قد ظهر عورها بل كاللبد والطحال فيخر السكين فيه فعليه الحكومه ولو

عاد الخائفة ووسع الخائفة او راد في عورها لم يرد الواجب كالمفعول ابتداء قال ويمكن
يعود فيه الوصف في سعه الموصحه ومن اختلاف الخائفة وانقسامها الى عمد وخطا
مستحق في الموصحه الرابع لواحدة وتاتي هذه الاعضا الباطنة كالمفعول عليه مع
ايس الخائفة حكومه الخامس لو ضرب بطنه لم يفسر له راسا من بعد الى جوفه والى ريشها
بها خائفة ولو ضربه سسا من بعد الى جوفه بطنه وخرج من طهره او من جانب
وخرج من الجانب الاخر فوجهان وقيل قولان اصحهما انها خائفة وانها خائفة وانها
سعه واحد وعلى هذا فوجهان اظهرهما انه يجب حكومه ايضا وانها لا يجب شي اخر
سعه **السادس** لو انقضت الخائفة وتقدم عليه انه لو اوضح راس اسنان فابعدت
الجراحه وتعي من العظم سى بار لم يفسر من الارش شي وان الحزم الموضع ولم يوشى من العظم
بل على المذهب واحد في الامام لا ينعى عليه وقال المتولي ان لم يوشى راسه وارفعه
وحد من سله عود السرايه سقط الارش وان يرس في راسه عاد الواجب الى الحكومه والوجه
لان الخائفة اذا عرق ذلك فاد العنقه الخائفة لم يفسر ارسها ولا تنى منها وفيه وجه
ان واجب يعود الى الحكومه الساع لو حاط الخائفة في الخائفة او عرق وقطع المحيط فلان
يلتزم فعليه التعذر وصمان الخط ان يلف واحد من الحياض ولا يلزم ارس ولا حكومه
وان الحزم الخائفة او الموصحه فعاد الخائفة او عرق فاصح ذلك الموضع او احافه
فعليه ارس كامل سواء ثبت الشعر عليه ام لا وسواء كان سعه اللورام لا وان لم يرس
التحامه والباطر دون الطاهر او بالعكس لرغم الحكومه دون تمام الارش وان لم
الخط الذي خط به في هذه الحالة فلذلك الا ان يفسر اتصاله الى اتصال الحزم حتى يرس
حياته بعد الى الخوف في ارس كامل ولا يجب مع الارش او الحكومه احسن الحياض
ويجب ضمان الخط ان يلف وقال الماوردي في ما اذا كان الواجب الحكومه اذا كان بعد التحام
الطاهر فقط والحكم له لاد وان كان بعد التحام الباطن فقط غرم احسن الحياض ايضا
فصل في سعه الحكومه وهي جراحه من الدية سسه اليها سسه ما يفسر الخائفة
من فيه الخائفة عليه سعدد بر السوم وذلك بان يعمد الخائفة عليه بصفاء الن هو عليها قبل
الخائفة سعدد جوفه عرقا ثم يعمد لغير الخائفة فاد اقل انه قبل الحياض سسا وعرقه مثلاً
وتعد سسا في سعه عرقا وان الساقين منها العشر موصوب مثل سسه من الدية

وهو العشر من الابل وكذا لو كان السدس او الخمس او نحوهم اذ اقدر الحاكم
 حكمه لم يصح المقدار لما في حق كل احد بخلاف فدر حر الصيد والنقصان
 المذكور معتبر من الذهب الحامله على المذهب وفيه وجه انه معتبر من به العضو
 المحتى عليه فان كانت على اليد والعصان العشر وجب عشرون منه البدوان كان
 على اصبعه بعشر ديه الا صبع وان كانت على راسه في ماذون الموصحه بعشر ديه
 الموصحه وان كانت على الحد فمادون الحايقه بعشر ديه الحايقه وهكذا الجراحه
 التي لا ارش لها معذران ورد على عضوله ارش مقدار اسرط في الحكمه بعضها
 عن ارش المعذر فان بلغه نصف الحاكم شيئا منها ما صحت فلا يسلع ارش الحياه على الاصبع
 اذ اعتمد انما له ديه الا صبع ولا حكمه الا بماله بجراحه او قطع طرفه الا بماله
 وعن السر حتى ان الجراحه على الامله اسلا لا يسلع ديه الا صبع وعلى الوسط لا يسلع
 ديه الا صبع والرافعي وسه ان يرد للجراحه على العلامة اذ اعتمد الانامل حتى
 انتهت الى السلا وبالجراحه على الوسط الى اليه من العلامة الى الوسط دون ان يكون
 مخصوصه بالامه الواحد ولو قطع كذا الا صبع لها ولزمه حكمها او حر كفا
 او دما لها اصابع ولزمه الحكمه لم يسلع بحكومتها ديه الا صابع الخمس وهما يجوز
 ان يسلع حكمته ديه اصبع واحد منه وجهان اظهرهما عند الامام والذي اورد
 العراقيون والماوردي وهو ظاهر المصلح وانما بها وهو الاسه عند الرافعي بعشر
 وصحه النوى قال المنولي وعلى هذا الجحد النص على ما اذا لم ينعص بسبب قطع الكف
 وراد الحاكم حكمه باجهان ولو قطع ندام الساعد او العصد فلزمه العضاض او
 الديه في الكف وحكومته المقتطوع من الساعد والعصد فهل يجوز ان يسلع هذه الحكمه
 ديه الا صابع الخمس فيه طريقان اصحها نعم وهذا له على المذهب في وجوب الديه في الاصابه
 وفيه وجه ماني والحكم وحكومته العدم والفساق والنجد فالحكم وحكومته الكف والساعد
 والعصد وانما الدال لا يجوز ان يرد حلوها على ديه اصبع وان لم يسلع بها ديه
 اليد الصحيحه والجراحه على الراس لا يجوز ان يسلع حكومتها ارش الموصحه والتي على
 البطن لا يجوز ان يسلع حكومتها ارش الحايقه على الصحيح فيها وان كانت الجراحه على
 عضوله ارش مقدار كالكف والنجد حار ان يسلع حكومتها ديه عضو مقدرة

قاله

قاله والرجل وان براد عليها وانما يسرط نصا بما عر ديه النفس وعد العوى منه
 الساعد والعصد وطائفه العزالي فيها كما مر وجعل العوى وصاحب الثاني والرافعي
 منه الطهر وقالوا يسلع في حكمه جراحته ان لا يسلع ديه كامله مع كونه بشرطوا
 جراحه البطن ان لا يسلع ارش جانبيه والعاص السويه وكذا الصدر ودرجتي الماورد
 النص والطهر والصدر وجهان احدهما وقال انه المذهب انه لا يعبر بمصاها
 ديه الحايقه بل عن ديه النفس وانما بها انه يعبر وصحه وحث وجب بعض الحكمه
 النفس او ديه العضو فالمرجع في قدر النفس الى اجتهاد القاضي قال الماورد
 ما يجوز ان يكون منها او صدقا وقال الامام لا يكتفى في الخطا والليل فان امور
 بات واحكام الدماء اخرى الا على الحق قال ولو قل بصله النفس الحاكم
 على العضو مع بقا العضو بعد العصبان يسلع العضو ويخط مثل
 السه الواضحه من العصبان كان وجهان احدهما وماله الرافعي بما اذا كانت القيمه
 مائه والعصاض من جراحه الا صبع عسره والعصان لوفات الا صبع عسرون يخط
 من عشر الديه نصفه انهن وطر اعبار بعض الحكمه عن المقدار بعض العشر من الحد
 من السهم والمعه من نص المهر **فصل في** الاول اما يعرف مقدار
 القيمه بالعدد والقيوم بعد ان يمال الجراحه لاحتمال السرايه او عدم النص
 بعد الاند مال ان يبي ضعيف او نصان او الحال اعرج او امر فتح او من من سواد
 او من وحت الحكمه وان لم يتق شي من ذلك تور في بعض القيمه وجهان احدهما انه لا
 يلزمه شي وهو الرابع عند الامام والعزالي واصحابها انه لا بد من شي وعلى هذا وجهان
 احدهما ان الحكم بعد شي باجهان واطهرهما اما سطر الى ما قبل الاند مال والحال ان
 الموت وبعض القيمه ويحذر امرها الى الاند مال فان لم يظهر نصان الا في حاله
 سيدان الدم لعشرنا القيمه حبيد والطاهر ان القيمه بعض كذا قاله الجمهور والذي
 ذكره القاضي والامام وصاحب السه فيه دون المهدن انه بعد من حاله الجراحه
 سيدان الدم ولم يطر والى حاله ايمان القوم بعدها فان فرض الجراحه حبه لا تور
 في تلك الحاله انها والى العزالي الامر بما عده العبر وقال لمولى بعض الحكم شيئا لاجتهاد
 ولو صر به اولطيه فاسود وجهه زال فالمذهب ان لا يمان وقيل الحكمه فان زال

بعد احدها لم تسرد وطردى فما اذا ضرب نظر حامل فاحضت جنبنا وحصل لها الهر
سبب الضرب ولم يحصل سر فوجب الحكومة وقت الام السالى لوقوع اصبعها
او ساراند او امسد من حب امراه او امسدها ولم يمسس الفيه بذلك وزما
ازادت او زال الزمان يكون حلفا لعمه من اصله على استواء الانسان والساعيه
سائر لها فحق وهو من عليه الوجهان المتعدان احدهما انه يجب من وجهان
اطهرهما انه بعد من قطع الاصبع اقرب احوال النقصان الى الاندمال وفي السن
الساعيه الساتر لاصلته تقوم وله السر الرائد وليس حلقها اصلية وتقوم معلو
بلك الرائد وحسن يظهر التفاوت لان الرائد سد تلك الفرجه وتظهره حمال
واما حبه المراه قدر الجمهور انها بعد رجبه عند كبر عمره بالحبه في زمن يكون
عديها فيه سيبا وهو في سن اللبس والاربعين قاله ابو حامد ووال ابن الصبا
في سن الاربعين والخمسين فقال لو كان للعبد في هذا السن مثل هذه الحبه كم قيمه
فاد اقل ما به مثالا فلا كم قيمه بدونها فاذا قل بسعور ملازم ان المايض بعددها
العشر فوجدها من تلك النسبه من ربه المراه وهو عشر دينها وقال الماوردي في معرفه
سبع الحبه من المراه محدث فهاربان ومن الرجل بعضا فوسط الزمان الحاصله
في المراه والنقصان الحادث في الرجل وسطا الثاني بعد فسطر فحصر من دينها فان
لم يتوعد اسقاط الزمان شي من النقصان او حسا او لما يجوز ان يكون منها او
صدا فامثاله اذا قدرنا المراه امه وفيها بالحبه اربعون وبدونها حسون فالرائد
الحسن فاد اقدرنا فاعلاما وله حبه مائت قيمه مائه وبدون الحبه مائت على
نفسا دمسها فالتاسع فبعض من الرائد في المراه عشر قيمها وهو عهدها من
الزبان عشر قيمتها فوجب دينها ولو كانت قيمه العلامة بقطع الحبه وفساد المسب
فالتاسع خمس قيمه عقد استوعب النقص الزمان فوجب من الدين اقل ما يكون
منها والساير في ذلك بالحبه ولو قطع ذكر العبد وانثى اسي ذلك طر ان
الحياه على طرف العبد مضمونه بما بعض من قيمه كالتهمه او مضمونه بخز مقدار
من القيمة سبه الها كسده حراجه الحرم دينه وفيه قولان باسان معلى الاول
الواحد منها قدر ما بعض من قيمه قلن لم يلى بعض قطعها وقد يرد فوجها

اطهرها

اطهرها انه لا يجب شي وبانها بحب حكومه اما سدير الحاكم بالاجتهاد او
اعتبارها هل الا بد مال على الخلاف المقدم وهو بالخلاف فيما اذا انزلت الحراجه
وبسوشي وعلى الثاني وهو الصحيح يلزمه فبما كان يلزمه المحرسان ولو قطع
الساير لها طرفان رايد واصلها فالوا لا يمكن اعتبار الرائد بسى فقدر الحاكم
بشيا بالاجتهاد لا يسلع اربس اصله قال الراغب وكان يجوز ان يقوم له الرايد بلا
اصلته تقوم دونها فامر في السن الساعيه ويعبر باصله كاي بعد رجبه المراه
بالرجل والحسن بالاعضا الزائده والحسن بالاعضا الاصلية الماله
انزلت الحراجه وبقي من قيمها سبب فهل يدرج في واحدها سطر فان كان لها
قدر بالموصحه والهائشه والحاسه لم يلزمه شي بعدد على المذهب والى الواجب
في الحجه المقدره في الراس والوجه المقدره الاكثر الامرين منه ومن الحكومه وهذا
في اصله حاصله في محل الايضاح فاما الحاصل في عمره لو او ضجه في راسه واسع الشئ
في سن الى العنا فوجهان احدهما بحب الحكومه مع الارش وبانها لا يجب شي
وبانها اذا حصلت في الحجه ان قلنا ان الموصحه اذا حصلت في بعض الراس وبعض
الحجه بعدد فان قلنا بحكم يلزمه الحكومه وهل الميلا حبه في سماع الشئ اذا
في سن الى الموصحه وقد رنا ارشها بالنسبه اليه فيه وجهان اشبهما نفع وان لم يكن
له ارش من قدر حرج ذلك على الخلاف المقدم وان مادون الموصحه من حراج الراس اذا امل بعدد
من حجه على الراس بحب فيها الحكومه او الاكثر الامرين من قسط ارش الموصحه والحلومه وهو
الصحيح واخرى هذا الخلاف في الحراجات التي على البدن اذا امل من قدر حراجه بعدد راسه ورجح
الشئ من رجب الراس فان قدرنا ارش الحراجه بالنسبه الى حراجه مقرر الارش
او حسا ما نصبه السسيط للونه اكثر قال سابع له لا بعدد حكومه وان كان الحكومه
الار او حسا ما قال في المختصر ان كان الجرح الر من الشئ اخذ بالجرح وان كان الشئ اكثر
من الجرح اخذ بالشئ وقال الاصحاب لعل السر الحاصل في محل الجراجه وما حوله ويكون
الاقل حكومه منها فاعلم للاثر حكومه فان يكون فوجها المهرها بحب حكومتان وهو ظاهر
وطهرها انه لا يجب لهما الا احدهما قال الراغب والاشبه انها حكومه المحل لانها الاصل
وحملت طابعه الص في احباب الر الحكومه من على ان المراد اكثرها في الاتي بعد

الاندمال وحاله اسد الحرج عند سبلان الدم وقالوا انها كرهت الواجب تغليظا
سبحان الراس والوجه على سحاب البدن في غير المقول باطل في المعرف **فرد** لو اوضح حينه
وارال احاصه والتمت على اثر الاثرين وارثن الموضحة وحلومه التدرج والاله الحاصب النزع
المقصود الثاني من الكتاب اماه الاعضاء الاول الادنان والمذهب ان اسد لها
وطعا او قلعا اليه وفيه قول او وجه يخرج ان فيها الحكومه وفي احدهما بقصها وفي بعضهما
تسطرهما وتقدر بالمساحه ولا فرق بين ان يكون الملبس من الاعلى او الاسفل قال الامام
وقد سئل عن معرفه السبب في الحكومه ولو ضربها فاستحقها في ضار والمطلوب
لا يحل ولا ما يرمي بقولان احدهما حب الحكومه واظهرهما حب الدين وهما مستان
على ان الدين يحب فيما يجمع الصوت اولنخ الهولم والصالح ولو قطع اذن من يحسن في علي
القولان قلنا هناك حب الدين وحب الحكومه ههنا وان قلنا حب الحكومه وحده الدين ههنا
وقطع السمع او مذهب لوجوب الحكومه ههنا وان قلنا فالعين القايه واليد الشلا وعلظ يحسنه
واسصوبه سلم وعلظ الما وردك والرواني فان قلنا حب الحكومه ههنا الاسما وعلظ يحسنه
فهل يسطر ان لا يفسد الحكومه من عن قدر الدين فلا يسطر ولا يجوز الربان علمها وقل لا
ويظهر كخرج الخلاف في سبله الذي على الاوجه الاسه في ذاب الصدف فما اذ اخرج عبد
ثميه عشره دنانير جاجه اسها دسار وخرجه اخر جاجه اخر ازسها دسار فبان منها
في الواجب حمسه اوجه ولا فرق بين اذن السمع والصر في الدين ولو اساطل اذنه فادفعه
العظم فعلمه مع دينه الا ذرا من موضحة **العضو السادس** العسان وفي فعاها الدين
وفي احدهما نصفها وصر الاعور المصير لغيرها لا يحسنها الا نصف الدين ولو فعا الاعور
صل عينه المصير من اسان لرمه النقص فان عفا المحن عليه عند لرمه نصف الدين ولا فرق في
احباب الدين فيها بين عسى الكبر والصغر والشع والاعمش والاحول في العس ضعف الرويه
مع سبلان الدم في الترااومات وهو من مرض في الحفن ولا يبر الاعشى وعينه والاعشى الذي
يصر النهار دون ولا يبر الاحس وعينه وهو الذي يصر بالليل دون النهار وقل الذي يصر
في العم دون الصحو وقل هو الصغر العي الضعف وقال الجوهر في هو نوحان وساني فما اذا
ادهب ضوعينه ما يخرج منه وجهه ان اعما مما اذا حصر الحماه لا يحسن في فلعها الا الحكومه
واذا بان في العين باض لا يفسد العضو في منع القصاص ولا الدين سواها على باض الحدفه

او سوادها وكذا الوكان على الماطر لاله رفق لا ينع الا بصار ولا يفسد الضو فان كان سقمه
فان يملصها النقصان باعتبار التي لا يساس عليها بقيه من الدين فيها ما يفسد وان لم يكن
وجدت الحكومه **المقصود الثالث** لا يحسنها وفي قطعها الدين وفي حفن اخرى
العين نصفها وفي احدهما ربعها سوا في ذلك الاعلى والاسفل واحصه هذه الدين ما يهتار به
وذكر من حسن البصر والاعشى والاعمش وغيرهم وانما يحسنه اذا استوصل وقد يقطع
معدنه فيفصل الباقي ويومم الا يستصل بالبحر وحب من الدين بقدر المقطوع دون المفضل
فان سئل ولم يبر حبه الحكومه ولا حب الدين في قطع العين المستعمل في الحكومه
واو من العين فاسحب لرمه الدين ولو قطع الاحفان والشعر ولو بصره واحد وحب الدين
الا فاسحب لرمه الدين وهو الشعر الباس على طرف الحفن يحسن في اراله وازاله
سار اسعور لسعر الراس والحكمه بالخلق والحركه ههنا ان اسد المبت الحكومه وان لم يفسد
فليس فيه الا البصر لدا الملقه جماعه منهم الرافعي وغيره فرق بين احدهما سوا وعينه وفي
الا فاسحب لرمه الدين والراس والراس فلا يقد وقل فيه حكومه اذ اسب فان لم يفسد
فيه حكومه الرمها وحكي القاص في احباب الحكومه في اراله بالنسب وحبها وحكامها
الما ورد في الاهدان والمباحين للام وقال لوعاد اول ما كان او اكر وحب الحكومه قطعا
ور لروجهما فيما اذا اخذ سعر الراس والشار من من لا يفسد وهو من جرح عاده بحطه ولم يعد
انه لا يحب فيه حكومه واما الوكان الجمال في ارالته فازاله وامسك منه لوجبه المراه والابط
والعانه فقد يعدم الكلام في حبه المراه ولما شعر العانه والابط ففقد وجهان احدهما لا يحسن
فيه والباقي فيه الحكومه ولو قطع سعر حبه حتى وافسد منها فان قلنا بنا يبادل على دينه لرمه
الحكومه قطعا وان قلنا لا يبدل عليها ففي لزومها الوجهان في حبه المراه **فرد** لو قطع
الاحفان وفيها الاهدان وحب دينها وسدرج منها حكومه الاهدان في اطهر الوجهين
وخردهما يعجزهم في دخول حكومه العرج ارس الموضحة **المقصود الخامس**
السمان وفيها اذا سوعينا بالقطع الدين سواها بنا علسين او رفسين كثيرين او صغيرين
وفي كل واحد منها نصف الدين وهذا السعه في عرض الوجه الى السرويه من بعد عنه بان جدها
به طول العظمه الم من احد الحافس الى الاخر واما من طول الوجه فعه اربعة اوجه احدها انه
من اللحاو الى محل الارماق وموضع الارماق من الاعلى يفر من الاتف ومن الحانب الاسفل

مع في محاده نهاية العنفة والى ان الشفة من حرق الغم الى الموضع الذي يرمي عموم الانسان
وهو الصحيح المخصوص وهو اول من الاول وسنم من يبول الى ما سئل الله ونعزم يقول الى الله
وعمر الانسان وعموم الانسان بالعين المهلة اللحم من الانسان والله اللحم حول الشفاه وهو رافعي
والرافعي مخور ان يغير فيه اختلاف فخور ان يكون على القرب وذكر الله يغير عن العور فاتها
وراء ولا يعلو والى الله العذر الذي سوعدا انظر الغم وهذا اول المعادير والى الله
انه العذر الذي لو قطع لم يسطو الشفة الا حرا على النامي ويجب يقطع بعض الشفة بوسط من اللثة
على ما نصه المفسر والى العرالي ويعد بطل بالسعدان بدر طراه صد السدوس
ويحده عند الارياق او مادونه على احد الوحيين فاحول مصدر هذا العوس هو بل السعة
سبب اليه والامام ذكر نحوه الر على الوجه الاول حاصه فالرافعي وسه ان يقال لا معنى
لغير العوس واعوجاج الحظ ولكن موضع الارياق ما محادي ومن الاعين الاعلى
الى موضع الارياق ما محادي السدوس من اسفل يصر المسامه فليعبر خط مسهم من محاده
العوس الى محاده السدوس ولذلك في السدوس يكون حد السدوس مع السدوس مستطيل
او غير مستطيل ولا يبعد عن العر والاطلاق الاسم احد سمن الشدق في حد الشفة قال الامام
لكن لم يره اليه احد من اصحاب **فصل** في لوصف سعة فاساتها فصار من منقصة
لا يبرسلا ومركله لا يفتض لزمه اللثة والى الله ما ورد في الاسترح حتى لا يفتض
الانسان اذا التز او صحك لا يلزمه بالذبة عندي بل يجب حكمه بخلاف ما لو يفتض حتى ذهبت
جميع منافعها ولو ضربها ففعلها عن الانسان بعض العوس يجب لا ينطبقان عليها فاتها
الا ان فيها انقضا وان يسطان فيها اللثة بحسب ما قصر با عن يوفقه بما سئل السائلان
بصر عليه وقال بعضهم القياس ان يجب حكمه وانكسر الروابي ولو قطع سعة مثلا فعليه
حكمه ولو سوس سعة ولم يبرسها سى لم يلزمه الا الحكمه سوا اللامت ام لا ولو قطع
سعة سعة فالبعوى والمولى يلزمه ذبه ناقصه بعد حكمه الشق ولو قطع بعض الشفة
وعلق بعض النافي حتى تبقى المقطوع كالذي قطع جميعها منه فيه وجهان احدهما نزع
اللثة على المقطوع والنافي والثاني يجب ذبه كامله وفي سعة حكمه رده السعة
وجهان **العصا السادسة** في لسان الباطن اللثة بسوى فيه
الطنو والاكل والرم الذي يعلو لثمة والاربع والالبع والروابي في لسان الارق والالبع

نظر لسان الاخرس حكمه سوا ان الحرس اضلها او عارضا مرض وعراين سلم انه يمكن تخرج قول بوجوب اللثة
وقال جماعة اذا كان الحرس لانه في اللسان فان سلمه وامناع الكلام لكونه ولدا من فوجها احدهما
ان لا يمكن ذلك والسالي تحت اللثة وهذا لانه اذا ذهب اللثة يقطع لسان الحرس او كان يقطع لثته
من ويا ما لو ذهب اللثة وحسب اللثة والخز الما ورد في اللسان الاخرس اللسان الناطق المفعود منه
الرواق واجب فيه الحكمه وبانعه صاحب المهدن ولو قطع لسان طفل باطو بظن ان يطوي بها ما وما
وداد الا وحركة عند النجا او الصحك والامصاص بحركتها صحيا وجب العصا واللثة وان لم توجد
ذلك وان كان قد بلغ وقت اللطو والحرك وحسب الحكمه وان لم يسلح بان فقهه فيه الولان فعولان
الصحة وهو الذي اورد الجمهور ان اللثة تحت وبانها وهو ما رواه الشيخ ابو محمد والامام والغير في اصحاب
ان حكمه يجب ولو قطع بعض لسان صبي وايضا الحال وجوب الحكمه فاحدها عرفت سلامة لسانه بشفة
بغير خروج بلعها الحكمه العذر الذي يفتض البورع من اللثة فان كانت الحكمه اكرا ما ذهب وجب ان
يسر الدبان ولو كان للسان طرفان فان استويا في الخلقه وروسان مسعود في يقطعها اللثة وينقطع
احدهما بسطة منها وان كان احدهما اصلها بام الخلقه والاخر باوصها زائدا في يقطعها ذبه وحكمه في
في نرايد وجب الحكمه وفي الاصل وحده اللثة ولا يلع بحكمه ذبه مدره من اللسان من لدرع
وجوهها **فصل** في الام لو قطع لها الرجل عمدا فان كان يمدد على العصا من الهلثة العصا
وان كان لا يمدد عليه او قطعها خط اللثة حكمه **العصا السابعة** في الانسان حربي
فارس من الانسان وان احلف اعداءها ومنافعها واسماها كالصرس والسنة والبان ودهر حدها بل
الا كسر يصد عشره المقطوع منه اذا كان حراما معصوما في سن الذكر الحرام المسلم حسن من الابن
سن المراه نحران ونصف بعد وفي سن العبد نصف عشره لا فرق ان يربطها بالعلم او اللبس واسم
السن بحسن الظاهر ما اذا حل منه في اللحم نسجا وبحسن المورد بالظاهر ولو قطع سنه ففتت معلقه
يعرفون في ردوها عادت فان كانت الروابي وحت الحكمه دون اللثة وصبط العرالي السن
التي تحتها المورد ما بل سن يسه اصلية معون عن يعلقه البد الاول اصلية فاحر ربه
عن الساعه التي تحتها المورد ما بل سن يسه وقد عرفت ان فيها الحكمه على الصحيح ولو سقطت
سنة فاحدها سنا من ذهب او فضة او نحاس او عظم ظاهر او حسب او سن يسه ولم يلزم بغيرها
ذبه واما الحكمه فان قلنا لم يلزمه عزم لكن يجوز ان يعلقها بعد سبب اللحم بها وسعد لا
للضع والقطع ففي وجوب الحكمه فلو ان ظهرها بالاحجب قال الامام وعندي لا يفتض على الذهب

لحم العبد الثاني ان يكون بانه فان لم يصر بعض السن حسب نسيته من الذبيحة ولو احلها في دار صدق الحائي
 ودحو السبع في حسان السن يس على انه اذا قطع السبع مع السبع فله حاكمه مع الذبيحة للسن او يدخل
 فيها من طرف واحد ما فيه وجهان وقيل بكون اصحابها لا يدخل فيه وبانها لا واصحابها القطع بالاول والثاني
 القطع الثاني والطريق الاول حاربه في ما اذا قطع مع الحشفة ما في الذبح او بعضه او مع طرف اليد
 اليد او بعضه او مع المايل فصبه الانف او بعضها فله حاكمه مع ذبيحة الحشفة او الحلقه او المايل فحكمه
 لما قطع من اليد والذبح او العصبه او سدرج ومنهم من حصصها لقطع العصبه مع المايل وسرم
 في غيرهما بالذبح او اذا حجب المايل والطريق حصل فيها اربعة اوجه اندراج حاكمه الكل عند
 ٢ اندراجها اندراج حاكمه ما عدا فصبه الانف ولا سدرج من والاصح اندراج حاكمه ما عدا السن
 ومن حاكمه اذا عرف ذلك واذا لم يعرف السن فان لم يكن في يده السن والسبع ارس وحاكمه
 ورجع الواحد على الظاهر فقط وان قلنا بدخل حاكمه في الارض فوجهان اصحهما ان السورج على
 الظاهر حاكمه وبانها تورد على الظاهر والسبع والذبح الحكم في السورج اذا قطع بعض الحشفة او الحلقه
 او المايل فله حاكمه او الى جميع الذبح واليد والمايل والعصبه والاصح فيه ما في السن وان قلنا
 حاكمه السبع سدرج في السن واذا قطع السن سمع لزمه ذبيحة فقط ولو قطع ظاهرا السن او كسر من قطع
 السبع فان كان بعد الاندخال لزمه حاكمه وكذا لو قطع المايل من العصبه او الحشفة ما في الذبح
 او الحلقه م الذبح بعد الاندخال وان كان قبله فوجهان احدهما هو الموافق لاطلاق الاكثر من الحوائج
 لذلك وبانها ان حاكمه السبع سدرج تحت ذبيحة السن فان لم يقطعها معا ولو قطع السبع عن لونه الحلقه
 قطعها وطرد هذا في قطع الالف بعد قطع الاصابع من فاطم الاصابع او عرس ولو كسر واحد بعض
 ظهري السن وكسر اخر الباقي منه فله حاكم واحد فقط ما كسر من الارض ولو قطع الباقي الساعي
 مع السبع فالصواب ان عليه حاكمه من الارض وحاكمه السبع ولا اصحاب طرفان احدهما فيه وجهان
 احدهما ما نص عليه وبانها لا تحت الاوسط ما قلعه من الارض والسبع سبع العصبه سبع الحشفه
 والثاني ان الاول ان كان كسر بعض السن عرضا وتحت الاوسط فله حاكمه طيس على الباقي حاكمه السبع بل يدخل
 وارض الثاني وان كسر بعضها في الطول فحكمه السبع ودر ما تحت المايل من السن يدخل في ارضه وما لا يقع
 في ارض السن فحكمه حاكمه وحملوا النص على هذه الحالة وقرض الامام المسله في ما اذا قطع الثاني الصنف عرضا
 في طول الطول مع جميع السبع وحلى النص فيها م طال ويحده من الجوانب هم وجهان احدهما ان السبع
 في سدرج ذبيحة لزمه من الارض وهو المحجوب وبانها انه لا يقطع من السبع نصه ونسب حشفه يورد على

فان كان السبع قد قطع من الارض فله حاكمه من الارض ولو قطع من اليد فله حاكمه من اليد ولو قطع من المايل فله حاكمه من المايل

المنقطع

المنقطع او لا وبانها قال العراقي والخلاف يلبس على الخلاف في اندراج الكفن تحت ذبيحة الاصابع ولو
 ظهر بعض السبع لعرض اصاب الله لم ينجس بالظاهر بل كل الذبيحة عما كان ظاهرا والاصابع لو نابل
 بعض السن او السبع في قطع باقها فله حاكمه ما بقي من الذبيحة فان احلها في دار المايل او الثاني صدق الحائي
 عليه سمه ولو كانت استانه العليا طوالا والسفلا قصارا او بالعكس لم يورد ذلك ووجب في كل
 واحد ارس كامل ولو كانت ما ما اسفل من ربا عاتيه او اقص منها فالمصوص ونسب الامام الى
 الاكثر ان لا يجب فيها مام الارض بل بعض منه حسب نصها وقال حاكمه كل ما في الارض
 وبانها لا تحت السن العليا او السفلى اقص من احدها فله حاكمه النص بعض من ذبيحة نصها
 ومنه في الام ان هذا في ما اذا كان العصبه مساويا للذبح والربع اما اذا كان متقاربا فيها كمال
 الخمس واذا اتهم صغر السن الى ان يطلع معصيه ولم يصلح للضع ففي قطعها الحليمه دون الذبيحة وقيل
 اذا كان الصغر اصغر من الربا عاتيه ووجب فيه الحليمه **المسألة الثالثة** ان يكون سحره صحيح
 به من الصبي الذي لم يعرف لا تحت قطعها فصاص ولاديه في الحال لكن سطر عودها فان عادت فلا
 تحت من تحت الحليمه ان لم يمسس وان لم يمسس فله حاكمه في حاله الحياه وبانها الام او لا
 يجب في ذبيحة الحلاف المقدم في سائر الحوانات التي لا يمسس ارسا ولا يورد سائر ذما لها وان لم يعد
 وفقد غلبت اسن في العصاص والذبح وقد بعد ذلك فان مات الصبي قبل سائر الحال فوجهان ارجحهما
 لا تحت الارض وعلى هذا في وجوب الحليمه وجهان وبانها لا تحت الارض واجرا في ما اذا مات بعد
 طالع بعضها وقبل اسن لها لكن الثاني تحت من الارض بوسط مالم يطلع وفي المايل بالحياب الحليمه
 يكون الحليمه هنا اول ولو قطعها فله مام الطالع احر من النص فله سطر وان لم يمسس عليه الذبيحة
 وان يمسس لزمه حليمه من حليمه القطع في المايل الاولى ولو قطع قالع سن يمسس عن سحره حتى
 احر على منبها حياه بطل فوق الاساب قال الامام لا وجه لا تحت الارض بلها ولا على الباقي وكور
 ان يقال بوجوبه على الاول وان يمسس على الحليمه ولو سقطت منه سحرها لم يمسسها فوجهان فحكمه ان
 يقال بوجوب الارض على الثاني ولو قطع سن يمسسها فاحد منه ارسا فله حاكمه على خلا والعان لم يمسس
 الارض في الظاهر العوائق وقد بعد ما في انه لو لم يمسس حتى يمسس فله سطر العصاص وان يمسس طرفه في
 اللسان وبعضهم يفرق بينها ولو حصى على انسان حياه ارا لت يمسس في الحال فاحد منه ذبيحة
 لم يمسس وبطت او حتى على عصبه صار لا يمسسها فاحد من الذبيحة لم يمسس اسن ذبيحة وكذا
 الحكم فيما اذا طعن رطل السبع وسائر المعاني فان خلافة القيس الرابع كون السن بانه غير

معلقه فان كانت تحركه فان كانت تحركه سبب لا يظلمنا بفعلها لم يور في القصاص ولا في الارش والار
حره قويه لمرض او هرم فان بطلت منها فعملها بالكلية في فعلها الحكومة دون الارش وان انقصت
منها فعملها في احرامها محرم الماتة في وجوب القصاص والارش قولان اصحهما نعم وقال الامام عندي
انه سطر الى السفل فان علب على اللحن انه سبب ولا يسقط فهو لمرض والعصم بطله القصاص
والارش وان كان بطل سقوطه عنه القولان وقال الماوردي يحمل وصحها اخر وهو اختيار اكثر
منافعها فان ذهب اولها لزمه جميع الارش وان ذهب الآخر لزمه حكومه وان ضرب من انسان
فعلقت بطنه سقطت بعد ذلك وجب الارش وان عادت طابت في وجوب الحكومة وجهان
والظاهر انهما الوجهان فاما اذا ابدلت الحراجه ولم يسقط ولا تشن وان يسقط ذلك فادبه
المسعه فهل يلزم الارش والحكومه في القولان والوجه الذي ابداه الماوردي فلو قلنا اخر لزمه
الارش ان احسنا على الاول الحكومة والحكومه ان احسنا على الاول الارش قال الشيخ ابو حامد واد اجنا
الحكومه هنا فمن اولين الحكومه في ما اذا بطلت بمرض او مرض وقال المولى ليس على السائل الحكومه
بخلاف ما اذا كان الاضطراب لمرض او لغيره ولو جنى على سن فاصطربت وبصفت منفعها وقتنا الواجب
الحكومه معاد وقلنا قبل ان نصير الحكومة لزمه الارش بطله ولو قلنا سنا سودا او حصرا او حملا
كاملا المنفعة فان كان سوادها بحسبه فسيأتي وان لم يكن بحسبه قال الماوردي ان قال اهل الخبر ان
سوادها مرعدا او طول ملت وجب ارشها وان قالوا غير مرض في حال ارشها القولان في السن
اذا ذهب بعض منها فعيا وقال ابن الصلاح والماوردي ان كانت سودا قبل ان يعرف بعد فعله
حال الارش وان كانت في الاصل سنا فليها ان يعرف سودا او بطلت سنا ام اسودت فالصلوات مراجع
اهل الخبر فان قالوا ان ذلك لا يكون الا لعله حادثه ففيها الحكومة وان قالوا انه ليس لعله او لم
قد يكون لمرض وعمله وقد يكون لغير ذلك وجه حال الارش قال الراجعي والرد الى الحكومة للمرض مع كل
المنفعة خلاف الناس وفي السن التي ما كلت وخلا حوقها الحكومة **ف**
الاسنان من الحلقه المعدله في الخاف اسنان وثلثون اربع سنا واربع رباعيات واربع صواكل
م اربع انياب م اربع نواجذ م اربع عرس صريسا وعد بعض السواجد من الاصراس وقد عدهم ان
في الواحد فيها خمس من الابل ولو قلع عدا منها وجب ما ينقصه الحساب مام بخاور العرس
فان حاورها وطرد فان اشهرها فيه قولان وقل وجهان اصحهما بحسب كل واحد خمس من الابل
حتى لو قلع الاسن واللسن كلها وجب ثمانية وستون من الابل والثاني انه لا يجب الثمانية من الابل والثاني

القطع

القطع بالاول وشرط الثاني الحاد الثاني والحياه فلو بعدد الثاني فلو قلع واحد عشر من سنا واخر
الباقى فعلى كل واحد ثلث سن فلو حسم من الابل ولو اخذ الثاني وبعدد الثاني فان قلع الابل
فجاءه ثلث سن ارس كامل وان لم يحلل بطنه ان اطهرها انه لو اخذ ثلث سن فلو قلع من الفولان وباسمها
القطع بعدد ثلث سن وحب الارش ثلث سن ولو اذ عدد الاسنان على اسن وثلث سن فلو قلع ثلث سن
اطهرها انه يجب ثلث سن وان عد على العدد المعاد والثاني الواجب في الحكومة فان لم يلح
والنوسج لا يحل اسنانه العن المقدمه **العضو الثامن** اللسان وهو العطان
الذي ينبت عليها الاسنان السفلى ومبلغها الذي وعلمها بلسن اللحية واحدها من الاعلى الحادي
الادنى ومنهما طال الدية وفي احدتهما ان ينبت اخر صفها او لم ينبت عليها اسنان وجب قطعها فقط
في ثلثي ثلث سن اسنانه وفي السبع بعد سقوطها ومن سقطت اسنانه بحسبه او افه فان كان
عليها اسنان في اربع دها ووجهان وقيل قولان اصحهما انما لا تندرج بل يجب ديتها واروش
الاسنان ولو جنى على اللسان فسيأتي في بعضها وجب دها واروش الاسنان ولا بداعها
ولو بطل اسنانه بالاسنان بصر عليه للسناني في كلام الامام في ما اذا بطل منفعه المضع ما يحلله
واما الاسنان العليا فبعضها عظم الراس فلو قلع شيئا منها مع العظم فعليه حكومه مع ارش السن
العضو التاسع اليدان ومنها الدية اذا قطعها من الكوع باصبعها وفي احداهما
بعضها وجب ايضا في ما اذا افرد اصبعها بالقطع وحكومه وحكومه الكف اذا قطعها مع الاصابع سدح
في حشمتها ولا بد لكف ثلثي ولو قطعها من بعض الساعد او العصد او المرفق او المثلب وجب حكومه
ما فوق الكف مع الدية وقال ابن جريونه اليد اسم للعصم من المنكب فلا يجب الدية الحامله الا بقطعها
منه وجب في ما دونها بفسطه من الدية بالساعد والعصم معا لان بحر من الدية وفي الاصابع من
الاصابع عشر دية المنقطع ففي اصبع الحرام المثلث عشر من الابل يسوي ذلك جميع الاصابع
ولن يهاوس منها وفي كل يده ثلث عشر دية الاصابع خلا الاصابع وهو ليه العرم ولبت واما الاصابع
فحب في كل واحد من اعلى يده ثلث عشر دية الاصابع وهو في الحرام المثلث عشر من الابل والدية
موزعه على يمانه وعشرون حرا حسب الاعضاء وكذا لو لم يكن يعرف من الاصابع سوا المثلث ولو
انسمت اصبع اربع اامل مساويه ففي كل واحد ربع عشر دية الاصابع وما يقدم من اربع حكومه
الكف في دية الاصابع هو في ما اذا ابانها بحسبه واحد فاما اذا قطع واحد من الاصابع من
اخر الكف بحر حكومه الكف فلو قطعها وطع الاصابع فان كان بعد الاذنه فذلك وان كان قبله

فمنه خلاف لعدم في ملك السبع بعض السن وقد نص في الام على وجوب الحلو منه اذا قطعها بعد اعطى
اربع الاصابع او الفص اص او العضو منها وحال له بانه والبد العمد او هي الفص عن الاحراوس
العصا والعصا العمد او الدراع وفيه هو اعوجاج الدرع الى ان يخرج ريد الدراع عن كوع الكف
ولو كان على معصم كف يارضا عنهما او على العصيد راعان وكفان فاصابعهما او على المندع صدان
ودراعان وحقان ياصابعها فان لم يسطس واحد منها فلا فصاص في قطعها ولا ديه للزجب
الحلو منه بالبد الشلا وان كان فيها بطش فان كانت احدهما اصلية والاخر زائدا ففي قطع اصلية
الفصاص والديه وفي الاخرى الحلو منه وطرق معرفة اصلية من الزايد ان سطر وان انحدرا احدهما
بالطس او يعويه هي الاصلية سوا كانت على استواء الدراع ام لا وان استوائه فقد حال الماوردى
ان كانت احدهما الرمن الاخرى هي الاصلية وان فان استويا في الدر على راي
الماوردى وفي السطس على راي غير فان كانت احدهما مستوية والاخرى منحرفة فالمستوية
الاصلية فان استويا في الاستواء فان كانت احدهما فاملة الاصابع والاخرى ان كانت ناقصة
فالماملة الاصلية وان كانت رايدها فوجها ان احدهما ان الزايد واصحابها وحكي عن
النص انه لا امر للزبان في الدلالة على الزبان ولو كانت احدهما ناقصة اصبعها لكنها مستوية
والاخرى كاملة الاصابع لهما منحرفة ففيها الاصلية احكاما لا امام وان لم الاصلية
وسا دامت بل وجه فيها لند واحد في قطعها الفصاص او نصف الدية وحكومة الزبان
الصورة وان قطعت احدهما فلا فصاص فيها وفيها ربع الدية والحكومة وفيه وجه عرس ان
الحكومة لا تحب مع نصف الدية قال الامام ولو لحد المحي عليه الدية في مقابلتها بمرقوب الكف
الباقية وصارت كاملة السطس بحيث لو كانت كذلك لجن الحماه كانت هي الاصلية فقد بان
ان المقطوعه رايد فهل يسرد منه ما زاد على حكومتها او يبقى على جميع ما اخذ والوجهان
الاسان وعلى الذهب لو قطع اصبعها منها نصف ديه اصبع وزبان حكومه ولو قطع امله
منها فصاعدا نصف ديه انمله وزبان حكومه ولو عاد الحاني بعد قطع احد اليدين وبدل الارش
والحكومة منقطع الاخرى اراد المحي عليه ان يرد الارش الذي احد ونصف فهل له ذلك فيه
وجهان وهما لو جهن في ما اذا قطع انمله وطلأ عليها عليها وعليها باقية العلما
فل ينص منه ولو قطع صاحب الدين الباطس من جانب واحد معتدله لم يقطع بداه وللحق
عليه ان يقطع احدهما ياخذ ربع الدية ناقصة سببا فان يادر ويطع اخر واحد من الحكومة

الزبان

الزبان وان كانت احدى يدي الفاعل زائدا وامكن افراد الاصلية بالا فصاص اقص منه
ولم يلزمه شي اخر وان عرفت ان احدهما رايد ولم يعرف عينها قال الروياني لا يقطع واحد
منهما وحكم الفصاص على ساق واحد وسوا من على فخذ ومحدث على ورك اللحم في اليد في ما
يعدم والمشي في الرجل بالبطس في اليد **فصل** لو كانت احد اليدين باطشه ومن الاحرا او
اشك بطشاتها منقطعها فاطع فاخذ المقطوع منه دسها فصارت الاحرا باطشه واشتد
بطشها فعد بان ان الباقية هي الاصلية حتى لو قطعها واطع لزمه الفصاص او نصف الدية فهل له
يسترد الارش الذي بدله الا قدر الحكومة منه وجهان اظهرهما لا وهما في مان ومخرجان
القول في عود السن المعور وخطها العاصي في ما اذا كانت احدا قدمه اطول من الاخر
منقطعها واوحسا منها الدية فسي بالعصر وفي ما اذا ضرب القدم الطويل فسلطت مقطعها عن
سني الفصاص فهل الاول اذا عرم الدية استرد ادها وعلى القول بانه يسترد لو كان بطش الباقية
وحد قبل اخذ الدية لم ياخذ الا الحلو منه وعلى الاظهر انه لا يسترد هل له ان ياخذ الدية
خارجة على قول عود السن انه ياخذها ومقصى بعلمهم المنع قال الرافعي وقد فرق بينهما
موقوف ولو كانت اليد ان السوا فمقطع احدهما وعزم الفاعل نصف الدية وحكومة
ان رادت قو الاولى واشتد بطشها فهل يسترد من ارش الاول ما يرد الى قدر الحكومة وفيه
الوجهان وان صفت الباقية او بطل بطشها علمنا ان الاصلية المقطوعة وعلى فاطعها الفصاص
او دسها وقال ابن الجهم ان يقال لا تحب الفصاص **فصل** لو كسر دراعا محترقا وصحت
وصت حكومه وان احرته معوجه وصحت حكومه الزين قال الحاني ان السرة باسا واجبه
مستويا لم يلزمه ذلك فان فعله وصبر مستويا لم يسقط الحلو منه ومخ حلوته بانه بالسرة الثاني
وفيه وجه انه لا تحب بالسرة الثاني شي **العصا** **فصل** الرقوق والصلع
القوق وهو العظم المصل بين المنكب ووعى الحرق يقال منه وبين العنق ووجل واحد بقوقان
ولا يمل الدية من كسر الرقوق ولا الصلع ومنها قولان احدهما انه لا تحب الرقوق
والصلع جمل واصحابنا ان الواجب الحكومة والباقى القطع بالمانى ولو احره ولم يسعج ولا شئ فقد
مر حله **العصا** **فصل** الحلقه وهي الخيط على راس اليد الذي يلقه المرتفع من المراه
وفي حلق المراه الدية وفي احدهما نصفها ولو ان الحلقه تخلف لوز اليد عاليا وحولها داس على لونها
وهي من الزين لا من الحلقه ولو قطع الذي يحلته لم تحب الا الدية ويدخل فيها حلوته الذي وفيها وجه

او نض او قول انما لا تدخل حذ اليد ولو قطع بعض الحبله وجب فسطه من اليد وهل بعد رديه
 من الحبله او من جميع البدن فيه خلاف من ولو قطع مع البدن جلده الصدر وجبت حكمه الصدر والحل
 مع اليد قطعاً وان وصلت الجراحيه الى الساطر وجب مع اليد البدن اربش جانبته وفتر قطع حبلتي الرجل
 طرदार اظهارهما انهما قولان صحيحان فيها الحكومه والذاتي القطع به قال الامام رضي الله عنهما
 ان لم يمسس بلا الحمة تسن البدن ليست من الحبله غير له بدني المراء من حبلها فاما من المراء فانقص
 الواحد ليست البدن مع الحبله ذلك فان اقطعها مع الحبله واوجبتا يد الحبله افرود البدن
 بالحكمه قطعاً وعلقه عن الصدق في قول الروائي ليس للرجل بدني وانما هذه قطعاً لم يمسس
 وقال القاضي والبعوى ان اوجبتا اليد في حبله جعلت فيها حكمه البدن وان لم يوجها وجبت
 حكومتها معا **فصل** في قطع حبله المراء بحبله المراء على المذهب وهل لا يقطع بها ان لم
 يمسس البدن ليعذر المراء من لم الصدر قال البعوى ولا يمسس في البدن لعدم ايمان رعايه المائله
 فيه والمحقق عليه ان يقطع الحبله وباحد حكمه البدن ومنع الرافعي القول بعدم ايمان رعايه المائله
 في قطع حبله الرجل الرجل سواء اوجبتا معها اليد او الحلومه ويقطع حبله المراء بحبله الرجل
 وبالعكس ان اوجبتا في حبله الرجل اليد وان اوجبتا معها الحكومه لم يقطع حبله المراء بها ولو
 رصبت ويقطع حبله الرجل بحبله المراء اذ رصبت يقطع الاسل بالصحيح الثاني لو حنى على البدن
 مسلماً ان صار با لا ياتر ان الموم وجب اليد ولو حنى عليها وفيها ليس فاعطى لزمه حكمه لسان
 مجراه ولو ضرب تدها فسل ان يكون مرضها فولدت ولم ياتر فيها ليس وانى من البدن الاخر اول باب
 فيها شئ لم يلزمه شئ الا ان يقول اهل الخبر ان هذا لا يكون الا من جنبه فليزيمه حكمه اهل الحكومه
 المسعومه ولو لم يمسس البدن لزمه حكمه لزمه لزمه ولو حنى عليها وما ناهد بان فاسرسلنا فعليه
 اليد الثالث عدم في ذهاب الطهاره در وجهه في انه هل يسدل بهود البدن ويدلها على
 انونه الحنثي اذ اقطع حبلته ما طع فان قلنا تسدل بها عليها فعليه يد المراء وعلى الصحيح انه لا تسدل
 بها فان قلنا لا في حبله الرجل اليد وجبت يد المراء وان قلنا لا حكمها الحكومه وجبت الحكومه هنا
 ولو ضرب تدها فاسرسلنا ولم يحول اليهودي لا على الانونه معن القاضي ابو الفوارس ان الحكومه
 لا يجب لاحتمال رجوله فان ان امراء وجبت **العصا الثاني عشر والثالث عشر**
 الذر والاسنان وجبت في قطع الذر اليد ولذا في قطع الاسنان في احدها نصفها سواء اليه
 والسرى واذا قطع الذر والاسنان لزمه ديتان ولا فرق بين ذر الكبير والصغير والشاب

والله اعلم

البحر والحنثين والحصى وغيرهم ولا يس الذر الكبير والصغير والطويل او القصير والعليل
 والعصر والسلم والذى به يبرص او جدام او الم تسقط منه شئ ولو حنى على ذر تسقط اليد
 ولو قطع ذر اسنلا لزمته الحكومه ولو حنى عليه مخرج عن ان يمكنه الحماح به مخرج سائل عدم
 العاص وان سطا فعليه الحكومه فلو قطعوه بعد ذلك لزمه القود او اليد وجب حال اليد يقطع
 الحشفه ولو قطع ما طع الباقي لزمه حكمه ولو قطع بعض الحشفه لزمته فسط ما قطع من اليد
 والتسبيط يكون على الحشفه حاصه او على حبله الذر منه خلاف لعدم الاصح الاول وحص
 انقول الخلاف بها اذا لم يحل بحري البول بان يقطع بعض الذر طولاً قال فاما اذا احل فعليه
 الا لزمه فسطه من اليد وحلومه فساد الحري ولو قطع حرام من الذر ما لم يحل الحشفه قال في الام
 في الذر طولاً وعرضاً وحى فسطه وهو ما اورد به السدي وقال المولي ان اسنل الجراحيه
 في حري البول فيل يكون حايه او يلزمه حكمه فيه خلاف لعدم وان يد يد اليد فان قلنا في قطع
 بعض الحشفه التسبيط على جميع الذر لزمه فسط ما قطع من اليد وان قلنا تسقط على الحشفه
 فسط لزمه حكمه ولو تسقط الذر طولاً ولم يمسس سانه ورالف مسعه بذلك فعليه اليد ولو قطع
 الذر بماله في حوله ما تحت الحشفه في يد الحشفه خلاف لعدم الاصح انه يدخل في
العصا الرابع عشر في قطع الاسنان وفي قطعها يد والمطهر ان لم يوصل الى العظم
 احداهما نصفها والا لزمه في اللحم الثاني المسر على اسر الطهور والمجد ولا فرق بين اليد الكبير
 والصغير والشاب والشيخ والمهر والرجل والمراء ولا بين الاليه الكس واليضع ولو قطع بعض
 احد الاسنان وجب فسطه بالقطع من يد المخطوع ان امكن معرفه قدره والا فالحكمه ولو قطع
 اليه قسود واليحت لم يسقط اليد على المذهب المنصوص وفيه قول ولو قطع قطعها منها
 ولم يمسس اليحت ففيها الحكومه وجب القصاص في الاسنان اذ اوجد سطره على المذهب المنصوص
 وقيل لا واحسان النعال **العصا الخامس عشر** في سنن المراء وفيها كال ديهما في
 احدهما نصفها وفي بعضهما فسط منه تسوا في ذلك السنيه والعزله والبكر والسب والعدا
 والرمق والمحموم وعمرها ومهما حرمها الصرع المنطقان على المسعدا بطاق السنين على الفم ويقال
 هما اللذان المحطان بالصرع احاط السنين بالفم وساهما الساق في رض الله عنه الاسكس واهل اللعه
 قالوا الاسحان باحسا الصرع والسفران طرفا الاسلس للسرطان ولو حنى عليها قلنا لزمه كال
 اليد ولو قطع بعضهما الركب وهو ما في المراء لزمه حكمه مع اليد ولذا لو قطع شيا من عانه

في قطعها فسطه

في قطعها فسطه

الرجل مع دهن ولو قطع سترى يكره والبالحسا به حمله الجار ليريه مع الدية أرض الجار ولو قطعها
مخرج طارح موضعها لقطع لحم او غصن فليس عليه الا الحكومة وقد مر بها ولو قطعها امرأه ليريهما
القصاص ان لم يكن العضو **فصل في جرح رجل الرجل** وفي اصابعها الدية وفي احداهما
اصابع احدهما نصفها وحكمها حكم البدن فان قطع القدم دخلت حلوه القدم في دية الاصابع
وان قطع شيئا ما فوقها وجبت دية وحكومة ورجل الاعرج لرجل الصحيح والعرج قد يكون
في الرجل وقد يكون نقصا واحدا الساق او ليم عصبه وفي قطع الرجل التي تغفل
مشيها بكسر النجار وحملها ان الدية تحجبها وانما تحجب الحكومة لو كسر فمفعول
مسيه ففي وجوب الدية او الحكومة علي الوجهان ان اوجبا على وجوب الحكومة هنا وان اوجبا
الحكومة مثال وجبت الدية هنا والقدم كاللثة والساق كالساعد والحد كالعصا وانما الاصابع
الرجل كاصابع اليد وان تفاوتت منافعها ودرمان على ساق او على رية ككف على معصم ساعدان
على عضل وقد مر احكام هذه الصور ولو قطع رجلا سلا لزمته حكومه او حتى على محبة فتلك
لزمته الدية **الفصل في قطع الساق** الساق في سلع جميع الجملد الدية وان كان سلع جميعه
فان لم يكن قد نزع جناه مستعمل لعله يظهر الجاهل فيه اذا جرح عن رقبته وحكي الامام
عن الشيخ ان علي انه لو قطع يده بعد سلع جملد يورع مساحه الجملد على جميع البدن فالجرح البدن
من ديةها ويجب الباقي على قاطعها قال ولم اره الا له وعلى هذا القائل لو قطع يد انسان ثم
حار حرو سلع جملد تحت على الساع دية الجملد الا فط البدن منه وهذا يعني انه اذا سلع بعض
جلد البدن وجب بسطه حرمان الدية وان كانت احر الجملد وقد قال
في الام لو سلع رجل ساع من جملد يدي رجل ولم يلع ان يكون جايبه وعاد الجملد والنام او سلق
فمن غيب بجليه حكومه فان كان عمدا فاستطاع القصاص منه اقص والا فدمه في ماله
واذا بدا الجملد مضمنا ريد في الحكومة بعد ريب الجملد مع ما ماله من اللام ولو كان نجيبت هذا في
راسه او في الحد او غيرها معا او في بعضها فبنت السعد كانت فيه حلوه ان كان خطا لا
يبلغ بها دية وان لم تنف عرانه ادا لم تنف ريد في الحكومة بعد راسه مع اللام انهم وظاهر
هذا مخالف ما قاله ابو علي وان لم يكن ردين اليه على بعد وقال الماوردي في سلع الجملد الحكومة ولا
يبلغ بها دية النفس ويجب في حال عونه اقل ما يجب ادا لم يرد **التوسع الثالث**
الحامات المعصومة المنافع الاولى العقل ويجب بارائه الدية اذ يحسن فان قل اهل الجنة في العوض

الدين

الذي حدث مرول يوقعها فيها وان مات قل الاستقامه ففي الدية وجهان كعدم في ما اذا قطع سن
من يعرفات فلان عاده ولا قصاص منه لعدم مكانه وفي آرائه بعضه فسطا منها فلو حتى عليه وذهب
بعض عمله ولم يسمع احواله فان امكن ضبط ما ينعص اما بالزمان بان كان يوم او ليلا او بوجوب
نصف الدية فلو حتى يومين واذا كان يوما وجب ثلثها وفي العتس ثلثها او بان يغال صوان نوله ويطوم
يعله بالخطا والمطوح منها وتعرف السعة ثلثها فسطا ما ينعص وان لم يكن بان كان ينعص احسانا
بما لا ينعص او ليس هو حصر اذ احلا وحس حكومه بعد رها الحاكم با حسان وظهر كلام الشافعي
والاصحاب ان العقل بعض وقال الماوردي لا بعض لانه محدود بما لا يحرك لزمانه بعض
يوما ونحو يوم والمعاد العقل العقل العبري الذي يرب عليه الخلف لا الكلي قال الماوردي
وهو العلم بالمدركات الضرورية وقال صاحب الدخاير الصحيح في حديثه علمنا بانها صفة
بها بها الانسان درر المطر بان العقله وهي من قبل العلوم الضرورية وقال الامام العقل
علوم ضرورية يد اعلمه اسماله الا بصاونه مع الخلو عن جميع العلوم وليس من النظره
اذا سرت النظره العقل وليس هو جميع العلوم الضرورية فان الاعي نصف به مع اسما
علوم ضرورية عنه ومدتها انه في القلب وفله هو في الراس وفله هو متعلق بالقلب والرأس
وعدمه في قاتل الجرح الذي يد منه نوعان احدهما ان يكون من غير مباشر كالواشار
اليه سيف وخوف من العقل وسما في القسم الثاني من الكتاب والباقي ان يكون ما سرت بحسبه
وهو المراد هنا فان لم يكن لها ارش معدرها لوضرب راس انسان او لطمه فوال عقله فعليه
دينه ومارك العبر ايضا او يدرج في الدية منه وجهان قال الماوردي ولذا الحكم اذا صر به
فرسان قلبه وان كان لها ارش معدر لقطع اليد والرجل والموضه او غير مقدر كالحراقات الموضه
الحكومة فنولان احدهما ونسب الى القدم وهو يصفه في الام ان الاقل يدخل في الاكثر فان كانت
ديه العقل اكثر او اوضح راسه من العقل دخل فيها ارش الموضه وان كان راس الجناه اكثر
كالو قطع يده مع بعض ذراعيه او يده ورجليه او يده واسما واجا فله عقله دخل فيه
ديه العقل واجها ونسب الى الحد لانه لا يدخل واحدهما في الاخر بل يجب دية العقل والرأس
جميعا ومنهم من خصص القول بما اذا كان للجناه ارش معدر وقطع في ما اذا كان ارشها غير معدر يدخل
الارش في دية العقل وبه حزم القاضي وصاحبه الله فيه وخصها الآخرون بنهم صاحب المذهب فيه
بما اذا كان راس الجناه دون دية العقل وظهر في ما اذا كان اقل او مساويا بوجوب دية العقل والارش

فبرع لو انك لعاني رواه عقلمه ونسبه الى الحاشي رافعا في اوقات الخلو والاحوال العفوان فان لم
نضبط افعاله وايقواله اوحشا الله ولا تخلفه وان وجدناها مسطه صدق الحاشي بسمه الثانيه
السبع وفي لفظه الادب بده صاحبه ومن احدها نصفها والسبع في الراس لا في الادب وهو لفظ واحد
عند الجمهور ووجه البيع ان محمد انه اذا بعد من احدها نصفها بغير ما يقص منه وحب يقسطه من الذهب
ومن العرف الى عنه الحكومه ولو حش عليه فلم يسع في الحال للم قال اهل الصريح عود فان قدر والحمد
اسطر بالملك المدعي والامام الا ان بعد واما بطر انصاف العز من انصافها فالوجه ان نوجد الذهب
فان مضى المدين ولم بعد احد وان لم بعد واما احد الذهب في الحال فان عاد ردت ولو ادعى
الحش عليه رواه السبع فذهب الحاشي الى الحش عليه بان يصاح به في حاله يومه وعمله صباحا
مكثرا وبما مل حاله عند صور الرعد الشديد ويكرر وادلك مرارا فان ظهر منه ان كان يصاح
واضطراب بان كذبه وله خلف الحاشي ويلي ان يخلد ان سعه لئلا ولا يكفه ان يخلد ان سعه لم يزل
لحاشي ومضى كلام القاضي والامام والعرف الى انه لا يخلد وهو خلاف نص السافعي والجمهور وان
لم يظهر عليه ان كان صدقه وخلص ان سعه ذهب من جنابه هذا **فصل في الاول** لو قال بعض
سعي ولم يزل صدق بسمه وخبر ان النصان لم ان يعرف قدر ما يقص بان عرف انه كان سعي
من موضع كذا وهو الان سعي مما دونه ضطت المسافه واحد مسطه من الذهب كالنصف والثلث
والربع وان لم يعرف مقدار ما يقص ولكن عرف وجود النصان فالمحصل من كلامهم بانه اوجه
احدها وهو ما اورد حواصيه مسهم الامام والعرف الى انه لا يخلد وهو ما اورد في المسافه وطريقه
ان يخلص الى حاشيه من رفاسته ومحمه وسعد عنها ويرفع الصوت ولا يزال يعرف الى ان
يقول الحش عليه سعت فان سعي على النصف من تلك المسافه قدر بعض نصف سعه ويكرر ذلك
لجمهور السعي فان قال الحاشي سعي ثم قبل خلف الحش عليه وبانها وهو ما اورد في الامم
منهم الماورد في السعي الى السعي والعرف الى انه لا يخلد الى سعيه وحب حكومه بعدد ما كان
يا حاشي وبانها وهو ما اورد الماورد في القاضي انه ان قال الحش عليه انا اعرف مقدار ما
يقص من سعي وهو النصف مالا صدق بسمه اذ لا يعرف الا منه وان انقص السعي من احاد
الادب الى قدر النصان بان يصم العليله ويصط من سماع السليمه ثم يصم الصبي ويصط
بسمي سماع العليله ويعرف مقدار ما يقص من السماع في قطع من الذهب وهذا السعي معتبر
انما قال الرواي ولو قال سعي الصوت العالي دون الحش في هذا النصان سعي فان لم يكن يعرفه

مقدار

مقدار والاوصيته الحكومه الساع الى يوم يسع وقال اهل الحش لطفه السبع باقيه
للمرأى داخل الادب بحاشيه فامسح بصوت ولا يرحور والارباب فوجها لمهرها
بح الحكومه وبانها تحب الذهب واحدها العرف الى ما اذا اذهب سبع الصبي ويعطل لذلك
لطفه هل يجب يعطل السطو فيه مع ديه السبع ولم يذكرها الامام في هذه الصور بل في ما اذا
قطع لارضى ولذا صم وقد ظهرت فيه امارات النطق بالحرف هل يجب عليه الذهب وحاشاها
فيما اذا صر صلبا سار يعطل منه مع ما رطله صححه هل عليه ديهها مع ديه الصلب
وان كان الامام حلي هذا لا يناق على انه لا يلزمه ديه الرحلى وطردتها الامام فيما اذا صر
عليه يعطل منه هل يجب ديه لا يطل المنى وطمها يقص الحجاب الذي يلبس الصلب قال
الرافعي والظاهر حلاوه قلب وخوران يكون مقصودها ما اذا زال تكسر الصلب منه
في سعيه هل يجب دسان او واحد وسدح ديه المنى في ديه المنى وفيه خلاف ياتي من بعد
في او قطع اذنيه فذهب سعيه لزمه دسان المنقعه الباليه الصر وفي ارأله ضو العفان
الديه وان نص الحذفه وهي السواد الاعظم الذي في العفان واما الاصغر فهو الناطر وفيه
فان عاد الحاشي وقطع الحذفين او احدها فقد اطلق الماورد في وغيره القول
ان الحكومه يلزمه من غير يعرفه من قبل الادب مال وبعده والعفان ان يعرف منها ولذلك العفان
على الاحكام على لا يقع بها للاقصاء وفي ازاله ضوا احدها نصف الذهب وبسوى ذلك
السم والاحس والاعش والاحول والطفل والسياب والسبع قال الرافعي ومضى الحجاب
الديه فالحاشي في ابطال نص الاحصان الحاشي في ابطال نص الاعشى وهو الذي يصير بالهاردون
الليل للن في التحدث انه لو حش عليه فصار اعشى فعليه نصف الذهب وانه لو عسى الحاشيه
احدا عسبه فعليه ربع الذهب ونصفه الحجاب النصف اذ جعله الحاشيه اعشى الحجاب النصف
احدا صي على الاعشى او الاحصان فذهب نص وقدم الامام فيه ولا فرق ايضا بين ان يكون
الحذفه ساله من البياض او عليها ناص لا يمنع نفود الصر من ورايه وعبارا بالوصر ومن في
حذفه ناص لا يمنع اصلا الصر ان يحشه الذهب قال الرافعي وطمها وحوشها مادام يصر
سواء ان نصف نص ونصف ضو لكن ذكرنا في هذا العفان التي فيها ناص انه ان لم يقص
الصو يحب فيه الذهب وان نص لم يحرفه ولكن في اذهاب صو العفان وفيه ناص مثل هذا
البيصل اليه وقد نص الشافعي على ذلك في الامم فقال لو كان الناص على بعض الناطر كان فيها

من الدين بحسب ما زاد من الباطر والعين ما يعطى من الباطر وقد صرح به الماوردي ايضا وقال
ان امكن القسط وزعت له بالواجب الحكومه ولو فاعس عليه لم يحل له واحد من ذلك وما
اذا قطع اذ منه فذهب سبعة ولو اختلف الخلفى والمخفى عليه في ذهاب البصر فالبصر وعليه
جماعه انه عدلان من اهل الخبز فاهم يعرفون ذلك ما عاينوا بما يقاوم به عن الشبهة
فان قالوا ان الله سبحانه وان لم يصر بالذلك منه لم يوفق ولا خلف المخفى عليه على ذهابه
وحب العصاص او الدين وان قدر واهل مد كسبه وفي الامر اليها فان عاد لم يحل له الدين
وحب الحكومه ان يعي بعض وان لم يرد وحب العصاص او الدين فلو مات المخفى عليه قبل مضيه
فلا قصاص على الصحيح وفي الدين طرعا ان احدهما انما على الوجهين في ما اذا اطلع من صدى له
سعر وما من قبل وقعود واحدهما القطع بوضوحها ولو حثي عليه قبل ان يفسد المدة اخر
وفاعسبه فعلى الاول العصاص او الدين وعلى الثاني الحكومه وان قالوا ان لا يرجع عود
وجه العصاص او الدين في الحلال ولو عاد قال الماوردي المذهب انه لا يترك عليه يعود ومهم
من حرجه على الخلاف في عود من المعور بعد العصاص او احد الدين هل يردونه وعلى المذهب
لو اقرض في بصر الخالي ثم عاد لم يفسد منه ما ساء وها هو صدى على القول المخرج من السنه وجهان
فلما يفسد منه ما ساء فادنا ما انصر فيه ايضا وهذا الى ان يذهب وقال آخرون منهم العرلى
يتمتع بعد ذلك من حرجه معاينه او حرجه او عقرن فان الترخ واضطرب صد الخالي
بمنه والاصدق المخفى عليه مع منه قال الراعي ويمن ان يدرى وقال الماوردي
انما تمنع اذ لم يشهد اهل الخبز بزواله وقال المولى الامرالى راي الحاكم في مراجعتهم واجمانه
را حضا اهل الخبز فان كانت الحماه عمدا لم يسل الا سهام رحلى وان كانت خطأ فليس بشهان
رجل وامر اس وشاهد ومن المخفى عليه وان ادعى الصنى عليه ذهاب البصر من احد العصاب
فالحل والانتحل ومراجعه اهل الخبز كما مر في العنن وان اسفص صوال الخنز ولم يزل فان عرف
مقدان بلن فان يرى الشخص من مسافه مضبوطه مصار لا يراه الا من بعضها وحسن الدين قسط
الذهاب وان لم يعرف منه الطريقان المسد فان السبع احدهما انه يصر سله في السى والصحة
واصهرها انه يحكمه بغيرها الحاكم وان اسفص من احدهما فان البصر ان العليلة يعصب ويرل
الصحة وتوقف بحسب موضع براه وتومر بان قبا عد عنه الى ان يقول لا اراه فعلم على المسافه
م يعصب الصحة ويطلبوا العليلة وتومر الشخص بان يعرف راجعا الى ان يراه ويصط ما

من المسافين فحب بسطه من الدين وهو سهم في هذا في الصحيحه بالريان وفي العليلة الفصل
في معنى قوله انصر بالصحة فان يصر سار الشخص الذي احمر برونه بالبعد والعرض وسال عنه
ويطرح هل يصيب او لخطا فان نوافر است عليه حكومه واما قوله لا ابصر بالعليلة ففيه وجهان
احدهما انه يحلف انه لا يصر فوق تلك العاهه واصحهما انه يحلف انما بان يصط تلك العاهه
ومر الشخص المراه ان يسأل الى سائر الجهات والمخفى عليه بان يدور فلن يوافق الغائبان
بعد ان صدقه والا فان له من بعض من ذلك المسافه حتى يسوق قوله وقال الماوردي ان كان
لا خلاف في هذا الصحيحه احد بالقل احدا وان كان في هذا العليلة احدا لا ارجحها
وان بان صدقه احدا بالقسط فان ابصر بالصحة في ما بين دراع وبالعليلة من ما به دراع وجب
نصف والشافعي رضي الله عنه لكن لو قال اهل البصر ان الما به الما به يحاج الى مسلي ما
حجاج اليه الما به الاول لغير الاول وبعد الثانية وحسب للماديه العليلة قال ولا ارى
في ذلك تبسط **فصل** الاول في معنى عيبه بالحمايه او عيبه او حول لزم الخالي
حكومه الثاني لو اذهب صوغ عيبه لم يلق احدا لخدمه فقال الاول فلعلها يعود الصو
والثاني بل قبله صدق الثاني ولو صدق المخفى عليه الاول لم ادت دمنه عن الدين بصدقه
ولا يقبل قوله على الثاني وله تحليفه ولمره الحكومه الثالث **فصل** في السبع في الدين من الصلاح
عن رجل رمد على امرأه بالماديه يدعى الطب لداوى عيبه فكلته فليس عليه بل يلمر
صانها واحاب انه ان يذ ذهاب عيبه بهذا وانما يعلى عاقلها صانها فان لم يكن ففي المال
فان بعد رمدتها وما لها الا ان يكون الرمد اذن لها في المداواه بهذا الدواء المعين فلا يصح قال
ونظن ما اذا اذن البائع العاقل في قطع سلعته او فصد فمان لا يصح اما اذا لم يصر عليه
فلا سئ ولا دانه ما يكون سببا في اطلاقه **فصل** الرابعه الشم وفي اطلاقه على الرأس
ومحورها ان الدين على المذهب وفيه وجه او قول ان الواجب فيه الحكومه وعلى المذهب لو اطلق من
احد المحدثين لزمه نصف الدين ومخفى عند الساع سيد احدهما لا يعلم في السبع قال الراعي
وسمه ان يحثيه الوجه المهدم في ابطال السبع من احدا لا دين ولو ارسوا المهد فلم يدر الدوايح
وقال اهل الخبز العوم باقه قال الراعي فلي تامر في السبع ولو قطع انفه فذهب شبهه وحسب
دينان تامر في الادق السبع واد انكر الخالي زواله امتن المخفى عليه بغير ما له راحه حسان
طبه او حيشته على عمله فان فسد العليلة وعيب للمحسب صدق الخالي بمنه والاصدق المخفى عليه

بمنه بعد ان يذكر ذلك عليه وحوز الحان الخلف على بقائه اعتمادا على الاصل وهذه العربية وان نقص
نظرا ان علم قدر الداهب مثل الطربون المتقدم والبصر وحسب سطر من الدية قال الشافعي ولا احسن تعلم وان لم يعلم
وحسب حكومه بقدرها الحاكم باحتهاان وقيل القول هو المحنى عليه بسمه وهو ما اورن الفاصي وابن الصباغ
والا الامام هو الوجه فعول اعراف مقدار البصر فادركه واحصل عليه وسيله ان يحدد بالاقول فان لم يكن
فقد ادعى مجهولا قال الراعي ولم يدروا هنا الامتحان لم هو في مل سده ولا بعد في محله قال فان اسعص السهم
من احد المحررين يمكن ان يعبر بالحانب الاخر ولم يدروا ولعلهم اكتفوا بالمذكور في السبع والبصر ولو
احتمل في سبيل القصاص خلف المحنى عليه ادلا لعرف الامنه ولو اخذ المحنى عليه ثم عاد السهم وجردتها
قال الماوردي ولا تخلم له بالحكومه في بلد التي لم يشتم فيها الا ان يكون السهم بعد دعوى اصعب منه فل
دهابه فان كان شتم الرواح والقوة والصعقه او الفريسه والسعد فصار رسم العونه او القوسه دول
الصعقه او البعده فان امكن معرفه قدر الداهب ولا اظنه يعرف وحسب سطره والاف بالحكومه ونظيره
من خبر هذا ما اذا قال اهل الخبر ان السهم لا يرول ثم يعود فاما ان قالوا انه يمكن سعي ان يكون الحكم حاكم
في نظره من البصر ولو وضع المحنى عليه نده على انفه عند حضور رايحه كبره فقال المحنى عليه بعد ذلك
لعود شتمك وانكرها المحنى عليه صدق بسمه بعد سعي ذلك انفا او ارقا او امتحاط او فعلا
او حذا او لعبا او الماوردى ولو كان المحنى عليه ضعيف السهم بان كان سم القوي للرحه دون الضعيف
والعرب دون البعيد فادى الى الحاسبه بسمه فوجهان احدهما ان يسميه كامله والثاني ان يسميه
مقدار البصر وحسب سطره والاف بالحكومه باجهاد الحاكم **الحاكم** التطق فاذا
حتى على انسان فابطل كلامه لزمه تمام الدية ويقل قول المحنى عليه في دهابه مع بسمه ما لا شاره
ان كذبه الحان وقال المتولى يعرف في اوقات حلوانه وسطره لم يصدر منه ما سى كذبه فان لم يظهر
لديه خلف واعطى الدية اذ احكم اهل الخبر ان يقطعه لا يعود فلو عاد استردت بصر عليه وسه
ان يحرقه الخلف المسمى من بصره في عود السبع والبصر وغيرها وان قالوا يعود فالحكم حاكم
في بصره ثم ابطال الكلام بحصل بصره من احدهما ان لا يعود على السطر من الحروف الثاني ان لا يعود
على السطر ما سطر منه كلام وان قدر على بعضها ولا خلاف في وجوب الدية في الاول واما في الثاني
فوجهان احدهما قول ابي اسحق والفتال وحزم به البعوي والحواردي وغيرها وقال البروباني
هو المذهب بها فحب وانما لا يلزمه الا سطر الحروف الثانيه من الدية وهو ما اورن الفاصي الماوردى
والطبري وقال المولى هو المشهور والبصير في كلامه ولو ابطال الخلفه بعض الحروف وزعت الدية عليها سوا

فيها ما حلف على اللسان كالرا وما شق كالس والصاد والحروف التي يتعلم بها مختلفه باختلاف اللغات
في اللغات ما يكون حروفها التي يكلم بها احد وعشرون حرفا ومنها ما يكون حروفها بنه وعشرون
حرفا ومنها ما حروفها واحد وثلثون حرفا وحروف اللغة العربيه ثمانه وعشرون حرفا كما قاله
جمهور واستطوا الا فانه مربي اللام والالف في تسعه وعشرون حرفا واعتبروا المركب من اللام
والالف وجماعه من الخاء عدوا الحروف العربيه تسعه وعشرون حرفا وليس منها المركب
اللام والالف بل عدوا الهمزة حرفا وهى حرف يقع اول الكلمه وفي غير محل من بلم بلفظه
ومطل كلامه ورعت دية على حروف تلك اللغة وقد اوردت لغة العرب بحرف الصاد فلا
يوجد في غيرها وفي بعض اللغات حروف ليست في لغة العرب كالحرف المولدين الخيم والسان
فيكون يسعون في الخيم والسان وهو اسم بلد فلو كان المحنى عليه سلك بلحاظ نقص الحمايه حروف
في هذه وحروف من هذه فهل يورع الدية على اربعها حروفا او على اقلها حروفا وجهان
اظهرهما وقالوا انه ظاهر النص ان المورع يكون على جميعها وهى الثمانه والعشرون حرفا في الخيم
بلغة العرب فان كان هذا يصحها رجب نصف الدية او ربعها فربما او واحد منها فحرمان ثمانه
عشرين حرفا فيها وهو سبع ربع الدية وعلى هذا القياس قال الماوردى فاذا اردنا معرفة الداهب
فيها والباقي لم يعبر بمعدلات الحروف والى بعضه بحاله يكون الحروف من حملها اولها اولها واولها
اخرها ولو اعيد في الحلال ان احوط فاذا اعتربه في الاول فان كان المعبر الهمزة امره ان يقول الحمد
اسهل اعدل مما يبعد حروف معان يرول لها الا سماء وان اعبر في الثانية امرته ان يقول بركه
باب وكذا اعبر في الحروف فان بطل الحروف ثم اى به سلما عد في السلام وان قلبه بلسعه صار في
لسانه عد في الداهب وكذا الوضاربه وقال السلم سطر بحروف المعجم حروفا ولو ذهب
حرف واحد وتعطل عليه السطر ببعض الاسماء حالود هب عنه المم ولم يمكنه ان يقول بحرا او الرأ
فلم يمكنه ان يسطر باصفر واحمر وحجوها لم يلزمه الا اربع الحروف الداهب كالموسر صلبه فتعطل منه
ورحلاه سلميانه فانه محب ديه واحد والاصح وسعي ان يحى الوجه الاخرها والوجه الثاني
لا يلى هرس والاصح يرى انه لا بدخل في المورع الحروف السعفه وهى اربعة الما والالف
والمم والواو ولا الخلقية وهى ستة الما والعين والعين والحاء والهمزة واما التوريع على
الحروف الخارجه من حروف اللسان وهى ثمانه عشر حرق على المذهب او تسعه عشر حرفا كما قال الماوردى
ومن الا صطري انها اربعة عشر حرفا وروى سلم عنه انها عشرون حرفا وروى بعضهم عنه انه قال

لا سدرج حروف الخلق في التورع ومقتضاه ان يورج الله على ابن وعشر حروفه والاوليه ان لا
تعد حروف السبعة ومقتضاه ان لم يبل بذلك في السبعة واما الامام من حكمي مذهب الا صطري
لم يعرض للماوراء والحق وقد عرفت انهما من حروف اللسان وعلل الصطري الحكم بها انه لا ساي
الاسنان بها الا بالاعتماد على اصل اللسان ليعلم ان الحلقه السبعه لا تعلق لها باللسان
ووزع المولى على الخلاف في دخول الحلقه السبعه في التورع بالورع نفسه وذهب الحروف
السبعه او رتبته وذهب الحروف الحلقه فان ورعنا الله على كل الحروف وحب قسط الله
منها وعلى قول الا صطري لا يحل الا للحكومة وعرضنا ان لا يحل لقطع نفسه فادبه بالواليم
ان الا صطري والحق مع ديه السبعه انش للفرق بين وعرضنا ان لا يحل الا الله قال
الامام وعلى مذهب الا صطري لقطع اللسان او حتى عليه فالنطق بحروفه وبالحروف
السبعه والحلقه لزمها الله الحروف اللسان والحكومة للسبعه والحلقه ولو فعل اللسان
المختل عليه الحمايه او حدث في كلامه بعبه او عمله او غافاه وحب الحكومة دون الله وكذا لو كان
البع مراد من السبعه **فروع** الاول لو كان المختل على لسانه لا يحسن بعض الحروف وان كان
لا بها ليست في لغة كالتونان فارسيه فان الفارسيه ليس فيها صاد ولا صاد ولا طاولا على ولا حا
فلا اعتبار بها بحسنه وورج الله على الباقي قال ابن داود ولا تعد بالحروف في تلك اللغة
على العربيه وهو الحرف المولد من حرفين كالحرف المولد من الكاف واليهم وان كان في لغة فان
كان ذلك حلقه او يافه سها وبقا لا ترق واللع الذي لا يتعلم الا بعشر حروفه ملاه ليجب في
ابطال كلامه على الله او عطف بعد ما نقص من الحروف منه وحبان حرم العاص وصاحبه النبوي
والجوار من الاول والمولى وابن داود بالباقي فان قلنا لا يحط فانظر بعض الحروف والتورع
على ما يحسنه لا على جميع وان قلنا يحط بحان المختل عليه بعدد على البعض عن جميع مقاصد
الحروف التي بعدد عليها لفظه ومعرفته باللفظ ويعدده الى نظم الكلام فهل يحط فيه وحبان احدها
لا والله بها انه يحط وان كان لحمايه حان في الحط خلاص مرتب واولي بان يحط وهو الظاهر الباقي
الامام والعراي منها في نقصان المنافع ونقصان الاحرام ايضا اما نقصان الحرم فاما ان يكون
لما نقص ليس معدرا ولا فان كان له انش معدر حط على الباقي من الله انش ما نقص سوا حصل
المعصيان يافعا وحبانه كالمعصيه بعض سبه او اصعبه او اعلمه بعض اصعبه يافعا او حبانه
ثم ملغ باي السن او قطع باي الاصبع او الف فان حط من ديه السن والاصبع والكن انش ذلك

الساقط

الساقط وكذا لو حرج راسه من ملاحه في احد وجعلها موضع على الموضع انش موضع محطوطا عنه
واحد الملاحه سوا قد ربا واحدا او احدا الحكومة ولو التحمت الملاحه واكس موضعها بالحلله
المنع من محسنا واصل احرفه والصحيح ان حلم ذلك الحرج قد يسقط وعلى من ارضى كذا
الله الداعي وحاصله الامام بها اذا كانت الملاحه نافعه سها ونه وان لم يبل لما نقص انش
قد ركا لعله المعصيه من حمر لا يملكه فان لم يور في المعصيه لم ينقص الله وان وصفت
حكومة السران وحده سواد فان ذلك نافعه او حسانه للثبوت عن المعصيه انه لو قطع طمر اسنان
قطع احدها لا يملكه الا الله انه ينقص من ارشها قدر الحكومة فاني هذا الوجه هذا وان ابر في المعصيه
ان حصل لا يحاسبه لم يحط به من الله وان حصل لحمايه مال الامام يجوز ان يحول لوصف
به ويجوز ان يحط على الباقي مقدار الحكومة الواضحه على الاول واما نقصان المعصيه التي لا
يعد راسا والمطس والسبع فان كان نافعه لم تعد به وحب على مبطها الله الحمايه وكذا على من
قطع العضو الذي هو محل تلك المعصيه كذا قال في رد عدم روايه وحب من قطع سها متعلقه
بمرض او مزم هل يلزم ارشها كاملا ام لا وان كان النقصان بحمايه وهذا الامام فيه احتمالات
كلامهم ولا باس لو قطعها وحبها وقد فعله العراي احدها انه لا اعتبار به وارجعنا عنه انه
يحط من الله قدر الحكومة التي عزمها الاول او قطع عوضها والثالب انه لا يحط عن قطع العضو
ويحط عن سطر المعصيه الواضحه ولو كان العاص حراما من الحرم مع نقصان المعصيه وحب الحكومة
ولا الامام يجوز ان يقال تلك الحكومة محطوطه من الارش الذي يلزم القاطع **المبال** الطولي
اللسان كالمناقع التي في الاعضاء كاللثني في اليد والبصر في العين فاد اقطع لسان اسنان وابطال كلامه
لم يلزمه الا ديه واحد وكذا لو قطع عند اللسان وهو طرفه فابطل كلامه ولو قطع اصبع من اليد
فستل وتاتي في هذه الحلال الا في اسحق والاصحاب في ان الله في مقابلته الكلام او اللسان التي
لا يظهر له اثره فلو قطع بعض اللسان فذهب بعض الكلام بطرقان فتفاوت ديه حرم اللسان والكلام
كالمقطع نصف لسانه فذهب نصف كلامه وحب نصف الله وهو في مقابلته اللسان والكلام فيه
الخلاف الا في وان تفاوتت النسبه كالمقطع ربع لسانه وزال نصف كلامه او علسه وحب نصف الله واطلها
فيه فقال لا ترون كل من اللسان ومعصيه مصمون بالله فاد انش الحمايه فيها واحببت اعترنا
السرهما وقال ابو اسحق الاعصار والحرم ووجب النصف في الاول لكون حرم اللسان وفي الثاني لانه
قطع ربعه واسل ربعه ويظهر ان ذلك في صور احداها لو قطع ربع اللسان فذهب نصف الكلام ثم

استأصلهم بآفه فعد الا لرس عليه بلمه ارباع الديه نظر الى الاكبر وعندنا السجى عليه نصف الديه
لا يقطع نصفاً صحيحاً وحكومه ربع لسان اثنى الثانيه لوقف نصف اللسان فذهب ربع الكلام
ثم استأصلهم الباقي فعد الا كثر من تحت على المستأصل بلمه ارباع الديه لا يباله بلمه ارباع الكلام وعند
الى اسحق نصفها فاعلى الاول الثالثه لوجى على اللسان من غير قطع فذهب نصف كلامه ثم قطع اخر
فعد الا لرس على الفاعل بلمه كامله وعندنا السجى عليه نصف الديه وحكومه تسلسل نصف اللسان
المعطوف السراجه لو قطع فله من لسانه ولم يذهب شئ من بلمه فالامام من راي الكلام لم يوجب
على الفاعل الاحكامه ومن راي اللسان اوجب تسطاً بالنسبه الى اللسان فالقطع حله المار او
لحشفه وفيها ظاهره في الام والغرالى الواجب للحكومه وهو العباس عند الامام وكلامه
سعره فان احداً لم يراعي الكلام خاصه فابوا اسحق يراعي جرم اللسان والاكبرون يراعونه ويراعون
الكلام معاً ويوصون الامر من مقتضى هذا ان يوجبوا من الديه هذا وهو قول السجى
فمحصل الانباء وتوابعه نص الشافعي والاصحاب على انه لو كان للسان طرفان فقطع فاطم
احدهما فان اذهب الكلام لزمه الديه وان اذهب نصفه لزمه بحسابه وان لم يذهب منه شئ فان
الطرفان مستوي المحرر كان فيه من الديه بحساب اللسان وان كان المعطوف رايداً عن حد محقق
اللسان ولم يذهب من الكلام شئ ففيه حكومه بعض عن قدر قياسه من اللسان وان قطع الطرفان
جميعاً وذهب الكلام لزمه الديه قال الروابي فان كان احدهما في حكم الابد لزمه له حكومه وبطريق هذا
ان يادكر الغرالى والامام مرجوح السماع رحلان قطع من احدهما نصف لسانه وذهب ربع
كلامه ومن الاخر نصف لسانه وذهب نصف كلامه فقطع الاول النصف الباقي من لسان الثاني لم يضر
منه وان احسب الفصاحه نصف اللسان ليعطى لسان المحقق عليه الخامس لو قطع نصفه لسانه
وذهب نصف كلامه فاقص من الفاعل فلم يذهب منه الا ربع الكلام باحد المحقق عليه ربع الديه منه لزمه
وان ذهب من المفص منه بلمه ارباع الكلام فلا شئ على المحقق عليه السادس لو عاد الكلام بعد ما
ظن زواله واحذت الديه تحكه فاعدم في عود السمع والبصر السابع لو كان لا يطقو بحرق خاص
وهرب لسانه فصار يطقو به ودم حرف اخر وحده قسط الحرف القاب ولم يحرق ما انطلق قال الامام
الوربع على الحروف ومنها الحرف المسماة او على الحروف التي كانت قبل الجنايه هذا موضع النظر
فقال الرازي ان يقول لمر هذا على ان يحسن بعض الحروف له كلام مفهوم اذا بطل الحمايه بعض ما
لحسنه يكون الوربع على الحسنه او على جميع الحروف فاعلى الاول ان لا يدخل المستفاد في الوربع وعلى

الثاني

وعلى الثاني يدخلان فيه جميعاً الشا من لو كان في كلامه عجله واضطراب فحصر اسان اصل لسانه فاطلوا اسهام
لم يلزم الصارت من المعصيه السادسه الصوت فلو دنى على انسان في بطل صوته ولساناً على حاله في اعتداله
وبلمه من القطع والبرود لزمه حال الديه فان ابطال مع ذلك حره اللسان حتى يخرج عن البرود والموطن فوجها
بجها انه يلزمه دينه بانه وبانفسها لا يلزمه الا انه واحد فعلى الاول لو كانت حره اللسان بآفه فعد لفظ
اللفظ تسلسل الصوت ولم يزل تحت الخلاف السابق في ان يعطى المعصيه فلهو كذا زانها وحب بيان
البيان والام حب الا واحد وهو الخلاق المتقدم في ما اذا اراد السمع الصبي قبل بلوغه مطمئنت السطح وتعطى
ان يقطع لزمه دينه او دنان وهو منى على الخلاف السابق في وجوب الدين على فاعل لسانه ان قلنا يجب
البرم من بل السمع الاديه واحد وان قلنا لزمه دنان وذلك كسر العفا من فاعل الرجل المعطله بكسر
الغفار السابعة اللوق لوجى انسان على لسان احده او رفسه او عمرها فاطل وانه لزمه كالديه
لما في الخواس والدرك بالذوق جسمه اشيا الخلاق والحموضه والمملوحه والعدويه والمران فان اذراكها
دائها وحدها الله وان تات بعضها فلو صارت بذكر الحماض والجلو وزعت عليها فحس وط واحد
سها حشها ولو اقصى الاحساس فلم يزل الطعوم كامله واذل بعض طمئنتها وحس الحكومه ولو
احسها في زوال الذوق حزن بالاشيا الحاده او المالحه وقال الماوردى
سطره على عسلانه بان فحاطد لك بطعامه وهو لا يعلم فان ظهر منه عسوه وكراهه صدقها في
الحاني بنسبه انه لم يزل والاصدق هو منسبه دمر في الشتم الشامتة المضع وفي ابطاله الديه قال الفوري
وقوله للحسن ولا يحرك ما يرفع والحماض وجزر العز الى طريقا اخر وهو ان يحس
انسان بفسادها حذر وسطل صلاحها للمضع ولو حصى على سبه فاسود فعد نصف في موضع على وجوب
الديه وفي موضع على وجوب الحكومه والاصحاب طريقان احدهما اسان فولى والثاني من يراها على
حالى فالاول يحتمل على ما اذا ذهبت منافعتها والثاني على ما اذا لم يذهب وهما كالطريقين المتقدمين
في ما اذا اطلع من صبي لم يضر فسدت سودا فهل يلزمها ارشها او حكومه والصبر والمحصرا
بالسواد كذا قاله ابن داود وحرم الماوردى والرافعي لو حوون الحكومه منها ولعلها سدرع
على الصحيح قال الغرالى ولو قطع والاع سنا سودا فان كان اسودا فاعلى الاول مكن حلتها
الديه وان كان من مرض في حال دسها البولان في السن التي ذهب بعض منافعتها الساعه
ابطال موه الامنا والاحمال واذ الشرح لبيان ما يطل فوج اماليه لزمته الديه وقيل قوله
قال الامام وفي تصور عشر وخمسه الماوردى ما اذا لم ينسر الا لرس لسانه وهذا يرجع الى ابطال

قوة الجماع وهو موجب للديه بمعرفة ذلك الوقع انسه وذهب ما له لزمه مع دية الانسان دية المسا
ولو حتى على امره فابطل منها فوق الجبل لزمه الدية ولو حتى يدنها فاطع لبنها لزمه الحكومة وقال
الامام يحتمل ان يجب الدية لا بطلان منفعه الارضاع وان انقص لنها ما لجنايه وحب حكومه ان قال
اهل الخبر ان اعطاه للحنانه وحور وولد الحكم لو ابطل من الرجل قوة الاحبال مع وجود المني
العشاسه ابطال منفعه الطش والمشي وفي ابطال ط منها كال دية قاد اضرب يد ما اور حليه فتشاما
لزمه الدية وكذا الوضرب اصعبه فتشله لزمه ديتها وكذا الوضرب صلبه وذهب مشيه والرجل سلبه
ديتها ولو بعض فصار جماع في مسيه الى عصا او عصى محدد وبالرسمه حكومه ولو لم يضر صلبه معطاه حله
فقد تقدم ان في وجوب الدية ما ابطال المشي خلاف وقال المتولي يجب الدية لغوات المشي والحكمه
للسر الصلب خلاف ما اذا كانت الرجل سليمة فانه لا يجب مع الدية حكومه في واقعته قول ابن الصباغ
انه لو كسر صلبه فتشله فله يجب حكومه لكسر دية مثل ذلك وفيه تصريح بان مجرد الكسر لا يوجب
الدية وانما يجب الدية اذا كانت به المني او الجماع وهو خلاف ما اورد به الامام والفرالي
ولو اخذت الجاني والمحني عليه في زوال المشي امتن المحني عليه بان يعصه بالسيف في عمله منه
وان مشي بان كذبه والاحلحله واخذ الدية ولو ذهب بكسر صلبه مشيه ومسيه او مشيه وجماعه
فوجهان احدهما لزمه دية واحدهما واصحهما يلزمه دمان ولو ابطال بضرب الصلب مسيه واسل
رحله والفاصلان الماوردي والطبري يجب دمان وقال السديحي وسلم وارس الصباغ يجب دية
التسكين وحكومه لكسر الصلب وحدها التوراني في ما اذا كسر صلبه وذهب منه مسيه ومسيه
او مثل ذلك الحادي عشر ابطال شهوة الجماع نص السافعي رضي الله عنه على انه لو ضرب صلبه
ورهب جماعه لزمته الدية وما يعق وصوره فيما اذا لم يعطع منه ويذكر سليمان وقالوا
المراد به هاتيه بطلان الالداد به والرعيه فيه وعرضه التوراني فيما اذا ذهب مع ذلك لما
وقال القاضي الطبري وارس الصباغ اذا ضرب صلبه ثمنه ذلك من الجماع روجع اهل الخبر
فان قالوا ان ذلك يكون لزمه بالدية وان قالوا لا يكون لزمته حكومه واستبعد الامام دهاب
الشهوان مع بقا المني وقال ان يمكن فتح ان ياله اذا ذهب بالجنايه شهوة الجماع يجب الدية
بطريق الاولى ان مع تصوس ولو حتى على عنقه فلم يمكنه ابتلاع الطعام الا مسعه لا لتوا
الصوا وغيره فله حكومه ولو ارسوا المسعد فلم يمكنه الاسلاع ومد والجماعه منهم ارس الصباغ
ان عاير وصفت الحكومه وان ماتت وحده القصاص او الدية وقال اخر من منهم الامام الارباقي

لوجب

لوجب الدية فعلى هذا الوجه من رقبه ووجه حاه مستقر تحت على ط منها دية ولومات تامساع
الجماع والشراب قال الامام ان قلنا من قطع يد انسان او رجله ثم حر رقبه لا يلزمه الاديه واحده
فلا انها وان قلنا يلزمه ديان محوزان بديال فما الموت بسبب الجوع والعطش كسرايه الجراحه
حتى لا تحل الاديه واحده ونحوه ان لا تجعل من قتل السرقات بل كالحرق حتى ما ابطال المسعه
او اسر الرقبه دية وبارهاق الروح احرا الشايبه عشر الاوصا وفي اوصا المراء ديهما
في صعبه ثله او حه احدها انه ازاله للحاجر من مدخل الذر ونخرج الولد وهو اسفل الفرج
من مخرج البواق وهو عيه في اعلاه وعليه الاكرون واماها انه ازاله للحاجر من مدخل الذر والدر
فهو مخرج العايط واماها وصحما المتولي ان طامنها اوصا لوجب الدية فعلى هذا الوارال الحاجر من
حنايه واحده وعليه ديتان وعلى الاول يلزم للماني الحكومه وعلى الثاني يلزم الاول الحكومه والديه
لواحه بالاوصا لحديث حبه وعلطا ما حاد في حال الاوصا فاذا كان بالوطي بعد بلون عمدا
عصا بان يكون المراء صحبه او تحفه والغالب حصول الاوصا بوطيها لزمه دية معاطه بل
لو ادنى الى بلها لزمه القصاص وقد يكون عمدا خطأ بان لا ينقص وطاها الى الاوصا غالبا وقد
ينقص اليه ففيه دية الخطا المحض والاراس سرح ولا توجد هنا الخطا المحض لانه لا بد ان يوجد من
دنه عمدا في الفعل وقال بعضهم يوجد بان يجد امراء على فراسه لطنها زوجه الترمي عمدا فطاها
وفي صعبه او تحفه لا يحمل جماعه بالور من هدا فاقاصاب انسان ولو التخم المحل وعاد الحاجر
في كان لم يجب الحكومه بان يسي على المذهب كالو عا دضوا الصروفه وجه ان الدية تستقر كالو
التمت الحايثه ولا فرق في وجوب الدية بالاوصا بالوطي من ان يوجد من الروح تحت ولا بدح
لها المهر وسعر المهر عليه بذلك ويجب على الوالي بالسبه مع مهر المثل ويجب على الرائي سوانت
مكرمه عليه او مطا وجهه ويجب معها المهران ثات مكرمه وعليه الحد مطلقا وعمي سرح ابن داود
انه لا دية للمطاعه ولا مهر لها ولا ارشيجان وهو غريب ولو كانت الزوجه لا يمكن وطاها
الا بافضالم بحر للزوج وطاها ولم يكن عليها ثمنه منه قال الفرالي ان كان ذلك لضيق المتدعي على
خلاف العاد وللزوج النفع وان كان للزوجه على خلاف العاد فلها النفع وان طين المسك وبها ضيق
يجب لا يملك الوطي الا بالقصاص بعدى ايكال في حاله ذلك على كراهه اوضيقها ويلزم ان يبال
لكن منها النفع ولم يفرص اليه احد اسن ومعه انه ان يكون في ثبوت الحمار لطل منها طر يقان
فالو كان الروح عموما والمراء سرحا وعدم في الجماع ان المذهب ان لا يقع بذلك قال الدرافي وثبه

ان يصل فعال ان كانت الزوجه حمل وطاحف مثلها فلا تسبح وان كان صوم المصعد تحت يمينها
من ان شخص مرض الى الافضا فهو طلق وبه اما قاله الاصحاب على الاول وما قاله العرالي على الساسه
مسحله لو افرغ وكذا فاما ان يكون المصعد مسحوق الا فرغ او لا فان لم يكن مستحقه نظر فان ارادها
تغير الى الجماع فلا يصح وللخشيه لزمه ارش النكاح وهو المعلومه الماسه عن بعد الدو وهل يكون
من بعد التلبه او من التلبه وحدها اصحها الثاني وان اراد المذكر بها بل لم يلمسها العناص وان ارادها
باليه الجماع فان طار عنه فلا ارس لها كالمهر للادن وان كانت مكرمه او كان هناك شبهة نكاح فاسد او
غيره فيباح بغيره احوال وهذا وجه المظهرها وهو انه يجب مهر مثلها بل ارش النكاح يكون
هذا فالارش من اللد او بعد التلبه الوجهان وبما يباح مهر مثلها بغيره فقط والماله به مهر
نكاح وارش النكاح وهما كالتولين في اد الوصح فوالعقله هل يدخل ارش الموصحه في يده العقله فقله
تعضم هنا ما لثاني ولو اقصاها وحسب عليه مع ذلك ديه وفي دخول ارش النكاح فيها وجهان اصحها
انها يدخل في الافضا بالاصبع او بالخشيه كالا فضا بالده في الحجاب الديه كالأرالي النكاح بحسبه
اصبع حب ارسها وان كان من بل النكاح مسحوق الا فرغ فان ارادها باليه الجماع فقد اسوي في حقه او غيرها
فوجهان اصحها انه لا عزم عليه لكن يوت وبما بها الارش وعلى هذا لو افضاها في دخول
الارسي في الديه الوجهان وفي الاول اشكال لانه لو طلقها قبل الدخول لم يلزم الا الطر مضع ارس
الطاهر وان اوجبا المهر من طر حرام من القياس في الحايه من الوطى في خرج لو اوصى الى المثل
فعر السان ان قلنا الا فضا رفع الحاحر من معد البول ومدخل الدلم حب الديه وان قلنا انه رفع
الحاحر من المعد والدويه حقه احتلاف ولو اراد بل النكاح من مخرج المشكل وجب حكمه الحاحر
من حب من حرام ولا يعبر النكاح اذ لا يحسن كونه مخرجاً **فصل** جميع ما يعلم
في الاطراف والمناقع اذ اجمعت او افر من غير سرانه وسصوران يجمع في النكاح الواحدة
دات ليس الادمان او ابطال جسمها العناص وابطال الصراحتان والمنازع والمستعان
واللسان والبطون الاسنان اللسان البدان الدر الاسنان الحليان السيران الاسنان الرحان
العمل السبع السم الصوت الدوي المضغ ابطال الامسا الاحمال ابطال لك الطعام ابطال لك
الجماع الا فضا البطش المشي كذا عدها الراعي وهي سبعه وعشرون وبما يندم ارسا ومعد
الطعام مهد عامه وعشرون وكذا الدامعه على راي الامام والعرالي في الحاله قال وقد يقا
الهاموصان الحلوامات والنواضع وسائر النكاحات مضع مالا يحصر وفي ما عده نظر لكونه

الافضل

الادمان وابطال جسمها شيئا واحداً نصي عند اليدين وابطال بطسها شيئا واحداً وكذا
الرحلي وابطال جسمها ولم يعد له ذلك فسقط دسان من العدد المذكور والدر والاسنان
لا يكونان من له سقدان ولا حليان حب فيها الديه فسقط دسان احريان ابطال المضغ
به حب في ديه اللسان او الاسنان لانه اذا لم يكن بواحد منهما فسقط فيه حابه وفي
اندراج ديه الاسنان فيها خلاف فعلى الاندراج سقط ديه سادسه وفي اندراج ديه الصوت
في الحلام سقط سابعه وكذا في اندراج ديه الدوي في ديه اللسان فعلى الاندراج سقط
ديه ثامنه وفي الادمان ايضا وجه انه لا ديه فيها فعليه سقط ديه ثامنه واداسقطت
فيه في ما ذكره العدل انها ثمن عشرين مائه عشره وقد فعله في النسيط عن بعضهم
بما ليس القاص حب في الرجل سبعه عشر ديه وبله احماس وكذلك في المراء وحله ما احلت فيه
من الديان في الرجل والمرأه سب ديه المشي بلسر الصلب اذ اذهب المشي لان في اندراج ديه
درا في ديه الاسنان ديه الصوت ديه الدوي ديه الادمان الحله فان كان رحلان الا وهما ديه
الحليان في اصبحت هذه الى النكاح عشق المصدمه اجمعت في حق كل واحد من الصفتين خمس
وعشرون ديه واداسرت الحراحتان وقطع الاطراف الى النفس فمات منها رجع الواجب
الى ديه واحد وهي ديه النفس وسقط ديه الاطراف ولو سري بعضها واندمل بعضها وجب
المعدل ارسه ورجعت ديه السائر الى النفس ولو عاد القاطع او الخارج فحرقه الحاني او فقل
فان كان بعد الاندمال فله ديه الاطراف واروت الحراحتان وديه النفس وان كان قبله فهو ان اصحها
انه لا حب الاديه النفس وثانها لاس يخرج انه حب معها ديات الاطراف والاصح ان يقتصر
الاطراف لا يدخل في قصاص النفس وهذا الخلاف ما اذا قطع اعضا بهمه صرق الحنايه الى النفس
او عاد فقله ثابته بحبه ثمنه يوم موته ولا يندرج فيها فيه الاطراف ووقع الامام على قول ابن
سريج انه لو قطع طرفه ولم يمد لم يحن عليه حنايه سدت معد الطعوم والستران فمات منها
مكحولان جعل ذلك بغيره السرانه فلا حب الاديه واحد وان لا يجعل بغيرها فمات سال وعلي
الصحيح لو كانت احد الجناس عمدا والاخرى خطأ بان قطع طرفه عمدا وحررقه خطأ او بالنسي
فمات احداهما انها مداخلان ولو كانا عمدا او خطأ في واشبهها لاحلاق المسحق والمسحق
عليه فلو قطع يده خطأ ثم حررقه فله الاندمال عمدا فلوله فله بصا صا وليس له قطع يده
فان اقصى من قلنا بالمدخل فلا نفي له من الديه ان قلنا بغيره احد نصف الديه المجمعه من العاقله

للبد وان عفا عنه فان قلنا بالدخل فوجهان احدهما وحكي عن النص انه يجب ديه واحد
لصعها على الحائي معلطه ونصفها على العاقله محققه واطهرها عند الراعي وحرم به البعوى
واحكام الامام انه يجب ديه معلطه على الحائي ولو قطع يده عمدا لم حرر نفسه خطأ قبل
الاندمال فلو لم يقطع يده وان قطعها فان قلنا بالدخل فله نصف الدية المحققه وان يعمل فله
ديه محققه دام له وان عفا عن قطع اليد فان قلنا بالدخل ففيه الوجهان فعلى المنصرص يجب
نصف ديه محققه للنفس ونصف ديه معلطه للعدو وعلى قول ابن سريج يجب ديه محققه للنفس
قال الامام يده او يديه ورجليه او اصبعها او اذنه عمدا لم حرر نفسه قبل الاندمال خطأ
او بالعكس ومن عفا على مراعاة نصف الحاسبين وقلنا بالدخل فنصف معلطه ونصف
ولا يطر الى اقدار الارواح **وقد** جمع ما تقدم في اطراف الجرح الذم واما الرق
فقد تقدم ان الواجب بقتله فممنه وان رادته على قدر الدية تسوى في ذلك الفس والمجانبة
والمدبر واما الولد واما الحناية عليه فيما دون النفس فان كانت الحناية نوحه مدبرا في الجرح
كالسبحان وقطع الاطراف وتعرفت بعض اللطائف فطره فان اسهرها فله قولان احدهما
ان الواجب فيه حرام من القيمة بسببها اليه لنسبه الواجب في الجرح الى الدية وثانها ان الواجب
قد رما بعض من القيمة كالجمعة والثاني القطع بالاول وان كان وضع يده على العبد الذي طرفه
لزمه اكثر الامرين من ارض الجراحه وما نقص من القيمة كما في العصب وان كانت لا نوحه
مقدار في جرح الواجب ما من قيمتها فطعا البصر ان قلنا بالصحيح في احدى يدي العبد
او رجليه او اذنه نصف قيمته وقيمتها معا القيمة وفي الاصبع الواحد عشرها وفي الامله ثلث
عشرها وفي المصحف نصف عشرها وفي الهاشمه عشرها وفي المميلة عشرها ونصف عشرها
وعلى هذا القياس ومن قطع ذنبه وانبسه فمما ان وعلى القول الاخر الواجب في الخلل قدر
العصا من القيمة فان لم ينقص منه بقطع الذنب والانس بل زادت فوجهان اطهرهما
وقطع به بعضهم انه لا يجب شي وثانها الحكم حكومه بغيرها الحالم باحتماله او بغيرها
قبل الاندمال فالوجهان في ما اذا ابدى الجراحه ولم يمسس ولا يمس ولو قطع عدا نفسه
الذرحم منه الى ما على الاصح لا يلزمه الا خمس مائه وعلى الاخر يلزمه مائة مائه ولو
رجعت الى مائة مائه على الاصح يلزمه خمس مائه وعلى الثاني لا يلزمه الا مائة ولو قطع واحد
احدى يدي العبد واحدى احدى الاخر على الاصح ان وقعت الحناية مع فعلها فممنه وان

تعلقا

لواحق كانت القيمة عند قطع الثاني ناقصة سبب القطع الاول وان مات منها فحق الواجب
عليها وجب ما في ثبات الصيد وان ابدى فان وقع القطع الثاني بعد اندمال الاول فعلى كل
منها نصف قيمته قبل حيايه فان كانت قيمته الثا فعدت بالاول الى مائة مائه والثاني الى خمس
مائه لزم الاول خمس مائه والثاني اربع مائه وان قطع قبل اندمال الاول فعلى الثاني نصف ما
اوصاه على الاول وهو مائة مائة وخمسون وعلى الثاني يجب على كل قطع مائة مائة وخمسة
ولو قطع واحدا اطراف العبد لم حرر نفسه فالواجب على الجراحه قيمته فسد الاطراف بخلاف
الجرح **القسم الرابع من كتاب الجراح** في بيان الواجب للماتين
الاسباب والباسرات والطرفي اربعة اطراف الاول في خمس السبعين عشرين وقد تقدم اول
كتاب الجراح ان السبب الذي له سبب في الهلاك يسمى السبب وعلمه وسرط ونفسها والباسر
معدمه على السبب اذ لم يكن السبب مولدا لها فلو صعد صعد حقيقه فمات لم يصبه
والبوت اتفاقا وقد الماوردى بالخالف وقال ان الصبي لو مات عصبها منه لانه يموت بها
وفي الطرف صور الاول اذ اصاح على صبي عمره مائة والامام اوصى بقتل المبر ومات وصحانه
ولم تعرض للجمهور لحصول الاربعه تعرض لادامام والعراقى والرافعي وطائفة ما ارم لهذه
الحالة ولا يجب القصاص في اصح القولين ورتبه بعضهم على الخلاق في ما اذا جرح يده لغيره
بيرا ودعى انسانا فوقع فيها فان قلنا يجب فالدية على الحائي ولو صاع على صبي عقه من دية
ولو صاع على بالغ على طرف سبط وخوف يقطع مائة فلا قصاص وفي القمان ذهب اصحابنا لاصحان
وقامها بضمه وبالبها ان جاء من وراءه من ولت جاء من بلفا وجهه فلا اضرار الامام والعراقى
طريقا آخر وهو انه ان ظهر ان سقوطه بالصحة فان كان لا يثبت ليلها لغيرها او كسبه وصعفه
وجب صماته وان سلك في ان السقوط حصل بها لم لا للبرود في حاله هل يحملها ام لا فممنه
احكاما فاعل الاصل والظاهر والمحمول والمعصوم والذبي يحرمه الوساوس والنام والمبراه
الصعفه فالصبي عمر الشهر والحو القاصي التام بالخالف المسجل والمرافعي المسقط بالخالف وشهر
السلام والتهديد السديد فالصاح ولو صاع لاعلى الصبي بل على صبي او عمن فاصطرب به الذي
على طرف السبط ومات وجب صماته والذبي محققه على العاقله وقال ابن القاص ان كل الصباخ حراما
ان جاء على الصبي وهو محرم او في الحرم من والا فلا ودفع على قاسه انه لو صاع على صبي وهو من كسبه
لم يصبه ولو جرح يده في ملكه فممنه واحد وهذا سبب من ادوات الاصحاب مطلقا قال الراعي

والظاهر انه لا فرق بين ملكه الى انسان فاهلكه الله لو صاح على صي على وجه الارض
مات غيب النجعة فالعاصي هو الذي كان الصبي على حمار صبيح الديه وفي القصاص القولان وانه
الامام وقال لا حب ونجحة الزاقي ولو صاح على بالغ فزال عقله ففي الصمان الاوجه السله في ما
اد اصاح به وهو على طريق سبط ومات وحزم القاصي هنا سبعة اسما له المهددين
والحواد الاصلي السقوط الحرس واحد ضامه واذا تحت السلطان الى امراء ذكره عنده بسو
لحضرها فاحصت حيا فرغها حب صمانه ولو وقع الى رجل او امراء فمات في عالم الحما الصمان
وال الامام ولو لو وعد الرسول فرفع الوعد من الموعود موقعا اقصى هلاكه صمنه وال الما وردى
ولو ورد امراء بالرتا فالت حيا صمنه ولو مات لم يضر ولو اتى رجل الى امراء وامراء على لسان
الامام بالحضور ولم يلبس اس فاحصت حيا صمنه عاقله الرجل ولو هدد غير الامام حاملا
فاحصت فرعا وحب صمانه الامام ولو فرغ اسبا انسانا فاحد في يومه فلا صمان فرغ
وال النجوى لو قابل رجلا في امرها صا صبه فيسقط بصوله وهلك فلا ضمان ولو سبط
بصوله ومصر به صاحبه وصا الصمان **أدري** في اجتماع على الهلاك
مع غيرها ماله امره بالردى في السر فانه علة في الهلاك والحفره مدخل فيه فاذا اجتمع حذر
السر والسر له فيه فان كانت العلة عدوانا فان حذر برادى فيها عيبر اسانا فالقصاص الصمان
سقطان بالترديه دون الحفره فيلزم بالردى كالا سابع العمل فان كانت السر فيه خطا
كالو لوق فوقع على لسان فاحد في السر كانت الديه على عاقله وان لم يكن عدوانا بان الحطى
الموضع جاهلا بالير تردى فيها وهلك فان لم يكن الحفره عدوانا فلا ضمان وان كان عدوانا بعلق
الصمان بالحافز ولو نزلت رجله نفس بظلم او مامرسوس او نحوهما فالحكم كذلك ان كان
عدوانا بعلق به الضمان والا فلا على قاسياني **فروع** الاول لو وضع صمانا في مسجده
فا نترسه سبع فان كان بعد على الحرمه والا نعال عنها فلم يقط فلا ضمان والا فوجها ان صمها
عند الا ليرى انه لا تضمن وقد مر في العصب بل العراقي والسيدي نعم انه لو طن الموضوع
بالعام تضمن وطعا ودر وا في القصاص بحواشيه وسمه ان يقال الحكم منوط بالنوع والصعب
لا باللبس والصرفوت وطام صاحب المهدد يدل عليه الساني اذا اسع اسما باسمه فولى
هذرا فالق نفسه في ما او مامرا او مراما في مسجده فمتر سبع فلا ضمان على المتبع ويظهر ان الح
فه قول انه تضمن فيما اذا اذره انسانا على قتل نفسه وذا القول في طرته سبع او قتل نفسه

نسوا

سواء كان الهارب لصرا او اعمى لكن لو احاء الله في مصو لزمه صمانه ولو تردى في بئر او ما اوزار
او من سبط حاهلا بالجال لعمى او طله او للون السر معطاء وجب الصمان على المسع واذا الامام احتملا
في وجوب الصمان وان كانت السر مكشوفه اذا كان المطلوب لا سامل الحطى ولو لحسب به
سقط في هربه فوجها ان احدها انه لا ضمان وهو ما اورد القضاة الحسن والرويانى والبعوى
وباشا وهو ما اورد العرايون وحلوه عن النص ونجحه المتولى والامام انه تضمن هذا كله
اذا كان المطلوب بالعا عا ولا فان كان صيبا او محتونا فهل يحتمه الطالب حيا صمنه لو
كان بالعا عا ولا فيه وجها ان يسان على ان عمد ما عمد او خطا ان فلنا عمد لم يضمن والا صمنه
كالو تردى مرد في البير جاهلا بالسالب اذا سلم الولي الصبي الى سائح ليعلمه السباحه فعرق
وجب عليه دمه سبه العمد على الصحيح وفيه وجه انه لا يضمنه فال الامام ولو القاه السائح في
الما ليعلمه فقد جعل الا لعا موحا للصمان على يعضل بر في كتاب القصاص وطام الجماعة
صرخ في انهم قالوا بوجوب الصمان فيما اذا ادخله الماء فغرق في بئر وفي ما اذا اسار عليه به
تفعل وان اقرهم طام صاحبه الله طامه وحجرى الخلاف فيما اذا كان الولي يعلمه بنفسه فعوى ولو
ادخله الماء لمعتر به فهو طام لوجه او قطع بئر مرطه فاب ولو سلم السائح نفسه الى سائح ليعلمه
السباحه في خاص معه معيدا على بئر فاهلكه قال العرايون والبعوى لا يضمن واذا الامام
فه احتملا **فصل** في ملن العدوان في الحرم السروعى والحفره بصر في
مواضع احدها ان يكون في ملكه فلا عدوان فيه فلو دخل داخل وبرد في فيه لم يضمنه اذا عرفت
الملك بها ان كان مكشوفه والداخل يمكن من الحفره منها فان لم يكن كذلك بان كان الداخل اعنى
والموضع مطلقا فالمتولى والعراي هو طام لودعاه الى طعام مسموم فاطله وفيه فصل وظل
باني ان يباله تعالى ولو كان في الحرم فوقع فيه صيد ففي صمانه وجها ان السالي ان يحفرها في
موات اما لملك او لا لرباق بالاستفا فلا ضمان ايضا فان حفرها لمصلحة المسلمين فان كان اذن
الامام فلا ضمان وذا ان كان بعد اذنه على الحرم الصحيح السالب ان يحفرها في ملك
غيره فان حفرها بادن الملك فهو طام لودعاه في ملك نفسه او بعد اذنه لعلو الصمان به فطعا ان كان
المردى للمالك اذا لم يعلم بالسر او لم يمكنه الحفره وبلون الديه على العاقله وان كان غير فان دخل
بعد اذن للمالك ففي صمانه وجها ان طن كان يادنه فسائى ولن هلك بها نهمه او مال الحرم
صمانه في ماله ولا خلاصه منه قول المالك بعد السقوط حفره باذنى وهل يحل بصر المسالك

فاما البر بعد الحفرة فادنه اولاً في خلاف يعدم في العصب اطهرها ثم ولو كان الخافر عبد انعلق
الصمان برفقه فلو عسى فمضاه من بردى ومما بعد عنه يتعلق به والحفر في المسترل بعد ان الترك
الحفر في ملكه عين السرايع ان يحفرها في السرايع فان كان يضرب الناس لصو السرايع او حفر
في وسطه فهو عدوان يصير ما ملكها وان ادن له الامام ولا حور له الا دن له في ذلك وان كان
يضر بسعة السرايع او يعطاف موضع السر فان كان للصلحة العامة فالحفر للاسما والاحتفاء
ما المطر وطريقان اسهرهما انه ان ادفع الامام او ناسه واحكم راسها لم يضر بشرط الماوردى
ان يعطى راس البر ايضا وان استعاره فقولان وقيل وجهان احدهما وسأى الحديد ان لا
ضمان وجعلها الامام وجوانه والطريق الثاني انه ان حفرها بعد ان الامام ضى وان حفرها
بادنه فقولان ونحن منها بلبه اموال ما واجبه باله لا يصح ان حفر بادن الامام ويضر ان حفر
ادنه وعن ابن اسحاق الخافر ان لم يكن من اهل المحلة ضى وان حفرها لمصلحة نفسه اجس
دار او اجتماع ما من ربه فمحرم العرالى بخوانه وانما ربه الامام الذي يعدم في باب الصلح
وجهان حوار يصدر عن وعرض صحيح بعد ان يحور ان ناسا وان يعرف واما الصمان فليخص
فيه بلبه او وجهه فلا وجه للمقدمة في حفرها لمصلحة المالكين وظهر ان على الوجه الرابع ايضا
واذا جعير الصور فاما اذا حفر بعد ان الامام فان فيها بلبه او وجهه باله ان حفر لمصلحة السر
لم يضر وان حفر لمصلحة نفسه ضى والرافعي والخلاف ان ما يعدم في اجاب الموان ان اقطاع
الامام فله مدخل في السرايع ولو لا ان من القواعد وجوب الموطوع ان يمس في ملك
الحساس ان يحفر في مسجد للصحة العامة فحكم الحفر في السرايع فان فيه الخلاف المقام
ولو من مسجد في السرايع محبة لا يضر به المارة حار فلو تعبر به اسان او يمس او يقط
حداره على اسان او مال فله الله فلا ضمان ان ينهاه بادن الامام وان ينهاه بصر ادنه فتد
للخلاف المقدم ولو من مسجد في مسجد او نصب عمودا او طرح دارا او علو فله لا يسط
على اسان او مال فله الله او من حصر او حصار فله اسان بهلك او قدس عنه سوله
ودهب صوها فطريقان احدهما وهو ما اورد الرافعي انه بغير ان احسن ذلك بادن الامام
او منولى لير المسجد او دن ادنه ويكون الحكم بانه يعدم والناسي انه لا يضر فولا واحدا
سواء دن الامام او لا ويحجبها الماوردى وسها الى الاصحاب عن ابي حامد قال البعوى ولو وضع
دنا على ناسه لسر الناس منه فان كان الامام لم يضر ولن كان بعد ادنه فوجهان خلاف ما لو

في

بيدك على باب داره فله ما شئ فانه يصنعه ويحج النوى عدم الصمان **فصل** واما النوازل
والاحية الا سطة السرعات الى الطريق وان كان يصير بها المارة منع وما سوار منها من هلال نرس او
مال مضمون والقابل ما يلقى معهودا جان الروس في صور نصف عقد احدها منه على الحائط والآخر
على هو السرايع والحجاج الروس وان لم يضر بالمارة لعلوها لم يمنع قطعاً وقد سددك في الصلح فان تولد
منه هلاك ان يضر فهو مضمون بالدمه على العاقلة او هلال مال وجه الصمان على واضعه والرافعي
ولم يضر فواها من ان يادن الامام ام لا يجوز ان يقال الحكم هنا كذلك وان مال يخص الصمان
مطلما وهما يضر ونهى والامام ابداه احيالا في القابل فقال لو ناسه في محرمه من الاحصاء
محرم فان لا توقع او صاعقه فيسبب بها القابل ولما رى اسقاط القول بالصمان ثم صمان للمالك
يسقط الخناج في ما اذا انقص الخارج وسقط اما اذا اسقط الخدع بحمله فهل يجب ضمان كله او
بعضه فله قولان احدهما طه والى بقصه محصوله بمضمون وغير مضمون وعلى هذا ففي
ما يصنعه قولان اطهرهما النصف وبما بينهما انه ما يصنعه النورع وعلى هذا ففي نفسه وجهان
احدهما بالمساحة وان كان الخارج بلبه الخشب صير للبلد وحرز به جماعة وبما بينهما انه يكون بالور
وسمى هذه المسألة فقال رجل هذا اسانا خشبه تحت بلبه نصف نيه ولو لم يمسها وحال
دنه ولا فرق بين ان يصنعه الطريق الخارج والداخل وبيع العاضى على المشهور انه يضر العضر لو
يصور البلد تسووط الداخل في الملك دون الخارج لم يجب شي ولو اسرع خاضا الى سله مسان
بعد ان يلهما من ما يولد منه وان ادن اقلها لم يضر بالو حفر في دار عن بعد ادنه كذا قال
وحي على النوصه المقدم في باب الصلح ان الدرن المستطلسايع انه يضر مطلقا ولو اسرعه
الى ملك نفسه او الى ملك عن بادن فلا ضمان قطعاً **الثاني** انه لهما احدا ان يضر في ملكه ولا
ضمان فيما يهلك به فلو حفر برفا فله رقت او سدى حذار الحار وان يضر به لا شئ عليه بشرط
ان يكون على العادة في ذلك فاجالها بان وسع البر او حفرها في ارض حوار ولم يطوها ومثلها
ينها اذا لم يطوها ضمن لعصر ولا تد من هذا الا حياط حيث حورنا حفر البر في الشارع وكذا لو
فر الحفر من الحدار على خلاف العادة وروى القاضي عن الغرا من ان النصار لو ضرب المحنة فلول
الحذار الحار وان لم يمس ما كان معلقا عليه ضمه ان وقع في الحال دون ما اذا وقع بعد رول الضرر قبل
وعدى انه لا ضمان في الحالين وعدم في الاحواضه ان الاسان لا يمنع من الصرف في داره ما يضر
او حذار ولو وضع حرا في ملكه او نصب شبكة او سكا فصره اسان بهلك او وقع على طريق سطحه

فاما البر بعد الحفر فادنه اولاً في خلاف قدم في العصب اطهرها نعم ولو كان الخافر عبد العلق
 الصمان برفه فلو عسى فمعلم من يردى ولها بعد عنه سعلق به والحفر في المسترل بعد ان الترك
 بالحفر في ملك عين السرايع ان يحفرها في السرايع فان كان يضر بالناس لصو السرايع او يحفر
 في وسطه فهو عدوان يصير ملكها وان ادن له الامام ولا حور له الا ان له في ذلك وان كان
 يضر بسعة السرايع او انعطاف موضع السير فان كان للصلحة العامة فالحفر للاستعمال واجتماع
 ما المطر فطريقان اسهرهما ان ادفع الامام او ناسه واحكم راسها لم يضر بشرط الماوردي
 ان يعطى راس السير ايضا وان استعان به فلول وجهان اصحهما وسأى الجديد ان لا
 ضمان وجعلها الامام وجوانه والطريق الثاني ان يحفرها بعد ان الامام من وان حفرها
 بادن فلولان ونحن منها بلكه احوال ما واجبه بالهنا لا يضر ان يحفر بادن الامام ويضر ان يحفر
 ادنه وعن ابن اسحق ان الحافر ان لم يكن من اهل المحلة من وان حفرها لمصلحة نفسه او جس
 دانه او اجتماع مامرانه فمحرم العزالي حوانه واسار اليه الصمان للبر بدم في جاب الصلح
 وجهان حوانه بدم دله وعرض يحرم بعد ان يحفر ان ناسا وان يعرف واما الصمان فالحفر
 فيه بلكه اوجه فالوجه المسمى في حفرها لمصلحة المالكين ويطهران باني الوجه الرابع ايضا
 واداء جمع بين الصور فمالا فحفر بعد ان الامام فان منها بلكه اوجه بالهنا فحفر لمصلحة المالكين
 لم يضر وان حفر لمصلحة نفسه صرح في الدافع والخلاف ان ما يعدم في احوال ان اقطاع
 الامام فله مدخل في الشوارع وان لا تترس بالوايع وحوروا الموطوع ان يستره وملك
 الحاس ان يحفر في مسجد للصحة العامة فحكه حكم الحفر في السرايع فان فيه الجاني المتقدم
 ولو يستر في السرايع فحكه لا يضر به المارة حار فلو تعربه اسان او يهيمه او سقط
 حذاره على اسان او مال فاهله فلا ضمان ان يناء بادن الامام وان يناء بعد ادنه ففنده
 الخلاف المسمى ولو يستر في مسجد او يضر عمودا او طرح دارا او علو فمد لا يسقط
 على اسان او مال فاهله او يضر حصرا او حصار فلق به اسان بهلك او قد يستره سوله
 فدهب صوها فطريقان احدها وهو ما اورن الدافع ان يطران احري ذلك بادن الامام
 او منولى لير للجد او دت ادنه ويكون الحكم بدم والناسي انه لا يضر فلول واحد
 سواء ادن الامام او لا ونحها الماوردي وسها الى الاصحاب عرابي حامد قال البصري ولو وضع
 دنا على ناسه لستر الناس منه فان كان بادن الامام لم يضر وان كان بعد ادنه فوجهان خلاف ما لو

في

في ذلك على ان داره فلهما شي فانه يصنعه ويح السوي عدم الصمان **فصل** واما العوالم
 والحيه الاسطه السرعات الى الطريق فان كان يضر بها المارة منع وما سولد منها من هلال نفس او
 مال مضمون والعامل ما يضر معمود اسان الروس في صور نصف عهد احدا منه على الحائط والاحر
 على هو السرايع والحاج الروس وان لم يضر بالمارة لعلوها لم يمنع قطعا وقد يرد ذلك في الصلح فان تولد
 منه هلال ان يضر فهو مضمون بالدمه على العاقلة او هلال مال وجب الصمان على واضعه والاراضي
 ولم يضر فهاهنا من ان بادن الامام ام لا فمحور ان يقال الحكم هنا كذلك وان قال خص الصمان
 مطلقا وهما يضر ويضر والامام ابداه احمالا في العاقل فقال لو ساهى بحرحه من الاحصاء
 فخرن عان لا سوقع او صاعقه فسط بها القاتول فليار اسقاط القول بالصمان م صان بالالف
 سقوط الحاج في ما اذا انصف الخارج وسقوط اما اذا سقط الحدح بحمله فهل يحجب صمان كله او
 بعضه فله فلولان احدهما كله والثاني بعضه فحصوله بمضمون وهو مضمون وعلى هذا ففي
 ما يصنعه فلولان اطهرهما الصف وبانها انه ما ينقصه التورع وعلى هذا ففي نفسه وجهان
 احدهما بالمساحة وان كان الخارج بلكه الخشب من اللب وخرم به جماعة وبانها انه تكون بالورن
 ويمنع بلكه المسله فقال رجل فله اساناً خشبه يحمله نصف ديه ولو فله بعضها وحال
 ديه ولا فرق بين ان ينقصه الطريق الخارج والداخل وورع العاصي على المشهور انه يضر النضر لو
 تصور البلد بسقوط الداخل في الملك دون الخارج لم يحبس ولو اسرع حيا حاله الى سله مسله
 بعد ان لهما صمن ما سولد منه ولو ان اهلها لم يضر بالو حفر في دار عسى بعد ادنه كذا قال
 وحي على الوجه المسمى في جاب الصلح ان الدرب المستند للسرايع انه يضر مطلقا ولو اسرعه
 الى ملك نفسه او الى ملك عسى بادن فلا ضمان قطعا **الثانيه** كذا احدا ان يضر في ملكه ولا
 ضمان فهاهنا بلكه فلو حفر بمرافاها رت او يدرى حذار الحار وانقص به لاشي عليه بشرط
 ان يكون على العاده في ذلك فاحالها بان وسع البر او حفرها في ارض حواره ولم يطوها وساهى
 يها راد الم بطو صمن لعصر ولا يند من هذا الا حناط حث حورنا حذر السير في الشارع وكذا لو
 قرر الحفر من الحذار على خلاف العاده وروى القاضي عن العراقي ان القصار لو ضرب المحبسه فلول
 الحذار الحار والسير ما كان معلقا عليه صمنه ان وقع في الحال دون ما اذا وقع بعد زوال الضرب قال
 وعصى انه لا ضمان في الحاضر وتقدم في الاحتياضه ان الاسان لا يمنع من الضرب في داره ما يضر
 او حذار ولو وضع حرا في ملكه او نصب شبكه او سكا فستره اسان بهلكه او وقع على طرف سله

ولو كان متصفا بمال فله مطالبة بعهده فان له ملكه فان له مطالبة
بازالة التماس الما وردى والبند حتى فان لم يعل كانه بعهده ولو تولاه منه هلال فالحكم في ضمانه كالحكم
فما تقدم في ما اذا مال الى الشارع وانك ولو لم يعل الحدار ولكن استهدم فليس احد مطالبة بعهده
واذا وقع وانك شيئا فلا ضمان فله الا يطهرى والمماوردى وحكى المتولى وجهان الحار والممان
في الشارع مطالبة بازالة فعلى هذا هو لو مال فلم يعل بعهده فسقط وانك واذا بقض حان
ما يلا فكل ضمن ما لك بعهده ان فلنا لا تضمن سقوطه لا يضمن من يعبر بعهده اذا لم يعل من رفته
فان نكر ولم يعل ضمن وان فلنا تضمن سقوطه ضمن ما لك بعهده ونحري الخلاف في ما لو وضع عدل على
حائط نفسه فوقع في ملك غيره فامس ما رآه فلم يعل فمعه به انسان فهلك او سقط الحائط الى
الطريق فلم يرفعه حتى يعثر به انسان فهلك المسألة الثالثة فيسور الطمى والزمان والبول
والورث وما سار النون اذا طرحتها في ملكه او في موات فتركن بها انسان ومات انك بها
مالا لم يحب ضمانه وان طرحتها في الطريق حار فان لك بها شئ فاربعة اوجه اصحها بحضمانه وبانها
لا وبانها ان العاها على من الطر بصر وان العاها في طريقه الذي لا يسهل اليه المارة عاها مال الامام
والوجه عندنا الم طمع لوجوب الضمان اذا العاها على نفسه وخصص الخلاف اذا العاها على طريقه
وراعها انه ان كان العاها بحسب يكون الوجه الما لول بلى الارض فان لم يحرك العنبر لم يضمن لان سقوطه
يعبره لا يسهل وان يحرك ضمن لانه رفته وان كان الوجه الما لول بلى الجو فان حرك العنبر فلا
ضمان وان لم يحرك ضمن قال الراعى وقد ان يقول قد يوجد من العارات مواضع معقدة لا لها التماس
تسمى الساطات والمراجل وتعد من المرافع المسيرة من سكان النجعة فسيده ان يقطع سبيل النيران
اذا كان الا لعاها فانه استغما بعهده مسجدة وتخصص الخلاف بالافقا في غيرها اشهر
اوحنا الضمان فذلك اذا الما رطاهلاها اما لو بعد المتنى عليها فلا ضمان **ف**
والماوردى لو احس من دار طينا لهدم او سالت سواه سافسا وجعل في الطريق ملان
صفا والطريق كبر فهو منع لوضعه فيه فضمن ما لك به وان كان واسفا والطريق
وقد عدل به عن مسئلة المارة الى ما اذا لم يضمن وقال بعضهم يضمن السراجه لو رست اما
في الطريق فترلق به انسان او بهيمة نظرا فان كان الرش لمصلحة عامة لدفع العابر عن المضارب فهو
لحققة لمصلحة المسلمين كذا قاله الامام والعراقى والرافعى ومقتضاها انه ان ادن فيه الامام
لم يضمن وان ابادن عليه في اصح القولين وان كان لمصلحة خاصة ضمن قال الراعى ويمل ان يان فيه

الوجه

الوجه المذكور في قشر البطم واطلقوا حافة القتل بوجوب الضمان في القصور منهم المتولى لكن قدما
اذا كان يعرف ان الامام وقال القاضي لورس الما على باب داره او حانوته فترلق به مار فمات او انكسر
رجله او قصده بفسكين الجبار ولم يعل في الرش فله ذهب انه لا ضمان وطرها اذا لم يعل في
الرش ولم يعل موضع الرش فان طار والحدار المحقاد فقد قطع القاضي والمتولى بوجوب الضمان وهو
حاضر في ما اذا بل الطريق في الطريق ولن قصده موضع الرش والخفة الامام بما اذا وضع قدمه على سفلر
وهو معارفه اذا اردى لا ضمان على الحافر وهو امر في ما اذا قصده وضع رجله على قشر البطم ولو
بنى على باب داره فله فله ما اسنان او دابة ضمن ولذا الطواو لو وضع مائة في الطريق فلف
شئ خلا فماد اوصعه على طريق حانوته ولو باليد اياه او رات وهو معها فترلق به انسان او دابة
او يطا برمنه الى طعامة فحسبه فان كان ملكه لم يضمن صاحبها وان كان في الطريق فالحكم بسبيل ان
الله تعالى اخبرنا بوجوب الضمان ولو مشى فصد على موضع البول لم يحب الضمان ولو مشى على
موضع الرش **ف** روح الاول لو اسد حسيبه الى حدار فسقط الحدار على شئ فالبقة فان
در الحدار ليعبر ولم يادن فعليه ضمان الحدار وما سقط عليه الحدار سوا سقط الحدار عطف الاسناد
او تراحي عنه خلا فمالو فمعه وقضا على طابروطا حد يترلق به ان يطر في الخلل او يعبر من ان كان
له او لغيره وقد ادن فيه لم يضمن وفيه ان يسترط وحيثان قال الفقهاء لا يضمن وقال ابو زيد
والعاصي ان سقط في الحال ضمن وان سقط بعد زمان لم يضمن وعلى هذا لو مال في الحال الى الشارع فتر
سقط بعد مدة ضمن لو ساء ما يلا الثاني اذا حنس دابة او صر بها معا فصد فترلق ورثها
فهي ان او انك ما لا يلزم ضمانه والبعوى فان كان ذلك يادن المالك فالضمان عليه ولو علمت دابة
واسبقها انسان ورد بها فالبقة في انصافها سياتر الم الراد ضمانه ولو كان رجل يحمي رجلا فترلق
احرا حامل او رقصه فحمله فسقط المحمول من طهر قال المتولى هو طواو الحامل على العا المحمول
على طهر **ف** الثالث لو اعسل انسان في الحمام وبزل العا بون والصدر المزلفين بالحمام
فترلق به انسان وملك منه عصو وكان في موضع لا يظهر لحسب بعد الاحترار منه والضمان
مردود على البار والحمامي ادعى الحمامي بطفيف الحمام والوجه احباه على تارده في اليوم الاول على
الحمامي في الثاني فان العا بطفيف الحمام كل يوم والرجوع في مواقف اعاد ان السطف الى
العادات الط **ف** الرابع في رصع سبب على سبب فاد اجمع سببان مما كان كل منهما يقتضى
الضمان لو انفرد قدم الاول منهما لانه المهلك اما نفسه او بواسطه الاخر فيكون سببه للرد

مع الحفر والمراد بالاول ما يلبس الهالك اولا سواء قدم وجوه او باخر ولو حفر في محل
عدوان ونصب احر حفر على طرفه او وضع عليه فسر يطع عدوانا فحفر اسنان الحجر او زلق
بالفسر ووقع في السرو مات فالصان على واضع الحجر والفسر وان توفى الهالك عليه كالو
اعطاء السيف فعليه او امسكه حتى ضله لم يلمه شي وقال الامام لا سعدان يشتركان
الضمان ولا فرق بين ان يكون وضع الحجر والفسر بعد حفر البير او قبله ولو حفر في محل عدوان
يحمل السيف حفر او وضعه على فوهته او وضعه سبع او حفر في فوهته اسنان فوقه وهلك
فلا ضمان على الاصح قالوا القوم وقال القاضي حيا الضمان على عاقلة الخافد مقتضى حجة الامام
وحيث نصب الصان على الخافد ولو نصب سكرما ووضع اخر فحفر به حفر عدوانا فحفر به
انسان وسقط على السكين بعلق الصان بواضع الحجر نص عليه والجمهور ما اذا كان في يد
مضار سكين قد دفع دافع اسنانا عليها ولم يحرك الفصا يد الى جهة المدفوع فقالوا نصيبه
الدافع اما لو حرك يد الى جهة وجب عليه الضمان وقال ابو العباس المصري ان كانت السكين
قاطعة موجها فالضمان على واضعها ومن لم يدره الماوردى والامام استشكل
قول الاصحاب وقال جلال الدين والظاهر محتمل والاشبه ساكن به والحمل عليه ليدفع من صاحبه
خطه فليكن ما قاله مقرر وضاح لا يمل صاحب السكين طرحه ولا اسر سكرمه ولا سداد
على الاولين ولكن لحد كلامهم على الصورة الاخرى ولو كان واضع الحجر وصفا في ملكه واما
السكين بعد نصيبه فالضمان على واضع السكين بالماوردى وكذا لو برد سله من
الارض فحفر بها انسان ما وقع على السكين الموضوعة بوجوه فبات بعلق الصان واضعها
ولو انعكس الحال فوضع سكرما في ملكه ونصب احر حفر عدوانا الى جانبها فالضمان على واضع
الحجر ولو حفر عدوانا ووضع الاخر اسفلها سكرما في ملكه ونصب اخر فوقع اسنان
فيها وهلك بالسكين فالمسهور ان الضمان على حافر البير دون الواضع وقبله ان على السواضع
والقاضي فلو كان حافر حفرها او كان وضع سكين في هذه من الارض فوقع عليها
اسنان وهلك فان هذا راى متافعي في ما اذا وضع السكين الحجر على عم السرد فقدم عنه وان
خالقه غير فيه ومقتضى ما تقدم هناك وفي ما اذا كان الواضع عمر بعد حصول الضمان
على واضع السكين هناك ولو حفر عدوانا فحفر به العين فحفر بها عين وبقي فيها اسنان وهلك
بها بعلق الصان فالامام وهو قاس كلامهم في ما تقدم او بها جميعا فيه وحيث ان اطهرها

الباني

الباني وعلى هذا ففي كعبه وحيث ان اطهرها المحب نصف واما ما بعد بالباحة حتى لو حفر
احدهما عشر من دراعا والاخر ليس يكون بينهما احاسا ولو حفر به اسعدان ثم طمها فحفر
واخر حفر ما طم به وبقي بها اسنان بعلق الصان الباني على الصحيح وقبل بالاول ولو وضع
حجر في الطريق واخر حفرها بينه وبقي بها اسنان ومات فوجهان اطهرهما ان الضمان
بعلق فحفر الباني كالحرا حاق الخلفه واما ما ان يعلق نصفه بالمشرد ونصفه بالآخر
في يمين العين انه لو حفر به في محل عدوان واحكم راسها فحفر وجهه ووقع فيها اسنان
فمات فالضمان على قاض الراس ولو احكم راسها محسب وحيث ان بعلق الصان
سكين بالوطيها وحيث اخر حفرها باني **فروع** الاول فيه صورتان الاولى لو وضع
في طريق فحفر به من يمينه وجب ضمانه وسقط حفر البير وهو سكرما لم يفرقه بل ان
في الطريق واسعه او ضيقه للضمان الطاهر ان لا فرق وصرح به الروياني ولا الفرق بين
نصفه في وسطه او طرفه والطاهر ان هذا في ما اذا لم يكن في وضعه عرض اما اذا كان عرض
في عرض السكين او اخرجه لسفله الى موضع اخر فحفر في ان يكون فالطبي الموضوع في الطريق
لهذا العرض وقد تقدم حكمه وقد اسرار الامام الى القسدي ان في ما اذا حفر حفره فحفرها
لغيره فحفرها ولا للثاني ولو وضع حفر فحفر به انسان ودخره فحفر به اخر فحفرها الثاني
بعلق بالمدحج وهو طاهر ان كان العاقل الاول لا يصح ادما بالعرض اما اذا كان يصح
مدحه الذي يملكه منسوي الى واضع الحجر فحفر في ان يملكه على الواضع ويحمل ان يكون
الاول طريقا فحفره الساسه لو وقع في موضع او نام او وقف فحفر به انسان وما با او احدهما بظان
ان ذلك في ملكه ودخله الماشي بجراده او كان في موات او طريق واسع لا يضر به الماشي
مهدر وعلى عاقلة دية القاعد او الواقف سواء كان القاعد او الواقف نصرا او امة في القصد
فليس بملكه الدرع عن نفسه فلم يدفع وان كان في طريق ضيق يضر به المارة فلا صاحب فيه فلولي
الاولى وهم الاكثرون فالواقف الساسي في ما اذا بعت الماشي بالقاعد او بالنام وما با بالحق
مهدر وعلى عاقلة دية الماشي ونص فيما اذا بعت بالواقف وما با بالحق يهدر دية الماشي ويجب دية
الواقف على عاقلة والواقف طاهر ان احدهما ان السكين قولن بعلقها فحفرها احد هما انه دم
الواقف والقاعد والنام مهدر ويجب دية الماشي على عاقلة وهذا ما احاب به المختل ووجهه او الحسن
العباسي والاقر بعت الدافع والباني يهدر دية الماشي ويحصى على عاقلة دية القاعد والنام

والواقف كالوورد الا على الطريق بلا فائدة والتف نسا بصره والاني بغير النص وصحة
الغاضي والبعوي وقال النوى هو المذهب العربي الثاني وهم الدراغرام والوحد على طريق
الماشي والعاقد والواقف ديه الاخر ويسمى الى بصره في القدم في الواقف وحلوا النص على
عدم الوحد على ما اذا كان الطريق واسعا العربي الثالث فالوحد به المصدوم على عاقلة
الصادم وفي ديه المصادم فلولان العربي الرابع عكسوا هذا لوالا على عاقلة العام نبي
وحد ديه العام على عاقلة المصادم وديه العاقد على العاقد وفي وحيون ديه العاقد على عاقلة
العاقد فلولان وفي صاحب البصر فلولان على عاقلة طهرهم ديه الاحرف والالمام
ولم يصح احد منهم المصطفى ولهم من المرافعة اطلقوا الخلاف من غير معرفة
بأن يكون الطريق واسعا او ضيقا والرافعي قد اقامهم به حالا وطريق العرافين في الخص
في المسئلة خمسة طرق هذا انه اذا لم يوجد من الواقف فعل فان وجدنا ان الحرف الى الماشي
حتى قرب منه فاصابه في الحرافه وبما يفهم طو اصبط ما وسنالي ولو الحرف عند فاصابه
في الحرافه او البصر الى فاصابه بعد تمام الاحراف فالحكم طو بان واجلا لا يحرك ولو جلس
في المسجد فغيره اسنان وما يافعل على عاقلة الماشي ديه الخالس ودم الماشي هدر طو
جلس في ملكه فغيره ماش ولونام في المسجد فان كان معتكفا فذلك
عنه فهو طو لونام في الطريق وقال ابو حنيفة نعم الخالس ديه الماشي اجلس في
الصلوات قال الروابي وهذا يحمل المذهب عندي ولا يخفى ان المراد باطلاقهم في هذا الفعل
وما قبله ان الصمان على الحاضر او على العاصب لو اضع الحجر يعلق الصمان به لوجوبه على عاقلة
لا وجوبه عليهم انهم الاعلى فلولانا الوحد ولا في الخاني اولا ويحملون الثاني تردى
اسنان في بر محفون في محل عدوان تردى فيها اخر فسقط عليه فان مات الاول فضمانه
على الثاني ثم سطر فان كان بعد العائنه عليه وذلك بغير منته غلبا لضمانه وسمى البر
وصفها لزمه الفصاح وان لم يكن ذلك بغير منته غالبا فهو شبه عدوان لم يهدر
تردى في غير اختيار اولم تعلم وقوع الاول فهو حط المحض وجب اقصي الحال المال خاصة
فهل يجب عليه كالا لديه او نصفها واصحها اولها وعلى الثاني يجب النصف لغيره على جافر
البر ان كان الحفر عدوانا ولوان الاول نزل الى البر ولم يصدف فوقع الثاني عليه لزمه كالا لديه
وان مات الثاني حاصبه فان بعد العائنه اولم يلى الحفر عدوانا فهو هدر ولا تغلو الصمان

بغيره الحافر ان ما ما معا فالحكم في كل واحد ما بغيره فالاول مات بسبب الحفر وعلى الثاني فان لم يكن
الحفر عدوانا يجب على عاقلة الثاني ديه الاول او نصفها فيه الوحدان وان كان عدوانا وجب
نصفها على عاقلة الثاني ونصفها على الحافر فالالمام ومحوزان يقال لصمان على الثاني لا يعلم
ولا قرارا ومحوزان يقال الثاني في حكم المحرور لا يضافه الى الحافر وهو فاعل لسبب البصر فعلق
الصمان بعله وبسبب الدخول على الحافر بغيره المكروه على اطلاق المال اذ طول به في وجهه
دفع على المكروه وفي كلامهم استناره اليها والاولى الاول وهو المطع الطلبة بالطلبه عن الثاني
اذ لا عهد بان العاقلة بغيره يرد جمع اسهل ولو تردى في البرثله واحد بعد واحد فمن قال
في الاول ديه الاول على عاقلة الثاني قال هنا ديه الاول على عاقلة الثاني والثالث ومن قال هناك
ليس على الثاني الا النصف قال هنا على الثاني والثالث بل الصمان والثالث الباقي على الحافر ان كان
منه ديه والا فهو هدر الثالث لو ولد بوقع في بئر عدوان فعلق باخر فسقط فيها فان وقع
بها في حياض منها فديه الاول على جافر البر وديه الثاني على عاقلة الاول سوا كل الوقوع
فيها بغير عالبا اولا فاقاله الرافعي وقال الامام والعرالي في البسيط ديه الثاني في مال الاول
معلومه ولو وحد الثاني بالثاني ديه الثالث معلومه بالثاني وهل يكون عليه معلومه او على عاقلة
حاله حكم ديه الثاني ولو وقع الثاني فوق الاول وما يافعله الثاني معلومه بالاول وهل يكون
في ماله او على عاقلة ديه الثالث المصدم بسبب الامام والعرالي وبسبب الرافعي وفي الاول وجهان
احدهما يخصها ايها هدر واصحها ان نصف ديه على عاقلة الحافر وهدر النصف وان لم
يكن الحفر عدوانا فالاول مهدر قال الرافعي ويحمل على هذا الحالة اطلاق قوله من القول بالهدر
الاول ولو وحد الثاني بالثاني فوقع عليها وما يوافيها الاول فديه وجهان احدهما هدر نصف
ديه وحى نصفها على عاقلة الثاني وهو ما اورد البعوي والروابي وبنها على عاقلة حافر البر
والاخر الحداد يهدر نصف ديه وحى نصفها على عاقلة الحافر واعمر عن النظر الثاني ولم يردص
ولو كان حفر البر ليس عدوانا سقطت بلف احمر على القول الاظهر والنصف على قول ابن الحداد
واما الثاني فهدر نصف ديه وحى نصفها على عاقلة الاول وباني فيه الوجه المصدم عن الخص
انه مهدر واما الثالث فديه وجهان اصحها حى ديه على عاقلة الاول الثاني وما بينهما انما على
عاقلة وعاقلة الاول تخصص ولو وحد الثالث رابعا وما توافيها ففي المسئلة الاولين وجوب
اصحها ان ربع ديه الاول سقط لانه مات ماربعة اسباب فوجب الربع على عاقلة الحافر ان كان

المفردة وانا والا هدر والربع على عاقله الثاني والربع على عاقله الثالث واما الثاني فان بثله
اسباب فهدريك دية وحج ثلثها على الاول وثلثها على الثاني واما الثالث فثلاث تسبب تسبب
نصف دية وحج نصف الاخر على عاقله الثاني والوجه الثاني انه لا يحب للاول شي ويهدر نصف
ديه الثاني وحج نصفها على عاقله الاول والثالث يهدر نصف دية وحج نصفها على عاقله الثاني
قال الرازي وقصه هذا الوجه ان لا يحب للاول في صورة التلبه شي ولم يدركه والوجه الثالث ان
يحول ديه التلبه الاول اذ انا يهدر ثلثها وحج ثلث ديه الاول على عاقله الثاني والوجه الرابع
انه يحب الاول ربع الدية على عاقله الخاف ان كان المفردة وانا والثالث التلبه وثلثا نصف على
الوجه الخامس حب ديه الرابع كامله لكن على وجهان احدهما على الجميع واصحهما على الثالث من
وحج على عاقله ديه بعضهم او بعضها في هذه الصور وحج الثمان في ديه وربع السطرونها هل يحجر
ومن اهدر ديه او من ديه لعله في وجوب الكفارة الخلاق في ان قاتل نفسه هل يلزمه الكفارة
الذات **الاسع** في اصحاب الاسباب المتساوية التي بعضي سرده من غير ترجيح كالاصطدام
وتحج المصطدمان اما ان يكونا حركين او قسما فان كانا حركين فاما ان يكونا متساويين او لا فان كانا
متساويين فسدطا واما ان يكونا غير متساويين فسدطا واما ان يكونا غير متساويين فسدطا واما ان يكونا غير متساويين فسدطا
ديه وعلى الاخر نصفها وعلى كل منهما كفاؤه لئلا لا يحرك ان قلنا الثمان لا يحرك وان قلنا يحرك وجب
نصفها وهل يلزمه كفارة لئلا لا يحرك ان قلنا لا يلزمه كفارة ان قلنا
نعم وهو الصحيح ان قلنا ان الثمان هل يحرك ان قلنا لا وهو الصحيح لزمه كفارة والاصطدام
واما الدية فتحج نصف ديه كل منهما بغير سطر فان كانا بعد الاصطدام فوجهان اصحهما وينسب
الى النصف ان الحاصل منه عهد فلو نصف ديه كل منهما على عاقله الاخر معطله والثاني
انه عهد محض فحب نصف الدية في تركه كل منهما معطله وعلى هذا لومات احدهما من الاخر
في وجوب العصاص عليه الخلاق في سبيل النفس وقسم لهذا الاصطدام الى عهد محض وسبه
عهد وخطا محض فقالوا اذ الاصطدام مطلق وقصد الاصطدام فذلك عهد محض وان حصل
من غير قصد فهو سبه عهد وجواهم حصوله من غير قصد سبه عهد ليس بواضح ويتبع ان يكن
على هدائه العهد ما اذ قصد الاصطدام لكن اصطدام ملها لا يسلح بالبا وان لم يسلح بالاصطدام
فان السودك في طاله او كانا المحركين ومدرين فاصطداما من خلف او كان طرفيها عاقله فلا عن الاخر فهو
خطا محض يجب به على عاقله كل منهما نصف ديه الاخر محققه وان بعد احدهما المصطدم والاخر

فكل

والجانب حكمه ولا فرق في الاصطدام من ان يسوق سرهما قوم وضعفا ومن ان يخطف وان كان احدهما
يهدر والاخر متسبي ولا ين ان يكونا مصلين او مدرين واحدهما مقلدا والاخر مدررا ولا ين ان يعاقل
او مصلين واحدهما مكنا والاخر مستلقيا والالزني اذ اسقط احدهما منكبا والاخر مستلقيا
ولم يكن مدررا صان المستلق على عاقله المتكلى وجرحه ابن القاص قولا وان كان المصطدمان ركبا
وحكم في الختان والديه متاعهم فان هلك الداسان ففي ديه كل منهما نصف ديه داه الاخر ويدرر
في السداد ولا يقع في العاص ولا فرق بين ان يخطف الداسان في الحسن بان يكون احدهما نورا او قسا
والاخر نورا او حارا ولا في القوة بان يكون احدهما ضعيفا والاخر اقويته قال الامام لكن لو كانت
الدية مبنية تحت لقطع يانه لا ايرحركها مع قوة الاخر فلا يسطح حركها حكم لغير الابره في حركه
الركب من الحركات العظيمة ولا ين ان يكونا مصلين ومدرين اذ احدهما فاصطدم من خلف
... من قبله والاخر مدرين هذا اذا لم يعلم الداسان فان علمنا وحرك الاصطدامان والراكبان
معين فطريقان احدهما ثمة قولا فان احدهما ان هلك النفسين والداسين يهدر واطهرهما
وهو المنصور والذي ورد العرايقون ان الحكم لو لم يكونا معلومين والطريق الثاني القطع بالقول الثاني
وحرك الخلاق في ما اذا علم الدايه ركبها او سايقها فالتب مالا هل يصبه ولو علمت داه احدهما
دون الاخر ففي المخلوب الطريقان وحكم الاخر ما تعلم ولو اصطدم ركب وما س لطوله فالحكم
ما تعلم وما تعلم من اهدر نصف الدية هو في ما اذا كانت ملك الراكب فان كانت في يد باعانه او
اجاره لم يهدر منها شي والالبغوي ولو سدا احد عنق بعيره بالاخر وتزتها في المرح فدخل
بغير اذنها فملك من جده الحبل احد البعيرين فلا ضمان الا ان يكون ذلك البعير معروفا بالفساد
والعص وان كان المصطدمان مصلين او محبوسين فان طنا ما شئنا او راكبين ركبنا بانفسها فحكمها حكم
الناقص العاقلين الا ان انا اذ اوجنا الدية معطله هناك فسد هنا على ان القبي والمحنون هل لها عهد
ام لا ان قلنا لهما عهد وحبته ديه العهد المحض اما عليها معطله ان قلنا بصورتيه العهد المحض
على العاقله ان قلنا لا بصورتيه ذلك وتكون الواجب ديه الخطا المحض محصيه كذا قاله الامام والقاس
ان نوحها معطله في طاله حال الامام وسبه العهد اما بصورتيه العهد المحض ولذا في غير
جماعه عن عهد القبي بان ثمة قولين احدهما انه عهد والثاني انه خطا وان اركبها احد فان لم يكن له
عليها ولاية لزمه كفارتان وفيما الداسين وعلى عاقله ديه الراكب دون عاقلتها فان اركب
هذا واحد وهذا اخر نصف الهلال في الخطا اضاف الى طرفيها فعلى طرف واحد نصف ديه كل من الداسين على

عاقلة طمها تصادى على الصحيح وقال الداني وابن المربان مح على عاقلة طمرك
 دمه مراكبه قال الشيخ ابو حامد والصواب الاول لان المركب المعدى يصح الصبي الذي اركبه
 وحاشاه على عمر حتى لو وقع الصبي ومات بلممه الصمان ولو حتى على عمن نصر ذلك العبر ولا
 نصر حياته العبر على الصبي الذي اركبه فلا يصح الاطلاق والقول بان يصح من اركبه ان يصعد بالحيات
 العبر والرافعي والذين اطلقه مراه لو وقع الصبي الذي اركبه ومات نصته قد تفصيل والصاحب
 السبه ان كان سله لا يسمي على الذاب ولم تسد كدمه الصمان وان كان يسمي فان كان سله
 من موضع الى موضع فلا صمان اركه الولي وغيره وان اركبه لعله العروس فهو لولف في يد الساع
 وال وطي ط واحد من الاطلاق والفصل بوف اسه وخم ان يكون مراد المولى بقوله ادا ان
 سله من موضع الى موضع ادا ان يادن وله وان يكون قول الشيخ وان حتى على عمن نصر ذلك العبر
 على ما اذا كان الجذات تسب كونه فان وقع على شئ فلفه وفي فعل العاصي المحرم بما قاله في ما اذا
 كان الصبي المرتب غير مبر وان ارشاه ولياها فان كان لصحتها ففي الصمان وجهان اصحها انها
 لا صمان وهو طاهر الص وبانها ونسب الى الفاعل ايها الصمان وقد اقام وبانه العول
 بها ادا ان الارباب للصرح او حاشاه غير مبر فاما اذا احصا الى اركبه لعله من مكان الى مكان
 فلا يصح قطعاً لو حمله او فصله للحاجة وفي المسئلة المعسر عليها وجه ان الصمان يجب والوجهان
 في الارباب للصرح وهو ما على ما ذكره مخصوصان بما اذا كانت السلامة مصونة فاما ادا اركبه
 دانه فهو شبه حموضه نص قطعاً وارباب الاجنبي دون الولي كارباب الولي ولو يفرق المركب
 بارباب الصبي ويعدى الصبي بالاصطدام او باللاق شئ فليقول ان الصمان محال على المركب وقال
 الغزالي يحتمل ان محال على الصبي ادا جعلنا له عهداً واستجبه الرافعي وقال الحكم ان قوله كالجلم
 في ما لو ركبنا بنفسها ان يقال سله في المحرك حتى لو اعد الصبي نفسه في العبر عدا بول الصمان
 على عاقلة الحافر وان كان المصطدمان روضه فان مات احدهما دون الاخر وجب نصف قيمته
 معلوماً فيه المحي ونصف قيمه الدابة التي حمله ان كان راجعاً ولف وان ابر الاصطدام في المحي نقصاناً
 بعلو اركبه نصف القيمة المتعلقة بركبه المحي وصر احوال الفاضل فيه ان قلنا الارش لا يتعلق
 بركبه فاسياتي وان ما ما اما معا او مبراً وقلنا المكن من بعهه مهادان وقال الامام اركنا
 مساوي القيمة سطر احدها بالآخر بذا وان ما وما تهاجرى العاص في الماوى والعاقل
 سطر لتوانه محله وهو منه بصرع على ان ارش الحاشية العبد منب في دمه ولا فرق في

الاخبار

لا هدار من ان يكون العبدان بالعين او صغير من ادا ركبنا بانفسهما وان كان احدهما عبداً
 والاخر حراً فان مات العبد نصفه هدر وجب نصف قيمته ويكون على الحرا وعلى عاقلة
 وه الخلاف الا في ان قيمه الرق هل يحمله العاقلة وان مات الحرة وجب نصف دية معلوماً
 بركبه العبد وان ما ما معا فان قلنا قيمه العبد لا يحمله العاقلة وجب نصف قيمه العبد في تركه الحرة
 وجب لوربه نصف دية معلوماً بركبه فان ساوا ما قال الرافعي ومحل ذلك على
 انه يقع في صور العاصم انما يكون ذلك ادا الحد الحسن فان لعورب الاصل وصر الواجب
 ان القيمة وقد بين ابن الصباغ بما اذا الحد الحسن وقال العاصي الطبري لا يفاضل بينهما
 من الدية ابل والقيمة فقد وان كان نصف القيمة لمرئى السيد احد الزباين من تركه الحرة وان
 كان نصف الدية اكر فالزباين مهادن اذ ليس لها محل بعلو به ولن قلنا ان قيمه العبد سيمها
 العاقلة نصف قيمته على عاقلة الحرة وتعلق به نصف دية الحرة فاحد سيد من العاقلة نصف
 القيمة وتعلق نصف دية الحرة الى ورته اما من عمن احد من عمن فان تساوا فوجهان احدهما
 ان السيد ياخذ نصف القيمة وتعلق نصف الدية والساني ان الحق ينسب الى ورته الحرة وليس
 للسيد ان يقص وهو باق في ما اذا كان نصف القيمة اقل الصا ولا هنا الا يكون ورته
 عاقلة فهي احوال العاص كذا اطلقوه وفي موكب الحاد الحسن لعدم وجود ابن الصباغ به
 وفيه نظر اصار اصل الناحل قال الامام والوجه ان يلد لوربه الحرة مطالبه العاقلة بركبه
 القيمة وان كان يلد للسيد لسو عوايه وكذا ادا يعلق الارش بركبه ففعله اجنبي يلد للحق
 عليه مطالبه فابل العبد بالقيمة ومنه للمرتب مطالبه العبد المبرهون وقال السرافعي
 ولكن هذا مستبعد على انه هل للمرتب ان يحاصم الحامي وان كان المصطدمان امرائين فحكمهما
 حكم اصطدام الرجلين فان كانتا حاملين فان ما حربيان وجب في تركه كل واحد منهما اربع اماران
 على الصحيح من احباب الكفان على فابل نفسه وانها لا يجرى فان قلنا لا يجب على فابل نفسه
 وجب ليه وان قلنا انها يجرى وجب ليه ايضا وكفان وجب على عاقلة ط واحد نصف
 عمر حشها ونصف عمر حش صاحبها وعلى عاقلة ط منها نصف دية الاخر او يهد نصفها
 فان كانت المصطدمان مسؤولين فان ما لعلين وما ما فان ما حاشي نصف قيمته كل
 واحد منهما هدر وجب نصف قيمتها على سيد الاخر لان حياته المستولى مصونة على يدها
 باول الامر من قيمتها وارسل الحاشية على الصحيح وبالا ريس بالعاما بلع في قول على الصحيح على كل

واحد اول الامر من من فيه مسئوله ونصف قيمه مسئوله الاخر فان استولى المستحق فيه
اقوال المعاص وفي اليوم الذي يغير به العبد وجهان احدهما يوم الاستعداد والثاني وهو الزمان
عند الامام يوم الجنائز فعلى هذا يقوم مبدأ الاصطدام لانها تنقسم وان تعاونا جمع يتحقق
الزمان على الاخر فيها وان كانت حاملين فان كانا جنائزهما لئلا ينقسمها ونصف طين هدد على
ط واحد من السدين نصف غرض حسن مع عليه تنقسمه مما يحضر الغرض يكون من صور النقصان
فصل لاحدهما شي احد تلك الزمان واذا كانت فيه احدهما ما بين وفيه الاحراما به وفيه كل من
اربعون صاحب النقصه يتحقق على صاحب الحسيه ما به نسبها وغرض لحسنها والمحمول ما به
وعشر من من مائه واربعون للثمن الحسيه ما به والصحيح ان سيد المسئول لا يضمن الا الاقل
من الارش وفيها فليس له اذا الاما به وصاحب الحسيه يتحقق عليه سبعون نصف ما به واربعون
منها سبعون من المائه فصا صا بالثمن يعني على صاحب الحسيه يكون باحدها صاحب النقصه
منه وان قلنا نحن على السيد الارش ما طبع على صاحب النقصه في مالهها خمسون هذا اذا لم يكن
لواحد من الخمسين ولد عرايه فان كان معه حله لم فان كان لكل منهما حله فلهما سدين الغرض نصفه
على سديها ونصف على سيد الاخر ثلثا في سديها ط من السدين على الاخر ربع في المعاص
فصل من الحديث في المال المذكور ثلثه وثلث سدين نصف الغرض وان كان لاحدهما حله ودول الاخر
فعلى كل واحد من السدين نصف سدين الغرض لها بر سيد التي لاحدهما سدين نصف
الغرض على الاخر والاخر يتحقق عليه نصف الغرض الا سديها مع المعاص في خمسة اسداسها
واحد سديها ليس لحسينها جاء نصف سدين الغرض من الاخر ولو كانت احدها حاملا
من سديها والاخر احادها فالعامل حسيها ونصف الغرض على سيد الحابل فان كانت له حله
فلهما منه نصف سدين الغرض والثاني لسيد الحامل وعليه الحله نصف سدين ايضا ليكمل
لها سدين الغرض وان كانا حاملين بولد من حرس من غير سديها فعلى كل واحد من السدين
نصف قيمه الاخر ونصف عن حرس مسئوله ونصف غرض الحرس الا حرا في الحرس وان
كانا حاملين بولد على التوالي على سديل واحد مع نصف قيمه الاخر ونصف عشر
منها ايضا في مقابلته نصف الحرس في المال المعتمد في جنس النقصه عشرين وفي
حرس الحسيه غرض واعلم ان التولي استدراك على الاصحاب في ما تقدم من المعاص وما حصل
المعاص في الغرض نسي على حوازل الاعاص منها وحكمه حكم الاعتياص عن ابل الدية فان

حوزناه حصل المعاص والا فلا وفي يعلق المعاص اساره الى يعلق المعاص وقد قل له المعاص
وهذه تودي الى المعاص في الحوازل حوزا اذا انفق في الصنف فانه لو اوصحه عدا وعفا عن القود
فانه صنف بعد ذلك عمدا وعفا عن القود فاصا في الدية وهو حرس من ابل لا ينفقها في الوجب
الصوم اذا اصطدمت سديتان باحراما لا يضمن معربا سديها
فيها فاما ان يكون اصطدامها بفعل الملاحين ولا بفعلها الحاله الاول ان يكون بفعلها فان كانتا
وما بينهما من الاموال مالهها فصف فيهما وما فيها مبدور و نصف قيمه كل واحد منهما وما فيها
على صاحب النقصه الاخر فان هلك الملاحان ايضا ففيها كالفارسين عويان بالاصطدام
من باساليهما وما فيها العيرها حملاه برعا او باجره والحكم في السعير ما تقدم واما ما
ان يلزم ط منها ففيه نصفه وخبر احوال المعاص في العذر الذي يستران فيه وان كانت السديتان
عليهما فان كانتا مستأجرين او مسعرين او امدين عليهما لم يسقط من صا فيها شي بل كل منهما
نصف قيمه على سعيه وط واحد من مالهما بالحد من ان ياخذ جميع قيمه سعيه من هو
بما هو يرجع نصفها على الذي ساء الاخر وان كان احد نصفها منه والنصف من ثبات
يد النقصه الاخر فان كان المجران عبد من يعلق الصان برقبته واما الكلام في ما فيها
من الادسين او اهل الكوا يعرف او يبيع فاصطدامها عند الجمهور ثلثه قسام عند محض وسبه
عند وصفا فان كان عمدا محضان قصد الاصطدام بها بعد اهل الجنب منصا الى
الهلاك تعلق بعلها المعاص فان كان في احدهما واذا فله ولو كان في ط منها عشر
رجال مثلا وما توامعا او جهل الحال افرج سهم من جرحت له الفرعه فله الملاحان
ومن مال ط منها نصف ديات الباقين فيكون على كل واحد سبع ديات ونصف وعلى كل
واحد بعدد في ط من السعير من الاحرار والرقى كفاراب ومصر ربه اصطدام السعير
باصطدام الماسر الراكين ان ياتي فيها الخلاف المعتمد في ان العمدية المحصه كل يحصى
في الاصطدام حتى لا يحق قصاص في وجهه ولا يكون الدية على العاقله وقل ان الساتر مع
به لكن الجمهور هنا على جمعه وهو ظاهر وان بعد الاصطدام لكنه لا ينص الى الهلاك
غالبها وقد نص اليه وهو سبه عد لا سخط به قصاص وتكون نصف دية كل منهما على عاقله
كل واحد من الملاحين يعاقله وان لم يسجداه بان طنا ايها المجران على الرخ فاخطا او اخطا واحد
منها ان تعذر سعيه سعيه احر الحله او صهرها وص الدية مخففه على عاقله كل

منها نصفها ولو كان فيها عند خرج محل العاقلة فمهم في الخطا وشبه العدل على الخلاف المشهور في أنها
هل يحمل في الرق الحاله الناسه ان يحصل لا بد لهما فان وجد منها نصفه بان نوايا الصبط
ولم تعد لها عن صور الاصطدام مع قدرها عليه او سراها في رخ سدد لا سرف في سها
السفن او لم يلا ما يحايل اليه من الحال والعدد وحب علمها صمان ما يلف من السفين وما
نما با عدم وحب صمان الا دمن على عاقله حل منها معلطه وفي وجوب القصاص فصحان
فعل في الامام خلافا في ان سرهما معا يرضى بحسب لا تعد عند وجود الرخ تصادها مل
يكون يعرطا وان لم يوجد منها نصفه لكن حصل الاصطدام بعله الرابع وهما الامواج
بعد الصبط في وجوب الضمان قولان كالقولين في ما اذا اعلى الدابه الراكب لكن لا صح
هنا انه لا يحب وفي محالها طريقان احدهما انه اذ لم يوجد من المحرم فعل اصلا بان في السفينه
مربوطه على السط او مرساه في موضع فها حاد الرخ وسفرها فاما اذا سراها فم غلبت السرخ
ومخر او حب الصمان قطعا واظهرها طرفها في الحالس فان قلنا بحسب الصمان هنا فهو لو
فرط ولم يصدا الاصطدام وان قلنا بالاصح انه لا يحب لم يحب ضمان الاحرار ولا ضمان الودائع
والامانات الا في منها ولا ضمان الاموال المحمله بالاحر ان كان مالها معها او وجيله في
حفظها عند او عسى فان سفلها باله في صمانها الخلاف في ضمان الاحر المسرك وان كان فيها
عند نارتوا اعوانا او حفاظا للمال لم يحب ضمانهم والا فم كسائر الاموال ولو اختلف
صاحب المال والملاحان فقال صاحبه بان الاصطدام بفعلها وقال بل بعله الرخ صدقنا بسها
ومن بان احد الملاحين عامدا او مفترطا دون الاحرار حرم على طمها الحكم الذي يفسد
حاله با عدم ولو صدقت السعفه الحاربه سعفه مربوطه على السط فكسرها صنها محرم
السعفه الصادقه ولو صدقت السعفه فعرق ما فيها من نفس او مال صمنه ان بعد الحرق بما
نقص الى الهلاك عاليا بحرق الواسع الذي لا يدفع له في الحيه يعلق به القصاص والديه المعامله
في ماله وان بعد عالا بعله منه الهلاك فان كان صنها يمكن تداركه فهو سه عهدها
سنة ما اذا قصد اصلاح السعفه فعدرر الله في موضع الاصلاح وان لم سمد الاحراق
بان سقطت يد مخر او عرس فاحرق به او قصد الاصلاح فاصابت الله عرا الموضع
فهو صفا محصر **فروع** لو كانت سعفه معله بسعه اعدال فوضع انسان فيها عدلا
اخر بعد ما عرفت ففي صمان اعدال السعفه وهما احدهما نصفها والباقي لا نصفها

كلها

لها وهما مبدان على ما اذا رضى صدا فاطل بعصر امساعه ولم يرضه م رضى اليه اخر فارضه
ولو لا رضى الاول ما كان رضى الثاني مضا فلن الصيده الوحده ان احدها للباقي محب على واضح
العدا صمان الحول وبانها اولها وهو الاوس والاصح عند الامام فعلى هذا لم يحب هنا فيه
وحدها احدهما نصف الصمان وبانها ثورع الصان على الاعدال وحب حصه ما وضعه عليه
وبناء الخلاف كالحل في ما اذا اراد الحلال على الحد وهل الحدود وله انظار اخر
ايسه ما خرج في لو حادب اسان جلا في ماله او عطاء فانقطع وسقطا وما با هدر نصفه
في سها وحب نصفه طمها على عاقله الاخر سوا سقوطا مكين او مستلقين او احدهما سحا
والاخر مستلقيا قال الرافعي وقد عدم في الاصطدام ان اس الناص خرج قولاه هو باقي هنا
البحري في ما اذا انكب احدها واستلقى الاخر انه يحب على عاقله المستلقى نصف ديه النكب
مه اضره محب على عاقله المتك نصف ديه المستلقى بمجمعه قال الرافعي وهذا اوضح امض ان
فعل في صور الاصطدام اذ انكب احدهما واستلقى الاخر حب على عاقله المستلقى نصف
ديه النكب بمجمعه وعلى عاقلة المتك نصف ديه المستلقى معلطه وان كان احدهما ماله
والاخر طالم نا حد قدم الطالم مهدر وعلى عاقله نصف ديه الاخر ولو ارعى احد المتحادين
نسط الاخر ومات فصف ديه على عاقله المرحى نصفها هدر ولو وقع الحبل قاطع
نسطا وما كانت ديهها حينها على عاقله القاطع **فروع** **باب** له يعلق بالعدل
وان لم يكن به احدصاص لكن حرق الطان يكره فيه في العا الامتعه عند الاشتراق عند
الهلال والاصل فيه ان الاموال لا تحور لمالكها اطلاقا بالغاها في الحر او غنم بغير عرض صح
وحرور لغرض محج عند اسراف السفينه على العرق فملا بعضها لسلما بافها اذ لم يكن للمال
حيوانا محترما وحب عليه عند خوف عرق الحرور المحرم اذ اعلم او ظن حصول السلامة باللقا
فحب العا ما لا يروح فيه ليلصق في الدرع ولا تحور العا الحيوانات المحترمه اذ حصل دفع
العرق لغرض وحرور العا لا يبقا الا دمن احراقا فاقا او عبيدا واذ لم يبق للمال من حب
عليه العاه حتى عرفت السعفه ام ولم يصح الحول لم يطعم المصطر ولو القى صاع عرس بغرض
ادنه عند الاسراف على الهلاك العرق رجلا السلامة صمنه ولو القى فتاعه او متاع غيره يادنه
فلا ضمان على احد اذ عرفت ذلك ففي العرق مسايل الاولى لو قال الانسان في السفينه المسرقه
لصاحب المتاع الذين فيها الق متاعك في الحر وعلى صانه او على ابن صامس او على ابني صمنه

فالفاء لزم العاقل صيانة على المذهب قال القاضي وهكذا لو قال لمن له العصا اعطه ذلك على كذا اولها
الطعام اطعم هذا الحاجع ذلك على كذا فاعل سمي وهل يملك المستدعي الملقا من الالف والباء
مسد على الحق يملك الرقيق قل اد او حد او لا يملكها للرقيق عليها حكم الملافة قولان
حكاها الماوردي وقال ان ظاهر المذهب الاول وبالنسبة الى حرم الامام وجماعه هناك ان كان
الملتقى مملوكا صيته يملكه وباني فيه ما تقدم عن الماوردي ان المملوك لا يضمن بالملل الا في العصبه وان
كان منقولا صح الممل للصوري والقيمة الحاقه له بالعرض فيه خلاف وينبغي ان يسرى على القولين
في انه يملكه ام لا فان قلنا لا صيته بالقيمة قطعا وان قلنا يملكه خرج على الخلاف في العرض قال
العبوي ونحو القيمة فلا ضمان الاموال او الاسراف على العرق ولا يحل حمله المال في البحر وهو
على حظر الهلال كقيمة في البر ولو لفظ البحر الملقى الى الساحل فطهر به فهو ملكه على المشهور
وسرد العارم ما بدله وهو منبني على القولين وهل للمالك ان يملك البحر احد ويرد بدله فيه
خلاف لعدم في نطاق الخلاف في ان الموصى له امسك العرض ورد بدله اذ كان باقيا من
مل او قيمه ووجوب الصان عند الالتقا مشروط بشرط احدهما ان يكون عند خوف هلاك
نفس او مال ولو قال انسان لصاحب متاع الله في البحر وعلى صيانة من غير خوف عرق الفاء
لم يضمنه قال لو قال اهدم دارك وعلى صيانة فاعلا يضمن وفيه وجه انه يضمنه الثاني ان لا يحصر
فائدة الالتقا لصاحب المتاع وان شرط اختصاصها بمسدة في الالتقا ولو قال من في البحر لو في
مرتب غير مشرفه لصاحب المتاع والمرتب المرفقة الفاء في البحر وعلى صيانة والفاء ضمنه
ما تقدم سواء حصلت السلامة او لا حتى لو هلك هذا العاقل يكون الصان في بركة وحكي ابن
يوسر وجه اخر ما انه لا يضمن بشرط ان يكون العاقل حائضا من العرق وان احصر صاحبه
بان كان في الباقي السعة وما فيها له خاصة فقال له حاجع عنها القضا على في البحر وعلى صيانة
ففعلا لم يلزمه شي قال لو قال للمطر طعم امك والناص من فاطمة فلو رجعت فائدة الالتقا
الى صاحب المتاع وهو اما الممسك بان هو صاحب المال في السعة فقال له ذلك او في
بان كان الممسك حاجع السعة ومنها عن صاحب المتاع فقال له ذلك وجه الصان على الممسك
وفي ما يضمنه وجهان اصحهما وهو ظاهر النص انه يضمن الجميع وانما انها لا تسقط على جميع
من فيها وتسقط على المالك منه ويجب الباقي على الممسك ولو كان معه فيها واحد لم يمسك
نصف الصان ولو كان معه انسان لزمه مائة وان كانوا عشرة لزمه تسعة اعمان البانية

نحو

لو قال له عند الخوف الو متاعك في البحر ولم يعرض لصيانة وطريقا ان احدها في صيانة وجهان
لو قال اددني ولم يعرض للرجوع واصحها القطع بان لا ضمان البانية لو قال القضا على
في البحر واما ورطان السعة صامسون ط واحد متاعك الحال او قال على ان صامسون وط واحد
منهم صامسون فان قصد الاخبار عنهم بزمان فتعذر او اياهم وطوع في ذلك لزمه ولزمهم
وان انكروا صدقوا ما ماتهم اذا ادعى عليهم المالك وهو في التوكل مفرغ على المذهب في محله
التوكل في الضمان ولو قال انا وهم صامسون كل منا بلخصه لزمه ما يخصه وبراجع الباقي
ان اعترفوا انهم صامسون او وطوع في صيانة لزمهم وان لم يصدر منه شيء من ذلك وقال المستدعي
ان ان الصان عنهم قال بعضهم ان رضوانه لزمهم المال ونسبه الامام الى الاصحاب
مطلقا وقال انه بعد الا على قول الوقف فان لم يصح فلا مسمع له وقد ذكرنا ما راساه قال
الرافعي وهو الظاهر السراية لو اطلق قوله انا ورطان السعة صامسون ثم قال اردت
السقط صدق بيمينته ولا يلزمه الاحصاء لان الاصل براه دمنه واللفظ بحملة قال الغزالي
ان الرافعي وهذا يستعمل الحمل على افراد كل الصان عند الاطلاق وانه تصرف عنه بدعواه
اراده التوزيع ولعطفه في النهاية هذا لا يحمل على افراد الصان الا ان يقول اردت ذلك
فمؤخذ بموحه وهذا نصي الحمل على التوزيع وان لم يقل اردت فان فرض نراج محمد
خلف واعلم ان المرئي روى عن السامعي رضي الله عنهم انه لو قال القضا على في البحر على ان يضمن
لك ورطان السعة ضمنه دونهم واعتبر عليه فقال ينبغي ان يضمن حصته ولا يلزمه ما لم
يضمن ولا يضمن اصحابه ما اراد ان يضمنهم ومنهم المرئي انه يضمن عند الاطلاق جميع المال وكلام
العدلي المتقدم بواقعه واختلف الاصحاب في قول السامعي ضمنه دونهم فقل اراد به اصل الضمان
لا مقدوره وهو موافق لحساب المرئي وفلا اراد به من الجميع واصحها هو لا في محله فقال
يعصم محله ان يقول نحن صامسون وط واحد صامسون لك الجميع وقال اخر من صورته ان يقول
على اني صامسون والرخان ايضا صامسون وقبل صورته ان يقول على ان النجوم صامسون وانا عنهم صامسون
على جهة الاحسان فلا بد النجوم في الضمان فواضدا فاره وصدقون منهم قال ابن داود
بان فلا ذلك على جهة الا نسا بعدى لا لزمه شي لكن قال الحصري لزمه المال وان كان الصان قد اصاب
وهذا مصلحة لا فاس وقيل صورته ان يقول انا وهم صامسون واودنه من مال ومالههم فليقوا
هذا الاخير ويطلب الجميع ولو قال احصاهم على الف احصاهم على الف واحصاهم على الف واحصاهم على الف

لم يلزمه الالف وقبل صورته ان يقول انا الذي مالك على اني وهو لا صامنون فاذن له في القائه
فالفاه مصبه بالباشرة لا بالمان وفلا لا يحب عليه هنا ايضا الا قدر حصته **الخامسة**
ان يقول الله وانا صامن وركبان السفينة صامنون او على اني صمته وركبان السفينة او يقول
ولنا صامن وهم صامنون فوجهان احدهما انه لا يلزمه الا بما حصه وظهرهما انه يلزمه الجميع
لو قال القوم انك على نصف الصمان وعلى فلان الثلث وعلى فلان السدس
فالغاه لزم العاقل النصف ولو قال الرجل القوم تعاملد مع فلان وعلى صمانه ان ظنك فالغاه
صمته الملقى من العاقل فالماوردي لا يقوم بذلك الرهن في هذه المسئلة مقام الصمان واحدا
بعضهم وليس صحيح
فما واحدا منهم فديمان نفعله وفعل برهانية سبعة عشر دية وعلى طين السبعة عشر دية
وان قل اسير فاعاد فلذلك وان قل العرس سبعة عشر دية ولو واحد منهم عشرين وحب على كل واحد
من الباقين عشر الدية وحب الكفار في اموالهم ومملكون سبع كفارات او عشر او مائة فيه
الحلاف المصدق وان اصاب غيرهم فقتله فان لم يصدوا هذا او اصاب غيرهم فقتله فهو
خطا بوجوب الدية المحقة على عواقبهم وان قصدوا استحسانا معينا او جماعة معسرين فاصابوا
قال العراقيون هو سبعة عشر دية معطلة على عواقبهم وقال الماوردي لزقوا لواقضا
وله وجوب عليهم القصاص ولو قال بعضهم لم يعدوا من العاقل ولزم عنهم دية الخطا في ماله
ولم يعملها العاقلة الا ان تصدق وقال الصمداني والامام والقرطبي والمتولي ان كان العبد
انهم يصيبون من قصده فغير عمد سلقوه القصاص والدية المغلطة في اموالهم وكرما
العاصي والبعوري والروابي وحبس واحار الاحرار وجوب القصاص اذا غلبت الاصابة
قال الزامعي وسه ان يقال الخلاف راجع الى انه هل يصور المحقق هذا القصد في المحسوس وان
ظن العاقل انهم لا يصيبون من قصده وقد يصوبه فهو سبعة عشر دية او ان علموا انهم
يصوبون واحدا من المرمى السهم لا يصبه او جماعة منهم لا تاغياهم فلا قصاص
على المذهب وعلى هذا قال العراقي بحديثه مجمعة على العاقلة وما خراها خطأ محض وهو
حار على طريقتهم ان مالا يصور فيه العود المحض لا يصور فيه شبهة وقال الماوردي والجمهور
هو سبعة عشر دية محقة على العاقلة والرافعي وهو الوجه وكذا الورع فيهما
الى جماعة ولم يعن واحدا منهم طال الامام وما ذكرناه من عدم وجوب القصاص واما اذا

فهر

قصده الدية اصابه واحد لا بعينه او جماعة غير مخصوص فاصاب واحدا او جماعة فاما اذا كانوا
مخصوصين في موضع ودار الحادق على علم ما اذا اسدد الحجر اني على جميعهم فاني عليهم فالدري راها
وجوب القصاص ولو قال المكره اهل هو لا يعلمهم حب القصاص على المكره اني راها
في جملة الخراجات وفيه مسائل الاولى اذا اصاب الانسان على انسان وما ان القوم عليه دفعه فاعلمه
الدية ولو ان لم يدفع الا بالخرج فان لم يدفع فوله ولا صمان وان اوصى الى بلف عضو او شفعه
او نفس فادفع لم يخرج العرض له فان صر به مولاهم وان لم يكن دفعه الا بالخرج فخرجه بابل
خراجات خراجه عند قصده واخرى بعد اعراضه وبالله بعد دعوى الى الصيال فالتوسطه مضمونة
والى والدالة هذا فليزله بل الدية وان يحمل ان يقال لخصها لموته بمضمون وغير مضمون فان
من دفعه بالعود تاسا الدفع عن نفسه فعلى الخارج ببل الدية ولو دفعه في حق من جرحه
لها بعد اعراضه واحد فعليه نصف الدية وقرض في الوسيط المسئلة في الضرب وهو فيه بطر ما اذا
صر به الحلال في الحداد وما بين سوطا فيما منها انه هل جرح الدية كاملة او نصفها او
بالنسبة في احوال والعناصر مجتمعا هنا خلا والخراجات فان الورد لا يقع فيها قطعا **السادسة**
والا ان الحداد لو جرح فريدا قطع يد او صراحة احرا فاسلم ثم عاد الحاني فخرجه احرا وخرجه معه
بله احرون فيما بطر وان وقع الخراجات الاربعة في الاسلام بعد ان مال الاول فاعلم الدية
ارباعا وان وقع فله وفرصا على المذهب في انه اذا جرح فريدا فاسلم ومات من الخراجه انه لا
يلزمه شي بطر الى عدد الخارجين تحت على طينهم ربع الدية وهو الاظهر وقال عيسى بن ابراهيم على
الخراجات وهو حسن فيسقط خمس الدية لوقوعها في الدن وعلى كل واحد من الاربعة الخمس لو جرحه
بله في الدن ومات من الخراجات والا ان الحداد نورج الدية على الخارجين الاربعة
وقد خرحه بله منهم خراجه احداها في الدن فعود ما على كل واحد منهم الى النمس وسعى على الرابع
الربع وعلى الوجه الثاني الخراجات سبع بله منها في الاهدار فنسقط ثلثه اسباع الدية وخمس على
كل واحد سبعة الثلث لو خرحه في الدن اربعة وعاد احدهم فخرجه مع بله بعد الاسلام
ومات فعند ان الحداد الحاء سبعة فعلى كل واحد منهم سبع الدية وعلى كل واحد من الخرج الا في الاسلام
سبع وعلى كل من جرح في الخاليم نصف سبع ولا يسي على الدن لم يخرج الا في الدن وعلى الوجه الثاني
مات من خراجات الاربعة منها في حاله الاهدار واربعة في حاله العصه فعلى كل واحد من الاربعة الخراجه في
الاسلام الدية ولو خرحه في الدن اربعة ثم عاد احدهم فخرجه بعد الاسلام منفردا ومات منها كلها

فقد ان الحداد الخارج من اربعة يديه لم يخرجوا الا في الرد ولا شئ عليهم وواحد خرج في الحالين
وحصه ربع الدية سورج على حراصة فحصد نصفه وهو النصف وعلى الوجه الآخر الخارج من
فعل هذا خمس الدية وسقط اربعة احاسها ولو حرقه في الرد وعاد احدهم وحرقه بعد
الاسلام فقد ان الحداد الخارج من يديه حصه الخارج في الحالين يدين الدية سورج على حراصة فحصد
سدسها ولا شئ على الاخرين وعلى الوجه الآخر الخارج من اربعة يديه ربع الدية وصرح الشيخ
ابو علي هذه الصور ما لو حرقه اثنان في الرد وحرقه احدهما مع ثالث بعد الاسلام فعلى قول
ابن الحداد الخارج من يديه حصه كل منهم يدين الدية لكن احدهم لم يخرج الا في الرد فلا يلزمه شئ
والثاني حرقه في الحالين فحصد حراصة الاسلام وهو السدس والثالث لم يخرج الا في الاسلام
فلزمه الثلث وعلى الوجه الآخر خرج على كل واحد من الخارج في الحالين والخارج في الاسلام
ربع الدية وهذا يصحها وتوعد الخارج في الرد وصرح به بعد الاسلام لزم ثلثيها ربع الدية
انما هو وما لو حرقه واحد في الرد وحرقه مع اثنين احسن بعد الاسلام فعلى ما قال ابن الحداد
على الخارج في الحالين السدس وعلى كل واحد من الاخرين الدية وعلى الوجه الآخر الخارج من اربعة
يدين ربع الدية وعلى كل منهم الربع وما لو حرقه في الرد وعادوا بعد الاسلام فخرجوا
فعلى كل منهم الدية انما هو وهكذا سواء لو حرقه اثنان فحصد كل واحد من الخارجين ولا تعد الخارجين
في الاسلام والردن قال الغزالي وليس على هذا ما اذا حنى خطاهم عاد مع عس وجنا عمدا
انما على قول ابن الحداد يوجب على الخاني عدا فقط نصف الدية وعلى الخاني عمدا او خطا الربع
والربع الاخر على عاقلة وعلى راي عيين تورج على الحراشات وهن يدين فوجب على الخاني عدا يدين الدية
وعلى الخاني عمدا او خطا يدينها والثلث الثالث على عاقلة وهذا اذا في السبب احتمالا وقال ان السبع
انما على ان يدين للغير ربع الدية على هذا الوجه قال وقال الامام ميمونة انما تورج الحصد على الخنايات
لا على اصل الدية فان الحراشات كلها مضمونة وحصدت فقال ربع الدية والمحمد الدية الثلث اعطاه
البيان محمد العاقلة من كل منها يدين وحصدت وهو سدس الدية اسن وهذا الخلاق يدين
الخلق قد تم في ان احدا وصحة الفعل لا يحول فلهذا في اسن فوجان
الاول حنى عمدا على حراصة او قطع يدا او اصبع او اقله او صرعا في الانسان وقطع يد العبد
سلام حنى العبد على حراصة قطع يد او غيرها ومات العبد من القطع ومات الخزان من الخنايات
سواء مات المخرج او لا او لا او ما ساء او لم يموت او لا فوجب على الخاني حنى العبد فحصد ان يدين الدية

عمر او خطا ولنا العاقلة لا يحول فيه العبد وان قلنا بمحملها وحقت عليها وبحصد الحنى عليه
اولا من الدية باربع حنايه عليه وسواء كان في الباقي هما او ورثهما الاول بما شئ من حقه
بعد اخذ حصه اليد مثلا وهذا جميع حقه هذا قول ابن الحداد وهو الصحيح ومنهم من قال
حنى الاول والثاني يعلق بكل الدية وعلى الاول ما حصه اليد من الدية فيه وجهان احدهما
ان يدين الواجب وهو نصف الدية واصحهما ان حنهما ان حنهما ما قصصها بقطع اليد وبطل
الا ان كان الخاني لو كان قطع يده يلزم ان يسد الحنى عليه او لا او ورثه بجميع الدية ولا يجوز
ان يخرج عدا على اسن وتكون جميع قيمه لاحدهما وان كانا عدا نفسا سقط اعتبار بدل
الطرف فمن قطع يد عدا ميات منه لا يقال نصف الدية في مقابلته اليد والنصف الاخر
في مقابلته جميع البدن الا ان يكون القطع ابدل وعاد الخاني فمات فحصد عليه نصف الدية
يسد الحنى عليه او لا وعليه للسبب يدين مقطوع اليد لسكران فيها ونفاس لهما اذا
لرقت الخنايات من العبد وعليه كل واحد من عدا قيمه عشر الاف درهم على حرم حنى على العبد
حرم فمصر من قيمه الفان حنى العبد على حراصة حنى عليه الخاني الاول فمصر من قيمه الفان
حنى العبد على حراصة ومات العبد والا حراصة الخنايات فوجب على الخاني على العبد عشر
لاف درهم ورثه الحنى عليه الاول منها بالفسن ثم بقسم الفان وهما حصه المصان
بالحنايه الماسه عليه من ورثه الحنى عليه الاول وورثه الحنى عليه الثاني بصارون فيه فمصر
ورثه الاول بما شئ لهما من الدية وهو عشرة الاف احد اثنان الدية عشر الاف درهم وبصر
ورثه الثاني تمام الدية فمصران الا لفسن يدين على اربعة عشر سها ثم بقسم تمام الدية وهو ستة الاف
ثم ورثه العدا الثلثه بصر ورثه الاول بما شئ لهما من الدية وورثه الثاني بجميع الدية الثاني
اذا الباع جلا نيسمها فبصر كل منها الاخر وما باقا فادعى ورثه كل واحد منها على وارث الاخر
بدنه وقال ان صاحبه كان دافعا عن نفسه لا فاصدا قبل الاخر قال القاضي والامام والغزالي بالخالفان
وظاهر ان وارث كل منها يحلف بحلفه ان موثره كان دافعا عن نفسه لا فاصدا قبل موثر المدعى
انما وهو الظاهر وقال ابن الصاغ يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان بطل احدهما حلف
الاخر بئذ ان موثره كان دافعا وموثر الاخر كان قاطلا فليكون دمه هدر او هم موثر الخالف
معصوما وان لم يحلف دفعا وان حلفا بئذ لئلا يدين في ماله الاخر فحنى احوال النفاض اذ اساءت
الديان فان يباينها بجمع وارث الفاضل بما شئ في ماله المفصول وكذا الحكم لو لم يمت المتلاقيان

لكن جارحاً حارسه مفترقاً فان كانت الحروب بما جرى فيها العصاص وحسب العصاص فانما جاعا
حلف طر واحد على انه مطور فالماوردى ولا فود ولا اريس قال وان اقام احدها منه على الاخر
دخل عليه سيف مسلول وقوس موير فان اهلك الشهان قال ت اراد ذلك بسط القوداى
والديه وان لم يقولوا ذلك فقد روى الماوردى عن السج او حامد انه يقتل هذه الدعوى بسط
عنه القود والديه لظاهر الحال بالماوردى وعندى ان هذه الشهان توصف بسط القود
دون الدية وان شهدت انه دخل عليه بسيف مسلول وقوس موير لم يسقط بها فود
ولا دية وما سمع الى السج نص عليه في الام وقال يوزن وادان الرضا طام نار افسلوا على
لهب او عصيه وبعض بعض بعض فلا يسقط عن واحد من العريض مما لم يصار
صاحبه غلام ولا فود قال الامام واد الى العوم لاحد والمواليم او عسوه في جرمهم فصاروا
من قلة المطلوبون وهدروا من قلة المالمون لزمهم فيه العود والعقل ولو كان مع الظالم يوم
مستكرهون واسرا فبطل المستكرهون نصرت اوردى لم يهدوا به او عهدوا به لا يعرفون
انهم مستكرهون فلا فود ولا عقل على المطلوبين للذين بالوهم وعلم الكفار ومن عدهم وعلم
انهم مستكرهون واسرا فبطلت القود ان بال منهم ما فيه القود والعقل ان بال منهم ما فيه
العقل لا سطر ذلك عنهم الا ان حالهم او تعرفهم فقصم منه في العيال ما لا يعدم به خاصه او بعد
الجمع الذي فيه او شبر علمه سلاحا قصير فبطل المالك المعنى سحما في ياده
واسير طر منها من الاخر انه يصدق قلة فان علم على طنه ذلك حازله البداء بالدفع والا فلا
فاد انوا وما او وريدها على ان طامها غلب على طنه ذلك فحاسب طر منها على الاخر مهادن حال الامام
هذا ما اراه وعالطى الى اصدده لبعض الاحباب فان فل احدهما الاخر ومات العليل واقدر
وارته انه كان محطاً في طنه وحبب ديه الممول في تركه العليل لدا كرى وهو طاهر اذ ان الوار
نصر على العاقلة اما اذا نوا العاقلة فبمعنى ان يكون ما تحمله العاقلة علمه موجلا السراج
السحره حقه حلا ما للعتله والى جعفر الاسمر انا دى ولا يكون الاعلى به فاسى فاد اسحر
انسانا فمات سحر ولا يعرف ذلك الا من حقه سبل عنه فان قال قله بسحرى وهو يصل
عابا فهو عهد بحبه القصاص وان قال قد سبل لك العالب انه لا سبل فهذا اقرار منه بسبه
العد وجعل القوراني والغزالي منه ما اذا قصد به الاصلاح مثل ان سحر استعطا فاعلى
غير كره وجهه او قصد مداواته وفيه وجه انه حط بحصر وان فاقصده سحرى ما به هو

به لمواضعه الاسم فهو اقرار بالخطا وحبب الدية في الحالتين على السحار في حالة الهد الا ان يصرفه
العاقلة على انه قلة به بسبه عهد او خطا فتكون علمهم وقول الغزالي في الوصرا على العاقلة او
بجرا على ما اذا صدقهم ولا مدخل للشهان في السحر الا ان يقول الساحر سحرته بوع كذا فيشهد
عدلان بان هذا النوع يصل عابا او يادرا قسباً بانه قد ان وبصور معرفه العدلين بذلك
فما اذا ناسا سحرى وقد بانا او يعربى على القول بخوار يعلم السحر الخامس لو اعان انسانا
م يعرف بانه قلة بحبه ولا قصاص ولا دية ولا فاد وان كانت العريض حقا والنبوى وسحب
انسان ان يدعو اللعين بالبركة قول اللهم بارك فيه ولا تصرفه وان يقول لا قوم الا بالله ما سأل الله
العلم السالك من الجاب في بيان من يحب علمه الدية وحبب الدية في العهد المحض على الحال
او حبب فيه العصاص وحنا عليها او بعدد الاستيفاء او لم يحب كحنا به الوالد على ولد والملم
على الدية سواء ديه النفس والاطراف واروش الحرا حات حاله وحبب ديه شبه العهد والخطا
على العاقلة موحله على ما سئلى وفيه وجه ان ديه بسبه العهد على العاقلة وهل يحسب علمهم ابتداء
لو عليه لم يحسبوا بها عنه فيه قولان ولو حنى على نفسه لم يحب علمه بشئ على المذهب فلو حبب له علم
في النفس والاطراف وقد يعدم قولان في ان الصبي المهر والمجنون الذي له ادنا من علمه يحسب علمها
حلم العهد او الخطا وان قلنا يحسب علمه حلم العهد فابال جناحها عدا في ما لها وان قلنا يحسب علمه
حلم الخطا فهو على عاقلة ما لو حط خطا او بسبه عهد قال الماوردى ولو حط عهد الصبي عهد
وعهد المحزون خطا كان له وجه واما اذا لم يكن لها مهر فالمشهور انه لا عهد لها وطها وبلون لها
خطا وعرض السج اى حامد انه لا خلاف فيه وفيه وجه ان ما سلفا نه من المال لا يعلق صمانه بالها اذا
عرف ذلك فالصرب على العاقلة بوعى على العاقلة المحملين وعلى معرفه كسبه العرب والامام فيها
في فصل الفصل الاول في معرفه العاقلة وجهان العمل بلبه العرايه والولا وبسب المال لمن
المخالعه والمبالا من جهات التحمل لجهة الاولى العرايه وهل قوى جهات العصايه والها تحمل
طل عاصد واعم في حوائى النسب وهم الاحق وبنوهم وان سفلوا والاعام وان علوا وبنوهم وان
سفلوا لا الوافعون في عمود النسب وهم الاب والجد وان علوا والابن وان سفلوا
ولا تحمل الخاني من بسبه مع عاقلة فيحمل لوالده منهم ولو فلت المراه ولها ابن عمها او عمها
او فل رجل له ابن فهو معصيه ففي صر الدية عليه وجهان المهر ما لا وفي يعدم المدل بالانوس على
المدل بالاب والانوس والعري قولان اصحها وهو الحد وقطع به بعضهم نعم وهاكا القولين في القدم

ج
لا

له عصبه ولا ولا يحمل المال حناه من له عصبه هما وان قلنا ان ماله يسئل الى يد المال
 لا على سبل الثروات وكذلك لو كانت العصبه معسرين او كانوا لا يعوانا لوجب اداء ورع عليهم
 يكون الباقي على سبل المال فان كان الخاني المسلم عصبه ولا مال في يد المال هل يجب عليه الدية واداء
 او حبناها عليه لعدم العاقلة فهل يحمل النوع وانه في الوجهان الا ان في ما اذا كان مسلما
 ولا عصبه له ولا مال في يد المال وقلنا نحن عليه هل يجب على ابيه وانه شيء والمرند لا عاقلة له
 فاذا قلنا انسانا خطا وحبب الدية في ماله موصله فان مات حله عليه ولما الصفات المعسر في
 العاقلة المحملين محسن الاولى السلف فلا يحملها بمجمل ولا معنوه ولا صبي وان كانوا
 موسرين المانية الدرون فلا نصرب على ابراه وان كانت معتقه ولا حتى فان ضربت على الابد
 فان دراهمهم يعرف حصته التي اداها عنه فيه وحملان واللسوي لعل اصحابها نعم وفي الخوازم
 ومطوع الدين والرجلين والشج الهرم بالسنة في ذلك حتى لا نصرب عليهم الدية وان كانوا موسرين
 وجهان اطهرهما لافه قال القاضي المطري انه المذهب وقطع به الشيخ ابو حامد وباسمها الماوري
 على الخلاف في ابن الزين والشيخ الهرم انها وان اداسرا هل يفتلان وسه بعضهم به قال القاضي
 ويحرم الملاقاة في الاعمال الثالثة المواضع في الدين فلا يحمل مسلم عربي ولا عكسه وفي
 حمل اليهودي من الصلوات وعكسه قولان احدهما نعم باسواريان وهو ما اورد الماوري في
 وابن الصاع وباسمها لا نصرب اروس عاقلة الذي على عاولة الدرس دون الحرس وقال المتولي
 ان يد الامام على الصبر عليهم اني على ان احلاف الدار هل يقطع العواث ان قلنا نعم منع
 الصرب والا فوجهان والمعاهد بالدين يحمل عنه الذي ويحمل هو منه ادا راد من العهد على
 اصل الدية ولم نصرم ولم يصبه فلو نفي من مدة العهد سنة ضربا عليه فسط تلك السنة
 حاصه فان لم يزل للدين عاقلة ذهبن ولا معاقدون وجه الارش عليه كما قال الشافعي
 ولا نصرب على اهل دمه اذ لا يكونوا عصبه بربوبه الصفه الرابعة اسماء الفقير والناس
 ثلثة اسماء فقير عوني ومتوسط فالعبد لا يحمل القتل بل الموسر والمتوسط فنصرب على
 العني نصف دينار وفي طبعه العسر ربع دينار وفيهم نصف العني والمتوسط والالبغوي الاعتبار
 في ذلك بالعرف ويختلف باحلاف البلدان والامان وقال الامام الاقرع اعتبار ذلك بالدرهه
 فاذا كان بمالك عنوس دينار اخر الحول وهو من كن يطارق هذا الدرهم من وجهين احدهما انه
 لا يشترط ههنا ان يكون المعد او يسا من الاموال الرعاسه بل ولو لمالك ما يساوي هذا الدرهم من

سائر

سائر الاموال كان له لوم ملكه والثاني انه يشترط ان يكون ما يملكه فاصلا عن مسكه وثالثه وسائر ما لا يكلف
 في الختان سعة وصرفه الى غير الرفقه والمتوسط الذي لا يملك ذلك لكنه فصل عن حاجته وبشرط ان يكون فوق
 ربع الدينار الماخوذ منه لئلا يردن احده من الى جده لا يلزمه شيء وخرج هذه الصفة العبد فانه لا
 يملك شيئا لكن يرد عليه المجات فانه يملك على الحديد ويكون موسرا فلذلك اعتبر بعضهم صفه
 خامسه وهي الحرية ولا ولون فالوالبس من اهل المولى ويعتبر اليسار والمتوسط اخر الحول ولو كان
 فقرا اخر الحول لم يلزمه شيء من واجب ذلك الحول وان كان موسرا من قبل واسر بعد ولو كان موسرا
 اخر الحول يلزمه النصف ولو كان فقرا او متوسطا في اوله فان اعسر بعد ذلك فهو من عليه ولو كان
 اعسر العاقلة اول الحول باقرا او صبا او محسونا او قسما صارا بصفه المال اخر الحول وفي احده
 حصه منه من واجب ذلك الحول وجهان اصحهما لا وقطع المولى بانه لا يلزمه من واحد شي ورد
 الخاوي الى انه هل يطلب نواحب الحول الثاني والثالث ومخ انه لا يطلب نواحبها ويخرج من ذلك ثلثه
 اوجه بالمال لا يخط عنه فسط السنة التي لم يكن مصفا بصفات المال فلهما واجب فسط ما عداها
 وطرده العرالي في العسر ايضا وادام الحول فان كان ضال بل رجعت العاقلة ما عليهم من نصف ورع
 اسروا به ان لا اعطوها الى ولي الدم ولا يلفظ ط منهم ان يحضر سبعا من يعرف ما عليه ولا يلفظ
 الولي ايضا فلو لم يوجد الا بل فعلى العولس ان الواجب فيها او بدلا مقدرا فعلى الثاني وهو
 القدم ان قلنا الذهب نعين على اهل الذهب والدرهم على اهل الدرهم اخرج العني من اهل الذهب
 نصف دينار والمتوسط ربعه والعني من اهل الدرهم منه درهم والمتوسط ثلثه وان قلنا يحسب بينهما
 بحر العني من اعضاء نصف دينار وستة دراهم والمتوسط من اطار ربع دينار وثلثه درهم وهذا
 ما اورد المتولي وعلى الحديد ان الواجب العنة بعموم اخر الحول فان يلاحق بحاج قوم واجب كل
 منها عند حلوله لا عند النجم الثاني فان كان بعد البلد ذهبا فالواحب النصف او الربع وان كان
 فهل يطلب العاقلة بالنصف والربع وسبب في الذهب الدرهم وتعطى من الدية كما سبب في الا بل لو وجدت
 او يطلب بعدله من الدرهم المعروف من اطلاق الجمهور الاول والذي ذكره الماوري في الثاني قال وفي قدر
 ما يطلب به من الدرهم وجهان محتملان احدهما ان الموسر يطلب ثلثه درهم والمتوسط ثلثه اعشار
 فيه المذهب في عهد عليه السلام والثاني الموسر يعطى فيه النصف والوجه والمعل فيه الربع وحمل
 ان يحمل طام المتولي على الوجه الاول وقال الرازي به ان يكون المرعي في فصول النصف والربع
 قدرها لانه يلزم بذلك الدرهم عسا لو تاخر ادا الدبل بعد الحول فوطئ الا بل لرفقه الا بل

وان وجدت بعد اخذ البذل لم يور احد الم راف التورع على العاقلة لو احس الخول احد الباقي من المال
في الحال ولا يسطر مضى الاحوال للبلية في كسبه الصرع على العاقلة وفيه مسائل
الصف او الربع الواحد على كل واحد من العاقلة هو حصه كل سنة وهو الواحد في السنة البلية ومن
اصحها اولها في حق العن في السنة البلية دسار ونصف على المتوسط فهناك اربع دسار وعلى
الباني يوجد بليته مقدار في كل سنة وهو سدس من الاول ونصف من الباقي وعند المحامي عن اس سراج
يوجد منه النصف والربع دفعه واحد وعن السيد يحيى عنه انه قال لا ينقص العن من دسار ونصف
والموسم من نصف وربع دسار ويسوي ذلك بينهما في سبع سنين في كل سنين بليته عليه الساسه
يصر على العاقلة يصر عليها بدل عمرها من الاصل واروش المراحات المعدن والحكومات فليساها
وكبرها على الحد من الصحيح وفي العدم قولان بعد ما احدهما ان مادون بليته لا يحمل العاقلة ومن
في مال الخان وباسها انما لا يحمل بليته مادون النفس فلا امام وهما محمولان ولا حل عهدهما المحدث
وظاهر بعض انه يرجع عنها قال وما عندي ان يصر اروش الاطراف على العاقلة بوجهها محله
كتم الملبات ولا يبعد من قياس الاول منها اذا زاد الواحد على البلية ان لا يحمل على العاقلة
بل يصر مادون البلية على الخاني ابدأ والداند عليه محمول البلية اذا فرغنا على الجديد فان
ارسل الحياه فلما نصف دسار والعاقلة لترون فوجهان احدهما ان العاقلة تعتبر واحدا ووجه
باعتبار الحمل وعلى هذا قال الماوردى الاول ان يصر من هو اسرع اخاه الله وقال لا امام
بوجه ان يقال الواجب على واحد منهم لا نعنه ونعنه من العاقلة ويردد في ان الولي له له مطالبه
طريقهم ام لا يدر من بعض السلطان وقد العن المحني عليه وقيل محالهم الامام فروس اولان كان نصيبه
الحال ويصر عليهم فلو ان العن بالفرعه والتخيم انهم طهر يطالبون بالواحد والخلاف ماخوذ
من الخلاف في ما اذا كثر العاقلة في درجه محب لو روى الواجب عليهم لاصاب كل عني دور النصف
وطر متوسط دون الربع وفيه قولان احدهما ان الامام ان يخص حاضره منهم فصر على الغنيان النصف
وعلى متوسط الربع واصحها لا يخص بعضهم بالاصحاب الرابعه اذا كثر الواجب وقت العاقلة
برهان الا وهو ان الا بعد من يصر او لا على الاخص بحسب ما نصه طر منهم من يصر وربع
فان فضل بعد ذلك شيء يصر به على من الحق فان فضل شيء اسفلنا الى بينهم وهكذا فان فضل
شيء او لم يكونوا صر بناء على الامام ثم على بينهم وان سفلوا ثم على اعمام الاب وبهم وان سفلوا
ثم على اعمام الجد ثم على منهم فان فضل شيء او لم يكونوا صر بناء على الحق فان فضل شيء بعد تقدم

الخلاف

الخلاف والذين عليه الاكبر ان يصر على عصابة فان فصل عنهم شيء او لم يكونوا صر الباقي على
المال فمؤخذ منه بغيره فسط الخول في احواله من غير سد نصف ولا ربع ان لم يكن الخاني عصبه
ببست ولا ولا اخذ ارض الحياه من بليته المال احوط بسنه البلية من هذا ان قامت بسنه
الحياه ولا يصر او لا الخاني على بليته المال فلا يصر على العاقلة الا ان يصدوه الامام بليته
عدم والقاضي وفيه نظر فان لم يكن في بليته المال شيء في احد الواحد من الخاني وجهان بلسان
ان الله في الخطا وشبه العمد اذا نسب اليه او باقرار الخاني وصدوه العاقلة محب على
بليته ابدأ ويحملها العاقلة او يحمله ابدأ وفيه قولان وقيل وجهان وجه الثاني الاول
ان يصر بظاهر الحمل الخاني في الواقع في بليته مصان وفي الخ وفي رداء الفطر وعلى الاول
محسب عام الله الفاصل عن الصرع على العاقلة على الخاني ولا راد الله اذ لم يكن عاقلة وعلى
وجه عليه بامامها وجهها اذ لم يكن عاقلة وهو الاظهر وقال الامام هما مسلمان على وجه
في مال اذ حصل فيه مال بعد ان يصر السر الملبات فلا يؤخذ منه الا في وجهان لكن
وجهان ذكر وان الوصية الاواس يصر على ان لا يحسب على الخاني عند عدم العاقلة وبليته
مال وهذا مع الباء والماء وردى واخرون سوا الخلاف في وجوبه في بيت على الخلاف
في وجوبه على الخاني وقالوا ان فلنا لا يحسب على الخاني في الوصية في بليته المال نطلب من عبيد
وان فلنا لا يحسب نطلب به عند سار وان اعسر الخاني او كان معسرا لم يصر في وجهه الا ان
يحد واد اولنا لا يحسب عليه شيء فصر سراج محسب الخوني وجه ان الله محب على جماعة المسائل
لبيته العن الملبات يصر به وقلع القاضي بانه لا يحسب على القابل شيء وحكي في مصور الفطر
على الذوجه الموسى محسب وجهه مع حكاية الخلاف فيها وان الوصية بلا في الخاني
والوجه اولان لم يحمله العاقلة والزوجه او بلا في الاحزان ولا ويرد في الاصل وجوبه في الخطا
على العاقلة وجوب الزكاه على الذوجه ولم يصر الامام والعرالي وقالوا الوجه السوي به باهر
القول بالاحباب على الخاني عند العن من الحمل وانطلق العرالي قوله يقطع الاحباب بالحايه على
الخاني في مسلمان احدهما الذي اذ اقبل خطا ولم يكن له عاقلة محب الله عليه دون بليته المال بليته
لكن عدم في هذا وجه الساسه اذا امر الخاني بحياه الخطا او بسنه العدم ولم يصدقه العاقلة
محسب عليه قطعا ويحلف العاقلة على بليته العلم فلا امام ولم يخرج الا صحاب الوصية على العن على الباقي
في ان الخاني بلامه الوصية لا ولا يبعد عن القياس ان يقال ان بليته لا يلاقيه الوجوب لا يلازمه شيء

في مال اذ حصل فيه مال بعد ان يصر السر الملبات فلا يؤخذ منه الا في وجهان لكن

ولا بد من المصير اليه وليس اجل يدل الاصحاب له الاعلى طهرون عندهم ابرى ويحكى هذا عن المنزلى
وفي معنى المسلمين ما اذا امر العبد بالحقاء خطا وكذب بسببه فانه يتطالب بها بعد الحق فقطعا وان كان
في مطالبه بالفاصل عن قيمه رقيه اذ اعداه السيد بها قولان وهو ايضا مصدق لبحر الخلاف
في الجواب عليه على الاصل المذكور في ان الوصون بلا فيه وحب او حبا الله على الخالي ليعتد به
المال واما العاقلة فمن موحلة في تلك سنين يوجد منه تلك الله عند اتصال سنة ويحل عليه
ادامات في انا الله في اظهر الوجهين وقال القاضي المذهب معاقلة بخلاف ما ادمايات واحد من
العاقلة في الحول لا يوجد من برهنة شي ولو مات معسرا قال الجوى بحمل ان يحل الله في ذلك المال
لمن لا عاقلة له وان لا يوجد لو كان معسرا وموجي اذا ادعى مدعى على رجل انه قد
موربه خطا او شبه عمد فانكر ما كان عليه حكم بها والا حلفه وان اقر فان صدقة العاقلة
لزمهم الله وان انكر واخلف على نفي العلم ولزمه وان كان المدعى عليه فحلف المدعى فان حلفنا
بمن الرد لا قرار وحب الله على المدعى عليه ان كذب العاقلة المدعى وان حلفنا ما منه
فهل ين عليه او على المدعى منه وجهان وصحت وصحت الله عليه للمدعى ما اداهم صدقة العاقلة
فان قلنا الوصون بلا الخالي والعاقلة بحمل لم يرد الولي ما احد ويرجع الخالي به على العاقلة
وان قلنا بلا والعاقلة اسدا يرد الولي ما احد ويطلب العاقلة
واما الاصل فالله الكاملة نصر في تلك سنين يوجد عند اتصال سنة بليها ولا يحكم بالوصون
ولم يهاجم الحول على احد بل نأحر سر الحال فان كانت العاقلة اهلا للتمثيل بسا وهو با عليها وان لم
يكن كذلك فان كان يت المال اهلا له بسا وحوه فيه والا فلا ويحب على الخالي ساعا ان الوصون
في بلا فيه اسدا واحل يواقي مياط الماحل سلا سنين معا لطبيعة لم يوط بكونها بدل نفس محرم
وعا هذا الوصل عدا صممة الدين فيه الحرف لو كانت صممة ما سر من الاجل او كانت اول من دبه
الحرف لو كانت ساوى صممة حسا من الاجل وقلنا بالحد يدان العاقلة بحمل بدل العبد باجبت
صممة في تلك سنين واحا القاضي وجامد وحيد في المراه واليهودي والضراني والمجوسي
وصفة الحسن في تلك سنين وقال اخرون الحكم منوط بعد الواجب قال الرافعي وهو اسد على
ما في في التعر مع فعل هذا اذا كانت فيه العبد ما سر من الاجل نصر في سنتين يوجد
في كل سنة قدر طر الله وان كانت صممة قدر صممة خمس سنين في سنين و قدر رقيه تلك الله صممة
في سنة و دبه اليهودي والضراني نصر في سنتين و دبه اليهودي وصفة الحسن ونصر في سنة

المراه في سنين يوجد في السنة الاولى قدر تلك دبه الوجه في اخر السنة السابعة
الا والوفل واحد تلكه واحص على عاقلة بليها من الاجل فطر فان احدهما انا ان يطرا الى
العبد صمما هذا في تسع سنين وان يطرا الى النفس فوجهان واحدها عكس هذا وهو انا ان يطرا
الى النفس صممة في تلك سنين وان يطرا الى العبد فوجهان احدهما انها نصر في تلك سنين وان
صمماها في تسع سنين وادامت الاولى احدا تلك دبه واحد وورعت على اولها العلاء
كذلك العرط سنة وان احلقت اسدا السراوخ فادامت حول الاول احدا تلك الله في سنين
وفي الفصل الاول فاذا تم حول الثاني فعل كذلك فادامت حول الثالث فعل كذلك فمستم
في احده في بليها او فادامت هكذا فعل في السنة التسع ولو كان العاقل فدا امر ابن فان قلنا اعصار
نفس فالبشر في تلك سنين وان يطرا الى العبد فوجهان احدهما حب في سنتين سنين وبها
يعد في تلك سنين مع التعر مع على المطر الى المعدار ومنهم من عكس البريت كما مر الثاني بليها
بها واحد فوجهان احدهما ان الله نصر على العواقل على كل عاقلة بليها وبادى ذلك الله في تلك
سنين والثاني انها يوجد في سنة بطر الى المستحق عليه بالسنة الصحيح المشهور ان ثبات
الاطراف واروس الجراحات سطر فها فان كان الواجب قدر تلك الله في الماموم و دله
او اطل في الهاسه والموصه صممة في سنة واحد سواقه المعدرات والحكومات وان كان
الواجب البر من تلك الله يوجد في السنة كقطع احدي من الرجل الحرام صممة في سنين
موجود عند انقضاء الاولى تلك وعند انقضاء السابعة الباقي وان كان كرض المسلمين في
يرد على دبه النفس كقطع بلي محكة دبه النفس نصر في تلك سنين فان كانتا يدي
يهودي او نصراني فحب في تلك سنين او في سنة في الوجهان المعدان وان كانتا يدي
عبد صممة ساوى صممة ما سر من الاجل فهل تضرب في ثلاث سنين او في سنة في الوجهان
المعدان في ما اداه له و دبه يدي المراه دبه نفسها محرم في الوجهان في ما تضرب في
سنتين او ثلاث فعلى الاول نصر تلك في الاولى والسكس في السابعة واما دبه احدا دها
نصر في سنة قطعا وان راد الواجب على دبه كامله كالوقوع يدي رجل ورجله فان
راعينا المعدار ضربنا ذلك في سنتين وان راعينا حرمة النفس فوجهان اطهرها
ان الحكم كذلك والثاني انه لا يرد على تلك سنين وهما كالوجهين في ما اداه من
ولزم عاقلة بليان نصران في ثلاث او ست وفي اصل الفروع وجه بعض ديات الاطراف

داروش الجراحات تصرب في سنة واحد قلب ام كثر تصربا على ان المرحى في الجاحيل
بالا يكون الواجب بذل النفس **المرابع** العاقله ان كانوا حاضرين في بلاد الجنايه ضرب
الديه عليهم على الترتيب المتقدم وصرب منهم بعد ان يعضا الحول وان كانوا غائبا لم يحضروا
ولم يطر حصورهم لكن تصرب عليهم فان لم يضر مال حاضر احد منهم وان كان به الم غايبا
انصارت العاصي بذلك الى قاضي بلدهم لياخذها منهم وان ساء حكم بالقل ولست الى قاضي
بلده تصرب الدية عليهم ويسوفها وان كان بعضهم خاطرا وبعضهم غائبا فان كان للواحد يسوع
اذا ورع عليهم ورع على الجميع قطعا سواء كان الحاضرون الاقربين او البعيدين وان كان
لا يسوعهم ولو ورع على احد القريبين حصل العرض فان كان القريبان مسويان في الدرجة
فهمل يقوم الحاضرون ويكون العاقلون بالعدد ومن فيه قولان احدهما لا تصرب على الاول
كدا ان الاقربون العاقلون وجعلها المتولى في انه هل يجوز خصص الحاضرين بالتصرب
عليهم قال وهو مفرع على انهم لو كانوا طاهرين لا يجوز خصص بعضهم بالتصرب عليه
فان حوزا ان خصص الحاضرين قطعا وان كانوا محضين في الدرجة فان كان الحاضرون
الاقربين ورع عليهم قطعا وان لم ينف المورع عليهم بالواحد ضرب على الغائب وان كانوا
الا بعدن ففي خصص الحاضرين بالتصرب عليهم طريقان اشبههما في القولان والباري القطع
بالتصرب عليهم وان بعدت دارهم فان قلنا بعدم الحاضرين فقد قال الامام لا يحرم هدا في
كل عيه وان كانت الى مسافه القصر واقرب من غيره البعد عنه في سعي من الاصل الشرع
وان كان يمكن حصل العرض من العبد في مده سنة فليس ينفذ وان لم يتيسر في سنة فمضى عنه
ذلك بالعدد وبالي القولان وبانه الغزالي قال الرافعي وكلام الشافعي رضي الله عنه والاصحاب
لا يساعده على ذلك فاهم فرضوا الخلاف فيما اذا كان العاقل ملكا والعاقله بالسام وادام التصرب
على الحاضرين بالواحد صرب على الاقربين فالاقرب منهم الى الوفا وان كان الحاضرون هم الابعد
فرضنا عليهم حض الغيب قال الامام لا يبعد ان يرجع الا بعد علمهم ويجوز ان يقال انقص الامر
بعدمهم اسرى والاخره والمنصوص في الامم **الحسام** من اسد المله المضروبه لدية النفس
من وقت رهوق الروح اذا كان القل جراحه مده فيه وان كان سراه من قطع عضو او جراحه
احرا فوجه اصحها وهو المذهب المشهور ان الحكم لذلك والثاني انه من وقت الجراحه وهما القولان
وان الجنايه في القصاص حصر بوقت الموت او وقت الجراحه والثالث ان اسد ديه العضو من

دفع

وقت قطعه والباقي من وقت رهوق وحكي العدا الى وجهها ان اسد المله من وقت الرمي الى العاصي
ولا يوجب جرحه الا من يحمل انه احده عنه واما اسد المله في الواجب في الجنايه على ما دس النفس
فان لم تسر وانذملت فالذهب ان اسد المله من وقت الجنايه فان مضت السنه ولم يمد من الجراحه
ففي مطالبه العاقله بالارس الخلاق المتقدم في مطالبه الخاني به اذا كان عامدا وظل ابو العاص
اسداهما من وقت الاندمال وان سرب الى عضو ولو قطع اصبعه فسرى الى الكف فسقط اندمل
واوجه احدها ان اسداهما من وقت سقوط الكف فانها به الجنايه وحرم به النجوى ونحوه
نور الى وصفه الامام وباسها ابتداهما من وقت الاندمال وحرم به العرافون الماوردي
وبالهي ان ابتداء ارس الاصبع من وقت القطع ومده ارس الكف من يوم سقوطه كالو
مد دل منها لحايه واحسان العدا والامام والروائي وقال ابن داود ابتداء المله في الكف
من وقت سقوطه وفي الاصبع وجهان من يوم سقوطها والثاني من يوم قطعها **السابع**
مال الواجب لحايه الدقيق تحت على من قادح في الدقيق فان لم يكن مستولاه فان كان عبدا او
امه غير مستولاه فان كانت لحايه فوجب المال او يوجب العاصر لكنها عادت بالعمو
الى المال بعلو المال برهونه دون سيده وعاقله سيده اذ لم يكن للسيد مدخل فيها فهو دى
من ربه وهما معلوم مع ذلك بل منه حتى يطالب بعد عتقه له قولان احدهما ونسب الى القدماء
على هذا الرهونه مرمونه بالمال البات في دمنه ولو سيع في الحايه ولف البر من غير تفريط ان ياخذ
مستحقه طوب العبد بعد عتقه فجمع مال الجنايه وحرم به الماوردي هنا ونحوه الامام وقال الغزالي
هو اقبس واصحها ونسب الى محمد بن المنع وبنى عليها العاصي ان السيد اذا ادى العبد بعد به الارك
ما بلغ او باطل الامر من ربه بطر ولا فرق بين ان يكون الجنايه خطا او جهرا والامر الى الملك نص عليه
وقال في الخلاصه ان كان عبدا سيع في الجنايه فان لم يكن نفا بارشها مع الباقي بعد عتقه وان كانت خطا
لم يسع على الصحيح لان ارس الخط لا يجب على الخاني ولا عاقله الدقيق والبولان في ما اذا قامت
بسه لحايه العبد او اقر بها السيد اما لو اقر بها دون ذلك كانت موجه للقصاص بل قوله فيها
قال الامام فان الامر بالعمو الى المال ففي بعلقه برهونه خلاف الاصح عند الجمهور انه بعلقه
وان كانت لا يوجب المال فالصحيح المنصوص انه بعلقه بدمته ومنهم من احرى به الخلاف
في ما اذا سبه بالسمه او بصدق السيد وقد سرك في البيع والافراز وطر ذلك في ما اذا صدقه السيد
على الجنايه لكن قال في العبد الموهول الف ومال العبد القان هل يطالب بالالف الرايد بعد العتق

سماهم الارض عبد المحضر وقل مطالب بالا فاض الارض وفيه رقبه وحسبنا بالسؤال بالدم
اذا يلبس الحنايه بلسه او اقرار السيد اسع الثاني بعد صرفه الى الارض بعد الحق وهل يصح
ان يصممه اجنى قال الامام قد نردد عندى فليمر طاهم اطهرهما انه يصح وصمان بالزم دمه
من دون المعاملات اول بالجمه ولا خلاف في صحة صمان ما سعلق بلسه كالمهر والنكاح الصحيح
فان من السيد فقدره الامام على ما اذا صممه اجنى وهذا ولي بالصحة فان لم يصح صمان
الارض فهل مطالب به الحالى في الحال لا نعلق فيه وقال بعض الفقهاء سمع ان يقال ان كانت الحنايه
عمدا اطول وان كانت خطأ او شبه عمد فمضى على انه اذا بولق برفه العبد هل سعلق
بها على حكم الحلو حتى يباع في الحال وقد حكى العاصم عن القعه منصور انه يباع منه في كل
سنة بثلث الارش وحج به الخطا موجه بلسه في رقبه وعلى هذا يكون الصمان كذلك قال
وقيل يباع في الحال وبه قال العاصم الطبري وغيره وهو ظاهر النص وعلى هذا يكون الصمان حالا
وليس معنى العلق برفه العبد ان المحنى عليه او وله بملحه وان كانت فيها قدر الارش او اقل
بالمعاذ انه بالرهون به سحر السيد من ان يبعه بنفسه او بلسه للبيع ويصرف الارش
من يمينه او من غيره ومن ان يبعه وتعديه فيكون المال الذي يده فدا كالمير الذي يبدله
غيره وان سله للبيع فان كان الارش يسحق منه بيع جميعه والاسع منه بقدر الحاجة الا
ان يوجد رغب في شراء بعضه او اذن السيد في بيع جميعه فباع جميعه بودي منه الارش
وتكون الباقي له وان احتار ان يبعه فلم يبعه فيه قولان الجديد الصحيح انه يبعه به بملق
الامر من من ارش الحنايه وقيمته والعدم انه يبعه بالارض والعامل ببيع ومضى معنى حكم
البيعوى عن النص انها تعتبر يوم الحنايه ثم يوصف قيمته فان قلنا برفه في حال الارش ولو قتله
السيد او اعقته او باعه وقلنا بعودهما او لم يتولد الحاربه الحمايه فوجهان اصحهما
لا يلزمه الا اول الامر وباسمها يلزمه كالارض وروى ابن الصباغ عن ابي الطيب في صورة
العتق صححه وهو يتردد في احوالها ولومات العبد الحافى او هرب فلان مطالب السيد
بسمه ولا يثنى على السد ولا لو طلب لم يبعه فان يبعه صار مختارا للعدا ولو قتل العبد
فلسيد ان يصفى ويلزمه العدا المحنى عليه قال الرافعي وبحوران نظري وجوز العدا الى
ان موجب العدا العاص او احد الامرين وان كان العدم موحا للمال بعلق حق المحنى عليه بيمينته
فاذا احدها السيد محرم من ان يسلم عنها او يدها فانما يحسن في رقبه العبد واد الهرم العدا بعد

ان من

ان مات العدا او قل فمضى بعوده الطرقتان في ما اذا قلنا او اغتقه محصول الناس عن بعد برناه
على قيمته ولو حنى على العبد فعداه السيد ثم حاسره اخرى فاما ان يسلم للبيع او يبعه من
اخر فان كانت الحنايه قل القدا فان سله للبيع وربع منه على ارش الحنايه واثان احوار القدا فدا على
الدين بالا فاض رقبته ومن الارش وعلى القدم بالارض وكذا الوطن سله لبيع محنى حمايه اخر
قال السع ونصفه رمواد او فليخطا بح نصف الدية على عاقلته وان كانت الحنايه موكلا
فان حنت على نفس او مال وحسب على السيد فداها وبم يبعها فيه طرقتان اصحها القطع بانه يبعها
لاول من قيمتها وارش الحنايه والثاني طرد القولين المقدم وعرضا وفي وقت اعسار القعه وجهان
احدهما يوم الا سني لاد والمهر بينهما يوم الحنايه ولو حنت حنايه فصاعدا فان اسما القدم
بوانه يقد بها بالارض ما بلغت فعليه ان يبعها بالارض الحنايات ما يلعون فلنا بالصحيح ان
يأخذ اول الامر من فان ارسلها قدر قيمتها او دونه فداها بهما وان كان ارش الاول مثل
نصفه او اكثر منها او كانت دونها الا ان الثاني من القعه لا يبي بالاربع البانيه فسطران وقت الحنايه
الثانيه قبل ان فدا السيد الاول او بعد فان وقعت قبله ففي ما يلزمه قولان احدهما ان عليه ان
يبي بها الحنايه بالا فاض قيمتها وارش تلك الحنايه واصحهما ان الجميع لحنايه واحد
لا ياربه الا الاول من ارش الحنايات وفيه المستولد وان وقعت الحنايه الناس بعد ان فداها
السيد من الاول بربط هذه الحاله على الاول فان قلنا بحسب هذا كالحنايه الاول من ارشها
ومن ثمة المستولد منها اولى بالصحيح ان الحنايات الحنايه واحد هنال ولم نوجب القدا الا
من واحد فمضى قولان احدهما بعد بها ما باقا من الامر من كافي الحنايه الاولى وصحة البغوى
به بعضهما لهما لا يلزمها الا الاقل من القعه وموجب الحنايه فعلى هذا يسار كالمحنى عليه
بما المحنى عليه اولا فيما اخذ وطالب الثاني الاول ويسم حمله الما حود عليها بحسب ما يقصيه
الحال الحنايه مساله وفيه المستولد الف وارش كل حنايه الف واخذ المحنى عليه اولا الف يرجع
الثاني عليه بحسب ما به ولو كان ارش الحنايه الناسه خمس ما به يرجع المحنى عليه ما سله الف
ولو كان ارش الاول خمس ما به وارش الناسه الف فاخذ الاول خمس ما به فاخذ الثاني من السيد
خمس ما به بعه القعه ويرجع على الاول سله ما اخذ لص القعه بدها اياها اذا سئمت تركه
الاسان على عزماته ووصاياه وورثه وكان قد حفر برفه وانا مهلك بها بيمينه فان رجا بواحد
الغرماء والورثه والموصى لهم وسئمت منهم حصته فلو هلك بها شئ اخر بعد ذلك لم يستحق منهم

انما ومن معنى الحمايه الاولى والحكم في جنائنها بالنه واربعة وهكذا الحكمها اذا احب ناسد واحدا
 في محل العولن فقبلهما في ما اذا اعطى القيه نفسه اما اذا اعطاها نقضا العاض فلا لمزبه شئ
 قطعا والظاهر انهما مطلقان واذا احمق من الحاحر حصل فيها اربعة اقوال بالنه او محل الد
 لزمه فداخر وان لم يحلل لدها فدا واحد لهما واربعا ان محل الد دفعه نقضا العاض
 كذا فدا واحد لهما وان دفعه بنفسه لزمه فدا اخر
 لو وال السيد اخر
 فدا العبد او لنا اود يصنع الوعد لم يلزمه الفدا في اصح الوجهين بل يقع على حربه حتى يوده
 وفي كون بيعه احسا الفدا وجهان واولي بان يكون احسارا واولي بالمنع والاصح الاول
 لا يكون احسارا بل محالهما فان احلها فهو كاعناقها والخلاف في الخلاف في ان وطى البائع في ريس
 الحمار ووطى المشتري فيه احار وان كان الاصح انه لم يسمع واحار السماع قال البعر
 لو حب حاره لها ولد لم يسلو الارس برسه وان ولد بعد الحمايه سواء كان موجودا نوم الحمايه
 ام لا لم ادم الحر المبرق سماع الولد معها ويصرف ما يعادل ادم الى الارش وما يعادل الولد الى البه
 ابيه ونظير ان ياتي هذا الخلاف المدفوع فما اذا رهن لام دون ولدها الصغر فسمعا هل يموان
 مسردن او مبصر والام مسردن والولد مبصرا وال ولو حنت وهو حامل وحلته بعد الحمايه
 فان ولنا الحمل يعرف سحر وان ولنا يعرف فلا يسمع حتى تضع الساع لو لم يعلم السيد الحان
 ولم يسمه لساع باعه الحاكم وصرق منه ما سمخته منه المحض عليه الله وان اراد سحر المحض عليه
 حاران فان الارس بعدا وان كان الارش لا فاقا قال المتولي يمس على ان الصلح عن بل الدية فلا يجوز
 من الباب في دية الحمن والظام فيه في اربعة اطراف الاول بينهما نوجب
 الغره والثاني فيما حب فيه الثالث في الواجب لصفاته والسرابع في من حب عليه الطرف الاول فيما
 نوجب الغره وهو طر حمايه نوجب افعال الحمن هما الصد الاول الحمايه وهو كل ما يورث الحمن
 من فعل مثل ان يصر الحامل او لو حرها دوا او عين محض جنيها وكذا سره هي لغ
 حاحه او طفرن طرم حارصه عر عان سلبها من الجوامل وكان مثلها تسقط الا حنه فاحصته
 فانها نصنه ولا امر للطه الخمسه وما في مضاهها او قول لا لو هدها او خوفها قال الحمن
 تقدم وفي معنى الفعل الرزل الموجب للاحصاص بالومنعها من الطعام والشران او امتنعته
 مد يحصل الاجهاض في سلبها مع سلبها من ما ولبها من احصته سواء كان ذلك بصوم رمضان او غير
 اذا احصر منها لا ينما ما من بال لا فطر فاذا صامت وكان يمس الى الاجهاض فاحصته صمنه

الثاني

الثاني الاتصال ولو حتى على الام فماتت ولم يمس الحمن لم يحجب عليه شئ وكذا لو ماتت
 مسحه الطرف قال انما حبه بالحمايه او ماتت تحت حركه في بطنها فانقطعت الحركه ولو انفصل
 ميتا في جنازه امه او بعد موتها بالحمايه وحب الغره وهذا المعبر ظهور الحمن او انقضاه العام
 منه وجهان اصحهما وهو المنصوص ان المعبر ظهور شئ منه ليحقق وجوده وانما ان المعبر
 الاتصال العام كسائر الاحكام المتعلقة بالولان ويخرج علمها ما اذا حب عليها فاحصر
 الحمن راسه ومات قبل انفصاله ومات او اخرج راسه حتى علمها فيما قبل انفصاله فعلى الاص
 حب وعلى الثاني لا وما لو قدر صود الحمن في بطنها ولم يمس سوا السرعه ام لا وما
 له احصر الحمن راسه ومات قبل انفصاله ومات او اخرج راسه حتى علمها فيما قبل انفصاله
 على الاصحب حب وعلى الثاني لا وما لو قدر صود الحمن في بطنها ولم يمس سوا السرعه ام لا
 ما اخرج الحمن راسه وصاح فخرج راسه فعلى الاصحب حب النقض وقال الدية سوا
 يمس بانه ام لا ويحصر عليه احكام الولد المنفصل فحصر عنه مسردن الكفار وعلى
 الثاني لا قصاص وكذا لا نوجب شيئا ان لم يمس بل لا نوجب على صار راسه شيئا اذا لم يمس
 اما اذا انفصل عنه العن وحرم الما وردى بهذا وصحة الامام في دار العن ولو صر صاب
 الحامل فاحصر الحمن راسه وصرح ثم مات فعلى الصحيح على الصارب دية كامله وعلى الثاني
 عليه عن ولو ضرب بطر امراه ميتة فاصل منها حرم ميت قال البعوى لا يحب الغره وقال
 الما وردى لا سعدان يحب وعن العاض للطبرى انها تحب واعلم ان الحال لا تختلف في الحار
 الغره من ان يكون الحمن ذكر او انثى ولا يمس الحمن الباب السب وعين ولا يمس بام الاعضا
 وما قصها ولو استرك اسان في الحمايه فالغره عليها ولو اجهضت حنسن وحب عزنان ولو اجهضت
 حاد ميتا فمات الحي وحبت ديه وغره ولو القت المراه بالحمايه بدا او رجلا وماتت ولم يمس
 الحمن بامه فالص ان الغره تحب وقال به الاصحاب قال الامام وليس بالور من الحمن شئ ولم
 يمس بل اس لم يحر حره على الخلاف فيه والاصح من القناس الحجاب الغره اذا حصر راس الحمن ولم
 يمس بل اسهم وراعر المتولي وقال على الوجه ما عسار الاتصال العام تحب نصف الغره ولو
 القت بدس او رجلا او بدا رجلا وجب تمام الغره قطعا ولو القت راسه او اربعة ايدى او رجل
 او يديه لم يحب الا غره واحد لاحتمال الريان ومن حب عزنان ولو القت بدس وحب عزنان كذا
 قاله الاثرون وحكى الرواني عن النص خلافه اما اذا انفصل الحمن العاضوكا ولو القت بدس او رجلا

ثم العبد حسبا فان لم يكن وافدا ذلك العضو فان كان مسافرا فالامام والعراقي لم يرد على غيره
سواهما هناك ابراهيم الموضع ذلك العضو اما لا لكن قال الماوردي والبعوي والمولى ان لم يكن في
الحسن الملقا الا لا اتصال بحسب ان احدهما للعضو واخر الحسن والماوردي وان اختلف
الاثر من فعله الغرض واحد وان انفصل جيا فعلى طريقه الامام والعراقي ان عاين لم يحرك
حكومه ولومات وحب الدية وعلى طريقه الاخرين اذ امانت دية وعنه وان كان الحسن ففقد
ذلك العتق وان القيد فلا لا بد مال وزوال الم الحنايه فان كان ميا لم يحب الاغنى واحده وقدر
العضو ما دامه بالحنايه وان كان حسبا فان مات من الحنايه وحب دية دامه ويدخل فيها ليس
العضو وان عاش فقد قال الغرض والبعوي في ما اذا كان الملقى يد احب الدية على عايله الضارب
وقال ابن الصباغ وغيره تراجع القوائل فان قلن انها بد من خلقه الروح فذلك وكدان عن
الصفاي الولد بعد ما الحنايه فيه بان انفصل الحسب عن العاها اليد وانفصل البديع الحنايه
وان قلن انها بد من لم سمع فيه الروح فالواحد نصف الغرض والرافعي وليكن المطلق محمودا
على هذا المفضل قلن ان الملقى ولا بد من قال العراقي على الحنايه دية كاملة لهما وهو موافق
ما قاله الهامى والبعوي في الواحد وقياس ما قاله ابن الصباغ وعنه ان تراجع القوائل فان قلنا
انهما بد من لم خلقه حياه فالواحد الغرض دون الدية ولن القيد بعد الاندمال لم يصح
لحسن سواهما جيا او ميتا واما اليد فان خرج الحسن ميتا فعليه نصف القوة لليد
وان خرج حيا ومات او عاش فمهم من اطلق القول بوجوب نصف الدية ومهم من قال
تراجع القوائل فامر ولو ضرب بطنها فالف بدام صر بها احرا والحب حسبا لا بد له فان ضرب
الساني قبل الاندمال وانفصل الجنين ميتا والعن عاها وان انفصل جيا فان عاين فعلى الاول
نصف الدية وليس على الساني الا التحرر وان مات فعاها الدية وان كان بعد الاندمال فان
انفصل ميا فعلى الاول نصف غرض وعلى الساني عن كامله وان خرج حيا فعلى الاول نصف
الدية ثم ان عاش فلا شيء على الساني الا التحرر وان مات فعليه دية كاملة لو حتى
عليها فالعبد حسبا سلميا معه يد مسطلة ولم يمس تلك الحنايه فعلى طريقه الامام ان هذه
اليديا بد من هذا الجسد بحسب حكومه وعلى طريقه البعوي تحبس عن كامله فان كان الحسن
من هذه الحنايه وحب على الاولى دية فقط وعلى الساسه دية وفي العبد السالب كون المفضل
ميتا ولو انفصل حيا نظر ان بقي رسا لما عر ميا لم مات فلا ضمان على الضارب ولن يدعف

مرويه

خبره حد او بعد رمي من ميا الى ان مات وحب الدية سواء في ذلك استهل ام لا اذ اوجد
ما يدان على حياهه كالسفس والامتناس والحركة القوية لفصل اليد وبسطها ولا عبر بحركة
الاجزاء على المذهب واداعلم ان فيه حياه فلا فرق بين ان يكون اسهل الى حركه الملك بوجاهه
ياقي يوما او يومين ثم مات وهذا لا فرق بين ان يمسك لوف يمسك اية بعينيه او لوف لا
يرجى ان يعسر فيه فان انفصل لما دون سنة اشهر يص عليه ولو قل فابل الحسن المفضل ولو لم
يتم سنة اشهر فان كان انفصال لا حياه فعلى القائل العصا والدية كالوفيل مريض مسرفا
ان كان حياهه فان كانت فيه حياه مسفه وكذلك وان كان يعلم ان حياهه لا تيمر وفي وجوب
حكومه على ضارب الام للحسن فيه وجهان وان لم يكن فيه حياه مستقر فلا شيء عليه
لولا ان الدعوى بها توجب الاسع على العايله وعلى الحناي ايضا ويلزمه المال ان اقر وكذبته
ولا يسه فادان بقط حسن مسافرا دعي وارثه على اتيان او على عايله انه سقط عايله فانكر
الحنايه صدق بمسه وعلى المدعي البينه ولا يعمل الا بشهادة الرجال قاله الرافعي وقال الماوردي
لولا انها سهان رجل وامرأتين وهو حار على القياس ولا يعمل بشهادة النسوة للنفردات
وان اقر بالحنايه وانكر احماضها او حملها وقال السقط ملسط صدق ايضا وعلى المدعي البينه
ولت ذلك رجلين ورجل وامرأتين وباربع نسوة وقال الماوردي ان شهدت البينه انها
التي حضا على شهدوا بموته ولم يعصوه وحصل الغرض وان لم يشهدوا بموته فان كان ذلك لا يوجب
بشهادتها وكذلك وان كان ملده بخوز ان يعيس في مثلها لم يقبل قولها في موته لان الذي احضرته ميتا
لم يشهدوا بها باسقاطه والذي شهدوا باسقاطه لم يشهدوا بموته وان اعترف بالحنايه والاجهاض
ابن قال لم يكن الاجهاض بالحنايه فان كان عقيها صدق بمسها سوا قال انها شريفه دوا او
معلت فخلاصه الاجهاض او ضرب بطنها اسنان احرا وحان وقت ولادها وان كان بعد
مضي مدة من وقت الحنايه فصدق بمسها الا ان نعم منه انها لم يرل صاله صه حتى سقطت ولا
حتاج الى بين الا ان يكون ادعى انها فعلت فخلاصه الاجهاض ولا يعمل هذا الشهان الا
من رجلين وصسط المتولى المدة المحالة بما رول فيه الم الحنايه واربها عايلها ولو سلم المدعي عليه
السقط حنايه وادعى الوارث انه انفصل حيا ثم مات فالواحد فيه الدية وقال المدعي عليه
انفصل ميتا فالواحد الغرض صدق والمدعي عليه وعلى الوارث اثبات الحياه وسقط فيه سهان الرجال بين
والنساء وفيه قول انه لا يعمل الا بشهادة رجلين اذ امكنهم ان يخرجوا حيا بعد ان ولد لم يكن

لسرعة موته قبل فيه سهاؤه النسيم فيشهدان على موته بعد الحياة ولو اقام طر منها بينه بما
ادعاه فلمت منه الحياة ولو ايقعا على انه انفصل بالحياة جيا لكن قال الوارث مات بالحياة
ووال المدعى عليه مات بسبب اخر او بانطق وان لم عند الرمان صدق الوارث بمسبه وان امتد
صدق الحائي بمسبه الا ان نعم الوارث بمسبه على انه لم ينزل متالما حتى مات فلو ان القول قوله
وله ان نعم بمسبه لانه مات قبل الحياه والنسبه ان تشهد بذلك اذا سمع به الام من الوضع الى الموت
ولو صدقه الحائي في موته من الحياه وكسبه العاقله لم يحمله ولو كان النزاع في حياته وموته فصدق
الحائي على موته حياته والعاقله بل وصفت ميتا لزم العاقله عشر الدية ولزم الحائي تسعة
اعشارها واولا الف خمس فادعى الوارث حياته وانكرها الحائي باقام الوارث شاهد من علي
اسمه لال احدهما سمعه ثم ان كانا ذكرين وجب دية رجل وعين وان كانا اثنى دية امراه
وعين وان كان احدهما ذكرا والاخر اثنى وجب المسفن وهو دية امراه وعين ولو سلم الوارث
استهلال احدهما وكان احدهما ذكرا والاخر اثنى فقال الوارث الذي استهل الذر وال
الحائي الاثنى صدق الحائي بمسبه فحلفت على نفي العلم باستهلال الذر ونقص دية امراه وعين
ولن صدق الحائي الوارث على استهلال الذر ولدينه العاقله وعلى العاقله دية اثنى وحكومته
والباقي على الحيان ولو الف حنكس وماتا ومات الام بمسها ورب رب الام من الاول مورث
الباني من الام ولو قال وارث الحنكس مات الام اولا فورثها الحائي ثم مات الحنكس فورسها انا
وقال وارث الام مات الحنكس اولا وورث الام الواجب بالحناكس ثم مات فورسها فان كان
لاحد هما مسه فمسها والا فان جلد احدهما ونزل الاخر قضى الخائف بمسبه وان جلدنا
او تلام بورن احدهما من الاخر وما نزل طر منها لورسبه الاحا خاصه
فما يحب فيه الغرض وهو الحنكس وهو النحه الذي ظهر فيها صورة الادمي من نداد اصبع او
ظفر او عين او غيرهما وبكفي الطهور في طرف من اطرافه ولا شرط ان يظهر جميع الاعضا
ولا ان يظهر رجل احد ويكفي ظهوره للقوايل واهل الخبر ولن كان حيا ولن ظهر فيها
الخليط الكل وهو التشكل والنقطع النكس غير سر احد الاعضا ومياتها في وجوبها
وحماها ولو قال القوايل ليس فيها صور ادمي لكنها اصل الادمي ولو نوى ليطوط وقصور
فوحملان اصحهما وهو المنصوص ان لا يحب وان سئل القوايل في آت اصل ادمي اولا لم يحب
خلافا ولن كان في اصفا العبد بظن وقدم ذلك في طاب العدم ثم الغرض الحامله بالماحب

في حبس الحر المملوك اسلامه بنسبه لا يوبه او احدهما وحرسه تكون بحربه امه او بوطر سبه
او بواج غرور وان كانت الام رقيه او بلعاصه دوز امه في قول وام الحنكس الكافر سعالا يوبه
اذا كانا من مدين محبر في الواجب بمسبه او وجه احدهما انه لا سبه ويسبق على هذا ان
حب فيه الكفار وما سها محب فيه غرضه كامله بالواجب في المسلم وبالمها محب فيه بل عن
الحما محب فيه عن مسبه نصف عشر دية ابيه او عشر دية امه اذا كانا من دين واحد
والحنكس المجوسي عن قيمتها دال وهو يلبت بغير اوله دنا يربو ولبت او اربو درهما
اذا لا يوجد غرضه بعد الغمه ويحل للابل والذراهم وصحة الدافعي بمسبه الى النض
محمسها محس نصف عشر دية امه وسادسها ان العاقله محبر من اعطاء نصف عشر
دية امه وعين قيمتها هذا العذر فان قلنا محب فيه بعض ماله في الحنكس المملوك على الاختلاف
بعدم ولو كان احدا يوبه يهودا او نصرانيا والاخر محوسيا فله وجه احدها انا واحد
بالمس اعشار اسر الا يوبس واصحها وهو المنصوص انا اخذنا على طرهما وبالمها انا بعشر
اذا كان محوسيا وجب عن محوسيا او قاتلا وجب عنه كفاي وهذا الاول يخرجان
من خلاف في ان المسلم فله نكاح المولى من حاي ومجوس ولو كان احدا لا يوبس دية والاخر مسها
لا اذ لم فعلى الاول لا محب سى وعلى الثاني محب في الدين يوبس دية ميان وعلى الثالث سطر الى
دنا الاب والحنكس المتولد من مسها من كالحنكس المتولد من دمس ولو اسر كل مسلم ودمى ولى
دميه سبه محب واحصت الحنكس حياه حان يرى الحنكس القاتل فان كان الحنكس بالمسلم
وسبق عن كامله وان الحقه بالدمى وجب ما يحب في حبس الدمس وان اشكل الامر اخذ الاقل
ووقف الى ان فكشف الامر او بطلما والى اللسان ولا يجوز ان يسطح الدم والدميه في قدر
اللب منه بخوار ان يكون للجمع للمسلم وبخوار ان يسطح فيه اللحم والدميه والمسله مفرجه
على الصحيح ان المولود يعرض بعد الموت للعايف ولو حن على مريده حلا فاحضها فان كانت
رد بها بعد الحبل وحب الغرض كامله ولن كانت قبله فان كان من مريدها على ان المتولد من المربل
مسلم او كافرا ان قلنا مسلم وحب فيه الغرض ولن قلنا كافر فهو الحنكس الحر من لا سبه وقال
اليعون من لم يحول المتولد من المربل من مسها او حب فيه ما يحب في حبس المجوسيه وكان الظالم به
بلس له حرمه ثم الرعي في العذر حاله الا تفصال فلو حن على دميه حمله تحب من قايها
او اسلم الدين ثم احصها فالواحد عن كامله وذلك لو حن على امه حلا فوجب ثم ما سكا

لوجع عدا فحق م مات وحبته وفيها بحقه السيد من الغن و جهان احدها
لنه الاصل من عشر العيمه ومن الغن فان كانت اول لم تحس على الحاي عشرها وان كان الاقل فهو
المسحق للسيد وما زاد بالحرته لوربه الحمر وبانها ان السيد لا يحق شيئا علم الملك
ولو حتى على حرته واسلمهم اجهت فوجهان اصحهما قول ان الحداد انه لا تحس وبانها
انه حب ووجهان الوجهين في ما اذا روى الى جرد في اسلم قبل الاصابه لكن الاصح ثم وجوب الضان
وسنه ان يكون الوجهين في ما لوجع حرما فاسلم ثم مات حر يكون الاظهر روى الصان من احدها
البعوى في ما اذا روى السيد على امته الحامل من غير زوجة ثم اجهت واما الحرس الرابع
ففيه مائة عشر منه الام ذكر ان اواني او حتى سوا كانت امه فيه او مدين او مكاسبه او
مستولاه ولو الف بالحيه جينا ميتا فحقت ثم الف حرما فالواحد في الاول ممل
عشر فيه الام وفي الثاني العن وعشر منه الام يوم الحنايه او يوم الوضع او الر العمن
لحنايه الى الوضع ثم ثلثه اوجه والاول المنصوص وعلى الثاني لومات الام ثلث الا لما قال
الامام اربع طر فبان احد هما اعتبار يوم الحنايه وبانها بقدر حماها يوم الالف وسوم
الاول اذا انفصل الحرس مالا والام مقطوعه الاطراف او رمنه فوجهان
اصحهما انما بقدرها سألته وبقدر ذلك ويوجب عشر منها ولو كان الحرس رفقها وحق
ملا ان كان طر واحد منها لو احد فعصى بالام الا وصى الحرس رفقها فانما بقدر الام رفقها
ملا عشر منها ماله لا بقدر ذلك في مهر المثل اذا ابردت المرأة نصفه عشر رفقها
فالعشر ممل يملك نصفه وبانها انما لا بقدرها السلام واحصاه الامام ولو كان الحرس مقطوع
الاطراف والام سلمه فهل بقدره من مقطوعه ايضا وجهان اصحهما لا وصرح الامام في
معاليه مالا انفصل من الام عضو دا يوجب ولا تعد ان يكون الحرس الحرس والطر رفقها
او ناقص الحليه والذي اراه القطع هنا بالاعراض عن بقدر حلقه الحرس والحكم كذلك في ما اذا
كانت الام رمنه او مقطوعه الطرف واللب عضوا الثاني لان الحداد حله
بروجه حاملا واحدا سبعة اولاد وعندهم عشر من ماله الحرس العدا عليها فاجهت وتعلق
برفقها عشر فمما سبق وما زاد من المراه لا يحق بل العن وهو عشرون وقد صاع منه
الرابع احدى الحاي ثلثها ولا تسلم للسيد على عده مال وثلثه اربع حقها وهو خمسة
عشر متعلق بصالح ونصه تساوي خمس عشر فان ثلثه اربع العبد واما الرابع

فان

لها العن وهو اربعون صاع ثلثه اربعها لان ثلث اربع الحاي ثلثه سعي له عسر معلقه نصت
المراه ونصها ربع العبد وهو خمسة فاد السمل العبد في الارض اعاصا بالغير على اربعة في
حوار الاعصاب عن الدسوفاما صاعا الخمسة الفاضله
وان سلم هو حصه منها على وجه العوض بقية سلم للمراه ثلثه اربعه وله ربعه وقد انعكس
لحال في نصيب كل منهما فصار له ممل ما كان للاخر وعلى هذا يعاس ما اذا حق العبد المبرك
على مال مستقر من سنده اذا يملكون نصهما في العبد والمال او في احدهما اما اذا ساوا
في المال لو كان بينهما عدان على السوا فملا احدهما الاخر فلا مطالبه لو احد منهما على
لاخر فانه الامام وقه بطر ما اذا قل المبعوض ثلثه فلان ثلثه فصار ربعه ان كان نصيب
للمعوض ثلثه بطر والبيع ابو على ولو كانت الثلث ماله لكان ثلثا الا ان كان العن
منه وبان الزوجه الانا البصا والعبد بينهما ما لا يان فملك الابن سبعة ايمان العبد وتعلق
به سبعة ايمان العن نذهب الثلثان بالثمن بعامان بل العن وسبعة ايمانها وهو خمسة
ايمان من اربعة وعشرون منها واستخراجها بان يصر في بيع الثلث وهو ثلثه في مخرج الثمن
فمما سألته يكون اربعة وعشرون ثلثا ثمانية عشر وسبعة ايمانها احد عشر وعشرون
فالباون منها خمسة فالروجه بذلك من العبد ثلثه من العن وهو ثلثه اسهم وهو ثلثه
ثلثها ومن ثلثها اسهم بثلثه ثلثه من خمسة فملا ثلثه سبعة ايمان العبد خمسة اسهم
من اربعة وعشرون منها من العن بثلثه ثلثا ثمانية عشر وسبعة ايمانها احد عشر وعشرون
ايضا جاز به مبركة من اسس بالسويه حلت من روع او زنا وحق عليها جان فالثلث خينا
ميتا فعليه عشر منه الام لحد بها ولو كان ذلك الحنايه احدهما فعليه نصف عشر منه الام
للاخر ويهدر نصفه فلو اعطىها بعد الحنايه ثم الف الحرس فان كان معسرو فقد العن على
نصفه الام والحرس فعليه نصف منه الام لشريكه وفي وجوب نصف الغره عليه للنصف
الحرته وجهان احدهما قول ان الحداد لا يوناها ثم وقبل نصفه في الام وبانها ميتان على
طره ذكر ان الموحد للصمان الضرب او الاحصا في فاعلى الاول لا يحب لانه ملكه خمسة
وان قلنا الاحصا في وجب وظاهر كلام الاثر من بر حقه ورجع البيع ابو على في اخر علم
الوجوب وهو الاول عند الراعي والاصح عند النجاشي فان قلنا ان فله يكون ثمنه على الخلاف
في ان المعسر هل يورث ان قلنا يورث فهو لورثه لا يورث الام منه سا ولا العبد وان قلنا لا

فهو مال الصنف او بنت المال فيه خلاف عن ابي هريرة ان الولد يكون حرا ولا يصح فكون
الحكم فيه اذا موسرا ووسر العتق وان كان العتق موسرا فان قلنا يحصل السراية بتسريع الاعناق
او باذا العتق فاداما قلنا الا جهاض فعلى الحائض العتق تصرف الى ورث الحائض وان قلنا باذا
العتق فلم يورثها حتى اجهضت فالحكم دامر في ما اذا كان موسرا وان قلنا انه موقوف فان اداها
من حصول العتق من غير التلطف فلو لم يكن الحكم كما هو على القولين ان السراية يحصل بتسريع التلطف
وان لم يورثها فالحكم كما اذا كان موسرا بالنسبة الصورة بحالها لكن اغتوا احد ما نصيبه
من حن عليها فالتب حينا ميتا فاما ان يكون الحائض المفقو والشريك الاخر او غيرها فان
كان المفقو فان كان موسرا ففي نصيب الشريك ملكا له فعليه للشريك نصف عتقه الام
وعليه للنصف الذي عتق نصف العتق قطعا ولم يكن يكتسب على الحائض في ان المفقو
يورث ام لا دامر وان كان موسرا فان قلنا السراية يحصل باذا العتق او قلنا بالتوفيق اداها
عزم المفقو لشريكه نصف عتقه الا حائلا ولا ينفرد الحائض بالعتق بل يبيع الام في السوت
ولم يرق الحائض وورث الام منها والباقي بعد نصيبها للعتق ولا من المفقو وان كان
الحائض السرايا الاخر فان كانا المفقو موسرا فنصف الحائض ملك للحائض ونصفه حر والام
ملكه مهادر وبحب نصف العتق للنصف الحر ويعود الخلاص في انه لم يورث فان قلنا المفقو يورث
فالعتق لعتقه دون الام فان لم يكن له عتقه قرت بالعتق ولن قلنا لا يورث فكون المفقو المفقو
الاخر ولا يحب هنا شي لا به لو ثبت لعتق له وان كان المفقو موسرا فان قلنا لا يحصل
السراية الا باذا العتق او قلنا بالتوفيق ولم يورث الله فالحكم كما لو كان موسرا وان قلنا يحصل
باللفظ او قلنا بالتوفيق وان في العتق فالحائض على المفقو نصف عتقها حائلا وعلى الحائض
العتق وورثها الام والعقبه وان كان الحائض احبها فان كان المفقو موسرا فله ان ينفذ
الا حتى حينا نصفه حر ونصفه رقيق فعليه نصف عتق ونصف عتقه امه وان
كان موسرا وعقيل فله ان ينفذ الا حتى حينا حرا وحاله طاهر السراية لو كان الحائض
كعدم لكن حري عليها السراية بها واحصت فعلى طرفها للاخر ربع عتقها الام فالحائض
في احوال النكاح وان عتقها ما بعد ما حيا او ولا ولا في عتقها وعتقها بملكه
واحد ثم اجهضت فله على الحائض مع الام قبل الا جهاض نصف العتق ولا ينفذ عتقه
الام وفي ما يحب على طرفها وجهان قال ابن الجراد يحب على طرفها ربع العتق اعتبارا بحالة

الحائض

الحائض وقال عمر بن الخطاب يحب على طرفها اعتبارا بحالة الا جهاض وللأم نصف العتق
العتق من اقراره دون السيد ثم ولو حن عليها احد ما لم ينفذ عتقها ثم اجهضت فعلى قول ابن
الجراد على الحائض نصف العتق والمشرى الا من نصف العتق ونصف عتقها وعلم المفقو
الاخر عليه عتق كامله اعتبارا بسوم الا جهاض الحائض **المس** وطا السراية الحائض
المسرة يحبها ثم حن عليها حان فالتب الحائض ميتا فان كانا موسرين فالحائض حر وعلى الحائض
العتق وهي لم يكتسب العتق الحائض به وان كانا موسرين فلهما للولد حرا ونصفه فيه فلو كان
الحائض ما نصفه فعلى هذا على الحائض نصف العتق ونصف عتقها الام ونصف العتق لم ينفذ
الباقي به ونصف عتقه الام للاخر **المس** قال ابن الجراد المستولد الحائض
السيدة اذا حنت على نفسها فالتب الحائض ميتا فلا ضمان ان لم يكن الحائض وارثا غير السيد ط
لو حنت على مال السيد لها ولبن حان له وارث اخر فان كان المستولد ام حن فعلى السيد ان يقرم لها
الاقل من قيمه المستولد وسكن العتق قال الشيخ ابو علي ويحي قول ان عليه سكن العتق
ولم يرد على قيمتها ما على ابن ابي حنيفة المستولد على السيد ما لم يبلغ **السابع** قال ابن
الصانع اذا حن حرامه عتقه وابوه رقيق على امه حامل ثم اعتق ابوه فالحرة من معتق
الام الى معتق الاب فاحصت فعلى قاس قول ابن الجراد محمل ذلك الحائض مولى الام اعتبارا
بحائضها وعلى قاس قول غير محمل مولى الاب اعتبارا بحالة الا جهاض **الثاني** احيل
ابها بامته فحن عليها فاحصت وحده الحائض عتقه فله الام لا بها فله **السابع** قال
الروائي لو ضرب دهن احبه الدمه وهما حامل ثم اسقط حينا مساقط فعلى قول ابن
الجراد محمل على عاقلة الدمه فدر ما يحب في الحائض الحائض وما زاد بالسلام ينفذ في مال
الحائض وهما قول سائر اصحابنا بكون العتق على عاقلة المسلم اعتبارا بحالة الا سقاط
في هذه العتق لا ينفذ للعتق نوع من الرقيق ولم ينفذ عليه ان
يعمل من اي نوع اراد ددر ان اوانشى للرعي فيها بلس صفات الاول السلاية من كل عيب
بلس الرد في العتق وان لم ينفذ عتقه حن من الابل او من حن ديارا خلاص العتق
فانه حرامها المعيب بعد لا ينفذ العمل والاضحية فانها حرامها المعيب لا ينفذ العمل وحرا
فيها وحرامها الحن والحنى والاعا وحن ولا ينفذ حرامها وحرامها ما لم ينفذ من قول الحائض
وان اجعلتها في الذبيح والبيع ومصلحهم في الامه بان يكون هو فالعاقبة الاستماع ام لا ولو

رضي المستحقين المعين جارا لثانيه السن فلا يعمل من الاما والعبد ما دون سبع
سنين وقيل هو منوط بالتميز وقد سخر ذلك الى ما سئل فحملت باختلاف الاطفال واما في
طرق الكفر فمعه ثلثه او حقه اجمعا انه لا يعمل للحارة بعد عشرين سنة ولا للولام بعد خمس
عشر سنة ورجحه جماعة وبانها انهما معا لا يعملان بعد العتس واصحهما انهما يعملان وان
حازوا السنين ما يبعثا فمخرج الاسفلال بالهدم الباب القننه وفي اعتبارها وجهان
احدهما لا يبنى وحدن السلامه والسن وجب القول سوا قلت فمهما او كثر قال الامام
وهو ما دل عليه كلام الائمة فطرها واستوى فيها الحد والخطا واصحهما وهو منصوص انه
يشترط ان يبلغ فمهما نصف عشر الدية وهو خمس من الابل ونعوم بالا بل على المصنوع قال
الماوردي لكن الابل ليست من النعم يجب ان نعوم الخمس من الابل على الصلوات سنهما اي في
الخطا والعبد وشبه العبد بالعبد فادانعت قدرا معلوما اخذ منه عتد او امه فمعه
لذلك القدر وحكي عن جمهور العباد ان انا بعد الغرة بالعبد المقدر في الشرع ابتداء ولا يتوهم
بالا بل فعلى هذا نعوم الغرة في الخطا بحسن تمام درهم وفي عتد الخطا بتمام درهم على القول
بانه يتراد للعلط قدر الثلث ومقصي هذا انه ان كان نعتد البلد ذهبا نعوم في الخطا بحسن
ديارا وفي عتد الخطا سه وسون دينار او بلس والظاهر ان هذا يدبر على القول بما اذا
وجبت الدية وعدت الابل ان الواجب الف دينار او انا عشر الف درهم لا قيمتها وقد صرح به
السديحي فلو ان الاول يغرها على الحديد والثاني على القدم وعن صاحب الهندس يخرج قول علي
القدم ان من تحت عليه يحترق اعطاء عتد او امه او خمس من الابل او خمس دينار او ثمانية
درهم حافي الدية وعلى المذهب المحدث العتد فطرعان اطهرهما فله قولان اصحهما انه يجب
خمس من الابل والثاني يجب قيمتها واطلعهما جماعة نسب العتد الى العتد والاول للحديد والثاني
الى القدم وهو على عتس الحديد والقدم في ابل الدية ونسب للبع ابو حامد واخرون الاول الى الدية
والثاني الى الحديد فعلى هذا المسألة ما نصحه على القدم وفي الاول نصوص والثاني يخرج
من الحديث في نعوم الدية عند مدها فيكون في الحديد او في الحديد والقدم والائمة القطع بالابل
وحكي الماوردي عن العتد ان يانه يجب ثمانية درهم في الخطا وثمان مائة في عتد العتد وهو خارج
على ما تقدم عنهم في القيمة فعلى القول الصحيح بعشر من الابل ما نصحه في الدية في الخطا وعتد الخطا
نصحه وقال القاضي المذهب انها لا تعلط وهو موافق ما تقدم عن ابي محمد ان ما عتد الدية ايضا

و

الا ما صرح الشارع فيه بالدية والحربة وقد مر الخلاف فيه فان عتدت الابل الحلاق المسموم في
اداعفت ابل الدية هل يعدل الى قيمتها او الى مخرج الدية او الدراهم وهل يتراد للعلط شي اذا
ابا العلط في الابل منه الخلاف وعلى القول بالرجوع الى قيمه الغرض فان لم يدر قيمتها عتد جودها
لشي فكذا هنا قال الامام ولست اري رد الامر الى القارم ليخدم اي عتدت للابن عتد نفسه
عتد ابن سبع سليم من عبود من احس جنس بمرض ولم يتصرف عنه الى وجوب فمعه عتد
احسن الاحسان بل اطلقوا وهو طاهر فاني لو اني العبد خسر من الجنس بالصفاء المذكور قبل
وعلى القول بان قيمتها بعد ربي عند وجودها يرجع عند عتدتها الى تلك القيمة فان قلنا نعوم
نعمه ابل رجوعنا اليها ولا ما حد الابل وان كانت موجودة وان قلنا نعوم بعثها رجوعنا اليه
في من تحت له الغرة ومن تحت عليه اما من تحت له ثوب الحسان لا يخرج
حاشا مات فاحد الام نصيبها ان كانت حرة حية عند انقضائه لا مانع لها والى في الدار فان
من وبه مانع فان كان الحنين او اكرس الام صرفا اليه فرضه والباقي للعصبة وان لم يكن
منه من باق بعد نصيبها للعصبة بعد وهذا يحسن بوزن في الغرة خاصة ولا يبرر عتد البعض
بانه لا يرت ويصرف على الاح ولا يطر لها ولا يمس الملك فيها للحسن ثم يسفل الى ورثه ام يمس
لورثه ابتداء فلو كان العتد المسموم بالدية ولو خرج الحسن بجاه امه والاخر عتد منوها
درهم الاول من الثمان ولو حقت الحامل على نفسها بشرب دواء او غير فقتل من الغرة بوحدة
من عاقبتها ولا قرب منها ويصرف لباقي الورثة واما من تحت عليه الغرة فمضى على تصور الحنايات
فيها وحاشا الخطا بصور فية قطعا وحاشا العتد لا بصور فية على الصحيح وحاشا يسه العتد
بصور فية والغنى في الخطا وشبه العتد ان تصور فية على العاقلة والغنى من العتد ان صورناه فية
على الحاني ولا قصاص فيه وان خرج حاشا بمرات تصر عليه وفي محي القول العتد في ان ما دون الدية
لا تصرف على العاقلة فطرعان وحسبنا ان على العاقلة فبان عتد درهم لا يفي الا بالنصف فطهرهم
نصف قيمة الغرة لائمة نصف الغرة بخلاف ما تقدم في الصلوة وقال الرازي الذي يحمله كل منهم
فيعلم مصبوط وحمله ما يحملونه بخلاف باختلاف عدد درهم فاد المريف الا بقبه الصنف لم
يحماوا الرمتد وان وفي نصف القيمة او اكثر حملوا قال الامام واد اخذ من العاقلة هذا
العتد لم عليه من ثمن المال ما يبل به الغرة ويرى ويدفع المولى واما بدل الحسن الرقيق
فهو ثمن ومن يحمل العاقلة له القولان المسمومان في بدل العبد

حين على حامل يقطع طرف او جراحه فالسجناء ميتا وجب مع صان السجن ان يجزيه سوا
كان ارشام قد را او حكمه ويلون لها خاصة فان كانت حرطا اندمل او صرا فان يوشى
فوحما احد ههما لا تنى لها واصحهما انه بح حكمته وان لم يوسين فالمشهور انه
لا تنى لها وقال الماوردي فيه قولان وقال القاضي ان كانت جراحه فقد ذكرنا في مثلها او
اظهر ما لا يحب تنى وباتسها بح حكمه في وقت الام فموم حيد بالام ويدونه والها
بوجب الحام سباراجتهان

وهو الواجب الثالث وموجبات العمل وقد قدم ان الثمان بح حيت بح القصاص او الدية
وجب لاجنان والطف فيه في الواجب والموجب لما الواجب هو بحر ررقه مومنه فان لم
يحد فصيام شهر من سابع فان لم يقطع لم يحب عليه اطعم سائل مسكنا في اصح الوجهين
او القولى وسبه تعصم الى الحديد ومطاطه الى القدم وعلى المذهب لومات قبل الصوم
اخرج عن كل يوم مدا اخرج عن صوم رمضان لا بطريق البدلية واحراء الامام وما اذا
اسهل الجاني في الهرم الى حد خور له الاطعم عن الصيام وهو مفرع على الصحيح في ان الثمان
لا صنع وجوبها العجز عند وجود سببها بل سقى في الله وساه القاضي على الخلاف في ان
الاعتبار في الثمان بحالة الوجوب ام لا ولذا السدحى فقال اذا وجب على صبي كفاه قبل
لغير عنه ولينه فان لم يكن له مال لم يصح صومه ثم ان اعتبرنا حالة الوجوب فلا تنى عليه
ليس كغيره ولذا قاله في ما اذا وجب على قافر معسر اذا اعتبرنا حالة الوجوب فلا تنى عليه
ولن اعتبرنا حالة الا دى صمى اسير وحب دعى في صوم الولي عن المكفر الخلاق المقدم
في صوم رمضان والامام في صفة الرقة والصيام ولعمد الاطعم ان اوجناه وما حول
البرولة من درجة الى درجة على ما تقدم وكفاره الطهار اما الموجب قبل لا بوج
كفاره وكل قبل لا بحب وكل قبل لا بحب عليه فسمع الكلام في القيل والقيل والقيل وما
الغزالي ارثانا الركن الاول القيل وهو كل قبل عزماء قبل قبل ساول العهد والخطا
في شمه ولا فرق في الحالها في العهد بن ان يستوفى القصاص او لا على المذهب وفيه وجه
انها لا تحب اذا استوفى ولا فرق في الحالها مطلقا من القيل بالمباشرة والسبب بح
على حاضر البير في محل عدوان فمات المتزدي فيها ادنى في حياه وعلى من نصب سبكه فهلك
بها انسان وعلى المكس وساهد الزور ومن حنى على حامل فالتكس ولا يحس القيل للبائع

كفيل

كفيل الصائل للرفع عن نفسه او غير غيره وان يجوز له ولعل العادل الباعى في المحاربة
وسمى في القصاص ولو قبل بعض محصيه دون الباقي فمحصى كلامهم انا ان اوجنا
على كل واحد من المتركين البيل كفارة وحب على هذا كفارة وان اوجنا على الكل كفارة
احد فهل بوجب هذا كفارة او بعدد الرايد على قدر حصته فيه خلاف سواء اوجنا
عليه القصاص ام لا وقد مر الكلام فيه وكفيل الراني المحص كذا الملقوه وهو طاهر على الصحيح
ولا وصاص فيه فاما ان اوجناه فطهر القول بوجوبها قال الامام والمحم فله في المحاربة
ان الراني المحص والظاهر انه يفرع على القول بعلت حق الله فيه اما على القول بعلت
لا دوى فيه فحب القطع بوجوبها وينفى ان يلحق ههما المقول بكل الصلوات الا ان
عنه سوط قبله بالسوبة واما العمل الخطا فلا يوصف بكونه حراما ولا مباحا كالا
فبهما فعلى الجنون والهيمه والمخاطرة بكونه في ما اخطا فيه وعن الى حامد
ان الخطا محرم لا ام فيه فالواوهدا ما قص البالي البائل وسطه الذي يلزمه الكفارة
ان يكون ملزما لا احكام حاص فخرج بالاول من لم يلزمه الاحكام فلا يحب على الحرى وحب
على الدوى ولا فرق في وجوب الكفارة بان يسل مسلما او ملنا سفسر عهدا اذا بعد
اولا ومن ان يسل دمية وحب على الصبي والجنون فعلى الولي عنها ولو اخطى الولي من
بمنه عنها او اطعم ان جعلنا الاطعام مدخلا في الثمان وقل الراعى من المعوى الله
مور ان كل الولي اما او جد ادا ما ملها ثم ما ناعه في الاعا والاطعام وان كان وصيا
او ذميا الخنقى قبل القاصى المملوك يصح عنها الغم او يطعم ودمر انه يسل في جات
الصداق عن المتولى انه لا يجوز لولي الصبي ان يحق عنه في ماله في كفارة القيل لا بها على
الراعى ويطهر بحه في كفاره التمس على القول بانها على النزاحى ولو تبرع الولي واعتق
عنه من مال نفسه لم يحز واوصر عليه فحصل فيه خلاف ويحتمل ان يحى ذلك في الجنون وان
تطعنا الخوا في ادا ان والاظهر ان يقال ان كان العمل منها خلا فلا يخرجها الولي
في الحال لراجتها وان كان عمدا ملن كان عمدهما خطا فكذلك وان ملنا عمدا يلى ذلك على ان سب
الثمان ادا ان معصه هل بحب على الفور وبعد طلاق من في كتاب الحج ولو جامع الصبي في نهار
رمضان لم يلزم كفاره وفيه وجه انها بحب على قولنا عمده عمدا والرافعى والجنون في ذلك
والصبي وسواهما على ما اذا صام ثم طر الجنون وقلنا لا يبطل وفي وجوب كفارة الاحرام

على النبي وجهان وهذا الخلاف يجوز ان يكون هو الخلاف الذي مر في الحج ان الحنابلة الذين
يلزم الصبي يكون ماله او في مال الولي وقد تقدم ان الجديد انه في مال الولي والقدم انه
في مال البقي ويجوز ان يكون في ما اذا كان الصبي احرم بغير اذن الولي ولا يصرف منه
في ذلك ويحتمل احرامه او فرضه على انهما لا يحب علي الولي هل يحب علي الصبي كالمخلاف
في وجوب قصاص الحج عليه على قولنا بعد ماله وليس للولي ان يصوم عن الصبي والمجنون
في الحنابلة قطعوا ولو صام الصبي عنهما ففي الاعتداد به وجهان بناء على القولين في ما اذا قص
الصبي حجه التي افسدها في صباه هل يصير بها على القول بوجوبه وهما لا وجهين في ما اذا
ارتكب محظورا ولنا الحنابلة في ماله وصام حبيب بحوره الصوم للمانع هل يحرمه قال الرافعي
واذا جعلنا للاطعام في هذه الكفارة مدخلا اطعم الولي ان كان من اهل الاطعام وسعى
ان يعال اذا اعتدنا بصوم الصبي في الصغر فلا يجوز العدول الى الاطعام وان لم يعتد
به جازا في المجنون واما مد الحى فمعرضه لمسلسل حلف بها احدهما لو حلف بغير افعول
فيها بعد موته اسان في وجوب الكفارة في تركه وجهان لكن اصحهما انها لا يحب السابيه
في وجوبها على قال نفسه وجهان اصحهما لا يحب ويخرج من تركه وجهان بعضها بعضهما بالوجهين
في الاولى وما هما بعضهم عليها لو استترك جماعة في قتل واحد فبطلت قيل
وجهان اصحهما انها لا يحب ويجوز ان يسأل على خلاف تقدم في ان قتل واحد فبطلت جميع الممول
او لجمعه ولو كان بعض العاقلين لا يلزمه كفارة بالحرى ونحوه يحتمل ان يقال لا يحب علي
الاخر الا بالقتل كما لو قتل محرم وحلال صيدا اما الفعل الذي يجب بعمله فبشرطه ان يكون
ادبيا معصوما فاما ان قتل فلا يحب بفعله الا في ولا في قطع اطراف الايدي وبذلك
فيه المصنون او غيرها ويدخل بعد العصبه المسلم والذمي والمجاهدين سواء كانوا عتلا
او محايين بالعين او صبيانا احرارا او عبيدا ولا فرق في المعاهد بين ان يكون قاتلا او لا في وجوب
الدية والحنابلة ولا يبرأ ان يكون العبد للعائد او لغريم وحكي بعضهم وجهان انها لا يحب في
عبد نفسه ولم يوجد احد يدخل فيه المسلم للممول في دار الحرب فتحب انتماء بقبلة ولا يحب
بماض ولا دية قطع اذ ارضى ولم يقصد واحد نفسه ولم يعلم انهم مسلمون فاصابها
ان يمرض ان يمرض مسلما فان عرف مكانه وقصد لزمه النقص او الدية المعطاة مع الكفارة وان
لم يقصد ولا عين بل قصد مطلقا في وجوب الدية قولان وان قصد عين من الكفار فاصابه

فصل في

فصل في ان احدهما القطع بوجوب الدية المحقة على غايله والباقي انه على القولين في
الصورة الاسم على الا يروى لو قصد وطئه قاتلا لكونه على رضى الحمار وكان قد اسلم ونفى
على زهره في وجوبها قولان تقدم في كتاب الجراح وقصد الامام في ما اذا كان لا يعلم
ان منهم مسلما والاطهر انها لا يحب وحكاها الماوروي في ملذا علم ان منهم مسلما
ولا يصل عنه واعرض المسلم السهم فاصابه ولو قصد عينه ولم يعرف ان في الدار
مسلمين وقد مر ان وجوبها قولان واحكامها البعوى في ما اذا عرف ان فيها مسلما قال
رافعي وقد يقال القطع بوجوب الدية في ما اذا قصد السهم بعينه فان مسلما
من القطع بوجوبها في ما اذا قصد غير فاصابه ولو دخل الحمار في دار الاسلام
من ان عينهم فاصاب مسلما فهو بالورس الي صفتهم في دار الحرب ولا خلاف ان المسلم
من في صف المسلمين فاصابه السهم ان يتيه تحت وبصوير في ما اذا كان في الصفوف
موجاج ولا يفرق في المسلم المقتول بدار الحرب بين ان اسلم منهم ولم يهاجروا بين
من خرج من دار الاسلام اليها
فصل في الدعوى ونعير فيها حسن بشرط
اول بعير المدعى عليه فلو قال قاتل على بصحة الفعل المسلم للممول ولم يسمه
حد لم يسمع هذه الدعوى وبما في السابيه في المختصر انه يسعى للحاكم ان يقول له
من له قاتل القاتل وهذا زمانه وسعى له ان لا يستحل ببل هذا وكذا لو قال قاتل في
ما بين هؤلاء الجماعة او قاتل في هذه الحمله وان ادعى المسلم على واحد معين او جماعة
معين سمعت دعواه فاذا طلب من القاضي احصاءهم احضرهم الا اذا كانوا لا يصور
اجتماعهم على الفعل ولا يحضرون فلا يحضرهم ولا يسمع الدعوى وشاهد الماوروي بالراشد
على المايه وله ان يخصها بجماعه منهم ولو قال قاتل احد هذين او احدهما ولا اعرف
وطلب من القاضي ان يابى لهم وحلف كل منهم فيه وجهان اصحهما عند البغوي وامر
عليه جماعة وما بينهما نعم وصحة في الوحد وتوحد سبهم الحلال والحلال في سماع
الدعوى المردده فيما اذا اعطاه ثوبا بصدقه بعينه ومنه خمسة ولا يبرى هل يابعه
ام لا فانهم رجعوا السماع وقول ابن الجداد فيما اذا اباين روضه محصيا وبالبا
ان دعوى كل سبهم تسمع وتقتل الامام عن الثور اني انه ان قاتل واحد من هؤلاء لا اهلته

واراد خلفهم لم يكن له ذلك وان قاله هو لا او واحد منهم موصفاً وانما الفصل وقال لم نعلم
احد فان قلنا فانكروا بطهم وبما وعين اليمنى بعت اليمنى المردون وفي اخر الوصية في الدعوى
في دعوى الدم فالعصب والاباء والبيع والا فاضطررنا واظهرها ايها الحران في غير المعاملات
كالعصب والاباء والنسوة واحداً صالحاً وسبع الدعوى منها على احد الوصية على احد
الصلين والجماعة المحصورين ولا حران في دعوى المعاملات كالبع والفرص اذ اذعى
انه من عاقلة وجعل النوراني الخلاق في احد الصالحات الخلاق في دعوى الدم وباسمها
الجماعة حران في المعاملات ايضا وبالله الطبع بانها لا تنسج في غير دعوى الدم ولو قال ولي
الدم ولم يورث احد من ولان او صباغة لداوم يطلب ولم يطلب احضارهم لساوا المصلحة
الخاصة الشـ اني وسيرط في دعوى العيل ان يكن مفصلة لسرافله عهد او خطا
ام سمع عدم مسرد او مشار الغرض وفيه وجه ان الدعوى الجبهلة تصح وعلى المذهب لـ
احكامها الاولى فوجها ان يصحها وهو مبني على ان القاضي بمفصلة فعلى هذا القول يقول
اوله عهد ام سمع عدم خطا فان عسى بوعا منها سالة عن صفته في الصحيح فاذ ذكر النوع
قال وحده ام مع عيين فان قال مع عيين فالعروة عددهم ام لا قال اذ ان سمع اربعه وعوال
فاذ ابرطوب المدعى بالجواب وباسمها ان القاضي يعرض عنه ولا ينفصله وبالله ان كان
عارفاً لا ينفصله وان كان غيباً ينفصله ورايها انه ينفصله عن المدعى عليه
مجموعه اذ قال فان لا في هؤلاء الجماعة فيقول له من هو منهم ولا ينفصله عن نوع العيل
ولا ينفصله فان قلنا ينفصله فيلزم له على وجه الوصوب فيه وجهان اصحهما لا ووالا ما ورد
اذ ادعى فلخطا بهل يلزم الحاكم ان يسأله عن صفته الخطا فيه وجهان احدهما لا لان الخطا
اقل احوال العيل وانما يلزم ان يسأل عن العمد وسهله لحوار ان يكون خطا محصا واصحهما
انه يلزم ان يسأل عن صفته العيل لحوار ان سمع عليه المصون بعينه كما لو سقط في بحر جبرها
المدعى عليه في ملكه فانه لا يضمن ما يملك بها لو قال فل هذا الى مع جماعه
سلفهم فان ذكر جماعه لا يصور احصاءهم عليه لم يسع وان ذكر جماعه بتصور اجتماعهم
عليه ولم يحضرهم او قال لا اعرف عددهم فان كان المدعى فلا يوصى اليه دون القود لكونه خطا
او سمع عهد او سار كالعاقلة فيه عطا او ينفصله القابل لم يصح دعواه ولو قال لا اعرف عددهم
للمعرف انهم لا يبدون على عشر سمع دعواه ويرى على محضها الظالمية بعين الله وان

كان مقصود القصاص فادعى ولا عهد له بشرط مسدس والقابل لا ينفصل السلف فوجها
اصحهما انها تسع وقال الامام الوجه ان يسمي هذا على ان موجب العهد القود فقط لا يقطع جماعه
او واحد هما لا ينفصله تحتل الوصية وسمي على هذا ما اذا كان هناك لور واراد الولي الدعوى
لخلف فان قلنا القصاص موجب المال فلو سعت وان قلنا بوجوب القصاص في سماعها الوجهان
الـ المدعى بشرطه امر ان احدهما ان يكون مكلفا من الدعوى فلا يصح دعوى
الصبي والمجنون ويصح دعوى البالغ العاقل وان كان صبياً او مجنوناً من العيل فانه يدعوه
بروئه او سماع واسيرط في السماع ان يكون تحتل محور الخلفا اعتمادا ولا محور الاعتماد في
الدعوى على ما لا يجوز الدعوى عليه في النفس واما السفيه فصح دعواه بالعيل الموجب
للقصاص وله ان يخلف ويخلف وستوفيه واذ ال الامير الى المال اخذ الولي فاما دعواه بالعيل
الموجب للمدية فقد قال الماوردي والرافعي تصح ويخلف وتقول استحق يسلم المال الى ولي
ولا يقول استحقه وهو مقصد كلام الغزالي وقال القاضي لا تسع من السفيه ذوي المال
وهو مقصد كلام صاحب النسخ الامير الثاني ان يكون مكرها بالاحكام فلا يصح دعوى
غيره لانه لا ينفصله فضا صا ولا ينفصله وفي اطلاقه نظره ان المعاهد ادمات في دارها ووارثه
خبري ورثه على الصحيح فمدعى ان يكون القصاص والديه والرافعي قال في ميراثه الخلا والمقدم
ان يوارث الدين والحري ولو كان الممول في دارا عبد الحر كان له ان يستل الى دار الحرب
ومان بها وقلنا المال الذي تملكه ببلادنا لا ينفصل الايمان فيه كان لورثه الحر من يملكه من
قصاص ورثه على الصحيح الشرط الرابع ان يكون المدعى عليه مكلفا ولا تصح الدعوى على
صبي ولا مجنون بل ان توجه عليها حق مال مدعى مستحقه على ولها وان لم يكن ولي حاضره والدعوى
عليها بالدعوى على العاقب ولا تسع الا ان كان هناك سمع وجماع مع السفيه في الشرع واما
السفيه فيصح الدعوى عليه بما يصح امره به وهو العتوبات بالقصاص وقد العرف وسوا
قلنا واجب للسلف العهد القود المحض او هو او المال وسوا قلنا يقبل اقراره بالمال ولا فان
امر امضى عليه حكمة وان انكر خلف فان قلنا خلف المدعى وكان له ان ينفصل ولو اقر بقفا الولي على مال
ففي كلام بعضهم اشاره الى انه على الخلاف في ما اذا اقر المعلن والعبد بها بوجوب القصاص فعفا العيل
على مال هل ينفصل واما الدعوى عليه بالعيل الموجب للمال وهو الخطا وعبد الخطا فتسج الدعوى
عليه به سواء كان هناك لورثه لا ينفصل المحبة عليه لكن ان كان مال لورثه فيقسم المدعى ويكون الحكم

لا يغير السفيه فان كان الموت قول شاهد واحد حلف المدعي معه وملك المال بالنشاهد
اليمين عليه وان لم يكن لوق فان امر في صحة اقراره بها بوجوب المال طرفان بعدما في الحجر
اسمهما له خلاف والماني القطع بانه لا يعمل فان قلنا يعمل يرتب عليه مقتضاها بحيث
ماله ان لم يصدقه العاقله ولم يعم عليه بسمه وفيه نظر في السمع وان قلنا لا يعمل وهو الصحيح
فان كان هناك سمه فمضى بهما الا فلا وان انكر ائتمت عليه السمه فان لم يكن فمضى بمرصه
اليمين على ان يكون المدعي عليه ومن المدعي كسمه نعمها المدعي او كقرار المدعي
وعلى الاول تعرض بها ان يعمل فحلف المدعي ويكون كالموافق سمه وعلى الثاني فيه وجهان
او معها كلام الا ترى ان هذا لا تعرض ويصح العرالي خلافه هذه طريقه للجمهور وقيل الفوري
سماع الدعوى بالخطا ونسبه الحمد او المعلن له سمه مهماسي على الخلاف في ان اقراره بالادان
هل يعمل ان قلنا يعمل سمعت والا ليس على ان التمس المردون كالبينه فسمع والا فلا
وعلى الثاني في هذا عن بعضهم مطلقا وقال وحمل هذا على ما ذكره الاولون فانهم اذ سمعوا
على انه لو كانت له سمه سمعت قلنت ولذا اورد الموراني والمأورد في اطلوحي سماع
الدعوى عليه بالعمل للخطا وليس معروضا من وجود لوراء لوافقهم كلام الغرالي استعار ان
الخصومه سبط في الحال دون الحال ويظهر ان هذا في المال ايضا ليس له بطلان بعد ذلك
ولا سمعه الا السمه ولو اقر بالخبايه وقلنا لا يعمل اقراره فابن الحجر عنه ففي المطالبه
بارسها وجهان اصحهما لا يطالب بحلفه في ماله وبمن الله تعالى وقاه فان قلنا يطالب
فيان المصربه فيه الخطا فهل اسد الاجل من وقت الاقرار او من وقت ذلك المصربه وجهان
قال المأوردى وينبغي ان يقال على الاول انه من وقت العمل فانه ابتداء الاجل في حق غيره على
المذهب ولو اقر بدين معامله وقلنا بالصحيح ان يشراه في الدينه فاعلم ان لو اقر بها بعد
على الصحيح ايضا الاول سمع دعوى العمل على المحجور عليه بالفلس
ان قامت به بينه اذ كان هناك لون وحلف المدعي فهو لعمري ومراح مستحق المال الغير ما
وان لم يكن سمه ولا لون حلف المفلس فان حلف المدعي واستحق النقصان ان كان المدعي
فلا يوجه قال الروماني فان عفا الولي على ما سمع ومراحه العرمانه سمى على ان يمس المرد
بعد الخول كالبينه فيزاجهم او لا اقرار فكون فيها قولان كما لو اقر بدينه او
بدين اسد اليها فلا الحجر وان كان المدعي بطل خطا وشبهه عهد بدينه بالدينه المردون

ويكن

ويكون على ما عليه ان جعلنا ما كالبينه وعليه ان جعلنا ما كالا قرار وفي مراحه المدعي
العرمانه قولان قال الرافعي ومنهم من يطلق وجهين من غير ما على الاصل المذكور الثاني
دعوى العمل على العبد قال الموراني ان كان لون سمعت وسم المدعي وبصر ان ادعي
ول عمو واوجبا النقصان بالنقصان وان كان المدعي بطل خطا بطلان الله برسمه
وان لم يكن لون ودعوى العمل الموجب للنقصان يكون على العبد والموجب للمال يكون
على السيد وساقى الكلام في الدعوى الشرط الخامس سلامه الدعوى عما ساقضها
ويكن بها وفيه مسلمان الاول لو ادعي على انسان انه انقرد بصل مورس مدعي على اخر
بشاره فيه او انقرد به لم تسع الدعوى بالناسه لان الاول نكدها بما ان لم يسم على الاول
بمضى فلم لا يمكن من العود اليها ولو صدقه الثاني في دعواه فوجهان احدهما لا بواحد
بصدقه واصحهما انما بواحد به لا حتمال لدور الدعوى في الاقرار عطا او قصدا
بندوه والناسه ومعنى هذا ان تسع الدعوى عليه وان لم يسمها اقرار لكن بمره الحرب
بسمه الدعوى ان كان هناك لون ولا اقامه البينه عليها ان نكروا سمى على ان يمس المدعي
بعد بكون المدعي عليه بالقرار فلو لم ذلك او كالبينه فلا الا ان يلاحظ فانه قطع الخصم
في الحال فاني الوجهان المصداق في السمه وبطريقه ما اذا لم يشر الثوب بم قال بقله هو
بما اشرب ورج كدام قال كنت استمر به عليه فانه لا يعمل وان اقام سمه الا ان يصدقه
المصري فليد الزمان وكما ويحجر المشرى وفلا لا يلزمه وهما كالمصنفين هنا وله
خليعه ان قلنا ان المرد لا يقر والا فلا وهناك وجه بالرامه ان ابا عدرا في الاخبار
حلف والا فلا والعاس بحبه هنا ومدد لروا في ما اذا اقر بدين او الرامه باقام الميرمون
بما ادعي ان اقراره غير صحيح واراد بخله المقله على ذلك بلمه او وجه باليهما ان درعدرا
فله ذلك والا فلا فغلي هذا تسع دعواه ان قلنا من المرد بالقرار ولو كان اسم واخذ المال
في اخره قلنا ان الذي ائتمت عليه ما قبل مورثك وانا الذي قلته فان لم يصدقه المدعي له
لو يراقراره في ما حرا وان صدقه بعليهما اخذ وهله الدعوى على الثاني والمطالبه
فيه قولان الثاني سمه لو ادعي في اعمدا فاستفسر نفس بها ليس بعد تقدر وروى
المري انه لا يسم وهو يسم بطلان دعواه وروى الربيع انه يقيم وهو يسمي بها لا تبطل
ولا اصحاب طريقا شهرها ان في بطلانها قولان اصحهما انها لا تبطل مع عدم يفسر وبعض حكم

والان داود لا بد من تحديد الدعوى بالخطا والطريق الذي انقطع بهذا وجه روي المدعي
على ما اذا استمر على دعوى العمدية وبحرمان في ما اذا ادعى الخطا او شبه العمد او قسم بالعد
وقال الماوردي ان لم يكن للحاكم عاقله فحمله عنه الله وكان هو يحمله اقسام الولى على الدعوى
دون الصفة وحكم له بدفع الخطا دون العمد وان كانت له عاقله يحمله بطريق رجع عن
الدعوى الى الصفة لم يكن له ان يمس على الدعوى ولا على الصفة وان لم يرجع عنها الى الصفة
اقسم على الدعوى دون الصفة وحكم له بدفع الخطا دون العمد ولو ادعى شبه العمد قسم
بها هو خطأ محض وقلنا هناك بطريقه المولى من هذا طريقان احدهما احرا المولى والثاني
القطع بان الدعوى لا تنتظر وانه قال الماوردي المالك لو ادعى العمل واخذ المال منه
او من عاقله والى ذلك باخذ هذا المال او اخذته باطلا او الذي اخذته حراما سبل عنه
فان قال له في الدعوى استرد منه ما اخذ وان قال اردت ان تحمي لا ارى احدا المال
المدعي استرد لان امر في ذلك الى رأي الحاكم لا الى مدعي الخصم وله نظائر متشابهة
ادامان النساء وقال الله لئن ائتمنتم لفسدت الارض فقال فان معتز لما اوراقضيا
فقال له لك مرارة واثم محط في طلبك والى الموراني وعليه القول بغير اهل الا هو في المرات
والى التوى وهذا الوجه خطأ ومنها اذا قضى الخلفي بسعة الحوار فاخذ السبعة ثم قال
اخذته باطلا لا ارى بسعة الحوار استرد منه ومنها ادامان عن جارسه وانسوله
بالنجاح فقال واره لا املكها لانها صارت ام ولد يقال في ما لو كلك ولا يصير ام ولد لك
قال الرازي وجميع ما ذكرناه والحكم الظاهر واما الخطا فاداهم الحاكم في مواضع الخلاف
لخصر خلاف معتمد لحكم الحسنى لى افعى يتبعه الحوار في تنويه خلاف وطلابهم هنا سبل
الى تنويه اسن وسبه الامام الى جها هي الفتنة وفيه وجه ثالث فارق بين ان يكون المحكوم
عليه عاميا معتمد الحكم باطنا او مجتهدا فلا يردوا الظاهر محبة هنا ولو ان سبنا العمل
اردت بوانه حرام انه معصون فان من المعصون منه لزمه تسليم اليه ولا رجوع له
على الماحود منه وان لم يمس به فهو مال صانع وفي اسراعه منه خلاف مشهور وحرم في
التشامل بالبيع ولو قال بعد ما اقتسمت قدمت على الامان لم يلزمه هذا في النظر الثاني
في القسامة وهي الايمان في الدماء التي يقع الدماء فيها بخلاف المدعي والامان فيها
واربعه امور الاول في محليها في كنفها في محليها وقادتها في نهم الامر الاول

في محليها ووسطه الغدالي بانه قبل الحرق في محل اللوق فهذا هو واحد من العمل فلا قسام
في الاموال وان عطينت ولا في اروى الاطراف وان عدلت ديات بل القول فيها هو المدعي من
واحد سواء كان هناك لوق ام لا وفي اروش الاطراف وجه صحيح ان القسامة سب فيها
الثاني مصادره العمل الحرق ولو قتل عبدا وهناك لوق فادعى سيده على حرا وعنده انه قله
فهل يقسم فيه طريقان اشهر هما انه على المولى في ان العاقله يحمل بدله ام لا ان قلنا
لا ولا قسامه وكذا الممانت لانها تنفسح بالمون قال القاضي والامام ومورر فعا وقال الغير ان
يرول عنه الملك بالموت يرافقه اقسام السيد فان كان المدعي عليه حرا والمدعي به العبد المحض
اخذت الدية من ماله في الحال وان كان خطأ او شبه عمد اخذت من عاقله في بلاد ساس
وان كان عبدا فان كان المدعي العبد المحض ففي العصاص العولان الا سانه في سوار القصاص
بالقسامة فان سبعا وهو الصحيح او كان المدعي خطأ او شبه عمد لعلفت القيمة برونه العبد
وعلى المذهب في ان القسامة لا تحرق في الاطراف والوجه مستلما فاردتم ما في السراية
ان القسامة لا تحرق بص عليه وقاله الوسيط ان قلنا الواجب بعض الدية حرقه لانه
بعض الدم وهو نص فينا اذا قلنا سحر وطع طريقه شئ من الدية فلوليه ان يقسم عليه
وان قلنا لا يجب فيه شئ منها وان اسحر عوصا عن طريق فلا قسامه وقد تقدم في الجراح
لا خلاف في وجوب القصاص في الجرح الواقع في الاسلام وان لم توجه فهل يجب عليه
عزم فيه وجهان قلنا يجب في المنصوص انه اقل الا من من ايسر الجراحه ووجه النص
وقال الاصطخري الواجب ارش الجناية مهما بلغ وعلى المولى ان لا يقسم العول بالقسامة
ولو عاد الى الاسلام مات بالسراية فان اوجبا فيه القصاص حرقه في القسامة وان لم
توجه بعد اطلاق الماوردي في جوابها وجهين وقال غير ان كهلنا في الدية حرق
القسامة قطعا والا فوجهان المنصوص وجواب الاكثر ان بها حرق في سوا طال ومن
للدين او قصر قال الامام ويطهر ان يجب كفارة فامله ان قلنا ان الجماعة اذا اشتركا في العمل
وجب على كل منهم كفارة وقد يعرف وان قلنا يجب على كل من الشريك بالقسط امكن ان يذهب
هنا بعض الكفارة على قدر الواجب من الدية فالصانع والقسامة مسا وان سحر في القسامة
بله اوجه بالنها ان اقلنا الدية حرق والا فلا وكذا الحكم في ما لو جرح من يمس العمد مات
او جرد العمد من ماله في محل اللوق واللوق علامه يمس جانب المدعي ويطلب على

الطرف منه فنعرض باليمين كالدرا الحياض وعند اسفله يكون الممر في جانب المدعى عليه وفي
لوحان حاله واعتبار النوع الاول العربة الحاله وفيها صورتا احدا فان يوجد السبل في محله
مفصله عن البلد الذي اوفى فيه صوم او حصص او فله وبنه وبين اهلها عداون فهو
لونه في حقه فادعى في العمل السبل عليهم وعلى بعضهم كان ان يسمي شرط ان لا يسمي
غيرهم هذا الصحيح وفي الشرط ان لا يحاطهم غيرهم حتى لو كانت العربة على الطريق وكان
بطرفها غيرهم فلا لونه هذا نصه والاراني عمر وشرط ان يحمل ذلك المحاط في صدقه
المعقول اما لو علم انه صدقه او من اهلها فلا لوم يكن ولا فرق بين ان يكون الاعدا اكثر من
الاصد قانا لعكس وحده بعضهم بها اذا كان الاعدا اكثر قال صاحب الزوائد
اسرطعد محاطه غيرهم لهم لا يشرط في اهل العربة والمجمل ان يكون بينهم وبين السبل
عداوة ولا فرق بين العداوة الديونية اذ كانت محمل على الانتقام بالصل ومنها يعرف
حصاصه عن قبله الدار كان قد دخلها عليهم صفا او معهم او في مسجد او بستان او
بصرف جماعه محصورون غير قبلهم في صحرا او طريق او اردحوا على راس يبر لا يستقوا
او على باب اللعين او في الطواف او في مصيق اخر فهو لونه ولا يشرط ان يكون بينه وبينهم
عداوة قال الرافعي وكان الاساره يكون لهم محصورين الى ان يملكوا لا يتصور
اجتماعهم عليه فلا يسمع الدعوى عليهم ولا يمل من القسامه كما هو ولو اردحوا الجمع
الدليل لا يتصور اجتماعهم على السبل في مصيق ويترقوا في قبل وادعى الولي العمل على
عدده منهم بصور اجتماعهم عليه فيسعى ان يصل ويملك من القسامه ومنها اذا انما
صيان معا لان تعرفوا عن قبل من احد الضمين وان اتهموا او كان بغير سلاح اصل الضمان
الى الاخر اما برمي او طعن او ضرب فهو لونه في حق اهل الصف الاخر وحده الماوردك
بها اذا كانت سهام اعدائه فصل دون سهام اصحاب السبل او كانوا متوحدون
الا حلاط لا ياتى بالفلو اسوي حال الطائفت في الحال فوجهها احدى قول
البيضاوي ان لونه في حقه دون اصحابه وقال البيروني هو لونه في حق العربة وان
لم يتجهوا ولم يكن سلاح يصل والون في حق اهل صفه حاصه ولا فرق بين ان يوجد
السبل في صفه او في صف الخضم او بينها وبينها ان يوجد في صفه او عند رجل من
سلاح مسلح بالدم او على يد اسره فهو لونه في حقه اذا كان السبل طرفا يكونان بغيره

سبع

سبعه او رجل اخر موطنهم او وجد انهم لم يورس في دم في غير الحجه التي فيها
الرجل ارضي ذلك لونه في حقه كذا قالون فان ارادوا الله لا يضره الموت وطاهر
وان ارادوا الله لا يضره في حقه لونه اصلا فعه نظروا بشرط في الوضوء نطق السكين
والون بالدم قال الرافعي وليس بعدد ولحق بهذه الصور ما ساء بها طورا اينا رجلا
على بحر كيد فعلى الصارب بالسيف او السكين لم يحدنا في ذلك الموضع فتبلا فانه
يقت في حقه وليس من اللون ان يقول المحرم وحرصني او قلني فلان او من عند فلان
سوء السائل الاحبار فاداسه عدل واحد بان ولا ياتى فلانا فهو لونه وقال
يوسى بنى على الخلاف في ان الحكم في سبله الشاهد والمير ان الحكم مع بالشهادتين واليمين
في حقه او مع باليمين او مع بها فعلى الاول يكون لونه وعلى الاخر لا يكون لونه لكن
يدعى مع شاهده ولا يثبت القصاص قال الرافعي ان شهد العدل الواحد
بمعى المدعى فلا لونه حاصلا وان يعدم قول العدل على الدعوى فيسعى ان يكتفى به
في اللون ولا يحل بسبله الشهادتين المخصوصه بمجلس الحكم المستوفى بالدعوى
بانه الكمام بعض ان يرد او ان لا كفا يصعبه الاحبار وجهين وقال
ابن ادا شهد العدل بالصل فان كان يوجد القصاص كان لونه صحيحا لورته
حسن يمينيا وان كان يوجد المال لم يكن لونه ويخلف الواري معه يمينيا واحد
وكذا داله السديحي الا انه لم يصرح فانه ليس بلون وروى الامام عنهم انه اذا اقام
شاهدا واحدا فان اراد ان يحسمه لونه وما كان اللون يثبت بحقه اخر عند القصاص
تحل حسم يمينيا وان اراد ان لا يحمله لونه ويخلف على فانس المير مع الشاهد فله ذلك
والرؤية اضطراب فانا ان ولنا يخلف مع الشاهد حسن يمينيا فلا فانه للمعسم وان ولنا
يمينيا واحد والعمل خطا فلا معنى له ويكتفه يمين واحد اذا رعب في ان يخلفه القاصي
نعم ان كانت الدعوى فلا عتدا وحلف ايمان القسامه يثبت القصاص بالشاهد
الواحد عند اللون فان اراد القصاص حلف حسن وان اصر على يمين يثبت القصاص
وفي المال يرد الباقي وهو اشارة الى وجهين في انه اذا اقام شاهدا واحدا لم يخلف معه
يمينيا واحد في الخطا وسه العتدا لم يدين حسن والاولى لهما ميسان على ما اذا
لم يكن لونه وبطل المدعى عليه لم يخلف المدعى يمينيا واحد او حسن ويظهر لونه

سهاه بالعدل خلف معه ولو نه لونا فانه وهو انه على الاول لا يجوز الشهاه ثل استغناء
وخصام المدعي الى تصديقه في نفسه وعلى الثاني الحكم بالعكس ويجوز ان يكون قوله بطريق
الاحبار في وجهه ولو شهد جميعا من قبل رواهم فالعبد والسوان المتان بالقتل
فان ما رواهم من قبل لو توفى او شهد من اسيرهما وهو المصطفى انه ليس بلون وبانها
انه لوت وهو اقوى عند الراعي وحكى الامام عنهم انه شرط ان يكونوا عددا سعد
الخواط ووسطه بعد نعت من حد التواير ومقتضاه ان لا فرق بين مجتمهم بمجتمهم ومنفرد
وطام حماه ياباه وقد قال القوي سهاه اسير المعبر والنسوة كشهاه ولدانه
الها وردي في النسوة واما شهاه واحد من العبد والسنا فقال العراقي الا قيس
لوت وطان الامام جباه عن بعضهم واختاره ولم يوقف في النهاية روايته عن احد بل
قال عت احساره الا لما يقول جبر العدل الواحد من غير اشتراط صيغه الشهاه
ولست اود لو قل قول من قبل روايته ثبت اللوت وهو العبد والمرأه المصطفى وهو
غير مستبر فان بعض الاما ان لا يعرف فيها العدد ولا صيغه الشهاه في قول ومي اشتراط
الحكم فيها خلاف طمسع والمحدثونه هلال رمضان وقصبة هذا ان يقال هنا اذا الكف
ما حار العدل في احار العبد والمرأه وجهان لا الحرم ببولهما والفرق ان هذا احدا
محصن بالعاصي فاسببه الشهاه وهو لولهم اذا شرط في المسع العدد في اشتراط لفظ
الشهاه وجهان وقال الراعي سبه ان يرت قول العبد والمرأه على الوجهان في ما
اذا جتمع منهم وشهدوا بمجنون فان لم يحمله لونا لم يحل قول الواحد منهم لونا اسير
واما قول عددهم لا يسل رونا بهم فالصان العرس والماسوي على الصحيح في عدم
قول رواهم والنسفه من الرجال او النساء والعبد على القول ببولهم اذا كانوا اساءا
واهل الدمه في تون اللوت به اوجه احدها المنع وجرم به البغوي واطهرها انه وبانها
انه يحل ببول الصان والنسفه دون الكفار وراعيها انه يحل ببول النساق دون
الصبيان ومقتضى الفرق الحاق الكافر بالنساق وعد البغوي من اللوت ان يقع في النس
الحاص والعام كن ولانا قبل فلانا ولا فرق في ثبوت القسامه بين ان يكون المدعي مسلما
او كافرا ولا ينع كون المدعي عليه لذلك قال المولى اذا وجد قبل قسامه
وليس هناك حاشه اخرا ولا نعم بالصراحت اللوت في جهمه قال الراعي اذا وجد

العدا

العدا وكما يصح باللوت اذا وجد السل فيها قال ولو وجد من مرس او سلس ولم
يعرف عنه ومن واحد منها عداوه فلا يحول فيه من احدهما لونا
ومسقطات ان اللوت وهو جهمه
الاولى ان سعد رايا ان الامان
سعد العاصي وادام ثبت اللوت عند العاصي لم يمكن المدعي من القسامه ولو ساهد العاصي
بما رواه قال الامام له الاعتقاد عليه ولا يخرج على الخلاف في القضايا بالعلم لانه اما
بعضي بالاثمان ويلزمه طرده في المدعيه السارح في الملك وفي طرد فيه نظروا واد اظهر
ان لوت في حق جماعة فلو لم يكن ان نعت واحد منهم او اللوت يدعي عليه فلو قال الولي
لا احد منهم لا اعرفه لا يمكن من القسامه ولا الغالي والرافعي وله ان يحلفهم ويتقي
عنه هذا على الخلاف المصدم في ان الدعوى على سبهم من جماعه معس هل يسع
سبها وهو الاصح لم يكن له حليفهم وان سبهاها وهو الاصح عند العراقي فله ذلك
النوراني بعدم السماع هنا وحكى الخلاف في سماعها اذا قال هو مقبول منهم ولا
اقبلوه واطهر او واحد منهم واريد حليفهم فان حلفوا في المسله الاولى الواحدا
له لونا في حقه خاصه فاذا طلب المدعي ان يقسم عليه ممكن منه فحلف عن سبها
وعلى الخلاف الا في من الرد ولو نكلوا جميعهم فعبر المدعي احدهم وقال بان لانه
البيان واشبه الواحد من ان يقسم عليه ومن الرافعي الخلاف في ما لو قال لا تسلم لي عجا
نفسه وفيه نظر للساني اذا ثبت اللوت راحل القل دون حصه من العدا فحل للولي
ان عت على اصل السل فله وجهان احدهما نعم فاذا حلف حصر المدعي من من صفة القل
فان قال ولم يس احدا من هذه عمدا والرم ذونه الخطا في ماله موصلة وفي بطلت هذه
المر عليه بالعدد وجهان حكاه الماوردي وقال في موضع اخر اذا حلف حكم بالاحف
حاشا وهو الخطا لكن يكون للدين عليه وفيه نظر في الشرح والمهرها المنع والمسله
مصور على المذهب في ان الدعوى لا تسع الا معضله فان سبها بمجمله فاطاق
الدعوى واطهر اللوت في مطلق القل فله ذلك قال الراعي وعلى هذا الصور بطل قول
البغوي انه لو ادعي على رجل انه قتل اباه ولم يسل عمدا ولا خطا شهد له ساهد امكن ذلك
لونا لانه لا يمكنه ان يحلف مع ساهد ولو حلف لا يمكن الحكم به لانه لا يعلم صفة حتى
يسوي في موجه قال وما ذكرنا يدل على ان القسامه على القل الموصوف مسدعي ظهور

اللون والعلل الموصوف اي على الظاهر في المسئلة انتهى وقد صرح به القاضي فقال اذا وجد اللون
 فان كان ادعى خطا نسبه اليه مخففة على العاقلة او شبه عمدا فاليه معلطة او عمدا بخلافه فاليه
 معلطة عليه لكن ساني انه اذا ادعى الولي فلا عمدا فاقرب من خطا ان العوض طال البول قول المدعي
 في بني العمدة بنسبه سوا كان هناك لون اولاد وهو مخالف مقتضى اطلاقهم المتقدم وقت
 يعرفون الامام والمتولي والا ان كان هناك لون يقسم المدعي وهو نواقص من مصلح اطلاقهم
 هنا الباء — ادعى المدعي عليه حصول اللون في حقه بالوقال ان كان مع اللون
 المجتمع عند العمل او لست الرجل الذي وجد عنده وفي يد الكين المملح بالدم او له
 او انه المرسف وريحه وحق صدق بنسبه وعلى المدعي النسبه على وجوده في حقه فان
 نقل عن الهم محل المدعي على صدق بنسبه وعلى المدعي النسبه على وجود اللون في حقه فان
 سأل عن الممن ذلك من اللون في حقه واقسم عليه ولو قال كتب غاسا يوم العمل او ادعى
 على جمع فقال بعضهم كتب غاسا صدق بنسبه وعلى المدعي النسبه على حضوره او اقراره
 بالحضور واذا اعاد المدعي على حضوره والاخر بنسبه على عيبه بعد الاقرار وعلى انه كان حاضرا
 من قبل روى الامام ان بنه العيبه مقدمه وحزم به القاضي والقوي وصعقت ورجع حاله
 طامه الي ابيها بغير ان تستعطفان على الجديد ويصدق مدعي العيبه المطلقة بنسبه
 قال القاضي ولا يعمل في العيبه الا عدلين ذكرتم قالوا طامه وهو يعرف على المذهب وان
 قد اتى بغيره بغيره بالمال برجل وامر ان لا يعمل بها احد من العواقل اذا كان القتل
 عن عمد ويعبر في نسبه ان يقول انه كان غاسا الى موضع اذا كان اوفر على حضوره
 فمن ساهان سعى محصر لكنه محصور ففي سماعها خلاف باق في الدعوى وجزم الرافعي
 هنا بعدم قبولها فعلى هذا نص بنسبه المدعي ولو ثبت انه كان وقت القتل محبوسا او مريضا
 صدق بنسبه لا يمكن ان يكون فاعله الاعلى بعد بنسبه او اقرار المدعي فهل ذلك كالعيبه
 ينقض اللون نه وحيث ان نسبهها نعم ومهما اقسم للدعوى وحكم الحاكم بموجب القسامه
 اعاد المدعي عليه بنسبه يوم العمل او اقره المدعي بعض الحكم واسترد المال وكذا لو
 قامت بنسبه على ان العاقل غيره ولو ثبت كونه محبوسا او مريضا ففي نقضه الخلاه للمعد
 السرايع سهد ساهد او شاهدان ان فلا تاقل احدهما من السلس لم يكن لوتولو شيئا
 وشهدا بان هذا القتل فله احد هاتين الرجلين فهو لون في حقهها حتى لو عين الوبي

اللون

احدهما

احدهما وادعى عليه بان له ان نسبه بالو يعرف اسان او صاعه عن قتل وجه انه ليس بلون
 فالاول والرواي ادعاء احتمالا في ما اذا سهد بذلك واحد وما اذا سهد به اسان ويلي
 المذهب قال القاضي للطر من اللول ان نسبه عليهما معا وعلى ما بينهما بالو يعرف قتل
 حاله عنده وحصر امر بعض الصور الاولى بها لا يمكن ولي السلس واحد او وال
 ان كان واحد او حث اسات اللون ونسبه بهذا القول الصحيح ان القسامه لا توجب
 قساما واثباتا واثباتا لهما الحث اسان بنسبه الورثه فاذا كان للثبات واربان او ان كان
 احدهما او موصوف فالا احدهما قبل مورثا فلا يلزم عليه اللون وقال الاخر لم يعمل
 بنسبه بنسبه فله فلا ان اوفر على نقل السلس عنه او وال انه مات من حراجه
 بنسبه انه فهل ينظر بنسبه اللون ونسبه المدعي من القسامه منه فلو ان احدهما
 بنسبه الدعوى واصحها نعم وفي محلها طرقا احدهما انهما في ما اذا كان المذنب عدلا
 بنسبه فاسبقا فلا اعتبار بنسبه واصحها انها مطلبان فيها وبالله ان يحلها ما اذا قال
 كان المدعي عليه سهدا خيرا لا يمكن ان يعمل في ذلك الوقت وراعيها انها في الحالتين
 لا يصح فان قلنا لا ينظر فله المدعي ان نسبه حسن بنسبه وباحد خصم بنسبه
 ونسبه على الخلاف في ما اذا اسو الورثه على الدعوى ان الحسن بنسبه تورع عليه
 ان كل واحد حسن وان قلنا سطله فلو وال احدهما قبل مورثا ريد ووصل لا
 يعرفه الا اخر فله عمره ورجل اخر لا يعرفه فلا يثبت بنسبه الا ان يصرح بالكتاب
 بان سطله بنسبه الذي ائتمته عن الذي عنبه الاخر فلا نسبه واحد منها وحيث لا يثبت
 فلو ائتمته ان نسبه على من عنبه وباحد منه حصته من الدين وهو الربع فان عددا وقال
 طرسها سطل ان الذي ائتمته هو الذي عنبه الاخر فكل منها ان يقسم على الاخر وباحد
 منه الربع الباقي له وفيل حلقه بها واحد او حسن بنسبه خالف ولو قال كل منها
 بعد ان اقسم واحد حصته الذي ائتمته عن الذي عنبه الاخر حصل النكاح فعلى
 هذا القول يرد كل منها ما اخذ الاخر بنسبه كل منها على من عنبه باسا وباحد منه
 بنسبه حصته من الدين ولو قال الذي عمر ريد بنسبه ان الذي ائتمته عن الذي
 عنبه اخي ووال الذي عمر ريد بنسبه ان الذي ائتمته عن الذي عنبه اخي ووال الذي
 اخو فله ان يقسم على عمره وباحد منه ربع الدين والذي عمر ريد بنسبه اخو فعلى القول الذي

وحيث

به الى فاص اخر لسبع ساهدا اخر وحكم له او تخلفه معه ان كان الحق يد بالساهد واليمين والتخلف
لشون سماع البينة مدفاهه بسبع الحق من غير توقف على القضاء لا قرار واما سماع البينة فبالا
بسبع الحق به للرسائل خلافه ان يتا سماع الساهدين او الساهد بل سهران او حكم سوتها
لا يبور اصل الحق وقد حرم الغرالى به بم انه لو سيع تم عزل بمولى لسر له الحكم بذلك السماع
وما الى الامام لا خلافه وذكروا انها خلافاه ولومات الولي في ايا الايمان فالمقصود
الدين عليه المهور ان واره سمانها ووال الحرف من بس على ايمان مورثه وقال المتولى ان قلنا
ايمان القسامه لا يورع على اوليا الدم اسناد الوارث وان قلنا يورع من والحد والملة من
على ان الدين بسب التوارث ابتدا اوليا فان قلنا بلها وورع قال الامام وعلى يخرج الخلاف
في مسان على ان الوارث هل بس على حول مورثه ولومات الخالف بعد هان الايمان حكم لورثه
بالدين من غير ممان ولومات المدعى عليه في ايا الايمان اذ الاخلفه في عرصون اللور او لكون
المدعى غير الممان في صور اللور من واره على ايمان وفي حوار القسامه في عيبه المدعى عليه وان
المظهر بها الخوان وهو ظاهر النفس لعم ما بينهما قول القاضي لا ورج عليه انه لو قال المدعى لا بس
لي لا سبع دعواه بل لا سبع بالمال ادا لم يكن به بس قال فلوطان على حاضر وعاب حلف
الحاضر حسم بسا بسعص فيها لعد الحاضر والقاب وسحو على الحاضر نصف الدين واد احصل لعاب
حلف له انما حسم بسا ذلك وسحو نصف الاخر لا تسع من القسامه عيبه المدعى
عن موضع السداد لا تسع منه لونه صا او حينا فانه قد عرف الحال من بعد سماع من سويه او
باقرار المدعى عليه جميع ما تقدم من حلف الوارث حسم بسا ادا كان واحدا
حائرا وان لم يكن حائرا ان كان صاحب فرض فلوطان بسا وبيت المال حلف حسم بسا واخذ حلف
خاصه لذلك والباقي لا بس بسا وحكمها حكم من مات ولا وارث له وسباني وان كان اسان
وصاعد او مولان اصحابا وبه اخاب ابن الحداد ان الايمان يورع عليهم على قدر موارسهم وثانها
ان كان واحدا حلف حسم بسا فلوطان حلف لحيه الاخر او صغر او حونه او نكوله قال
المبول وهما ممان على التولى من الدين بحلف الوارث اسدا او للقتيل بسلها الوارث
وعلى الاول حلف حلفهم حسم بسا على الثاني يورع عليهم وقال الماسر حسم والما وردى
بصرى على المدعى على انهم حلفون على قدر موارسهم وفي ما اذا ادعى على جماعة
على قولهم من قاله منها فوالان فعلا ومنهم من خصها لمحابب المدعى عليه وقطع في المدعى

بالتورع

بالتورع فان قلنا بالتورع فعليه فروع الاول لو كان بحصر الورثه حاصرا وبعضهم عابا حصر
الحاصر من ان يصرح بحصر القاب بحلف كل واحد بعد حصته ومن ان حلف في الحال حسمين
بسا وناخذ قدر حصته وكذا لو كان بعضهم بالعا قلا وبعضهم صيا او محونا فلوطان
بلسه من اقدم حاصر واراد ان حلف حلف حسمين بسا واخذ بلسه الدين فاد احضر ثان
حلف حسمين وعسرون بسا فلوطان حاضر من ابتدا واخذ بلسه الدين فاد اقدم الثالث
حلف بلسه الايمان وهو مع حرم المتكسر سبع عسره بسا واخذ بلسه الباقي بخلاف ما
اذا اقدم احد الورثه بسبعه لا يحتاج الباقي الى اقامتها ولو حضر العاسان معا حلف كل
منهما سبع عسره بسا ولو كان الحاضر اس حلف كل منهما حسمه وعسرين فاذا
حضر الثالث حلف سبع عسره ولومات فل عرض التمس عليهم او الصبيان وورسهما
الاول لم ياخذ حصتها الا بعد ان حلف اربعه ولسه بسا ولا حسمه ما مضى ولو
ما ما فل حلفه كناه حسمون بسا ولو كان السون اربعه اقدم حاصر حلف حسمين
واخذ ربع الدين فاد اقدم ثان حلف حسمين وعسرين واد اقدم ثالث حلف سبع عسره
فاد اقدم الرابع حلف بلسه عشرين وان فرض حاصر فاد احضر حلف عسرا ولو كان اثنان
من الاربعه حاصر من واسن عا بس حلف كل من الحاصر من حسمين وعسرين فاد اقدم الثالث
والرابع بالحكم كامر فان قدم الغايبان معا حلف كل منهما بلسه عسره وبطل الملة ما اذا
حضر احد الشركا فانه ياخذ جميع العصر المبيع بالسفقه فاد اقدم اخر شاره وجعل
بسا بسعين فاد احضر ثالث سار لهما وجعل سهم الاثنا ولو قال الحاصر لا احيد
الا بعد حصتي لم يطل حقه من القسامه فاد اقدم العا بس حلف معه بخلاف نظر في
السفقه فانه سطل حقه ولا فرق في ما تقدم من ان يكون الورثه يرتون بالعصب او بالرض
او نعمهم بهذا وبعضهم بهذا وكل ذلك واضح على المذهب ان يكون بعض الورثه لا يسع القسامه
فان قلنا بمنعها فلا يظهر ان يعطى بسا لاحمال ان يكذب الاخر اذ احضر او بلغ او افاق
وكذا اذا شرطنا الموالاة في الايمان معنى ان حلف كل من الثاني والثالث حسمين بسا اذا
حصل من حلف الاول فصل وان حصل من الاول والاخر من فقط حلف الاخران
حسمين السالى الايمان فروع من الورثه على قدر اصابهم سوا بانوا اصحابا مروض
او عصيان او من الضيق واذا اقصى التورع كسر كل المتكسر فاد ابنه ابنا واخوان

فصرب الخمسة في يخرج الصد بصير عشرة وان كان اثني عشر من اربعة ونص من اثنى عشر
لحد نصف الايمان ولا يعطى الا نصف الدية وتحلف الاخت السبعة نصفها وتأخذ
صد الدية وتحلف الثلث عشر الايمان ويوفى عشر الدية منه وبها الحد وان كان ذكرا دفع
اليه وان كان اثني عشر دفع الى الحد وقال بعضهم لا تحلف المشكل لحوان ان يتيقنه لكن يوقف
فان كان اثني عشر دفع الى الحد وقال بعضهم لا تحلف المشكل فقد حلف الحد والاخت
المستحقان بهما الايمان وان كان ذكرا حلف عشر الايمان واعطى عشر الدية وقال الشيخ
ابو علي والصحيح عند الجمهور قول ابن الحداد ولو كان يدل الاخت من الايمان اخ من
الايمان فحلف الحد عسى الايمان وباخذ ثلث الدية وحلف الاخ بلى الايمان وباخذ ثلثه
اخماس الدية ويصح من خمسة عشر السراية حلف جدا واحنا نسفده ومشكل
سما قاله سعد بن الذوق وحجسه وسعد بن الذوق من اربعة فصر احد العددين في الآخر
بلغ عشرين منها تصح فحلف الحد نصف الايمان ولا يعطى الا خمس الدية وحلف الاخت
ربع الايمان ولا يعطى الا خمس الدية وحلف المشكل خمس الايمان ولا يعطى الا ربع الدية
فحله الايمان بمائة وخمسون وحمله المعطى سبعة عشر من عشرين في الدية ويوقف
بثله اسم فان كان ذكرا فبثله اسم الخمسين وان كان امرا الحد سهمين والبله ليم له
النصفه واحدت الاخت السهم الباقي منه الربع قال القاضي ابو الطيب ولو اراد الحد
والخمس ان يصطحا في السهمين والبله الموقوفه جارا ان يصطحا على التساوي والفاصل
بشرط ان يحط السهم الثالث للاخت ولا يفرق ويوقف فيه ابن الصباغ وقال السهمان
المصطلح عليهما لا يجل للاخت فيها فلا يلزم اسقاط حق الخنثى من السهم الذي يحمل ان يكون
له ويحمل ان يكون للاخت اسن وقد عدم ذكر خلاف في مثل ذلك اذ اسلم على يان نسو
ومات قل البيان فطلب جس منهن ان نسهم الربع سهمين جارا لكن بشرط ان يرضى عن
الباقى فزيد فعلم من الباقى الربع ام لا فيه وجهان اصحهما الثاني وهو الذي راه
ابن الصباغ هنا الحاشية ذكرها الشيخ ابو علي جد ومشطان سمعان ان كانا
ذكرين فالبله من ثلثه او ابدن من اربعة او احدهما ذكرا والاخر اثني عشر خمسة
بصرب ثلثه في اربعة تلغ اثنى عشر بقر في خمسة تلغ ستين فبها تصح فحلف الحد
نصف الايمان ولا يعطى الا ثلث الدية وحلف ط واحد الى كلفن عسى الايمان لا حلف

ذكرته

ذكرته وابونه الآخر ولا يأخذ الا خمس الدية لمجموع الايمان خمسة وخمسون وحمله ما
باحد وند اربعة واربعين خمس من الدية ويوفى عشر فان كانا ذكرا فبثله اسم
ليم له ثلث الدية كالجدة وان كانا اقباس دفع منها عشرة الى الحد ثلث النصف والى كل منهما
بثله اسم له الربع وان كان احدهما ذكرا والاخر اثني دفع منها اربعة الى الحد وانا عشر
الى الذين مات ذكرته ليم ليطر سها الحسنان وقد استوفى الاثنى حصتها صسون
ساعة حلف جدا ومشكل احدهما شقيق والاخر من الاب ان كانا ذكرا فالسلة من ثلثه
اسم الحد سهمان للسقي وان كان ابدن فمن اربعة سهمان الحد وسهمان للشقة وان
كان احدهما ذكرا والاخر اثني عشر خمسة سهمان للحد وان كان الذكرا الشقيق فالسهمان
البله وعلى السديرات الثلثه لاشي للذي هو من الاب وان كان الذكرا الذي من الاب
فلسقي سهمان ونصف وللذي من الاب نصف سهم ويصح من عشرة بقر الخنثى
بعضها في بعض تبلغ ستين حلف الحد نصف الايمان وباخذ ثلث الدية وهو عشرون
من ستين وحلف المشكل السقي بلى الايمان ويعطى نصف الدية وهو ثلثون من ستين
وحلف الاخر عشر الايمان ولا تصرف اليه شي والاصحاب موافقه بالنصف فمردوها
وللسين الى الاصلان ويعطى الجوع عشر من ثلثس والدية والى المسهل الشقيق خمسة
فان كانا ذكرا اعطى للشقيق وان كانا ابدن دفعت الى الحد وان كان الشقيق ذكرا
والاخرى اثني دفع سهمان من الخمسة الى الحد ليم له الحسنان وبثله اسم الى الشقيق
ليم له ثلثه اخماس وان كان الذي لاب ذكرا دفع الى الحد سهمان واليه ثلثه
احدهما ادامات احد الورثة المدعى الدم قام واورته مقامه في الايمان فان بعد دوا
فلك الوارث على ورثه فلو كان للسل ابنان فمات احدهما فلان حلف على اسن حلف
كل واحد منهما بثلثه عشر بمساووروا حصه عليها وبعبر المنكسر فلو حلف احدهما بثلثه عشر
وما ن احن ولان حلفته ولم يحلف واربا عبر الحالف حلف ثلثه عشر ولا يصح منه
سكله خمسة وعشرون ولو كان للسل بثلثه بلس فحصد كل منهما بثلث المنكسر سبعين
سما فلو مات احدهم عن ابن ورثت حصته عليها وكل المنكسر فحلف كل واحد منهما
سبع ايمان ولو حلف احدهما ومات الاخر فلان حلف وورثه الحالف حلف تسعا
ولا يقع منه سكله سبع عشر ولو مات وارث القتل بعد ما اقسام احد وارثه حصته

من الدين الثاني لو كان للفصل اسنان خلفت احدهما ومات الاخر قبل ان يحلف عن اثنين خلفت
احدهما حصته بلا عشرة مساو قبل الاخر وزرع الربع الدين قبل عند علي اخيه وعنه علي
حساب ما احدثه من الدين فخص الاخر اربعة وسدس بضم ذلك الى حصته في الاصل ومن اشك
ونصف بلع عشرة وليس يحلف وفيه خلفت بلع عشرة مينا فحلفت اربعة احواد بخص اع
بهاية وبلغ فحلفت ثمانية اربع وبلغون
في ايمان القسامة في جانب المدعي عند اللوق فاما اذا ادعى القتل في غير محل اللوق ووجهت
النهي على المدعي عليه او اقام المدعي شاهدا واحدا واراد ان يحلف معه او قبل المدعي عليه
عن الشك واداد المدعي ان يحلف في عدد المين طرفان اسهرهما فيه قولان نعم والطريق الثاني
القطع بالعدد في من المدعي عليه ولو كانت الدعوى في محل اللوق وقبل المدعي عن ايمان القسامة
ففي عدد المين على المدعي عليه طرفان احدهما في قولان فيما اذا لم يكن لوق والثاني القطع
بالعدد ولو كانت الدعوى بقطع الاطراف والحركات فقد مر ان القسامة لا تحرف فيها
وانه اذا عارض فيها باللوق على المدعي فحلفت المدعي هل وهل بعدد نفس على ان يمين
المدعي عليه في دعوى النفس هل بعدد ان قلنا لا بعدد مهيما اولى وان قلنا بعدد
فقولان وقيل وجهان قبل الراجح الى العدد وطية الملاء والجمهور انه لا فرق بين ان يكون
المدعي به عمدا او غيره في النفس وقال ابن الصاغ الحلا فيهما اذا كان عمدا او شبهه على
الحد من المين قطع فان قلنا بعدد فذلك فيما اذا كان الواجب في المدعي بديل النفس
فان كان دونه مقدرا فان كان الباد الواحد او حكومته فعولان اصحهما انما تعدد بعدد
فحلفت المدعي خمس مساواتها انه يحلف بالعتق وتورع الايمان على عدد الاصل في
المتكسر فقل هذا خلف في البعد خمس وعشرين مينا في الموصح بله ولو كان الواجب
زايدا على بدل النفس فوجهان احدهما لا يراى على الخمس واما الثاني والخمس ما نصه
الزيادة فان كان الواجب بزيادة ونصف حلف خمس وسبعين مساوات فان قدر بغيرك
خلف سبعة وستين مينا وان كان بزيادة حلفت مائة مائة وبناه الامام على الوجهين
في صورة النفس وفي مهيما من الخلاف وان مدعى الضرب على العاقلة هل يراى على ثلاث سنين
اذا رادته الاروش وقال لا بعد احدهما في ان دية النفس الناقصة والاسية تعلم النفس
في ما سئل بالايمان والسوية بان الحاطة والناقصة منها وهذا اذا كانت في جانب

المدعي

عنه اما القسامة عليها عند الداء بالمدعي فلا يفرق فيها من سرور ومن وجه المدعي
خمسون مينا ولو كانت القسامة بحرق في الاطراف لهما احلفا في يهود الايمان
وان قلت الاروش اسكن بكن بدم روايه خلاف فيه ومهما قبل المدعي عليه عن الشك وعلى
المدعي وحلف بعدد ما كان خلف المدعي عليه وان بعدد المدعون تورع او حلف كل منهم
مثل ما حلفت المبردين في القولان فان وزعنا فان بعدد المرات لا على عدد وسهم
الاولى لو اقام مدعي القتل شاهدا واحدا واراد ان يحلف معه فان قلنا بمعه المين معه
في الدم فان ابي الساهد بصرحه السهاد بشروطها حلف المدعي معه مساو واحد وسب
المال ان كان المدعي به خطا او شبه عمدا وان كان عمدا محض لم يثبت القصاص قطعا وان
قلنا يثبت ما بهان القسامة وفي سورت المال خلاف باق بطرح ان ساء الله تعالى وان ابي يصنعه
الاحبار او شهد باللوق دون نفس القتل والاعراب يحلف معه خمس مساو قطعا ولا الراجح
وهذا بقصى لا كفا في اللوق بشاهد واحد وما ينبغي ان يكفى به القاضي القاضي فذلك قد
مر خلاف في سورت اللوق با حصار عدل واحد وان قلنا بعدد المين معه فلا بدم خمس مساو
الثاني اذا ادعى القتل على اسنان ووجهت على الصحيح في بعدد الايمان في حق المدعي عليه ففي تورع
الخمس على مينا قولان في الدعوى السورع وهو قصه ظلم العرابي وجمع الاكثرون انما يحلف
ولا تورع وبحرمان في ما اذا كانت الدعوى على اكثر من واحد في قطع طرف على قولنا بعدد
الايمان في الدعوى وخرج من الخلاف المقدم في ما اذا ادعى على رجل انه قطع احد ايديه
بله اقول احدها ان المدعي عليه يحلف مساو واحد والثاني يحلف خمس مساو والثالث يحلف
خمس وعشرين وفي ما اذا ادعى على رجلين اربعة اقوال يحلف كل واحد بمساو واحد
يحلف كل واحد خمس يحلف كل واحد خمس وعشرين يحلف كل واحد بله عشر مساو وفي ما
اذا ادعى على بله خمسة اقوال الثلثة الاول يحلف كل واحد سبعة عشر يحلف كل واحد
سبعة الاثر الثالث حكم القسامة وفيه مسائل الاولى القتل المدعي به في محل اللوق
اذا اقسم الولي ايا ان يوجب قصاصا او لا فان كان يوجب ما كان عمدا والمدعي عليه بصل بذلك
الفصل في جواب القسامة القصاص قولان الجديد الصحيح انما لا يوجبه والقدم انما يوجب
سوا كانت على واحد او على جماعة فيعلمون به انما يمكن احكامهم على بله وفي قول ان الولي
بحار واحد منهم فبعض منه ولا بصل بالجمع وهل يأخذ من الباقي يسلم من الدين فهو وجهان

وقد انه يعين بها من ليس بهم فقط وان كان هذا لكنه لا يوجب الفعل في العمل المذكور
وحسب الدية في مال القسم عليه فطوا وان كان خطا او شبه عمد وحسب الدية على عاقله مخففة
في الخطا معاملة في شبه العمد ولو ادعى العمل على بله في محل اللوث والخاص من غير واحد
فان قالوا بعد واحد واحد اسم على الحاضر حسن بمسا ومسا الفصاح عليه على
القدم وعلى الحديد ليس عليه الا تلك الدية ثم اذا قدم احد الغائبين فان ادعى قصده
وان انكر اسم المدعى عليه فيه وجهان وفي قولين احدهما حسن وعسر بينهما واحدهما
حسن بينهما قال الراعي ويكفي ان يكون علم الخلاف المتأني في حوازل القسامه في عيبه
المدعى فان حوزناه وذلك في الايمان الساقط فكيف بهاء اذا حلف على العاقه عار
القولان القدم والحديد واذا قدم المالك فالتزمه حلف عليه فيه الجاذق المقدم وان
قال بعد هذا الحاضر وان الغائبان محطيان فمسم على الحاضر ولا ينعض منه فطوا واذا
حضر الا حزان وانكر فم حلف عليها فيه الخلاف وان ادعى او صدقها العاقه فالديه على
العاقه وان كذبها فهي في مالهما مخففة وان قال بعد الحاضر ولا ادري ان بعد الغائبان
ام لا اخذ اسم على الحاضر حسن واحد منه تلك الدية على الحديد وعلى القدم يوجب الامر
الى ان يحضر الغائبان فان اعترف بالعمد اقص منها فطوا وبعض من الاول على القدم
وان قال قلتاه خطا وحسب الدية على عاقله مخففة ان كذبها العاقه وعلى العاقه ان
صدقها وان انكر اصل الفعل فمسم المدعى فيه الخلاف المقدم في ما اذا ادعى العمل وظهر
اللوث فيه ولم يدركه عمدا وخطا فظهر بها انه لا يقسم فان قلنا يقسم فقد تقدم حكمها
وتم يقسم في الخلاف المقدم ولو ادعى العمل على حزين وعلى احد فم اللوث دون الآخر
فسم على دي اللوث حسن بمسا وفي الاقصاض منه القولان ويحلف الذي لا لوث عليه
الثاني اذا ادعى المدعى في محل اللوث من القسامه ومات لم يكن لو ارثه ان يقسم والمدعى ووارثه
بعد بحلف المدعى عليه مصر عليه ويكفي ان ياتي بخلاف على ما سياتي عن القاضي الطبري
في ما اذا نكح ولما تقدم في الدعوى على اليمين فان نكح المدعى عليه اليمين فهل المدعى ان يحلف
من الرد فيه قولان فيهما نكح لان بعد من رد يمس القصاص والاول يمين لو نكح
بلسه على المذهب وبه قطع الصالح وبغلقها ابو محمد على ان يمين الرد في الدم هل بعد ان قلنا
تم وعليه وان قلنا بعد فلا وفي ان قلنا بعد اليمين المردون لا يرد اليمين عليه

وان قلنا بعد القولان وان كانت الدعوى في غير صوره اللوث فكل المدعى عليه عن اليمين
المدعى عن اليمين المردون ثم ظهر لو نكح المدعى ان يقسم عليه فله ذلك في القولان
وقصه الساقط المقدم القطع بان لا يسأل له ذلك وحصل جماعه القولان بما اذا كان المدعى في
لا يوجب قصاصا او نوصه وقلنا لا يمس القصاص من القسامه فان قلنا يمس بها فرد
على المدعى قول واحد لانه يستعد لها القصاص وعلى القاضي الطبري ما يقتضي ذلك
عن النص فقال قال الشافعي ان كان في ردها فائدة ردت وان لم يكن فيه فائدة فقولان بخير
القولان في ما اذا ادعى العمل في محل اللوث او ما لا اخر وطلب يمين المدعى عليه
فرد ها عليه قولان عنهما واوام شاهد واحد بما ادعاه واراد ان يحلف فهو اراد ان يحلف
في مسله العمل من اللوث او عن نكح المحم وخبرنا ان ايضا في ما لو ادعى في محل اللوث
لا سيما ان شاهد من محل عن من القسامه بما اقام شاهدا بالعمل الذي لا ينعض قصاصا
واراد ان يحلف معه ولو اقام المدعى شاهدا واحدا في دعوى ال و نكح من الحلف معه وكان
المدعى عليه عن اليمين المردوه عليه فاراد المدعى ان يحلف اليمين خافه القولان وان
الرافعي في الطلبين وقصه ما حكاه اول المسله ان يدعى لو جري ذلك في دعوى العمل الموجب
للصاحص بمكر من اليمين المردون بلا خلاف لانه يستعد ثم الرد دون من النكول
الامر الرابع في حلف ايمان القسامه وهل يلزم من تحقق بدل الدم وذلك سئل الله الواجب
للحر والعمه الواجب في الرق على الصحيح في ان القسامه محرم فيه وسئل ما اذا كان المستحق ولدا
او الر وقصه فروع الاول اذا قل بعد المجانب فان المجانب ان يقسم ويصبر بالعمه على
اذا النجوم وليس للسيد ان يقسم بخلاف ما اذا قل بعد العبد الذي اسراه العبد المادون في النكاح
فان للسيد ان يقسم دون المادون على الصحيح فان عجز المجانب نفسه فالنصران للسيد
ان يقسم واخذه جماعه والدي قاله القاضي ورواه الختام عن الاصحاح واورن الغزالي والرافعي
ان ذلك ان كان قبل عرض اليمين عليه ونكوله حلف سيده فلو ارثه وان كان بعدهما فلا فلو ارثه للث
سخط المدعى عليه والعبد العزاد ملك سيده عبدا فعمل وهناك لون فان قلنا العبد لا يملك
ملك سيده فالسيد الذي يقسم لان العمله فان مات بعد ان اقس في لورسه وان قلنا يملك فهل
يقسم فيه وجهان ورثها الامام على وجهين انما املك سيده فملك سيده فملكه فملكه فملكه
ملكه الى القيمة كعمه او سلع وتكون القيمة اقصهما الثاني فان قلنا يقطع فالسيد الذي يقسم والا

فوجهان فان قلنا لا يسمى العبد وكذا السيد فان اسرجع السيد واعاد العبد الى ملكه ذلك
وقال عيسى بن عيسى السيد ويسمى الى النقص وحزم به المستعدي وبلون العبد للسيد وان قلنا
يسمى العبد بعد قلنا لا يسمى السيد ايضا قال الامام ونحو ان يحول السيد خلفا عن العبد
كالوارث الثاني اذا ملك السيد مستولته عبدا فعقل فالحكم في العتامة في محال للون
وعينه فالعدم في العبد ان قلنا لا يملك يسمى السيد وان قلنا يملك فوجهان قال الماوردي
ولا يفارقه الا في شئ واحد وهو ان السيد اذ مات عن عبده وقد ملكه مالا كان لوارثه
انتراعه وليس له انتراعه من ام الولد في حكمها ما لو اعقب العبد بعد التملك لم يترجعه
منه وان كان له انترجاعه لو باعه لمعارفه بالبيع واستعراة بالرق لكن القاضى قال
اذا اعقبه عا د المالك الى السيد كالوباعه ومقتضاه ان يطرد في ام الولد اذ اعقبه مومن
وعلى هذا يرول المفارقة وتكون لغيرها مطلقا وهو مقتضى كلام الراغب ولو اوجح
بعد عقل وهناك لوث فاسم السيد احد القيمه وبطلت الوصيه ولو اوصى له بقيمه
ولان لو قيل صحته الوصيه ونسبت الوصيه المستولده لغيرها من الرقيق فانها تصح عند المود
وهو وقت لا يستحقاق والعبد يستقل الى وارثه قال الرواني وعلى هذا الواسي بعد
لنفسه م اعقبه ولم يمتعه نفع قال القاضى الطبري ولو باعه بعد الوصيه نفع الوصيه
ونسب الاستحقاق للمعسر ولذا لو قيل عبده فادعى بغيره مستولده وهو يخرج من النسب
صحته الوصيه والحكم في الصور بين واحد وبصرف الكلام في الصور النائية فان قسم السيد
عمر مات فالقيمه لها وان لم يسمى ومات ولم يوحده منه يكون للورثه ان يسموا وينسب
القيمه لهم بمصر الى المستولك بمقتضى الوصيه ولهم عرصه بعد وصيه مورثهم
كانهم لم يموتوا ولو لم يسموا في ذلك كغيرهم حتى لو مات معليه دين ولا ترك له
وقضاء ورثه من المهر لم يرد به قوله بخلاف ما لو اراد اجنبى قضاء قال الامام
وعلى طي انى رايت خلافا في الوارث ومقتضاه ان يسموا لكن الاصحاب منفقون على
انهم يسهول وهو مقتضى النص قال ولا يحب عليهم ان يسموا ولو كانوا على علم في
الايمان لا يحب حظ ولو اوصى انسان بماله لم يوصى واحدا استحقاقه فكل خلف الوارث
لسيد الوصيه او الموصل له فيه احتمالا لا الامام والذى اورن الماوردي ان الخلف الوارث
والاحتمال في ما اذا كانت القيمه بيد الورثه اما اذا كانت في يد الوصي فهو الخلف

واذا

واذا اقسم الورثه سلكت القيمه الى المستولده اذ اخرجت في الثلث وان نكلوا عن العتامة
فكل خلف المستولده وياخذ القيمه منه قولان وقيل وجهان في القولين في ما اذا اقام الوارث
بشاهدا من مورثه ولم يخلد معه فكل خلف الغرما واصحهما ونسب الى الحديد المنع
وخرجان في ما اذا اوصى بعن وجعلنا الخلف للورثه وهو ما عن الخلف قال الماوردي والرواني
ومنهم من قطع هذا الخلف في ما اذا كان المدعى به دين للمورث وهو ما عن الخلف وقضى
ما وجهه به من ان لهم امساك الدين واعطائه له دون العبد اطراده الطريفة
المقدمة في المستولده بغيره العبد وخرجان ايضا في المديون وهو ما عن الخلف اذ اقل
او قبل عبده ولم يقسم ورثه هل للغرما ان يسموا لان دينهم بعض من دينه قطعاً
وان قلنا ثبت لهم ابتداء ولا خلاف ان للورثه الدعوى وطلب الدين المدعى عليه
اذا لم يسموا واما المستولده فاطاهر المقتضى ان لها دعوى القيمه وطلب الدين
وان قلنا انها لا تقسم ولا تحب في طلبها الى سائرهم الاستحقاق واذا نكل الخصم برد الدين
عليها قال الامام وعلى هذا لا يوقف دعواها على اعراض الورثه عن الطلب وحلم الغرما
حكم المستولده ونسب القاضى الطبري دعوى المستولده على انها لا تقسم ان قلنا نعم فلها ذلك
وان قلنا لا فليس لها طلب الدين لان الدين انما يطلبها من برد عليه لو نكل المدعى عليه ولا
يمكن الرد عليها اذ اولنا انها لا تقسم قال الراغب ويلزمه ان يقول انها تدعى في اذ
اعرضوا عن الدعوى والطلب والمسئوبه الى القاضى قاله ايضا القاضى حسين وقد يحمل
النص على ما اذا اطلب الدين على نفى استحقاق القيمه وما قاله القاضيان على ما اذا اطلب الدين
على نفى العقل وظاهر كلام الغرالي الى حكم عرما الميت في ذلك حكم المستولده وقال القاضى
لهم الدعوى بخلاف عرما الميت ولز حوزنا للمهر الخلف وقال الفوراني لهم ان يدعوا
وفي حلقهم قولان وفيه نظر ولعل ان لا اختصاص للمستولده من الجانب في ذلك
سواء وانما ذكرتم تمسدا لما لها غيرها من الارفاق المالك اذ اطلق يد عبده
فحق لهم مات بالسرايه فقد مر ان الواجب دينه ودر الخلاف في ان القيمه السيد
منها اول الامر من نصف قيمه العبد وثلث الدين او الاقل من ثلث القيمه وكل الدين او الاقل من نصف
القيمه حاله الخنايه او نصف الدين فاد اوقعت هذه الخنايه في محال للوث فان كان الواجب قدر
ما استحققه السيد ولا يفصل بين الورثه بان نصف القيمه قدر الدين او اكبر على الاول

او كانت القيمة قدر الدين على الثاني مرتبة لك على او السيد هل يقسم لومات العبد رقبيا
ان قلنا نعم فهنا اولي وان قلنا لا فهنا وجهان اظهرهما انه يقسم وبعضه القطع
به وعلى الاول لا نسلم انورته ايضا بل يحلف المدعى عليه فان نكل حلف السيد واستحق
وان كان يصل من الواجب شي للوريه بان كانت من نصف القيمة على الاول او اكبر من كلها
على الثاني فلو ورثه ان يفسوا وطحا وفي فسامه السيد الخلاف ان قلنا لا يقسم فلو ورثه
ان يفسوا خمسين يمينيا وان قلنا يقسم والسيد مع الورثة كالوارثين في القولان
في ان كل واحد منهم ومن الورثة يحلف خمسين يمينا او يورع الايمان عليها بحسب ما
ما حدان وعلى القول الثالث ان الوارثين للسيد الاول من نصف القيمة ونصف الدين
بعد وصل من الواجب شي للورثة فيكون الحكم ما تقدم الرابع ادا ارتد ولي
القتيل بعد ما قسم فالدين بآية لها وسبيلها بسبيل سائر الاموال التي ارتد عليها
وان ارتد قبل ان يسلم فالاولى ان لا تعرض الحاكم عليه القسامة لانه لا يورع عن اليمين
العاجزة واذا عاد الى الاسلام افسم فان طلب ان يقسم واقسم في حال الرد ففي صحته
القسامة قولان واختلف الاصحاب هل هي صحيحة مطلقا او على القول بفساد ملكه
المرتد خاصة على طريقين احدهما انه على القول بفساد ملكه فان قلنا ملكه يروى بالرد
فادعاء حصل قبل حال حديد فلا يصح قسامته في الرد وان قلنا انه على القول بفساد
ملكه انه موقوف ففي صحته قسامته وجهان اظهرهما انها تنفع قال الراعي ومنهم من يقول
القسام ادا مات او قبل على الرد ففي موت الدين وجهان واظهرهما انها تنفع على
كل الاقوال ولو ارتد الولي قبل موت المخرج ومات مرتد لم يسلم

الاول لا ينبغي ان يحلف الحاكم اليكوان سوا كان مدعى او مدعى عليه حتى يعلم
ما يقول وما يقال له فان حلفه ففي صحته حلفه الخلاف في ان السكران كالصالح او كالحائض
والأظهر عند الجمهور الاول وعند القاضي الى حامد والماسر خشي الثاني الثاني
اذا قبل رجل وكان اللوق على عبده فلو ورثه ان يقسم عليه ان اساء العصاص بالقسامة
والا فلا الا ان يكون موهونا فيستفيد بالقسامة كل الدهن وسبعة وفسمه منه على
الغيره **الثالث** ادعى على رجل انه قتل اباه عمدا فقال المدعى عليه فليبه خطا
او شبهه عمدا قال البعض القول في العبدية قول المدعى عليه مع يمينه سوا كان هناك

لوق امر لا والا قوى ما ذكره الامام والمنولى انه ان كان هناك لوق قالوا شهد عبيدا و
لسا على اقرار المدعى عليه بالعبد ففسم المدعى وصحوى المدعى عليه لوق القيل خطا
لا يسمع المدعى من القسامه ولا يبطل اللوق ان لم يالكه وان لم يكن لوق ففسد المدعى
عليه يمينه والبصانه يحلف يمينا واحدا وقال القاضي بربط ذلك على انه لو انكر اصل
العمل لم يحلف ان قلنا يحلف يمينا واحدا فليداهما وان قلنا يحلف خمسين فحلفها
خمسين او واحدا فيه وجهان واذا حلف هل للمدعى طلب الدين فيه قولان يسا على
ان دينه الخطا يجب على الجاني والعاقلة يحملون او يحث عليهم وعلى هذا السبل طلبها وعلى
لاول ينبغي على ان الحلف في الصفة كالحلف في الموصوف وفيه قولان ان قلنا نعم فكانه
ادعى ما لا واعترف له به مال اخر وان قلنا لا يطالب بها قال الراعي وهذا الاظهر واقتصر
عليه الاكرون ويكون الدين في مال المدعى عليه محققه صفة وما حله الا ان يصدق
العاقلة فيكون عليهم فلو نكل المدعى عليه حلف المدعى على انه كان مسجدا ويكون عدد يمينه
بعد ايمان المدعى عليه وطلب له نفيه القصاص او الدين المخلطه في ماله ولو ادعى عليه
انه قتل اباه خطا او قتل اباه عمدا فلا قصاص وهل له مطالبة بدينه محققه فيه وجهان
الرابع قال السافعي رحمه في صفة يمين المدعى عليه اذا نكل المدعى عن القسامه
او لم يكن هناك لوق يحلف باليه انه ما قتله ولا اعلن على قتله ولا ناله من فعله ولا سبب فعله
سج حرمه ولا وصل الى يمينه ولا احدق سياسته ولا ان يمينه فقولوا ما قبله لئلا
يعداره بالقتل وقوله ولا ناله من فعله شي لم يصبه سهمه وجره الدرهم ولا ينسب فعله
لانه قد يرى سهم او حجر فتصحب حجر او طير المصار الى الشخص فقتله وقوله لا وصل الى شي
من يديه اي من سفاه سهمها بهلك وقوله وما احدق سياسات منه اي ما حرمه سوا ولا
نصب سكين او حجر اهلك به ولا حاجه الى ذكر صفة القتل فانه ينبغي اصله واجه حاجه
بالصن على انه يجوز ان يكون الدهن كله مطلقه في غير صور القسامه فانه اذا عر حرمه
يكفي في الوجه المدعى ومن منع منه صورها في ما اذا ادى اجهاد العاصي الى سماع الدهن
المطلقة فادعى الولي حصول الهلاك على يده ولم يرد ففسد القاضي في اليمين سوا الجهات
او في ما اذا كان الولد صبا او محبونا ففسد القاضي في يمينه ويحاط في الحليف وكذا اذا
عاسا وادعى له وجله كاد اقامت يمينه على طفل او عاتت يمينه على الحاكم وقبل بشرط

السابع ذلك في الدعوى المعصلة وشرط في التماس الزيادة على ما يصنعه الدعوى في الدماء
خاصه في حق طاحه لا فيها من حق المقتول قال القائل هذه المصلحة احتياط وتلفه ان يقول ما
قلت فلانا لان التماس يلزم على وقول الدعوى الخماس لو ادعى جراحه لا يوجب قضا
كالخافيه واقام ساهدا واحدا وحلف معه بمسام مات المجرع بالسرايه قاتل الحداد لا
يعطى الورثه شئ الا الخمسين بسا قال القاضي ابو الطيب بصور ان الحداد او لا يسع على ان
دعوى الجراحه والسبه عليها سمعان فلا بد من الما وفيه خلاف وحواله مفرغ على ان اليمان
لا سعد في الجراحات فان فلانا سعد بكذا الايمان فيها وحلفه سماع ساهدا وان
فلانا نوزع على الدية فحلف الخافيه مع الشاهد بلب الخمسين فادامان المجرع وصار الجراحه
نفسا بسهم الورثه فحلف الخافيه مع الساهد ولا يحسب بمن مورثهم وقال المحصر
يحتسب حتى لو حلف خمسين على قولنا سطر فلا يفس عليهم والظاهر الاول **الشرط**
المالك في صفات السهود ونصب الشهان وسر وطها نسوي في كتاب الشهادات وللشهان
على الخافيه سر وط الاول الذكور فلا يسب القصاص في نفس او طرف او جرح شهان رجل
وامرأته ولا ساهدوهن بل لا بد من رجلين شهدان بنفس الفل او المجرع او على اقرار
الحال لهما وفي موت الدية كلام باقي في الشهادات وما لا يسب الا المال من القطع والجراحات
كالخطا وشبه العده وحنايه الصبي المخنون وحنايه المسلم على الذمي والمجرع على العبد والاب
على الابن بسبب شهان رجل وامرأته وساهدوهن او ايمانها بعدم وكذا الخافيه وما
دون الموصحه اذ لم يوجب فيه قضا او سائر الجراحات الموجهه للحكومه ولو اقام ساهدا
وامرأته على قبل يوجب القصاص ثم عفا على حال وقصد الحكم له سلك الشهان لم يحكم لهما
ولو شهد الصبي ببلغ والعبد بغير عفو ولو اعاد بملك الشهان بعد العفو بغير ان يسع فلو
اعاد الصبي والعبد بعد ذلك لهما ولو ادعى المدعي بعد الدعوى بالقصاص عفو عن علي
الدية وادعى بها واقام رجلا وامرأته بالفل الموجب للقصاص او ساهدا واحدا واراد ان يحلف
معه فهل يسلو بسبب المال فيه وجهان اهمهما عند الماوردي نعم واهما عند اكثر من
وحكي عن الضر لا وقطع بعضهم به وبحوز ان يساع على القول في ان ما موجب العده القسود
فلا يسل او احدا لا من قبل يصرع لو شهد رجل وامرأته بها سبه او ما مومه فاركا
ايضا بان سبه والانه صريه صريه او صريه بها او صريه اوله فالتصديق ان الشهان لا يسب

شهادتهم

بشهادتهم بل لا بد من رجلين ونصر على التماس لو شهدوا بانه روى بهما عدا الى
زيد فاحابه ومزق منه واصاب غيره خطا انه بسبب الخطا لهما وساهدوهن ولا صحاب
طريقان احدهما بها قولان احدهما بسبب الهشم والخافيه على الثاني هم وان لم يسب
العصا في الموصحه ولا في الفل الاول فمل يصر عليه في مسئله الهشم ايضا واصحها
بغير النصين قال الامام ولو ان المدعي في المسله الثانيه والاصاب سهم الرجل الذي قصد
ونفذ منه الى الثاني ابي ففعله ولم يكن الخافيه الاولي سخط حق المدعي وجب القطع
بموت الخطا بالديه الما قصه وسهل الردد ما اذا كانت الاولي سخط حق المدعي
بم قال عوفيه احتمال ابي ويصير منه ما قاله الفخر الى انه لا خلاف انه لو ادعى ثمان
عشر وحظا بسهد او ذكر او مرور السهم اليه من رند لم يعدح في شهادتهم والظاهر
ان مراده ما اذا كان المدعي ادعى الثاني فقط سواء كان في الاول ولا كغيره يعلق
القاضي روايه وجه في هه ان يشهان الرجل والمرأته والساهد والتماس لا يسع
في ذلك وما ذكره الفخر الى يخصصهما ذكر في باب اللدعاوى انفلو ادعى ملكا مطلقا
فشهد بالملك وسبه لم يضره مانع والمقصود الملك وقد وافق السبه بسبه
الدعوى وقال الامام انه لم يبر فيه خلافا وقد يفرق بينهما وقال الامام في المسله الاولى
انه لو ادعى راسه عاد وهشم يمدعي ان بسبب موجب الهامه برجل وامرأته لانها لم
لم يسل بالموصحه وتبجح الفخر الى ولو ادعى مع القصاص بالامرجهه لا يعلق بالقصاص
واقام عليها رجلا وامرأته بالذهب ان المال بسبب وان لم يسب القصاص وبعضهم فقال
فقال بتراد وهذا الموقر لا بعد عملة المصروع ان لما بسبب الهامه التي مع الصباغ
واوحيار شها فتي بسبب القصاص في الموصحه وجهان واستبعد السج ابو علي وعابره
ببويه وقال الوجه ان يقال لا يجب قصاص الموصحه وفي ارسها وجهان ابي وهو مقتضى
هلم الماوردي وابن الصباغ ويلمح في ذلك مسئله الهشم اربعة ارا حدها احدها وهو
المقصود انه لا يسب بده الشهان شئ وانما بان بسبب القصاص في الموصحه وارس الهامه
كاملا عشر من الاثر ان عفا ولم يضر وان اقص في الموصحه وجب له خمسين على الصحيح وحكمه
في وجهه وبالماله لا يسب القصاص وبسبب ارس الهامه كاملا وارسها لا يجب القصاص ولا العشر
من الاثر لا يجب ما يقابل الهشم بدون الصباغ وهو خمسين من الاصل والاصح **الشرط**

دباني ان يكون صحيحه السهمان مريجه وفيه مسلمان احدهما الساهد بالبلد انه ان صد
الهلال الى فعل المسهود عليه صرحا ولو قال اسهد انه ضربه بالسيف لم يثبت ولم يثبت
به شي ولو قال اسهد انه حرقه بالسيف واهترق الدم ومات المجروح او مات لم يثبت
العمل ما لم يثبت عليه او مات من حراجه او اهرده فيه فثبت ذلك فثبت قال
الامام وفي طريق الجراح ما يدعي ان السبل يثبت السهمان وقال هو عطاء ان لم يكن
في السجده احتلال والرافعي ويدل على الاختلال انك لا تجد في طريق العرفان والعرفان
يدواه وحدها عندهم وان الصباغ حكي عن النص ما يدل عليه وهو انه قال اذا ضربه
بالسيف واهترق دمه ومات فلكمها ووالله ما ورد في لو االهترق دمه ولم يسهل فهو فان
كان موته بعد مضي زمن يمكن ان مال الجراحه فيه حكم على الجراح بالقتل لان الظاهر ان موته
قبل ان مالها منها بعد اذ ادعى الجراح انه مات من غير حلف الولي للاختلال بخلاف
ماله والا ومات عقب حراجه وادعى الجراح انه مات بسبب اخر فان الولي لا يخلف
وان كان موته بعد مضي زمن يحتمل ان يدهل فيه حكم عليه بالجراحه دون العمل حتى نعم
بمنه ان لم يرل صامريضا حتى مات وعلم عليه وما واه في الحاله الاولى موافق للوجه
الذي نسبته الامام الى العرفان وهو يعصم جسدا ولو طأ جرحه او ضربه بالسيف
فاهرق الدم ومات مكانه كفي بصره للرجح ليط الامام ما يشعر به راع فيه فانه جعل محل
الوفاي ما اذا اصاب اليه ومات من تلك الجراحه ولو قال ضربه بالسيف فمات دمه
ومات مكانه فالشيخ ابو حامد لم يثبت العمل وفرق بان امار الدم بسبب ظاهر في الاحوال
الى الموت بخلاف سبله قال الامام ولو صدق الحافي الولي على الجراحه وادعى انه مات بسبب
اخر صدق الولي بحسبه انه مات منها الشك فيه لو قال الشاهد اسهد انه ضرب راسه فادماه
او قال دمه بسبب الدماه ولو قال فمات دمه لم يثبت ولو قال ضربه بالسيف فادماه
او اوضح من ضربه او من حراجه بسبب الموصحه ولو قال ضربه فوجدنا راسه موصحا او
فانصح لم يثبت وكذا مال الناص والامام والعدالي في ما اذا قال اوضح راسه وبشترط
الامام والعدالي في جميع ذلك التعرض لارضاع العظم قال الامام والذي يحتمل للمقطعي
ان الشاهد لو كان فيها دما العاص منه لانه لا يطلق الموصحه الا على ما يوجب الاعطال ما يوجب
العظم بخلاف ان يقال لا بد من ثبوت الامر لمقطعي بخلافه وقد خالف في هذا القول

وانما الشهان على السهمان وذكر الرافعي نحوه في الشهان بحرميه الرضاع ولا يد من بعض
المؤرخه او ذكر محالها ومساخها طول وعرضا لحجب النصاص ولو كان على راسه اكر من
موصحه ولم يجر الساهد موصحه الذي ساهد عليه فلا فضا ولو لم يكن على راسه الا واحد وهذا
اوضح راسه قال الما ورد في حجب النصاص والديه كذا قال في ما اذا اسهدا بانه قطع يده
لم يحد له سواند واحد مقطوعه وهو قصيه ظام العدالي وقال الرافعي وعن لا حجب
النصاص بخلاف ان يكون على راسه موصحه صغره فوسعها وقال في مسله الدهلير ل
سهاديهما على التي ساهد فمقطوعه ام بشرط بعضهم عليها بخلاف ان يدرسه خلاف
الابن الووي والصبواب الحرم يدرسه على المعطوعه وفي وجوب الارش اذا اطلب اليه اوضحه موصحه
لا يرضاهما حجب فلما لا قصاص وحضانة العاصي وهو ظاهر النص انه لا حجب
ما يحكمها انه لا حجب ولسهد له نصه في الام على انها لو شهدا ان فلا تا قطع يد فلان ولم يرضاهما
ولا ان مقطوع اليد لا حجب النصاص وحجب اليه ولا خلاف انهما لو شهدا موصحه سهمان مريجه
فان هذا ان راس الموصحه المجروح سلم لا امر عليه والعهد قد يرد سهاديهما
بما التزم في ان السجده حقيقه عند الجمهور يحصل منه الكرض والموت وكانت المعرفه والوجه
الاسر ابادي لا حقيقه له وهو لا يحرم فعل السجراجا عا فاد قال رجل نعلت السجراجا وانا
السجراج استوصف فان وصف ما هو له فهو كافر وشك في الصباغ بان يصف البصر في الكواكب
السجراج وانما حجب الى ما يطلب منها وقال العدالي لو قال انقل بالسجراج يدري دون مدرك الله وهو
كافر وان وصفه ما ليس بغيره لم يكن كافرا وفيه مسلمان الاول العمل بالسجراج لا يثبت باليه وانما يثبت
بافرار السجراج ووجه نظره لان الولي اذا ادعى انه قتل مورته بسجراج فانه يقطع عن المات فان الظاهر ان ليس
برد على المدعي وان قلنا بغير النكول باليه وله ان يخلف اعتمادا على قريه نكوله او غيرها فقد ثبتت
العمل به لا مالا فادار وهذا عري وقد مر انه لو قال ولله بسجراج وهو يرضع عاليا فان اذارا بالمثل
العهد وان قال بغيره نادرا فهو اقرار بسبه العهد وان قال احطت من اسم عبي الى اسمه فهو اقرار
بالخطا قال في الام ولو قال انا امرض بسجراج ولا اقبل وقد سجن فلانا فمضته عرر ولو قال
بسجراج ولا امرض والى وذي يرض عنه فان عاد عرر لان السجراج حرام الشك فيه لو قال السلام
امرضه بسجراج لم يثبت به وانما مات بسبب اخر فقد يرض على من اكل لوت للولي ان يقتل
ويأخذ اليه وفيه قول يخرج انه ليس بلوت ولا قسامه في الوجه رجلا ومات المجروح ولا حلف

الخارج والولي بانه مات بالسرايه او سبب اخر فانه لا يتساميه فيه وفي المصدق منها
يصل وخلاف لعدم واسار الامام الى مخرج وجهه ومنها اللم في ان اقرار الحاج
الحرج لوت والظاهر الذي عليه الاثرون وحكي عن المصنف ان يضمن الى ارباب
مجلس الولي واتي الخلاف في اتحاد المهر ونعدها فاد اختلف وجب القضاء قطعا
وقد ثبت ذلك بالبينه وقد ثبت باقرار الساجد وان ادعى الساجر الرأيه في كل الرض
وقد مضت يد بحمل الر صدق بيمينه وقد مر بطريق في احلاف الحاج والولي
او وال ملك بسجري جماعه ولم يعمل احد افلا فضا **الكتاب** الله
فل يجوز العلم السحر ونعاه سطر فان يوهى على عدم اعقاد فان لم يهرج حرام قطعا
وان لم يوقف عليه فان كان فيه مباشرة محطوره من در سبب او برل صلاه حرام ايضا وان
لم يكن فيه نشي من ذلك ففي حواره اربعة اوجه اجمعها انها حرامان وباسها انهما مبا حان
وبالبا انهما مكر وهان ورابعها انه ان قصد بعله دفعه عن نفسه لواجتماع اليه
وان قصد بعله لسحره فلا يجوز قال الامام ولا يظهر السحر الا على فاسق ولا يظهر
الرايه على فاسق و ذلك مستفاد من الاجماع لا من العقل واما فعل السحر حرام قطعا
لكن لو فعل سحر على محض حيله به فله كلام لعدم والمشهور المنع قال الرواني النكاح واسان
الكهان وتعلم الكهان والسحيم والعرب بالربط والحصا والتشديد وتعلم هذه كلها حرام
واحد العوض عنها حرام وحرم المشي الى الهلما وصدق هو لا حرام ولذلك العباد والطير
وعلى فاعل تلك النوبه منه **الشرط** الثالث ان لا يصح حرام ولا دفعه ساني
في الشهادات ان من شرط الشاهد الا يتكلم عن اليه وان من اسانها ان يحل بالشهاد
نعا الى نفسه او يدفع عنها صراحتا من الشهاد الحان ان يسهل حرج مورثه فاد ادعى وقد
على ممراته جرحه وسهله ليريد واره فان كان اصلا او في عالم يعمل شهادته وان لم يكن واحدا
منها فان شهد بعد الانهال قلت شهادته وان شهد فقليل لم يعمل لانه حرج معا الى
نفسه ولو شهد بما اخر لمورثه المرض مرض الموت قل على اظهر الوجهين عند
الا لثبوت ومنها ما اذا شهد اسان لم يدعي حرامه وهما محجوبان عن اريه فالوسه
احواء وله ابن او غيرها وله اخ لم صار اوار من بان مات الابن والاح طريقتان اجمعها
وهو نفيه في المختصر ان من الحاجب ان كان قل فضا العاض شهادتهما لم يعمل على المذهب

خلاص

فيما وطريقتان الحنون والاعمال المذهب وباسها ان فيه قولين احدهما هذا وثاها ان الاعتبار
بحاله الشهاد ولا انما طرا وهما محرجان على ان الاعتبار في الاقوال للوارث بحاله الاقرار
وبحاله الموت ولو شهد وان بان على حرج المورث لم يجد صاحب فالوسه لا حواء بر محدود
ابن مظهر المذهب ان الحرج لا يثبت ومنهم من ذكر فيها الطريقه الماسه ولم يرضها
لامام في الصورين فان قلنا بالمذهب انما لا يعمل فاعاد الشهاد بعد الحرج حواء
الحرج فالمشهور انما لا يعمل وطعا ويرى الامام الا يعاق عليه وقل في قولها الوهمان
بها اذا اعادها بعد الرافان فيه وجهين اجمعهما لا يعمل وهما كالوجهين في ما اذا
شهد السيد الحاسب بهال تردد شهادته م اعادها مع العوض هل يعمل واختار
ان الى عسرون منها القول واما الشهاد الرافقه للضرر فمنها ان يقول الله على العمل
الخطا فشهد اسان من العاقله المحمل للدين ينسب منه العمل فلا يعمل بشهادتهما
فلو كان ساهدا العسور من غير العاقله فالعوض ان سها دتهما لا يعمل ونص فيها في ما اذا
بان من الاسا هذا العسور من غير العاقله فالعوض ان سها دتهما لا يعمل ونص فيها في ما اذا
بان من الاباعد وفي عدد الاقربين وقابا الواجب على ان شهادتهما يعمل ولا يحل طريقتان
احدهما اسان فولى وبها واطهرهما بعد من الضيق قال الراعي وسها العاقله تركه منه
الحرج شهادتهم بمقوبه العمل اسان ومقتضى هذا ان لا تتبع بركه الانسان لم شهد
على حدوق **الشرط** الرابع او سلم الشهاد عن العاد وفيه مسائل الاولى
الشافعي رضي الله عنه ولو شهد على رجلين انهما قلاه شهد احراز على الشاهدين الذين
انهما قلاه وكانت شهادتهما في مقام واحد فان صدقهم ولى الدم معا بطلت الشهاد
وان صدق الدين شهدا او لا قلت شهادتهما وجه الاخرين داوعا شهادتهما وان صدق
الدين شهدا احدا بطلت شهادتهما لا يبا برهان بما ما شهد عليه بها وصوره المسله
مستحل فان الشهاد لا تتبع الا بعد دعوي والدعوي بوقوف على بعض المدعي عليه
فكيف كل المدعي بعد شهاد العريقان واجاب الاصحاب باهويه احدهما لا يسمع
واين الى هرس قال لما ورد في الجمهور صورها اذا وجدت الشهاد دون الدعوي
وهي تتبع دونها في العمل خاصة لو شهد احدهما انها من حقوق الممول بعد منها
دونته وسعد وصايا به جار الحكم ان نون عنه في سماع الشهاد قل دعوي وره وباسها

تخليط حكم الدماء والاما وردى وعلى هذا الاسمها في ديون حتى ولا ميت على الاول
بحي ان سمعها في ديون الميت الثاني ان صورتهما اذا كان ولي الدم صغيرا او مجنوناً
فمحوز الشهادان لهما قبل الدعوى لانهم لا يعانوا انفسهما واخلف هؤلاء في ذلك
محصن بالعلل اعظم خطره او اخرى فيه وفي عين من الدماء ساير الاموال **الثالث**
ان صورتهما اذا لم يعلم الولي العاقل والسمع قبل الدعوى من موعده حصد ومده كلها
ضعيفه والرابع انها تصور مع التعديع على الصحيح ان الشهادان لا تنفع الا بعد
الدعوى مطلقاً في ما اذا ادعى ائس شهيد بذلك ساهدان فادار المسهود عليها وشهد
على الساهدين بايها العاقلان وذلك بموجب المحاكم رسمه وشبهه راجع الولي وساله احصاها
لخمس ائس ائس صوراً ايضا تعديعاً على الصحيح في ما اذا اقبل وكيلاً بطلب الدم
فادعى احدهما على ائس والاخر على اخرين وشهد كل ائس على الاخرين وهو ايضا مفرغ
على صحة التوكيل بمخاصمه حصا به وان لم يعيهم وفيه خلاف بدمه ولخص منه ان
في قبول شهادته الحسم وجقوا الادمن اوجه اصحها انها لا تقبل وباسمها يعمل
مطلقاً في القصاص والمال واليهما يعمل في القصاص خاصة ورايها يعمل في حق المحزون
والصبي دون غيرها وحاسمها ان لم يعلم به مستحقه فليت وان علم به فلا وفيها قولان
بمصلحة القصاص والديه المتعلقة به فلا بموجب الخلاف في قول شهادته الحسم في الادبي
وبسبب الخلاف في اسراع المخصوص به العاصب من غير ماله ولا ولاية فان قلنا يعمل
الى مجلس العاصي فشهدا سأل على اخرين بالعمل وهذا الاحران علمها به فليت اوجه احدها
مرد السهادان وهو فرس قول الناقض عند التعارض والاني انا راجع صاحب
الحق وحكم شهادان من صدقهما وصدقه بمنزلة البينة المرجحة على القول بان الاعتقاد
على البينة المرجحة على القول والبدم مرجحه والثالث يعمل الاول من الماينة ولا محي
هذا في ما اذا شهد تامعا وان قلنا لا يعمل شهادان الحسم فان كانا شهدا حسم محصر الولي
وادعى ما شهد به الاولان لم تنفعه الشهادان المقدمه فلو اعادها ففي قبولها بليت
اوجه اطهرها عند الغرالى انها لا تعمل باليهما ان ناعز المبادون فليت والا فلا
وان كانت باسما بعد الدعوى فان كان قد ادعى على ائس وشهد به شهادتان
فان كانت معه المدعيان فشهدا على الساهدين كما مر في الوجه الرابع فان استمر على الدعوى

الاول

لاولى وصدقوا الاولين فهو ممكن للاخرين ولا يعمل سهادتهما لانهما واقعان ومبادران
وعده وان وان صدق الاخرين وصدقهم جميعا بطلب الدعوى والسهادان وان كان الدعوى
من وكتله بظرفان الذي ادعى عليها الوكيل فادعى واعام الساهدين فشهدا المدعى عليها على
الساهدين بان استمر الوكيل على الدعوى على الاولين من العمل عليها وان صدقهم جميعا
او صدق الاخرين بعد ان عزل الوكيل ولم يواحد الموكل باقراره في ابطال الدعوى وان لم يعت
الموكل من يدعى عليه بل وطلبه في الدعوى بمحسونه او قال ما رى عداس من هو لا الجماعه
فادعى عليها على محرد هذا الوكيل وجهان بعدما قال القاضي والبعوى والدين عليه عمل
الدعاء صحه فان بحثناه مع الوكيل اثنين وادعى عليها بالعدل واقام به ساهدين فشهدا
على الساهدين به فان استمر الوكيل على صدق الاولين بطلب العمل على المشهود عليها وان
صدق الاخرين او صدقهما جميعا اغل عن الوكالة ولا يواحد الموكل باقراره بل ان صدق
الموكل الاولين بطلب العمل على الاخرين وان صدق الاخرين فله ان يدعى على الاولين
ادلم سعدم منه ما با فصر ذلك وهل يعمل شهادان الاخرين له بالادام والغزالي يدعى على
ان شهادته المبادر هل تنفع فان قلنا تنفع فاذا دعت في صورة الدفع هل يسمع فان قلنا تنفع
فليت شهادتهما وان قلنا لا يسمع بطلت لانهما واقعان وان قلنا لا يطل بطلت الدفع ولكن
ينطل العمل المبادر فلو استعاد شهادتهما ائس فلوها على ان الشهادان المعان بعد الرد
مر اصل المبادر هل يسمع وفي هذا نظرا فانا لا نعلم احدا قال ان المبادر بطل الشهادان ولا
بطلها الدفع بالخلاف في بطلانها بالدفع مفرغ على القول بعمل شهادان الحسم للرد
يقال ان المسمع شهادان الحسم فلا تصور الدفع هنا اذا صدق الموكل الاخرين لان شهادتهما
الاول مردود للمبادر فلو لم يدفعه فادعت بعد الدعوى فليت ندفعه لان
الدافع دعوى الموكل على الاولين وبسبب النظر الى ان الشهادان المردود للمبادر هل تنفع
معان اوله والذي اورد القاضي والرافعي ان شهادتهما لا تنفع للتمه بالدفع والمبادر
والعداوان وكذا الحكم في مال الوكيل من مجلس في الدعوى بدم فليت ولم يعز المدعى
عليه وصحناه فادعى احدهما على ائس فليت وشهد له بذلك شهادان وادعى الوكيل
الاخر على الشاهدين انها قتلاه ودعواه مسبوقة كالو حصر موكله واقام الدين شهدا عليها
اولا ساهدين ثم ادعى الموكل في هذه الصورة لم يجمع الى اسناد الدعوى على احدهما
ولو صدق الموكل الطرفان ان يدعى على كل حلاق ما اذا كان هو المدعى فانه اذا صدق الكل

الاول

لم يكن له الدعوى على احد الخصم كما لو شهد الرجلان المشهود عليهما بالفعل على اخر
 او ايسر او جماعة عن الساهد من الفعل فالحكم بعدم تسطير في ان السهان وقدر عدم
 الدعوى او قلته وفي صدق الولي يسر واحد هما ٥ مر ولو كان المدعي وكيل الولي ولم يكن
 للولي عين احدا صدق الاخرين كان له ان يدعي على الاولين ولا يسئل شهاد الاخيرين لانهما
 متهمان وقال الصيداوي يَحْتَمَلُ ان لا يكونا متهمين لانهما بصادقا ولا عداوة فلهما ولو شهد
 رجلان بانهما الفلان عا د فيه الفصل المعدم فان كان الولي ادعى نفسه وكذا الجنتين
 سطلت شهادتهما وان صدقها او صدق الجميع نقلت الشهادتان وان كان المدعي الوكيل ولم يكن
 الموكل احدا والوكيل ادعى على الاولين فلا احسان لساد افعول لكنهما مباد وان لم يادعي
 عليهما وحالا لا حلس ساهد من فقي بولهما الخلاف في قول الشهاد المتعاد بعد المباديه وقال
 الغوي ان ادعاهما في مجلس فليكن وان اعادها في ذلك المجلس فوجهان لو ادعى
 على ايسر الفلأ وسهله به ساهدان ثم شهد المشهود عليهما او احسان ان المدعي على الساهد من
 العاصد والمدعي الاخرين ايضا لم يطل دعواه والاولي بخوار اجتماع الالين عليهما
 وشهاد الاخيرين على الاولين سهان فلا الدعوى والاحتشاد قال الغوي ولو ادعى
 في مجلس اخر وشهد انه قلب شهادتهما وان ادعى به في ذلك المجلس فوجهان المسئلة
 التاسه اذا شهد بعض الورثة بعفو بعضهم عن القصاص واقرب سق القصاص سوا
 بسبب نفسه او قرار او من مردود وسوا عن الفاني اولا وسوا كان عدلا او فاسقا
 ثم العاني ان كان عفا على الدية فله حصه منهما وان كان عفا مطلقا واقرب له في وجوب
 حصته من الدية التولان المشهور ان في ان العفو المطلق هل ينصها ولو قال احد
 الورثة عفا بعضهم عن الدية مع القصاص او عفا عنها وقد بسبب العفو عن القصاص
 بطريقه فان كان عدلا وعرف العاني فيشهد بذلك وحلف الخاني معه وسقط حقه من
 الدية وكذا الحكم لو شهد بذلك من اجل وامر تان الورثة وفي بعض حلف الخاني مع شهاد
 احد الورثة قال في المختصر حلف العا د مع شهادته ليدعنا عن القصاص والمال واستسكه
 الجمهور بان القصاص سقط بقول الساهد فليكن ان يذكر في نفسه انه عفا على الدية
 وقبل انه نص عليه في الام لذلك واختلفوا في جوابه فبطل موله ليدعنا عن القصاص
 والمال مع ان السهان لا باليسر وفل المراد ما اذا ادعى المدعي العفو عنها فاحاب
 بانه

بانه ما عفا عنها فحلف بحسب الجواب ولو اقتصر على انه ما عفا وقال اذا اولنا موجب
 العدا العود المحض ولا يصح العفو عن الدية حتى يعفو عن القصاص والدية جميعا فاذا
 حلف على العفو عن الدية من غير تعرض عن القصاص لم يكن حلفا على عفو صحيح ولو شهد
 احد الورثة بعفو بعضهم عن الدية فقط سقط القصاص ثم ان كان الساهد من لا فعل
 سهادته لم يورقوله شيئا فان كان من قبل سهادته ففي بابه سهادته في العفو عن
 الدية وجهان من العولن في ان الواجب العود او احد الامر من بغلي الاول لا يور
 شيئا وعلى الثاني فعل وحلف العا د مع على العفو عليها ولو ادعى الخاني على الورثة
 او بعضهم العفو عن القصاص فانكر وصدقوا بانهما بصادقان فلهما حلف وبسبب العفو
 نعم الرد وان قام بسبب العفو لم يسل له الا سهان رجلين خلا والعفو عن الدية
 ولم يعرفوا في سماع سهان الوارث بعفو بعض الورثة بان يكونا الالين بانهما
 ام لا وان كانوا فرقوا بينهم على وجه صحة بعضهم في سهان غرما المفلس الذي
 لم يحضر عليه لانه يدفع سهان عن نفسه ضرر المشاركة ويحتمل صحة فلهما وان يكونوا
 امصروا على الصحيح المسئلة الماله وهو يسئل على صور الاول اذا حلف
 ساهد الفعل في زمانه قالوا قال احدهما فله عدو او يوم السبت او في شهر
 وقال الاخر فله عنه او يوم الاحد او في شهر ربيع او في زمانه قالوا قال احدهما
 فله في السبت او في هذا الحايث منه او في هذا البلد وقال الاخر فله في السقوق او في
 هذا الحايث الاخر من السبت او في ذلك السبت او ذلك البلد او في الاله قالوا لا حظا
 فله بالسبب او الحجر والاحر فله بالرج او بالعصا او في زمانه قالوا قال احدهما
 فله بالحجر والاخر بالقدم بسبب الفعل سهادتهما وكذا الحكم في كل ما شهدان به ويحلفان
 فيه من الافعال لكن عدم في الاقرار بما يعصى بحج قول العا د في ثبوت اللوث
 سهادتهما قولان ولو شهد كل منهما على اقراره بالفعل في زمان او مكان او ماله او على صفه
 والاخر على اقراره بالفعل خلا في ذلك ولو شهد احدهما على اقراره انه فله عدو
 والاخر على اقراره انه فله عنه فليكن سهادتهما ثم ان كان طر واحد من السلس عمدا
 بوجوب العود اقراره وان كان لا بوجبه لزمه الدية في ماله وان كان سهاد احدهما على
 اقراره بالعدو والاخر على اقراره بالخطا روجع فان اقر بالعدا اذناه وان اقر بالخطا

احلفناه وان لم يبرح علمناه باطلا فان خلف الولي على العهد سحكه وان نخل حكمه بالديه
الخطا في ماله ورواه بعضهم عن نصه في الاحكام وروى ابن الصباغ عن نصه انه قال لم احكم
بهذه الشهادة وان الاصحاح بالواحد لم احكم بها في الصفة فاما العمل فحكم به
الشاسه لو ادعى العمل واوام ساهدين شهدا أحدهما انه قتل والاخر انه اقر بقتله
لم يثبت العمل وهو لو ثبت القسامه بمران فان المدعى بلا عدا واصم الولي يثبت
احكام القسامه وان كان خطا خلف الولي مع اي الساهدين واللام في اتحاد اليقين وتعددها
بعدم التمران خلف مع ساهد الاقرار كات في مال الجاني وان خلف مع ساهد العمل كانت على
العاقلة وان كان العمل عمدا للكر لا يوجب قصاصا في مال الجاني السأله لو ادعى
قتلا عمدا فشهد له ساهد على اقراره بالعمل العهد واحر على اقراره بالعمل المطلق
او شهد احدهما بنفس العمل العهد والاخر بالعمل المطلق يثبت العمل لبيان عرقته
فان لم يثبت واصر على انقاره العمل والالحاكم ان لم يبرح حكمك باطلا ورددت اليه
على المدعى انك قتل عمدا وحكمت عليك بالقصاص فان خلف المدعى فصر عليه بالعصاص
بمنه لا بالشهادة فان يبرح فصر له بدنه للخطا بالشهادة وان قال قتلته عمدا اخرى
عليه الخلة وان قال قتلته خطا فالصراع يصدق في نفى العديه فيحلف عليها ويكون دية
الخطا في ماله وسعة الحبس وروى في قول المولى في المطالبته بالديه قولان يبينان على
اصلين احدهما ان الدية تحم على العاقلة اسدا او جحلا والباقي ان جحلا والصفة
فلتحمل باختلاف الموصوف وقد تقدم في فصل العروق في النجاش فان قلنا تحم على
العاقلة اسدا وان الخلف في الصفة لسر كالاختلاف في العين فطالبه بها فانصر عليه
وان قلنا تحم على العاقلة اسدا وان الخلف في الصفة كالخلف في العين لم يكن له مطالبه
بها قال ابن الصباغ ولرصد المدعى الحان على انه خطا وحسب الدية في ماله ايضا
وهذا الظاهر على القول بسباع سهام الحبس في العصاص او بسباع الدفوع بالعمل
مطلقا اما اذا لم يسع سهام الحبس ولم يسع الدفوع الا مئة فلا بد ان يكون
المدعى ادعى الدية لعمدا واللام تحت العصاص اذا اعترف المدعى عليه وادخل ان ادعى
العهد صحح على ما قاله المتولي فان قلنا له التطلع مع استنراذه على دعواه فهذا أولى
ولن قلنا لسر له التطلع يجوز ان يبرح على ما لو اقر له ريدس فير لم يبرح وصدق

هل له سلم اليه وفيه خلاف الاصح انه سلم اليه واستدرك الامام على السر والاصحاب
رواها انما يكون القول قول العاقل في نفي العديه عند عدم اللوث اما عند وجود
نفس المدعى قال البرافعي ولبه ان يكون المراد اللوث في العديه والا فاللوث في اصل
العمل حاصل لسهان الساهدين وقد سبق ذكر خلاف في انه لو ظهر اللوث في اصل العمل
دون لوثه عمدا او خطا هل يثبت القسامه وهذا سره اليه انهم والوث في العديه وجود
فما يشهدان من ساهدين واحاب بعضهم عن هذا الاستدراك وقد تقدم عن البرافعي انه لو
ادعى في العدا فاق بالخطا صدق المدعى عليه بيمينه سواء كان هناك لوث ام لا والنص
فيما يعصل وطلابهم وان كان الدافعي ما كان هناك الى ان القسامه يثبت عند وجود
الوث وبعارضه ان السديحي سلم والافعي ما اذا كان المشهود به نفس العمل ووصفه
احدهما بالعديه واطلقه الاخر كما مر ونفس المشهود عليه بالخطا ولديه الولي ان
الولي يقسم فان لم يقسم طعن المدعى عليه فان نخل ففي رد اليه عليه الخلاف المقدم
ولو لو خط المعنى المقدم لم يثبت اللوث وكان من حقهما ان يطرده ذلك في ما اذا شهد
على اقراره بذلك وقد سوى البرافعي بينهما في عدم وفي المسئلة نظرا اخر السر اربعة
لو ادعى الولي في العدا فشهد ساهدا به فله عمدا واحدا فله خطا في ثبوت اصل العمل
حوالان للفعال والاولا لثبوت صحة الامام وقال في بيان دية وهذا حرم به جماعة
بمهر ابن الصباغ والرواني ووال الماوردي يسأل كل منهما عن الصفة التي تشاهد بها فان
انصاعا عليها واحلفا في الحكم عدهما لم يكن بينهما عارض وينظر للحاكم في الصفة فان
انصت العديه حكم بالثبوت وان اقرت الخطا حكم بدية الخطا على العاقلة وان احلفا
في صفة العمل فهو عارض لا يحل فيه عهد ولا خطا وهذا منه بعض ان الساهد
بالعمل العهد لا يستفسر عن صفة وقال عيسى بن عيسى لا خلاف المذهب فيه
وعلى الوجه الثاني قال ابن الصباغ والرواني يسأل المشهود عليه فان نكر بالعديه
بمنه العصاص وان نكر بالخطا وصدق المدعى بذلك وان دية فله ان يقسم لان له بما
ادعاء ساهدا وهو لو ثبت خلاف ما ادانت الشهادة على اقرار ذلك وما قاله فكانت
لها عدم عنه وعن عيسى في الصور البانية ان للمدعى خلف مع اي الشاهدين يشاء مع ان
احدهما انما يشهد بالاقرار وقد حلق لونا وتختلف في ذلك في ثبوت القسامه دون اصله

ومعهم انهم انما لا نسب فلا ان الصباغ فان اسم الولي قد حكم التساميه
عليها والاحلف الحامي فان حلفه وحسب الله المحققه وماله وان نخل نخل يرد الى المدعي
فيه قولان نعم ما كان ردت وحلفه بوجوب العهد قطعا وان قلنا لا يرد او قلنا يرد
واسع ومن لم ينسب اليه الخطا وماله والذي اوردته العرفه فيها ان المدعي انما يقتل
الخطا يساهده ساهدا العهد لعو ونسب المدعي مع ساهد الخطا حمس ونسب ساهد
التساميه والوكرا الجواب اداسه احدى ما على انه اقرب له عهدا الاخر على انه اقرب له
خطا الا انه اذا حلف على الخطا بلون الدين في مال المدعي عليه الا ان يصدقه العاقله
والنصر المصدق بحالفه التساميه حسب الله تعالى بالشهادتين باحلاهما في
الرومان والمجان او الاله فهل يكون كذلك لوقت تقسم به المدعي روي الميراني انه يكون لونا
والبرع انه ليس بلوق ولا اصحاب طرق احدها القطع بانه ليس بلوق وباسمها القطع بانه
ليس بلوق وباسمها انما يقر في سماع ساهد على رجل انه قتل زيدا واخر
عليه انه قتل عمرا حصل اللوق في حقها معاقليل واحد من ولها ان تقسم نمر عليه

الموجبه للعقوبات وهي سبع النجس والربا والقتل والسرقة وقطع
الطريق وعد النجس حيايه انما يصح حيث كان معصيه وفيه تفصيل يتباني وهذه العقوبات
تقسم الى ما هو جلد وهو بلوق حد الزنا وحد القذف وحد شرب الخمر والى ما ليس بجلد
وهو القطع في السرقة والبرع في الزنا والقتل بالدين والقتل والقطع في قطع الطريق وهذا
يسمى فيه الحر والرق والالزح والاول يصف بالرق والحيايه الاولى النجس والباقي
عند العتق المخالف للامام العادل الخارج عن طاعته بالامتناع عن اذاما وجعل عليه
او عن ذلك بالشرايط الا انه ان ساء الله تعالى والفاق جماعه من الاصحاب القول بان النجس
ليس باسم دم وان البعاه قوم اهدوا واخطوا وانسوا انفسه وقال آخرون وهم
عصاه وانسوا انفسه وليست طاعته بوجوب الفسق وقال آخرون النجس ينقسم الى
ما هو فسق والى ما ليس بفسق وما كل النجس هو الخروج عن طاعه الامام فما وصلوا
معدمه له وذكرها في اصول النجس الاول شرط في الامام اربعة عشر شرطا
ان يكون كافيا فلا يصح امامه العبي والمجنون وان يكون مسلما وعدلا وحرًا وذكرها في الاما

مجتهدا

مجتهدا وسحاغا وداراي وكفايه ونصرا وسبيعا واطما قال الما ورد في وسالم
الاعضاء وسالم الاعضاء باليد والرجل والاذن وسلامته من بعض منعه من استئثنا
الحركة وسرعه البهوض وقال المتولي في هذا الاخير لا يسقط قال الرافعي والاول
اولى وقال النووي اصح قال الما ورد في وعشا العين لا يمنع الامامه وصفت البصر
ان كان يمنع معرقه الاشخاص منع انعقادها واستدامتها والا فلا قال وفقد السمع والدوق
وطمع الذكر والاندلس لا يمنع قطعها وان يكون فرشيا وان لم يوجد فرش اجتمع فيه
الصفات المقتضيه ولي قال فان لم يوجد فطر من اسجل عليه السلام قال السرافعي
فرس وللبصر من فانه بجره من مدره فان سعى ان يقولوا ادا لم يوجد قال بولي
حرعي وهكذا حتى ينسب الى اسجيل فان لم يوجد في ولد اسجيل من يصلح قال البخوي
بولي رجل من العجم وقال المتولي بولي حرهم اصل العرب ومنهم يرفع اسجيل
حر ابله ابوه ببله فان لم يوجد حرهم في رجل من نسل اسحق ولا يستلزم لونهما بشما
ولا كونه معطوما وفي بوليه الموصول مع وجود الفاضل خلاف ما في القضا
فان لم ينسب اليه الا علمه حاز قطعاً ولو ساء من هو افضل من الامام المصنوب لم
يعد عيسى المصنوب اليه وقال الامام لولي عمر فرس لعبد العرس م وحدناه
اوسا فرس صالح فان امكن عزل الاول عزله واعطى الامر الى اهله وان بعدد
لامساعه برفاه وبعدا احكامه وكذا اذا بعدد المجهود اصحابه بحد وبعدا احكامه
وان لم يجد الا فاسقا متبعاً للسهوات والعسق فان امنا عالمه على الاسلام وليناه
والا فلا واد اوليناه مكناه من سهوانه لان مسنده بنا المسالك بمرار اعظم
منها واد اعراض فرش عرقان وعرفه من باق دم الثاني والشيخ عز الدين اذا
اد اعدرق العدالة في الاجبه والحكام قد منا افلهم فسقا فلو كان اولهم فسقا
سرق بقرط في غير المصالح العامه يعين بقرط في حسمها لم يحز بوليه الثاني
لما به من يعوب مصلحه الراهد على العسر وهو من بان دفع اشد الميدين
باجعها ودم احبهم فسقا فلو سوا احدهم بالراء الاخر بالعل ولاخذنا خذ
الماله قدر المعص للمال على الاولين والمعص للابغاع على المعص للانفس وبحوز
العمال معه لاقامه ولا يتيه وادامه برفاهه وان كان فيه اعلمه على معصيه لتفصل

المصلحة العظمى **الملازمة** الحسرى **المسلم** الفصل الثاني في وجوب الامامة
وبان طرق حصولها لا بد للامامة من امام يحى الدين ونعم السنة ويصف المطالوم بالطاهر
ويسوي الحقوق ويضعها مواضعها يقوم بالجهاد وذلك فرض لفايه فان لم يصح الا
واحد نصب عليه ولزمه طلبها ان لم يدروا به وبحر عليها ونقصه الامامة تطرق
احدها السعة مما تابع الصحابة انا بكر وروى عن الامامة سعة سعة اوجه
احدها سعة نواحد وسرطها ان يكون مجتهدا والثاني سعة ما يس والى سعة
والرابع باربعة والخامس خمسة والسادس سبعة باربعين وعلى هذه الوجوه الخمسة
لا بد ان يكون احدهم بعد مجتهدا لسطر في عهد السروط ولا سترط ان يكونوا طاهرا
مجتهدين والسابع وهو الاصح ان المحدث بعد اهل الحل والعقد من العلماء والروسا
وجوب الناس الذين سوط حصورهم ولا سوط افتقار اهل العقد والحل في سائر
البلاد اذ اوصى الحمر اليهم بتعليم المواقف والمتابعة وعلى هذا لا تسع عدد بل
لا يشترط العدد ولو تعلوا العقد والحل بواحد مطاع كفت سعة ويشترط ان يعقد
العدالة والعقد والراى في استراط حصور ساهدين السعة وجهان طال الماوردى الام
انها لا سوط ان قال العاودون جمع وان كان واحدا سوط وقال الامام قال اصحابنا سوط
لحصور السهود للاندعى عقد ساهدين لكنه احراز العقدان بواحد **الطريق**
الثاني استصحاب الامام الذي قبله وعقد اليه كعقد ابو بكر الى عمر قال البغوى وهو
ان يجعله خليفة في حياته ثم يحمله بعد موته ولو اوصى له بالامامة من بعد موته فوجهان
وحسن الخرج بالموقف عن الولاية فلا يصح منه توليه قال الراغب وهذا مشكل بل قضاه
مما ذكره من جعله خليفة في حياته ان ارادته استصحابه فلا يكون هذا عهدا اليه بالامامة
وان ارادته جعله اماما في عهد الامام جلع نفسه او ورا حجاج اماما من في وقته واحد
او تريد ان يقول جعله خليفة او اماما بعد موتى وهذا هو معنى لفظ الوصية ولا فرق
بينها ولو جعل الامر سور ابي اسحق صاعدا بعد كان بالاستصحاب والى ان المسحلف
عمر مبعين مساورون ويسعون على احدهم فافعل عمر قال الماوردى ويعتبر
سوط الامامة في المولى من وقت العهد فلو كان صغيرا لوفى استقامت العهد الطاهر
عند موت المولى لم يصح اماما الا ان يابعه اهل العقد والحل قال الراغب وقد سوقف

في هذا قال النورى والصواب المحرم بالاول قال الماوردى ولو عهد الى عات مجهول الحياه
لم يصح وان كان معلوم الحيوة فان مات المستخلف وهو عات بعد سعة اهل الاختيار
ولو بعد رعيته والسر المسلول باحر النظر في امورهم اختيارا هذا العهد والحل باسالة
بنا تعونه بالسباية دون الخلافة فاد اقدم انزل الباب واد اطلع الامام نفسه فهو كالمولى
فيسهل الخلافة الى ولي العهد وتوولا امام في انزاله جلع نفسه ويحوز ان يفرق
بين ان يقول الخلافة بعد موتى الى فلان او بعد خلافتى ويحوز العهد الى الوالد والولد على
المذهب وهذا لا يحوز اليها وهل يحوز الى الوالد دون الولد ولو اراد ولي العهد ان ينقل
ماله من ولاته العهد الى غيره لم يحوز قال واد اعهد الى اس او اكر على السيد فقال
الخليفة بعد موتى فلان وبعد موته فلا يحوز فان مات الاول والثاني في حياته فمن السالب
قال الراغب وقد سوقف في هذا ونحوه المعلوم منه جعل الثاني خليفة بعد خلافة الاول ولو
مات الخليفة والثاني اجماعا وانتهى الخلافة الى الاول وعهد بها الى غير الاحد من الطاهر
من المذهب هو اوجه خلافتها اذ مات ولم يعهد فانه ليس لاهل السعة ان ياتوا غير
الثاني وليس لاهل الشورى ان يعينوا واحدا منهم في حياه الخليفة الثاني يادى لهم فان
حازوا انتصارا لم يعين استادنق ويحوز للخليفة ان ينصر على من حاز الخليفة بعد كالا
يحوز له ان يعهد الى غيره حتى لا يصح الا احراز من نصر عليه واد اعهد بالخلافة الى عيين
فالعهد موقوف على قول المولى واحلت في قوله ففعل بعد موت المولى والاصح ان وقته ما
بين العهد وموته قال المتولى واد اوسع المولى من القول بوقع عيين وكذا اد اعهد الامر
شورا لغير اليوم الاحراز ولا يحوز عليه قال الماوردى وتوقع شروط الامامة اسان
اسمى لاهل العهد ان يعقد وهما لا سنها فان عقد وهما لا حراز فان كان احدهما اعلم
والاخر اجمع روى في الاحراز بوجه حكم الوقت فان دعت الحاجة الى السجادة
يظهر البقاء واهل الفساد فالاصح احق وان دعت الى زيان العلم لسفور العرس وطهور
البدع فان العلم احق قال ولو سارهما اسان مد قال بعض الفقهاء بغير ذلك فنهى بعد الى
غيرها وقال الجمهور لا بدع لان طلب الخلافة ليس مكرهما وهما بدع منها عند التساوي
ام سدم اهل الاحراز من سوا واد اوجه وخلافه وال واد اراد العهد لزمه الاجتهاد
في الاصل فان ظهر له واحد حاز ان يعقد بعد نفسه من غير حضور رضى ولا مشاورة

احد واداسيعنا المجهود اليه لم سطر عهدا حتى نوما وان وجد غيره حارا استغفان
واعفا وخرج من العهد بها ولدالم يوجد غيره لم يجوز او سقى العهد لارما الطر
المالك العهد والا شيلا فادامات الامام فصدى الامامه رجميع وسراطها من غير سجان
وسعه وفيه الناس تشوكة وجنود انعقدت امامته وان لم يكن محمدا للشرائط مان
بان فاستقا او حافلا فوجها ان اظهرها ان الحكم كذلك وان كان عاصيا بما فعل ولا يضر
الاسان اماما بعدد شروط الامامه في وقت بال لا بد من احد الطرق
بحب طلقه الامام في او اسره ونواهيته مالم يحالف حكم الشرع ولا يجوز نصب امامه في وقت
واحد وعزاي حتى لا يفسد الناس انه يجوز نصب امامه في المشهور الاول فان نصب
السعه لرئيس معا بطلب وان ترتبها بالثانيه باطله وبطرفان علم الثاني ومن تابعه
بعد سعه الاول عدروا والاعدروا ولو عرفوا سوا واحد هما لم يفسدوا ولم يعلم
او فها معا او معا في الحكم كافر في المعصيه والحاجين ولو علم سوا احدهما لكن اسمعت
وقرأ ان الكساف الحال فان طالت مدة الانتظار قال الما ووردى سطر البيهقار وسائر
سعه لاحدهما في حوز العدول الى غيرهما خلاف والاصح قال الما ووردى المنع قال ولو ادعى
كل منهما انه السابق لم يسمع الدعوى ولم يثبت الاخر ولو قطع السارح وسلم احدهما
الامر الى الاخر لم يفسد الامامه له بل لا يثبت اليسته فان شهد له المرفوع اخو فثبت شهادتهما
ان كان يدعى اسما الاخر قبل الاقرار وان كان يدعى المقدم فلا واداس الامامه بالمهر
والعليه ثم حار اخر وقهره انغزل وصار العا هرا ماما ولا يجوز جلب الامام بلا سبب
ولو قطع لم يعد ولو عزل الامام نفسه فان كان لعجز عن القيام بامور المسلمين لهرم
او مرض او نحوهما انغزل ثم ان كان ولي غيره فلا يعزل نفسه انعقدت ولايته والا
تابع الناس غيره وان كان لعجزه فوجها ان فصل الدعوى فقال ان لم يطر عذرا
لعزل نفسه ولم يول غيره لم يعزل وكذا لو ولد في عود ونه وان ولي من هو قبله او اصل
ففي الاصل الوجهان قال المتولي والامام ان يقول ولي العهد قال المتولي ليس له عزله
مالم يتفرج حاله وان حازله عزله استنابه في شغاله في الحال وصح الدعوى وقال الما ووردى
ما هو له الامام وعهد الى بان عم عزله المجهود اليه اوله نفسه عهد الثاني باطل ولا بد من
استنابه ولما انغزل الامام بعد عدم في الوصايا انه لا يعزل بالسوء اظهر

البحر

الوجهين ولا بالانما وسر بالمريض الذي يسه العلوم والمجون لكن قال الما ووردى
لو كان الجنون مفعلا وكان زمن الافاقه اكثر يمكن منه من العام بالعمور لم يعزل
ويعزل بالعمي والمجنون والصمم ولا يعزل بعد السبع وثمته اللسان وذكر خلاف في
معهها التولية اسدا وفي ان قطع احد البدن او الرجلين هل يورث الدوام ومدير
قال الراقي والاسبه المنع قال الامام ولو اسر الامام لزمه استيفان وهو على امامته
ما دام مرجو الخلاص يقال او فلا فان اسر منه نظره فان اسر كفا خرج عن الامامه
وعقد وهالفيس فلن عهد بالامامه وهو اسر نظره ان كان بعد الياس من خلاصه لم يصح
وان كان قبله صح ولستعرو ولايه المجهود اليه بالناس من خلاص المعاهد ولو خلاص من
اسره نظر ان خلاص بعد الياس من بعد امامه بل ليس نولي العهد وان خلاص بعد
الياس فهو على امامته واما اذا اسر بغاه والمسلمين فان كان مرجو الخلاص فهو على
امامه وان لم يرج وكان بغاه لا امام لهم فلا يسر على امامته وعلى اهل الاحبار
ان يسر سوا عنه ان لم يعد عليها فان قدر فهو الحق بها فان خلع الاسير نفسه او ما
لم يسر اليه اماما وان كان للمهر امام خرج الاسير من الامامه ان اسر خلاصه وعلى
اهل الاحبار في دار العدل عهد الامامه لم يصلح بان خلاص الاسير بعد الى الامامه
قال النووي وبحسب صحة الامام بحسب البدن والجوز ان يقال له الخليفه والامام وامير
المؤمنين ولو كان فاسقا قال البغوي ويقال ايضا يا خلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
الما ووردى واحلوا في حوز قولهم له خلفه الله فصح للمجهود وواجاره بعضهم وقال
البغوي لا ينعزل احد خلفه الله ادم وداود عليهما الصلوة والسلام ويحرم ان يقال للسلطان
وقيره سامان ساء ادم معاه ملكا المول ولا يوصف بذلك الا الله تعالى رحما الى
مقصود الباب وهو اللام في النجاه والطريقه في بلبه امور صفة النجاه واحكامهم
وكيفية فالله الطر الاول في صفاتهم والذين يخرجون عن طاعه الامام والاساد
له ويخرجون ما يوجد علم من الجحود ويسبون الى وغيرهم وتطرز الفرع في احكام
محصريه نصاح الى سمر النجاه وعبرهم وسروط بلبه الاول ان يكون لهم تشوكة
ومن ان يفتنع قوم دوحد وقع على المحالفه للامام بحسب حاج الامام في ردهم الى الطاعه
الى طفته مدال مال واعداد رجال ونصب قال ولا يعزل من سواي عديم عهد خذ الامام

ونكفي ان خير واعلى المضامد وسوء فحوا الطرف وقد يعاوم العليل الكبر وقد يعلى العليل
فان كانوا اذراد سهل صطهم حرهم طسوا بجاهه ورفل منهم لرفه العصا كفا لظلم لم يعط
حكم البغاه في سقوط العصا من واسترط بعضهم في عددتهم ان يكونوا عسى وهذا كذا حد
اللسه قال الرومان وفيه نظر والامام ولا خلاف انه لو لم يجر رجال الفاعل عدد لسر
وكانوا يعلى القوي بعدرون على مصادمه الجسوع فيهم على عده تامه والرافعي ومختل
ان سارع به لعله عدد لهم وحط فواهم كالمكان الحصين وسرط جاعده في البغاه ان يعددوا
سله او فربه او موضع من الصحرا وربما قالوا سرط ان يكونوا حنط لا يحيط بهم حذ الامام
وسببه الامام الى العراوين والعدالي والمحمول قالوا لا يعتبر هذا ولما المعبر بعضاهم
وحر وجههم عن قصه الامام حتى لو تمكنوا من المعاوذه مع كونهم يحمسون عند الامام
كانوا اصحاب شوله ويرجع النباوت الى ان عدد المحصور من تسعي ان يكون الكبر من عده
الدين في الطرف وقد كان اهل الحمد وصفي لا يحصون بطر وبل كانوا في وسط بلاد الشام
حطهم ضد الامام فكانوا اصحاب شوله ولم يسرط الفاضل الماوردى والطبري واحرون
من العراوين الا الاحبار في جهة وطى الامام في حصول الشوكه ليوم فليس انضروا
محض منيع وجهين وراى ان يعاصل فيقال ان كان المحصر على يومه الطبري وكانوا ان
سولن لسه على ناحيه ورا المحض بالشوكه حاصله وسبح حكم اهل النجى والافليسوا
اهل بعيه لاسم السوله الابان يكون فهم واحد يبعونه ويطعون امر الششرط
المانى ان يكون نعمهم عن ناول يبعدون سبه حوار الخروع على الامام او منع الحق عليهم
كان وقع لاهل الحمل وصفه اصعدوا انه نوقله معان ولم يصبر منهم لرصاه بفطهم
ولو صرح قوم عن طاعه الامام ولحد والمال وقلوا من غير باويل تخلمهم حكم طاع الطرف
وكذا الوصر حوا عن طاعه ومنعوا حقا عليهم بل لا وبل سوا بظلمه او قضايا او حقا
مالا لله تعالى اولاد من عناد او مكاتب لم يصب لهم احكام البغاه ولذا حكم المرتدين
المحارص من الذين اذا اجتبهوا السبهى الذين وناووا البغاه معتبرا ان كان محملا وطلانه
مطوبوا فان كان بطلانه منطوقا به فوجهان اطهرهما انما لا يغير كما وبل اهل الشرع
وحرصوا على الوجهين انهم اظنوا القول بان معاونه واصحابه كانوا باغين
نعم الاول بان حط معاونه طسا وعلى الثاني قد تسول كان مطعيا واما الخوارج قوم

صنف

صنف من المبدعه لعقدون ان من اتى كبر فقد كفر وحط بعله واستحق الخلود
ولا يجمعون معهم في الجمعات والجماعات فطريقه الامام والعدال فيهم محالنه
لنصر السافعي رضي الله عنه والاصحاب قاما هما فقلا في يلقون المهور في تكفير
اهل البدع الا في كتاب الشهادات والاصح اننا لا نكنزهم بعلو هلا منهم وجهان
احدهما انهم بغاه ونايها انهم كاهل الرد لا يالى بما يسكوا به وعلى هذا
لا يبعد احكامهم والرافعي ويمكن ان نرد هذا الخلاف الى الخلاف الى ان حكم البغاه
هل يثبت مع القطع بطلان الباويل والذين يرض عليه السافعي والاصحاب انهم ان
المهر واراى الخوارج ونحو الجماعة وكبر والامام ومعه فان لم يبالوا
وطان في قصه الامام لم يعلوا فان صرحوا للامام وغيره من اهل العدل عروا
وان عرضوا فوجهان اصحهما لا وان الامام التهمه واليا فقلوب يعلمهم القصاص
ولا يحكم قبل فائله على الصحيح وقال السعوى ان قالوا فيهم فسهه وحلمهم حكم
وطاع الطرف وهذا كله يدره على التهمه لا يلقون الشرط البالد نصب
الامام وهل يسرط في البغاه ان يكون لهم امام مصنوع او مسميت له وجهان
وقيل قولان احدهما وهو ظاهر النص ولنه الرافي الى الحديث والامام الى المعظم
وحرم به جماعة كسب لانه يشترط ونايها لا يسرط والرافعي وهو اطهر عند الكرم
وقال ابن الصاع هو المذهب وظاهر كلام الغرالى انما يسرط على هذا قضا من ولوق وقال
الامام العاقل به لخرج جميع احكامهم على ما حال عليه الاحكام عند سعه ولوق
عن الامام ومقتضى الوجه الاول اننا لا يسرط قضا من ولوق اد لم يصروا اماما
وقد تقدم انه يسرط في محض شوكهم ان يكون فيهم مطاع وان لم يكن اماما وحسد
بالاحكام والولايات يصد عنه وقال العراي في الاقصيه الوجه القطع بفسقه
قضا من ولوه السلطان والشوكه وهو حزم بالوجه الثاني هنا في الخمسه الا
ان يقال الامام م عند الامام وهو عند وجوده في اهل العدل وفيه نظر والظاهر ان كلامه
م مطلق وابل الخلاف في نصب الامام في بفسقه الاحكام لا في عدم الضمان وقال الماوردى
هذه الامور كلها انما تشترط في حوارها لسه وهو بعد واعتبر السبع او محمد فمهم
امران لحران ان ينتحوا حكم الامام ولن يطهروا لانفسهم حكما فالرافعي وشبهه ان قال

هذا طريقه مخالفه الامام ولا بد في العموم والمخالفة ليكونوا باعين وليس ذلك مخالفا
 لما تقدم بطريق الثاني في احكام النجاء ومن يلبه الشهاد والقضا والعزم اما
 سمعوا منهم بمعهوله على المشهور بما على انهم ليسوا بنفسه وفيه قول انها لا تفعل
 اذ ان سمعوا من اهل العدل واموالهم واما قاضيه من يكون نصان
 سعادته وان وقرها طرق احدهما فلو ان احدهما لا يصح والثاني يصح مطلقا وان
 او حاشا فاستغفروا بها انه ان كان ما مونا في دينه لا تركت محسنة وقد نفذ والا
 فلا وبالله ان كان سمعوا من اهل العدل واموالهم لم يصدقوا وان كان لا
 يراه وهو على سراط العصا بعد ورابعها القطع بنفوذ قضايه وحاشا ان لم
 لكن بعهه فسما بعد فضاوه وان كان فسما لم ينفذ وحده بعدنا حكمة وذلك فيما
 بعد من حكم قاض اهل العدل ولو حكم بما يخالف البض والاجماع او القياس
 المحل لم ينفذ وكذا لو حكم بسقوط ضمان ما ابلغه اصحابه في غير المال وان حكم
 بسقوط ما ابلغه في المال بعد حكمة فلا يجوز مطالبتهم به بعد ذلك ولا بعد
 قضا القاضي الناجي اذ ان الخطا منه لموافقته بعد نعم ولا قبل شهاد
 الناجي اذ ان سمعوا من اهل العدل واموالهم لم يصدقوا وان كان لا يراه وهو على سراط
 له ذلك اما سمعوا منهم ذلك او بعد فضاوه على احد الوجهين في ان للناضي ان يأخذ الجريه
 والحراج واما الترفق فقد حرم صاحب الاسراف بان له احدهما او فعل ذلك اما
 او اقاموا الحدود على الخنا احد ما فطوى فاداعا البلد الى اهل العدل لم
 يطالبوا اهل سبي ذلك نص عليه وقبل ان اعطوا الزكاة بانفسهم لم يسقط
 عنهم واطران في غيرها بطريق الاولى وقبل لا بعد باحد من الحرية لانها عوض
 ومقتضا حرمانه في الحراج ولو صرفوا ما استخرجوه من الزكاة والحرية والحراج
 الى مصارفها اعتد به لكن لو صرفوا السهم المرصود لبره الاسلام الى حدودهم
 ففي وقوعه موقعة وحيث ان اظهرهما نهم وراهم الجلائ في انهم هل يصحون
 ما سلفونه على اهل العدل في المال واداعا البلد الى يد الامام فادعي عليه
 حق اهلهم استوفوه ولم يعلم به الامام ولم ينم به منه فهل يصدق منه
 سطر فان كان صدق هذا اليمين فحقه او مستحب فيه وحيث ان يدرم نظيرها

ان حرية فالظاهر المشهور انه لا يصدق واذا كان حرا فان كان المدعي دفعه دينا
 بغير قوله وكذا ان كان مسلما على الصحيح فالاما وردي ولو اصرح خط القابض
 فان سلبها من الاحتمال طاهر الصحة فهل يعمل به في حقوق بيت المال فيه وحيث ان
 يحكمها لا وان ادعي من وجب عليه جدا انه اقم عليه فان كان قدس بالافترار
 اجموله وان كان بالنسبة فان كانت اما والضرب بانه عليه قبل وان لم يكن فلا وادا
 من قاضيه حيث بعد فضاوه فاضى به الى فاضا اهل العدل حاز قبوله وتنفيذ
 والاولى ان لا يفعله وان ثبت سماع النسبة وعزمهم فليأخذ اهل العدل ان يحكم
 في اصح القولين وطردت في بعض في القابض بالحكم وقال كنت اود لو فعل من
 لا حكام المتعلقة باهل العدل والاحكام المتعلقة برعاياها وقرص صماعه
 لمسه في حوار العمل به وحيث ان في وجوب العمل به فحصل في المله
 حسمه اوجه محور العمل بها مطلقا لا يجوز مطلقا بحسب مطلقا لا
 بحسب مطلقا بغير من جانب الحكم وكتاب السبوت وروى القاضي الى الطبع عن البض
 انه اذا ثبت قاضي النجاء وهو معروف بالعدالة وسبي يهودا يعرفهم فاصينا
 بالعدالة فليجابه فان لم يعرفه القاضي فليس بشي ولا وهو عريه ولو ورد على
 فاصينا كتاب قاضيه ونحن لا نذكر ان سمعوا من اهل العدل واموالهم لم يصدقوا
 فهل يعمل به فاصينا فيه قولان واحدا السانعي انه لا يعمل به هذا في حق من اخذ
 منهم الشكوة والباو بل وان عدت الشكوة دون البا وقبل قصصه الطامع من
 علمهم وليس لهم نص قاض ولو جملها ما صيا فيما بينهم ومواهل فيه الخلاق
 المشهور في التحكم في حق غيرهم وليس لهم فوق احد المحقوق واما الحدود قال
 الامام فان فعلوا صفعوا وان بعد منهم الباو بل دون الشكوة فالظاهر المشهور
 ان حكمهم لا بعد والامام فيه احتمال فلين الحال فالحال في ما اذا حلا العصر عن
 يصلح للامامه فاننا بعد قضا من ولي القضا من ذي الشكوة الحاجه
 واما العزم بالعلم فيه في ما سلفه العادل على الباغي في نفس اموال وفي مكسه وفي ما
 اذ اوجد الانلاف من الدين لم يجمعوا صفة الباغي اما الاول فما سلفه العادل على
 الباغي وبالعكس في غير المال ليس اموال مضمون واما ما سلفه احدهما على الاخر

في المال ما سلفه العادل على الباغي من نسيروا مال يصون عليه شواطين المتقول
منايلا او رد الهم وعونا قال الماوردي فان كان من غير لاهن الصف ولم يكن رد الهم
ولا عونا للهم صحت نفسه بالدية وفي صايتها بالخصاص وجهان ورد صاحب
التهذيب في حوار قبل من حضر منهم الصف ولم يعامل وجهان قال صاحب الوافي
اصحهما المنع قال الامام والمراد بها سلف في المال ما سلف في نفسه ولو فرض ان لا
فيه ليس من ضرورته فهو ملحق بما سلف في غير المال انهم وحكي القاضي في صاير
ما يلحق من طعام البغاة مثل نقض الحرب واسمعه رايه من رد الهم واسلحتهم
وجهان والحق الماوردي بالملق فللحرب اموالهم ادا وصدوا به اصحابهم
بما الملحق في الحرب وقال لا تصونه وامسا ما سلفه الباغي على العادل من نسيروا
مال ففي صايتها بالدية والبدل قولان اصحهما انه لا يصح وعلى هذا ففي وجوب
لفاء الليل وجهان اسمهما انه لا يجب وصححه الماوردي وان كانا يعين في بعض
العصاص اذ ان الفعل عمدا وجهان وقيل قولان اصحهما لا وعلى هذا قال السدي
وبه عهد حتى يجب في مال الحاني حاله اورد به شبه العبد حتى لا يكون على العاقلة
موحلة فيه وجهان وحزم الماوردي بالاول ولا خلاف في ان الاموال الماخوذ
في المال ترد بعد انصار الحرب الى اربابها من الغزاة فان اختلف بعد انصار الحرب
وجب صايتها **ف**رغ لو اسولى باع على امه او مستولاه لاهل العلى ووطاها
فعلية الحد على الذهب وبه وجه انه لا يجب قال الماوردي وهو مطرد في كل ما ارتكبه
ما توجب الحد فان اولها فالولد رقيق عمره لا يجب المهر على المتهور ان كانت مطاوعة
وان كانت مكرهه وسيله على العولن في ضمان المال وقال البغوي ان يقطع نوحه
ط لو اختلف المال الماخوذ بعد الانهزام والظهور ان الاول في صوا المسئلة
في ما اذا رفع الوطى قبل انصار الحرب ولو استولى الحربى على امه مسئلة فاولها
فالولد رقيق عمره ولا مهر **س**الى اذ او جد لا يلاق من لم يجمع
فيه صفات البغاه من مخالفي الامام بان لهم تاويل بعرضه لعله عددهم ويلزمهم
ضمان ما الملحق مطلقا في المال وغيره والخفهم الرابع في نطاق الطريق وهو
نص في حكم قلمهم اذ املوا وهو صلاي ظاهرهم السافى والابر وقال ابن داود

اد او رد واحد من اشرط مهم قطاع ويلزمهم مع الصمان حد ود قطع الطريق
ومنهم من قال يلزمهم الصمان والخصاص دون الحد قال والاولى ان يحد ذلك
على حاله فان لم يحد وان قال بنبالهم الامام او جعلوا يحلوسوا يوم يوم
ولا يلزمهم الحد وان بدوا بفعال ففهم قطاع الطريق وساد ما رواه ما ذكر
الماوردي والسدي ايهم ادا فلو اوالى عليهم ويحق في حكم قلمهم حد لا
وان جدد لهم بشوة بغربا ويل في وجوب ضمان ما الملحق عليهم طريقان
احدهما القطع بنوحه كالتن لهم الما ويل دون الشوكه واطهرهما طرد
القولان المسمى في الباغي ويحرم القولان في ان اهل البقي هل يصون في ما اذا
اجتمع مريدون وكانت لهم شوكه والى قولان في المال مالا او فسادا ام اسلموا
وراي بعضهم الاطهر وجوب الضمان ويحرم اوجامد الماوردي والسدي في البغوي
ونوحه ورتب جماعة الخاق منهم على الخلاف في البغاه واختلفوا في الترتيب
فيل ان لم يوجب الصمان على الباغي فعلى المرتد اولى وان اوجباه في المرتد قولان
وقال المال والقاضي عكسه فيحرم في المرتد طريقان احدهما فاطحه بالصمان واطعه
لعدمه فان ملنا يجب ضمان المال في الخصاص ما تقدم

في نفسه قالهم وخوز قال البغاه وقال ط من وجب عليه حق فاسمع من اديه سوا
كان ما ويل او غير وراي في ما لهم امور الاول انهم لا يحدون ببال فابدا به
بعت الامام اليهم بربر امينا وطنا اصحا فاما حاهم سال السهم ما يصون وان اظهروا
مطلبه وعملوا امساعهم بها ازالها وان ذكروا تشبهه كشيئها وان لم يذكروا شيئا
او اصرروا بعد ازاجه العلة ولم يعودوا الى الطاعة يصحهم ووعظهم على العود
فان اصرروا دعاهم الى المناظره بان لم يحسوا اليها او احابوا فجلوا واصرروا ادبهم
بالمال وهل يعدم الادبار والمناظره واجب ام مستحب فيه وجهان ساعلي
اسمائه المريد اصحهما انه واجب والى قولان بعد ذلك واجب قال الماوردي خمس
شروط احدها ان يعرضوا للحرم اهل العول او لافساد سائلهم والثاني ان يعطل
حماهم والمشتريين هم والثالث ان يحدوا من حقوق المال ما ليس لهم الرابع
ان يسيروا من دفع ما وجب عليهم الخامس ان يظاهروا على خلع الامام الذي اعتقدت

سعه فلو اهددوا غير الجماعة ولا سبوا حقا ولا بعدوا على الامام وغيرهم حاز
والهم لا حل لغير من الجماعة ولا حب لكن لو منعوا الرلوات من الاموال الطاهره
وقالوا انهم على اهل السبها من مافى وجوب فالهم قولان احدهما وهو فاس
الحديد انه لا يحب دفعها ان لا يحب وقال الامام سبيل مقاتلهم سبيل دفع القتال
والمقصود رد هم الى الطاعة ودفع شرهم لا التمسى والتمس من اهل الاقطار
على الاحدي فالادنى فاذا امكن الدفع باليد غير سهر سلاح وجب الاضمار عليه
واذا امكن الاسر لا يعدل الى القتل ومتى امكن الالتحاق لا يعدل الى القتل
فان الغم الفاعل واسد الحرب خرج الامر عن الصب والامام وظاهر هذا الحل
الى المسدى ان لا سر السهر وليس كذلك ورايت لبعض المعبرين ان يعطى مقاتلهم
فاذا صدقوا ندفعهم وهو للادنى اذ ادبهم الامام بالحرب ولم يرجعوا سار الهم
ومنعهم النظر الذي استولوا عليه فان انكسروا كلهم واحد اسعهم الى ان يكونوا
وسلوا وظهر ان المراد باطلا ما ان فالهم دفع منعهم عن العصيان والاستعداد
له فاذا رايهم مصرين سرنا الهم ورحصا عليهم ولو كان حرا دهم المدير
بالفعال اسطر ولحق الامام عن فالهم فان ظهرا انه مازمون على الطاعة وانهم سيطرون
لسف الشبه او ساملون لو ساء ورون انظرهم وان ظهرا انهم يصدون الاجتماع
او سيطرون مددا فلا وال السح ابو حامد لو سألوا الا نظار يوما او نصف يوم
انظرهم والتفصل في مدارا عليهم قال الرويانى والاول اولى وان سألوا امر الفاعل
اندم انهم ولو بدوا فيه مالا وادان باهل العور صعب اخر الفاعل الى ان يقولوا
قال في الام ولو كان عندهم اسارى اهل العدل فسالوا والحرب قائمه ان يسلك لطلبهم
واعطوا بذلك رهانا بصل الرهائن اسساقا فان طلبهم اطلقا الرهائن وان قتلهم
لم يحرق الرهائن ولا تدمر من الاطلاق بعد انقضاء الحرب واداءوا لا تسع هدمهم
ولا مسهرهم ولذا من التلى السلام ونزل الفاعل لا يتناول ولو ولو اظهرهم
محمون تحت رحابهم لم يسكن عنهم بل يطلبهم الى ان يرجعوا الى الطاعة واداءوا بطلت
قوة واحد منهم واعتضان بالجمع لخطه عنهم فصارا او غير محارب لا تسع ولا يتناول
ومن ولي سحر الفاعل تسع ويتناول وان ولي محصرا الى فاعل الامام فان كانت

وبه فمهر المدافع على الفاعل وان كانت بعد فوجها ان اظهرهما وهو طاهر النفس انه
يسع واطلق بعضهم الروح من غير نكره من ان يكون الفاعل فيه او بعدا وكربان في ما
اذا استوثقهم في الحال ولم يوقع عليه احدا منهم في المال السالى لا يجوز ولا يسهرهم
ولا متجنهم بل جراحه فان قتله واحد منا وحب ديتة دون الفصاح على الصحيح
ولا يتناول الاسر قبل انقضاء الحرب الا ان يرجع الى الطاعة بل يحبس فلا يوافق
لا منساعه من الطاعة وعلى هذا يكون حبسه واجبا وقل لصغيروا بحس الاسر او حقه
الما وردى فعلى هذا يكون حبسه راجعا الى راي الامام وهو طاهر نفسه في الحديد
وعند انقضاء الحرب ان كانت حوهم نافع لم يتناول الا ان سابع الامام وان يولى
الطاعة او يعرف حوهم ومن عودهم اطلق وان يوقع على الاطلاق والوصهان
المعدمان وينبغي ان تعرض اسراهم سعة الامام واما النساء والدرارى ادا وقعوا
في الاسر فالنصر الدى عليه للجمهور ايهم لحسنون الى انقضاء الفاعل على سبيلهم
وعلى الصحيح انه يحبسهم مطلقا ووفى حبلهم ووفى حبله الرجال وعنه ان الامام
ان راي في اطلاقهم قوة لاهل اللبغى وان حبسهم يردهم الى الطاعة فله حبسهم
الى ان ترجعوا اليها واما اسلحتهم وحولهم ادا طعروا بها فلا يجوز استعمالها في
الفعال فلا يجوز الانساع سائر اموالهم الا ان يقع ضرر الى يدها ان لم يجد
العاذل ما يدفع به عن نفسه سوا سلاحهم وما يركبه وفق المهرية الا حوهم
فحور لكل لا يرد الهم الحول والاسلحة حتى يفسد الفاعل ويحصل التمسع على الهم
او يفسد سبيلهم وهو اطلاق الاسرا والصان المرافقين والصداد اذ ان حبسهم
الفعال فلا سر البالعين الاحراز وطجل يردون الهم بعد انقضاء الحرب هذا الامام
والعقلى والمنولى والجمعهم الماوردى والسديعى بالشا قال الرافعى والاول احسن ولا
سلان الصان والسيان ادا كانوا يملكون سبيلهم سبيل الرجال في ايمهم يملكون معلى
وسركون مديريه واطلق الفورا الى القول بان عدمهم وصايتهم لا يتناول من غير فرق
المراهق وغيره وقال الصوان العبد والنس والمراهقون وان كانوا يملكون بحسنون الى
انقضاء الفاعل ثم يطلقون وان كانوا لا يملكون لا يحبسوا وفي المذهب انه لا خلاف انهم
يحسنون ادا كانوا بالرويانى والزمن والسح الفاعل كالمراهق والصبي فيها الخلاف وما
طعروا به من انه يرد دنا عليهم بعد انقضاء الحرب المال لا يتناول الفاعل بايهم

ويعلم ان كالمحسب وانقاذ النيران وارسال السيول الحارقة الا ان يعالون بالهذه
الانواع ونحوها الى المعاملة عليها دفعا او مخاطوا بما وبسط الدفع بذلك نص عليه
وحمله بعضهم على ما اذا لم يخلص الرجال المعاملة بل كان منهم من لا يدعى الى الطاعة كالصبيان
والنساء والعبيد وقال ان يخلصوا حاروا وان يؤم رجوعهم قبل الاصابة وقال الامام
اذا اخلصوا بملك لسر فيها جبرهم الذي اراه المنع وهو طاهر النص لكن السامعي على
الحوان وبه احاط ابن داود فحصل في المسئلة خلاف واذا منعوا قال الماوردي لا تصب
عليهم بالمنع والطعام والشراب **السرايع** قال السامعي رحمه الله نكر للعادل
ان يعدل في ذلك من اهل البقي والولا يستعير عليهم من يري قلمهم مديري ولا
بالسرايع الا ان لا يحد في كفايتهم ويكون بالامام من البقي منهم وذلك لو اراد
ادلاسل على المسلمين ولذلك لا يجوز ان يكون الكافر وحيدا في العصاص والمسلم ولا ان
يكون وحيدا والامام كافرا فلا بد من اجماع الشروط والرافعي وطام البعوي بعض
حوار الاستغناء بالعرب او اوجد احد المعنى انتهى ولفظ العاصي بعض الكفا
بالثاني بشرط الماوردي بشرط ان لا يسلط عليهم ان لا يسلطوا مديرا ولا يدعوا على
جرح وان يوبوا عليهم وصلى وجهان المنع من الاستغناء بهم منع كراهه لا يحرم
ف انك قال الماوردي قال البغاه مخالفت قال الحارثي الصفه والحكم امامي
الصفه لم يصبه اوجه وهو انه يجوز كس اهل الحرب في دارهم عرو وسانا وان نحاصروا
ونسبوا من الطعام والشراب وان نقطع محالهم وانحارهم وروعهم وان نحر عليهم
المياه لنعرفوا وان نحرق منازلهم ونلغى عليهم النيران والاسد والحفان ونسب عليهم
المحسق وان نغزوهم وادواهم اذ اقلوا عليها وان يعالوا مديري ولا يجوز في ذلك
في حال البغاه واخذوا في الحكم في سنة اوجه نص لاسر الحرس وسى رازهم ويعم
اموالهم ونسب لهم الهدية ونطاحون على مال ونترقون ونقادي لهم ولا يجوز شي
من ذلك في حال البغاه انتهى واهل حوار الاستغناء على اهل الحرب بالكفار ومن يري
قلمهم مديري ولا يجوز الاول في البغاه جرم ما ولا الثاني على خلاف فيه **الحساس**
اذا استل البغاه على قال بالكفار فان كانوا حرس وعقدوا لهم لعماما لعمامتهم
لم سعدا ما بهم علينا فلنا ان نعم اموالهم وان قتلهم وسرقهم اذ اسرناهم وهل لنا
ان نصلهم وان نعد على جرحهم في وجهان انتهى وما فيها وجرم به جماعة لا

حكم

وحكم حكم اهل البقي بالامان ورد الامام فعلى هذا سلعم وهل سعد الامان في حق
اهل البقي فيه وجهان احدهما وهو المنصوص وجزم به جماعة لا ونحوه الغرالي وجهها
عند البعوي والرافعي نحوهما قالوحتن في ان امان لاسرهم بل لم في حق نفسه اذ قلنا
لا يصح ولو اسر العادل الحربي على حال البغاه لم يصح في حق البغاه وفي حق بل العادل
الوجهان وعلى الاول قال البعوي حور لهم قتلهم واسترقاقهم الا ان يبدوا بعدا
سلعون المامى وقال الامام والغرالي لا يجوز لهم اغتيالهم وهو مقرر في كل امان
فاسد وهو المحكى عن النص لكن ذلك اذا لم يعلم الكافر بفساد الامان اما اذا عرف فلا
في باس الصبي والمعنوع وعلى الثاني لا يجوز لهم قتلهم واسترقاقهم وسلعون المامى فيه
نظر ولو قال الحرسون انهم المحصون وان لنا معا ونهم او طبا انه يجوز لنا ان نعصر
المسلم على بعض اموالهم استغنا سوا بنا في حال الحغار فوجهان احدهما انه لا اعتبار
بظهور الفاسد ولنا قلمهم واسترقاقهم واطهرهما انا سلعون المامى ونعاملهم
معاملة البغاه فلا نعصر لهم مديري وبه حزم البعوي وما سلفه اهل الحرب على اهل
العدل مصون عليهم وما سلمونه على البغاه نصونه ان بعدنا اما قلمهم عليهم
والا فلا وان كان الحغار الذين اعتنا بهم اقل دمه نغوا وان علموا انه لا يجوز لهم
ما لنا ولم نكرهوا اسعر عليهم وحكمهم حكم الحرس بملون مسان ومديري هذا
المدف وقرى اسفاس عهدهم بالخلاف الا في وعلى المدفبه فلا يجوز قلمهم واسترقاقهم
اذا انهم صوام سلعون المامى وفيه وجهان وعلى الثاني في حواز قلمهم مديري
وجهان وان بالتوا كما مكرهين نسف عهدهم وسالون بماله البغاه فلا يصح مديري
وعلى سلفه انه على الخلاف الا في على الاثر وان قالوا طبا اهل البغاه المحقة او انه يجوز لنا
اغانه بعض المسلمين على بعض اموالهم يستعينون بنا على الحارثي اسفاس عهدهم طريق
احدهما في قولنا الثاني القطع بانه لا يسف البالث ان الامام ان بشرط عليهم عند عهده
الدمه الذين لا يغال اسفاس والا فمولان وعن السوي جامد انه لا خلاف ان قلمهم
لا يكون نصفا والخلاف في ان الامام نصه مع دعواهم الجهاد وهو خلاف النص بما عليه
المجمهور وتيلخص في الصور الخمس اقول ينتقض لا ينتقض ان بشرط البصره ابعض
والا فلا ان علموا ان ذلك لا يجوز اسفاس والا فلا ان ادعوا اكرامهم لم يسف ولا ينتقض

ان ذكر واعدا لم يفسد والا سفسد وهو الصحيح قطعا لكن هل للامام نصه في قولان
 وحيث قلنا لا يفسد مع الاكراه فهل يعمل فيه ذلك او لا بد من اقامه الدمه فيه
 وجهان المصريح حسب اخفاهم باهل الحرب اما في الحاله الاولى وهي حاله العلم
 بالحال وعدم الاكراه على المذهب في ايمانهم واهم بعالون اوفي بعد الاحوال
 غير يعاين ايمانهم واهم بعالون بلنا بالهم ولا صانع علم في ما يلبونه
 لنا على المذهب وان قلنا يلعون الهام والامام ينبغي ان يقطع انهم يطمعون
 ما يلبون وفي بعض المجموعات انهم لا يطمعون ولا يقدرون المذهب انتهى وما
 رواه ذكره القاضي والفوري وابن داود وكما يفسر بانهم في حق اهل العدل
 يفسد في حق اهل البغي وفي البيان انه ينبغي ان يكون في انصافه في حق اهل
 البغي الخلاق الذين مر في الاولى فان قلنا لا يفسد عنهم فهم كامل البغي فيهم
 لا يفسد مدبرهم ولا يمدون على حركهم لكن يلزمهم ضار ما يلبون على اهل
 العدل قطعا وان كان في لزوم اهل العدل فلولان ولو لموا اسنانا والامام
 ان يلبنا حسب العصاص على اهل البغي واولى ان يحب على اهل الدمه وان قلنا لا يحسب
 ففي وجوبه على اهل الدمه وجهان ووقع في الوجهين ان قلنا لا يفسد وجب
 ما يلبون على الظاهر وهو مستعمل خلاف فيه قال الرافعي وهذا لم تعرض له اكره
 للثبوت صحيح من وجهين احدهما ان ذلك يشمل ضمان النفس والمال وفي ضمان النفس
 بالعصاص لخلاف وانها ان اس كج قال داود لا يفسد الايمان بخلافنا دمي لنا
 وفي ضمان ما المذهب طرفان احدهما انه على العولتين ان البغاه هل يضيون والثاني
 المذهب بالصمان ورفا الاول لو والاهل الدمه اهل البغي قال ابن المذهب لا
 يفسد عنهم وجه وجه انه يفسد قال الرافعي وهذا اوفق لما مر انه انه ليس
 للامام ان يفسد في كفار علي قال البغاه الثاني لو استعمل البغاه بالمجاهدين
 يفسد ما انهم نص عليه فان ادعوا الاكراه واما ما به منه بغيرهم باق وان لم
 يفسدوا البغاه وقال المتولي ان ادعوا الاكراه او جهلا فالحكم بان اهل الدمه
 وان سكتوا جعلناهم باعصر قطعا **الامام السادس** من نص الشافعي على
 ان المتولي البغاه في الحرب يفسد ويصل عليه وليس يهد ولو قال العادل في الحرب

فمن لونه شهدا لا يغفل ولا يغفل عليه قولان احدهما نعم وصححه جماعة واصحابها
 عند الجمهور لا وقل ان العادل باعصا على العولتين في ضمان ما يلبونه اهل البغي وهو
 بعضي يرجع الاول ولا يقطع السوار من اهل العدل واهل البغي ولذلك لوجع
 العديان في حال الكفار قسم الامام الغنيه بينهم واعطى العادل منهم السلب ومن
 امه واحدا من اهل الحرب البغي من غير شرط مما لما حصله الايمان في حق اهل العدل
 ايضا ومن قبل من احد العديان في المعرك ولم يعلم فامه لا يره من كان في الطاعة الاخر
 من ورثته لا احتمال انه فله او شاركه فله فروع **الاول** اذا اعلنت
 طائفتان باعصان فان ورد الامام على قهرهما ودفعهما لم يفر احداهما على الاخر
 الا ان يوجب الى الطاعة فيعصيا وان لم يمدد على قهرهما جميعا فامرهما الى الحق
 الى نفسه واستعان بها على الاخر فان اسويا اجتهد فيهما ولا يفسد بجم التي
 يضيها اليه سعادتها بل يفسد دفع الاخر فاذا اندفع بشرا الا حرام ما لم يابل التي
 صهيها اليه الا بعد ان يدعوها الى الطاعة وينذرهما لا يفاصرت في امانه الثاني
 لو من واحد من اهل العدل واحد من البغاه بعد امانه سواء كان حرا او عبدا رجلا
 او امراه فان فله واحد من اهل العدل وقال طنبسي حاشا ليعال ماعر حلف
 على جهله ما ميبه والزم الدية وان فله عارفا تبنا ميبه امدته **الثالث**
 دار البغي حكمها حكم عردار الاسلام ولو حصر فيها ما يوجب الحد اقام الامام الحد
 فيها اذا استولى عليها **الرابع** قال المتولي لمح على الولد من اهل العدل مضاف
 اس من اهل البغي ولا يول عنها الا منحر فالعادل او منحر الى فيه كما في الكفار الخامس
 لو عزا اهل البغي قوم من المشركين مدوا دعم الامام وسوا منهم فظهر الامام عليهم
 رد النبي الى المشركين ولو قبل حل من العدل رجلا منهم في العادل وقال طنبسي **السادس**
 حلفه ومن الدية **السابع** ادس لو سبي المشركون طائفة من البغاه وقدر اهل العدل
 على استعادتهم لزمهم ذلك
 الرده المحترق انواع اللغو واعطى لها حكم والعلام فيها في طرفين في مان حقيقتها
 وانها لم تحصل والثاني احكامها الطر والاول في مان حقيقتها وهي في الشرع قطع
 الاسلام بغير اذن او بغير على ما سباني وكل مختلف بخلاف وطع الاسلام انما يكون بعد الدخول

فيه فالتاثير اذ صلى لا يسي مرتدا ولا يمس له حكم الميراث هذا اذ انت له الاسلام نفسه
او يولاه عليه بامال الوالد كافر ايمصا رسلا نفعلا بويه او احدهما او كل اسلامه
بشعة الدار في اللقطه واداكز بعد بلوغه هل يكون مرتدا او كافرا اصليا له فوان
بعد ما في اللقطه والحق السديعي باسلام الابوس او احدهما ما ادا عليه به وهما
كافران ثم وضعه بعد اسلامهما او اسلام احدهما وحيث يقولنا من كل مكلف
الصبي والمجنون فلا يصح ردتهما بعهده الامام ويجوز في المخرجوها على خلاف
في اسلامه ولو اراد عا ولم يحسن لم يعمل في جنونه وكذا الواقع بالزمان حتى لا يقام
الحكم عليه في جنونه بخلاف ما لو اقر بمصاخر او حد فدفق فانه يستوفي في جنونه
وبخلاف ما اذ انت الرنا بالنسبة الاعلى القول بسقوطه بالسوء بالبعوي وهذا
كله احصا لا يوقل في حال جنونه او اتم عليه الحد فاما لم يحسن عليك وفي محله رد
المسكين طريقا احدهما فانه فوان اصحهما انهما تضيغ والماني القطع به فان
قلنا يصح وجب قبله اذ اراد او اقر بالبرن لكن لا يعمل حتى يتيقن بحسنه عليه الاسلام
وفي محله استقامته في السكر وجهان احدهما يصح لكن يستحب ان يوضر الى الاقامة
قال الماوردي وهو ظاهر المذهب وبما هما وحزم به ان الصباغ لا لا استقام في
حاله بسده حرمه وعطسه ولو عاد الى الاسلام في سكر فعلى الطريق الثاني
لا يصح قطعا على المشهور لان اسلامه له قال الماوردي قال ابن هريز على خلاف
لو اسلم في سكر بعد كفر اصيل فانه عليه فيصح وخطاه فيه وفي وجه انه يصح يصح
على المذهب هذا الطريق وصحة النوراني وعلى القول الاول على الطهري الاول
يصح اسلامه وهو الاصح وروي ان الشافعي رضي الله عنه قال ان رجع الى الاسلام
لم احل سله حتى بان وصف الاسلام كان مسلما من حين وصفه
وان وصف الكفر كان كافرا من ان اسلم بلفظه فامل في الاقامة والحد وهو لان
اصحهما يلزمه النقصان والمان وبما لا يصح وان قلنا لا يصح رده فعليه قاتل
صحة بالنقصان والله ولا يصح بالنقصان فروع لو اراد صاحبا سكر فاسلم
بمن اذن في الطبع بان اسلامه لا يصح قال الرازي والقياس جعله على الخلاف ويصح
بقولنا حصار المكن فلا يصح رده اما نفس البرن فانها تحصل بالقول الذي هو كثر سوا

قوله

فانه اسهنا واعتقاد او اعتاد او الامام قال الاصوليون لو نطق بكلمة الرد فزعم
انه اضربوا لعداها وباطنا وحصل باره بالفعل والفعل الموجب للكفر هو الذي
يصدر عن رعيه واستهزاء بالدين صرخا العنان العر والسمود للشمس او غيرها من الخلق فان
والا المصحف الدم في العاد وراق والسحر الذي فيه عباد الشمس وغيرها فان لم
يفصح ذلك لم يكن كفرا وعبر السبع الى محمد ان الفعل محرم لا يكون كفرا وانكسر الامام
ولم يمه عنه وضع الرقعة في يده هو بالنسبة الى الظاهر والباطل بامر بالت
وهو اعتقاد ما يوجب الكفر وان لم يظهر او فعل هذا الكلام المله في واما الكلام
البعيد فيه فماعتد دم العالم اوحدوت الصانع او نفي ما هو باب لله تعالى بالاجماع
لكونه عالما وقادرا او انت له ما هو مست عنه احدا عا كالا لوان او انت له الاتصال
او الاتصال فان كافر اذ كذرا حجة حوار رعيه الرسل او انكسر بنوع من الانباء علم
المسلم او رساله رسول او حجة انه من القدران مجمع عليها او ريان او زياد كله فيه
واعتماد انما منه او سب بنى واستحاف به واستحلال محرم بالاجماع لتحليل اللوط
وحرم احلال احما عا او نفي وجوب ما اجمع على وجوبه كالصلوة او ركعة منها
وقال الغزالي وفيه نظرا بحار السطام كون الاجماع حجة فصرح بطلانها قال النووي
والنصواب في هذا تفصيل من في باب نكاح الصلوة ان الجمع عليه ان كان يعلم انه من
الدين ضرورة لفران كان في ضرورة ان لم يكن على الاصح وان كان لا يعلم لونه منه
ضرورة حيث لا يعلم كل المسلمين لم يكفرا به ولو اعتد وجوب ما ليس بواجبا جماعا
فصلن ساكنه كفر ومن هذا ما اذا اعتد من من المكوس انما حق وحرم بسمها
بذلك وقد اولى سب عاتبه الى الفاحشه او ادعى النبوة في زمانا او صدق في ادائها
فيه او عظم الصنم المعروف اليه بالدخ باسمه او قال لمسلم با كافرا بلا ما ويل فان اراد
كفر النجس والاحسان فلا والعزم على الكفر في المستقبل كذا في الحال على الصحيح
وكذا الرد في انه يكفر ام لا وكذا اعطى الكفر بامر مستقل كقوله ان هلك ولدي
او مالي يهودت او نصرت للرضى الكفر كفر حتى لو ساله كافر يدعي الاسلام ان يلقته
كله التوحيد فلم يعمل او اسار عليه بان لا يعلم او على علم بان يربط فهو كافر بخلاف
ما لو قال لمسلم بسم الله الامان او لقاقر لا رقه الله الامان فانه لا يكفر على الصحيح

لا ليس فيه كنهه فاعلم انه قد اذن بالامر والعقوبة ولو امكن مسلما على الكفر كفر
المكرم بكسر الهمزة والفتح على الاسلام والردى به والعزم عليه ليس باسلام ومن دخل
دار الحرب فممن معهم الخمر وادخلهم الخمر لم يكفر وارواح دار المحرمات لا سلب
به اسم الايمان خلافا للخوارج والمعتزلة اما الخوارج فيحملون بكفر واما المعتزلة
فيعملون به فاقول ليس بمومن ولا كافرا والسوق عندهم منزلة من الايمان والكفر
وسلب به اسم المدح فلا يقال هو نبي ولا ولي ولا دين ولا موفق على الاطلاق
الا ان بعد فعله هو نبي من موضوع ولا يخلف عما فعل من الطاعات خلافا للمعتزلة
والخوارج فانهم معوا وصفه بذلك مطلقا او مقيدا بوصف به مومن فاسق
والرافعي في تنقيح احكامهم تفصيل الاقوال
والافعال التي بعض الكفر والارهاق بعض اطلاق الاصحاب المساعدة فيها
ما اذا سحر باسم من اسم الله تعالى او باسم او عهد او وعيد ككفر وكذا الوفاة
امر في الله تعالى بكذا لم يفعل او لو صارت القبلة في هذه الجهة لم اضل اليها ولو اخطأت
الله الحنة ما دخلتها قال النووي يقتضي مدحها الحار على الفواعل انه لا يكفر
بقوله له اعطاني الله الحنة ما دخلتها وهو الصواب والرافعي وكذا الوفاة وذكرها
بالعجبة اخرى بعض الفقهاء الاحتكام ان ترجمته عمل الله في حق كل جرح عمل السي
والرافعي وفي هذا نظر والله تعالى يقول وما اصابك من سيئة فمن نفسك وذكر
كلما اخبر بالعروة وحكي عنهم انه يكفر اذا واه على المراج وترجم معناه ان الله وذكر
كلما اخبرها صدر من الروحاني وقال ان المرءة تكفر به وترجم بان معناه انه قال
لها انت يا ناد برحو الحار فقال لا انت يا نادى جو الروح فقال انت يا دروح لله
تعالى فقال لا قال وكذا الوفاة لعزم لا يبرك الصلوة فان الله يواحدك فقال لو واحد
الله مع ما من السيئة بعد طمأنينة او قال لا خزان الله بعد كتمانك وكذا الوفاة
المطلوم هذا بعد بر الله تعالى فقال الطام انما افضل بغير بر الله وكذا الواحد
امر الله سي فكذبته فقال الرجل لو شهدتك الملائكة والسموات لم تصدقهم فقال
نعم لا اصدقهم كفرون وكذا الوفاة فان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اكل
لحمين اصابعه فقال السامع بالعروة قبل ان ترجمته هذا غير ادب ككفر وكذا الوفاة

لكن

لعنه اهل حق واسكن وفلم اطارك فهو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا
اقول ولن كانت سنته فلا النووي والمختار انه لا يكفر بهذا الا ان يفصل
استهزا والواحد في ما اذا ف لان في عني باليهودي والنصراني في عيان
الله تعالى او قال من يدعي الله او قال ما قبل ان ترجمته لا الله طوبى له فمنهم من قال
هو كفر ومهم من قال ان اراد الخارجة كفر والا فلا واحلفوا ايضا في ما اذا قال
ان الله في السما او قال ما قبل ان ترجمته بالعروة ان الله ينظر من السما او من العرش
او قال ما قبل ان ترجمته الله بطلد طلقى قالوا ولو قال الله تعالى حله لا يضاف
او قال لا يضاف فهو كفر واحلفوا في ما اذا قال للطالب لمن حصه وقد اراد
الحصم ان تجلت بالله لا اريد الحلف بالله انما اريد الحلف بالطلاق او العاق
وذلك للرافعي والاطهر انه لا يكفر وفي ما اذا قال لعنه بالعجبة ما قبل ان معناه
بالعروة الله يعلم اني داما اذكرك بالذم او قال ما قبل ان معناه اني اذكرك
مثل اني خرف وصرخي وفي ما اذا نادى رجلا اسمه عبد الله وادخل في اخر حرف
النفات الذي يدخل في العجبة للتصغير فقبل بكفر وقبل ان تعد التصغير بكفر
وان كان جاهلا لم يدر ما يقول او لم يكن له قصد لا يكفر وفي ما اذا قال ما قبل ان
ترجمته فلان اعص مثل ملك الموت والجرهم على ان لا يكفر ولو قيل له لا تقصرا
القرآن او لا تصل فقال ما قبل ان معناه بالعروة سبعت من القرآن او من جعل
الصلوة او الى متى اعلم هذا السحر بكفر ولو قرأ القرآن على ضرب الله او اللقب
كفر ولو قالت امراه لزوجها انت تعلم سر الله او انت تعلم الغيب فقال نعم
كفر واحلفوا في ما اذا قال للسر صا ح العصف ورجع هل يكفر قال النووي والصواب
انه لا يكفر في المسائل البينة ولو ظن لو كان ظان ساء ما استنت به كفر وكذا ان قال
ان كان ما قاله الا نسا صديقا بخونا او قال لا ادري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
انسا او جنيا او قال انه جن او صغر عصوا من اعصابه على طريق الاهانة واخلفوا
في ما لو قال كان طول الطريق قالوا او قال له صل فقال ما قبل ان معناه بالعروة ساء
عملت بخار من زمان او قال العمار عا صلوا او قال للصلوة للمجهول وغير المجهول
واذا وصل الى ان صا ق قلبي او قال طبت سجد بر الصلوة ككفر وكذا الوفاة

حتى يجد حلال الصلوات فقال لا يصلي اليه حتى يجد حلال نزل الصلوات او قبل الجنب
صلى فقال لا اصلي فان الواب يكون للموت ولا يحلفوا في ما لو صلى بعد وضوء
متعمدا او مع ثوب خسر او ال غير القبلة ومدحنا مدح الجمهور انه لا يكفر
ان لم يستعمله ولو تنازع رجلان فقال احدهما لا حول ولا قوة الا بالله وقال الآخر
لا حول يعني مرجوع او قال ما قيل ان معناه بالعربية لا حول اي شيء يدور او
لا حول لانه عرف في الردية كفر وذا لو سيع اذ ان المودن فقال انه يلدب
او قال ما قيل ان معناه هذا صور الخراس او قال وهو سعاطي مدح الحبر
او بعدم على الزنا باسم الله استخفا فباسم الله او قال لظالم ما قيل ان معناه
بالعربية اصر حتى المحر فقال ما معناه اي سى اعلم في المحشر كفر ولو قال
لا احاق القيامه واحلفوا في ما اذا وضع مناعه في موضع وقال سلمه
الى الله تعالى فعلا احرس سلمه الى من لا يسمع السارق اذا سرق ولو قل له كل جلاله
وقال الحرام احب الي او قال ما قيل ان معناه في العالم واحد اذ حلالا احصر
حتى سمح له كفر ولو رجع رجل من مجلس العلم فقالت له امراته ما قيل ان
معناه لعنه الله على طالع كرت وذا لو امره عينه بحضور مجلس العلم فقال
ما قيل ان معناه اي سى اعلم مجلس العلم في الردية او قال العالم ما نصر في الردية
يريدا او قال ما قيل ان معناه اذهب اعلم العلم في الردية او لعنه هدا ما هو
شي كفر ولو حضر جماعة وجلس احد هم على طحان رفيع فسبها بالمدار
مسالوه المابل وهم يصحكون ثم يصر يونه بالمحراق وبه بالمعالي واحد
حده وطس الغوم حوله كالصبيان وصحكووا واستنهدوا وكذا لو قال
قصعه يرد حرم من العلم كبر وقال النووي الصواب انه لا يكفر في مجلس
التشتم ولو عرض عليه حصه فتوى العلم فالقاء على الارض وقال ما معناه
اي شي هذا الشرح كبر قالوا لو استند مرض المريض فقال ان خبت توفي
مسما وان شئت توفي كافرا وكذا الواسلي يصاب فقال احدهن مالي واحد
ولدي وكذا وكذا ما اذا فعل ايضا وما اذا نعى لم يفعله ولو عصب على ولده
او عيبه فصر به صريحا بشدا فقال له قابل لست بم فقال متعمدا كذا

لو قال الزوجه باذنه او با يهوديه فعالت معناه انا قلت كبرت ولو قل له يا يهودي
ما يحوسني فقال ليك يكفر قال النووي وفي هذا نظر اذ لم ينو شيئا ولو اسلم كافرا فاعطاه
الناس مالا فقال مسلم ليس بك كافرا فاعطى وال تعصا المشايخ يكفر قال النووي فيه نظر
لانه حارم بالاسلام في الحال والاستقبال وقد ثبت بطر في قصه اسامه في قوله
حتى تمت اسلم الراسلت قبل يومه ولكن الفرق ولو عني لن الله لم يحرم الخمر
او نكاح الاخته لم يكفر ولو نهي ان الله لم يحرم الربا والطمع وقيل العيس بعد حق
يكفر والصابط ان ما كان حالا في زمن مني حله لم يكفر ولو سدا الربا على وسطه
لقد واحلفوا في ما لو وضع فلبوس المحوس على راسه والصحيح انه يكفر ولو شدد
على وسطه حبالا فسل عنه فقال ربا رفا لا كرون على انه يكفر واد استد على
وسطه الربا وودخل دار الحرب لتجاره كبر وان دخل للحاصل الاساري لم يكفر
قال النووي والصواب انه لا يكفر في مسله التي وما بعد ها اذ لم يكن له فيه وذكرنا
انه لو قال معلم الصبيان اليهودي غير من المسلمين يلبس لا هم يعصون جهنم معالي
صبا لهم كبر قالوا لو قال المصرايه خير من المجوسيه كفر ولو قال المجوسيه
سرم من المصرايه لم يكفر قال النووي والصواب انه لا يكفر بخبر هذا قالوا ولو طس
السلطان فقال له رجل برحمة الله فقال احمره لا يعل نلسلطان هذا كبر الاجر ولو
سعى العاسق وله الخمر فصر او ياه الدراهم والسكر كبروا قال النووي والصواب
اهملا يكفرون قالوا ولو قيل لم يركب العصاريت الا الله فقال بالعميه ما قال ان
معناه فلان كافر وهو الكفر من ان اعدا على نفسه بالكفر وانه لو قال كافرا لم
اعرض على الاسلام فقال اصبر الى العدو وعرض الاسلام من يكره فقال اجلس الى
اخر المجلس يكفر وقد مر بطر عن صاحب التنبيه وانه لو قال لعدي لو كان هذا اسلم
او مر به او قال لم يكن ابو بكر الصدوق الصحابه كبر ولو قال ذلك لعراي يلا يكفر
وانه لو قال رجل ما الايمان فقال لا ادري فان كافرا وكذا لو قال الزوجه انت احب
الي من الله قال الراعي وهذا صور سعوافها الالفاظ الواقعه في كلام الناس واحاب
فيها تناقض واحلاف والمذهب ينص في مواضع في بعضها وفي بعضها شرط وقسوع
اللفظ في معرض الاستهرا مال النووي وقد ذكر الامام الحافظ عاص رحمه الله من السقا

حمله من الا لفاظ المكفر عن ما سبق تعلها عن اكرها بجمع عليه وصرح بعل
 الاجماع فيها فمنها ان مريضا شفى فقال لفت في فرض هذا ما لو قلب ابا بكر وجم
 لم استوحه فقال بعض العلماء بكفر وبطلانه بصر السبه الى الحق وقال آخرون
 لا يحكم له وسما وبغيره وان له لوقاله فان النبي صلى الله عليه وسلم اسود او لوني قبل
 ان يسمي او طالع ليس بفرش فهو كغيره لان صفته نبي له وبكذب به وان من ادعى ان النبي
 او انه بلغ نصف القلب الى سرها او ادعى انه نوحى اليه ولم يدعى النبوة او ادعى انه
 يدخل الجنة وباطل من غارها وبغاب الخور العبي فهو حاف قطعاً وان من لم يلق
 من دار نزل اسلام فالمصري او شك في تكثيرهم او صحى مدعهم فهو كافر وان من
 اظهر مع ذلك الاسلام واعلمه وكذا قطع تكفير كل قائل قولاً يوصل به الى
 نصل الامه او يكفر الصحابه وكذا من فعل فعلاً اجمع المسلمون على انه لا يصدر الا
 من كافر وان صرح صاحبه بالاسلام ومع فعله بالسجود المصلب او النار والنسي الى
 الكنايس مع اهلها برهم من الزناد وعيها وكذا من انكر مكة او البيت او المسجد
 الحرام او صفه الحجر وان لم يصر على هذه المساء المعروفة او قال لا ادري ان هذه
 المساء مكة او غيرها فله هذا وسهله لاسد انه كذا ان كان يظن بما يدعي ذلك
 ومن طالت محبته للمسلمين فمن كان قريه عهد بالاسلام او لمخالطة المسلمين عرفوا
 بذلك ولا بعد بعد التعريف وكذا من عرس من العدا او لم يمس الحجر او قال
 ليس في خلق السيول والارض تعالى او انكر الجنة او النار او الجنة او الجنة
 او اعترف بذلك لكن قال المراد بهذه الاسماء معانيها وحكي النووي عن بعض
 العلما ان من قال كسب من المكوس هذا حق او حق السلطان كذا قال والصحيح
 انه لا يكفر الا اذا اعتقد حقاً مع عاله بانه ظالم لكنه من عته والصواب ان يقال
 فيه المكس او ضربه السلطان وخوفهما ولو حصل للانسان وموسه فتردد في
 الايمان او في الصانع او بعرض لمصر او سد وهو داه لذكره استردي
 ولم يصر على دفعه قال الشيخ عز الدين لا شئ عليه في ذلك ولا اثم وهذا من الشيطان
 لا منه فسيح على الله على دفعه ولو كان من النفس ما كرهه **فروع**
 الاول اذا كفر المسلم على اللط بكمه الكفر فمعلم يحكم ببدته فمدوم عصيته

وروجه

وزوجه ومملكه ودينه ودينه ادامات وهو يعلم اول الحراج انه يباح له ذلك ولا
 يحس على الصحيح وان الاولى ان يرب ولا يسلط عليها وهل فعل السهال بالردن مطلقاً
 ام لا بد من العصيل والعرض للسرابط منه خلاف والمخلاف في ان الشهان بالبيع
 وسائر العقود فلا يبيع مطلقه ام لا بد من العصيل لا خلاف العلما فيها والظاهر
 الاول فلو شهد شاهدان برون انسان اما مطلقاً بغيرها على الظاهر او مفصلاً فانكر
 وكذبها فثبت سهاد بهما ولا يفعه التكذيب في بقا عصيته وروحيه بل عليه ان ياتي
 بها بصر الحافره مستلماً فبعده ذلك في ذرا العيل لانه في سبويه روحه التي لم يطل
 بها فلو شهدت السبه بالزنا وكذبها لم يسقط عنه الحد الا بالسويه في قول خلاف
 لو شهدت على اقاربه فانكر لا يجد لان انكاره رجوع على الصحيح ولا يسلط
 السلف من المرد بعه رجعت لكن يدعي ان ياتي ذلك في ما اذا شهد على اقاربه بالزنا
 ويكون ذلك رجوعاً وان الاقرار بالزنا بغير الرجوع على ما اواله الماوردي ولو قال كذب
 مكبرها في ما انب به ولم يكن الساهدان تعرضاً للطواعيه بغيرها على الصحيح انه لا
 لسط العرض لا سيما الموانع فان ظهرت محال الاكراه بان كان في اسر الكفار او كان
 محبوا بجماعه منهم وهو مستعصر صد ونمسه وكذا الحكم لو كانت بده على اقاربه
 بالبيع او عرس وكان مفقداً او في رسم او محبوساً فقال كتب مكبرها وقيد الامام بما اذا
 كان ذلك من جهة العقول ولم يتعرض البينه للطواعيه فان تعرضت لها لم يعارضها الامارات
 ولا يعدم في كتاب الاقرار وان لم يحال الاكراه بان كان في دار الاسلام او في دار الحرب
 في خلق لا يصره احد منهم او هو محال او من اجري عليه احكام المردس وامضى
 كلام العرالي ان هذا العصيل عند اصحاب مطلق في ما اذا شهد بما صار به مستتراً
 من قول او فعل او شهدا عليه بالردن وخصه هو بما اذا شهد اياه ارتد وقال اما اذا
 شهد بالفعل او بالفعل الذي بصر به مرتداً فيقبل منه دعوى الاكراه مطلقاً او ليس
 بدها وحده بل يبيع الى عهد والرافعي حكى العصيل المذكور في ما اذا شهد اياه مرتد
 خاصه وحكي في ما اذا شهدا بحاله الردن وخوفاً عن البيع الى عهد قال ويصر عليه
 قال الشيخ الحزم ان حد دله الاسلام فلو قبل من التجديده فهل يكون مصوناً فيه قولان وقيل
 وجهان احدهما لا وبما بها بصره بالنص او بالديه وبما من ما بالاصل وخصهها

الامام بما اذام بدعي الاكراه او لم يخلف عليه والامام اذا ادعاه وحلف عليه فقد سب
الاكراه بالحجة فمقطع بانه مضمون والرافعي وفي ما تقدم دلالة عليه على انه اذا شهد
اليهود بالردة على الاسير ولم يدع انه كان مكرها يحكم بردته وتوبته ما حكى عن الصادق
لو ارتد الاسير في يد الخصم لم يظنهم حمل المسلمين فاطلع عليهم من الخصى وقال انتم مسلمون
ولما تشبهت بهم فواممهم بقل قوله وحكم باسلامه وان لم يدع ذلك حتى مات فاطاهر انه
ارتد طابعا وان مات اسيرا ومن المصنف لو شهد اليهود على انه يلعن باللعن وهو يحسب
او معه لم يحكم بكفره وان لم يعرف من اليهود للاكراه اسير ولا ادعى ورتبه بعد موته
انه ارتد مخوبا او محمدا والامام لا يفتل ذلك منهم اذ لم يقطع اليه انه سجن وحده
لريد والاعوي لو اتى في دار الحرب بما يعصى الرد عم ادعى الاكراه فان فعله في مكان حال
لم يعل وقد يعلم وان فعله سم فان كان اسيرا فقل قوله وان كان جارا فلا وفيه مردد
في الشرح المبرع الثاني اذ اقامت مسلم معروفا بالاسلام وبرل اسير مسلم
فقال احدهما مات مسلما وقال الاخر مات مرتدا فان اطلق ولم يسب ردة ففي
نصفه بانه اموالا احدهما جعل في يد المال وما واثمها بغير اليه ولا بعد الاقرار
المطلق واظهرهما انه يوفق ويستفسر فان ذكرهما هو كغيره الى التي وان ذكرها ليس بكفر
صرف اليه وان لم يسر على موافق وان يسر في امره سبب ردة بما يعصى الكفر
كالوفا ان سجد للصنم او علم بما يوجب الكفر والامام والرافعي وسببه في آخر
العهد بذكره فلا شك في صرف نصيبه الى اهل التي وان يسر ما ليس بكفر بان قال
كان كافرا لانه كان يشرب الخمر وباطل لحم الخنزير ففيه القول الاول وان اظهرهما
انه يصرق اليه ولو قامت به على انه تشرب الخمر واطل لحم الخنزير ساد الحرب
فقال احد ولديه فعل ذلك مستحلا فهو مرتد وقال الاخر لم يفعل مستحلا ففيه الاول
الثالث يعلم ان المرتد مكرها لا يحكم بكفره فان مات بدار الحرب مات مسلما
وورثه ورثه المسلمون فان رجع الى دار الاسلام باقيا او غير عرض عليه
الاسلام لاحتمال احسنه ما الى به كذا اطلقوه وقال ابن الحارث هذا بشرط ان لا يد او بعد
الجماعات ولا يعل على الطامعات بعد العود فان فعل ذلك استمسك العرض قال
والعرض مستحب وسبب الاكراه من هذا فان استع بعد العرض منها فاصح انه يحكم بكفره

في

من حن الملعط واحديه الاصحاب وللامام فيه احتمال ولو مات قبل العرض والدلفظ
بالاسلام فهو طلومات قبل العود وقبل موت كافرا وكان من حن الملعط بها بعد
مجه ولا القاضي يحمل ذلك قولان كالقولين في الصبي المعلوم باسلامه تبعا لابي يدا
يلع ومات قبل ان يظهر الاسلام ولو ارتد الاسير فمكرها لم يرضى بصله في دار
الحرب فالمصنف المشهور انه يحكم باسلامه وقال الامام فاسر المراءوه الملعط بانه
لا يحكم باسلامه قالوا رايها الوافر الاصل يعل في دار الحرب لا يحكم باسلامه ار على
الصبي صح سوا كان منفردا او اماما او ماموما وهذا اذ لم يسمع منه تشهد فان سمعناه
فهو مسلم على الصحيح حسب كان واطاهر كلام العراقي وغيره انه لا فرق في جعل
صلاه المرتد اسلامه من ان يكون ارتدا الى دين لاهله باول او لا ولا يس ان يواظب
على الصلاة او يعل من واحد وكلام صاحب المهدب بعض خصيصه بما اذا كان ارتدا
الى دين لا مالا لاهله ونصه في الام بعضه انه لا بد من المواظبة على الصلوة
في حكم الرد وكذا احكام كثر مذكورة
في مواضع معروفة والمقصود هنا الكلام في من المرتد وادع وماله الا ان نفسه
وهو يهدد لا شئ فيها بل يجب فله ان يعد سوا السلال الى دين اهل الحجاب او عين سوا
كان حرا او عبدا رجلا او امرأة فان تاب وعاد الى الاسلام قبل توبته واسلامه
وعصم دمه سوا كان مسلما او كافرا فافاسلم به ارتد الا ان كان زنديقا
فان كان سبعا منه بالنطق في حال خلوته وهو يظهر الاسلام كذا فسروه وقال العراقي
في الاصول الزنديق صريان زنديق مطلق وهو الذي ينكر اصل المعاد حسا وعقلا
وينكر الصانع ويردق مفيد وهو الذي ينكر المعاد بتوع عقلي مع نفي الالام والالاد
الحنة الخمسة واسات الصانع مع نفي علمه بعباد الامور فهدد ردة بعد
سوع اعراف صدق الامسا واطر هو لا المرادون بقوله عليه السلام سبغوني
بماء وسبعي فرقه كلهم في الجنة الا الزنادقة هذا لفظة في بعض الروايات لان من
لا يعترف بنسبه ليس في الجنة والمنكرون اصل المعاد والصانع ليسوا بمعرفان بها وفي
قبول توبته الزنديق خمسة اوجه اظهرها وهو المنصوص انه يتقبل وحرمه العراقيون
على الاسلام ام لا وثانها انه لا يعل قال الروائي والعمل عليه وبالله عن الاستاذ الى الحق انه

ان اسلم ابتداء من غير مطالبه قبل وان كان تحت السيف لم يقبل واستحسنه الامام
وراعها عن العمال الساسني ان كان من المهاد لرعا الماطيه لم يقبل وان كان من عوامهم
قبل وخامسها عن الحق المزوري انه ان لم سكر منه الركن قبل اسلامه وان تكر
منه لم يقبل فابعد احلف الاصولون في اي ما ابيع كثر الاقراطها وابطنا
او باطنا فقط وهو الما فوق على قولين ثم هل يحب المبادر الى قبل المرتد
ام يحب استقامه فيه قولان اصحهما ان استتابته وفي صدقها قولان احدهما بله
امام واصحها انه يستتاب في الحلال فان باب والقتل ولا خلاف في انه لا يخفى في هذه الامهال
بالحبس وفي انه لو قبل قبل الاستتابه او قبل مضى مدة المهله انه لا يحب بعله شي
وان اساء العاقل بذلك فان كان العاقل مرتدا ايضا او مضى بعد موالاته في باب الحرج
فان قلنا لا يحب الامهال فلا يهله سحب او منع منه فيه وجهان قال الرافعي والمفهوم
من كلامهم يرجع المنع ومنهم من قطع بعدم الوجوب ورد الخلاف الى الاستحسان خاصه
واحسان التوحيد ومهما استحق قبل المرتد بالاستتابه او بمضى المدة او بنسب الركن على
الخلاف المندم فقال عرفت في شبهه فلهذا تكلمت بكلمه الكفر فان يلو كلف لا يعود
الى الاسلام فلهذا طرأ لزاله الشبهه واصح الحق فيه قولان احدهما نعم
ورواه الروائي عن النص وتا سبها لا وجه العرالي واسعد الروائي قال ابو
اسحق ولو قال انا جاني فليجوزي ثم ناظروا او كان الامام مشغولا بما هوام منه
اجبراه وقل المرتد نصره العفو ولا يحرق بالنار وبولي له الامام او من فوضه
اليه فلو قبله فابل بغير ادنه عر لا تساه
في ما يحصل به اسلام المرتد وبومه وفي معانيها اسلام الجافر الا صلى الشافعي
رضي الله عنه على ان يوسه ان يسجد لاله الا الله وان محمد رسول الله وبراس كل
دي يحالف الاسلام وقال في موضع اخر اذ اتى بالشهادتين حكم باسلامه وقد تقدم
في كتاب الطهاران ذلك ليس باحلاف قول عند الجمهور بل هو باحلاف غفابه
الكنار ولبا او بوبا لا نصر بالوحدانيه فاذا قال لاله الا الله حكم باسلامه
ثم يحرق على قول سائر الاحكام وان كان نصر بالوحدانيه ويكرر رساله محمد صلى الله عليه
سلم لم يحكم باسلامه بشهادته بالوحدانيه حتى يقول محمد رسول الله وان كان يقول

ان

ان يحرم اسعون الى العرب خاصه لم يحكم باسلامه حتى يقول محمد رسول الله الى جميع الخلق
او ان دين محمد هو الحق او هو الدين او هو الفرض او براس كل دين يحالف الاسلام
او دين محمد ولو كان كذب محمود فرض او استباحه محرم لم يصح حتى ياتي بالشهادتين
ويرجع عما اعتقد والروائي ولا يلقه الرجوع عما اعتقد قال ولو اراد رسول
عليه السلام كفاه الاتيان بالشهادتين ولا يسطر اعترافه بحضره لان اعترافه
بنوبه نصيه وقبل فيه قولان ويستحب ان يمنع كل كافر اسلم بالايمان بالبعث ولو
قال كافر انا ولي محمد لم يصير مسلما ولد الوفا انا مثلكم او مسلم او اسلمت ولو قال
انا من دين محمد او دينكم حق حكم باسلامه ولو اقر بدين من اركان الاسلام على خلاف عقيدته
لغير من الصلوات الخمس او احداها او اقر بحرم الخمر او الحرير حكم باسلامه وما نصير
كافر بحمله يصير الجافر باقراره به مسلما ويحرق على قول سائر الاحكام فان امتنع قبل
كالمرتد واد اقر اليهودي برسالة عيسى عليه السلام فليقول خبر على الاسلام لان المسلم
لو جحد بنوبه كفر

والالحاق لا خلاف ان الايمان بعد نفي البور المعروف وهو طه لا اله الا الله حتى لو قال
لا اله غير الله لا اله سوا الله او ما عدا الله او ما سواه الا الله او لا اله الا الرحمن او لا رحمان
الا الله او لا اله الا الباري او لا تبار الا الله فهو لقوله لا اله الا الله وان قوله احد او القسم
رسول الله لقوله محمد رسول الله ولنه لو قال الجافر امتت بالله نظر ان لم يكن على دين قبل ذلك
صار مومنا بالله وان كان يشرك به عرج لم يكن مومنا حتى يقول امتت بالله وحده وكذب ما
كنت اشرك به وان قوله اسلمت لله او اسلمت وجهي لله كقوله امتت بالله وانه لو قال الجافر
اسلمت لله او اسلمت بالله فقال اسلمت او امتت فحتمل ان يحول مومنا وانه لو قال او من بالله
او اسلم لله فهو ايمان بان قول العاقل اقسم بالله عني ولا يحمل على الوعد الا ان يقول
بعدم اسما مع الله تعالى لم يكن مومنا حتى يقر بان لا اله الا الله وهذا الحكم لو قال
لا خالق الا الله وانه لو قال اليهودي المشبه لاله الا الله لم يكن ايمانا حتى يرا من التشبيه
بانه ليس كمثله بشي فان قال مع ذلك محمد رسول الله فان يعلم ان محمد رسول الله صلى الله عليه
ها بدعي التشبيه كان مومنا والا فلا ان يرا من التشبيه وطرد هذا التفصيل فيما ادان
الذي ذهب ال عدم اسما مع الله تعالى لا اله الا الله محمد رسول الله حتى اذا كان يعلم ان محمدا

حان ان يطال ذلك فان مومنا وان السوي قال لا اله الا الله لم يكن مومنا حتى يرا من القول بقدم
 النور والطلعة وان قال لا قدم الا الله كان مومنا وان الوسي او الاله الا الله كان فان
 زعم ان النور سر ربك الله صار مومنا وان كان يرى ان الله هو الخالق ويعلم النور لرغمه
 انه يعرفه الله لم يكن مومنا حتى يرا من عباد النور وان الرائي وهو الموحد الحاحد
 للرسل لو قال محمد رسول الله صار مومنا وان اقر بنسبه بن فله فانه رايهم عليه السلام
 لم يكن مومنا لان الاقرار بنسبه محمد اقرار بنسبه من قبله قال الراعي وحي على القول
 المفسد عن البغوي في ما اذا اقر اليهودي بنسبه عيسى عليه السلام انه يحصر على
 الاقرار بنسبه سائر الانبياء لانه صدقهم قال ويحمل ان يقال ان ايضا سواه
 وان المعطل اذا قال محمد رسول الله بعد قل يكون مومنا وانه لو قال الكافر لا اله الا
 الذي آمن به المسلمون كان مومنا ولو قل امتت بالله في الله عيسى او عيسى لا اله غير
 لم يكن مومنا لاحتمال ان يريد النور ولو قال امتت بالله ومحمد كان مومنا بالله
 ولا لو لم يكن مومنا بنسبه محمد حتى يقول محمد النبي او محمد رسول الله وان قوله
 امتت محمد النبي ايمان برسول الله صلى الله عليه وسلم لخلاف قوله امتت محمد الرسول
 وان الفيلسفي لو قال اسجد ان الباري تعالى او مديها او سبها لم يصير مومنا حتى
 يعرفه انه مخترع ما سواه ومحمد ان لم يد وان الكافر اذا قال لا اله الا الله المحيي الميت
 وان لم يكن من الطائفة كان مومنا وان كان منهم فلا انهم الحق والموت الى الطبيعة
 فمعنى ان يقول لا اله الا الله الباري او غيره سوا اخر لا معنى معه التشبيه وانه لو
 قال لا اله الا الملك والا الرزاق لم يكن مومنا وبهله احاد في ما اذا قال لا اله
 الا الله العزير والعظيم والحكيم او الكرم او بالعكس لانه قد يريد بها غير الله تعالى
 وانه لو قال لا اله الا الملك الذي في السماء او الاملك السما كان مومنا ولو قال
 لا اله الا ساكن السماء لم يكن مومنا وذكر الواقع الا الله ساكن السماء وانه لو قال
 امتت بالله ان ساء الله او ان كان ساما لم يكن مومنا وانه لو قال اليهودي انا براهيم
 اليهودي او بصراي انا براهيم البصراي لم يكن مومنا وكذا لو قال من كل ملة يخالف
 الاسلام انه لا معنى التعطيل ولو قال من كل ملة يخالف الاسلام من دين وراي وهو
 كان مسلما وانما افعال الاسلام حقوقا لا ينفك عنها الحق ولا سعادته قال

في قوله
 الامتت بالله

الراعي

الراعي وهذا الخلف ما يعدم عن البغوي في ما اذا قال دينكم حق وانه اذا قيل للذي
 اسم والاسم وانما مسلمة لان مقفرا بالاسلام ولو قيل للمعطل اسم فقال انا مسلم
 او من المسلمين كان مقفرا بالاسلام لانه لا دين له حتى يسميه اسما قال الراعي وقد
 توقف في هذا فسرغ قال النووي ان اهل السنة من المحدثين والعهاد والمطهرين
 علم ان الموالدين يحكم بانهم من اهل القبلة ولا يحل في النار ولا يكون الا من اعتقد بعليه
 الاسلام اعتقادا حازما خاليا من الشكوك ويطبق بالشهادتين فان اقتصرت على
 احدهما لم يكن من اهل القبلة اصلا الا اذا عجز عن النطق لخلل في لسانه او لعدم
 التمكن منه لحاصله المسنة او لعدم ذلك فانه يكون مومنا انهم وقال الحر حالي اذا
 نطق بعليه ولم يلفظ بالشهادتين يكون مومنا وفرق منه وبان ما اذا قصد الطلاق
 بعليه ولم يلفظ به فانه لا يقع وقال الحر الى الحفل ان يحل امتناعه عن النطق
 بهما كامتناعه عن الصلوة ويقول هو موم من عن محله والايمان النصدق المحصر
 باللسان برحمان وقال قوم السلفط بها ركن في الايمان والايمان الطهر ونقل بعض
 الاصوليين عن القاضي ان بكر ان ترك الاقرار عند الخل بالاعان يكون مومنا
 عاصيا وحلي القاضي عياض انما الى الخلاف في المسألة وصحح انه لا يكون مسلما وسد
 معاملة الى عمر اهل السنة وحظه ايضا في ما اذا لم يتمكن من السلفط بها ركن انه يصير
 مسلما وحلي الخلاف الامام محمد بن الرزاز ويصح انه يكون مسلما في احكام الاخر
 بالاعتقاد فسرغ اخر لو نطق الكافر بالشهادتين ولم يصدق بعليه يربط عليه
 احكام الاسلام في الدنيا ولا تسعة ذلك في الاخر وهل يربط عليه احكام الاسلام
 الدسوبة في الناطق حتى لو احدث مال فريسه بالمكرات او تروع بمسألة ثم يصدق بلسانه
 حل له الملك والدرجة قال الحر الى هذا محل بطر فمحتمل ان يقال احكام الدنيا مستوطنة
 بالقول الطاهر ظاهر باطنا وحمل ان يقال باطنا بالظاهر في حق هين لان باطنا غير
 ظاهر لغيره وهو ظاهر له في نفسه والظاهر العلم عند الله انه لا حل له ذلك المراتب بلزوم
 اعان النجاة ولهذا ان حذيفه وعمر لا يصلحان على من مات منا فقا
 واما ولد المرتد فان كان منفصلا او منعقدا قبل الرده فهو مسلم ولو ارادت المرأة الحامل
 بدلالة الولد فان بلغ واعتر باللفظ كان مرتدا بنفسه وفيه وجه انه نزع عليه وان علفت
 به بعد الرد فان كان احدا يويه مسلما والاخر مرتدا فهو مسلم قطعاً وان كانا مرتدين

فيه بئله اقوال احدها انه كافرا صلى وبائها انه مرتدنا طالب بعد البلوغ بالاسلام
فان اباه قبل وصححه جماعة قال السوي هو الاظهر وبائها انه مسلم وصححه البغوي
فان قلنا انه كافرا صلى جازسه في معنى وسحر الامام بعد بلوغه من الامور الاربعة
وفي حوار عقد الدمة معه اذ بلغ وكان ابواه ارتدا الى اليهودية او النصرانية
فه خلاف ما في الخبر والمهور المنع ولدا ومولدا ما لم يولد وان قلنا انه مرتد
فلا سرق محاله ولا نفل حتى يبلغ وسناب ولا يورث وماله قيام ان قلنا انه مسلم
حازا عاقبه عن الكفاره ان كان رقيقا وان كان حرا ومات صغيرا حري السوارب
منه وبنا قاريه المسلمين فان بلغ واعترف بالفرقان يرتدا ولا فرق في ذلك كله
من ان يولد في دار الاسلام او في دار الكفر وحكمه اولاد داره والمردن حكم ابائهم
ولو كان احدا لا يورث مرتدا والاخر كما يبا فان قلنا اذ كانا مرتدين يورث الولد
ملا ولدا هذا وان ولد يورث مرتدا او كافرا اصليا فهما يكون كافرا اصليا بقدر
بالحرية على الاصح كالولدان خدما بحسبها والاخر وثني فادع لو نص
المسلمون والدميون العهد والحقوا بدار الحرب وتركوا اولادهم عندنا
موصو احدهما وهو النص وظاهر المذهب انه لا يسرقون فادعوا فان
بدلوا الجزية قلنا ما والا الجفوا بما منهم وبائها انهم سرقون ويسعون
لبايم في اسباب العهد وبائها ان الابا ان هلكوا هناك او استرقوا استرق
الاولاد ورابعها انه ان كان احدا العهد لنفسه ولهم لم يسرقوا وان احدا
لنفسه خاصة اسرقوا وبه جرم العاصي قال ولو اطلق العهد فهل يمس المال
والاولاد فيه وجهان فان لم يمس خازيم وان اساءت فهل يسفونجا
فيه وجهان فسرع بان اذا التحق في الردة بدار الحرب لم يمس حكم الجرمين
في الاسراف سوا كان رجلا او امراه
المرتد في زوال ملكه عنه بالرد طرق احدها فيه بئله اقوال احدها انه يزول
وصححه صاحب المذهب واخرون وبائها لا يزول وصححه المزي والمراودي
والبغوي والمالك انه موقوف فان مات او قل على الرد بان ان ملكه زال الى
اهل السما وان عاد الى الاسلام بان دونه وصححه البغوي والطبري الثاني ان في

فان اصله

زوال

زوال ملكه القولان الاحراز خاصة والمالك القطع بعباده ورد الخلاف الى نفوذ
بصرفاته وبحري الخلاف في بقاء الملك له اذا اصطاد او احتطب او اجتس وفيه
طريقه قاطعه بانه يملك ويحصر الخلاف بزوال ملكه عن الموجود وبعض من
من المرتد ديونه التي لزمته قبل الرد على الاقوال كلها على المذهب وادعى الامام
ابا فمهر عليه وعن الاصطخري انها لا يمس منه على قول زوال ملكه قال
ابن الرافعي وبعض الحاله والموجه لان الموجه تحل بالرد على قول زوال
الملك وفيه بطرانه يجوز ان يمس مع وجود ملكه وبني اسر داد اما وفيه
الذين الموجه بطر ويطهر عدم استرداده ولا خلاف في ان مستوليه ومدون
ان اتسا المديرا لا يعصان الا بخروج روجه وسوق عليه في نفس الرد منه
وعلى القول الخلاف فيه وعن ابن الرجب انه لا يمس عليه منه على قول زوال
ملكه بل يمسق عليه في مدة الاستتابة من بيت المال فان قلنا يزول ملكه فهل يمس
ماله على قاريه الدين يحب نفقهم في زمن الرد فيه وجهان احدهما لا وصححه
جماعه وقال الامام انه القياس والسدحى انه ليس بشي والرواي انه خلاف النص
يطهرهما وحزم به ان الصباح نعم وفي بعه زوجاته الموقوف كاحقهم بغير ما على
المذهب في اخراج بعه نفسه الوجهان في بعه القرب وهل يخرج منه عرامة
ما يتلغه في الرد في الوجهان في بعه القرب ولو اكسب مالا في الرد باخطاب
او اصطباد وخوفا والامام طاهر القياس ان الملك يمس لاهل السما حصل
السد القنده بذلك وبحب ان يكون القول في سرايه واهله كالقول في شرا
العبد واهله بغير ان يمس في الخلاف وتبعه العذالي والدي اورد المتولي
انه سعا على الاباحه اذا اصطاد المحرم صدق الامام وسعى على الاباحه وهو
مفهوم كلام الماوردي لا خلاف في ان ملكه يعود اليه يعود الى الاسلام ما يعود
الملك بضرورة النسخ المذهب صا والخرج لا خلاف في اخاه وخلاف ما اذا ملك مال
الحري نفسه او سرقه فانه لا يعود اليه بالسلامه ولا يصح يعرف المرتد على هذا
القول يمس وسرا واعيان ووصيه وغيرها من الصفات وفي السرا ما يمس عن
الامام وان قلنا سعا ملكه لم يخل المديون الموجه عليه ومنع من الصفات وهل يصح

بالرذيل محجور عليه او يوقف على ضرب القاصي المحرف فيه طريقا لشهرتهما وجهان
وقيل قولان وبهما كالتولين في ما اذا طرأ السيف بعد الرشد هل يصير محجورا عليه
بالسيف ام لا بد من ضرب القاصي وساهما القاص عليها وهذا بنا على انه حجر السيف
اما اذا جعلناه لحجر المريض فمضى ان يقطع محصولة نفس الرذيل واصحهما انه لا بد
على ضرب القاص والناهي القطع به ويحصى الخلاق بالمصريح على قول الوقف وعلى
القولين معا هذا الحجر حجر السيف او حجر الفليس وحجر المرض فيه بلبه اوجه
اصحها انه حجر الفليس فعلى هذا يبطل تصرفاته او يوقف فيه القولان المتقدمان
في الفليس واقراره بالديون والعقوبات اقرارا بالمناس وان قلنا انه حجر السيف فبطل
تصرفاته في المال ولا يبطل اقراره بدس وان قلنا انه حجر المريض فبطلت معاوضاته في
المال دون تبرعائه ومقتضاه ان بعد تبرعه في ذلك ماله الذي صرح المادوري في
الرواية انه لا ينفذ في شيء منه لان المرتد لا يملكه وان قلنا يوقف على ضرب الحجر
بعد صرفه فله وصلا المتولي وغيره منه ترويح امته صحيح واختار البعوي انه
لا يصح كالا يصح ترويح موله وان قلنا ينزل الوقف قبل تصرفه لغيره وهو
العقود والوصية والمخلع وكذا المدبر على الصحيح موقوف فان اسلم نقد وان هلك مرنذا
فهو باطل واما البيع والحيابة والهبة ونحوها من التصرفات صحح على قول
وقب العقود فعلى الجديد من باطله وعلى القدم موقوفه ان اسلم حكم ببيعها
والا فلا وحلوا الدين موقوف فان عاد الى الاسلام بان انه ايجل ولا فرق في جميع
ما ذكرناه من ان يلحق المرتد بدار الحرب او يكون في قبضة الامام وعلى
الاقوال كلها لا يصح نجاح المرتد ولا انتاحه ويجعل ماله عند عدل ويجعل
امه عند امراء ثقة ويحرق عتقاره ورفعه ومستولده ومما تبه يودى النجوم
الى الحاكم وادى الحق بدار الحرب وراى الامام الخط في بيع الحيوان بابعه ولو
استولاد حاربه فان ابقينا ملكه بعد اسلامه وان رلناه لم ينفذ فان اسلم فقولن
كما لو استولاد الحاربه التي اشتراها في ماله الجبار وقلنا الملك للبايع ومن البيع
فخرج لو ارتد جماعة واستعوا بحص او عين وجب قائلهم وقدم
فالهزم على قال غيرهم لغلط كثيرهم وسع مدبرهم ونفذ على حرهم ومظننا

في
في

به استثناء وفي ضمان ما التفق ونفس اموال في العال خلاف لعدم في البغاة واداء المظالم الرذيل
في غير العال نفس الزمة القصاص والضمان وعدم العمل بالقصاص على القتل بالرد فان بادر
الامام بصل عن الرد او عدا المستحق مات المرنذ احد الله من ماله واذا قتل خطأ ومات
او قتل على الرد احدث الله من ماله عاجلا فالمتولي ولو وطى مرتد بشبهه او مكرهه فان
قلنا الرد لا يرد الملك فلهما مهر المثل بخلاف ما لو وطى حرة به بشبهه وان قلنا انهما يرد
الملك بحال ولو وطى مينة طائفا بها حية وان قلنا الملك موقوف والمهر موقوف ولو اكره مرتدا
على عمدا فالقول في اجن المثل كافي المهر ولو استاجر وسمى له اجن انبى على محبة عقوده
وحلم المهر ان يحبس الاجان واحره المثل ان يصحها حكم المهر ولو زنا في ردة ونشر الحجر
فيها يلحق بعله او يعام عليه الحدان لم يعمل فيه وجهان اصحهما الثاني الجنابة
الثالثة اسواهل الملك على تحريمه وكونه حرة وهو كسر وهو موجب العقوبة في الدنيا اما
الجلد والعرب واما الرجم على ما سياتي والعلام فيه في طريقين في موجب كسر المم والموجب
لنعمها في كونه استيفا الواجب الطهر في الاول في موجب والموجب وضبطهما
الغزالي بان اطلاق الفرع في الفجع المحرم قطعاً المشتري طبعاً اذا استفت عنه الشبهة بسب
لوجوب الرجم على المحص ولوجوب الجلد والعرب على غيره والعلام اولاً في موجب بالسر
وفي الضابط هو لا بد من ما ينافيها الا حصان والاحصان لغة المنع وورد في الشرع
في نسجه معان والمحص المعد والباب الذي يطله الرجم في حق الرجل والمرأة عبارة
عن ثلاث حصان الخلف والجمرة والاصابة في نكاح صحيح الاولى الخلف فاذا انشأ
الكلف اسمى الا حصان بل اصل الحد فلا يجب على الصبي والمجنون لكرادها ولها
ما يدرهما عن ذلك قال الرواية في ما يورثها بامراه وهو يظن انه غير بالغ فان بالغت وجب
الحد وجهان ويستثنى من ذلك السكران فانه محص على الحد وان كان غير مكلف في حال سكره
ولو اضرب الحافر امراه في حاله الكمال ثم الحق بدار الحرب فسمى واسترق وزنا قال الشافعي
ابو علي يبرحم لا لو ضرب بعد الاصابه افاق لا سطر احضانه الثانية الحرة
فالرقيق ليس محص وان كان مكافاً صاحب في نكاح صحيح ام لا فلا يبرحم بالربا بل عليه
نصف ما على الحر غير المحص من الجلد وهو حصون جلد سوا ان الرق الذي حصل الرنا
فيه موقوفاً للحرة حصلها احصان ام لا كما عدم في ما لا او طي الدمى زوجته والتحق

مدار الحرب وبني واسترق وربا اعصار الحاله الوجوب واما المتبعض فيه فله وجه
 اصحها انه كالحامل الرق في النج والطلاق والعدو والمالي ان الحجة بفسط عليه ما فيه
 من الحرية والرق محدد على المقتضى لانه ارباع حد والمالي انه ان لم يكن نسبه وبني سيده
 مهاييه وجب حد الارقا وان كانت فان حصل رتاه في نوبه بفسط فذلك وان حصل في
 نوبه بسده وجب حد الاصرار وفي نوبه العبد والامه قولان احدها نعمان واذا
 القاصي انو حله واصحها وهو القدم واجد قول الخليل نعم وقال ابن سريج ان السيد
 ان كان نعم الحد فلا يعرب وان كان الامام عربيه فان قلنا يعرب ففي ذمه وجهان وقيل
 قولان اصحهما نعم نسبه وقطع به ابو اسحق وباسها نسبه **الثاني** في الاصابة
 في نكاح صحيح وفيها مسائل الاولى فاذا لم يوجد الاصابة فيه لم يجب الدم وحصل
 ما به وتعرب عام وبلغ في الاصابة بعد الخشفه او قذرها من مضطوعها وظهور ان
 في الوجه المذكور في التحليل انه لا بد من استيعاب الباقي سواء كانت حلالا او حراما
 بان وقعت في الحيض او في الاحرام او في نهار رمضان او في عهد وطى الشبهه ونفي ان
 بالحقوق ما اذا طهرها احسنه والظاهر منها بعد العود كما تقدم في التحليل وفي اشتراط
 كونها نكاحا في التحليل خلافه ان ياتي هنا وهو مني على انه هل يوجب الغسل
 ولا يشرط ان لا يكون الواطئ من ترك **السبع** المهر ولا فرق في ذلك بين
 الرجل والمرأه **الثاني** لا يحصل الاحصان بالاصابه في الملك لا يحصل التحليل
 به الماله فحصول الحيض بالاصابه في النكاح القاسد ووطى الشبهه قولان اصحهما
 انه لا يحصل ووطى به القاصي وهما القولان في حصول التحليل بالوطى في النكاح القاسد
 السراج في استنزال كون الاصابة في النكاح المحرمه والعليفه اربعة اوجه احدها
 لا وجهه الاصل والعزالي حتى لو اصاب عيلا او محنونا او صبي في نكاح صحيح كل
 فزا يلزمه الدم وظاهر النص والاجماع عند الجمهور نعم ولا تحل الدم على هؤلاء
 والرق يحصل بها الاحصان دون الاصابة في الصبي وعلو بمغنيين
 احدهما بعض الحاق المحنون بالصبي والرابع عكسه وتطلبه بعض الحاق المحنون
 بالعد فان قلنا بالصحيح انه يشرط وقوع الاصابة في حاله الحال ففي اشتراط كون
 الاخر من الواطئ حاله الحال فيه طرق احدها فيه قولان احدهما نعم فلو كان الآخر

نقصا

ناو صا برق او حنون او صغير لم يكن الحامل محصنا اصابا واصحها لا يصير الحامل محصنا
 والطريق الثاني ان النقص ان كان بالرق وكل الحامل محصنا قطعاً وان كان بالصبر والجنون
 فقه لان والمالي ان النقص ان كان بالرق والحامل محصن قطعاً وان كان بالصغر فان كانت
 الصغره محصنه بسنن ملها والصغره محصنه بسنن ملها **الثاني** في ذلك وان كانا محصنين
 والخلاف والرابع الذي اورد الماوردي ان النقص ان كان في الموطوء او في الوطائير
 محنون فان الحامل محصنا وان كان لصغره فان كان مله لا يسمع با صا نته كابر لان
 ان اواربع لم يحصها ولم يحص بها وان كان ما يسمع به كالمراهق في حصول عصابها
 ان ويحصى من هذا الخلاف خمسة اوجه والروايات والالقاضي الطبري سوى الثاني
 لا حلال والاحصان فاذا وطى رجل صبيته لحامع ملها لا تحللها الاول والوهذا
 برسم يدكن عين **الثاني** دسه اذ ارثا محصن يعرب محصنه دم وحللت
 عربت ولورثا غير محصن محصنه حله هو وعرب ورحمت فرع لو اصاب
 امرأته في حاله الحلام المحمود بالحرب فسبى واسترق وزنا لا يكون محصنا
 بنق وزنا قال الشيخ ابو علي يرم **فصل** في التعرب وفيه مسائل الاولى
 عرب المرأة وحدها او لا تدنس بحرم معها فيه وجهان اصحهما الثاني وحصرها
 اسم القاضى بها اذا كان الطريق امنا وطعا بالمنع في ما اذا لم يكن امنا والاربع
 قول سرعه العرب مع عدم الامن وفي البيان وغيره ما يستعر بخلافه ويقوم
 مندم المحرم الروح والنسب البقاء اللاني مع اصداهن محرم او روح وكذا المبردان
 في نكاح الوحيين والاربعي وربما اكفى بالواحد البقاء والجلام فيه كافر في الحج فان قلنا
 لا بد من محرم او زوج او نسبه فان سرق المحرم او الروح بالخروج فذلك وان لم يخرج الا
 باصر اعطها وهلا يكون عليها او في نكاح المال فيه وجهان احدهما عليها فان لم تكن لها
 مال ففي نكاح المال وحرم به القاضيان الطبري والبنديجي والروايات وابن الصانع
 وباسها وصحة العا صان ابن الحارث والحسين والنعوى انها في نكاح الملك والخلاف بالخلاف
 في احسن الخلاه وقياس ما سبق فيها يرجع الاول وخبر في موهبه تعرب الراني نسبه
 رجلا فان او امرأه رعى ابن كح انه المفقده التي تترك فيها الحصر والسفر في ماله
 والراى عليها في نكاح المال قال النووي والصواب ان الجميع في ماله فان كان المعرب عبدا

فمن اراد ان يعرف سيرة صاحبه فعليه ان يعرف السلطان في المال وهو
مقتصر كلام الما ورد في فان لم يعرف المحرم في الخروج بالاجرة لم يعرف السلطان على
الصحيح قال الرازي والعباس على هذا ان يعرف العرب الى ان يعرفهم وقد صرح
به ابن الصباغ وقال الروابي يعرف ويحاط الامام فان قلنا خيرا فاجتمع محرمان
او محرم وزوج واستعاضوا بالرافعي لم يعرفوا له وقال النووي يحمل وخبر كطاهر
احدهما يقع وارجحها لعدم الحاكم باجتماع الشائنة في ذلك المسافة التي يعرف
الها الرازي تلك اليوم اوجه احدهما انها مسافة الفرض وبانها ان تلي العرب الى
مادونها بحيث يلحقه في المقام به حشيه ومنشقة وبانها انها مسافة العدو والحوار
العرب الى ما فوق مسافة الفرض على المشهور وقلنا الحوز ادا وحدها موضع صلا
والندوي يعرف عن حشيه وقومه قال القاضي والبعوي ولا يمكن ان يحمل معه اهله
وعشيرته وله ان يحمل حباريه يتسرى بها وملاخا حجة الى النقطة ومن حشيه
وهو يشعر بان لا يسلم احدهما زائدا على ذلك وقال الماوردي له حشيه ماله ليخبر
فيه والماوردي لا فرق في اللبالي يعرف اليه من ان يكون له فيه اهل اولاد وهو يفتني
حوار سفر اهله معه وقد صرح به المتولي وادعرب الى موضع فهل له الاسفل العيون
اه وحيث احدهما وهو ما اورد المتولي واخبره الامام والعرب الى المنع وصح الروابي
لحوار والماوردي الامام محرم في يعرفه من ان يعرف البلد الذي يعرفه اليه فيعرفه
الامام فيه ولا يجوز له الخروج منه ويصر كالحبس ولا يعمل فيه بل يحفظ بالرافقة
فان اجتمع الى الاعمال اعتقل وهذا رواه الرازي عن ابن كرم وقال الروابي لا يحبس
الا ان يعرف للناس وفساده من يحبس كفاعة الفساد والمالي ان لا يعرف البلد
فله اذ بلغ مسافة العرب في اى البلاد شتا وبسفلها وهو محال لما قاله
البعوي وابن داود ان الامام لا يرسله بل يعرفه الى بلد معين ولو عرف الامام
جهة ما ليس يعرف غيرها احب اليه في اظهر الوجهين وهما كالحشيه في ما اذا
عينت البلوكفا والمحرم اصر والظاهر احب الاول ولا يعرف العرب في بلد الرنا
الى وطنه قال الرازي لا يمنع قال الرازي وقال عيسى يمنع وهو الاشبه فان لم يكن
للعين وطنه اذ احدهما الحري الى دار الاسلام ولم يوطن بعد ذلك قال المتولي بنوقف

العلم

الامام الى ان يتوطن في بلد يعرفه قال القاضي يعرف من المكان الى قصده ولور بالماور
والطريق يعرف الى غير مقصده ولورنا في البلد الذي يعرف في بلد العرب عرف منه
اما الى مسافة العرب في جهة تكون بينها وبين وطنه مسافة العرب فاكر ويدخل
لعه العرب الاولى في المالى وفيه وجه انه لا يعرف من ذلك البلد الشائنة لوعاد
العرب الى مكانه عربنا ثانيا وفي احباب الله الماصيه وحيث احدهما لا ورجحه
في بلاد الغزالي والرافعي وبانها وانصر عليه حشاه نعم والماوردي والروابي
يعلى ذلك والحلاف راجع الى انه هل يجوز يعرفه العرب وهو كالحلاف في يوق
العرب وظاهر كلام الرازي انه يجوز رده الى المكان الذي يعرفه ويسعى ان يبنى
بما في الله او يبنى ان قلنا تنايف فلا يعرف وان قلنا يبنى فان جاوره
على نفسه الى غير فها اولي وان منعناه فحمل ان منع وان لا يمنع فروع
الحاكم يعرفه يخرج نفسه وعاب منه ففي الاكفائه وحيث احدهما لا اذا
تتبعه وبانها نعم وهو ما اورد الماوردي وحوار ان يربا على الوجهين في اذا
لامام ولم يعرف له جهة ولا شرط ان يكون العرب بعد الحلد بل هو اولي واول
ر من حين السفر لا من حين الوصول الى المكان المحرم اليه على الصحيح ويسعى للامام
في في دنوانه اول سنة العرب فان لم يتبعه وادعى الحرب اعصاه اصدق
من اسطهارة قال الماوردي وادامضت فان دار الامام عن له المكان فليس له
العود الا بانه فان فعل عرو وان لم يتبعه حازله العود يعرفه واولي ان يتبعه
ولم يطرعه الا دن سان الاحصان واما الاسلام فلا يطرعه باي
ان حصل فادار الى الذي وهو وهو صرح بكلف اصحاب في سماح صحيح وامامه
لغيره عليهم يسي على وجوب الحكم بينهم فان قلنا لا يحب
في وحيث وان قلنا لا يحب الحكم بينهم اسمع عليهم الحدود دون رضاهم وهو الاصح وقد
ير ذلك في نالي سماح المشرك واللعان وادارت المحض لم يطل احصائه حتى لو زنا في
المرن اولعوغون الى الاسلام وصح فصل واما الوجه الداخلي في الضابط
المذكور وهو ابلع فرغ في فرغ الاخر يدخل في العدا الاول وهو قولنا ابلع فرغ في
فرغ الملوأ فان الفرغ يشمل القتل والدين البطل والمراد وهو في الرجل من ابر الملوأش

وما ادر على حاربه المحوسيه او الولديه وفي وطى الدمى حاربه التي اسلمت مثل ان يتبع
عليه فعل القول الصحيح لو ان الموطوء بولد سبسه وامته الولد وعلى العولا اخر لا يتسار
وقيل يتسار قطعا وقال في المذهب لاحلاف فيه ولو وطى الاب حاربه ابنه فالامام والغزالي
في البسيط ان فلانا ملكها وصبرام ولد له لو علمت به فلا حد عليه على الجديد والقديم
ولن فلانا لا علمها اذا احبها فلذلك على المذهب واخرى بعضهم القول بعدم في حبوب
الحد وهو بعيد وهذا الخدم يحبه في موطوء الاب وقد حكا الامام في موضع اخر عن
ابي العدم وحكي الرواية عن اصحاب القطع به اذا كانت مسووله الاب وحول التقديم
في ما اذا كانت موطوءه من غير استيلاء لا مكان حملها له من بعد الملك او بالاعتناء بها
وطر هذا يدرع على المذهب في حبوب اعتفاف الاب فان فلانا لا حد لحيه القطع بحوب
الحد والحد حلاله وهذا طر بعضه انه لا فرق بين ان يحملها او لا وفي في الوسيط
ان الفاعل وهو ان يطر رجل الموطوء كالورثه امراه عن روحته وقوله انها التي
نكحتها فكانت عريها وطالو وحدا امراه في فراشه فوطاها طائفا انها روحته او امه
او وطى امراه بر وحها بعد طمعه محبا فان فاسدا فلا حد عليه ولو ادعى انه طر ذلك
فقد نص على انه لحلف ويدرأ عنه الحد ولو ظنها الحاربه المشتركة به ومن عفى
فكانت عريها وفلانا لا حد لحيه فوطها بعد قال الامام يظهر ان يقال لا حد لانه طر
ما لو لم يدر الحد ويحوز ان يقال لانه علم التحريم وطر انه فاربه ما نذر الحد فلم
يلزمه ان من حقه الامتناع عند العلم بالتعليم قال النووي وهذا الظاهر الحاربي
على الفواعل في طائر وعن الامام وفي البسيط عن هذه السبه تعدم العلم بالتحريم
وعرف في الوسيط عنها لطر الرجل ومنها فرق بخرج عليه مسلمة بعد من عفى الرواية
انه لو زنا وهو طر انه عفى بالغ فان بالغاً فني وحوب الحد وحها العسر
البال الشبهه في الطريق وهو كل وطى سببه الى سببه جعله بعض العلماء مسحا
له لاحد فيه سببه المذهب على المذهب وان لم يعتقد الواطي الحمل لسبه الاطلاق
فلا حد على الواطي في نكاح المتعة وفي التحريم ومعنى هذه الشبهه ان لا حد
الحد على من وطا حاربه نادى سيد فاكلى المذهب الذي يطع به الجمهور وجوبه
وان لا حد حتى ما اذا شهد به كاذبه ان فلانا تزوج فلانا فوطاها ليعول الى حقه

انها

انها حلاله لكن حرم البيع ابو حامد والقاضي حين توصيه وقال الرواية ان احوال
لا يلزمه الحد وليس من السبه المسقط للحد عندنا وان قاله بعض العلماء ما لو نكح واحد
من حاربه سبب او رضاع او مصاهن كامه واخيه وورثه اسبه ووطها فانه
يلزمه الحد وكذا لو نكح مطلقه فلانا او مملوكه او صامه او احب روحته ووطاها
في الحال ولم يحد والحلاف داود في ابنة الخامسة وكذا لو نكح مرتله او مفقده
بروحه او نكح الحافه مسلمه ووطها ولو ادعى الجهل يحرم نكاح الاخت من النسب
ادعاء في احته والرضاع ففي قوله ادر الحد قولان ولو نكح وبسبه او محوسيه
انها والبعوى في الحد وقال الرواية لا حد في المحوسيه للحلاف ولا الرافعي
الفاخر ادر الحد لاصرفه وقد مر الحلاف في المذهب ولو ادعى الجهل بكونها
سببه او مبروجه طر ان كان ممكنا ودرأ عنه الحد نص عليه قال القاضي ابو حامد
البر اسقطها او لو طالت المراه بلعن موت زوجي فاعددت ونكح درأ
فيها الحد وليس بعد ما بها لو استباح امراه للزنا وزنا بها ولمزها الحد
وما اذا نكحت المراه وطلعت لرجل فوطها في الحد وكذا لو انا احب وطا
بها زوجها فوطها وكذا لو انا احب الرجل وطى ابنته لغى على المذهب كما
يسر وليس منها عندنا ما ادرنا باطو تحرسا او بالعلى سوا سببه ذلك بالنسبه
او بالافترار ولا ما اذا مكنت الباعده العاقله محبونا او مراهقا او ابنا فوطها
لا يلزمها الحد ولو زنا محبونه او مراهقه او ابنته ولا ما اذا افترانه زنا به
فحدت ولا ما ادرنا بامراه عليها فصاص ولا ما ادرنا في دار الحرب بل يعلم الحد
فيها على المذهب هذا سبب الصابط المذكور وبعد وراه امور احدها الاختيار
فلو اكرم الرجل على الزنا لمحب الحد على الصحيح ولو اكرمت المراه عليه لمحب قطعا
ولا فرق بين ان يصط ويمن ان يهدد ليل من نفسها لكنها بالم في الحال البائيه
دون الاولى والباقى التليف فلا حد على الصبي والمجنون وبحوز ان يجمع هه
الحريم المذكور في الصابط البال معروفة بحرم الزنا معروفة لقرب عهد بالاسلام
اولا لانه شتا في يديه بعيد من المسلمين لاحد عليه ولونتها من المسلمين ومالم اعلم

محرمة لم تعلمه ولو علم التحريم ان لم يعلم انه يوجب الحد فقد جعله الامام علي
 التردد الذي ذكره وما اذا وطئ امرأه طائفاً بها الحاربه المستتره بفسه وبين عين
 فماتت غيرها مال المورث والصحيح الحاربي على المذهب والقواعد وجوبه
 في خروج لو وطئ زوجته طائفاً بها احسنه نرى بها غير ولا حد ولا
 لعاق عليه في الاخره عقاب الرائي ولا سماع مسنده الرائي لعاقب عقاب
 الحر اعل معاصي الله المحالته لامر وكذا من شرب سربه طنه حرامان يعني او قل
 اسنانا بطنه معصوماً من غير معصوم **فصل** لا بد من اقامه الحد وجوب
 الرضا عند العاصي اذا كان هو المصروف له اما بالبيعه او بالاقذار وخرج بذلك صور
 احدهما اذا علم الحاكم ذلك نفسه في اقامته الخلاف الا في الفصا لا يعلم والا
 عند الحر الى المنع الناسه اذا وجدت امرأه لا زوج لها حاملاً لم يعلم عليها الحد
 للرأي عنه فان قالت انه من ربا حدث وان قالت انه من وطئ شبهه فلا وقال الماوردي
 لا خورار قال في الوضع عما يوجب الحد وكذا بعد ان كان الولد مساناً بوجوه
 حيا سالت لحو الولد ولو سالت فسكت قال الاصحاب لا حد عليها وقالت
 الروياني ان كان الحمل مجهول الحال حمل على انه من زنا ومقتضى هذا الخاب
 للحد ميت الرنا بالبيعه ولا بد من اربعة وثلاثه اقرار به مرة واحدة رجوعه
 عنه ولو قامت البيعه بها توجب حد الله فاعربه فهل يعتمد على البيعه او
 الاقرار فيه وجهان وعلى الاول الرجوع عن الاقرار لا يسقط الحد وعلى الثاني
 يسقط سواء اقدم الاقرار او باخرو والماوردي الاصح عندي ان ينظر فان تقدم
 الاقرار فان وجوب الحد لا يسقط بالرجوع عنه وان تقدمت البيعه فان
 وجوبه بها فلا يسقط بالرجوع وحكي ان كج الوجهين في ما اذا تقدم الاقرار
 ثم قامت البيعه ثم رجع قال الروياني وعلى الوجهين كلاهما لا يسقط احدهما الاخر
 وسحب لمن اراد ان يوجب حد الله تعالى ان يسرع على نفسه على المذهب
 بخلاف ما اذا اذف او قل فانه يجب عليه الاقرار وقال البعوي يجب وفي اصحاب
 لم الشهاده للسامع في حد الله تعالى وجهان قال الرازي اصحابه لا وقال
 البعوي الاصح ان السامع ان رأى المصلي للشهاده شهد وان راها في السر

وهو المذكور في البيعه والمصلحة في الشهاده بان يكون مريكت الداحشه مو اطبا عليها
 غير نادم عليها او في سرها عليه اخر العزم بها وفي السر بان يكون وقع ذلك منه سرعاناً ويكون
 داهياً قال الماوردي والروياني في الاولى ويكون السر مكرهاً ومدة الحاله الداسه بما اذا
 لم يتعلق بترك الشهاده بعد على غيره فان يتعلق بالوسيد لم يبرأه وطناً حد وجب
 في الرابع الا اذا وطئ بالوصف وحكي العاصي في وجوب الادا في هذه الصوره وجهان
 وقال الاصح عند العمال الوجوب وهل للحاكم ان يوصي السامع بالوصف في الادا فيه وجهان
 فاما ان في السرقة ولو كان قال ريب بطلانه فهو مقر بالزنا واذن لها فان كذبته او قال
 في روجي لثمة حد الرنا وحد العذف فان رجع لم يسقط حد العذف ولو قال ريت
 في السرقة لم يحسد العذف وحد مع حد الرنا المهر ولا يسقط بالرجوع ولو رجع
 الاقرار بعد ما استوفى منه بعض الحد لم يسقط باقية فلان استوفاه الامام وهو
 يسقط الحد بالرجوع فمات منه ففي وجوب الفصا قولان فان قلنا لا يجب
 ان يدينه او يزوج على عدد السياط ثم قولان وقطع ابن كج بنفي الفصا ولو قيل هذا
 الرابع وان لم يرد الرجوع ففي وجوب الفصا وجهان ويصح الناضي عدم وجوبه وكفنه
 الرجوع الصريح ان يقول لبيت في ما اقرت به او رجعت عنه او لم ازل على الصحيح وكذا
 لو قال كنت فاحذر او لمست فاعفقت ذلك ربا ولو قال لا حد قال الماوردي يكون رجوعاً
 مع احتمال فيه ولو شهد على اقراره بالرنا فقال ما ليرث او قال ذلك بعد ان حمل الحاكم باقراره
 لم يثبت اليه وقال ابو اسحق والناضي ابو الطيب هو الذي قال رجعت او ما ريت ولو قال
 لا نسو اعلى الحد او لا اريد الحد لم يكن رجوعاً على الصحيح قال الرازي لكن يحل في الحال
 بلعله فصد الرجوع ثم عرض عنه احسب ان رجع فزال والا حد وهذا ما اورد
 الماوردي وكلام الامام بهم انه لا سطر فكون وجهان لما ولو قال ابركوني فحق صاحب
 السعدت انه رجوع ويظهر ان يخرج على هذا الخلاف ولو هو من اقامه الحد مع الوجهين
 والامام وذكر بعضهم ما اذا حلف بالخلاف في ان الهارب لم يسمع امره لا في سقوط الحد
 ويحصل من ذلك ثلثه اوجه احدها منع ونيل والباقي يسقط الحد ولو قطع بانه لم يسمع والباقي
 لا يسقط ولا يسمع فاذا طعننا به استمرناه فان استمر على الاقرار حد ولو امتنع
 من الممكن من اقامه الحد فهو كالهرب فياتي فيه الاوجه ولوانع الهارب ويحكم فلا ضمان

ولو بان من يرب رنا بدسه او ارار فني سقوط الحد منه قولان للحد الصحيح انه لا
 يسقط وانما يسقط ورجحه جماعة والعراقى على هذا فني استراة اصلاح العمل
 بعد خلافه بالي في باب قطع الطريق وبما حاربان في جميع حدود الله تعالى وفي
 موضعها طرق احدها انهما مطلعان سوا باب قبل الرفع الى القاضي او بعد والثاني
 انهما في ما اذا تاب قبله فاما بعد فلا يسقط قطعا والثالث انهما في ما اذا تاب بعد
 فاما اذا تاب قبله فاما بعد فلا يسقط قطعا ووجه اصحهما انهما انهما تسقط قبل
 الدفع لا بعد وهل يورث الهرب في الحد اذا تب موحيه بالنسبة بعد ما على سقوط
 الحد بالنسبة تنسب على الخلاف المتيقن في انه يسقط اذا تب بالانحراف كالرجوع تنزيلا
 له منزلة التوبة لا يورث الهرب الرجوع ولو طولب المقرب بالزنا بالحد فادعي انه استوفى
 منه مال الروابي يحمل ان لا يسقط منه ويحتمل ان يسقط في اداء الدية مع انه لو اقربها
 ثم رجع لم يسقط ولو شهد اربعة على زنا رجل بامرأه لكن قال احدهما اسان
 كانت مطاوعة وقال اسان كان مكرهه فلا حد على المراد وفي وجوب الحد لها على شاهدك
 المطاوعة ان اوحيه لم يحد وان لم توح به وحيث على الصحيح خلاف ان شاهدك
 الاكراه لا يحد ان حد الفدية للبراء ولا يحد ساهد الطواغيت حد الدية للرجل على
 المذهب سوا حد ناهما اولاهن طرعه الامام والرافعي وقل القضاء الماوردي
 والطبري والروابي في حد الرجل قولان قال الاحرار المذهب منها انه لا يحد بال
 الاول فان اوحيه لم يحد للسهود لها ولا وان لم توح به فان لم يحد الحد
 على السهود عند نقصان العدد فهنا اول وان اوحيه لم يحد فهنا اول وان اوحيه
 حد ناسا هدى الاكراهه دونها وساهد الطواغيت قد قضاها لكن برنا واحد
 فحيث عليها حدان اوحد ولحد فيه قولان للحد حدان وحيث المهر على الرجل
 الا ان يوجب الحد على ساهدي الاكراه المائيه لو شهد اربعة على زنا امرأه وشهد
 اربع نسوة على انها عذراء لم يحد عليها حد الزنا ولا حد الفدية وعلى السهود
 ادا مضى زمن يمكن فيه عود العذرة وكذا لو قد قضاها قد لم يحد للحد لقيام
 الشبهة وقد الوافقت اربعة على انه اكرهها على الزنا وطلبت المهر ووافقت
 اربع نسوة على انها عذراء ولا حد عليه وعليه المهر ولا يحد عليها حد قدنه

في الزنا والحد

ولو شهد اسان على انه وطأها تشبهه واربع نسوة على انها عذراء وحيث المهر ايضا
 قال ابن لم ولو شهد اربع عليها بالزنا واربعه على انها زنا او قرنا فليس عليها حد الزنا
 ولا عليها حد الفدية وقال الماوردي هذا اذا كان الرقيق والفرق بينه وبين الاصل
 فان لم ينفقا منه حد خلاف العذر الثالث لو شهد اربعة بالزنا وعين كل
 منهم زاوية من روابي البيت غير التي عليها الاخر لم يحد ووجوب حد الفدية على
 الشهود وخرجه على القولين في وجوبه على السهود الذين لم يتم عددهم وقال
 الماوردي ان لم يوح بهم فهنا اول وان اوحيه لم يحد فهنا اول وان اوحيه لم يحد
 اسان على انه زنا بها يوم الجمعة بالبرص واسان انه زنا بها يوم السبت بالوفه لم يحد
 حد الزنا واما حد الفدية فان اوحيه عند نقصان العدد فهنا اول والاقله اوجه
 حدها لحدون جميعا والثاني لا يحدون لان اللد بلا يحد في احد الجهتين والثالث
 حد الاحرار لعدم الادب الاولين لهما فليس بها دية وهذا صحيح فروع
 لا يحد عند ثبوت ان يحد شهود الزنا في مجلس واحد ومجلسين وان يكون
 شهود حاضرين عند الحد ومن ان يحدوا او يحدوا ولا يحدون ان يحدوا في
 سهران والزنا يطول ولو شهد اربعة عليه بالزنا دون الاحصان جلد كل واحد
 مائة وثمانون دية ولو قامت بدته بالزنا وبسبب الاحصان فسر في الدم وحيث
 بسبب الاحصان نزل الدم وجلد ولا يحد ولا يحد من الدم مقام الحد على الصحيح
 الطرف الثاني في الاستسقاء والطر في نسبه ومعاطيه اما النسبه
 سراعي فيها امرور احد ما اقامه الحد على الاحرار الى الامام ومن فوضه اليه ولا
 يوقف امامته على حضور الامام سواء بسبب النسبه او بالاقرار لا على حضور الشهود
 ادا تب بالنسبه لكن لم يحد حضورهم وبداهم بالدم ونسب ان يحضر امام الحد
 طاعة من المسلمين اهلهم اربعة قال الماوردي وان يحد من عليه التوبة قبل دية قال
 الروابي وان حضر وقت صلاة امر بها وان تطوع بصلاته مكن من ربحه وان استسقى
 ما استسقى وان استنظم لم يطع الثاني يصل المحض بالرمي بالحجارة ولو قتل بالسيف
 وقع الموقع للزني بوق به السجل الواجب وليس ما يرمى به مقدرا بحس ولا بقدر
 ولا بعد ولا يرمى به من مدفعه ولا بالحصى بل بحيط الناس به ورمونه من الحوائج تحاره

معدله ومدروطوب وخوها الى ان يموت ولا يجفر للرجل عند رحمه سواست باليه
او بالا قرار ووال الماء وركي ان رحم بالنسبه حفره حفره الى وسطه سمع من العرب
وان رحم بالا قرار فلا واما المراه فقها وجوه احدها انه سبحانه ان يحفر لها الى صرة
وباسها انها ان تب رثها بالنسبه استحب ان يحفر لها وان تب بالا قرار فلا قال
الرافعي وهو الا شبه وبالنسبه ان الامر فيه الى حرم الامام ولا استحباب فيه كذا نقله
الرافعي واني الطيب وكذا صاحب التواني وقال سواست بالامراء او بالنسبه وحكي
عنه عنده انه روى عن القاضي ابي حامد انه ان تب بالنسبه فهو الحمار وان تب
بالا قرار لم يحفر وال ولا اعلم من ان نقله والذي ينصه السان يحفر لها او تب
بالنسبه ويحفر اذ تب بالا قرار وتصير لوجه خمسة قلا الماء وركي والاحصاء
ان يكون الحرام الكف ولن يكون موقف الراي منه بحسب لا بعد عنه محطيه ولا
لدوامه فمولده والا ولي لم يحفر رحمه عند تبونه بالنسبه ان يكون عونا فيه
دون ما اذا تب باقراره وقال الرواني قال والبري هذا الاول ان يري بالحجار
الحجار او الصغار او بها منه ثلثه اوجه وجميع يده محل الدم وحجار ان يوتي
الوجه ولو هرب عند ما اصابه الحجار فان تب رحمه بالنسبه اتبع وان تب
بالا قرار فقد يعدم اليك لو كان الراي مريضا فان كان حده الدم هارو
الى ان يرافقه اوجه اظهرها وهو المنصوص في المحصر لا سواست بالنسبه
او بالا قرار وباسها نعم وبالنسبه انه ان تب بالنسبه لم يوصر وان تب بالا قرار اخر
وهو نصه في الام وحرم به التواني ومعه القاضي ورايها عكسه وحذر هذه الاوجه
في رحمه في الجرح والبرد الشرب هذا في المرض المرحور واليه واما الذي لا يرحار واليه
فلا يوصر سواست بالا قرار او بالنسبه وحكي ان يوسع السح الى حامد انه يوجر
في الصور من وع القاضي الى الطيب ان تب بالنسبه لم يوصر وان تب بالا قرار فوضهان
اصحها انه لا يوصر والحد الثابت على المراه بلطن الروح اذ لم يلاعن حتى بالحد الثابت
بالنسبه وان كان حد الحمله فان كان المرض يرحار به فالحمي والصداع وما يروى عليه
فالمنصوص الذي عليه الجمهور انه يوصر الى ان يبرأ ولا الحدود والمقطع في حد او غير
لا تمام عليه الحد حتى يبرأ وفيه وجه انه لا يوصر ويضرب بحسب ما يحمل حاله من الضرب

بالعمل

قال وفيه كما اذا كان المرحض غير مرجوا الزوال ولو ضرب بحسب ما يحمله ورافعي
بالاصح عليه وجهان والرافعي وليكونا مسددا على هذا الخلاف وهو بحسب
سما القاضي الامام لا سبيل الى تحليته وفيه فصل نظر فان تب بالنسبه الح
حسب بالامانه الحامل وان تب بالا قرار اخف ان لا يحبس ويحتمل ان يقال بحسب
فان جمع عن الا قرار خلتا سبيله وحرم العزال بالاول وفي الحل يطروا ان قال للمرض
بمرحار زواله فالسل والرماء والحدام او كان يحتمل السياط لم يوصر الحد
بل لا يوصر بالسياط بل يعامل عليه مانه شبراع ان كان حرا وخمسون ان كان مملوكا
م مقام الضرب بالعقال اطراف الشبان ولا يلقى وضعها عليه انه او ابل لا بد
سما الضرب وحصول الام على المذهب وسرط ان سمع الشارح طها او سكر بعضها
من حب سبيل سبيلها العوض على المصروب وبناله المها فان لم يمسسه او لم يسكر
بل فيه لم يسقط وقال الامام مسس الضرب وان سكر بعضها على بعض ما اراه راجحا
بل في ايام نفع مثله من نذر الحدح لموقع السياط من نذر الصحيح وفي عدم
سرع ان الضرب بالعقال من الحال من حق الصحيح وان كان لا يحرق في حده الا
باط والمها فوق المله فالوجه ان يعسر والصعيف ملما بعد من ذلك في حق
الشيخ وجعله الغرالى الاظهر وهو نصي ماسه المارح طها للبدن او الموت الذي
عليه وقد حكي في النسبه وجه انه لا يكتفى بالساقط ووصول الام بل لا بد من ملاك الجميع
لبدنه او ملبوسه ومحمد هنا اولى ولو كان على العقال مانه شبراع ضربا الحدمه ماس
ولو كان يحمل بل يوم سوطا لم يوق السياط بل الحد في الحال بالعقال ويحرق ولو كان
لا تحتمل الضرب بالسوط الذي سرع الضرب به على ما ساني بانه في حد الحمر للتحمل
الضرب بما دونه او يعصار قال الامام طاهر ظاهرا انه يضرب بالشارح والذين اراه
انه يضرب بالسوط الخفيف ولو ضرب بانه بالتحال توال مريضه على حلاق ما طساه بعد
عليه الحد خلاف ما اذا ح المعضوب ثم يرافقه يلزمه الحق في قول ولو يراى ان يضرب
بالعقال ويحق اقم عليه حد الاصحاف **سرع** يوصر القطع في السرقة الى السرا
يوصر الحد في الزنا واما من لا يرحاراه ففي قطعه اذ اسرق وجهان اصحهما انه يقطع
واذا اوجب حد العذف على مريضه لا الماء وركي الحد في الزنا وقال الشيخ **يقال**

المستحق اما ان يصدر الى البراءة او يصدر على الضرب بالعنكال وقال النجاشي بحال
بالسياط سواء كان المريض حيا او امواتا قال القاضي هو على الوجهين في قطع
السرقه قال الرافعي وحد الشرب لحد الزنا اسرى وسبق ان يراعى المعاونه بينهما
على قولنا ان الصبر بالمعالي واغراق النساء في التزويج معان ومن السوط لان ذلك
حري في الصحيح الرابع الرمان فلا يقام لحد بالجلد في الجرح ولا البرد المفطن بل يجر
الى اعتدال الدمان ولو كان في بلد لا يزدول فيه الحر او البرد والماوردي لا يوجب حد
ولا سعة الى بلد معدل لكن يعاد احوال الحر والبرد بمقتضى الصريح حتى يلمسه من
الهللك وان كان الحد بالرجم فالجلام في اوامته في سدة الحر والبرد كالجلام في اقامته
في سدة المرض وباني فيه الا وجهه المسدده واد اخلد الامام في الحر او البرد المظن
او في المرض فمات المخلود بالسرايه فالفضل فيه لا يضمن ويضمن ما اذا حرك في
الحد او البرد تنسرى الى نفسه انه نص وللأصحاب طرقا أحدها ان فيها قولين والثاني
تضمنهما والثالث حملهما على حالين فمنه في الحمار في ما اذا كان الغالب فيه
اللفظ ومنه الحد في ما اذا كان الغالب فيه السلامه قال الرافعي والظاهر في اقامه
الحد انه لا تضمن وان تبدل الخلاف والامام فان قلنا لا يجب الضمان فاحذر الحد
مستحق قطعاً وان قلنا لا يجب ففي وجوب الباخر وجهان قال النووي والمدد وجوب
الباخر مطلقاً واد قلنا نوجب الضمان بجميعه او نصفه فيه وجهان وفي كونه
في نيت المال او على عاقله الامام خلاف لعدم في بظاهره فصل في المستوفى للحد
وهو الامام او من فوضه اليه في حق الاحرار قبل وفيه قولان لا يجوز لاحد الناس
استئمان حبه وحكي الماوردي وجهان في ما اذا مال السارق انا اقطع يده
بمعي في ملكه منه واما الارفاق فالسدة ان نعم الحد على رقيقه وان فوضه
الى غيره ولا يثبت على راجعه الامام سواء في ذلك العبد والامدوس يجب ان ينع
الامه اذ ارضى من ماله وعليه ان ينس ذلك لمشتريها وخرج ابن القاضى قولاً
انه ليس له اقامه الحد فيه مسائل الادبي ليس للسيد اقامه الحد على ماله علي
المذهب بل ذلك للامام واحذر النعال ماله ولا على المعص على المذهب ولو كان
الرفيق من اتس اقامه الحد عليه ويورع السباط على قدر المكين فان وقع كسر فوض

احدهما

سدهما المتكسر الى الآخر المايه المستولى والمدبرة والمعلق عنه نصفه نعم
لحد عليهم وفي الميولك وجه ويجوز للامام ايضا اقامه الحد على الرقيق فاذا اسدر
روح الارقع على المذهب وهذا لا يولى ان نعم السيد او ترفعه الى الامام ليقعه فيه وجهان
احدهما اولهما ولو سارعا في اوامته فان قلنا اولي فيه ثلث احتمالات للامام ماله ان
يدخله اقال السيد اولي وان كان قطعاً ونحوه فالامام اولي وهذا للسيد يعرب
على القول بان يعرب فيه وجهان احدهما نعم السيد اخلدوا في ان السيد نعم
على مملوكه بالولاية او بما يستصلح الملك كالعقد والحامه على وجهين فالوجهين
بروح امته بالولاية او بالملك وخرج جماعة عليها ما اذا كان السيد امراه او فاسقا
وان ارد ميا فان قلنا بالولاية لم نعمه ما ولا وان قلنا باستصلاح الملك فله ذلك
صحيح وخرج صاحب المذهب والهدية في المكاتب المنع فان قلنا لا نعمه ما ولا
على رقيقهم الامام وقيل نعمه على رقيق المراه ولها ما بروح معتقها بالانفال
على رقيق المكاتب سيد وطلاب في المذهب انه لا يقعه عليه لانه لا يملك اعاقهم
خوف فيهم وان قلنا نعمونه فقل اقامه الذي له على انه المملكه وجهان كالوجهين في
المبر وجهان في اقامه ولي الصبي والمجنون لحد على رقيقها طريقان احدهما انه
ايما ارحم كان له ذلك وان كان وصيا او قريبا فوجهان والثاني ان في الحد وجهان قال
الرازي وربما بني على الخلاف في ان ولي الطفل هل يروح رقيقه وارجح ان يقال ان جعلنا
الحد استصلاحاً ماله اقامته وان قلنا يقام بطريق الولاية فعنه الخلاف وخرج على الاصل
ان دور وجهان في انه هل يجوز ان يكون السيد جاهلاً ان قلنا انه استصلاحاً حاز او
وذلك فله وحكي الماوردي وجهان في حوا اعماد السيد على السعي اذ كان الحد مختلماً
له فان كان معه على وصية اعمد عليه وجهان واحداً وعلى طحال فلا يدرى عليه بعد الحد
وثبته السراجه نعم السيد على هبة حد العقد وحد الشرب على الصحيح ومعه ما
وجهوا به انه لا نعم حد الشرب بحه في حد العقد ولله في الرد وطلعه في السرقه
والخارجة على الصحيح وخرج المعوي منه وساء نعمهم على الاصل المعدم في انه نعم بالولاية
او بالاستصلاح وعلى الاول له ذلك وعلى الثاني لا وقيل له القطع دون العمل وبه القاضي
الى الله من وجه واحد من المصاع الخلاف في القطع والعمل فصار ماله اقامه

العبد عليه في حق نفسه وطعا وكذا في حق الله تعالى على الصحيح **الخامس**
يعرف السيد سبب الحقوبة التي يسميها على عبد اما المسألة او باقراره او بينه
نوم بها فاداساها فاما ان يسميها عليه منه وجهان يتبينان على ان القاضي هل
يخصي بعله في الحد ودان قلنا نعم وهو الاظهر فله ذلك وان قلنا لا فلا وقال
اباوردى ان قلنا لا يقصى بعله فالسيد اولى والا فوجهان من الوجهين الانس
وانه هل له سماع السبه وعن ابن داود ان الخلافة على قولنا نسبه بالولاية اما على
قولنا بالاستصلاح فيخصي بعله حرما واما اذا اقر عده بوجهها فسميها عليه
قطعا وقد القاضي بها اذا ان اقراره بخبر السهود ورواه النضر وانه قال
لو ان لا يحصرهم فله ذلك على قوله يقول للقاضي ان يقصى بعله واما ان قامت
بسه فهل يسميها ويحكم الحد به طرق احدها انه يسمي على ان نسبه بالاستصلاح
او بالولاية وعلى الاول ليس له ذلك وعلى الثاني فيه وجهان والثاني ان فيه وجهان
سبب عليه وعلى الاول ليس له ذلك وعلى الثاني له ذلك وللمالك ان فيه وجهان
مطلقا احدهما ان له ذلك فان قلنا لا يسمع السبه سمعها القاضي فاداسا
عده اسفل للسبب باستيفاء دون دية وان قلنا يسمعها بطريق عدالة الشهود
واسطر ان يكون عالما بصفاته واحكام الحدود ولا فطرط ان يكون مجتهدا
وعن الصدوق انه لا بد ان يكون عالما قال الامام ان عني بالعالم المهندي الى ما
يخص بهذا الباب صحيح وان اراد ان يكون مجتهدا فلا بد ان يكون وجهه فسر
الاول لو رتب عدا فاسفل الى ملك اخر سيرا او غير فاقامه الحد للثاني دون الاول
ولو رتب ادي ونقص العهد اسرق لم يسقط عنه الحد ويعمه الامام لا سيده
ولو يد والعبد سيد فله اقامه الحد عليه ولو قدق السيد عليه كان للعبد
رجعه الى القاضي لمعمره ولو قدق المملوك رجسته المملوكه فهل للسيد ان
تلاعن بينهما باسم الحد فيه وجهان ومن ارتكب دنبا بوجب الحد فسد عنه
الاثم وما احسنه الثانية على رباها صنفه فرده على صاحبه ان كان باقيا
وبدله ان كان نالنا **خامس** المعول حداسجيم في الرضا او بقطع طريقا ونزل
صالح حكمه حكم غيره والمسلمين يفسل ولكن وعلى عليه ويد في مآثر المسلمين

الحنابلة **الرابع** العدف وهو المنسحب الى الرضا وهو من الكفار سواء في ذلك
الرجل والمرأه وهو بحد واحد والبطر في الواحد والبطر في الواحد في
العدف والعاذ والمعدون اما العدف فحد من الجاهل في لفظه في باب اللعان
والمنسحب اليه في انه هل يشترط ان يكون في معرض المحرم بالنسبة الى الرضا
لا يجوز للشهاد موجب للحد وان كان على صورة الشهاد فان لم العدد
ومات شهدا فله فلا شيء عليهم سواء اعم حد الرضا على المرنى او لا وان ردت
بما دهم فان كان لكونهم عبيدا او ذميين او نسبا طرق احدهما اهم
منه من قطع والماني ان في وجوب الحد القولين الانس والثالث لا يحدون
بما وصورها القاضي في ما اذا كانوا في الطاهر بصفه السهالهم بانواع عدا
انما اراد اشار الى انهم اذا لم يكونوا كذلك حدوا قطعاً وان كان ردها ليعان
احصاهما ولو شهد به فيها دونها في مجلس القاضي فقولان اطهرهما اهم
حدون ولو دل العدد بحد لا يحد بها دية ولو شهد مع بلة عدول عدا او امراه
ونسب فسقطا طاهرا قال اباوردى ان قلنا لا يجب الحد اذا كانوا لهم بصفه
النقص منها اولى وان قلنا يحد بمهما بلة اوجه اصحابها لا حد على جميعهم
والثاني يحدون والثالث يحد من بعض بالبرق والعس ولا يحد الحامل وما القاضي
ابو الطيب لا يحد ان الرابع لو كان عدا او كافرا او امراه او فاسقا
فسقطا طاهرا ان ذلك سببه بصلان العدد قلت وهذا حزم القاضي حسن قال وان
كان فسقا حبا بطريقان احدهما ان الحكم كذلك والثاني القطع بوجوب الحد
انهم وهذا حزم القاضي حسين وقال السيد يحيى هو طاهر المذهب ولو كان الرابع
روح المراه فان كان يقدم منه حد قطعاً والا بطريقان احدهما يحد قطعاً
وفي السنة القولان والثاني في حد ايضا القولان ولو شهد اربعة باللعان المعمر
ثم رجعوا بالصحيح ان عليهم حد العدف سواء كانوا اسحدين او محطس وقيل بطرد
القولين ولو رجع بعضهم دون بعض فطردوا حد الحد الرابع دون المصرو والثاني
ان في المصرو القولين والثالث ان في الجميع القولين قال الامام وسعي في رجله
على هذا الطريقه في ما اذا كان الرجوع قبل القضاء فاما بعد فلا يجوز ان يكون يجب

المصرين خلاف وكذا فرضها القاضي والرافعي قال لا فرق بين الرجوع بعد القضاء أو بعد
والماوردي وضعها في ما إذا كان الرجوع بعد الحكم وقبل إقامه الحد وعنى السيد يحيى حرمان
الطرفين الأولين في ما إذا كان الرجوع بعد اليمين والامام وكيف كان فلا يوجب
المصرين إذا الأمر إلى العار ساء ولو شهدا أكثر من أربعة ثم رجع بعضهم فإن بقي إليه
فلا حد على من رجع وإن ردت شهادتهم فإن ثبتت أقسامهم أو فسق بعضهم بطريق كان
ففسقهم مقطوعا به كالزنا وشرب الخمر وقيل منهم طريقان أحدهما أن في وجوب
الحد عليهم القولين المصدقان في نقصان العدد وبني بعضهم الخلاف على أن العام
إذا قضى بشهادة اثنين لم يفسقها هل ينص الحكم وقوله قولان أن قلنا نعم والفسق
كالعبد والأفلا وسبهم من قطع باليمين لا الحدون وقيل إن كانوا معللين بالفسق
القولان وإن كانوا مسلمين به وقولان مرسل قال الامام والحد في ظاهر المدعي
لا الحدون ولا يخص منه الوجه بالنسبة إلى المظاهر بالفسق وفي المسيرة وإن كان
سبب العسوق مجتهدا فيه كسر السيد لم يلزمهم الحد وإن لم يثبت التماسه في
في معنى العسوق المجتهد فيه فلا بد أن ان الشهود أو بعضهم أعداء وقيل يخرج منهم
القولان في نقصان العدد قال المعوي وغيره ولو حددنا العبد الذي شهدوا
فعدوا أو أعداء والشهادة قلت شهادتهم وفي معنى العسوق المجتهد فيه ما إذا كان
الشهود أو بعضهم أعداء وقيل يخرج منهم القولان في نقصان العدد قال المعوي
وعنى ولو حددنا العبد الذي شهدوا واحتقوا وأعادوا والشهادة قلت شهادتهم
وإن لم يتم العدد تحدنا من يشهد ثم جاسم ثم العدد به فشهد لم يعل شهادتهم فلا
يعل شهادته القاضي فإعادةها ولو لحق بالشهادة على الزنا في عدم وجوب
الحد على الشاهد أو لم يتم العدد ما إذا شهد بحد شخص فاستفسر القاضي فاجبه
بزياده فإنه لا حد عليه جناه ابن الصباغ عن أبي حامد وهذا كله إذا واحده المحدثون
بالحد أو أسعد غير الناس فإن قد فقه في طوئته بحسب أسعد الله والحنطة
قال الشيخ عز الدين الظاهر أن هذا ليس كمن موجه الحد للخلق من قبل
الأدب ولا يعاقب في الآخر عتاب العاصيه بل يعاقب بتركه كذا عبر مصر
فروع الأول لو شهدوا حد على الزنا ولم يتم العدد فطريقان أحدهما

ولا حد الحد على الحر ولا على الوالد للولد وإن سفلت القصاص ولو ورث حد القذف
وأبى على أنه يسقط وفي الفصل مسلمان أحدهما في وجوب حد القذف ومع أبيه المحدثون
له وجهان بعدما في كتاب الحراج أحدهما عند الامام أنه لا حد له ولو قال أقطع يدي فقطعا
لا حد صانها وعند القاضي والامام والغزالي أنه لا حد له ولو قال أقطع يدي فقطعا
أحمله وجهين في أنه إقرار بالزنا حتى يسقط به حصانه أم لا ولا يمكن ما الخلاف في وجوب
الحد على حد أو لا يباح بالآدم قطعاً الماسة إذا استوفى المقتضوف حد القذف ولم يسمع الموضع
على أنه يجب خلاف ما إذا قبل واحد من الناس المحض فإن لم يسمع الموضع وإن عدى به على
اليمين وخلاف ما لو استوفى الولي القصاص وإذا الامام احتمالا في وقوع حد القذف
بموجبه وقال يحمل حرمانه في حد واحد من الرعايا الداني للحد وحده الدافعي وجهها
وذلك من ربه المرورودي وقال أنه قد فقه وأمام عليه بينه وجهين
أحسار ذلك عر الحد فإن قلنا لا يحسب أقيم الحد ووجب القصاص على الصارب إذا ما
المضروب والأفلا وقد يعلم وجهه في أن الأحاديث أحدهما وهو ما في هذا ما إذا
حد الزاني البكر واحد من الرعايا فإنه أحمله في أن حد القذف هو الحد الثاني
والأدنى والموجب عليه حق الأدنى وهو محض حق الأدنى وقال الماوردي عن الثاني
أنه مدعي الشافعي فخرج لوعفا عن حد القذف على مال فوجهان أحدهما
بحوزان أن عدى المراه نفسها بالخلع والمالي لا كالسنة وصحة النووي وأما
المحدثون فمعنى حصانه لا تحاب الحد وحب التعريض في تذف غير المحض
الطريق الثاني في قدر الواجب وهو ما يوجب الحد على الحر وإن يكون على
الرقيق والمدير والماتبة والمعلق عنه نصفه والمتولاه والمبعض كالرقيق ولو
نقدد القذف بأن رسمه إلى رياس فإن يحللها أسبقا للحد داخل الحدان ولم يمه
حد واحد على المذهب وقوله قول قدم أنه يلزمه حدان وإن تحلل استيفاء الحد يكون
وقيل وجهان أحدهما يلزمه حد آخر للزنا وحرم به الماوردي وصحة الغزالي
وناسها لا وحرم به الزنا وصحة النووي فعلى هذا حبس التعريض ولو كان القذف الثاني
بالزنا الأول لم يحجب إلا التعريض ولو قد فقه أولا بالزنا بمحض ثم قد فقه ناسبا بمطلق
حمل الثاني على الأول ولو عدى اثنين بثلثي لزمه حدان قطعاً للزنا نوالى فيها فإذا

حد الاول نرا حتى يبرأ ظهر محمد الثاني بخلاف ما لو لم يقطع عضوا
لا يفسد فانه يوالي غيرها قال ابن الصباغ ويلزم على هذا ان يقطع يده في شدة الحر
والبرد قلت وقد قال به الفخر الى وغيره ورفق بينهما وقال الداعي فباس ما ذكره في
القصاص ان يوالي من الحدود وان قد فقهنا نرا من حاله واحده بان قال زينبها فقد
من الغلام فيه في كتاب اللعان ولو وجب على عبد حدان لم يحسن في الموالاة بينهما
و جهان صح العوى المنع وجعل الروايات مقابلة المذهب واما برتب حدود
الحد فان قد فهم مرتبا حد الاول بالاول وان قد فقه بطله واحد وقلنا بتعد
الحد اقترع بينهم **فروع** الاول في الموالاة بالحد وان يوافقا انا ما استوف
ويحتمل محتمل انه لم يرد به قد فقه ولا قد فقه اسه ولا امه ويعبر للامداد ولو كان
ما فواد او لا حبه لك فليس ذلك صريحا في حد في روضته بل هو كتابه ويعبر للامداد
ولو قال بما موافق فليس صريحا في الحد فانه يوافق على المشهور وقد مر في اللعان
الباقي رايه رام محرق قال من رمانى بالحجر فامه راسه فان كان يعرف الذي رماه
فهو فادق والا فلا **المالك** لو قال لحبسي رفا وحل ودخل فهو مدق
صرح ولو قال ما وحل او دخل قال العصري الذي يعصيه المذهب ان يكون في
وجهان احدهما انه قد صرح والثاني انه دنا به كالمواصاة انما اليد او الرجل
من المراء او الرجل **الرابع** لو قال باعاه فوجهان احدهما انه صرح
في الحد والثاني انه كناية للحبس لو قد فقه ميتا فعلى الاقرب من ورثته عنه
فهو لا بعد طلب الحد منى على الخلاف من يرس الحد فان قلنا بترقه من يرس المال
سقط وان قلنا بحبس العصبية سقط لا بعد قاله الروايات الكتابية الخامسة
السرقة وهي في السرقة اخذ من مخصص المال على وجه مخصوص وهي كبرى
موجبة للقطع والجلام فيها في الوجوب للحد وفي طريق ايساره بالخمر وفي الواجب هذه
بله اطراو الاول في الوجوب وهو السرقة وجعل الحد الى لها بله ان كان
المسروق والسرقة والارق لا ينفصل عن سرقة مسروق وتصدق
سارق واعرض عليه ان الصلاح واحاب عنه بما ذكر في كتاب البيع ان ركن
السوق عند ما لا بد له في وجوده لكونه خرا منته او لا زمان له به احصا

الركن

الركن الاول المسروق وبشرطه شروط الاول ان يكون نصا با ووال عبد الرحمن بن
السابع لا يسرط و يقطع سرقة طر متبول والنصاب عندنا ربع دينار من الذهب الخالص
والقطع في ما دونه واد اسرق عن الذهب من نصه وغيره فاقوم به فان بلغ ربع دينار قطع
والا فلا ولو سرق ذهبا معصو شتا كان بلغ خالص ربع وطلع والا فلا والدار صو
المعالي وقد مر بداهة في الاقرار والمعسر ورر مكة ولم يعسر طره وعهد على اللام
ولا يسرط فانه ان يكون لواحد فطلع سرقة ولو كان لهما وهما يسرط في الربع
المسروق ان يكون مضروبا فانه خلاف الثاني ولو سرق من ربع دينار كان فوجوب
القطع نصاب الى الجميع وان كان كل ربع لو انفراد استقل بالحاجة فروع اذا
كان المسروق ربع متعال من الذهب فان كان مضروبا وجب القطع سواء كان
صريحا او قداما وفيل في العراضة الخلاف في غير المضروب وان لم يكن مضروبا بالقطع
من سبيله او حلي فان كانت قيمة بالدرهم فيه المضروب فذلك وان كانت دونه
فوجهان احدهما لا يجب وصحة الامام واليه في الروضة وحزم به ابو الحسن
العبادي وبانه ما يجب ونسبه ابن الصباغ والعوى الى الاكبرين والسند يحيى
الى عامتهم سواء الاصطحي وقال الماوردي هو ظاهر المذهب والعمراني هو المذهب
وان كان المسروق ثمانية دون الربع للقيمة سلمه بالصحة في القطع الوجهان
نظر الى القيمة او الوزن ولو كان المسروق ربع متعال من النبر لم يجب القطع به قطعاً
وجب احتجنا الى عموم الذهب عن المضروب او الفضة او غيرها من المسروق فومناه
بالمضروب الذي هو غالب فقد البلد سواء كان في الحال المرصع الغنة او النازل المنحط
القيمة لا تعسر ولو غلب في البلد بعد ان اعلا وادنا وراخا واحدا ففي يومه
بالاعلا او بالادنا وجهانه وعن ابن داود اذا احتجنا الى عموم الذهب عن المضروب
على الوجه الاول فومناه بالدرهم فهو معها بالمضروب ولا يعود سببا بالذهب عن المضروب
قطعاً الثاني لا يسرط علم السارق سلوع المسروق قطعا ولو سرق دنانير طنها فلوس
لا يلع قيمتها نصا ما قطع ولو سرق فلوسا طنها دنانير فان بلغت قيمتها نصا ما قطع والا فلا
ولو سرق حماره قيمتها دون النصاب لكن في جهتها نصاب او ما سم به وهو لا يشتر
به فوجهان اظهرهما انه يقطع وحزم به جامع المال لو نقصت منه النصاب ما طه او

بهره في الحر لم يحب قطعا وان كان النصفان بعد اخراج منه قطع سوا كان بقوات
حرج او وصف او الخصاص السعر ولو دخل مطلق في الحر حرج فان لم يسر معه
ما سلع منه نصابا لوجع لم يقطع وان بقي ما سلعه ففي القطع وجهان ولودع وبعدها بعض
فمنها عن النصاب فليعتد بالدخ و اخرجها قال الماوردي في قطعه وجهان بحملان جاريان
في مالو سرق لهما فطعنه اود فعا فحجته فليعتد فتمه نصابا وفي ما اذا ديع جلد مبتد
في الحر حرجه وقيمة نصاب على القول للحد انه يصح بعه واما على القدم فلا قطع
وطعا السرايع لو اخرج نصابا من الحر في مريض فاكر فان حلك بها اطلاق
المالك واصلا له الحر رد اليه واعلاو التاب فاحراج التالي سرقه احلا ولا قطع اذالم
سلع واحد منها نصابا وان لم يحلك بها ذلك فلا نصاب طرق لم يخص منها عسرا وجه
اطهرها انه يحب القطع ولو كان مضافا فاحرجه ساوية ولو طر حجه لم يحل احد
سنة درهمين فمها وبانها لا يقطع والمالك يقطع ان عا د فل علم المالك حرج الحر ولا
يقطع ان عا د بعد علمه والرابع يقطع ان عا د قبل اشتهاه فملك الحر وان عا د بعد
فلا شئ الخامس ان عا د قبل اشتهاه حراج الحر او علم المالك قطع والا فلا والسادس
يقطع ان عا د في ليلة وان عا د في ليلة احدا فلا السابع يقطع ان عا د عن قرب وان عا د
عن بعد فلا الثامن يقطع ان عا د وقد وضع ما سرقه في البيت ولا يقطع ان وضعه
فيه وهخل الحر ثانيا والتاسع انه يقطع ان يحلك رضى طويل او رد المسروق
الى بيت السارق فان بعد المر يقطع ان لم بعد ما سرقه الى بيته ولا يقطع ان عا د الى
بيته واخرى الناصي الطبري الخلاف في ما اذا كان الذي اخرج نصابا نصابا
وحد وكان وجهه انه في المنة الثانية احد من حرجه قال الدافعي ولو كان حرج
المسروق سافشيا وبصه خارج البيت او الناصي حرج النصاب ولم يشارك
الحرر قطع الحرج المس لومعت اصل اللدوع او مع فيه بابا فاسال ما فيه
من الحكون فهذا ذلك كاحراج مال يد في وجهان اصحهما نفع فقل هذا الواخرج بيد
او امال في دفعه واحد ما يساوي نصابا وجب القطع وان اخرج شيافشيا
على البواعل او امال كذلك نفع على الخلاف في الفرع الرابع اذ اخرج النصاب
في الدمن من فان قلنا يحب القطع فمها اولي وان قلنا لا يحب فمها وجهان اصحها

انه يحب و قطع به جماعة من غير ما ولو طر الحب او اللحم حرجت منه الدلام
شيا فشيا فهو حاسا لحبوب سوا كان الدرام مربوطه في اللم او غير مربوطه
وسوا كان الرباط من داخله او خارجة و كذا الوضوح الدق حتى خرج منه العسل
او الزيت سافشيا ولو احدث طرف منديل او غيره حتى اخرج من الحر او
طرق حرجه حتى اخرج له ذلك قطع وطعا ولو اخرج بعضه وترك باقية في الحر
حرج او عس لم يحب القطع وان بلغت فيه المخرج نصابا والفاضي الطبري لانه
لو احدث العاصب طرفا والطرف الاخر في يد المالك لم نصابها وكذا في السرقة
السادس لو جمع من الدر المنسوق في الارض ما ساوى نصابا فان لم يكن
الارض محرره فلا قطع وان كانت محرره للمخاطو وحقه على ما سأل في حب
في اصح الوجهين وقال الرازي يسعى ان يقال في وجوب القطع وان حلت الارض
حررا احد الخلاف المصعوم في اخراج النصاب سافشيا انتهى وهو ظاهر اذا
اخرج الدر عرجع الارض المبدورة م عا د واخرج الباقي اما اذا حجه كله
فمها واخرج به فمعه بطر واخرجها الماوردي في ما اذا حلت من المواشي المحرره
او حر من صوفها ما ساوى نصابا وما اخرج من كل واحد لا يساوي وبه
حرم الرازي فيها بالقطع السابع اذ استترك اسان في الذهب واخراج
مادون نصابه من الحر فلا قطع عليها وان اخرج ما يبلغ نصابا قطع ويبقى
ان يحصر بما اذا كان كل منها بطون جمل ساوى نصابا اما اذا كان احدهما لا يطو
ذلك والاخر بطون جمل ما فوجه فلا يقطع الاول وان ابعده كل منهما ما خراج المال
قطع من يلع الذي اخرج نصابا دون من لم يسلعه ولو سرق نصابا من نهر فحمله
طرمها حرر لانه فلا قطع ولا يضر البعض بالواخرج من الحر انه مصر ومن الاستطرداه
وطر واحد لا يلع نصابا فان كانت الدار واجدة فاحرج من الحر انه ساوي البيت
نصابا لم يخرج من الدار فان كان الدار مفتوحا فلا قطع وان كان معلقا فلا فمها
مكن بناء على ان من اخرج نصابا من بيت من دار وبنات البيت والدار فحلتان ولو
خرج من الدار فمها قطع وجهان ان قلنا لم يقطع فمها فمها كذا الوجهين في الدار
وان قلنا لا يقطع فمها فلا يقطع منها في الخلاف فاذ اخرج من الدار قطع الباقي

الامام اذا كان المروق عرضا سلع فتمت بصاها فقد يوجد للاصحاب انه لا يحب
لحد والذى ارى القطع بانه لا يحب ما لم يقطع المومنون انها تبلى وطع
واحدا فادى الاصحاب محمول على ما اذا وطعوا والقطع برجاءه لا يكون محسرا
محاله ومن جماعه سعد الدار علم في احتمالات اسس وفيه بطلان لا يعمل الشهاد
من المومنون الا بالقطع ولو كان سببها الطر ولو شهد اسان ان قيمته ربع دينار
واخر ان قيمته دونه فلا قطع ولا يعزم الا اقل ولو كان الشاهد محملا للطرف واحد
فلا قطع ايضا وسبب الاول وهما ان يخلق مع الساهد بالرياء فيه خلاف ساء
ان السارق لم يحصل من الساهد ما حصل عند تمام الصاب فيه خلاف الذي احاب
به الرويانى ان له ذلك ولو شهد اسان انه سرق قطعه ذهب وريها سدس
واخر ان وريها ربع وطع وعزم الربع واعلم ان القمه تختلف باختلاف الارضه
والامكنه معتبر في كل مكان وزمان فتمت الشرح ط المالى ان يكون المروق
ملكا لغير السارق وفيه مسائل الاولى يعنى في القطع ان يكون المروق ملكا
غير السارق وسواء كان لله تعالى كافي رباح اللعيه او ادبيا وسواء كان الاذى
معينا او غير معين كالوسرق الذي من سب المال فلا قطع على من سرق مال نفسه
من يدعيه كالوسرقه من مرتفق او مستاجر او مودع او مسعر او عاقل فراض
او سركل او وجل او عاصب سواء كان الملك قويا او ضعيفا كاد اسرق المشتري
البيع من البائع بعد انقضاء الحمار او قبله وقلنا انه ملكه او الموقوف عليه العين
الموقوفة وقلنا انها ملكه فاما على قولنا الملك في ربح الحمار للبائع والموقوف ليس ملك
الموقوف عليه فلا قطع اتصالا لانه ملله ملكه بل لشبهها الملك ولو وهب منه شئ فسرقة
بعدمه وله قبل قبضه فلا يقطع على الاصح بخلاف ما لو اوصى له بشئ فسرقة قبل موافق
بقطع وان سرقة بعد موافقه فلا يقطع اسى على الملك لم يحصل ان قلنا بالمولد لم يقطع
ولا يقطع كذا قاله الراعى وفيه نظر ولو اوصى بال للفقير اسرقه منه بعد موافقه
لم يقطع كالوسرق ما لا مشركا منه ومن عني ولو سرقة عن قطع ولو اهدى الباقي
مع ماله الذي سرقة من يدعيه فصاها لغيره قطع عندها الثاني لو طر
ملكه السارق على المروق قبل ابراجه من الحر رباح او سرق او اهاب فلا قطع
ولم يرقوا ان المومنون من ان يكون ابراجه قبل العصر او بعد وكما ان يلقى خراجه

قل

قل العصر على الوهاب المسمى من في ما اذا اسرق ما وهب منه وقوله يقتصر ولا
قد في المومنون من ان يعلو به حق فصادق او اعطا وصدا او لا ولو طر الملك بعد
اخراج من الحر لم يسقط بسوا السور لك فادفع الامر الى الحاكم او بعد الله اذا
ه اقله فان قلنا بالجميع ان اسببها القطع سوقف على دعوى المروق منه ومطالبته
المال بعد اسببها لعدم المطالبه وان قلنا لا سوقف عليه فهو مومن طام الساعي
لسوقى وقال القاضي الطبري يسقط وهو مفهوم حديث صفوان السالده
دعي السارق الملك في ما احدث على وجه البرقه فان قال بان الما حوده منه عصبه
سرقة منى او من الى او عصبه او سرقة موره منى او من الى او كان وادعه عده
سبب اسرقة منه او كان وقتها منى او اذن لى في اخذ لم يعمل قوله في المال بل
في الما حوده منه منه من غير الصورة الاخره فانها لا تحتاج الى عني والصحيح
في عليه الجمهور ان لا قطع سواء كان الما حوده منه بينه بالملك ام لا وفيه قول محرج
القطع لا يسقط وباول فالبه البصر على ما اذا امام المدعي منه بما ادعاه وفي محل
في طام سباني في احر الطر المالى وحرى الخلاف في ما اذا ادعى السارق المروق
سببه وهو محمول السبب او ان الحر ملله عصبه المروق ولو قامت عليه بينه بالرد
باعتى طاهر المذهب ان الحد لا يسقط لخلاف القطع ساعلى الطاهر في ما اذا قامت بينه ان
قلا رباحا ربه وان القاب انه حد ولا يسطر حضوره بخلاف قوله في السرقة على ما
سباني والمأوردى بعد الانباء على عدم وجوب الحد هنا وباسر علم وجوب القطع في مله
للمرنا علمه والذي اورد العوى والرافعى وغيرهما ان الخلاه في المجلس واحد ولا يجرى
الخلاف في ما اذا قطع طرف اسان م ادعى انه كان ادله في بل يعصر منه قطعا ولو لم يخلق
المسروق منه على منى ما ادعاه السارق من الملك وخلق على السارق وخلق على السارق
استحققه ولا قطع قطعا ولو لم يخلق السارق ايضا فعن اس داود والهورانى والنفوى
ان الحكم بالوجوب المروق منه والرافعى اداه احتمالا وقال ابن الصباغ سعى ان يسقط
القطع قطعا ولو اقر المروق منه للسارق بالملك او الاذن فلا قطع قطعا ان اسند
الملك الى واد السرقة وان اطلق الامر له منى بملكه على ذلك وجهان **السرقة**
اد ابراجه على النص في سقوط القطع بدعوى السارق الملك لسرق ايمان وادعاه المروق

ملاها لم يقطعها وان ادعاه احدهما لنفسه او لغيره فان صدقة احدهما
اوسكت ولا قطع على واحد منهما وان ادعاه الاخر فلا قطع على المدعي وفي المالك وجها
احدهما وهو الاظهر عند الامام والعدلي وهو جواب ابن الصباغ انه لا يستف
والثاني وهو جواب الفاعل انه لم يقطع وماذا لو جهن في ما اذا شهد انسان على انسان
بفعل يوجب الفصاص فاقض منه ثم رجعا ووال احدهما اخطانا والاخر بعد فانه
لا يصاص على مدعي الخطا وفي الاخر وجهان وقال البيهقي بعد ذكر الخلاف في ما اذا
ادعى المالك لشريكه تدعى ان يقال يجب القطع على المالك وفي المدعي وجهان
ويطرح في الفصاص ان يقول احدهما بعدنا جميعا ونقول الاخر بعدنا انا واحدا
هو فانه يجب عليه الفصاص على الاول وفي الثاني وجهان وقد صلى صاحب الكافي
الطائفة والماوردي اطلق القول في هذا اذا ادعى احدهما ان الموقوف له تفريقا
على الشراة لا يقطع ويقطع الاخر سواء ادعى على دعوى المالك او لغيره وقد
ذلك ان يقطع المدعي في ما اذا ادعى المالك لشريكه سواء صدقة او لغيره وهو عكس
ما قاله الامام والعدلي ويحتمل بغير ما قاله على ما لو قسم المالك لشريكه الى ذلك او
سريته له في نفسه ومدعى المالك لنفسه اذ به لسريته في قبضه وقد صرح به السرخسي
وما قاله الماوردي على ما اذا ادعى احد رعا ذلك ويحتمل ان ان يزل ما قاله في الصورين
على ما اذا استرقا في النقب وما قاله الماوردي على ما لو شهد الحر عن رعي من سب المالك
البه وحبب فلما يوجب القطع على المالك عند تكليف الاخر فلو لم يملكه لزم ان لا
ادري نعم صاحب الكافي انه يحتمل وجهان اصحهما انه لا يقطع ولو سرق عبد وادعى ان
المسروق ملك سيده والمعدع على النص يقطع القطع عنه ان صدقة سيده
اوسكت وان ادعى فوجهان ولو ادعى الى ارق يعصان به المسروق عن النصاب
لم يقطع فان قامت به مائة ساوية قطع بخلاف ما لو ادعى انه ملكه واعلم ان بعض
اعترض على هذا الربط بان تقدم ان السرقه احد مال العبد وهذا انما يستعمل عند
من حرمها بانها اخذ المال حقيقه ولم يصبه العرق وحدها الربط بانها اخذ الشئ
حرر مثله حقه طلقا وهذا يدور فيه ملكه اذ ان كان غير صحيح وضع يده عليه بغير
خوف للزاد مدعى فيه ما اذا كان لا يقطع كالقوانين ودفعه ونحوه الشرط

المالك

المالك ان يكون محرما واعترض على الراعي بان اذا اسرطنا ان يبلغ المسروق ونصابا
بالقمة فقد شرطنا ان يكون مالا محرما ما اذا اخل في الشرط الاول فلا قطع بسرقه
الخمر والخمر والتهب وحلده المسد غير المذبح وعلى كل من السروط سواء سرقه من مسلم
او من يهودي الا انما الا الذي فيه الخمر سواء نصابا فوجهان اصحهما انه لا يقطع
ما سرق انما سواي نصابا فيه نول وطريقا احدهما القطع بانه يقطع والثاني طريقا
الوجهان وحصل ان داود الوجهين في انا الخمر في ما اذا كان مسلما وقال ان كان لدي
قطع وطعا والراعي صلى صاحب السان وجهين في حق القطع بهما سهران كفسور
الامام وهو بعيد ابهى وقد حكاهما الرواني في ما اذا سرق من الما سواي نصابا
في قولنا انه ملك وحكاهما ابن الصباغ في ما اذا سرق من الران ما ساوية وصايطر
ان يكون ذلك مستهانا بغيره فلو سرق يساير الات الملائكة والطيور والربط
الموت والمراعات وفي معادها الاضنام والصلبان فان كانت قيمتها لا يبلغ بعد الكسر
السعر نصابا فلا قطع وان كانت تبلغ نصابا فوجهان احدهما يجب القطع وهذا اظهر
عند الامام في ما ذكره السوي ونابها لا هو اظهر عند الراعي في المحرز قال الامام
في ما قاله ايل محلي هذا بالقصد فان قصد السرقة اقطع الخلاف والاصح ان لا قطع
ان صدق احدها لسرقة كسرهما فلا قطع قطعا لان رعيها اسر وليس هذا احتمالا اخر
ما هو ساو لا قاله وحصلها ان داود ما اذا كان مسلم وقال ان كان لدي قطع قطعا ويحرم
الخلاف في ما اذا كان منه من الذهب والفضة ما يبلغ نصابا ولو سرق ما اخذ منها في الحر
ما اخذ وهو لم يبلغ نصابا وطريقا احدهما القطع بوجوب القطع واطرها طرق الوجهان
واما اراي الذهب والفضة فقال لسرون يقطع سرقها وقال الامام والعدلي
والعمراني نعم على حوارا احادها فان قلنا يجوز وجب وان قلنا لا يجوز فهو حالات
الملائكة واستبعد الامام عن القطع وهذا الطريق اظهر عند الراعي الشرط
الرابع ان يكون المالك تاما قويا وعي السروط عمنه وارايد به اخراج سائر
احدهما ما يكون للسارق فيه شره او حق فاداسرق واحد الشركين وحرر الاخر مالا
مشترا بغيرها ففي يقطع الموضع به قولان اصحهما لا يتعلق به فعلى هذا لو سرق الف دينار
له في دينار واحد او اقل سايعالم يقطع والثاني انه يتعلق به القطع فاداسرق نصابا

من حصه شريكه قطع وفي ما حصل سرقه سرقه نصيب من حصه شريكه ثلثه اوجه
اصحهما انه ان كان المال بينهما بالتسوية فاداسرق نصف دينار فصاعدا فعدسرق منها
نصيبا وان كان للمساكين فاداسرق ثلثه دينار فصاعدا فعدسرق منه نصيبا
واذا كان ثلثه سرقه ربع دينار والمانى انه لا يحصل سرقه نصيب من حصه شريكه
الا اذا زاد المروق على حصه السارق نصيب وان كان نصيبا نصيبا لا يحصل سرقه
نصفه وريان ربع دينار وان كان ثلثه ولا يحصل الا سرقه نصفه وربع دينار
وان كان ثلثه فلا يحصل الا سرقه ثلثه وزياده وربع دينار والمانى انه ان كان المال
ما يحل على ثلثه فالحبوب وسائر الاموال المملوكة بالحكم لا يحد في ما اذا اقتصر
على قدر نصيبه على انه استعمل نفسه وان كانت فاسده فمى شبهه وان كان مالا
محرمة على نفسه كالنساء فاداسرق ما يساوى نصف دينار ما يشترط فيه بالتسوية
او يساوى ثلثه ارباع ما يملكه للسارق او ربع دينار ما يملكه له قد سرق نصيبا لشريكه
فقطع وان الماوردى ولو سرق من المال المحصر سرقه نصيبا والحزب الذي فيه
المال المشترك لم يحد للقطع وان احد من حوزا حوزا حب والفاضل اطلق حكاية
فولس في ما اذا سرق الشريك من مال شريكه ما على ان احد الزوجين اسرق من الآخر
لا يقطع واما الماني وهو سرقه ماله فيه حق فاداسرق الم من مال من المال فان سرق
من مال لم يعرف لطايفه مخصوصه فوجوه احدها انه لا يقطع بحال سواء سرق
من مال المصالح او من مال الصدقات سواء كان في الحال غنيا او فقرا وبانها انه يقطع
مطلقا وبالنسبة وصحة الفور الى انه ان كان صاحب حق في المروق بان سرق فقر من مال
الصدقات او المصالح فلا يقطع وان لم يكن صاحب حق فيه بان سرق الغنى منها قطع ورايتها
ان العذر ان سرق منها فلا يقطع والغنى ان سرق من الصدقات قطع وان سرق من مال المصالح
فلا وهذا اصح واما اذا سرق الذي نصيبا من مال المصالح فالصحيح انه يقطع ولا يطر الى
سنة الامام عليه منه عند صاحبه لانه ضروره شرط الرقاب وفيه وجه انه لا
يقطع بالغنى الم وسع فانه ان لا يتاوى شرط الصمان وقال لا يصح حزم به الماوردى
واحسانه الغنى وقال لو سرق من مال من لم يملكه واربا المملوك قطع قطعا لانه مبرأ
المسلمين حاكم وهو يافيه على الصحيح انه يسقط الى المسلم ميراثا اما على قولنا انه كالمال

الصالح

الصالح ماني فيه الوحه المذكور وودصرح به في ما وبه قال ولو سرق من مال الصدقات قطع ولو
لغنى من بيت المال فسرق الكسب ما سرق يعلقوا القطع به لا يقطع والشركة وقال الروماني بعد ان
ان عني الاصحاب ان الذي يقطع سرقه مال من المال ظاهر المذهب عديم ان كان معد للوجوب
المصالح العامة لم يقطع لانه يدخل فيها مع المالكين وان كان لمصالح المسلمين قطع واعلم ان الاصحاب
سبب قالوا لا يقطع على المسلم اذا سرق من مال الصدقات والمصالح لم يعرفوا بين ان يكون المروق
ان على ما حصه من مال المال بعد نصيب ام لا فيحمل ان يكون ذلك تقريرا على الصحيح
سرقه المال المستزك ويحمل ان يكون مطلقا من غير ملاحظة ذلك لصحة ملك الشريك
خدم نفسه وهو الظاهر الا ان يكون سرق من مال الصدقات المعتبر لا هذا المبدأ
سبب العمل ونسب في هذه الحالة ان يقطع الغنى والعقوبات الخارج عنهم اذا سرق
منها فطاعوا وحددت له صفة الاستحقاق او كانت موجودة فيه وان كان
مسروق منه مقرر الطائفة معصية ليس للسارق منهم المقرر للمرتبة من مال التي
على قولنا انه ملزم والمقرر لدوى القترى والسامى من حسن الحسن قطع قطعا وذا
المقرر للعقوبات **فصل** واما في العود فاحذر ربع مال الصدقات
في مسائل الاولى اذا سرق المسؤول وهو يملكه او يخونه او اغتمه لا يميز بين
سرق في وجوه الطاعة وفي وجوه القطع وجهان اصحهما انه يجب حلقه بالكلية
سرق المالك فانه لا يقطع ولا المعصية وفيه وجه للبيان انه يقطع الثاني
اذا سرق المال الموقوف فان كان على معصية وجعل معصية او موصوفين نصفه وليس
السارق منهم يقطع والماني ان قلنا الملك لله تعالى قطع هو واحد الرباح للعبة وان قلنا
انه لغنى فيه الوجهان والمانى ان قلنا هو لله تعالى فلا يقطع وان قلنا انه لغنى قطع
ولو سرق على الدار الموقوفة او على السحن الموقوفة على عبيد وجب القطع قطعا اذ المالك
احد من اصوله او قد وعده منهم وان كان موقوفا على الفقراء سرق منه عنى قطع قطعا
او مقرر فلا يقطع قطعا ولو سرق مالا موقوفا على الجهات العامة وعلى وجوه
الحزم قال الماوردى لا يقطع قال الروماني وان كان السارق دميلا لانه مع المسلمين
في المصالح وقال الثوري لو سرق يلى البير المسلم وجب القطع ولذا حكاه النجاشي
وقال الوحه عديم ان يكون حصص المسجد على ارباب السبل بالوقف فهو مخالف لما قاله

ما ورد وان اراد بالمال لا على وجه الوقف فليس محالفا وظاهر الثاني ان
 ما ورد استار الى المله وان كان الخلاف في سرقة مال يمت المال والامام والعصر الى
 والرافعي لم يعرفوا من الموقوف على جهة عامه وعمره ولو كان للشارع يشبه استحقاقه
 ما سرقة من الموقوف او علمه بان كان احد اصوله او فرع من المستحق فلا قطع المالكه
 اذا سرق حصر المسجد او ما دله او ما من به حارس وبطرس اللعج المحرط عليها
 او باب المسجد فلا قطع او حصره او سواربه فبعض طرق الاصحاب وسلم من ماله
 او وجه احد ما يحب القطع مطلقا وتامها لا يحب مطلقا وبالمها انه ان سرق ما هو
 معد للخدمة كالنار والصادق المعد للخدمة قطع وان سرق ما هو معد للاسراع
 كالخمر وما دله الا سرقه لم يقطع وهو قول الاكثر ولو سرق الذي ساقى ذلك
 وطمع فلا خلاف فسرر دخل في السرطون ما يحارب به المال لزمه الحد
 لخلاف ما لو سرق ماله لان الوكيل لا يمسح في اصله خلاف المال وكذلك لا يقطع الاب
 سرقة ماله له وحد اذا ربا حارسه والاب لا يقطع سرقة مال ولده ولا الحد
 او اربا حارسه بغيره على الصحيح في وجوب الاعفاف عند الحاجة وفي وجه انه
 لا يحد الحد لا يحب القطع سرقة ماله واستسعد الامام الشيرازي الخامس
 لو مال نصابا من سبه استحقاق السارق وفيه مسائل الاولى اذا سرق مسحق الدين
 نصابا من مال المدين فعن النضر انه لا يقطع واحده طائفة وصل الا لكونه مال الوال
 اخذ لا مال قصدا لا مستيقا الحق وطمع وان اخذ على وجه الاستسقاء فان يكن
 معدرا بان كان المدين عرجا حد ولا مامل فذلك وان كان معدرا بان كان حادا
 او لاسه او معدرا اخذ بالحكم لتركه او تولد له او عمره او ما طلة فان كان الماخوذ
 من حسن حقه لم يقطع وان كان من غيره وطرفان طهرهما القطع بانه لا يقطع والثاني
 بحربه على الخلاف في حوار اخذ او اطمربه فان فلما حوز لم يقطع وهو الاصح والاقطع
 لدا قاله الامام والعصر الى حربه على الخلاف في حوار المالك وهو عداق الخلاف
 في حوار المالك معرو على حوار الاحد والصحيح حوار الاخذ ومنع التملك وان كان
 له عليه سبه ويمكن الاستنباط ما مهابه فوجهان وان اخذ اكر من قدر حقه فوجهان
 احد منهما حب القطع اذا بلغت الزيان نصابا او كانت متعلقة واصحها انه لا يحب الخلاف

بالخلاف

بالخلاف في ما اذا دخل المصهور منه الى الحر الذي فيه المصسوب فاخذ واحدا
 معه نصابا هذا اذا كان المصسوب المصروف في حقه في القدر فان كان اكر منه في القيمة
 لا يحد من حسن حقه فلا قطع قاله الماوردي الثانيه اذا سرق
 مال احد اصوله من الدور والامان وان غلوا واحدا فروع من الدور والامان
 وان سبه او لاحد خلاف الرنا حيث اهرق الخلاف بين ان لا ينحارب الاب
 صعد او الاب يحارب فلا يحد على الصحيح بامر وجب القطع سرقة سرقة مال الاخ
 والعم وسائر المحاكم الثالثه اذا سرق احد الزوجين نصابا من مال الآخر فان
 كان في مسكنهما وهو محرر عن الآخر فلا قطع وان كان محررا عنه فبعض طرق احدها
 فيه قولان احدهما لا يقطع واصحهما انه يقطع والثاني فيه بانه اقوال بالمها يقطع
 الزوج دون الزوجية ويحج ان الى عصرون والثالث القطع بوجوب القطع من الخامس
 والرابع القطع بالبول الثالث والعلام في الزوجية معدوض في ما اذا كانت لا تسحق
 سنا على الزوج جز السرقة اما اذا كانت تسحق عليه فبعضه او لسوء او مهورا فبعضه
 ان يقال ان فلنا يقطع في تلك الحالة ان يكون حكمها هنا حكم رب الدين اذا سرق نصابا من
 مال المدين وقدر ولو سرق مسحق الرده من مال من عليه الرده فان كان من حربه
 وطمع وان كان منه مال النحر فلنا الرده بعلق بالده وهو لو سرق من الدين
 من مال المدين فان فلنا بالو فلا يقطع كالمال المشترك ويحمل ان يكون بالاول لان
 حقه مخر من بعض فيه التعديع ان فلنا لا يقطع احد الزوجين سرقة مال الآخر والنص
 انه لا يقطع رقبته واحده الجمهور وقالوا من لا يقطع بالسرقة من مال انسان لا يقطع
 عنه بالسرقة من ماله ايضا ولا يقطع الاب سرقة ماله بيه وبالعطس لا يقطع عنه
 احدهما سرقة مال الآخر وقال الصيدلاني يقطع لسرقته وان لم يقطع سبه ويطع
 عند الولد اذا سرق من مال الوالد فان فلنا لا يقطع عبد احد الزوجين اذا سرق من مال الآخر
 ومما ساء احدهما فوجهان بالوجهين في ما اذا سرق المالك من مال سبه وغناب النظر
 احد الخلاف في القطع سرقة احد الزوجين مال الآخر في ما اذا سرق احد الزوجين مال
 الاخر او الزوج من مال روجه اسبه والا من مال روجه اسبه وقال يحمل ان يقطع سرقة
 احد الزوجين من مال الاخر فسرر لا يقطع العبد سرقة مال سيده بخلاف مال الزوجا حاربه

والمسئولة والمدبر والمنعصر كالعروفي الحائبة وجهان احدهما لا يقطع وحرم به
الماوردي والروماني وبني بعضهم الخلاف على الخلاف الا في ان الحائبة بربها السدور
ان سرقة قطع والا فلا وهذا خلاف في ان السدور لا يقطع سرقة ماله ومنهم من احرى الوجهين
في الاخلاق ان السدور لا يقطع سرقة ما في يده ماله وان قدرنا له ماله وان سرقة ماله المنعصر
الذي النسبة محرمه قال الفقهاء لا يقطع وقال ابو علي يقطع وسواء العاض على الخلاف
في ان ما حرمه محرمه لم يكون بعد موته ان قلنا انه لو تعصب لمالك لم يقطع ولا يقطع
فصل لو اطلق السارق ان له في سرقة ملكه او ملكه الله او الله او الحزب ملكه
والجماعة منهم الغزالي لا يقطع للشبهة وهو قاس ما اذا وطئ امرأه طائفا بها زوجه وامه
وانه لا حد وقال صاحب الهدى والخاف لو طعن السارق ان المال ماله والدار داره يقطع
طلو سرقة دنائير بطنها فلو سالا ببيع نصابا قال الرازي والاو اقرب وهذا طائفة
اذا اعتقد ان الحزب ملكه المعصوب اما اذا اعتقد ملك الحزب او المهره يسعي
ان يكون الحزب فيه طلو سرقة منها ولا يقطع ما للفق الممسوق كان باحاف الاصل طائفا
والخط والصود وما نوح من المعادن ولا لكونه رطبا او معرضا للفساد والارطب
والساع واللبس والبول والرياح يقطع بذلك ولا لكونه مصا الى سرقة اخر لا
يقطع فيه اذا مال نفسه وما العيب المهر الصغير الحزب الذي عليه طلع والانا
الذي فيه ما اذا قلنا لا ملك او ملك لم يقطع نصابا او بوقت وقلنا لا يقطع فيه
ولا لكونه مسروقاً او احرأ وقد قطع فيه بل يقطع بدسره من احرأ ولا لتقرضه
اسراع الشهاد اليه طالمرو والمهر والسم الميعل والسر والهرة ولا للونه
ما على الصحيح وقدم ولا للونه في بدع المالك بل يقطع سرقة من سر المودع
والمزني والوجيل والعامل في العراض والمساف والمولى والوصي وار الحزب معطوف
البيع البوب الى دان ولم يعرف ماله والمسعر والمستاجر والمهاجرة المالك وفي المودع
وفي المودع وجهان ان ان يخام ولا لكونه مسروقاً او كتاب حديث او مستعرا
فقه ولذا سائر الكتب التي محل الاسماع بها من السرقة هي واما ما لا محل للاسما
من اللب فلا يقطع في سرقة الا ان يبيع الخلد والقرطاس نصابا لدا المولى وسببه
ان يكون هذا في ما لا يحب ان الله اما ما يحب ان الله فيسعي ان يكون سرقة لسرقه

الانا

الانا الذي فيه المحرم ولا لكونه مسروق من الحيوان اذا بلغ نصابا الشرط
السادس ان يكون السرقة من حرر فلا يقطع سرقة ما ليس بحرر والحرر يختلف باختلاف
الاموال والاحوال والاقوات بعد بلون النسي حرر اللشي في وقت دون وقت
خمس صلح احوال الناس وفسادها وفسد السلطان وصحة والعويل وعلي
امر من احدهما الملاحظة والمراقبة والثاني خصانة الموضع فان وجدت الحصانة دون
الامر كالدرش والمال في طلع حصته في بويه لامرأه لها فلا يقطع وليناسب
لخصانه ووجدت مراحمه دايمة فهو محرر كالمال الموضوع في البرية والمسجد والشارع
محبس النطق ما حده وان وجدت الحصانة والمراقبة في بعض الاحوال كالمال الموضوع
في الدرب والحواسن والحارات فهو محرر يقطع سرقة ويبارك لك بصور الاولى
ان سيطر حرر الدواب فان كانت بنفسه لغير القيمة منها بان الاستطيل بمصلا
بالدور فلان من منعت عنها فلا يدين من الحائط الدام وهو يملك الدواب مع وجود
اصلا لخصانه وليس في السات والصود وصحن الدار وصفها حررا الا في ويا
البدله والبط دون الخالي والصود والثبات المنعصر والمحرر حرر للشر دون الاواني
والدرش وطر موضع يكون حرر البيع من المال يكون حرر المادونه لما فوقه الناسه
اخرار الامعه والسات الموضوعه في الصحراء والسابع والمسجد تكون مداومه
الحائط محسلا بالخص الاقرار لطلعه بلون السارق في بيوها ولا حد منها خل حطر
فاذا احد السارق في بيوه من ذلك الفزان قطع على الصحيح ولو نام عنه او ولاه ظهره
او دخل عنه بساعه بعينه سرقة فلا يقطع وهذا ان كان حفيضا يمكن ان يسلم يقطع
وان كان ثقيلا لا يرفع الا يجهد وطلع ولو مرس ثوبه وبام عليه او توسد او عسده
او مساعه او اتماعه فسرقة وجب القطع وكذا الواحد السارق المبدل من على راس
النائم او المدراس من رجله او الحزام من اصبعه ولو ازال راسه عما توسد او اقبلت عن
النوم في النوم وحلاه او رفع السارق صاحب النوب عنه او لام اخذ فلا يقطع وقال
الروماني ولو كان معه ههنا في دراهم او دنيا لم يمسد ونائم لا يكون محررا في شدة
في وسطه بخلاف ثوبه والحق الامام بالسابع في ذلك ما اذا فتح باب داره وادخل الناس
في الدخول لصاحبه او غيرها ودخلوا وسرق بعضهم ووسط ان يكون الملاحظة محسب بقدر

على المنع لو اطلق على الرقة اما بنفسه او بالاستعانة والا سيما اذا كان ضعيفا
لا سأل به والا سيما اذا كان ضعيفا لا سأل به السارق والموضع بعدد العين
فهو صالح هو وماله قال الدافعي وسعى ان لا يسرق في الصحراء ان يكون مواثيقا
وهذا يراد بالاحرار يكسر الناس هناك مع وجود المراقبة فيه وجهان اصحها لعدم
واحد الوجهان في ما اذا لزم ارحام الناس على حاوئ الحمار والشاخر
للمعاملة او عرفا قال الامام ولو وضع موضع المباح في سارع وكان ملحوظا
لملاحظة جمع فمصر عدد الملاحظين في معارضة عدد الطارقين فلاحظ في
الصحراء في مقاومة طارق واستنط الماوردي في قطع سارق المتاع الذي بالشاخر
ونحوه ان يرى الملاحظ حصعه وان لا يسيى بدمته ونسبه المارة فان لم يربح
كان ذلك البعض وان حال منها المارة لم يكن محررا والعلم الموضع في المسحاة
ونحوه ان كان ملحوظا من صاحب بان كان امامه ونحوه فهو محرر وان تركه وراءه فليس
محررا بالسنة الدار اما ان يكون متصلا بالدور الا له اوله فان لم يكن متصلا
بها بان كانت في سره او سائر او طر وحجابه من البلية فان لم يكن فيها احد فليس
محررا وان كان باليها معلقا وان كان فيها احد فان كان بابها والباب موصولا فليس محررا
لما فيها وان كان معلقا فوجهان احدهما وهو ما اورد السمع ابو حامد واصحابه
انها محرر وبابها لا وحرم به في المحرر قال النووي والاول اقوى وحصصها النوراني
بما اذا كانت الدار ملكه وناصر الوجه الثاني على ما اذا لم يكن الدار له وهو بعض
المحرر بابها ليست محررا اذ الم يكن فيها مالها وهو عزيز وان كان فيها مسوطا
فمن حرر لما فيها سوا ان الباب معلقا او مفتوحا الا ان يكون ما سأل به لضعفه
وبعد عن العون فلا يكون محررا ولذا ان كان التام ضعيفا على طرفة السبع ان طامه
وان كانت الدار متصلة بالدور الا له فان كان الباب معلقا ومها من تحتها من حرر
لما فيها بهارا ولما سوا كان خاضعا لسلطان الوعايا وان كان مفتوحا فان كان مطروقا
فان كان من فيها ما فليس محررا لما فيها لئلا او في النهار وجهان اصحها لا حلو لم يكن
فيها احد والوجهان في زمن الامر فاما في زمن الحوق والتهب فالايام كالليالي
وان كل باب الدار غير مطروق للاحلاف ان ليس محررا وان كان من فيها مسوطا

لكنه لم يدم الملاحظة بان كان يردد في الدار مغفلة السارق وسرق فوجهان
استبهاا وحل عن النص ان ما فيها ليس محررا ولو كان في الدار يدم المراقبة تحت
حقل الاحرار منه والصحراء فابهمه السارق القرصه فلاحلاف في وجوب
القطع وان لم يكن في الدار احدا فاما الطاهرية احاب الدعوى ان الباب ان كان
معلقا ومن حرر بالهتار في زمن الامن دون الليالي ومن الحوق ان كان الباب
موصولا لم يكن محررا اصلا في وقت من الاوقات قال الدافعي ومن جعل الدار المفصلة
من العمارات حررا عند اطلاق الباب فاولى ان يجعل المفصلة بها حررا عند
اغلاقه ولو ادعى السارق ان صاحب الدار ينام او اعرض عن ملاحظتها فيها
الامر الى بسط القطع فلو ادعى ملك المسروق قال الدافعي ونحو الوجه
لم يدرم وقال الامام يصطبر الدار في المصدق منها وعله سر الى الوجهين
السرايعه الامر في الحرر والمحرر من بني عن العان فالحواهر والعدان والباب
لا يكون محرره الا باعلاو الباب عليها واما منعه النصارى والبنائس والصادق
ان صوغه على باب الحايون فان يلم صاحبها فيها او عاب عنها فان صر بعضها الى بعض
بطلها محلا او علق عليها سكره او وضع لوجس على وجه الحايون فليس له
في الاحرار بالمهار وان تركها متفردة ولم يفعل شيئا من ذلك لم يكن محرره
اما في الليل فلا يكون محررا الا بخاريس قال الدرواني والبلد والبلد قديم بعضه
الى بعض وتطرح عليه حصص ويترك على باب الحايون وفي السوق وهذه حاشي تمام
ساعة ويدور ساعة فلو كان محررا وقد برز القام ايام العدا بالامنة النفسية
وسو عليه روعها لئلا يفرعها ويلقى عليها بطعا وسب هناك حارسا ولا حرر
وفي غير هذه الايام لا يكون حررا لان حارسه يعلون ذلك في ايام الجدد دعوى بعضهم
بعض و الساب على باب حاوئ القصار والصاع كاتمة القائل والعطارين قال
والامنة المفصلة التي لا سفل باله الحطب والقص والجذوع نصر محرر بضم
بعضها الى بعض في وسط السوق ويدار عليها حل سده الخامس الاو الى
المتخذ من الحرق والرجاح محرر بالسري التي نصب على وجه الحايون فادفع
السريه واحدا ما وراها قطع فان تركت سوره لم يكن محررا وفي وجهه ان لا يكون

على المنع لو اطلو على الرقة اما بنفسه او بالاستعانة والاستعداد فان كان ضعيفا
لا سالي به والاستعداد وان كان ضعيفا سالي به السارق والموضع بعد عن العون
فهو صانع هو وماله قال الدافعي وسعي ان لا يسرق في الصحراين ان يكون مواثبا وماله
وهذا قول الاحرار يكسر الناس هناك مع وجود المراقبة فيه وجهان احدهما لعدم
واحد الوجهان في ما اذا كثرت ارجح الناس على حاوون الحمار والتاجر
للمعاملة او غيرها قال الامام ولو وضع المتاع في سارع وكان ملحوظا
ملاحظة جمع فمصر عدد الملاحظين في معارضة عدد الطارئين فلاحظ في
الصحرا في فتاومه طارق واسترط الماورد في قطع سارق المتاع الذي بالشاح
ونحو ان يرى الملاحظ جميعه وان لا يسنى عليه وبنه الماورد فان لم يربح
كان ذلك البعض وان حال منها الماورد لم يكن محررا والبطل الموصوع في المسحاة
ونحو ان كان ملحوظا من صاحبه بان كان امامه وكفى فهو محرر وان تركه وراءه فليس
بمحرر السالسة الدار اما ان يكون متصله بالدور الاهله او لا فان لم يكن متصلة
بها بان كانت في نريد او سيات او طر وحراب من الليله فان لم يكن فيها احد فليس
بمحرر وان كان بالتحا معلقا وان كان فيها احد فان كان بها والباب موصوع فليس بمحرر
لما فيها وان كان معلقا فوجهان احدهما وهو ما اورد الشيخ ابو حامد واصحابه
انها حرر وبانها لا وحرر في في المحرر قال النووي والاول اقوى وحصلها النوراني
بما اذا كانت الدار ملكه وناس الوجه الثاني على ما اذا لم يكن الدار له وهو بعض
المحرر بانها ليست بمحرر اذ الم يكن فيها مالها وهو غريب وان كان فيها مسوطا
من حرر لما فيها سواء ان الباب معلقا او مفتوحا الا ان يكون سالي به لضعفه
وبعد عن المصون فلا يكون حرر ولذا ان كان التيام ضعيفا على طرفه السبع اى طامه
وان كانت الدار متصلة بالدور الاهله فان كان الباب معلقا ومنها من يحفظها من حرر
لما فيها نهارا وللاسموا فان حاضها سلطانا لونا بما وان كان مفتوحا فان كان مطروقا
فان كان من فيها ما ما فليس بمحرر لما فيها لولا او في النهار وجهان احدهما لا طول لم يكن
فيها احد والوجهان في رمن الامر فاما في رمن الحوق والنهب فالايام كالليالي
وان كل باب الدار غير مطروق لاحلاف انه ليس بمحرر وان كان من فيها مسطحا

الحرر

لكنه لم يدم الملاحظة بان كان يرد في الدار فبغله السارق وسرق فوجهان
اشبهها وحل عن النفس ان ما فيها ليس بمحرر ولو كان في الدار يدم المراقبة تحت
لحصول الاحرار فله في الصحرا فاسهمه السارق الفرض ملاحف في وجهه
المنطق وان لم يكن في الدار احدا فالظاهر انه احاب النعوى ان البان ان كان
معلقا من حرر بالمها في رمن الامن دون الليالي ورمس الحق ان كان الباب
موصوعا لم يكن محررا اصلا في وقت من الاوقات قال الدافعي ومن جعل الدار المتصلة
مع العمارات حررا عند اغلاق الباب فاولى ان يجعل المتصلة بها حررا عند
اغلاق ولو ادعى السارق ان صاحب الدار ينام او اعرض عن ملاحظة ما فيها
الاعراض الى بسط القطع فلو ادعى ملك المصروق قال الدافعي ونحو الوجه
المذكور وقال الامام بضرورة الدار في المصدق منها ولعله سري الوجهين
السراية الامر في الحرر والمحرر وسبني عن العان فالحواهر والعدان والباب
لا يكون بمحرر الا اغلاق الباب عليها واما امعة المصارف والسياس والصادق
المنوعة على باب الحان فان يام صاحبها فيها او عاب عنها فان ضم بعضها الى بعض
وسطها محل او علق عليها سكرها او وضع لوحا على وجه الحان فليس له
ذلك في الاحرار بالمها وان تركها متفجرة ولم يفعل شيئا من ذلك لم يكن بمحرر
اما في الليل فلا يكون بمحرر الا بخارس قال الدرواني والبلد والبلد قديم بعضه
الى بعض ونطج عليه حصر ويترك على باب الحان وفي السوق وهذا حاشي تمام
ساعة ويدور ساعه فلو كان بمحرر او يدور من العام نام الهد بالامعة النقيسة
وسو عليه رفعها لئلا يفرعها ويلقي عليها بطحا وسبب هناك حارسا وذا حرر
وفي غير هذه الامام لا يكون حررا لان حارسه يفعلون ذلك في ايام الجهد وهو يعصم
بعض الناس على باب حاوون الفصار والصناع كائنته الخلال والعطارون قال
والامنة البقلة التي لا سهل باليد فالحطب والقصب والجذوع نصحر حرر بضم
بعضها الى بعض في وسط السوق ويدار عليها حل سده الخامس الاو الى
المتحدة من الحرف والرجاح حرر بالسري التي نصب على وجه الحان فادامج
السري واحد ما وراها قطع فان تركت موصوعا لم يكن بمحرر وفي وجهه انه لا يكون

النسب لا بد ان يكون عليها باب يغلق او يكون على سطح محوط والطاهر الاول احد
حرف العان به و وضع الطعام في العراب في موضع البيع محي و اذا سد بعضها
الى بعض بحيث لا يمر احد من الاحل الرباط او من بعض العراب على حال و قد حرف
الغان به محي و قد عظم هذا فانه على عادة مصر وفي بعض البلاد يحررون و رالان
والعاق فمعبر ذلك والرواني وقد راي في بلد ناصر العرب بزل في موضع البيع
ويطلى بالاسنة والمسوح من محوره والخط والفصل على السطح المحوط بحرارة
والاجداد العال على ابواب المساكن محوره والبعوي وساخ الكمال في جانب
بالل محوره في وقت الاكل من اكلان معلما وفي عروق الامن لا بد من حارس ومنع
المباح والبراز لا يكون محورا الا بالحاج والدس في الصحرا والزرع والقطر فضلا
كان او اسد الحد وصرح الحور والندر المسير بالتراب لسد محوره الاحاريس
والالدواني والزرع في الكراي محوره وان لم يكن حارس وعين ابرهم المروودي
ان البرية اذا كان فضلا لا حارس الى حارس على العان قال وفي منزله في الندر المسير
ولوبات من الاساقف محوط في كالمار في السنان والمار على الاسمار ان كانت
في بربه لا تكون محوره الاحاريس و قد الكروم والبساتين المحوط ان كانت بعيدة
من الطرق والمساكن وان كانت متصلة بها والحجران يرايونها على العان فهي
محوره والا فلا يكون محوره الاحاريس والاسمار في اقصه الدور محوره وفي
البرية حارس الى الحارس وفيه وجه (انه لا يقطع سرفها) الاحسا يقطع سارق
بمارها وصعب والخط في مقام الممار والمالح من المالح والحمد في المحمد
في الصحرا محوره الاحاريس وباب الدار والحانوت والمخلاف والحلقة على
الباب محوران بالركب والسهم وكذا احرا الحدار محورا ببيانها فاد ابلغ منه
ما سواي نصابا من داخلها او خارجها وكانت الدار تحت ما يكون فيها محورا قطع
ولم ينظر الما وري ذلك بل قال اذا حلت الدار من اهلها وحرب فان كان السبا
وسما قطع ساروا احمره وان كانت مسهدا متحلا فلا قال ولو كان على هذا
الحجران ابواب لم يقطع احدها قال الرواني وهذا هو ولو كان باب الدار مفتوحا فدخل
داخل وفتح باب بيت قاله ابو اسحق لا يقطع لئلا قال اطلقه الراعي وقيد الرواني

بما

ما اذا لم يكن باب البيت معلما ومحى وقال الا كرون حب القطع والعمل الذي على
الباب محورا كالباب والحلقة وعن ابن سلك انه ليس محورا السادس الحيام
الحيام وما في معناها من الاحبيد ونحوها لسد حصونا محوره يد ارجى يكون حكمها
بما سلك فيها وبصد الامتعة فيها بعد نوبها من الاحرار و يعني عن دوام
ابن ابي المعسر في الامتعة التي بالصحرا اذا ضرب في الصحرا حية وجعل فيها متاعه
وسرق او ما فيها سارق بطرفان لم سد اطنابها ولم يرسل اديالها فهي وما فيها
المتاع الموضوع في الصحرا وان سد اطنابها وارسل اديالها فان لم يلق فيها حافظ لم يقطع
ولا يقطع سرفها دون سرقة ما فيها وان كان فيها او نوبها حافظ مستعطا او
بما وجب القطع بسرفها او سرقة ما فيها وفيه وجه انه لا قطع اذا كان نايما الا ان
دفع عنه محي صاحب الناقى وسرطان يكون هناك من يعوي الحاريس به
ان كان في صحرا بعد عن العوب وهو من لا يبالى به لم يكن حرارا و هل ينشترط
سد باب الحيمة اذا كان من فيها نايما و جهان اطهرهما عند ابن الخ لا ولو سد
احدهما ولم يرسل اديالها وان لم يكن دخولها من اديالها فهي محوره وما فيها لسد محوره
والرافعي وقد عظم منه ان الامتعة والاحمال اذا سد بعضها لبعض يكون محوره بعض
الحرار وان لم يكن هناك حية ولو ان السارق حر النام في الحيمة فاخرجه لم يسرق ولا
يقتل ولو ضرب الحيمة من العارات بالحلم طاق المتاع الموضوع من يديه في السوق السابعة
الدواب من الابل والتمر والعن والخيل والبغال والحمير في الامتعة المخلفة الا بواب
محوره اذا كانت متصلة بالعمارة سواء كان صاحبها مسعطا او نايما او لم يكن وان كانت في
الصحرا فان كانت في مزاج مر بها او خط او حرس لم يكن محوره الا اذا كان فيها حافظ
مسعطا او نايما فان كان الباب مفتوحا اشترط ان يكون مسعطا وان لم يكن في مزاج
نايما لم يكون مسك يدعي او سابع او مسعر في مكان الحاله الاولى ان يكون مسك
للدعي فان كان معها حافظ يراها جميعا وبلغها صوته اذا رجرها فهي محوره فان لم
يرفعها للصوت في هذه او خلف جبل او بحرا او حائط فالذي لم يره ليس محورا وان نام فيها
او تشاغل فليس محوره وان لم يلع صوته بعضها فلا صاحبها الحانوت والمهذب لا يكون
ذلك البعض محورا ولم يعرف من جاع له نوع الصوت قال الراعي وكانهم انفقوا بالنظر

اعماله اعلى انه اذا قصد ما يراه امكنه ان يعدو اليه صدقه ولغيره الماوردى ايضا
ان يكون الهام كلها جمعها ما واحد ومسرح واحد وان لا تعد ما بين او ايلها فاما اخرها
حين لا يخرج عن العاد والعاد في الامل التزمه في الغم براعى في باعد كل حس عاده
الحاله الثانيه ان يكون سائر ما كانت ابله مقطوع فان يسوقها سابق فهي محرره
او اذ كان ينسب لغيرها وان كان يعودها فايد فهي محرره به ان كان ينسب اليها
في كل ساعه وباني ينسب عليها في الصايه فان كان لا ينفك اليها فليست تحرره وكذا ان
كان ينفك لكن لا ياتي ينسب عليها كلها فليست تحرره او سحر او سحر او سحر او سحر
وهو وجه انه لا يشترط وقوع نظر عليها كلها فلا الرافعي وباني في يسوقها ايضا
واستمرط الماوردى ان يكون معها سابق ينسب اليها وقايد بعد رعي زجرها بالذبط
في سيرة فلو فقد احدها لم يكن محرره ولو ركب الحافظ الاول منها فهو لو مادها
كلها ولو ركب غير الاول فهو لما بين يديه كالسابق ولما حلقه كالعائد وفي اعتبار بلوه
صونه اليها الحلاق المسمى وقد سعه بغير الماذه عن ينسب اليها اذ كان يسوقها
في سوق ويحق وان لم يكن الا ليعطى وكانت تقاد او يساق فليس من اطلاق القول
بانها لا يكون محرره وبه احاب البهوي ووال ابو علي الطرمي والقفاه الحس الماوردى
والرواني لا فرق بين ان يكون مقطوع اولاهي محرره نعا لدها او سابقها على الوجه
المعتمد بشرط ان يقع نظر عليها وبلغها صونه وعلى الاول وهو اعتبار المستطير
سعي ان لا يرد القطار الواحد على العاد فيه فان راد فالرايد لو لم يقطر قال
الغورياني والعزالي واصغر عدد سعه بالما المساه اوله وقال الامام والرافعي سعه
اي بالما الموحد بعد السر قال ابن الصاع وهو الصحيح وسهله العرف وقال الماوردى
العاب انه ملكه وقد يحاورها الى اربعه وعائه حمسه اركان في الحال فلو فيه وسهله
قال الرافعي ومنهم من اطلق المظهر ولم يقد يحدد والاخرى توسط ذكر ابو الفرج
الرجسي انه لا يحدد في الصرا عدد وفي العيران بعد ما حزن العاد به وهو
من سبعه الى عشره فان راد لم يكن الرمان محرره وهذا ما اورد الباضي والخيل والبعال
والحمير والغم لا يلا ال به غير المعطل ولم يحدوا البعد فيها وان كان معشاك
في البقال وعدد الاضام المحرر بالواحد يخلت بالبلد والصحرا ومن المعزوك

ان الغرم الميراث في سلع اليها اوان الدور لا يكون محرره حتى ياتي الى موضع قال
الرافعي ولعل هذا في ما اذا كرت وتعدت الملاحظه الحاله الثانيه ان يكون
الهام في ميراث الاسر احد والميت فادام ياتي معها احد فليست محرره وان كان معها
حافظ فان كانت ابله فان عقلاها فهي محرره وعيالا وان نام الحافظ عنها او اشتغل
وان لم ياتي بمقتوله اسير طان ينظر اليها ويلا حضنها وادانت حبيلا او نعالا او حبرا
فان يعظم في الابل والحصار الاياحه وقال الماوردى ان ينضم بعضها الى بعض ويطلب
حماه جمعها ولا يجمع الى اياحها وقال الماوردى لانها سام طامه ويسكنها ويكون
معها من يحفظها فليست عددها مستعصا او ما بها وصح الرواني في **سرو**
الذي على الداه المحرر محرر يقطع سارقه سوا سرقة مع وعائه او دونه او سرقة
ببراه ولو سرقت الداه وصاحبها نام عليها لم يقطع ولو سرقت بعض مسمعها عليها فلا
يحل محررا الا اذا كان قريبا منه بحيث يراه اذا التفت وكان ينفك كل ساعه كما
من زانه القطار ولو دخل المراح وحلب من لبن الغنم او حذر من صوفها ما سلع بصاها
واخرجه قطع وهل يشترط ان يكون اللبن الذي يلع منه بصاها من واحد او يكتفى بكونه
من جماعة منها في وجهان قال الرواني واجبار الاصحاب الثاني **الساميه** لو سرقت
اسنان الكفن من قبر فاما ان يكون القبر في مزاره او في بيت محررا وفي مزاره اللاد التي في
اطراف العبارات القسم الاول ان يكون في بيت محرر فيجب القطع على المذهب الذي قطع
به الجمهور سوا قلنا الملك في الكفن للبيت او للوارث او لله تعالى وفيه قول انه لا يقطع
في الكفن وسعه بعضهم الى القدم ولا فرق في وصول القطع بين ان يكون طرطبه ام لا وفي
لما وى العبد ان الميت لو وضع على وجه الارض ويصد الحان عليه فان قاله من يقطع
سرقه اللغز منه سوا اذا كان تحت لامين الحف وقال النووي يسعي ان لا يقطع الا ان
يعدر الحفر ولم يلقه وضع الميت في الما من غير غسل وان عاين في الما من الاعيان او على
وجه الارض فيسرقه بالرج بالرج قال الرافعي وقد يوقف في اسر وطان القرا محل
يصد احجاره عزله دفنه والحو الامام بهذا القسم ما اذا كان في مخرج محصوره بالحصار
عد واه الطار وعيها في زمان ساني في النيس او كان عليها حراس من القس
الثاني ان يكون في مزاره او مصعه في يعلق القطع سرقه منه بعد رعا على المذهب وجهان

احدهما لاويه احاب صاحب الحاي والمهدب في الوجه ونسبه الامام الى
الجمهور وبانها نعم وهو احصاء السبع الى حامد والفعال والعاثي والعاثي والموافق
لاطلاع على الساعي في المحصر ونسب جماعة بالقطع سرقة اللقيز والقرى وضعه العرالي
ودفع العيون عليها ما اذا كان السرقة في سرقة اللقيز منه حاصط الميت وعلى الاول
لا يقطع وعلى الثاني يقطع ولو اخرج بعض اللقيز من القبر وترك باقية في الحوقا وعبر
لم يقطع وكذا لو اخرج من اللحد الى مصا القبر وتركه في القبر عليه وقال الرافعي يجوز
ان يخرج على الاخراج من الميت الى محض الدار عن وقد دفع الضرر اليها وقد اشار
اليه الامام ولو اخرج الميت بلفه ففي قطعه وجهان الفتا الثالث
ان يكون القبر في المقابر التي تكون في اطراف العمارات فان كان لها حارس وحسب
القطع والا فوجهان اصحهما محب وفله الما وردى بها اذا كان القبر معهما فلو
كان فربما من وجه الارض فلا قطع وهو مخالف ما مر عن القراء على هذا لو وضع
في هذا القبر شي غير اللقيز ففي يعلق القطع سرقة وجهان اصحهما لا وخصص
الحلاق بما اذا كان المروق في حرس اللقيز بان وضع فيه ثوب او لقيز الميت يراد
على القدر الشرعي وفي القاص حرس واخرون يماردون على الميت والعاثي او
الطيب واخرون يماردون على الخمسة والوجه يربط الاول على الرجل والثاني على المرأة
قال الرافعي لكنه لا يخص بهاء التكنس ولا تحسر السات قال الروابي حكاهما في ما اذا
وضع في القبر مصرى او وسان للميت واحراه بعضهم في ما اذا دفن معه دراهم او دينار
قال الامام ولو كان الاسراف في الكفن لمعاسته وارتفاع قيمته قالوا لا تحب القطع
على هذا القول لا لثمن ويرد وسحقه والماقوت الذي يدفن فيه الميت
باللبن الزايد والربان في الطيب على ما يحب تطيب الميت به باموال او اما
القدر المحب فقال السرخسي حكمه حكم الكفن في يعلق القطع سرقة قال اراصباع
الا انه لا يجاز ان يجمع منه ما يبلغ نصابا ويطع بعضهم بان لا قطع في لانه مسهل
بالاستعمال بخلاف الكفن وحسب فلنا يحب القطع في الكفن ولم يخصه فيه ينبغي
ذلك على ان الميت اذا كفن من تركه ما للفقير على ملك من فيه اوجه اصحها انه لو تركه للفقير
حق المسيرة ولو ظهر بعد ذلك الميت فهو لورثته ولو سرقة احد الورثة او اصله او فرع

مقطع

فلا يقطع والثاني انه باق على ملكه وان لم ينسب له اسدا فعلى هذا اذا ظهر بعد الميت
فما يكون للميت المال او لورثته فيه وجهان والاول ينسب الى الاكبرين وحرم به
ار الصباغ وحرم العاقي والامام بالثاني والثالث ان الملك فيه لله تعالى فاذا ظهر
الميت فلا يكون للميت المال قال الرافعي لا خلاف وقال العاقي يكون للورثة فان قلنا
انه لا في الوارث اما في الحال على الوجه الاول او في المال بعد الوجهين فعلى ما على
الوجه الثاني والثالث فانوا هم المخاضين على ما سياتى ان السارق انما يقطع بمطالبة
الميت وقبضه وبخاصته وان قلنا ان الملك للميت فعلى ان يهرس ان الخصومة للوارث
او قال غير الخصومة فيه للحالم لا الوارث قال الرافعي هذا يرجع ما حكي عن
حسب الاقصاء ان الامام يقطع ولا حاجة الى حكم وانما اعتبر خصومة الحي
سماع انه ملكه له او اوجه له وهذا لا يصور في الكفن وان قلنا للملك لله تعالى
امر في الحالم كذا قالوا ومقتضى ما تقدم ان يكون للوارث الخاصة وقال الامام
ان من يذهب الى ان الملك لله للميت او لله تعالى يقول بعض من بعد احد الى
الميت ولا يجوز لوارثه ابداله نوعا والتمنع والحلاق في الخصم وهو صحيح لكنه قول
غير عن الحاصل والوجه عند ان الوارث ابداله وحسب يحب القطع بانه الخصم
الما يرد في ملك الكفن ما دام الميت مدرجا فيه هذا هو اذا لم يتركه فان كفته
احسب او كفن من ميت المال فلن يكون فيه ظرمان احدهما انه باق على ملكه عليه
ميت الكفن او ميت المال كالموتارة ارضا يدفن فيها ومحج النوى والثاني ان فيه الاوجه
المذكور في ما اذا كفن من ماله لكن على الوجه الاول يكون الملك هنا لمن كان له الكفن والعمل
في ان الخصم فيه وهو وفي ان الميت اذا ذهب باطل سبع اوجه وفي الكفن الى من يعود
على الخلاف السابق واذا كفن السيد عند مالك في الكفن لم يبد او ليس على ملك احد
فيه وجهان قالوا ولا يحى القول بانه ملك الميت قال الرافعي ونحو ان يجعل تكفنه بثلثا
له كافر في الحرة على راي واذا كفتت المرأة من مال زوجها او العبد من مال من
يلزمه بعبه فانه ان يكون كالميت من مال الميت الحماة للكفن بالكسوة في الحماة فخرج
اذا سرق الكفن ولم يظفر به وجب تكفنه باسائر التركة فان لم يوجد فهو كمن ياد وليس
له ما يكفنه قاله المتولي والرافعي وقال الماوردي اذا كفن من ماله وقسم باقية وسرق

الكفر استثنى لوربه تكلمه ولا يلزمهم قال النووي وهذا أقوى لسادس
 اذ ان الحر ملكا للشارق وهو في يد المروق منه فله احوال احدها ان يكون مناجرا
 منه فعليه القطع قال الرافعي وتوجيهه بان ان المروق في ما اذا استحو المباح او المروق
 بالاجارة واحدا من دون ان يساجر بحوطا للزراعة فانه الى ما سبه سلا السائنه
 ان يكون مستعارا منه فيه اوصدا احدها انه لا قطع واصحها وهو المخصوص انه لا يقطع
 والمالك انه ان دخل على قصد الرجوع عن العارية وان دخل على قصد السرقة واحد المال
 وطلع اذا دخل على حرسه فان قصد العهر والاستيلاء ملكها ولا حد وبه السنان
 اولدها وان لم يفصله بغير الحد ولا بد من النسب وعن العاصي عن هذا الوجه بانه ان
 قصد الاسراع بان دخل نهارا لم يقطع وان لم يقصد بان دخل ليلا ونسب الحر فقطع
 وعلى هذا الوجه لو ادعى انه قصد بالدخول الرجوع فالظاهر انه يعمل قوله وبما
 على الوجه الثاني فالظاهر انه لا يعمل ما لم يدل عليه دليل ولورجع عن العارية بالبول
 وامنه المستعير من السلم بعد الممل سرقة المعرف فلا قطع قطعا ولو سرق
 قبل الرجوع وقبل اتمام الميعود والسلم على القطع وجهان حاربان في ما اذا سرق
 الاخر مال المساجر والحرر الموحى بعد انقضاء المدة او السرقة مال النافع من الدار
 المسعرة بعد عهده اليه وقبل النقص وقبل ان كان الميعود اصحها عند المعوي
 والحوارر هي ان لا قطع وحر ما بان يقطع قبل توفيق النقص ووجهها بان حق الحبس
 ليس بالنافع من الدار المساجين وقد فرق بينهما بان المساجر ملك
 الميعود وبما حصل الاجرار واما البايغ فليست المنفعة ملكه ولا يلزمه احرازها
 في ملك الميعود ولذا في ما يعودها على المذهب يتأعلى ان حيايته تالاه السماوية
 ومعنى هذا ان لا يحرم منه بالقطع بل ان سرقة في زمن الميعود تترك القطع على
 ما اذا سرق بعد انقضاء الميعود واولى بالقطع وان سرق بعد فلا قطع كما لو سرق
 من حرر معصون فملكه اذا استألف النافع حق الحبس فان لم يسه يتأعلى ان الدار
 النافع فهو لو سرق بعد انقضاء الميعود ولو اعاره عند الحفظ مال او رعى عنه ثم سرق
 المهر من مظهره ان احدهما انه على الخلاف المتيقن في ما اذا كان المهر مستعارا
 والثاني القطع بالقطع ولو اطلقه فبما قبله المهر مظهر المهر عند فاحذر نصا

لزمه القطع والرافعي ولا يادحي فيه الحـ الـه الدالة ان يكون الحر معصوبا
 من السارق فلا يقطع وفي البسه ذكر وجه انه يقطع ولا يوجد في غيره ولو غضب انسان
 مالا او سرقة وجعله في حروله فنقت رب المال الحر وسرق مالا للعاصب او السارق
 لم يقطع على الصحيح لدا فرض الامام والعراق للملك وفرضها الاصحاب في ما اذا سرق المال
 ان له ونصا ما من مال صاحب الحر وحكوا فيها خلافا واحفظوا في محله فقيل
 انه فيما اذا كان مال الظالم ميمرا عن مال المعصوب منه والمروق فان لم يكن متمرا فلا
 ولا خلاف وهو مفرغ على ان السرقة لا يقطع سرقة المال المستترك والمالك انه مطلقا
 احفظ المال ان لم لا وهو مفرغ على ان السرقة لا يقطع سرقة المترك ومنها حصل
 بانه اوجه بالسنان بمر مال الظالم قطع فلا وان صحت اليه ما ذكره الامام حاربه
 ربه وهو انه ان سرق مال العاصب قصد قطع وان سرقة مع ماله مختلط او منفردا
 لو اضر على احد مال نفسه لم يقطع قطعا واما اذا سرق غيره المعصوب منه والمروق
 من هذا الحر فان سرق غير المال المعصوب والمروق قطع قطعا وفيه نظرون سرقة
 يقطع وجهان احدهما نعم ومال اليه ابن الصباغ واظهرها لا وبما هما الامام والعدالي
 الوجهين في انه هل يجوز لاحضار المال المعصوب حرسه لرد على ماله ان قلنا نعم
 وهو الاصح فلا يقطع والظاهر الاثرون رواها وحفظها صاحب التهذيب في الثاني بما اذا
 احد لا يقصد الرد الى المالك مالا ولا فرق بين ان يعلم كونه معصوبا لم لا ايهما علم واحده
 يقصد الرد فلا يقطع قطع فان قلنا يقطع والحكم المالك لا للعاصب والشارق وقال
 الماوردي عندى ان لها المطالبة ايضا وحرران في ما اذا استرى طعاما شرا فاستدأ
 وقصه فسرق منه سارق قال الامام والغزالي ولوقت المودع الحر واحد ودبغته
 ومال المودع قطع قطعا وقال الماوردي ان كان طلبها منه فبعضها فلا يقطع اذ احدها
 وقال العاصب وان كان لم يبعها منه على القطع وجهان وسبق ان اتى في الحالة الاولى
 الخلاف في ما اذا سرق مال العاصب مع المعصوب فسرغ الدار المعصوب هل بقي
 حرر في حق غيره ماله حتى لو سرق منها سارق مال العاصب الحر القطع فيه وجهان
 اصحها انها ليست بحرر وبها الامام من الوجهين في ان لا ياد انتزاع المعصوب والعاصب
 حرم وفي هذا ما لو اتقن دارا مروع فيها متاعه سرقة الدار من ارضه احذر لو شئ

الطعام في عام الفخط والمخاض فان كان يوجد لكنه عزيزه النفس عال قطع قال الروماني اذا
كان واحد التمه ان كان لا يوجد له سرا ولا يملك لم يقطع لانه لم يقطع قال الروماني وان
احد الما يحتاج اليه بالسرا لو سرق من ماله وسر عليه رايه نصا باقطع وان كان على كفاها
السرق في الثاني من السرقة يرد عدم ان السرقة احد المال حقيقه وتسمى بها العهران بانها
ابطال الحرر وتعد الما اعته الى غير الحر الذي عهد بالتحصن والملاحضه او الملاحضه فقط
والظرفه في تلك اطراف طرف في كيهيه ابطال الحرر وطرف في كيهيه نقل المال وطرف في
المان المنقول اليه الظرف الاول في ابطال الحرر وذلك يكون بالنصف او لسر اللان
او صحه او قطع او سر الخطا او فتح مغلقه او قفله او يد يكون بوصوله اليه في حال
سره الملاحظ عن ملاحظه امان المحفوظ بها كالموصوع في بربه وفيه صور الاول لو تقب
المسارق للحرر واحصر نصا باعقب النصف قطع ولو لم يحصر عقبه ولكن عاد واخرجه
في ليلة اخر فعن النص ان صاحب الحرر ان علم بالنصف او كان ظاهرا براه الطارقون ينبغي ذلك
ولا يقطع كالمواضع واحصر بالاصحاب وان لم يكن كذلك وفي القطع وجهان اصحها انه
يقطع كالموتب او الليل واحصر المال احد وجهها بالوجهين في ما لو تقب واحصر النصف
في مراتب ولو تقب واحد ودخل اخر الحرر واحد المال اما على الاتصال او الاتصال
اصحها انه لا يقطع على واحد منها ومن الاول بعض الجدار والثاني المال والثاني انه
لا يقطع على الاول وفي الثاني وجهان والرافعي وهو مخير على الخلاف الا في ما
ادانته امان واحد احدهما نصا با ووضع في النصف فاحصر الاخر والثالث ان
في وجوب القطع عليها وجهين ويخرج منها ثلثه او حصر بها يقطع الاخذ دون الناقب
ولو كان في الدار حافظا وبه من النمل وهو لا حظ المال فهو محرره فيجب القطع على
الاحد فان كان بالمال بل محفوظا به في اصح الوجهين كما مر في ما اذا نام في الدار وبها
مفتوح فداخله اذا احتجعا على السرقة اما لو تقب هذا واخذ نجا اخر فوجد النقب
فاخذ المال فالمسهر القطع بانه لا يقطع على واحد منها وقال الماوردي هذا اذا استهر
قطع الحرر فان لم يشهر في قطع الاحد وجهان السان اد اتعاون رجلان في النقب
او لا حصر نصفين بلوا حصر احدهما سدا والاخر ليليا قطع صاحب المال
دون صاحب السدك وقد مر الثالث لو اشتراك في النقب وانقرد احدهما

بالحرام

ما حصر نصا على الخمر القطع على المذهب ولا يشرط امرام القطع في النصف
على الصحيح ولو اخرج هذا البند وهذا البند وهكذا تمت الشرحه الرابعه
لو اشتراك في النقب ودخل احدهما ووضع المال عند النقب او دخل احدهما سارق
من الباب ووضع المال قربا من الباب فادخل الاخر يد واحصره وجب القطع عليه
دون الاخر وكذا لو وقف احدهما على طريق سطح ونزل الاخر فجمع الساب وربطها
بغير دفعها الرمي على السطح والقطع عليه ومن الثاني او في الوجه المقدم عن
بغير دفعها النصف وكذا اخرج الداخل يد بالمال خارج الحرر فاحصر الخارج
القطع على الداخل خاصة على الصحيح ولو اخذ الداخل المال ووضع في النقب
في الخارج وهو ساوئ نصا با وطرفان اشهرهما في قولان اصحها انه لا
على واحد منها والثاني يجب على كل منها اذا اخرج كل منها نصا با والطريق
القطع بالاول قال الروماني ولو ناول الداخل الخارج في النصف لم يقطع واحد
سوى هذا السارق اللطيف قال الرافعي وسواء ان يكون هذا حوايا على الاصح
بمسله وضعه في النقب والا فلا يقطع فرق بين ان يضعه في احد الخارج
ان يناول من يده ولو تقب امان ودخل فاحصر احدهما المال فسد على الآخر
من قطع المحل وفي الحامل وجهان فالذي احاط به الماوردي انه لا يقطع
على هذا لو تقب من واحد لا على فاحصر الرمي المال وضعه في الاخر يقطع
من ربي الا في الوجهين ولو كان الاخر حمل الرمي وادخله الحرر فذلك المزمع
على المال فاحصر به ولا يجب القطع عليها او على الاخر خاصة في وجهان
اصحها الثاني فسرع لو سعد السارق بالمال من الدار الى سطحها فان كان على
السطح باب تعلق على السطح قطع وان لم يكن فان كان السطح عاليا وعلمه سر مبنيه
منع من الوصول اليه لم يقطع لانه من جهة الحرر والاقطع احصر سيل القفال
عن يال علق لم يملك حررا وسرق نصا با لا تسبه له فيه وجهه ولا يقطع عليه كيف
ينصرون قال منصور في ما اذا دخل فلم يجد في الدار شيئا فعد في الدار مال
ووجهه حصر السارق ولقد وصح لا يقطع لان المال حصل بعد ذلك الحرر الطرف
الثاني في وجوب نقل المال وله صور الاول لو ارسل محبا وهو السوط المعصب الداس او

الذي في راسه حديد معقعه وهو كالصو حان او حلال في راسه لابل الى الحر
من الباب او القب او السطح متعلق به ثوب او انا وحوهما واحرصه الى خارج الحر
وطع ولذا لو ادخل يد في الحر واحرصه ولو دخله واخذ المال ورماه الى خارج من
القب او الباب او فوق الحدار او من كون سوا اخذ بعد ما رماه او تركه حتى ضاع
او اخذه عين وفيه وجه انه اذا لم يأخذ لا يقطع وعلى هذا لو اخذ معق في السور
ففي الاثنا به لوجوب القطع برد الامام ولو ادخل الطعام في الحر او البلف لغير
الابل لا لحره لم يقطع ولو اسلم جوهه في الحر وخرج بها وبحصل في خمسة
اوجه احدها انه لا يقطع وصحة جماعه وقال القاضي انه المذهب والباقي انه يقطع وصح
الامام والروائي والثالث انها ان لم يخرج من خوفه فلا قطع وان خرجت قطع وصح الروي
والرابع ان احدهما بعد ان يقطع لهما صارقا والا فلا وقيل انه من مقتدرات الوصر
والخامس انها ان خرجت بعد وادعاه لم يقطع وان خرجت به قطع والطاهر ان القول
بالقطع مطلقا في ما دام مع السارق في الحرر مما يحمل في ان يسهلك الجوهه
في خوفه او مستصفا من النصاب فاما اذا سرق بعد الاستلام فحمل في ذلك فبعض
ان لا يحب القطع وحكم الاستلام الدار في الحرر حكم الاستلام الجوهه للثابت لا يحمل
فيه استئصال في المعد ولو ورد الجوهه او الدار الى الحر لم يقطع الضمان ولا
القطع على القول بوجوبه ولو احدث طبا وبطت به في الحرر مخرج وان كان يجمع
منه ما تساوى نصابا لم يقطع في شبه الوجهين السابقه لعدم انه لو ثبت لندى
مخرج ما في من الجوهه ما تساوى نصابا الاصح انه يقطع وعلى هذا هل بشرط ان يخرج
ما تساوى نصابا دفعه واحد او لا وبحب القطع وان خرج بدرجاده وجهه وظاهر
فلا مهم انه لا فرق بين ان يأخذ الطعام الذي خرج ام لا وسعى ان ياتي وجهه في اعتبار
احد فانقدم في ما ادارماه خارج الحرر ولذا الحكم لو كان في رقبه ما مع فقد اسفله
يخرج منه ما تساوى نصابا ولو وضع المال في الحرر في ما جرى الى خارج مخرج به وجب
القطع على المذهب ولو كان الما واقفا لم يخرج حتى يخرج المال فهو كالحار ولو حصره
عنه حتى يخرج قطع المحرك ولذا ان زاد الما ما سار عن او محي سبل ولا قطع على الاصح
ولو كان في السنان ارجع والماله حل من احد طرفه ويخرج من الآخر يجمع النار والوقود

في فرق ووضع حتى دخل الساب فعلا الذهب واسقط الما وخرج من الطريق الاخر فاخذ
في الاسرار لا يحار وحوها حتى سارت النار في الما وحرصه لم يقطع على المذهب ولو
اخذ وحرصه لم يقطع لم يخرج به او وضعه في طريق القتب فطهره الرخ الى خارج قطع
لو كانت الرخ سائمه ووضعته على طريق القتب فطهرت واحرصته لم يقطع في اظهر الوجهين
الا انه لو وضع المال في الحرر على طهر دابته وسرها سبوا او فود حتى خرجت منه
او سرق لولوع على جماع طائر وطس لم يخرج قطع على المذهب ولو كانت الدابته سائمه
ولو وضع المال عليها وسارت بنفسها قطع انصا ولو كانت واقفه فوضعها عليها
فخرجت به من غير تسير فله اوجه احدها يقطع واصحها لا وتا لهما ان سارت عقب
سبها عليها قطع والا فلا ولو اخبره شاه فنبعها بثلثها او شاه اخر اسعها فصلاها ولم
يأخذ وحده نصابا دفعه الخلاف المقدم وهو مني على انه يكتفي في احباب القطع
بقب في احباب الصان ام لا ان قلنا لا فلا قطع بنيسان على انه هل يضمن السكبه
خرجها عدوانا فنبعها والشاه اذا احدها دها فنبعها وفيه وجهان ان قلنا
بمنه قطع والا فلا ووطع السبع ابو على بالقطع والبقوه لعدمه ولو دخل الحرر واحد
المدال ولم يصبه لا يجر او يحتملنا باخر احد ففعل بفعل هو على الخلاف في ما اذا وضعه
الشيء في حرجه وقال الجمهور يقطع والعبد لا ينجس بالصبي غير المبر وان كان مبرا فلا
يقطع ولن دفعه اليه واما من بالاحراج فهي القطع وجهان بالوجهين في مال ووضع على
الدابته لم يخرجت وبناهما الما وردى على ان عهدهما ليس بعد اما اذا قلنا هو عهد فلا
قطع عليه قطعا فخرج لو لم يفرز الدور الى الدور واخراج الماع فبس الحرر
وارسل الفرد فخرج الماع قال القائل ينبغي ان لا يحب القطع وهو مل بها اذا علمه
العمل لم يرسله على انسان فعلة فانه يضمنه ويفرق بان الحد انما يحب بالمباشرة
دون السبب لحلاق العمل السراجه يحب القطع بسرقه العبد الصغير الذي لا
يهراد احد من حرره وحرره دار سيده او حرم داره سوا كان وحده او بثلث
سوا كان من الصبيان كذا ذكره العزالي والرافعي وقال الماوردي حرره ان يكون في
داره معلوم الما او مع سيده وهذا الامام لو حرر حررا بما ادا الما بثلث بطر و
وسوا حله باما او مستبدا او دعاه فبهره حتى في الخلاف المقدم في سبب التهمين

بعد من دار سده ودخل سكه احدا فاحده ولا قطع لانه مسج والمجون والاعجى الذي
لا سكر له كالشعر غير المهر وان كان الصغير ممرا فاحده وهو نام او سكران مصوط
فهو نصر المهر ولو دغاه وحده تسعة باحصاره فلا قطع ولو ادرمه حتى من الحرر
فوحدها حواي المعوي منها انه يحب وقال الرواني هو غلط ولو حمل عند افواهه
على الامتناع فلم يسع لم يقطع ولو حمله وهو نام او سكران قال الامام الوجه القاطع بنور
ديه على حتى لو تلف فل السقط بصره وفي خيم السرقة نظر وحزم في الوجيزه لا
يقطع ونظر اساب خلاف في المسله والخلاف الا في ما اذا سرق الجمل الذي عليه نايبر
قال الامام وسما من هذا الحب ان من جلس في صحرا وهو بلا حظ متاعه وكان لا يلحقه
عوق فمناعه بخر باليسه الي من هو اقوى منه فلو استغفله ضعف واحد محب يقول
لا يقطع لانه عدا صايغا في حق المعوي فلا قطع على الصعيف لانه بعد في مصغه او
يعول يقطع ويحلف الحكم باحلاف الاحدس والطاهر عدى ان المالك مضمون في حق
الصعيف صايغ في حق الاقويا لان الاحرار يخلت الحسنه المحرز لا يصر
بالد ولا يقطع بسرقة وان كان صغيرا وادان عليه سار او حلى حملة واحمره من الحرر
وان كان بالغ فان كان مسقطا لم يدخل في ضمانه ولا يقطع باحد لانه في يد المجهول وان
كان نائما او مكربا وكذا على المذهب قال الامام وفي وجه ان يده سب على بحر حار احد
الوجهين لا سرقه انه يصر بباب الصي يوضع يده على قال والحق به بعضهم البالغ الصعيف
واسار بعضهم الى الخاق المعوي به ودرج عليه ان المجهول ان كان ضعيفا بسب السرقة في ما
معه وان كان قويا فوحدها وان كان صغيرا فقي يوق يد الاخذ له على يده ولا يده
وحدها يده في المال وصايتها وحدها المهرهما لا والوجهان حاران سوا احد علي
صوره السرقة ام لا فان قلنا بصرها ففي تونه سارقا وحدها وحصصها الامام بما اذا
كان الصبي نائما او مربوطا عند الحمل وحصصها للربيل بما اذا بيع السان والحلي من على
قال فان لم يفتعها فلا قطع وحدها واحدا وسعي ان يكون مرادها اذا برعها بعد
الاحراع والسحرر ومحرر من هذا الخلاف في الضمان والقطع بما على الصور المحرر
بناي وحلى حمسه اوجه احدها لا قطع ولا ضمان وبانها بومها وبانها بسوب
الصان دون القطع عزايها ان حمل نائما او مربوطا فالحكم كذلك وان جاز على هذه
الصغى لم يساو حاضيتها ان نزعها من علم سب الضمان والقطع والا فلا مان من

بين

من الصبي والبالغ الصعيف والبالغ المعوي انصا واليهما وحدها خزان احدها المحاو البالغ
الصعيف بالصبي في ذلك دون المعوي والباقي الخافها معا بالصبي وهو بعد وقد ادعى حاض
سهم الرواني انه لا خلاف انه لا يقطع بها اذا حمل البالغ العاقل نائما او مكرها وعليه
حلي او ثياب فان قلنا لا يقطع فان ما على الصبي مريبات وحلي فوق ما لمسه فان احد
الصبي من حرر الحلي والساب قطع وان احد من حرر يصلي للصبي دون الحلي والساب
يقطع قال الرواني ولو كان الحلي الذي على الصبي نزع فان احد الصبي وحرر الحلي قطع
وحدها واحدا وان احد من حرر لم يقطع ولو احدث سب الصبي وحلي ففي
وجهان احدهما وهو ما ذكره الماوردي والرواني يقطع وبانها لا وهو ما اورد
في ولو سرق فلا يصره بطلب او سرقها مع الجلب قطع وحرر الجلب لحرر الذواب
فان نام انسان على بصره لم يصره محال انسان احدها مامه واحمره من العاقل وجعله
في مسدده حمسه اوجه احدها ان سارق للبدن والامنه يقطع والماني والمالب
في الراتب قويا لا يعاونه الاحد فليس سارق وان كان ضعيفا لا سالي به السارق
في سارق بلزومه القطع والرابع الصحيح انه ان كان الراتب حرا وليس الاحد سارق
وقد ادفعه عنه بعد نعه وانتباهه كان عاصا وان كان غدا فهو سارق والعبد
مسروق ايضا مع البعير والمناج وحاضيتها عن اساق هرمن ان النائم ان كان قويا وعلم
انه لو انسه منه لم يقطع والا قطع الطريق المالك في المحل المنقول
اليه ولو فعل المال من راويه في الحرر الى احدها منه ويره فلا قطع ولو حصر به من الحرر
والقاء في مصغه قطع سوا السبع به لم لا لخلاف فلو احصره بالا لقا وهو فيه
الخلاف المقدم ولو احصره من البيت الى محن الدار فان كان باب البيت مفتوحا
دون باب الدار لا قطع وان كان بالعلس قطع وان كان ما قطع فله اوجه احدها
يقطع واطهرها لا وبانها انه يقطع وبان يكون الحصر حررا له ولا يقطع في غرض
وان كانا موصوفين فلا قطع اذ لم يكن لحاظ هذه الاحوال طاهر الصور في ما اذا لم
يوجد السارق يعرف في باب الدار بان تعلق الحمار وبان الدار واخرج المال من السب
الى العرصه فاما اذا فتح باب الدار المعلق لم اخرج المبلغ منه اليها بل الامم فله نظر لان
لحرر الذي سكه في حكم الحرر الدائم ولولا ذلك لقطع بدونه وقد حرر هذا الحصره على

السابق اذا اخرج من حرران حرر ولو حلقها بها في الحرر في العرصه لقطع وقاس هذا
العقد ليرحل العرصه مصعبه للمتم الداخلة بالخراج من البت اليها القطع والمسلح المحمل
وصرم العرالي بهذا افعال في الحاله السائيه او مفتوحا ببيع السارق فالرافعي فان اعله
بعد ما نحه فهو اظهر في الاحمال الاول ما يدعيه العاصي انه لو لم يكن في الدار حتى
البت الاد من المصاب ودخل المالك ووضع ما يهد به المصاب ولم يدر بهك الحرر
ولون الصرفه فاحد النص ولا قطع لاحد من حرر مهتوك **فصل**
جميع ما تقدم في ما اذا كانت الدار وسوها مسجدا لواحد فاما الحانات والمدارس
والرباطات والدار التي سكنها جماعة وسعد كل منهم سب او محرم منها فمن حق
غير السائل بها الدار المحصنه بالواحد فاذا سرق سارق من حجرها او من حجرها
ما يكون المحرر حرره واخرجه من الحار فان كان رعاها لهما قطع وان اخرج من البيوت
او المحرر الى محنها وطرفان احدهما انه لا اخراج من سور الدار الى محنها فان كان
باب المحرم معلوما دون باب الحار يقطع وان كان بالعكس فلا وان كانا معلومين
الاوجه قال الرافعي ويرب من قول السج الى محم ان كان بالبل لم يقطع فان الباب يعلق
ليلا وان كان بالهار قطع والسائي وهو طاهر نصه وما اورد من العرائض والماورد
والحي انه يقطع بكل حال والحان والرباط والمدارس التي سكنها واحد والدار التي سكنها
واحد اذ في الكه المسج الا سئل المولى لاهل الدار فان السائل اليها من الدور
سرقه سواء كان غلها باب معلق او مفتوح ام لا وان كان السارق مسكنا للحان المدرسه
ولحومها والبس واللحن المعلقين في حقه حررا اذا اخرج منها الى الصحن قطع وانما
العرصه وليست حررا في حقه فاذا اخرج منها شيئا لم يقطع كل الامام وهذا واضح ان
كان فتح الباب مساعدا على الخارج بان يكون الاسمار السلاسل والمزببات فان كان
بان بالمال لولا مقتضاه يبدحارس وكان يخرج الملاء يحتاج معاناه مثل ما يحتاج اليه
من محاولة الدخول ففي القطع تردد وحول العرالي لا يظهر عدم القطع ولذا الصبي
اذا سرق من البت الذي اصعبه وحار الحارون اذا سرقه وكان محررا بالخطا
لا يقطع وان سرق من بيت محرره قطع فخرج لو دخل الكلام لستم لسرق باب بعض
الداخلة او سرق الحام ونحوه لم يقطع وان دخل يسرق فان كان حافظا للحام

انقهر

او غيره قطع وان لم يكن حافظا او كان لكنه نام او استعمل عن الحفظ لم يقطع قال العاصي
من ان كان جالس في موضع حلوته مستيقظا لم يضمن لانه لم يغفل وان غلبه النوم او قام
عن موضعه ولم يجلس فيه ما يضمن وقال من احدث ان استخفط المالك لزمه الحفظ وان لم
يستخفطه قال اصحابنا لم يضمن قال المعوي وهذا صحيح وبه اوجب في الهدية قال العزالي
في النكاح ويضمن في رصوب القطع على السارق من الحام ان يخرج منه وحكي الدرواني
وحكامه يقطع اذا فعلها من موضعها وان لم يخرج من الحام في المسجد قال العزالي
في الموضوع في الصخر الا يلقى لوجوب القطع ولا البطل يخطو ونحوها والصبيان قال
احد ان في مثله بالعائنه فاذا اعنه عن عبده يحب لونه له لما راه فان دمه في نزار
اه اراه سوبه او حال بينهما احدثا فداخره من الحرر اسبي واذا ادن صاحب الحارون
في دخول الناس للشرى لم يدخل مستترا فارق لم يقطع ومن دخل سارقا قطع وان لم
يكن في الدخول قطع من سرق منه بل حال قال العاصي ولو سرق الحام من اصبع التيام
منه اذا كان في الامله السفلى غير متحلب فان كان متحلبا فيها او كان في العليا لم يقطع
منه الى الاصبع وصاحبه نام لم يدر السرقة المالك للسرقة السارق لا يسترط
لا التحمل والالزام تستوفى في رصوب القطع الحر والعبد والدم والانتق فلا وطع
عن الصبي والمجنون وفي الحامه السكران سبب محرمه الحلاق المسموم في غير موضع
دعا فخر بنى ويقطع المسلم اذا سرق مال دمي على المذهب وفي قطع الذهب بالسرقة
منه اوجه اصحها يقطع مطلقا بهذا والمالي لا يقطع الا برضاه حلقها والمالي
ان سرق مال مسلم قطع وطعا وان سرق مال دمي لم يقطع الا برضاه حلقها وفي اقامه الحد
عليه بالبراهه الاوجه اصحها الحد فبها مطالعا وقد تقدمت وفي قطع المعاهد والمستناب من
بله اقوال احدثها يقطع في تمام النقص وحد الغدق واصحها انه لا يقطع وبالله
ان سرق عليه انه ان سرق قطع قطع والا فلا ولا بعضهم ان سرق عليه ان لا يسرق قطع وخرج
منه قول رابع قال الرافعي وقول التفصيل حسن قال الماوردي ومجل الحلاق اذا سرق
مال مسلم او دمي ظن سرق مال معاهد فلا قطع وطعا ولا يحد بعده ولو سرق
مسلم مال المعاهد يضمن المصرا يقطع وقال الاصحاب هو على المولى الاولين في قطع المعاهد
سرقه مال المسلم وعبد الامام والعزالي يضمن في القول الثالث هذا ايضا واما من معاه حيث

يقطع المعاهد سرقه مال المالك لم يقطع سرقه ماله ولو رمي المعاهد لم يقطع سرقه مال المالك
ان في حد الزنا خلاف في القطع والمالي القطع بانه لا يحد وفي بعض عهده بالسرقه بل اوجه
بالمالي ان شرط عليه ان لا يسرق بعض عهده والا فلا وهذا احاب ابن اود في ما اذا ربي
بمساله لا خلاف في انه يطالب برد ما سرقه ان كان باهما وبسببه ان كان بالمالي السرقه
المالك الاحصاء فلا يقطع المالك على السرقه في العادي ولا يقول اصح للمكره العمل والاخر
بل يحصر له فيه ويدل على القوانه لو حلت انه لا يابل للحدام فالملك المنبه للصرون لم يجب
لا نه حرام يحصر له فيه وهل يكون طرعا في الصان يظهر ان باقي في الخلاف الذي في المالك
على اطلاق المال وهل يجب القطع على المالك قال القاضي هنا احصاء احدها المالك على
الفعل عليه العود والمالي المالك على الزنا لا حد عليه فالمحصره لان خلافها حق لله تعالى
النظر للمالي من ايجاب في اصاب السرقه وهي مستثلات محجبه الميرور
والاقرار واليمين فاما الميرور فادعي اسان على احزانه سرقه ماله
لصاحبها يوجب القطع فانكر فان حلت فلا غرم ولا قطع وان تكرر دت الميرور على المالك
فان حلت به المال ووجب القطع على الصحيح وقال العرايون لا لا يجب الحب
اذا حلت له زنا بخاريته وان وجب الميرور ولا يجب حد الزنا اذا حلت العادف ان
المعدون زنا المحبه الثانيه الاقرار فادعي سرقه ما يوجب القطع مع ادا ان حيد
حاصر الميرور ولا يشرط بذكر الاقرار لعزم الاقرار اما ان يكون قبل الدعوى عليه
بالسرقه او بعدها فان كان بعدها يثبت به القطع سرقه الاقرار فان رجع ففي قبول
رجوعه في المال والقطع بانه اقواله احدها يثبت رجوعه منها والمالي لا يقبل منهما
والثالث الاصح انه يعمل رجوعه في القطع دون المال وان اقر ان سرقه نصيبه لم
رجع احدهما بسط القطع في الرابع دون الاخر والرجوع عن الاقرار يقطع الطريق
بالرجوع عن الاقرار بالسرقه ولو اقر انه اذ حارب على الزنا لزمه الميرور والحد فان رجع
ففي قوله فيها الاقوال المله والسرقه فان قلنا بالصحيح ان القطع بسط بالرجوع
مرجع بعد فلا بد لتدارك في بيت المال ولا عزم وان رجع في اصابه بدل الماني فان لم يرج
برأه ما يوجب حقه تعالى حاصرا لم يثبت رجوعه والمالي ما يوجب حقه لا ادمي
حاصره فلا يثبت رجوعه والثالث ما يوجب حقه تعالى ولا ادمي كالرابع وما لا يشهد

فلا يثبت رجوعه والرابع ما يوجب حقه تعالى والمالي لا ادمي كالسرقه
يعمل رجوعه في حق الله تعالى دون الادمي على الصحيح فيها وان كان الاقرار بالسرقه
ميرور عدم دعوى فهل يقطع في الحال ام سوف على حضور المالك وطلبه في وجهان احدهما
الذي لا نه رجوعه بملك او اناحه او غيرها ما يقتضي بغير القطع وان كذب فيه السارق
ولو اقر بانه زنا بخاريته عاب مكرهه او مطاوعه ولنا بحج الميرور والصحيح انه لا يحد
في الزنا لا نه لو حضر وقال كنت احبها لم يسقط الحد وقال ابن شريح وعمر بن عبد
العزيز لا احتمال اقراره بانه كان وفيها عليه فمصر يشبهه مسقط وعلى الاول لو قال
ما كنت ملكتها له منع او حبه وانكر الميرور ان يقال لا يسقط الحد قال الرافعي
في جوابه يعني ان لا يسقط الحد اذا اقر بوقوف الخاريه وكذا الميرور وهذا المذهب
في صحة الوقف من غير قبول وان قلنا لا يقطع في الحال في حبه الى حضور المالك
احد ما يحس وبانها لا تؤايلها ان قصرت المسافه ورجا حضوره عن قره حبس والا
فلا يحد ان كان الحبس بالغه حبس للعزم وان كانت باقية اخلت منه ولم يحبس مطلقا
والعاصي هو المذهب ولو اقر بعصب مالي من عاتب لا يحبسده الحكام عليه
ايمنون وله ورثه اطفال وهل للحاكم اسراعه او احدى له ان كان بالغا او يلزمه
ذلك اذ الله له العاصي في خلاف في نابه وقال الماوردي ان قلنا بوجوه قطعه فان كان
ملك المال بالمال يقتضيه من قيمته ويحبس الى حضور العايب لحقه وحق الله وان كانت
بافه حجر عليه فيها ولم يسرع من يده وفي حبه الى حضور العايب وجهان وان قلنا
لا بوجوه وطوع اسرع الحاكم من المال ان كان باقيا وقيمه ان كان بالغا وان حضر العايب
وادعاهما سلب اليه وان انكرها جعلت في بيت المال فان كان بوقت السرقه بالشهاد
ردن الى مزاحمت من وحالت ما ذكرنا من اسراعه او يذلها في عهده صاحبها ما اذ امر
لغايب يدين ان صاحب الدين راض بهي وصرمه بوضعها في بيت المال ليس بواجب
وسمي ان باقي في الخلاف المصداق في الاقرار في جميع ما يعدم في الحران الحر المطلق
بالسرقه واما اقرار العبد بها ففي قوله اربعة اقوال تقدمت في الاقرار اصحها انه
لا يثبت ولا ابن الصباغ وعيسى وابدان السفيه بها لا اقرار العبد قال الامام وهذا
مفرغ على الصحيح في ان اقراره بالمال لا يثبت ولا يثبت ومعه قول اقراره عبد المالك

تعلق القيمة برفقته وان قلنا صحة الاقرار بالعين سلم الى المقر له وقبل تسليمه الى اليد
 ويعلق فيها رقبته العبد **فصل** في مسائل الاولى من رفع الى المجلس
 القاضي او الامام وانما هو بوجوب حداثته تعالى بالسرقة في القاضى ان تعرض له
 بالانذار بحسنه لكن يعرفه ان المال لا بد من رده فيه اوجه اطهرها بحوزة ذلك ونالها
 يستحب اذ اراد من له المذم والنوبه والرابع انه لا تحوز والحامس انه ان كان
 محل الحكم حاز ان تعرض له والا فلا الباقية اذا اقر عند القاضي بما توجب حذرا
 ابتدا او بعد دعوى بليس للقاضى ان يحكم على الرجوع بان يقول ارجع عن اقرارك
 وحقه وهل له ان تعرض له فيه بله اوجه احدها لا اصحها نعم لقوله في الرأى
 لعلم لم يعلم ما شرهته مكره وفي السرقة فعلى عصبت او احدثت بادن المالك او من
 عر حرر وخفى والمالك انه ان لم يكن عالما بحوز الرجوع وانه يسقط الحد للقاضى
 المعترض والا فلا وعلى الثاني هل يسحب للقاضى ذلك فيه وجهان اطهرهما وينسب
 الى النص نصرا لا وجه خمسة فرغ لا يجب على من فعل فلا يوجب حد الله تعالى
 الحد الرنا والشرب والسرقة اطهرها بعد نص عليه واتفقوا عليه والامام وفيه
 احتمال على قولنا الحد لا يسقط بالتوبة قال النووي والصواب الحزم بانه لا يجب
 وانما لا يسقط الحد بالتوبة على قول في ظاهر الحكم واما في الباطن فالتوبة سعة امر
 المعصية وهما يستحب له لمانه قال القاضي والرافعي وغيرهما نعم وقال الشيخ ابو
 حامد ان لم يكره منه ذلك ولم يسهل به وسحب كمانه وان تكرروا اشهر استحب
 ونسبه الرواى الى الاصحاب مطلقا وقال الماوردي لا وجه لهدا والصحيح ان
 ينظر وان باب منه استحب له كمانه وان لم يثبت فالاولى ان يعزبه واما العصاص
 وحد العدو فيجب الاقرار بها وهذا سبب من اقر بحدته تعالى الرجوع عنه فيه
 وجهان وهذا الحكم ان يعرض للشهود بالتوب فيها فيه وجهان وقال النووي
 الاصح ان له ذلك لن راي المصنف في السر والافلا **الحكم** العالة للسرقة
 المشاهد وفيها مسائل الاولى يثبت القطع في السرقة بشهادة رجلين ولا يثبت
 برجل وامرأتين فان شهدوا بسرقة نصاب يثبت المال دون القطع على الصحيح فربما
 خلاف ما اذا شهدوا بفصل الهد فانه لا يثبت العصاص ولا اليه وكذا القسمة

في
 السرقة

لواهم

لو اوام المدعى ساهدا واحدا وحلف معه الباقية لا تفعل الشهادة على السرقة
 مطلقا بل لا بد من التفصيل ببيان السارق بان سر اليه ان كان حاصرا فصول هذا وقبل
 لا بد ان يقول هذا بعينه او يذكر اسمه ونسبه بحيث يحصل اليقين ان كان عايبا وقال
 القاضي لا بد ان يقول هذا بعينه لان ظاهر المذهب ان البينة لا تنفع على العايب وهو
 ظاهر النص وبيان العذر المسروق وصحة وبيان المسروق منه وكون السرقة من حرر
 وحسنه او نصفه فقول سرقت ربع دينار او سرقت لداو فتمت لداو من مال هذا الحرور
 حرمه كذا والى البغوي بسببه المسروق منه وهو ما على حوار القطع بالبينة
 في عينة المسروق منه وعلى القاضي ان يطلب انه نصف الى ذلك ولا اعلم ان له فيه شبهة
 وفيها دليل لكن هذا كما وفيه نظر فلو شهد لجل منها انه سرقت لثا ولم يصفه
 لا يقطع لا حتمال انه سرقت وكفى وكذا لو قال احدهما سرور كذا ابصر وقال الآخر
 ان يثبت القطع والى قول احدهما سرقت عدو وقال الآخر سرقت عشيبة وله ان يحلف
 في احدهما ويعزبه ولو شهد لثان انه سرقت لداو عدو واحدا انه سرقت عشيبة تعارضت
 التمسان فلا يحكم بواحد منها ولو لم يواردا على محض لكن وصفاه ففهما سرقات
 فيجب القطع وعزم المالك ولو شهد بثلث منها واحد فلا قطع وللمشهود له ان يحلف مع
 احدهما واما حذما شهديه ومع ثلث منها واما حذما شهديه ولو شهد واحد بسرقة ثوب
 فتمت ربع دينار واحده سرقة واما شهد من دينار لم يجب القطع ويثبت غرم البين للمشهود
 له ان يحلف مع شاهد الربع واما حذمة ولو شهد بثلثها وان لم يجب القطع وليس
 للمشهود له ان يحلف مع شاهد الربع واما حذمة الا ليس ولو شهد احدها سرقت ثوب
 ابين فتمت ربع واحده سرقة ثوب اشود ثمنه ثمن ثلا قطع وله ان يحلف مع احدها وان شهد
 في طريق اثنان فقد ثبت الحجة فقطع وعزم الربع والتمس معا كاسترط الفصل في الشهادة
 بالسرقة بشرط ايضا في الاقرار بها **المادة** يشترط الفصل في الشهادة بالذم على
 نسائي وفي استراطه بالاقتراب وجهان وقل قولان اطهرهما نعم والمسايل التي لا تنفع
 البينة فيها الامتصا فلا عتس الرنا والاقتراب في وجه السرقة والامرارتها والره والفرج
 والاكره وانه وارث فلان وان لا يحسن وان لا يأسف فيه وانه يستحق السفعة وان من
 هدر راع وان عدلا شهدا على شهادة فانه لا يعمل حتى يسهل الرابع النسبة الى الزنا

المطابق وقد نوجب الحد ولا يعد ذلك على بصله فروع الاول في قول الشهان
الحسنة في السرقة خلاف خرج على اصل ما في الشهادات وهو انما نسل في حقنوق الله تعالى
المتحفة لحد الزنا ولا يقبل في حق الادبي المتحضر على الصحيح والسرقة احتج فيها الخلف
فان علينا حق الله تعالى سمعنا ما هو الصحيح وان علينا حق الادبي فلا على الصحيح والصحيح
قولها واذا قامت بينة على انه سرق مال فلانا وهو عايب بالنقص انه لا ينقطع حتى
تخبر العايب ونص في ما اذا قامت بينة انه زنا بخارية فلان وهو عايب انه لحد ولا يسطر
حصوله ولا يصح بطرق احدهما ان فيها قولين والما في الاصح لعدم النص والمالك
القطع باسقاط حصون فيها والاربع القطع بعدم التقاطع فان قلنا لا يقطع في الحال ولا
يحد في حصة الاوجه المسمى في ما اذا ثبت ذلك ما مراره قال ابن داود ولو ادعى ان
المسروق ملكه بعد فمالم يبيح لم يحرم ويحاط بسرع المال من يد ومهما لم يقطع بعد الشهان
الى ان حضر المال فان المطالب بالمالك ولعريف بها سقط القطع فلا قطع وان طالب به
تظهر شبهة وقلنا ان الشهان الحسنة تقبل في السرقة قطع وفي الحاحه الى اعادة الشهادة الاسان
المالك وحقان اصحها نعم وبما حرم به العزالي لا وبسبب المال تبعا للقطع وان قلنا
يقطع في الحال فان كانت العين باقية اسرعت منه وان كانت نالفة احدث قيمها فاذا حضر
العايب فان انكر ذلك ردت الى السارق قال الاورد في الحلاق ما اذا ثبت بالافواه وحضر
ولديه فان الماخوذ يرد الى سبب المال وقد نهدم ذلك عنه اما اذا شهدوا في عهده
وقلنا لا يقبل شهان الحسنة فيها ولا بد من اعادة الشهان من اصل المال قل العزالي
والظاهر انها لا تعاد للقطع واسم كل وقال الامام ادا قلنا لا تنزع شهان الحسنة
فلا يصح الهاء ولا يرتب عليها حكما وان سمعنا ما حسن فاذا حضر المال وطالب بالمالك
وفي وجوب اعادة الشهان وحقان قلنا لا يحد قطع وان قلنا بحسب المال وظاهر كلامهم
ان القطع لا يوقف على عود البيعة وفي احتقال وحاصل كلامه راجع الى انا نسبح
شهان الحسنة فيها مطلقا او يردوها مطلقا وفي حق الادبي فقط فيه ثلاثة اوجه
ولو سرق مال صبي او مخنون قال القاضي ابن كح ان انتظرا حصول العايب واعتبرا
طلبه اسطر الباع والامانة والا فطعمه في الحال الساسي لعدم ان الصحيح ان دعوى
السارق ان المسروق ملكه بسقط القطع وذلك اذ لم يكن بينه او طنت ولم يلبسها ببعوه

قال

قال الامام وحري الخلاق في ما اذا ظهرت صورة السرقة بان سرق محرر هو وما فيه
في يد اسان ولم يسم بملكه فقال السارق هو ملكي فقلنا بسقط القطع سبب العراة
سببا في المال فصدق الماخوذ منه بملكه وان قلنا لا يسقط بالدعوى وان حلف
المسروق منه بسبب القطع مع المال وباني الخلاق ان المسروق ملكه فقال السارق كان وهب
من او باع لي سرا او اباح لي اخذه واليهودا عند واطاهر الحال فاني الخلاق ايضا
لا ليس متكد بالمال وان قال لم ير في مالي او كان عصيه او قال ما سرق اصلا
فلا يملكهم في سقوط الحد بغيرها الصحيح ان الدعوى التي لا يملكهم بسقط القطع
في يد الامام وعبر قال ابن كح المذهب انه لا يسقط وعندي انه لا يسقط واطلاق
العايب لو اقر ما عندك وبناه الامام على ان المدعي عليه لو قال بعد اقامه البيعة
على عهد اليهود طاهر اليد والمدعي يعلم انه مللي في دعوى على نفسه فلا حجاب ووجهان
ليلا حلت لم يرد مع القطع وهذا احاب الروابي قال وان قلنا حلت فبعد ان
رسم المدعي وبوجه دفعه قال ابن كح ومحل الخلاف في سقوط القطع بدعوى
السارق ما اذا حلت المسروق منه على سبب الملك الذي يدعيه اما اذا قبل وحلت
السارق فلا قطع وقطعا فلو نزل السارق وطعا قال الرافعي وشهد بحسب الحلاق
وحسب قلنا بسقط القطع بدعوى الملك فقلنا بصله العاصي سمعنا في اسقاط
الحد بصدق الامام قال النووي الاصح لا لانه اعراه بدعوى الما طر
الطر الثالث من العايب في بيان الواجب الاحكام المعطاة بالسارق
اذا سرق لصا من حرر لا يسهده فيه اربعة رد المسروق وقطع اليد والحسم
والمعلق الاول صمان المسروق يجب رد ان كان باقا وبذله ان كان الناسوا قطع او لا
سوا كان غسبا او قهرا الثاني قطع اليد اليسرى في السرقة الاولى فان سرق
ثانيا فقطع رجله اليسرى فان سرق بالثالث فقطع يده اليسرى فان سرق رابعا
فقطع رجله اليسرى وقطع الاعضا على هذا السبب او اوقع القطع بعد كل سرقة
واما لو لم يقطع حتى سرق من ثالثة او مرارا ليس فانه محبوس بها كلها يقطع اليمنى
اليسرى فكل سرقة من خامسة بعد قطع الاطراف الاربعة مع عدم انه يعقل وهو
مرجوع عنه والحديث الصحيح انه تعذر وحبس الى ان يوبى وقال الروابي ان شاقق

على احدهما وان ساجع منهما واول اليد قطع يده سواء الى موضع القطع سواء في يده
عبد ولا سم ولا نسب ولا تغير ويحلس ويمسك كمالا نصريها بالسكن ولكن عند العضو
مداعسا حتى يقطع ثم يضع السكين على المفصل ويغير حدهما بقوة حتى يوصل الحدين
واحد والمثل الجديد حان وقبل بوضع يده على ثني وثمان يصره والاصغر في سحر
للامام ان يولى ذلك بنفسه واستغربه الروائي المالك **الحكم** وهو يبرر موضع
القطع من البداهة الجبل في الرب او الدهن المغلا لقطع الدم وهما هو حق للمقطوع
او هو الله تعالى به الحدين وحيثما اصحهما اولها يغلى هذا هل يحرس الامام عليه وحيثما
اصحهما لا بل هو مستحب للمقطوع والامام وعلى الثاني يحرس مسجرا به بلكه او جده فان قلنا
يحرس عليه لمحموم به عليه وان قلنا يحرس عليه به لمحموم به كونه الخلاء وعدم
الخلاف فيها في القصاص وقال القاضي وحيثما هو في يده المال فان لم يمس فمما السارق
فان لم يعمل لم يحرس عليه وهذا انما يحرس على القول بعدم وجوبه وقال الماوردي **الحكم** العاشر
في الرب في حوا الحاصر اما البدوي فيحرم بالنار لانه عاذتهم **الرابع**
المعلق وهو ان يعلق يده في رقبته تكلا له ورحرا ساعده ووالا الامام والعبد الى بلكه
امام وقل ان هذا المعلق لا يدرع وقل هو الى رأي الامام ولا يحسن بعد قطعه ولا يدرع
الناس **سرو** الاول من لا يمس له لكنهما لم يخلق او يقطعها باذنه او جناية او قصاص
اذا سرق يقطع رجل البصري اذا سرق فقطعت يمينه ثم سرق ولو سرق ويمينه
موجون والربا او جناية او قصاص فوحيان اصحهما ان القطع يسقط وبها يقطع
رجل البصري وقل اذا قطعت في قصاص وضع قطعها عن القصاص والسرقه وفي قصص
القصاص علي من قطعها لجنايته او لانه اذا كانت لجنايته لا توجب قصاصا قال
الماوردي نعم وقال البغوي لا يكرهه الا التعديل وهما محرجان على الراي المحض
اذا قبله واحده من الناس هل يضمنه للثاني في ظلام البغوي ما يفهم ان العاطع قصد الحد
لا لجنايته ويمكن ان يفرق بين الامرين وفرق الراجعي على الثاني ان العاطع
لو سرق الى النفس لم يضمن لولا السرايه الله غير مستحق قال القاضي البغوي
والروائي ولو سلبت اليد بعد السرقه وحشي من قطعها بلكه النفس فهو طالع
سقطت الثاني لو ما در الخلاء فقطع البصري او قطعها حال وان نفذ لزمه القصاص

والجستار

ولا يسقط عن السارق قطع اليمنى وان قال الماعلم انها سياره ولم يحصل من السارق
بدل لزمه الدية وان حصل منه بدل بان فلا له الخلاء اخرج يمينك فاخرج يسارك فقطعها
فقد نص في الام على سقوط القطع السرور وروي الخارج عنه ان القطع باق في اليمنى وبحب
الديه في اليسرى وللاصحاب طريقتان احدهما ان يخرج ان قل طننت المحرجه عينا
او ان السارق يخرج عن اليمنى ففي اجزاء قطع السيار فوان احدهما لا ياتي القصاص
وعلى هذا القول العاطع عرفت انها اليسرى وانها لا يخرج يمينه الدية واصحهما انها
لا يخرج منها ولا صان على العاطع والثاني ان العاطع يراجع او لا فان نال علمت ان يخرج
اليمنى وانها لا يخرج عنها ولا صان على العاطع لزمه القصاص على العاطع وذلك اذا
لم يمس من المحرج بدل واما جده فان وجد فلا ولو سقطت سر السارق بعد وجوب القطع
وليسه ما قال ابو اسحق يسقط القطع في اليمنى على احد المولى في مسئلة الغلط
ومنه يبرر المالك لو كان يداه اصبع رايه ففقطها عن السرقة وحيثما اصحهما
ان يقطع حدهما والعاص ولو كانت يافته اصبع او اصابع المعين بها وعن القاضي
لنجامه ايات الوصية لا تنس في المفقود الا اصابع في ما اذا كانت مفقوده الاهام
ونقطع يدها ولم يمس الا اليد وحدهما فوحيان اطهرهما انه يكفي بها وانا ننهي
لا وعدل الى الرجل اليسرى واخاره العاص ابو حامد والحسن والروائي وحيثما
في ما اذا سقط بعض الكف ايضا ولو كانت اليمنى تسلا وجميع اهل الخبره يادوا الوا
لو قطع ربا الدم قطعت والامام فيه احتمال وان قالوا لو قطعت لم يردوا وقطع
الرجل اليسرى **الرابع** لو كان على معصم السارق كفان حكمي الامام عن الاصحاب
اهما يقطعان قال والمختار ان يصل فقال ان يرب الاصليه وامتن الا فصار علي
قطعها لم يقطع الزايد وان لم يمتل الا فصار عليه لم يلا يقطعها وان كانتا متساويتان
لم يمس الزايد من الاصليه قال الاصحاب يقطعان بالرافعي وبوافقه قول الفقهاء
ان اللعن الباطل يقطعان معا لانها في حكم يده واحد لكن البغوي قال يقطع احدها
فان سرق يائنا يقطع الاخر ولا يقطعان سرقة واحدة واستحسنه الراجعي وابن الصلاح
وصححه النووي ويؤيد ما حكاه الامام اندامه على وجوب حار الدكرين العالمين
واحد وبعض الظاهر من كان واحدهما ولو كان الاصل مبررا عن الزايد ينعص

الطهارة لمن المراد عند الاثرين قال البغوي ولو كان يظن احدا منها فقط دون
 الاخر فان سرق ثانيا قطع رجليه فان صارن المانية باطنه قطع الاولى فاذا
 سرق ثانيا قطع من الاخرى فاذا سرق بالمالا قطع الرجل حيا لم يداوي
 القتل انه لو كان يور الرجل موضوعا بين يديه في المسجد فقال لا حرا حفظ فقال
 نعم احفظ فام صاحب الثوب وقلم الاخر وتول الثوب فسرقت لزمه ضمانه ولو نزل
 باب الدار مضوحا وقال له احفظها فصعها لزمه الضمان ولو سرقه المستخف
 لم يقطع ولو اعلق باب داره او حائوته وقال للحارس اظرب اليه او احفظ فاهما
 الحارس فسرقت لزمه ولو سرقه الحارس قطع ولا يور في القطع في حر ولا يور في
 ولا من الحامل ولا من النقتسا ولا من يرضى بجره ولو سرق ثانيا بعد ان قطع في السنة
 لم يقطع حتى يراى به وهل يقطع نضو الحلق في السرقة فيه وجهان قال العراقي انهما
 نعم يجوز للسارق من ان يعفو عن السرقة قبل علم الامام ولا يجوز للامام العفو
 الحسنه السادسة قطع الطريق وهو يصد طائفة في الجاني للحارس فاذا اذروا
 انهم يصدوا الاموال لم يقطع من يور سلعها ولا يد في الباب من النظر في بلد
 امور يعرفه بطاع الطريق وعفوتهم وحلم العفوة استسما وسقوط النظر
 الاول في صفتهم وتغيرتهم صفات الاول الاسلام بالقرار ليس عليهم حال
 العطاء وان جافوا السبل ويعرضوا الى النفس والاموال الماني السليف بالمرأفة
 لا يعفوه عليهم لكن يصونون لا نفس والاموال لا في موطع الطريق الثالث
 الحد وعرفتهم عنها بالسوء وفي ايضا منهم نصفه عملهم على ملاقاته من نقصان
 احدا ماله عن ما لم يصبه من على لزمهم او سحائهم وفصل فوهم واما الذين يصدون
 قوم الذين يحسبون وسهرون ويولون يارس معمدن على الجلاء والعدو وعلى
 الاقدام لا يعرف الواحد والاثنين والسر السر لا خير العاقله صاسون ساقطوا
 تقطاع وحكمهم في القصاص والضمان والحد برحلم غيرهم ولا يسترط عليهم الذكور
 ولو اجتمع نسو لهم شؤنة وقوم من باطنا سطر بن عدوا ولا شتر السلاع
 بالحار حون العصي والحجارة قطع قال الامام ويكفي النهي واخذ المال بالكلية
 وللصرب جمع اللب بالعين والصراع قال الرافي ولا يور في شتره لا بد

منه

مناله ولا يسترط ايضا العدد بل الواحد اذا كان له صلح مع بلعد بها الجماعة وتعرض
 للنفس والاموال محارمها من باطع طريق ولو صرح واحدا وسردم فليله معدوم
 جماعة وغلبهم لغوتهم بهم وطاع وان لم يكن عددهم لا عتادهم على الشؤنة بالاصاح
 الواحد والسرورة حواء الامام قال الرافي ويور منه ما ذكره ابن الخ انه لو
 اواه خمسة او عشرة في ليه او على ساهو حل فان مرهم قوم لهم شؤنة لم يسترطوا
 ليه وان مر قوم فليكون العدد مصدوم بالعلل واخذ المال بهم وطاع في حق الطائفة
 انهم ان تعرضوا للاقوياء واحد واسا هم محلسون وراى الامام ان يقطع في حق
 القليل واحد ويقال ان كان خروجهم في مثل ذلك الطريق بعد بصفا وعدرا
 بالسرقة والمال وليس المعروضون لهم يقطع واحد وجههم في هذه الحالة مرله ترك المال
 مع لسر حور ولو كانت الذمة على احد منهم دفع العاصدين ومقاديرهم
 ساقطوا حتى قتلوا او احدثت اموالهم فالعاصدون ليسوا بقطع قال الرافي ويجوز
 ان يسترط الشؤنة بمجرد العدد والعد بل جماعة مع ذلك الى ان ياتي العلم ونسوة
 وعرفهم على العيال واستعمال السلاح والعاصدون للرفاق كذا ابو يور غالباً
 يورقة لا يجمع كلهم ولا نصب لهم مطاع ولا عزيم لهم على العيال وطورهم من
 هذه الامور يحرم الى الحد بل لا يور في صدقهم منسقي ان لا يحلوا مصر ولا ان يخرج
 من دورهم عن كونهم قطاعا منهم ولو فاعلهم الرقة ونالت طائفة من الاحراف في كونهم
 قطاعا احتملان للامام اطهرهما نعم والصفة الثانية البعد عن القوة وهو معتبر
 فيهم فلو خرج جماعة في المروحة نوا في طرود او في وسط او حار عسل على بلدي
 او قرية او صرح اهل احد في البلد على اهل الطرف الاخر فان كان بعضهم العوت لو اشعوا
 فاحار حون مسهون وليسوا بقطاع فلا قطع عليهم وان كان لا يلحقهم لو اسعوا
 او انصاع السلطان او بعدد وبعد اعوانه او لعل اهل العساد ووله اهل العدة بعدد
 الاسعاف بهم بالحار حون قطع ولم يسترط الماوروي من ان يدرهم العوت ام لا بل
 قال الامام الحار حون لا يور في الحار حون جمع اهلها بحري علمهم في اطرافها حكم
 القطاع بالحري علمهم في الهرا والصحاري واما او ساطها في المواضع التي يحاثر الناس
 فيها من اسواقهم وادريهم فاد السوا اسامها واحد واما في قري حرا من حكم الحار حون

علمهم وحسان احدثها قول الا كبر من نعم وابسها اختيار السبع الى حامد لا وهذا ما اورن
الماضي والا ولطاهر ولود خلتا بالليل في وقت قو السلطان وعضوه وكابروا
ومسحوا الصباها من الاستغاثه فوجها ان اطهرهما اطهر وقطاع وباتهما وحزم به
السبحي ونسبه بعضهم الى الا كبر لا وهل هم سراق ام محاسن فيه وجها ان
وحزم السبحي بالماني ولم يصد بلبل ولا نهان قال العوالي وحزم اين هذا ان قطاع
للطريقين يعتمد الشوك في الخايع بعد العود لا على الاحلاس والسر في الوصف
وهو سر على البول الاطهر ان الراجلين بالليل قطاع فعلى القول بان الراجلين والمصر
ايسوا بقطاع وحزم الماوردى بانهم الذين تعرضون للناس بالسلح جهرا
وباحد من اموالهم فالعده ومهر اسوا كانوا في مصر او محرا وهو حار على بالنسبه
الى الا كبرين ويرد عليه بعض ما عدم المطر الثاني في العفونه الواحده عليهم
فاذا علم الامام من رجل او جماعة انهم يريدون الرقبه ويحتمون السبل ولم يخذوا
بعد ما لا ولا فلو لم يسمع له ان يطلبهم ويعرفهم بالحس وعنه بانهم على يد مات
الربنا والشرب والسرقة قال ارسطو والحسن هنا في غير موضعهم اولى لانه احبط
وانهم من الرجز والاحاس وان ارتكبوا حرمه من جرائم البطع ولهم احوال
الاولى ان يصر واعلى اخذ المال فان كان قدر نصاب السرقة والسرقة وكسبه
ورجل البصري اما النبي فلاخذ المال في السرقة واما الرجل فصل وقطع لاخذ
المال ايضا وللخامس من ذلك ماله سر من ماله فطعمها حد واحد وبه قال الامام
واستدل به على انه شرط في قطع العصوين ان يخذ نصابا اعلا من فصل وقطع
لاجل المحاربه قال العمري وهذا شبه ولا فرق بين ان يكون النصاب الماخوذ
لواحد او لجماعه كما في السرقة وفيه نظر ويعبر قيمة الماخوذ في زمن الاحد
ومكانه ان كان في موضع يباع ذلك فيه ووجد من ساهم والا فقي اقرب موضع على ذلك
فيه ولا يعبر قيمته عند استلام الناس لاخذ اموالهم باليقر والعليه ولو قطع الطريق
بابا بعد ان قطع للاول قطع يد البصري ورجله النبي ولو كانت عنده ورجله البصري
منقوده بين عند اخذ المال بالنسبه وقطع يد البصري ورجله النبي ولو كانت
بيناه او رجله البصري منقود فوجها ان اصحابها ان يلقى بالموجون منها

والمطهر

وباتهما ان الموجون سبع المنقودون فقال الى البد البصري والرجل النبي قال الرواني
وهذا اصح عندي وروى الاول عن النص قال الامام وقد خطر للمفقيه في ما اذا كان
المنقود الرجل البصري ان يحمل البصري بدلا عنها ولا يعول عليه قال الماوردى
ولو قطع الامام في المرحه الاولى البد البصري والرجل النبي فقد اساء واحدا بخلاف
ما لو قطع يد النبي ورجله النبي فانه يلزمه القصاص ان كان عالما والديه ان كان جاهلا
ولا يخز اعز قطع الرجل البصري وفرق بينهما بما ينص اليه لو قطع في سرقة اليد
البصري في المرحه الاولى عامدا محررا الا ان يقدم النبي على البصري فيها لا احتقاد
لا علم احدا قال به من اصحابنا وان كان الماخوذ دون نصاب السرقة فالمنصوص
لمسهور انه لا قطع وفيه قول انه يعطى ولا يعبر بالنصاب الا لا يعبر بنصاب السرقة
خبر ورد بان الا كبرين على انه يعبر بالحرر وقالوا لو سرق الدواب مقطوع
الا حاقط او ايعز عن القافله عد مضيقا للماله ولا يعطى اخذ وفيه وجه انه لا
يعبر وبوسط الماوردى فقال عندي ان النصاب يعبر اذا اقترب باخذ ولا يعبر
اذا ابعد بالليل ومصلح وان اخذ اقل منه **سريع** ان الاول يبدأ بقطع يد العالغ
ثم يرجله ويحكم موضع القطع منها في السارق ويحوز ان يحبس الدم بقطع الرجل
وان يقطعوا جميعا ثم يحبسوا قبل ان يخذ على نصاب في القطع الاول حرم من قطع الرجل
وان امن قطع الرجل ثم حسم الثاني لا يشهر المصطوب بعد قطعه قال الرواني الا
ان يرى الامام ان قطع لم يشهر في هذا الفاد فلا باس ان يشهر مدر ما شتهرهم
ويحمله ويدفع المصطوب الا ان يرى الامام اسهار الاطراف ليردع الناس بها من النسيان
المنطوق فهو احق بها لسولي ومنها وان اراد استيفائها ليدفن مع امانات منع منه
الحكمه الثانيه ان يصر على الفل ولا تعرض مال فصل وليس في هذه الحكمه
ربان عقوبه الا ان يحتم الفل وعدم سقوطه يعزوا لولي وهذا اذا كان الفل من اجل المال
فان كان لامر اخر لم يحتم وهو قصاص محض **الثالث** انه ان يصر على الارعاف
ونكر الشوكه وان عثر بالمهاجر يعزى فقط وماله يحتم وسعير له نوع فيه خلاف بالنسبه
الرابع ان يجمع بين الاخذ والقتل فالمذهب المسهور انه نصاب فصل ولا يقطع
والطلب زيان نكيل لا جل الجمع قال الماوردى ولا شرط هنا كون المال محرزا قطعها

والا انما الطيب من سله يقطع به ورجله لا تحدد المال وتعمل لقله وتصلب بحججه
قال الامام ان هذا الوجه في ما اذا احدث نصابا ويحتل ان لا يعبر بالنصاب وهذه
بالدار ان احد نصابا وقتل وطمع وقتل ولم يصلب وان احد اولاد من قبل وصلب ويلون
الصلب لا على الاخذ ثم اذا اجتمع العسل والصلب ففي بعضه فاعلمها وحها ان صحتها
انه يعمل لم يصلب وثانها ان يصلب حيا ثم يعمل ومعه من قطع بالاول وعلى
الثاني ففي كيفية قتله وحها ان احد هما انه يترك حتى يموت جوعا وعطشا وخرم
به جماعة على هذا القول وانكر الامام والثاني انه يفضله مقلبه لحدوده مدونه
وهو وجه ثالث ياتي بعد روي صاحب التفسير قوله قدما انه يصلب ثلاثا وينزل
او فان الصلوات فاذا مضت انزل وصلب وعطفيه وعلى هذا بطم ونسعى بالبلاد
ثم لم يزل على الصلابة على العواين اذ اقبل ثم صلب او صلب حيا في قولان وقتل وحها
احدهما بله امام فعلى هذا لو عرض له السهرى فليها يهل يزل في وحها ان طهرهما
يعبر ويا سها لا وهو ظاهر النص والفعل الثاني انه يترك حتى ينهر او يسل ووجه
قال الامام وعلى هذا لا سأل باسمه اولاد منه ولم اراه الا لصدا لاني وفي القلبي مني
والدين في بعضهم انه يترك حتى يسل ووجه والسا مضع بعد هذا مدة طويلة
اسير وقد عثر النعوي عنه انه يترك حتى يسل صدقته الا ان يبادى به الاحاد خروج
الصدقة بعد خروج الودك ولامه خالف قول الامام انه يبقى وان اسى وقد حكى
الغاضي في وجهين وخو رجل كلام النعوي على ما اذا صلب بين الناس وكلام الامام
على ما اذا صلب خارج البلد قال الرافعي والقولان معناه على انه يصلب حيا فيمن
ابراي هرس انه يطرح على الارض حتى يسل صدقيه ومصدق على القولين في الاطاعه
ونكفسه والصلب عليه فان قلنا بالصالح انه يعمل لم يصلب مقلبه ذلك بعد العمل
ثم يصلب مكفنا والثاني ان قلنا يصلب بله امام فقط فلا يعمل ذلك الا بعد الابدال
والثالث انه لا يصلب عليه مطلقا اما انه له والرابع انه لا يغسل ولا يلبس ولا يصل
عليه ولا يدفن قال الرافعي ولا بعد ان يحى هذا الوجه في ما اذا اقتصر الحار على
العمل وفيه نظرون قلنا يصلب حيا فان قلنا انه يترك حتى يهرط لا غسل ولا صلوات
وان قلنا انه يحط بعد الملائه فيها عند توقع النعير ومعه يلبس ويصلب عليه

ويروى

ويروى قال القاضي المالوردي والرويانى ويلون العسل والصلب في موضع
الحرامه الا ان يكون حراسهم في معان من قبل الى ارب البلاد الهام من المضار التي
يذكر فيها اهل الفساد فخرج لومان الحار في الصلابة في صلبه وحها ان صحتها
وبه قال الغاضي الطبري نعم ويا سها واخذ به الاثرون وروي عن الحسن لا مال المالوردي
ولا وقي بن ان يقول يعمل لم يصلب او يصلب لم يعمل واما عصبه السعي المدحون واليه
ما ليس معصوده على المذهب ومعنى نعمهم اهمر ادا هربوا من خذل الامام اسعوا
لنعمهم وجمعهم وسدد كمالهم من طهرنا به احسننا عليه ما يصبه حيا به من الخد او
يعدر والعبر على هذا ان العبر بانه لا ينفذ له نوع بغيره الامام بما يراه من
يرون او يعبروا وحس او توبع وله بوله اذ اراي فيه مصلحه ومنهم من قال السعي عتوبه
عنصون في حق من اقتصر على الاربعات او اصاب الطاع ولم يعمل ولم ياجد ما لا
واحد ما دون النصاب على الاصح في استراطة تسعة الامام الى حيث يراه ويحججه
حسب ما اهل الحضر ولا يتركهم يظلمون حسب شأوا ولا يعبره في البلد المنفى
به نصرت او حبس او غيرها او يلبس بالنعى في وجهان قال النووي والاصح ان ذلك الى
في الامام فيعمل ما يصبه المصلحة وقال المالوردي والرويانى فقالا ان لم يعمل وماخذ
المالك لغرض في تعريض الحس تعريض وجهان فان قلنا لا حار الامام العمود عن تعريض وان
قلنا نعم لم يحترقه العفو الا ان يظهر بوجهه ولا يحس ببله او غير هاتيه وجهان
وهل يقدركه مدته في وجهان احدهما لا ويعبر ظهور التوبه فان قلنا بقدر وجهان
احدهما بعد ما دون سها اسير لنعير العبد والثاني ما دون الستة وسالح من ذلك اوجه
احدها انه بعد ما يراه الامام وله العفو الثاني انه يعبر بالنعى وليس للامام نزه وله ان
يصدقه صا او صرا وان يضر عليه الثالث انه يتوب حيا في بلد الرابع ان له النفي
والخمس في البلد المنفى اليها واذا احصت اليها عدد الحس راد **النظر**
الثالث في حكم العقوبه ولها حكمين الاول سقوطها بالتوبه وقدر ان الماطع اذا هرب
منع ونعام عليه ما يستحقه من حد او تعريض فان تاب قبل العذر عليه سقط ما يخصه بطريق
من العقوبات وعن القدم قول ضعيف انه لا يسقط وعلى المذهب يسقط حكم العذر ان كان قبل
وعى سقوط اصله فان اصحها لا يسقط ان يعرض وان يعفو على مال ومجانا والثاني

فيه قولان يمتثلان على ان عقوبة العاطع بمحض حد الوضيق بها العصاص وهو الصحيح
ومنه من جرح قول السقوط من الخلاق الاتي في سقوط حق الله تعالى عنه وعن غيره بالسب
لحد الرداء وطرق في حد العذف وصعفه الروباني وقال يلزم بانه الاستسما ووسط
بها الصل ان كان جميع من العمل واخذ المال وقطع الرجل ان كان اقتص على احدى المال
وفي سقوط قطع اليد اذا كان الماخوذ مصابا وجهان يمتثلان على انه من خواص قطع الطريق
وفيه وجهان فان قلنا انه من خواصه سقط وهو الاظهر وان لم يحد له من خواصه ففيه الخلاف
الاتي في سائر الحدود والاصح انه لا يسقط وان كان الماخوذ دون النصاب وقلنا يقطع
به سقط بالنوبة على المذهب واما النوبة بعد الطريقه ففي اصولها الحد المعطى يقطع
الطريق طريقتان احدهما فيه قولان فالقولان في سقوط حد الزنا والسرقة والشرب
بها وان كان في محل الخلاف في سقوط بها طرق بعدمت في باب الرداء والطريق الثاني القطع
بانه لا يسقط والصحيح عدم سقوطه فان قلنا يسقط حد القطع بالنوبة بعد القدره
او يسقط حد الزنا والسرقة والشرب بها فهل يسقط سبب النوبة او يوقف على
صلان العمل فيه وجهان وهذا الخلاف في سقوط الحد في الظاهر واما في الباطن فيسقط
بالنوبة ولا فرق في حد الزنا والسرقة والشرب بين ان يكون سبب بالاحراز او بالبينه
واحصار الغزالي في سقوط النوبة الحد في غير قطع الطريق رايا موقوف وهو انه
ان لم يطلع عليه وبعد الا بعد ثبوته واصحاح عمله سقط الحد وان باب عدا حده
لا قام الحد لم يسقط لا بهامه في النوبة وهو راجع الى المهرقة بين النوبة قبل الظفر
وبعدا وقد مر الخلاف فيه وقد يرد الخلاف في ان النوبة بمجرد سببها يسقط او بعد
معها صلاح العمل الحكم الثاني اذا قل طاع الطريق في قطع الطريق
حظا بان روى الى شخص فاصاب غيره او سبه عدم فعل وجب الله عليه عاقلة
وان تعذر فقد سرائه محرم قبله وهذا المذهب عليه حق الله تعالى او حق لادبي فيه
قولان اصحها الثاني وغير بعضهم عنها بانه محض جناح تعالى او مجمع في حق الله تعالى
وحق العربي واحرون بانه محض جناح الله تعالى او حق للعبد بالعدل في ثقله
العمل حق الله وسفدع عليها مسائل الاولى اذا قل من لا يعمل به لعلم
الجاه او غيره فلا لوفد فيما او عبدا او ابنه فان علمنا في حق الله تعالى فقلنا

حدا

حدا وان علمنا حق لادبي لم يعمل ونوحه الدية في الحر والعمة في العبد وقبل ان نضه
في الامم في الدمي ولو قل بعد نفسه وطريقتان احدهما انه على القولين قال الامام وعلي
هذا لا بد ان تصور للحد احصا بالرفقة ولا وجه الا ان يكون مستأجرا للحد
لعضم او معاراضه وصورة الغزالي في ما اذا قل عرعا لم انه عبده والثاني المصطلح بانه
لا يعمل به احاب العوي ولو كان بدل عمن محاسبه فهو هو به ملك فاكو كان
العبد مستأجرا فله ان سده عن الرفقة ولله ما يملك والعقل يعترفه
لكن الغزالي قال ان العبد يملك عن الرق بالموت ويملك بقود الحائث به الى الرق
والوجه ان يلاحظ هنا ما يعدم ان يكون العمل من اجل المال وما ذكر جماعه
انه لا بد فيه ان يكون محررا بالمعول ويعرض المسألة في ما اذا كان العبد مستأجرا
مستأجرا لحفظ المال ويضع الخلاف الى الخلاف الميعدم ان السداد سرق مالا
محررا بالحاط عنه المستأجر او المستأجر لذلك هل يقطع ولو قل في المحاربة مرتدا
الى الماوردي ان لم يعلم بمرتبه فله القولان وان علمنا لم يعمل وطعا البائنه اذ امانه
لما قل فان قلنا العمل حق الله تعالى فلا دية لولي القتل وان علمنا حق لادبي فله الدية
دراماله الغزالي والراعي للكن قال الماوردي والرواني اذا اختع على رجل قتل في المحاربة
وقتل في غيرها فان كان في غيرها استوفى له وللغول في الحرارة الدية وان كان العصاص
في حقه محتملا لان قواء العصاص يسقط به حق الله تعالى ولا يسقط في لادبي من
الدية ومعنى هذا القطع لوجوب الدية هنا السداد اقل الواحد في المحاربة ول
جميعا فان قلنا نسل حد اقل حد اسلمهم ولا دية وان قلنا قصاصا بواحد وللبائين
الدية عم الذي يعمل به الاول ان فاهم مريسا والامر حرج له القدره ولو عفا ولي
الاول لم يسقط ولا يعمل الحق الى من بعد قال البغوي وقال غيره يسقط العرافون
فالواهل يعمل بالاول او بالجميع فيه وجهان وقد مر ذلك مسوق في الحائث الرابعه
لوعنا الولي على مال فان قلنا العمل الحد احصا لعموم وان راضيا في القصاص
يسقط العصاص ووجب المال الذي عفا عليه وقل جدا في العصاص على مرتد
فعبا عنه الولي وقد يعدم عن الامام ان الحد يقع قصاصا ويحد حق الله تعالى وصلي
هذا يوافق مسله المريد ومقتضاه ان لا يحجب الدية فان قلنا العمل لا يسقط اولا يصح

استقاط الموصوف ومما صعد الحسامية لو ابان فل الطفر سقط الحد وببقا
القصاص للولي ان يسوفه ولن يعنى على مال او محانا ان قلنا له حق في القتل وان قلنا
هو حق الله تعالى سقط مطلقا واسم عليه شي وقدم حكاية طرية فاطعه انه لا
يسقط بالتوبة السادسة لو طعن قبل الفصل او قطع عصفوان راعينا في القصاص
قلناه سدا ما مله وان محصاه حنانه تعالى فل بالسيف السابعة لو قتل قاتل
يعر ادن الامام فان راعينا معنى القصاص لرمه الله دون القصاص على الصحيح وان
لم يراع ولمس عليه الا التعذر المأمنه الكفارة ان راعينا في معنى القصاص وحبت
الحما والاملا **فروع** الاول داصر العاطع جرحا فان سري الى النفس
بال التوبة قد سار قلا وقدم رحله ولن سري بعدها قال الامام محتمل ان لا يتحتم
ولعله الاظهر نظرا الى حاله الحرج وهو يلفت على ما اذا جرح العاقر فافرام اسلم
الجرح ومان المحرور وفي حوص القصاص قولان وضرم به في البسيط وان
وقف قال بان من لا قصاص فيه فالحاجة فلا يسل عليه حامي غيره والواصب فيه
المال ولا يان التحم بل للتحقق عليه العفو حامي بدل النفس الواجب بالتسل
الخطا وان كان يجب فيه القصاص لقطع اليد قبل ماله وفي تحم القصاص والجراح
بل افعال احدها تحم حامي النفس وفي مراعاة العنانة القولان واصحهما
انه لا تحم وبالمها انه يحتم في التدرس والدجلين ولا يحتم في الاعضا التي
لا يشترع قطعها حدا كجذع الالف وحكم الاذن وقتا العين ومن الاحكام
من لم يثبت القول الاول وحري في الجراحه التي يجب فيها القصاص كالوضحة
فان كان محري في بعضها كالحاشية قال الماوردي محري في الموصح وبعض الحنن
عليه حرس من الابل على حرس من الابل في مقابلة في معاملة الهشم وخرج ابن الصباع
على الجراحه في تحم الجراحات انه لو وقع يدهم قله في الحمار به فان قلنا الجراحات
لا تحم بالحكم قالو قطع في غير الحمار به قله في الحماره وسباني وان قلنا تحتم
بقطع م يعل ولو وقع يد انسان في الحماره واحد المال بطران قطع يدهم وقتنا لا
تحتم وقعا اخذ به اليد وقطع بين الحمارب ورجله اليسرى حدا وان لم
نعف او قلنا تحتم قطعت يمينه قضا ورجله حدا وان قطع يساره فان قلنا

→

لا يحتم وقعا اخذ الله ووطعت يد الحمارب اليمنى ورجله اليسرى وان لم
نعف او قلنا يحتم قطعت يساره ونوح قطع عنقه ورجله اليسرى الى اندمال
اليسرى الداني ثلث قطع الطريق سهران رجلين لاسفاده رجل وامراه ولا
يد في السهمان من الفصل وبعض القاطع ومن قله او اخذ ماله ونعاس صوره
بما مر والسهمان على السرقة والمقصود التلذذ في صفة الشهان وقبولها من الرفعة
فاداسه داسان سهم على واحد او جماعة لقطع الطريق على واحد او جماعة فان لم
يعرضوا في شهادتهما الى انهم قصدوا انفسهما وما لهما ثلث شهادتهما ولهما ان شهدا
بذلك ولن كانوا يعرضوا لهما ايضا وليس للقاضي ان يحبس كلهما من الرفعة ام لا فان حبس
بايها ان لا يحسبه ونعسا على السهمان وعن ابن داود انه لسرقة ذلك ووجه ابن الصباع
بانه لا يسا لهما عما يدعي به ومفهومة ان المسهود عليهم لو ادعوا وسالوا الحسام
سوالهم عنه فان عليه ان يسالهم وعلى طر حال لا يترتبها الجواب لو طلبا بعد الشهان
حماهم وان كان قبل الحكم امسح الحكم وان كان بعد فلا وان قالو قطعوا علينا الطريق
واحد واملنا ومال رفاقنا وطريقان اصحها ان شهادتهما لا يعل والداني ان يقولها
في حق غيرنا قولن قالو شهد لنفسه وشريكه وعن السند يحيى ان الحارر من سرح روي
انهما لو قالا يعرضوا لنا و قطعوا الطريق على غيرنا فثلث شهادتهما لان المعرض
احسن عداق وهو ما اورد الروائي ولو شهدا سان نوصيه لهما فيها نعت او اسراي
لم يعل شهادتهما وان قالا شهدنا بها سوى ما سعلق سامن المال والاسراي وان ثلث
قال البعوي ولو شهد فقير ان انه اوصى ثلث ماله للفقراء ثلث شهادتهما لعدم تعين
الصرف اليها بخلاف ما لو شهدا انه اوصى لثابره معسر الفقراء ما لا يعل لمستاد الصوة
المال **بوالى** من قطع اليد والرجل من الحمارب بخلاف ما لو استخف بسان
في القصاص ومنها في السرقة فانه يعرض سواهم قطع الحمار به لو تاخر ومهل بعد
قطع اليها الى الاندمال ثم يقطع العنق ولو وجب قطع يمينه ورجله اليسرى بالحمار به
وقطع اليد اليسرى بالقصاص قدم قطع اليسرى قضا صا ومهل الى الاندمال بقطع
العصوان بالحمار به ولو قطع سارا انسان ورجله اليمنى في الحمار به واخذ المال قطع
الاولان منه قضا صا **بوالى** منها قطع العصول الباقيان حدا بعد اندمال الاولين

وإلى غيرها أيضا ولو قطع من إنسان استحققت له قضاها و قطع الطريق فان عفا
مستحق القضاها قطعت منه ورجله اليسرى وان لم يعف قطعت منها و قضاها
ورجله اليسرى حدا و لم يقطع عقوب قطع اليمنى او يمهل الى الاندمال فيه وجهان
اصحهما الاول و هما الوجهان ذكرنا في ما اذا اجمع عليه قطع يماه في السرقة و قطعها
مع رجله في المحاربة فان لم يمهل يقطع منها وفي قطع الرجل قبل الاندمال وجهان
للمذاق الطبري وابن الصانع هما على ان قطع اليد في المحاربة من اصلها حتى تسقط
بالوفاة قطع او لا حد المال على وجه بعد وصول جده حتى لا تسقط بالتوبة
فلا يقطع على رأي فان قلنا لا ولا السأوالا و خرج منه طرفة فاطمة بعدم الموالاة
هنا وهي التي اوردتها القاضي و ينفى هنا بوجه اليسرى في الحد ولا تغد الى اليد
اليسرى والرجل اليمنى قطعا ولو استحققت يد اليمنى ورجله اليسرى بالقضاها
و قطع الطريق فان عفا المستحق عن القضاها و قطع العصوان حدا وان قص فيها
سقط الحد ولو قطع العصوص في المحاربة واخذ المال فان قلنا الحراصة في قطع الطريق
لا يحكم بالحكم لا لو قطعها لا في المحاربة و حارب ايضا وان قلنا يحكم بقطعها
قضاها و سقط الحد كما قاله الشيخ ابو حامد وغيره سوا قطع العضو قبل اخذ
المال او بعده و قال الشيخ ابو اسحق اذا قلنا يحكم فان عدم اخذ المال و لم يقطع في العصوص
سقط الحد وان عدم قطعها لم يسقط بالقضاها حدا المحاربة بل يقطع يده اليسرى
ورجله اليمنى ولو قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى راسا و لزمه القضاها فيها
واستحق عليه قطعها بالحراصة فان عفا مستحق القضاها قطع العصوص حدا و لا
امس منه يمهل الى الاندمال م يمام عليه الحد ولو قطع اليمنى والرجل اليسرى
في المحاربة ايضا فان قلنا الحراصة لا يحكم و هنا مستحق القضاها من ايم عليه الحد
وان طلب القضاها او قلنا يحكم بالحكم لا لو قطع اليد اليسرى والرجل اليمنى لا في المحاربة
و قد مر الرابع اذا اجمعت عصوص بالادمن بحد القدي و قطع الطريق
والصل فان رخصوا على الطلب حله و ترك حتى يبرأ من الم ضرب م يقطع و يفسل
فان كان ولي الصل حاضرا فقال لا يبرأ كوا الموالاة من الجلبة والقطع من اجل فاني
اذا و الى الصل عقب القطع فوجهان هما احتمالان للامام احدهما سادس ولا يمهل

والله اعلم

والله اعلم عند العرالي والرافعي انه يمهل رجا العفو و خصصها الامام با اذا
اخذت موته بالموالاة بحيث بعد العمل لا يسهل له ذلك الى حرة المدبوع والقطع
بالمصادرة اذا امكن القضاها بعد القطع ولا فرق في ذلك بين ان يعلم حق مستحق
حق الطريق او باخر ولو اخرج مستحق الملاحقة بالرافعي فاس ما سبق ان نص
الا حرا و اذا اوجب على واحد حد و قد خالفه جماعة حد لهما منهم ولا يوالي بينهما
و قد مر و اذا اجمع على واحد حد و قد تمحصه الله تعالى بان سرب و زنا و هو يترك
وسرق و اريد او قبل في المحاربة فالذهب انها تسوفي عليها و عدم منها الاحق فالاحق
فان حد الشرب و يمهل حتى يبرأ من حد الزنا و يمهل حتى يبرأ من قطع يده و صل عقب
ذلك فان اجمع مع هذه اخذ المال بمحاربة قطعت يده ورجله بعد حد الزنا و هل يوالي
من قطعها او يوضع قطع الرجل الى اندمال اليد و وجهان اصحهما وهو المنصوص
لا قال الروياني في موضع و سدرج قطع السرقة في المحاربة وقال في موضع اخر يبرأ
من السرقة و هذا عن المحاربة لكنها يقطعها على الولد اذا لم يوحدا لا المحاربة و قد
عدم البعصل المتعذر عن الامام في الحالة الاولى فاني هنا وقد ذكره وقد يبرأ منها
و ر المذهب و وجهان احرا ان احدهما انه اذا كان في الخنايات فليوالي منها ان حد
الشرب و الجلبة و الزنا سدرجان في كل الرن ف يصر عليه و يصبر اليها حد
السرقة وقال سدرج منها و حواء بعضهم في ان يدرأ حيا في حد المحاربة ايضا و يحكم الروياني
وقاسه على دخول القطع في المحاربة في السلف فيها و ساه على ان القطع في المحاربة م هو قطع
سرقة و يظهر حد يماه في دخولها في الدم في الزنا ولو اجمع رجم بالدرنا و قبل بالدرن مالت
الروياني رجم للدرنا لانه اشتد نكالا و اذا اجمعت عقوبات الله وللادمين ما اذا ايم
الى العصوص المذكور حد القدي بعد نص على عدمه على حد الرنا و هل قدم لحد اوله
حق ادبي و وجهان اصحهما الثاني و خرج عليها ما اذا اجمع حد السرقة و حد القذف
يعمل الاول بعدم حد الشرب و يحكم في المذهب و هل الثاني حد القدي و هو الاصح و فعلى النص
و يبرأ في ما اذا اجمع حد الشرب او حد الرنا و قطع الطرف قضاها و يمهل بعد حل
عقوبة الى البرا منها ولو كان الصل الواجب بدل من الرن الصل قضاها و كذا الحكم و اذا
اجتمع الصل بالبيع في الزنا و الصل قضاها فوجهان احدهما يفسل رجا يادن الولي ليتا دك

الحقان واصحهما انه سلم الى الولي ليعمله قصاصا ولو كان العبد الواجب العمل في
المحاربة ففي وجوب التعزير من الحدود المعامه قبله وجهان اصحهما نعم واذا اجتمع
العبد في المحاربة مع العبد قصاصا لا في المحاربة فان كان العبد في المحاربة اسوقا له
ويوجد الدية للاحرار وان كان العبد الاحراسوقا فاني عليه قبل المحاربة وان قص
عذرا في ما في المحاربة الى الدية وهذا يصلح او استحق الصلب في الخلاف المصداق
في ما اذا مات المحارب قبل ان يصل ولو زنا مرارا وهو بكر وسرب مرارا وسرق
مرارا ولم يعم عليه حد فلهما كلهما حدا واحدا وهل يقول بحدود لم يسقط
ويعود الى واحد او لا يجب الا واحد في اخلاق ولو زنا او سرب لم يحد زنا
او سرب باسا حد حد الحر بعد براه من الاول ولو اقيم عليه بعض الحد فهدم
واربكت الجريمة ثانيا دخل نفس الاول في الثاني وقدم ولو زنا لم يحد زنا
ثانيا قبل التعزير حله باسا وكفاه تعزير واحد ولو زنا وهو بكر ثم زنا وهو سرب
فلا يحد الاول ففي اندراج الحد في الرجم وجهان اطهرهما عند الغزالي نعم وقال
الامام هو المذهب واصحهما لا وعلى هذا فعرب بعد الجلاء او يرجع عقبة في وجهان
اطهرهما الثاني ولو زنا العدم عتق قبل ان يحد ثم زنا ثانيا فان كان بكرا جلد ما به
وعرب غاما ودخل الحد الاول في الثاني وان كان محصنا في الثاني وقال البغوي
يحد خمسين ثم يرجع قال الرافعي وسه ان يكون على الخلاف في ما اذا زنا الحر وهو
بكر ثم زنا وهو سرب ولو زنا الدمي المحصن ثم نفس العهد واستزوم زنا باسا ففي
دخول الحد في الرجم الوجهان المصداقان قال البغوي والاصح المنع فجلد او لا
حين لرباه في الرق ثم يرجع واذا قلنا العبد يعزب قبل تعزير ثم يرجع او يكفى
بالرجم في الوجهان فسرر لمواضع مع الحدود التعزير قال لما ورد في
قدم عليها فلها الحقة ولانه حق آدمي وفي العلل الثاني نظر الحسن ايه
السابعة شرب الخمر المحرم مائة وتدر في لغة وطلوا ابا علي عصى
العنب التي اذا اسند وفدى الزبد وعلى المتخذ من الرطب اذا اسند وقدر
الزبد ولذا ان لم يحد فعدا واحدا حصلت اصحابنا في وقوع اسم الخمر على
الاسند - صرح بالحرمان والى ابي هريرة قال القاصي ابو الطيب وابن الصباغ

والاكثر

والاكثر من بيع عليها حسنة للاسند في العنق الموجب للسبحة وهو فاسد اللعنه وهو
ظاهر الاحاديث والثاني انها لا تبيع عليها حسنة بل يحار او سبه الدافعي الى الاكثر من
وكان المكملون سرقة اول الاسلام وحلت اصحابا في ان ذلك كان صحيحا ما سبه
بالمطالبة او انما كانت النجاسة لم على وجهين وصح النووي الثاني والمحرم خرام اليوم
ساقا ولو اعيد احد حلالها اليوم كثر لمخالفة الاجماع الاول وهو حاسد عند الاكثر
ون قهر العهد بالاسلام ولم يسلح حرمة وقال الامام الطائي هذا لم يصد من العنق
من حصص واما نحن لا نلتزم من ان يراعى الاجماع واما سبحة فسلح فلف بلف من خالفه
يسرفنا لا يلتزم لا يصدق المصدق في قسمه ما ذكره الى السردع ثم نزل
في راد الشرع وفي معناه قول ابن الصباغ يلد له لانه كذب النبي صلى الله عليه وسلم
فدعاه محبة بخرمها قال الرافعي وهذا اوضح فالحرمة في سابقا العهد الاجماع
في حرمة او حرمة فيها وهذا في المحل من عصى العنق فاما النجاسة من غير ذلك والاسد
بغير محالها للاخلاق ولا يحرم سرب ما لا يسكر من الاكل والشراب سرب المصنف
بغيره والمصنف ما عمل من تمر ورطب وسرا الحلطن ما اجد من تمر ورطب وقيل ما
يحل من تمر ورطب والطرف في الثابت في اخرين احدهما في السرب الموجب والثاني في
حد الواحد المطر الاول في الموجب وهو شر الملتزم ما سلكه حنيفة بخارا
بغير ضرر ولا عذر العبد الاول الملتزم للاحكام الشرعية فحرر به الحر والحرر
والنصي فلا حد عليهم ومعنى عدم وجوب الحد على الحر ان لا يعبه عليه اذا دخل
سبا بعد او امكن او اسرناه وان قبلناه فاعلمه على المردم عليه الثاني قولنا سرب
سرا ما سلكه حنيفة والامام في السرب والمسرون الموصوف فاما لفظ السر فمحرر به
بالواختص او اسقط بالحر فانه لا يحد على الصحيح وقيل حد فيها وقيل بحد في السقوط
دون الحقة ولا فرق بين سرها صفا او مروجها او عصى ادا كانت طاهر فيه
لكن الحد لا يحصر بالسرب بل يلحق به ما في معناه كالواحد ذوو من الحس والنجس بها محررا
يرى واصل الزبد او طعم اللحم بها واصل المرد ولو اكل اللحم وحد فلا حد ولو عصى بها
دهما وحدها اكل الخمر او اشام المعاصي وساوله فوجان اصحابا لا حد فان
الامام وعلى فلا يسرب ما تورده في وطئت من الخمر والماعا بصفاته لم يحد

لا سهلا ولا شديدا ولا لون المشروب يسكر حنسه والراد به امر ان احدهما الاثني المسكن
يحدث بها ما يحدث بشرب الخمر المتخذ من عصير الغنم وما يشبهها لانه يحدث من الدليل
من حسن ما يسكر وان كان ذلك القدر مسكرا القدر الثالث لون الشارب مختارا
فلو اراد الخمر فهدا فلا حد عليه ولذا الوالد في شربه نفسه على المذهب وهو مبنى
على الخلاف في انه ساج بالاداء او حب او لا ساج فان لنا ساج وهذا الصحيح لم يحد
وان لنا لا حد على الخلاف في ان من زنا مكرها لم يلزمه الحد القدر الرابع
ان لا سطر الى شربها وخرج به صور بان احدهما ان من عقر بلفه ولم يحد ما يشبهها
به غير الخمر فله ان يشربها به على المذهب بل يجب ولا حد فيه وجه انه لا يجوز
ولزمه الحد وصحة صاحب الادعاء ورغم البون الا ساق على الخواز السانية
في حوار شربها لدفع العطش والجوع والمرص اوجه اصحها المنع منها وما يشبهها
الحوار فيها وبالله المحور للدواوي دون العطش والجوع وراعيها عليه وخامسها
ب اللدغ المحور للعطش دون الجوع وسادسها لا يجوز شربها للدواوي وجوز شربها للعطش
دون العطش فان لنا محور شربها للعطش او الجوع وحب ونحوه القاضي ان
الطبري والرواني روي القدر الذي يتناو منها خلاف بالخلاف في اهل المصطر
المسته ولا يجب الا حد ما سكر الرمي وان لنا محور شربها للدواوي حصص
بالقليل الذي لا يسكر ولا يدمر احنا طيبا لم يحد وقال القاضي لا بد من ان
اسهل ونعم مع ما فيها من المرض بذلك وشرطان لا يوجب ما يقوم مقامها
ولو كان الساق يوجب من الخمر لانه سيجعل بها فوجها قال الرازي اولاهما
الخواز وان لنا لا محور للدواوي فشربها في وجوب الحد وجهان احدهما
لا يجب وهو قول القاضي الحسن الماوردي في الحاوي الاول انه لا يجب
وبما راجح فله الامام الى المعين وقاس قول القاضي اولاهما اذا
شرب للعطش وسعناه وصرح به في الحاوي الثاني في الاحكام السلطانية
انه لا خلاف في شربه للدواوي واما ما عداها من الاعيان التي هي الخمر الحنينة
والسرطان والمخون الذي يخرج في حوار الدواوي بها بله اوجه اصحها
الجواز وبالله المنع وبالله المحور لغيره من الدواوي وحيث جاز فهو

مقيد

مقيد بالسرطان الذي يورث في الخمر وان حصر اللذات لم يداوي بها قال الامام
ومن حصر من احرام القلب وباطنه الحنينة المحرقة وبلغ محامل المدفوع فلا خلاف
من اهل الصناعة ان لهوم السرطانات اذ اختلفت بالاسع اعلاج لكنه مع بعينه
قد استغنى ولا يشفي هو محمل للسرطان والبرد ولكن الطرد ما يلبه الى التعرق من الخمر
وغيرها قال وسحق سخي يقول الخمر في المعاجين بالاعيان الحنينة وهو حسن ولو
كان يصطر الى الدواوي بالحاسه في يجعل البرد ونحوه في الوضوء للدواوي يطهرها
في الحنينة والمقصود الحوار القدر الخامس ان لا يكون معدورا وخرج به شربها
ولم يعلم بحريها لعدم عهد بالسلام واداء دعاه ولو قال علت انها حرام للعلم اعلم
ان فيها حدا وحدان من شربها وهو بطنها شربا احر حرس المسكر فلا حد قال
السافعي رضي الله عنه ولو سكر وفاته صلوات لم يلزمه مضاهما اي فالمض عليه
وان علم انه من حسن ما يسكر لكنه طر ان ذلك القدر لا يسكر حد ولزمه قضا الصلوات
القائمة في زمن السكر ونص على ان الحنفى اذا شرب لسهو حد وان الذي اذا شرب
خمر لا حد وان رضي حكما بعد الدماء ولا اصحاب فيها طرق اصحها تقرير النص
فمسألة الذي مسماه من الصابط والمانى ايها الحدان اذ ارضى الذي بحالنا والثالث
ايها الحدان والخلاف في حد الحنينة في القدر الذي لا يسكر فاما القدر المسكر فحد
بشربه ابقاها ودام القاصي شجر بان محل الخلاف في الذي اذا اظهر والشرب دون
ما لو فعل حنينة من ارضه او ما المعاهد فلا حد شرب الخمر قطعا وقد عدم هذا من
الصابط اذ اعرف فلا يمام حد الشرب الا اذا اظهر للقاضي الشرب بالشروط
المقدمة وذلك اما لسهان رحلن فضا عدا او امرار السارب وذكر السج
او حامد بالنا وهو ان لم يعلم انه يشرب المسكر بان رايه سكر من غير
سكر وهو ظاهر لحد المحصر قال الرازي ولعل هذا مبني على ان القاضي يعني بعبارة
ولا اعلم على وجود راحة الخمر من نكته الانسان ولا على مشاهدته من لونه
ولا على نكته الخمر وفي وجه ان السرطان لا حد وان لم يسكر سكر الا ان يداوي
ما يقطر الحد وحط الماوردي ما يلبه وصحة الاقرار بالشرب به والسهان به ان
كانت مسيلة ان يقول شرب الخمر او سكر ما سكر منه غيري وانا عالم به مختارا

او يقول او يقول الساهد كذلك وان اطلقا فقال المقي شرب الخمر او المكر او ما سبه
 غير مكر او صر عليه او شهد ايمان انه شرب الخمر من غير بعض لعلم واختياره
 فظهر بان احدهما فيه وجهان اصحهما وهو ظاهر النص انه يلقى والمالي القطع به
 فروع الاول ما ينزل العقل من عدم الا تشبهه كالبيع بحرمه ولا حد في تناوله
 ولذا الخمس المعروف التي سبغها السفها الثاني لو اجمع في وضع اليد المناظر
 الى ان نزال عقلة خرج حوازل ذلك على خلاف في حوازل الدواوي بالخمر فالنوى الام
 هنا الحوازل ولو اجمع الى دواويل العقل لعرض صحيح جازنا وله وطعا فاعلم
 في طاول الدان الثاني البدل المحون بالخمر محس قال ابن الصباغ والذواني ولا
 يجوز سعه والرافعي ويسعى ان يجوز قالون الخمس لاجان تصهين سعه في المسا
 وفي محس المنجرب الوضهان اللذان في دحلن الخامس الشرط الثاني
 في الواجب واللام في قدره ونسبه اما قدره فاربعةون جزء على الحرة وعشرون على العبد
 وقد يلقى في هذا الحد الحرب بالمال والاحدى واطراف الساب ام سعة الضرب
 بالسوط حتى الامام عن العرائس فيه وجهان اصحهما انه يكفي وما لا الصب بالسوط
 كما يقطع وفي كتب العرائس عكسه وهو انه يكفي ضربه باليد يدي والنفال والنفال
 الساب قطعاً في حوازل ضربه بالسباط وجهان ولام الما وردي توافق ما نقله
 الامام فحصل منها ثلثه اوجه اصحها ان الضرب بملصها حار وظهر طام الامام
 والغزالي انما ضربه بالايدي والنفال والنفال ما يبلغ اليه الما رضى سوطاً لا
 الا يضار على اربعة ضربها باليد والنفال والنفال والنفال وحصل الامام
 ان يرد الصرا على الاربعين الى مائتين وجهان احدهما لا ورجه التماسي
 والنفال واصحها ان يرد صر به الى الاربعين والمائتين حار وما حاوز الاربعين حد
 او يعبر احدها انه يكون حد الخمر بضع مائة وبعضه راجع الى راي الامام واصحها
 ان يعبر واما ثلثه الضرب وهو امر لا يخص لهذا الحد بل الحكم فيه وفي حد الدنيا
 وحد العرف واحد فالنظر في السوط ورفع اليد والصب والرمح اما السوط
 قال الشيخ ابن الصلاح هو المحدث جلود سور يلقى ويترك بشرط ان يكون
 معتدلاً في الخمر واقام بين العصب والعصا ويوم مقامه لا حصة اليه

العصب

العصب والعصا لا يميز الوسط في المحر سوطا في الصناد فكم
 الدبل الرطوبة واليبوسة واما رفع اليد هل يرفع الضارب يده فوق راسه لمح
 يده وعمر ابطه ولا يصع وصايل يرفع يده رفعاً متوسطاً بكتب السوط معلما فان
 المجلود رفق الجلد يده من الضرب الخفيف لم يال مادامه قال الماوردي ثم ان
 لا يصره بعد ادمانه لا ستمكال الجلد لم يضر وكذا ان صر به بعد في غير ذلك الموضع
 وان صر به في غير ذلك الوجهان وجهان ان يلائمن جميع الذب او لصفها فيه وجهان
 ويسعى ان يكون حكمه حكم ما اذا صر به بالسباط فالت على ما سأل واما الصرب
 مسرورة على الاعضاء ولا يحل مع موضع واحد وسوق المعامل كتحذير الازن
 والاحدع وهو عرق في موضع الخاخم من العن وتور الحرة والعدج وخودك
 والوجه واما الوجه مطلوب في صدر الحصان وفي الراس وجهان احدهما اذا
 صر به لا يمسك ويحاذيه زوال العقل والبصر وفلان يصره واطهرها عند
 الا ليرى ان لا يتقي ولا يصد المجلود بل يركن مطلقاً ولا يصره لحده ولا يبل
 لوجهه ولا يند ولا يخره عن سانه بل يركل عليه فمحص او حصان دون ما يصره لاله
 مرجه محسوه ووجه وصره الدبل فابا والمرأه جالساً وبلن عليها ما بها او يربط
 ولم لنها عليها امرأه واما الجلد وليس من شأن الساب الما وردي واحداً المقدرين
 من ولاه العاق صر به الساب من مخرور او رزح وهو حسن والعراق حد
 لانها لا تدفع الالم واما الدمان والظلام في اعتداله وقد تقدم في باب حد السرنا
 وفي نوال الرمان الذي يقع فيه الصرا فلا يدمس برالها فلو وقعها على الامام فصر
 له يوم صر به او صر به او عرس لم يخر خلافاً لما لو طلع لصر به لداقونها فانه يرد
 حله من الدنيا في يوم محسن وفي اخر محسن احرا وصلة الامام بالسر والنجاس
 بانه ان كان لا يحل من بل فنه الم له ربع لوط لم يخر وان كان يوم الماله ومع فان لم يحل
 رمن يبول فيه الامم العبدية وان حلك فنه يرد فاما طام العاصي الاعتداده والوجه
 المسموح حرم به الغزالي واما الحان فلا يمس في المسجد يصر عليه فان يطره وقع للوقع
 قال القاضي الطبري وابن الصباغ وكان العقل مكرها وطام الدافعي يصره ان حرام
 وفي امامته في دار الحرب يمسك مطلقاً واما الحال فلا ينام الحدي في حال السكر

سواء في حد الشرب وغيره والعبر بالحد في جميع ما يعلم الا العبر بالسلام فانه لا
يمنع في المبدأ **سبع** روح قال الماوردي اذا كان الحدود منها ما في اركان المعاصي
بظهره في محامع الناس وان كان من روى الهبات حد في الحلو ان حفظا لصانته
اخر كان سبحانه اليك اوالعبد الشري لم اولى الاضامع بوابه من
المسكن بالدره قال لا يحد في هذا الزمان لانه صار يعرف ذلك من لم يحزن دريه
المصرون واقار له خلاف اراد الناس الدين ما يرون بذلك وهو حسن واحسان
هذه الخانات السبع الموجبه للحدود ما في العبريات قال الماوردي والعبر
في السبع يادب على دين لا حديه فهو من الحد في انه يحرر يادب للصلح يحد
بحسب الدين وسارقه في بابه اوجه احدها ان يعبر اهل الهبات اخذ من يعبر
غيرهم وسوون في الحد الثاني خور الشفا في العفو بل يستحسان البالد لولف منه
صن لحلاف الحد ومن الاحكام من يحصر ليط ما يعمل الامام او يابنه للمادب في غير
الحدود ويسهر صرب العالم للصبي والروح روحته تاديبا لا يعبروا ومنهم من يطالبه
على الهد قال الراغب وهو الا سهر والمطرفة في اربع امور الموجبه له ومن سوفيه
وقدر اصل الواحد قال الغرالي هو مل جنابه على السبع المستدبره ما بعض بها
العبد سوا كانت على حق اليه تعالى او حق الادمي واورده عليه ان يرسل الصلوة
حانه على حق الله تعالى والواجب فيه العمل خدادون العبر والسبع **السبع**
وقد الا دمي المعصوم والمحرر للصبي عهد حانه لسبع من السبع ولا يوجب يعبر
والاحسن ما قاله غيره كل معصية لا حد فيها ولا كفارة ولا عفو فيها ولا كان
لجميع الختار على الاطراف والمنايع فان فيها عفو ولا يعبر على ما انصاه كلام
الماوردي والرويان الا ان يكون المنفعة في غير محل الجنابه كانوا فوحى على بعض
بدنه وذهب فقله فانها ذكر في وصوب العبر فيها خلافا ولا فرق بين يكون في
معديات ما فيه حد لسانه الا حتمه في مادون الفزع اذ لم يصل به الرنا فان
انصل به فلا وسدرج في الحد وسره مادون الصاب ونقب الحر والسرقة من غير الحر
والسب والادمان ليس بعدد او لا يكون في مقدمانه كالصبر نوع من شانه الدول
والمرور والسم واللص ولا من ان يكون جنبا محصا لله تعالى على طين اليه

العلم

العموس العبر مع الحنانه ولا يرد على ما يعلم لان الكفارة في اليقين يعطى بالحد والعبر
يعطى بالمعصية الناشئة عن تعبد اللذبة وهو امر زائد على الخت واما المستوى له فهو الامام
او نائبه وليس له تفويض الى المستحقه ولا الى المستحق عليه الا ان يكون للحسن نانا مقدرا
وما نانا معينا وليس له تفويض الى العبر ولا ابنه وليس ذلك لغرض الا بذكر الاول اب
وله يادب ولله الصبر للعلم والجرع عرسا **الاحسن** يوم الحد مقامه والظاهر
ان الام ومن الصبي في كماله من وصي ولعن الحالم لذلك فالامر بالصلوة والصبر عليها
وتعلم ذلك يادب الحد ومن يقوم مقامه بالحداد العبر يادب الامام ويظهر ان يلبه
العلم والامر به كاف في الادب وليس للاب تعبر بالبالغ وان كان سيفها على الصحاح
لمادب المعصية وان كان بالغها بالنصطه الماني السيد له يعبر روحه في حق نفسه
وان كان ليراه وكذا في حق الله تعالى في اصح الوجهين **الثالث** الروح له يعبر روحته
في امر الشفور على الوجه المعلوم في بابه وهل له تاديبها اذا كانت توديه بالثتم والمداه
في يرد عدم ورايت في معانق عن بعض مساح عصرنا ان الظاهر ان الذوق يادب روحته
الصغيرة للمادب والعلوم واعتقاد الصلوة واحسان المساوي وكل موضع حاز
لمادب فيه فهو مشروط بسلامة العافية ويحلف باحلاف المصرون في وضعها
فان افضى الى الهلاك في غير السد وجب الصمان على عاقلة العبر على الاصح الا ان يكون
صربه بما سلكه بالبحر الصمان على نفسه من فصاص اوديه بحسب ما نصبه الحال
ودفع المحضون على ان المعبر اذ اعلم ان المادب لا يحصل الا بالصبر مطلقا لم يكن له
الصبر مطلقا قال الراغب والحوزان بنى الامر في حق الامام الى العبر واصل عليه ام لا
وسباني فان احسنه التحقيق بامام الحد وحسنه ان يقال صربه صبرا غير مبرج
امامه بصورته وان لم يحصل المادب وفرض السبع عز الدين المسله في يادب الصبي
وقال البالغ الذي لا يردع الا صبر مبرج لا يلهو بالصبي في ذلك يعبر بصبر
عبر مبرج وبحسنه مبرجها صلاحه وسباني السلام في الصمان في باب ضمان الولاء
واما اصل الرصوب فالعبر فسيان اخرها حق الله تعالى حاصه كعبد الاجنيه
فلا امام ان يجهده فيه فان راى المصلحة في العفو المطلق فقل وان راى ان يعبره عبر
بما يراه من جلد او حبس او صفع واصفار على الروح بالسلام قال الماوردي والاعراف

ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأحوال وعن النص ان له الجمع بين الصلوات الخمس
اداره قال الماوردي وله اشهاره في الناس اذ ادي احدها الى الله وحده من بناء
الابد يسر العورة وسادى عليه اذ انكره و يجوز ان يخلق شعر راسه دون
لحيته وفي حواش يسود وجهه وجهان ويجوز ان يصلب حنا ولا يمنع من الطعام والشراب
ولا من الوضوء للصلاة ويصل يوميا بعد اذ ارسل ولا يحاور به ايام قال بعضهم
ويجوز التعذر بالتعذر بالماوردي ويجوز ان يجمع انواعا من ذلك اداره وحكي
الامام عن اصحاب ان عليه من اجاز البدن والسرى كابر اعنه الدافع ولا في
الامر به وهو من مباد ونها فافيا وهذا له خات في التعذر في حق الادبي وفيه وجه
ان التعذر يجب في خمس ما يجب فيه الحد كسرفه ما دون الصواب وما ستره الاحياء
في ما دون الفرج ووجه اخر انه يجب في حق المبلد اذ اطهرها حمل القسوة
التي التعذر المتعلق بحق الادبي وفي وجوبه عند طلبة وضمان احدهما نعم فالصاع
وحد القذف وحرم به القضاء الطبري والماوردي والروماني وهو مقتضى ايراد
صاحب المهذب والناي لا ولا الامام العنود اراي المصلحة في حق الله تعالى فهو
قول ابي حامد والذي في المسئلة وظاهر كلام القوي برحيمه وقال الامام هو اعوان
وفي وجه ثالث ان التعذر يجب بعد روضه الحاييه والرفعه ولو عفا يستحق
العموم من العصا والحد والتعذر عن ذلك فهل للامام التعذر في ملكه اوجه اصحابها
بالله للبرهان ان يكون العفو عن الحد فلا تعذره ومن ان يكون عن التعذر فيعذر
وسلك الماوردي والروماني طريقا اخر فالا التعذر المتعلق بحق الادبي لا يصح
العفو عنه الا باجماع صاحبه والامام والعنوقان عن الامام وجه لم يبق
وان عفا صاحبه فان كان بعد الدفع الى الامام لم يقطع حق الامام ولا تعذر وان
كان قبل فوجهان احدهما انه لا يبرى بقطع واطهرها لا وينبغي عليه انه لو
سأله وبواب والدفع وله سقط تعذر الوالد في حق ولده ولم يقطع تعذر
الولد في حق والده لان الوالد لا يحد بعد ولده بخلاف عكسه ولا يقطع حق
الامام في تعذر طلبة منها تعذرا لا يخصص بالامام وتعذر الولد من قبله وبني
والله واما قدر الواجب فان راى الامام التعذر بالضب فلا يبرى لاقله فيقتصر

على

على ما مراده فافيا واما ان فلا بد ان يخصص عن الحد كسرفه عن الله والدفع
عن الهسم والمبذ عن السطر واحلوا اصل لخط تعذر وان عظم موجبه عن اصل الحدود
وهو حد الشرب وهو الاظهر ومنهم من قال بحد تعذر طلبة معصيه عن ما ينافيها
من الخانات الموجبه للحدود بحد تعذر معصيات الدنيا من القتل والمعاذ والمأخذ
والخلق والمواعد عن حد الرنا سوا في ذلك البكر واللب وان يعاود حادها ويحط
التعذر في الوطى الحرام الذي لا يوجب حد اعن حد الرنا لا عن حد المدف والشرب
ويحط تعذرا فافيا والنسب ما ليس يحد عن حد المدف لا عن حد الشرب ويحط تعذر
معدومات الشرب واداره كاس الاعلى الساري سسها طاس الحمر على حد الشرب عسارا
في نوع تمام ما سرع فيه قال الفعال وصحة القاضيان الحمر والروماني والسجسته
المام وفتح عليه ان تعذر معصيات السرقة تعذر ما عايط حد وود الحد فمحذ عن حد
بنا لان القطع المبلغ من ثلثه جلد وان تعذر الحد يعتبر بحد وتعذر الزم من تعذر
عن ان داودا على هذا الوجه بعض تعذر معصيات السرقة عن الاربعين ولا يبر
قطع اتم ولا عذرها عن الزمري ان تعذر طلبة ذنب بحد عن حد المشرح
في سب فاعله تعذر معصيات الشرب يسعد ويلون واعلا تعذر معصيات الدنيا
منه وسعور لا حد الدق بالروماني فاعل العذر للدنيا بحد عن الدق به
وهو قرب من قول من اعتبر في اثبات القذف بالثبوت وسهوان اربعة لكن ثابته ان
سب عنه واحد لا خمسة وحكي الماوردي عنه انه قال ان قال فيها ما دون الفرج صرا بال
التعذر خمسة وسعور وان وحدا عريان في ارار فصامت ابدانها خربا شين وفي
صحة سعور وان لم يما صرا حنين وان وحدا في سب مسدلس فاسعد العون صرا
اربعين فان ثابته مسووي السو صرا نلس وان وحدا في طريق بخارتان صرا عشرين
وان وحدا سب منها قل الى الاخر بالده فربا عشر اسواط وان وحدا سبع احدها
الاخر صرا دعاب وكذا يقول في سرقة ما يوجب القطع اذ اسرق نصابا من غير حد
صرا اعلا التعذر خمسة وسعور وان سرق من حرر اقل من نصاب صرا سب وان سرق
اقل من نصاب من غير حرر صرا عشرين واد اجمع المال من الحرر واحد منه قبل اخره
صرا اربعين واد انقرض النيس او ثمان صرا عشرة وان وحدا مع سب او كان نرا صرا

لا اله الا الله على هذه العزم في ما سوى هذين فالماوردي هذا وان كان محسنا
 قد خرج الا سبحانه فيه غير دليل ومنهم من قال لا يراد في التعرير على عشر حركات
 وحصر به جماعة ومنهم من قال يراد علمها بالضرب بالايدي والطراف الساتر قبل يراد
 عليها الحس الطويل والاسرع غير الدين وللإمام المسألة في رجزه فان فرعا على الوجه
 الاول الاظهر انه لخط فاعبر ويجوز ان يبلغا عشرة وليس والماني انه لخط عشر حد
 الحصر مثلا فلا يبلغ حد الحصر والمعد ان يعبر ويجوز ان يبلغا عشرة وليس والماني انه لخط
 عن حد الرق مطلقا فلا يراد واحد واحد منها على عشرة والماني الثالث الاصح انه تعبر
 الا فاح حق التعرير ولا يراد وتعبر الحصر على عشرة وليس ولا تعبر العبد على سبع
 عشر وسعاويان في عبارة التعرير طحا ويظهر ان محي على هذا الوجه في اعتبار حد
 للمراي يكون في حراء اقامته بالسوط الحاق الذي فيه وقد حرم الماوردي بانه ليس للزوج
 تعبر روضته بالسوط والويضرها بالنثوب والنعل واكر العضا والرافعي حرم حواء
 بالسوط ولغاه فزعه على الاصح وصحة السوط والضرب به كالم في حد الحصر للرجال
 الذي يجوز ان يجمع صباه التعرير في موضع واحد من البدن بخلافه في الحد
 واليخوز ان ضرب فيه سوطا لم يكره فيه فوق سوط الحد ويلون الضرب فيه اقوي
 من الضرب في الحد وحطاء الروماني في دلائل وقال هذا مذهب ابي حنيفة وان رأى الإمام
 يعبر بالصلب قد مر انه لا يراد على بله امام وان رأى يعبر بالحسن لم يعبر
 مده وسعاويان بالحق الحال وقال البربري تعبر عنه تسهر الاسرار والاصح
 وسه اسهر للبادب والمقوم وان رأى التعرير بالتعبر في من بعد ذلك فالمراد
 ولم يعبر وضعه الامام ويظهر ان ثاني هذا الوجهان المتقدمان في حد قاطع الطريق
 احدهما انه لا يحاور صفة والثاني انه لا يعبر عنه وقد صح عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم التعرير مثل الفعل المعبر به ادا لم يزل يحرم وهو قول غايته له ديار رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في مرضه فاسرار ان لا يلدوني فقلنا لا اله الا الله والافاق
 قال لا احد منكم الا لله عز وجل فان لم يشهدكم وهذا لم يدع احدنا الا ان الهوى
 فسر الحديث كتاب موجبات الضمان
 والمراد به بعض اسباب الضمان وفي ما تضمنه الولا ليسب الضمان المختص بهم وصان

العيال

الصالح وصان ما سلفه المهام وفيه ابواب الباب الاول في موجبات الضمان
 في حقه وفي محله اما الاول فما تضمنه في الهلاك من المصروفات القادر على
 ان يوايه حد او تعبر او اسبغ الاول التعرير فادامات التعرير في حصر
 على المذهب المضمون وفيه اوجه اخر احدها انه لا تضمن والاني في حصر
 حي ادمي وان قال حق الله تعالى ضمن والثالث انه ان كان من حصر وحصر في حصر
 من المصاب ومعدات الدائم تضمن والحق بعضهم به تعبر عن دين في حصر
 القول بوجوب التعرير بعد فقها وان لم يكن من حصر ما حد في حصر
 ضمان التعرير الزرع روضته والولي والمعلم الصبي الحرسوا الحيل في حصر
 في ان الهلاك واما الصبي الرقيق فلا تضمن ادا ان في حصر
 تضمنه كالم الغني في باب القسم ان في الصبي لا تضمن ادا في حصر
 والحدود في غير السبب معدوم بالمص وفيه الاخذ بما اذا في حصر
 بل منها فلا ضمان سواءها للحد والقطعة وان خالفه الوجه المشروط في حصر
 في الفقه في الوقت او الحصر والحد وان كانت في الوقت او اوجه من حصر
 الضمان على الضمان تضمن في ما لو حصر في حصر او مرد مقدر انه تضمن في حصر
 من علوا وحرا ومشهد من ثمر الضمان وهو الطاهر وان كانت في حصر
 ان حصر في حد السبب بالايدي والموال والطراف الساتر فادامات التعرير في حصر
 انقوا المرجو انه لا يجوز ضربه هذه وتعبر بالسياط ومنع واما على القول بالحق
 فلا تضمن كابر الحدود وان حصره اربعة ضربه فبات لم تضمن في اية العوان
 والحدان راجع الى ان السوط اصافه فلا تضمن او هو بدل حوا سوط سلامة في حصر
 فيصن وامن الصاع رتبها على حوا السوط فقال ان فلما حد السوط في حصر
 وان قلنا بالطراف الساتر وجوها فعدل الى السوط فوجها واصلها القود في حصر
 الحد في حصر او مرد سدد وهو يصرخ منه بانه لا يجوز ضربه بالسياط على القول بالحق
 بالانغال وجوها وقد مر وادعى الامام الاجماع على حوا السوط اربعة ضربه
 المراو ان اصحاب طرفة فلما حد الضمان في حصر بله اوجه الصبي انه حصر
 والماني انه لا يجوز على التفاوت من الم السياط والم الضرب بالنعال والاطراف وهو

لا مال خضبات م على هذه العزم في ما سوى هذين فالماوردي هذا وان كان محسنا
 قد خرج الا سبحانه فيه غير دليل ومنهم من قال لا يراد في التعرير على عشر حركات
 وحرم به جماعة ومنهم من قال يراد عليها بالضرب بالابدي والطريق الساب وبلي يراد
 عليها المحرم الطويل والسبع غير الدين وللإمام المصنف في رجع فان فرعا على الوجه
 الاول الاظهر انه لخطا يعرير وحوزان بلعنا سعة وليس والماني انه لخطا عن حد
 الحمر مطلقا فلا سلع حد الحمر والحد ان يعون وحوزان بلعنا تسعة وليس والماني انه لخطا
 عن حد الرقيق مطلقا فلا يراد احد واحد منها على تسعة وليس والماني انه لخطا
 الا في حق المهر فلا يراد وتعير الحمر على تسعة وليس ولا يعرير العبد على تسعة
 عشر وسعا وان في غاية التعرير لحد ويطهران حي على هذا الوجه في اعتبار حد
 الحمر ان يكون في حره اقامته بالسوط الحلق الذي فيه وقد حرم الماوردي بانه ليس الا في
 تعرير روضة بالسوط والويضها بالنفث والنعل واكره العصا والدفعي حرم حوان
 بالسوط ولعله نزع على الاصح وصفه بالسوط والضرب به كالم في حد الحمر كذا قال
 الرمي حوزان مجمع صفات التعرير في موضع واحد من البدن بخلافه في الحد
 والحوزان ان يضرب فيه سوطا لم يكرهه فوق سوط الحد وبلون الضرب فيه اقول
 من الضرب في الحد وخطا الروابي في ذلك وقال هذا مذهب ابي حنيفة وان راى الامام
 يعرير بالصلب فقد مر به لا يراد على بانه امام وان راى تعرير بالحسن لم يعرير
 مده ويعلم بانها بالحوال وقال الرمي تعرير عاتيه تسهر الاسير او اللبس
 وسهر اللباد والمعوم وان راى التعرير بالتعير في من بعدت فانه دون
 ولم يعوم وضعه الامام ويطهران باني هذا الوجهان المقدمان في حد قاطع الطريق
 احدهما انه لا يحاور بصفته والماني انه لا يصدق عليه وقد عفى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم التعرير مثل العمل المصدق به اذ لم يكن محرما وهو قول عاتيه له دمار رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في مرضه فاسرار ان لا يلدوني فقلنا لا اراه المرص الا ما لا افاق
 قال لا احد منهم الا له عيا الحسن فانه لم يشهدكم وهذا لم يدره اصحابنا الا ان النهي
 فيه الحد **باب موحا** **الضمان**
 والمراد به بعض اسباب الضمان وفيما بينه الولاء بسبب الصرافان المختص به ضمان

المبطل

الصاب وصانها سلفه الهام وفيه ابواب الباب الاول في موصات الضمان والنظر
 في موجد وفي محله اما الاول فما ينص الى الهلاك من المصروفات الصادره عن الامام
 او بوابه حد او تعريرا واستصلاح الاول التعرير فادامات التعرير من التعرير وحيث صانه
 على المذهب المخصوص وفيه اوجه اخر احدها انه لا تضمن والماني لا يضمن اذ ان التعرير
 حق ادي وان كان الحق لله تعالى ضمن والماني انه ان كان من حسن لمحب في الحد كسره ما
 دون الصاب ومعدات الدنالم تضمن والحق بعضهم به تعرير من دون انه تعريجا
 على القول بوجوب التعرير بعد فقها وان لم يكن من حسن لمحب في الحد ضمن وبحسب
 الضمان تعرير الزرع وروحه والولي والمعلم الصبي الحرسوا اذن له وانه فيه ام لا اذا
 ينص الى الهلاك واما الصبي الرقيق فلا يضمن اذ اذن له سيده في ضربه ولا اعتبار
 بما يهدد كالكلام الغدالي في باب القسم ان ولي الصبي لا يضمن ما يهدد الا امر الثاني
 حد والحدود في غير السبب معدره بالمص وفيه بالاحتماد فاذا اقمته على وجهها
 بمالك منها فلا ضمان سواءها للحد والقطع وان خالفه الوجه المشروع فاما ان يكون
 في الفقه في الوعد او الحس او العذر وان كانت في الوقف فالواقفه في حرمه فذلك
 بالاضمان على النفس ونفس في الواقفه في حرمه فذلك بالاضمان في حرمه
 وان لم يلاو بحرجا ومسه من در الصفتان وهو الظاهر وان كانت المحالفه في الحس
 بان ضربه في حد السرب بالابدي والعدل والطريق الساب فدر اربع حله مات بعد ما على
 القول المرجوح انه لا يجوز ضربه بهذا وبعض السباط بعض واما على القول الصحيح انه لا يجوز
 فلا يضمن كابر الحدود وان ضربه اربعه ضربه فمات لم يضمن في اصح القولين او الوحيين
 والحلاق راجع الى ان السوط اصله فلا يضمن به او هو بدل حوز سوط سلامة العاقبه
 فيصن وان الصاع رصها على على حوان بالسوط فقال ان قلنا لحد بالسوط لم يضمن
 وان قلنا بالطريق الساب وحوها فعمل الى السوط فوضان واصلها القولان في ما اذ امر به
 الحد في حرمه او يرد سديد وهو يصح منه بانه لا يجوز ضربه بالسباط على القول بانه يضر
 بالغال وحوها وقدره وادعى الامام الاجماع على حوان بالسباط اربعه محمل على اجماع
 المرازه اصحاب طريقه فان قلنا لحد الضمان في قدن بانه اوجه اصحها انه يجب المص
 والماني انه لا يجوز على التفاوت من الم السباط والم الضرب بالغال والطريق وهو شئ

والسلطان قطع السلعة اذ لم يكن في قطعها خطرا للولي وليس له قطع البدن المأله
ولا السلعة عند الخوف مطلقا والامام ومن اطلق من الاصحاب ان السلطان لا
يقطع سلعة الصبي والمجنون اراد في هذه الحالة هذه طريقتا الامام والعزالي يحسبها
الراعي وقال وراها وجوه احدها ان القطع لا يجوز للولي الخاص لا يجوز
للسلطان والثاني قال الروياني لا يجوز للسلطان القصد والحاجة وحسن طبعه ونزله
بالمال وادام يجوز فادى ان لا يجوز قطع السلعة وعلى هذا ما نقله الامام عن الاصحاب
يلون على اطلاقه والثالث استنبطه الامام من كلام صاحب الافصاح ان للامام قطع
السلعة حيث يجوز له قطعها من نفسه بالاب واد اقطع السلطان من الصبي والمجنون مما
معناه منه فسرى الى نفسه وصحت الدية وفي القصاص قولان احدهما كبح وصحة
بعضهم واحسبها عند اكثرهم لا وظاهر كلام الامام وجماعه ان القولين من حيث يجوز
للاب القطع حيث لا يجوز بان كان الخوف فيه الكراوتساويا على القول بامتناعه وقال
الماوردي اذ اقطع حسب لا يجوز للاب القطع بحب القصاص وطحا وهو ظاهر كلام
العزالي في موضع وعن صاحب الافصاح انهما في ما اذا كان المقطوع اب او جذا فان
يكونا ملا وخصاص قطعها وظاهر كلام الاصحاب ان المراد بالسلطان الامام ومن له ولاية
منه من امير اعلم او حاكم وقال الماوردي بعد حكاية القولين في وجوبه على السلطان
فان كان اماما فوضهان احدهما انه كالسلطان والمراد بالسلطان الامير والقاضي والثاني
انه لا يقدور عليه لانه من الهمم بعد وولاية اعم ومقتضاه البعزة من الامام عيسى
واساب طريقتين فيه احدهما فاطحة بعدم الضمان بخلاف الامير والقاضي ولو كان
العلم كذا لم يامر الحاكم او وصي الاب بالمسهور ان وجوب القصاص القولين وقال
الماوردي فيه وجهان احدهما بحب عليه القود في الأحوال كلها لا خصاص ولا بينهما
بما له والثاني انه يحرم على كل منهما حكم من تنبيه لعمامة معصية محرم على الوصي
حكم الاب وعلى امير الحكم حكم الحاكم ولو كان القاطع الاب او الجد حسب لا يجوز له القطع
بحب القصاص لبعضه وبحب الدية على المشهور في ماله وبحب في قطع البدن المأله
وجه مجمع مما سبق في اخر الفصل انه بحب نصف الدية الواجبة على السلطان
بحب مقلطه وماله بحب في ماله في طريقتان احدهما في ماله والثاني انما على القولين الامام

في ان ضمان ما يحط به الامام من تصرفه واحكامه يلون على عاقله او في ماله المأله
اس البصاع ما يباع على العاقلة وصيت حورنا للامام والسلطان فصد الصبي وحامته وطمع
السلعة والبدن المأله على وجه فعله وانص الى السلف ففي وجوب الضمان وجهان
واسر للاجني معاملة الصبي والمجنون يحط ولا القطع المحط بحال بلون قطعه فلهذا يعلق
بفعله القصاص والضمان وفي تعليق القاضي كبحر وجه في قطع البدن المأله انه لا يحسب
القصاص وبحب نصف الدية مما اذ اقطع انسان بد انسان من اللصع وطمع اخر بعله
المرفق ومات ان القصاص في النفس بحب عليها واد ال الامر الى الدية وصحت على ماله
نصفها القصاص الثاني ان يكون للثقتان والحكم قطع الجلد التي يعلق حشفه
الرجل وطمع بعض الجلد التي اعلا فزع المراد والظاهر المسهور ان الحكم واجب
في الرجل والناس جميعا وفيه وجه انه مستحب ثمها غير واجب ووجه ثالث انه واجب
في الرجل مستحب في النسا والواجب في الرجل قطع الجلد التي توارى الحشفة في ثياب
جميعها وحتى لا يفسد جلد محام وعن ابن كح انه يكفي قطع سوس العلو وان لم يسلط
ان يسوع القطع بد ورر اسها وفي المراد قطع جزوان قل من التهمة التي اعلا المبرج
توق بعه البول المسهه عرو الدبل واد اوطعت في اصلها بالنواه كذا قاله الراعي
والماوردي من الجلد التي اعلا الفرج ولا يحسب الا بعد البلوغ فاد ابلغ الصبي
اخذه في اول امهاته ولا يوجب الا بعد ان امتنع احب السلطان عليه ويجوز فعله
في رضى الصبي قطعها وهل يحسب ذلك على الصبي او مستحب فيه وجهان اسهرها انه مستحب
وفي وجه اسحمانه طريقتان انه يوم السابع من ولادته ان لم يكن معصا قال الروياني وكفى
فله وهل يدرط يوم الولادة في العدد فيه وجهان اصحهما لا فلو اخر عن السابع قال الماوردي
اسمح ان يخش في الاربعين فان اخر عنه استحب ان يحسبه في السرايل ابو وطال الغد الى
الحكم في الابع عاده اليهود ومخالفتهم بالتأخير الى ان يولد الولد احد واعد عن الخطر
والطريق الثاني دلل القاضي والنفوس ان اسحمانه بعد اسحمال عرسها ولا يجوز قطعها
قال الشيخ ابو عمر وهذا احرى لاجتماع قال الماوردي ولا فرق في الولي من ان يكون ابا
او جذا او حادا او وصيا وقد مر ان السلطان لا يجوز له فصد الصبي وحامته ومحبها
اولي ولو كان الصغير لا يحمل الحان لم يحز حانه وطحا ويؤخر الى الوفا الى عتله بل قال

الامام والمأوردى والرواني لو طار الرجل بضو الخلق صعبا لا يحمل الحمار لا يحرقه
بل يستر الى الله تعالى الطرا حمله واخره الحمار الواقع قبل الملوغ في مال الصبي على
الصبي وهو في مال الصبي وقل ان كان له مال في مال والا في مال الاب وقد تقدم
في الاحكام والحق المثل لا تحس في صغر فاذا بلغ فوجهان اصحهما انه لا يجوز حمله
واما ان يحس حمار فوجهان فعلى هذا ان احس الحمار حس نفسه والا اسرى له حماره
حسه وان عجز عنها بولاه الرجال او النساء للصورة ولو حلق لجلد وان غاملا ان
ولا يهر الا صلى منها حننا جميعا وان يهر حتى وصله وعرف الحامل بالحمار او بالبول
فيه وجهان واذا مات سمع عجزه يحسونه فقد تقدم في الحمار ان حماره ثلثه
اوجه اصحها لا تحس وبالله الحس البردون الصغير واذا بلغ الصبي واسع من
الاحتلال من عجزه راكبه السلطان عليه بان يهر من نفعه فان بلغه او غصو
من اعضائه فلا ضمان الا ان حسه في حرسه يد او برد سيد في الضمان حلاق تقدم
في الطاهر وجوبه يحس جميع الديه او نصفها وجهان اطهرهما الثاني واحسراه
الامام في ما اذا حسه في الحر او البرد السيد ثبات منه وجعل الاب اول سعي الصان
ومنى حس صبي في سن لا يحمله ثبات لزمه العصان سواء كان وليا او واليا الا ان يكون
ابا او جدا فليزوم الديه من الفصل وان كان في سن يحمله ثبات فان كان الحارس الاب او
الحج في وجوب الصان عليها وجهان بعد ما اطهرهما انه لا يحس واحسراه الامام
في ما اذا احتس الامام الصبي الذي لا ولي له فان قلنا نعمته فله الحس العصا قال
الفاضي يحمله وجهان ما على ما لو عجز ابيه في بدن رجل ثبات قال وصرع الاحباب
ان رجلا لو اراد رجلا على الحماره ثبات منها في وجوب الفصل وجهان وان
كان الحارس احسا قال الفقهي يحمله ان يسي ذلك على ان الامام اذا حس في الحر او البرد
السيد من ثبات المحسوق هل يضمن ان قلنا نعم صرنا ايضا الا فلا قال المأوردى
والسيد يحيى يعني وما الذي تضمنه على ان الجرح الصغير هل يتعلق به قصاص
اي لعن الا يهر وفيه وجهان ان قلنا نعم فهو عمد بضمنه ضمان سبه الهدف فسر سبيل
والديه القاطنه وان قلنا لا فهو سبه عمد بضمنه ضمان سبه الهدف فسر سبيل
الشيخ ابن الصلاح عن صبي سرق ثلثه وربطها بحبل ونزها مده مصيرت وانقطع

الوجه

الخط

الخط وصار المحسوق يحس لا يمكن حنانه واحاب بانه ان صار يحس لا يملك قطع
عزله ولا يسي منها الا يقطع عجزه ما سوط عنه وجوبه وان امكن فان كانت الحنفية
قد ايسفت كلها سوط ايضا الا ان يكون يخلص العزله واحسها يحس بعض
من المقطوع في طهارته وجهان فالذي يظهر وجوب قطع ما امكن قطعه منها
حتى يلحق بالمحسوق في ذلك وان امكن الحنفية ايسفت كلها فمحسوق الحمار ما يلسف
بها فسرع بان يحس قطع سبه المولود لانه لا يسي في مسائل الطعام الا
به فيحس على وليه السطر الثاني في محل العزم الواجب بحس الامام والامام ليسار
يس في ما فعله لا في معرض الحكم في العبد والخطا يجب الصان في العبد في ماله وفي الخطا
ان عاقلة واما الضمان الواجب سدا لاصحاف واقامه الحدود ونصرفه في المصالح
فان عمد بان فعل ما خالف السرع عاقله به فهو في دمه وان كان خطا فتولد
حكما انه يحس على عاقلة ان كان المحسوق ما يحمله العاقلة وعليه ان كان ما لا يحمله
هو الاموال والثاني انه في سب المال واحساره ان يهرحس ولا فرق على القولين
ان يكون الدين حصل بسبب خطا في الحكم او بسبب الحس او بامر من يهرحس او
ول من ان يهرحس او غير ذلك ولا يفرق بين ان يكون البعير يعود بفعه الى الامام او لا
وفيه وجهان ان عاقلة بعه اليه بان عزم من يد في عزمه ثبات دينه على عاقلة دون
سب المال فان قلنا الديه على عاقلة فالهارة في ماله وان قلنا الديه في سب المال ففي
الحمار وجهان وقد قولان احدهما انها في سب المال واحساره ان يهرحس
واما انها في ماله وبخرى العولان في محل الديه في ما اذا صرب انسانا في الشرب
بما بين وجوبه له ذلك اما اذا منعاه من ذلك فالديه على عاقلة وطعا اذا كان الامام
براه وفي ما لو ضربه اربعين بالسياط وجورناه وصنناه الساسه لو اقام الحد
على حامل فاحصنت حنينا ميبا لزمته الغرة فان لم يعلم انها حامل في محالها العولان
وان علم به فطريقان احدهما ان فيه العولان ايضا قال ابن الصباغ وهو ظاهر المذهب والثاني
القطع بانها على عاقلة والخلاف راجع الى خلاف يعلم ان ضرب الحامل المفضل الى
الاجهاض مع العلم خطا او شبه عمد فعلى العولان خطا ياتي فيه القولان وعلى القول
بانه سبه عمد ياتي فيه الطريقان ولو انفصل جبا ومات وجب الديه التامه وفي محلها

الطرفان ولومات الحامل قال في المختصر لا يصبها لأنها مملكت من جوافيم
عليها وفصل السج ابو حامد وعين وما قالوا ان مائة من الجلود وحده بان مائة من
الاجهاض وصاها المض على هذا وقال ابن الصباغ ناني في هذا الخلاف في ما اذا اقام
الحد في حرا او برد مفرط فهاج وهذا ظاهر اذا كان الحمل ابر في الموت بالقرب
اما اذا لم يكن له ابر فله الوجه القطع بها قالوا وان مائة من الاجهاض وحده
بان احدثت وماتت واحل الموت على الاجهاض وجب بهام دينها كاصب
صمان الخيش وان مائة من الجلود والاجهاض جميعا وجب نصف الدية قال الرافعي
وهذا ما حكاه عن السهلي في فصل الاقصاص من الحامل السالبة
في باب السنهات ان القاضي اذا حكم بقول ابن سيم طهرتها عن عذر او طهر
بعض لم يلم وذا الوان كونها فاسدة في الاصح فلو اقام الحد سهان ساهدين
فمات الحدود وكان عذرين او طهرت او فاسدت او امر ابر او فاسدت او امر ابر او فاسدت
بان بطلان الحكم وان كان قصر في التحريم عن حالها بالصان عليه لا يعلق له نسب
ولا بالعاقلة ايضا ان يحد فلل امام فلو كان بعدت ذلك تردد بطل العقد
في وجوب القصاص والظاهر انه يجب وقرر المسلم ما اذا قتل مسلما في دار الاسلام
على ربي المشركين هل يعم القصاص وفي قولان نعم وان لم يصب ويدمج
في الحب جبر العولان في ان الصمان على عاقلة او في بيت المال وعلى فلا العولان
هل يرب الرجوع على الساهدين اذا ماتا من اوعدين لبيت المال والعاقلة
فيه وجهان وخصها او العدم بالعولان بانه على العاقلة وقطع يمنع الرجوع
على القول بانه على بيت المال وصح الامام الرجوع والا لكون خلافه فان قلنا
يرجع بعلق بدنه الدمش وطوليا به في الحال وعلق بدنه العبدن او فاسدت
فيه وجهان اصحهما بدنها وفي المراهقين وجهان مائة عليها ان علقا بدنه
العبدن لم يرجع عليها لان قولها لا يصلح للالزام وهو الاصح وان بانا فاسدت
فان قلنا لا يفسد الحكم فلا ابر له ذلك وان قلنا يفسد وهو الاصح في الرجوع
عليها بانه وجه اظهرها بالها اظهرها انه يرجع على المحاقين بفسدها
دون المسرين فصرح لو وطع الامام بدنه مطلقا بقراره بالسرقه ضمنها

خطاه

خطاه في قول اقراره وكذا امام عليه حد الجلود او على صبي باقراره ضمن الحكومة فان
ما اصبها له **فصل** الجلود الذي يصبه الامام لم يصب في ما وصي على
الحياه من جلود او قطع او قل من بدنه مائة لا ضمان عليه اذا فعل ما امر به الامام
اذا كان حارسا العبر واما حد الشرب على الحر مائة وذا اذا قل او وطع بامر
بغير حق وهو لا يعلم وسعوا القصاص والصان بالامام دونه وذا لا كفاره
عليه وذا لا حد للصان على المحام اذا وطع بامر من يصبه في قطعها صاحبها
او الولي او الامام فاقصى الى المثل او حنجر او فصد او ضل بادن من يصبه دونه
بخلاف ما لو قطع بدنا صححه بادن صاحبها يسرى القطع الى النفس فان ديه النفس
حب في قول وان لم يحب ديه الطرف قطعها ولو امر الامام الجلود بقتل في محل
الا حصاد كما لو امر بقتل الحر العبد والمسلم بالدين فان كانا بعدد ان يصبه
بان كانا شفاعين بعد قال البغوي وعبر عليها القود ان جعلنا امر السلطان اكراما
وحيث القود على الملة والمكتره جميعا وفي وجه انه لا يحب وانما حب الدية ولو
كان الفعل المأمور به بالمراسه بالروايات والامام والجلاد شافعيان صمد
الجلاد بالديه دون القصاص وان كان الامام بخور بان كان خفيا والجلاد
شافعي ففي وجوب الضمان بالقصاص والديه على الجلاد وجهان اصحهما انه يجب
وان فرض اكرام الحد الحكم قال وكان لا يحد ابر بدار القصاص لاعتقاد الاسام
ونسب الدية والحدارة والرد الذي ذكره شيخنا في ان الجلود هل ان يحالف
اعتماد نفسه ويمنع اعتماد الامام قلت وقد صرح به الروايات فقال تعديت الجلود
في الصان وقل هل يجوز له الالزام عليه في ضمان قال الامام والخلاف بطل الخلاف وان
الحق اذا قضى لسان في شفع الجوار او بالتوريب بالدم والرد هل محل للمضي له
والوجه القطع بانه لا محل ان يحد ما يحالف معصده ورد الخلاف الى انه هل منع من
ذلك ظاهره واسار في موضع اخر الى ان الخلاف في السطر المذكور راجع الى ان حكم
الحاكم هل يعزى حكم الله تعالى في نفس الامر على البول بان له في كل حادثة حكما معين
وغير الوجهان في ما اذا كان الامام شافعا فامر وقال الجلاد طيب انه رأي رأي
الى صمد وقد حكى الروايات ان في الصان وجهان اخرها يلزمه كمال الدية والثاني

نصفها ولو كان الامام شامعا لا يرى وجوب العصا على الخربا لغيره والملم بان كان
 فامر به بارها للخص من الخاني والحلاد حتى يرى قتلها على الصورة المقدمة
 فان اعتبرها اعتقاد الامام او حجتا العصا على الحلاد وان اعتبرها اعتقاد
 الحلاد لم يلزم ضمان قال الامام وهذا ضعيف في هذه الصورة وهذا الذي ضعف
 حرم به الماوريك والروائي وان كانا حكما الخلاف في الصورة المقدمة فانه
 واما الامام فان لم يلزمه لم يلزمه وان اكرهه ضمن هذا كله اذا امره بشي في
 الاحتماد اما لو امره بقتل او قطع لافي محال الاحتداد فان علم الحلاد ان الامام
 ظالم او مخطا فان لم يلزمه عليه بالعصا والضمان على الحلاد دون الامام الا
 ان يقول امر الامام اكرهه فيصير كالواكرهه وان اكرهه عليه لزمها الضمان
 فان امضى الحال العصا وجب على الامام وفي الحلاد قوله وجوبه على الملهه
 امضى الدية كانت عليها نصف ولو امره بصره وقال ان ظالم بصره فمات قال
 البعري ان قلنا امر السلطان ليس باجراء والضمان على الحلاد وان قلنا انما كره
 فان قلنا لا ضمان على المكر والضمان على الامام ولو قال افعل ان سب لم يكن
 اذراها ولو قال اضرب ما سب او ما احب لم يلزمه الرأيه على الحد فان راى
 الثاني في دفع الصايل والحد

الاما

الامام والرافعي هما اذا لم يملن دفعها تعذر ذلك كالحرق من موقفه وهو مسمى
 طام العاصي ويمكن ان يرمى لك على الخلاف الا في ما اذا قدر المصالح عليه على الخلاص
 بالهرب او الحصن ودفع هل يصح ولم يخرجوا المسلمة على الخلاف في ما اذا رمى انسان
 انسانا من ساهق فقلناه انسان سب لهما ان الضمان يجب على الملقى او العاد او
 عليها الماسه لو طالت به من انسان ومن طعامه الذي به منه ولم يدفع الاستلها
 ففي لزوم الضمان بصلها هذا الوضمان والرافعي ويمكن ان يجعل الاظهرها
 بقي الضمان ولا يشرط الاضطراب الى ساو الاطعام ولا الاحتياج اليه الا ان ولا
 خلاف في حوار الدفع في المسلمين واداعى حوار الدفع فهل يجب او لا يجب او يجوز
 الاسلام بغيره فان قصد الصايل النفس اما بالدمع او بالسراية بقطع عضو
 فان كان نية وجب دفعها وان كان ادسيا فان كان ذكرا وجب دفعه ايضا والحرق الاسلام
 هذا المشهور في الروايات الاولى له ان يعاقب ويكره وهو مسعور حواري
 الاسلام ويسعى ان يخص هذا بالدمع دون الحرق والمرد فان قلنا واجب وان
 كان مسلما فان كان مكلفا ومولانا وقل وجهان احدهما يجوز الاسلام وهو المظهر
 عند الرافعي الروائي وبأمرها وقال القاضي ابو الطيب انه المشهور وسب الى سائر
 الاصحاب انه يجب الدفع وتوسط القاضي فقال ان امكن دفعه من غير قتل او جرح
 وجب والا حاز الاسلام وقال المتولي المذهب انه ان قدر على الدفع من غير قتل
 ولا قطع وجب والا فهو محل الخلاف فان قلنا يجوز الاسلام فهل يسجد وجهان
 واما المضطر فمسح له الايمان وان ادى الى هلاكه وان قلنا وجوب الدفع وان كان
 الصايل محبوسا او مراهقا فطره وان احدها القطع بوجوب الدفع وتبها طرد
 القولين ولا فرق في ذلك بل ان يكون الصايل حرا او عبدا او حراما لغيره المصل
 عليه اولا ولو قصد الصايل اخذ المال او ابلا فليس يدعى دفعه لم يجب دفعه وان
 كان في اروع وجب على الاصح وان قصد بيع امره وجب عليها دفعه وفي وجوبه على
 روحها ان يسدها وجهان اسهرها انه يجب وقوله المتولي والبحري يقولنا انه
 لا يجب على نفسه الثاني المدفوع عنه وهو مل معصوم من سب ونزع وفي معناه
 الديمومال وطرد وسبقه واسمها في صحة بلاب تراث الاولى ان يحضر الدافع

وجع عند

فله الدفع عن ذلك كله وان اسهل الى العمل وتخصيص البضع بالدفع سبيل المراء المعصون
 بالفاحة والرجل الذي يصد بضع امرائه او امته بها ولا فرق في حوار الدفع عن
 المال وان اسهل الى العمل بين من يملكه كالدرهم جهادونه ومنه قول سبه الامام
 الى انه لا يجوز الدفع عن المال بالعمل وحظه الامام في القطع ايضا وقد تقدم
 الكلام في وجوب الدفع في هذه الامور والحق الروايات البتة والاحتياط بالروح
 والى بكونه الدفع في السلمة بخلاف الاحتمال فان العوض مهم معوض عليه وفي غيره من علي
 التقاية السابعة ان يكون المصون عليه ليس خاصا بالدفع فيكون راي انسان
 صالح يثق بنفسه انسان او طرفه او بضعه بالمعسر المسعد او ماله ان يدفعه عنه اذا قد
 على دفعه وجوز الدفع عن الذي يصول عليه المسلم والامر الذي صالح عليه ابو
 والدمو الذي صالح عليه سيد وفي وجوب الدفع عن النفس ثلاث طرق احدها ان
 حكمه حكم نفسه فان قدم تحت حب هناك وتجرى الخلاف حيث جرى هناك
 الامام الى المحققين من الفقهاء والى الثاني القطع بوطونه والثالث وسبه الامام الى معط
 الاصولين القطع بالمنع وعلى هذا فيل يحرم الدفع او يجوز ولا يجب للاصوليين فيه
 اصلا وحزم في الوضوح بحرمه وحيث قلنا بوجوب الدفع عن نفسه فذلك اذا لم
 على نفسه في الكلام في من صالح عليه امرائه ليرى بها الكلام في دفع من صالح على انسان
 ليعلم في الحوار والاباحه وقال الغزالي في الاحياء بها على قدر على حفظ ما عني
 من الضياع من غير ان يناله نفع في يديه او حصران في ماله او نقصان في جاهه وحصله
 وهو اشد درجات حقوق السلم فهو اول بالاحباب من رد السلام والاحلاف ان مال
 الانسان اذا كان يصعب بظلم ظالم او كان عند سبه ان لو اذها لرجع الحق اليه وجب
 عليه ذلك وعصى تكما نها وفي معنى ترك الشهاده ترك كل دفع لا صرحه على الدافع
 فان كان نوب احراج النهم عن الدرر لم يلزمه ذلك وان كان لا ينفذ بيبه صاحب
 الدرر من يومه او ما علامه لزمه ذلك كالاذا وان سوس من ذلك لم يلزمه وان كان ما
 يكون عليه من ماله محسرا بالنسبة الى قيمه الدرر المستهلك فان كان قوام المال بطريق
 هو معصية بالوصف وعلى عدم ملكه لغيره وجب المنع وان كان فيه نفع وعلى
 الانسان ان يدفع نفسه في دفع المعاصي لا يفسد في تركها ولا يلزمه اخراج كل ضرر

بل وقد التفصيل الاتي في كتاب السر في الحدود الذي نصت الماقي عن المنكر
 المرتبه الثالثة ما هو مستحسن لله تعالى لسبب الخمر فهل لاحاد الناس منعه من ما يخرج
 وبان على النفس فيه وجهان اصحهما نعم وان اقتضت الحاجة الي سهر السلاح فالواو
 علم الخمر من حيث تجل او طشور وعلم شدته وضربه فله ان يهجم البيت ويرف الخمر
 ويصل الطشور وينزع من السرب والضرب فان لم ينفوا فله ان يداهمهم وان ان المال
 عليهم وبان على ذلك وغيره لعلمه ابراهيم المروزي ان من رآه متجاعا على معصية من
 يا او شرب خمر او رآه سدر راس ساء او عبيد فله دفعه وان الى الدفع على نفسه
 وبان صان والثاني وسبه الامام الى الاصوليين انه لا يجوز له ذلك خوفا من اماره العبد
 لسهر السلاح وكل سبهان محض بالولاء وظلم الامام والغزالي في موضع نصيها في
 حوار وكذا الراجحي وغيره وعلامتها في موضع اخر نصيها في الحوار والوجوب والحرم
 من صرح هذا حصل بانه اوجه الوجوب الحوار المحرم ويؤكد قول الوجوب ان الراجحي
 على ما اذا رآه سدر راس حماره او عبيد وجهين في وجوب الدفع لحرمه
 لحيوان وحقق الغزالي الخلاف بما اذا اصاب المنكر الى اعوان سهرهون السلاح
 روعه مثله ذلك من متعاطي المنكر وحزم مانه يعاقب بالسلاح وان اراد النفس في غير
 منه الحاله في سرح لو صال صوال على النفس والبضع والمال قدم الدفع عن النفس
 على الدفع عن البضع والمال والدفع عن البضع على المال والمال الخطر على النفس والسبح
 عز الدين الا ان يكون صاحب المعصية لاهل له عن نفسه ونظر ولو صال انسان على مساهل
 من نفس او نفس او ماله ولم يسرد معصيته ما دفعها بها ولو صال احدها على
 سي باللواط واخر على امرائه بالذنا فيحمل ان يدا بصاحب الرمالان اعظم ولا اجتماع
 على وجوب الحد فيه ويحمل ان تقدم الاخر او ليس في حبه محلا اصلا ولما فيه من ابطال
 سبهه الدفوع الثالث لسبه الدفع محض على دفع الصائل رعايه الدرر
 والدفع بالاهون بالاهون بحسب ما نصبه الحال فان امكن دفعه بالكلام او الصاع او
 الاستعانة بالناس لم يلزمه الضرب وكذا لو ادفع سنه او وقع في ما اوثاق او شافق
 فاكسرت رطله وكذا لو كان منها حبل من خدار او صدق او نهر عظيم فان كان ضربه
 فحبل على طنه انه ان عمر البهر عليه في السبل ان له رمية ومنعه من الضرب فان لم يدفع الا

بالضرب فله الضرب وبراغي في الدرر ايضا فان يدفع بالضرب باليد لم يضر ^{بالسوط}
وان لم يدفع الا بالسوط ضربه به دون العصا وان لم يدفع الا بالعصا ضربه
بها ولم يلز له وجه وان لم يدفع الا بالخرج يقطع عضو ويحرق اضر عليه ولم يعلم
وان لم يدفع الا بالعمل فله تدبير وحيث كان تدفع بدرجة بارله يدفع عما فوقها
ضمن ما حدث منها وذا الوهت فسعه وضربه بصر ولو ضربه ضربه فولى هاربا
او سقط وبطل صياله بصره اخرا والباسه مضونه بالعصا والمالك فلو قطع
بمناء في الاولى وسراه في الباسه وبراغيمه العصا في اليسرى فان مات منها
وصب نصف الدية ولو عاود بعد المرسى الى الصيال بصره بالمانيات منها فعليه
ثلث الدية وذا لو تعددت الحراشات في كل من الاحوال اللذان او تعددت في بعضها
دون بعض ومها على طنة ان المفضل بالسيف مقصده كان له دفعه بما امكنه
وان لم يقربه المفضل وان لم يعذب على طنة ذلك لم يلز له ضربه ولو راى رجلا يرمى بمرارة
او امانة او احده او احسبه فعليه منعه بها يدفعه فان لم يدفع الا بالمسل فعليه له
يلزمه شئ وفي وصوت ذلك ما تقدم وقال الماوردي اذا راى رجلا يرمى بامراته
وساها الا ببلع ما ذكر الى الاغلط يجوز ان يسد انما يهل من غير تدريج وفي هذا
العمل وجهان محتملان احدهما انه قد دفع بمحصر بالرجل دون المراه وسقوي
فيه البكر والنتب واما به انه قد فعل محصورا في جمع في يدي الرجل والمراه اذا كانت
مطوعة تبا وخلفها ان كانت بكرا وغيرها ومحور ان يسدد بهذا الحد دون اللسان
لنفره بالمساهدة واحصاه فيه حق نفسه وهل يفرق في الرجل بين البكر والنتب
فيه وجهان احدهما نعم لانه كالمراه واظهرهما لا ويعمل في الحالين لان فله
حد الاغلط من قبله دفعا ودفعا ان يعمل عتقا محاربا ان يسجد اولي السنة
الفرق في اناحه فله بين البكر والنتب لغلط حكمه في حق المستوي وما ذكره
خالف ما ذكره الاصحاب ما تقدم وسدد عليه انه لو اندفع به بصر او غيره فعليه
لرمة العصا ان لم يلز الراي محصنا وان كان محصنا فلا مان عليه على الصحيح
وعبر لافساده قال الروابي وعندي لا يعبر لانه كان يلزمه دفعه عن ذلك
فلا معنى للمعبر ان محمود ذلك بالنسبة ولو اخرج الى المال من الحر كان لربه

سعه واسراعه منه فان نفعه مال المال لم يلز له سعه فان نفعه وضربه
وطع البدن تحت وطعها في السرقة وان الماحود تحت في القطع فلا مان
على المذهب لا فها مسحه الاراله لعل الراي المحض وباني في الوضو الاخر
وكذا الحكم في طاع الطريق اذا قطع منه العصور اللدس سحق وطعها منه بعد نركه
ورد المال للراي فافساده وباني فيه ما تقدم عن الروابي بخلاف ما اذا وصد الحد
على ان يجلده واحده من الناس فانه لا يجب عن الحد ويضمن الحد اصدان الحد
ومعاو محلا وللإمام فيه اجهاد ودمر وما ايضا حكم وجهين في ما اذا حلد اسنان
اسنانا بها من جلدهم ادعى انه قد فقه واقام عليه بدمه هل يحسد ذلك الحد ويمنى
علمها ان الحد هل تعادوا انه ادمات هل يضمنه بالعصا والدية ولو قتل رجل
رجلا لم قال فله دافعا عن الرنا فان صدقه وله لم يلزمه شئ وان انكر فعلى
العاقل النسبة ولا يلز في وجوه في نفسه ثم يطر فان ادعى انه قصد اسراعه فدفعه
فان يدفع على نفسه لانه شاهدان وان ادعى ان رنا بها وهو محصر لم يلف الا
اربعه فان لم يلز نفسه فله حلف الولي على نفي العلم بها ادعاء فان حلف بيمين القصاص
ولو كان للمقتل ولان محلف احدها وسجل الاخر حلف العاقل على ما اظاه ولزمه
الدية للحال ولو كان احدهما بالغا والاخر صبيا محلف البالغ على نفي العلم لم يضر
ببلغ الصبي وحلف او تهوت محلف ولزمه فان احدا العالم حصته من الدية قال
الروابي لو حد حصه الصغار ايضا منها ما دفع حلف فان كل طفل العاقل
رو عليه ما احل عليه وان اقر الورثة ان مورثهم كان معها تحت الحواجر حركه
الجامع وانزل ولم يعروا بما نوجب الحد لم يسقط القصاص وان اقروا بما نوصيه
لكن قالوا كان بكرا فالقول قولهم وعلى العاقل البيه بسوئه وحكم قطع يد ارق
حكم فل الزاني في ما تقدم فسرع مال الاحياء ان قبل لو قصد اسنان وطع طرف
وكان لا سمع عنه الا بفعال ربا يودي الى قتل هل يعاقب عليه فان قلتم نعم فهو محال
لانه حلال نفس خوفا من اهلاك طرف وفي اهلاكها املا له ايضا طاعته وسأله
ادليس العزم حفظ طرفه بل العزم حفظ سبل المنكرات والعاصي وصلى في
الحسبة ليس بعصية ووطع طريق نفسه معصية وهو لا دفع الصالح عن مال مسلم بما ياتي

على نفسه فهو حرام لا على معنى ان يهدى ورهها لم يزوج مسلم فان ذلك حرام لكن
قصده اخذ الدرهم بعصيه وقوله في الدفع عن المعصيه ليس بعصيه وينفرد على
رعايه الدرع مسابله الاولى لو قدر المصول عليه على الهرب هل يلزمه ذلك ام لا ان
يملك ويقاتل فيه بستان ولا اصحاب فيها طرفان اطهرهما فيه فلو ان اطهرهما يلزم الهرب
وهو اطهر عند الغزالي وحرم بهانه في موضع اخر وسأهما بعضهم على الخلاص في
وحوب الدفع فان قلنا يجب لزمه الهرب والا فلا وقال الامام الحلاف حارسا واولنا
بوحوب الدفع اولا للزنا الاوجه وحبس الهرب على العول بخوار الاسلام والطريق
الساكن القطع بوحوب الهرب وقدره المصول عليه على الحصن موضع اخر او الى
الا الحالى فاه كحه لغيره على الهرب وبى القاصى اني لم على هذا ما لو صال عليه
حمله وقد على الهرب لم يهرب وقوله دفعاهل يلزمه صمانه ان قلنا يجب الهرب اذا
صال على اسنان صمنه والا فلا وما الذي يصح من طرفان بان الحمله عما قول وما لولا
ولم يصح المدد لزمه جميع صمنه وان كان ما لولا واصاب المدد ابني على انه هل حل
المدد فيه وحدها بالوجه من في حل البهمه الموطوء اذا اوجسا دحما فان قلنا لا
حل من صمنها وان قلنا حل من ارشش العنصر من صمنها حيه ومد بوجه
وردها راندا اسلم في رد داني حل الاكل من عروق من ان يصعد المدد ام لا السائيه
لو كان الصابله مدع بالسوط او العنصر للزنا يجد المصول عليه الا كما حركه طابف
والسكن فهل له الضرب به فيه وحدها اطهرهما نعم ولو صال الحامل على اسنان
مدعها فانت حينا مساهل بصمنه والالقاصى محمد وصمنه بنا على ما اذا اسرس
المشرك في القاتل لم ما ضوالم الى الربى فقله في العنصر فلو ان ان قلنا
يجب صمن هنا والا فلا السائيه لو عقر يد اسنان او غيرها كان له التخلص عصو
بابر ما قدر عليه فان امكنه بل لحسد سده الاخر او سده ان كان العنصر غيرها
وخلص ما عضر فعل وان لم يكن ضربه في سده لسرکه فان لم يكن فك يده
منه وقد رت اسائه او بعضها فلا ضمان قال القاصى رضي الله عنه سوا كان القاص
طالما او مظلوما لان نفس العنصر محرم بكل حال واحاب المادردى له ان يسرع
بده من فيه لحدها ولو سعت اسنانه اسنان عن حجر عن رعاها نك لحسه

وتحوى

وحوه ومهما امكنه ان يخلص بك بضره فيه ويرعاها منه لم يلزم له صرف عضو اخر فان لم
يحد مخلصا الا بغير عضو اخر بان يصع السلسل في بطنه او بعض لحسه او بغير عصبه
فهل له ذلك روى المرنى انه اذا فعل ذلك صن وحاله فيه واخذ الجمهور بها قاله المرنى
وما ولو النفس واخذ بعضهم به وقال الامام الذي اراه ان يبرل النفس على ما اذا اظن قصده
الحاني نهي الى قبل او فساده عضو فان كان لا يسهى اليه وكان لا يسهى لخلص العضو الذي به
الحنايه بالدفع بالوجه القطع بتسليط المصول عليه على الدفع الرابع ادا بضر اسنان
الى حرم انسان من صرنايه واسعا فان اوضعا او قوم او نعت عمدا فيها صاحب الدار فم يدهم
جار له رعى عينه لسي خفيف لحناه او مدره او بندقه او نحوها مما يرمى به وان اصابها
فاعياها او اصاب وبها منها حرجه لم يضر وان نسي الى النفس قال السافى رضي
عنه ولو لب المطلع بعد رتمه بالنسي الخفيف اسعاب عليه صاحب الدار فان لم يكن في موضع
عوق احسد ان يسده الله تعالى وان لم يكن فله ان يصره بالسلاح وبالله بما يردعه ولو اني
على نفسه فلا عمل ولا قود ولو لم ياله اعياه السلطان عليه وليس له رعى عينه الا ادا بعد النظر
والتطلع اما اذا كان محطيا ووقع بصره انفا فاعلم صاحب الدار الحال فليس له ذلك فان رماه
فاصابه فقال لنا طرله التي فاصدا ولم اطلع على س لم يلزم الزاوي به قال الرابع وفي
هذا حوار الربى وان لم يحق قصده وفي كلام الامام ما دل على انه لا يرمى حتى يسهى الحال وهو
حسن وفي حوار رمية قبل انداره وحدها اطهرهما وقوله انه منصوص بكم لكن سبحانه يندرو
قل ان يرميه فليمن هذا مخالفا للندرج في دفع الصابله وموافقا للبد المعصومه على طر بيم
المادردى ولما انعدوبه انه لمن ساهد رجلا رنى باعراه المادرو الى قبله وبانهم لا يلبسندرو
اولا ويرحره عن المطلع وبامر به لا يصراف فان اصر رماه وليس له رعى عينه بعد الانصراف
بل خلاف ولو وضع اذنه على صر او قوم او وقع على الباب سمع لم يحز رعى اذنه قال الامام
وفي بعض النعالي عن سخي يبرل اللادن صر له العين ولم اسعه منه ولا اوى بالعلل وانما ذكره فيها
على انه علف واعرب الغزالي بحاسه وحدها ولو كان باب الدار معنوحا مطر منه او بطرس قوم
واسعه او نك حصلا في الدار فان كان محاربا فلا يجوز قصده عيه والاولى ان يصره وان
وقف وبطر معيدا فوحدها احدها وبه والبيع او حامد بخور بعدد بالنظر واطهرهما
عند البعوي وادع عليه جماعة المنع ولورماه صن وبيع الرومانى عليه انه لو وقف في حرم

للدائر كان صاحبها معه من الوقوف وان وقف في وسطه لم يكن له منه من الوقوف وله منه
من النظر واحدا البعوى الوجهين فيما لو نظر من سطح نفسه او من المودن من المادته **قال**
الرافعي والاطهر هنا حوارا فصد عنه الذي لا يعط من رداء الدار **قال** وحرم به جماعه
ولا فرق في حوار الرمي من ان يكون الناظر واقفا في ملك نفسه او في الشارع او في سله منشد
الاستئذان اذ ليس المواقف في ملكه مد النظر الى حرم الناس وفيه وجه صعب انه لا يجوز له
فصله الا اذا وقف في ملك المصور اليه ولو جلس في طريق مكسوف العوره ونظر اليه ناظر لم يكن
له رمي به وهذا لو دخل رجل المسجد فليسف عورته ونظر اليه ناظر لم يكن له رمي به سوا علو الباب
لا ولو كان الواقف في الباب او السواحي لم يكن له رمي به ولو رماه ضمن سوا عرفه او لا ولا
فرق في ذلك كله من ان يكون المطلع رجلا او امراه في المهر الوجهين وفي لا يجوز رميها ونظر
الرجل الى الرجل والمرأه الى المرأة احق من نظر الرجل الى المرأة وبالعكس وجب ما تقدم فيما
اذا كان في البيت حرم غير مسدود فاما اذا كان فيه شمس مستنير او رجال مسبور والعور
ففي حوار رمي الناظر به اوجه بالها محور ان كان فيها نساء ولا يجوز ان لم يكن فيها الرجال
والحق الرافعي بالنسوة المسدود بالسياج ما اذا كان في بيت او معطف ولا يحسد نظر الناظر
اليهن ولو كان الرجل في البيت مكسوف العوره حار له رمي الناظر بلاحلاق ولو كان للناظر
حرم في النار من روجه او امه او محرم لم يحز رمي على الصحيح المشهور وادعي الغزالي
انه لا خلاف فيه ولو كان الناظر محرم ما محرم صاحب الدار لم يكن له رمي به الا ان يكون المحرمه
محزون **وقال** السدي يحيى فقال له ابصر فانها عوره مكسوفه فان لم ينصرف حل منه
ما حل من الاحني هدامه مراعاة للدرج **وقال** الماوردي يحرم الطلع على المياسات
ما محرم على الاحبات ان كان الناظر لا يحس عليه المصور اليه فخاص ولا يجد وفي كاحل
الابوس لم يحز رمي به لانه نوع حد فلا حد لحد العدو فان رماه فمعا عيه صريح بنظر
فان كان عند نظره الله مسبور العوره لزمه القود وان كان مكسوفها فهو شبهه له في سقوط
وان كان محاربه فاحدا لاسا والاساب والاحص والاحواب والجات والاحوال
والحالات ففي حوار رمي وجهان احدهما وهو ظاهر قول السبع اى حاكمه بالاحكام
والثاني قول اس الى صريه لا ونصر ان رماه واما من لا يحرمه الله وسهم بالاولاد الاعلام
والاحوال فبالاحكام واذا لم يحصل بشرائط حوار الرمي فرماه واقفا عنه او غيرها
لزمه العصا وان عطف سرياط الحوار فزمه بقاءه او محرم فعله على الصبيان

من العصا والدبه وفيه وجه بعد ان لا يصح ولا يصدر رمي غير العن اذا امكن رميها
فان لم يمكنه رمي غيرهما فوجهان **قال** البعوى ولو اصاب موضعاً بعد ان عينه فلا قصد
فهل يصح رمي وجهان اشبههما انه لا يصح **قال** الرافعي والاسمه مادته الروايات انه
اذا اصاب غير العن فان كان بعد الاخطى من العين اليه ضمن وان كان فيما منها اليه لم يضمن ولو اصاب
الدار ملكا للناظر **قال** الشيخ حسن ان كان من فيها عاصيا لم يضمن الرمي وان كان مساهرا لم ذلك
وان كان مسعرا فوجهان فسر وع الاول لو دخل انسان دار انسان بعرضه فله ان يامر بالخروج
ويدفعه كما يدفع عن سائر امواله وهل له دفعه مثل الانذار والجلام **قال** البعوى في الوجهان
في رمي المطلع مثل الانذار وحرم العاصي او الطيب بالحوار **قال** الرافعي ونسبه ان يكون الاظهر
اسرط النوع المعلوم لسائر انواع الدفع وبه قال الماسخسي **قال** ووجه الروايات عن
الاصحاب مطلقا وحسب محور الفعل فهل يعنى قصد الرجل حتى لو ضرب عرها مع الفذر عليها
هل يصح رمي وجهان اطهرهما لا ولو كان في دار حرم لغه في حوار رمي عيه وجهان وحكم
المسقاط في الصغير احكم الدار في البلد السامي طال الرومانى لو اراد رجل ان يدخل دارا
يسكنها محرم له مع ما لا يملكه بل يضمنه الاستئذان لكن عليه عند اراده الدخول ان يشهد
بدخوله بالسبح وسده الوطال سائر العريان وان لم يكن المحرم سادا فيها فان كان ذلك معلقا
لم يحز الدخول الاذن وان كان ممنوحا ففي وجوب الاستئذان وجهان احدهما محب واسمها
لا ويلزم الاسعار بالدخول بالتحجج والحجج الثاني لو كان على اسن طما وعصه **قال**
حل منها نفس الاخر او ماله فالعائل طالم والمعمول معلوم بعباد من ماله مسسا وان في الظلم فللعقل
ويختلفان بعد فان وقف احدهما عن العمل وقصد الاخر فله دفعه وان اتي على نفسه
الرابع لو دخل رجل دار رجل فعليه وقال فله لانه اسع من الخروج واكثر الولى صدق
وعلى العائل الله ما تقدم مما لو قال فله لانه قصدني **قال** السافعي رحمه الله ولو
اقام يديه بالمعمر راوا هذا مغبلا الى هذا سلاح شاهرا لم يردوا على هذا هدره
لان الظاهر انه قصد وان العائل دفعه **قال** الماوردي وعندي ان هذه الشهان تسقط
القود دون الدية لا حمال وحوله على هذه الحاله لصرب من طلب فان التمسد مع ذلك واران
فلا قود ولا دية ولو طالب انما رايه دخل داره ولم يدر معه سلاحا او دابة كان مع سلاح
غير مشهور او يد منه ولو شهد ثلثه اقل اليه في محراب سلاح قطع يدهم ولى عنه فادركه فذبحه

ائيد منه وصبر المصنف به بد القابل **الباب** **الثاني** في ما سئل به البهائم اذا ائيد البهيمه
 سدها او رجعها او غيرها فاما ان لا يكون معها صاحبها من مالك او غيره او يكون معها **الحاله**
 الاولى ان لا يكون معها احد والميت فالا من رجع او غيره فان ائيدته فالا ضمان على صاحبها اجماعا
 ان كانت المرامى بعد من المرامى فان كانت معها او كانت البهائم في حرم السواقي من الرجا المرامى
 فلا تعاد ارسالها بل راع في ضمان صاحبها ما سئل من السرع وجهان اظهرهما لا وثا بينهما
 ومال اليه حاء نعم وان ائيدته لبلاد صيده الا ان يكون السرع محوطا او للبتان باب يعلق عليه
 ورده صاحبه منسوحا وارسل صاحب البهيمه لبلاد بهيمته فدخلت والميت فوجهان اصحهما
 انه لا يصح ولو ائيدته لبلاده في بعض التواحي فاما ان يرسل من المواسي لبلاد للدعي ويحفظونها
 بهارا ويحفظون الدرع لبلاد فوجهان اظهرهما ان الحكم يتعكس بحيث على به البهيمه ضمان ما
 ائيدته بالهارة دون الدرع فلو روه بعضهم فلو لا فرق في ذلك من ان يكون البهائم ما يرسل
 وحدها كالبيل والسر والحمل ولذا العنم في موضع لا يساع فيه ولا ديات او يكون معها
 صاحبها فانه لا يصح ما سئل بهارا ولو ارسل البهيمه بهارا في البلد فائيدته شيئا لم يصممه
 على الصحيح في الصحرا ولو كان صاحبها معها او نسب اليه يصبر بان القال لوقه غير
 من يدري الظاهر فاسلمها من قطعها ولو لم ير الموانى وعجز ارباب الدرع عن حفظها ففي
 ضمان ما سئل بهارا وجهان هدا لعله اذا ائيدته صبط الدابة وارسلها ما حصاره فان علمته
 واؤيدته من به فوجهان اصحهما انه لا يصح وهما يحرجان من القولين في اصطدام السفيان
 بعلمه الدرع وناسيها ونسبه الدواني الى الاصحاب مطلقا واصبر عليه الرافعي وقطع به
 المعجى فيما اذا كان ركبها بعد اذن مالكها بالفاكان وصيبا لحدته وهي ناسيه على ما
 سئل عنه ان الاحر على حفظ المال يصح ما سئل به اذا ارسلها لغيره في حفظها وعمن
 بخالفه فيه اذ لم يعرفوا من ان يكون احده في وضع يده عليها او عاصيها ولوربط دابة في
 ملكه او في ملك مولاه وعاب عنها لم يصح ما سئل به ولوربطها في طريق بعد اذ وقع فان
 كان الطريق ضيقا من قطعها وكذا ان كان واسعاً على الصحيح وحصرها الماوردى بما اذا لم يكن
 سمه وعلق ان كانت سمه من قطعها وهو مبني على القولين في حفر البر بعد اذ رجع **قال**
 الرافعي ولم يعرضوا للبرق من ان يربط ما دون الامام او بدونه فاعطوا في البير لمصلحة نفسه
 ومضى اطلاق الاصحاب انه لا فرق لعدم وجوب الضمان اذا سرحته بهارا بين ان يكون

المسئله

المسرع لهما لهما او غيره من له عليها يد ما يداع او اسبحارا واستغارة ونحوها **وقال**
 البعوى في فاهيه بصر الودع والمستاجر على جمعها ما سئل بهارا لغيره فان علمها الحفظ
 وقال انه طهر بصره في طريق العرافين في العصب **قال** الرافعي وفي هذا يوفى ونسبه ان
 تعال عليها الحفظ بحسب الحفظ الملائل ولا النووي يسعى ان لا يصحها لان على صاحب السرع
 جمعها بهارا ويضبط الاحرارها بغيره ان مال الدابة تضمنه وقال بها ايضا ولو دخلت
 دابة دار انسان فروعها او غيره وان كان بالهارة لم يصح صاحبها وان كان بالليل ضمن
قال ولو سقطت ميتة على ثشي فائيدته لم يصح وهو يصرح منه على الصحيح وفيه وجه لعدم
 ولو ارسل الحمام او غيرها من الطيور فكسرت مسا او القبط جبال لم يصح الحاله الثانيه
 ان يكون الدابة في يد ذي يد من مالك او رجل او احرر على رعيها او مساجرا او مودع او مسجرا
 عاصب تضمن ما سئل مطلقا من مال او نفس الا ان دية الحرس يكون على عاقله سواء ائيدته
 لبلاد او بهارا وسواء كان سائما او فادها او راكبا وسواء ائيدته بحفظها وهو الضرب بالرجل
 او بغيرها بالاكل او بالعص او بدنها فلو كانت معها سائق ورايد بالضمان علمها بالسويه ولو كان
 معها راب وسانق او فايد فوجهان احدهما ان الجواب كذلك وهو الاصح عند القاصي
 الطبري والا فسر عند ابن الصباغ وباتهما انه على الراب خاصة وهما يتسنان على الخلاف
 فيما اذا كان سابع الراب والعايد والسائق فيها هل يكون في يدها او في يد الراب خاصة ولو كان
 البلاء معها فوجهان احدهما يخص الضمان بالراب والثاني يكون علمها ائيدا ولو كان عليها اربابان
 فهل يخص الضمان علمها او يخص بالاول دون الثاني فيه وجهان ولا فرق في الدابة التي في يده بين
 الواحدة والكثرة كالبيل المفطرة سواء كان يدها او سائما او رابا واحدا منها وكذا لو كان
 يده عم سوفها فائيدته او واحدا منها سائما لزمه ضمانه وفيه وجه انه لا يصح ما وعلى صاحب
 المباع حفظ ما عه بالرع في الصحرا فلو كان رابا دابة سرحها بحسب انسان فربحها والميت
 بالصان على الباخص ومن علمها **قال** الرواني قال بعض اصحابنا هذا اذا كان الدابة لا
 سلف سا الا بالخص فان كانت سلف بطعها واصل الا بلاق بالخص فهل يضمن الراب لو الباخص
 فيه وجهان **قال** وكذا لو كانت وحدها بحسبها رجل فائيدته سائما فهل يضمن الباخص اذا
 اصل السلف بالخص وطعها الا بلاق فيه الوجهان ولو كان الخص ياد الراب بالضمان عليه
 خاصة وافى به البعوى ولو ائيدته الدابة من يد صاحبها فائيدته شيئا لم يصممه ولو كان ائيدا

فقص على اللجام واللب راسها في صمان ما سلفه فولان وقيل وجهان وعبر ابن القاص طردها
 وان لم يكن الذي معها رايا طاردا على السفسه الملاح ويص من الدابة نذرها ما سلفه
 بحسبها او بصدرها الحامل عليه او بما على ظهرها من حطب وكبح ولو بال او راسه في الطريق
 فترلق به انسان ويلتص به نفس او مال فله وجه اصحابه ان يصنع له لو فعل ذلك انسان ما بها
 لا يصنع والثالب ان كان الطريق صفا صمن والا فلا ولا فرق بين ان يكون واقعه او ماره
 وفيما اذا كانت ماره احوال للامام **قال** الرافعي ولو فسد من ريساس الرجل مشيها
 ومن الرجل او مما يسير من العار حساب الرارس والمواد فلا ضمان ويسعى ان يحرق رعا
 لا يعاد بالضرر المفطر في الوصل والاحراق على مجتمع الدحول فان جالف صر ما جدر منه
 ولذا لم يسل الا بل في الاسواق عر يقطن **قال** الامام والداية المرفه التي لا تصط
 بالبيع والبريد في معاطف اللجام لا يجوز رلوها في السوق فان فعل فالتب سباصمه ولو
 ركض دابة في الطريق فاصاب من موقع السباصه عن انسان واطل ضوفا فان كان الموضع
 موضع الرخص فلا شيء عليه والا وجب الضمان **فروع** لو ربط الدابة صاحبها لبلاعلي
 العاد فابلق بعلم صاحبها وان لفت سباصه فوجها ان احدها انه يصنع وصحة القاضي
 الطبري والثاني لا يصنع وصحة طائفة وحرم به بعضهم وهما قال وجهين المتقدمين مما اذا
 علم صاحبها واللف وجهان في ما اذا كانت العزم مع الراعي فحاجد ربح مفرها ووقع
 في ررع واصدبه ولورد الدابة العايله راد فالتب في رجوعها سباصمه الراد ولو كان
 سبب ابلق الهيم يوم حاطها صمن قطعا ولو كان سبب اهدام الحذر او مصلح الباب
 لم يصنع صاحبها ما سلفه الثاني لو حبل حطبا على دابة او على حبل او على طرس وساو به
 محكم سافا سقط صمنه وان دخل به السوق فلف به ثوب انسان بان تغلق عود منه به
قال فان كان صاحب الثوب مستعمل الدابة فلا ضمان الا ان يكون اعني فعلى صاحب الدابة
 اعلامه فان لم يفعل صمن وقيد الغزال عدم الضمان بما اذا وجد مخرقا بحرف اليه
 وان كان مستدبرها فان **بعض** صاحبها فلا ضمان ايضا وان لم ينهه صمن ولو كان صاحب
 الثوب حدث له بان حذبه عن تغلق العود به وجدر به الهيم لزم صاحبها نص الضمان
 وخصص البيهقي وعبر المصنف بما اذا دخل الحطب السوق في غير وقت الرحام وظهروا
 بال ضمان مطلقا مما اذا دخل به في وقت الرحام **الثالث** اذا دخل دابة انسان ارض

آخر

اخر فاحرقها بعد مال العجوة في المساوي ان كانت انقلب من مال الكها صمنها المخرج كالو
 البت الرخ يوما في داره والعاة بصمنه بل عليه الدابة الى المالك فان بعد رالي الحالك وان
 فان مالها ارسلها لم يصنع ولو كان في الارض ررع ما يلمسه دفعها عنه كالدفعها لو صالت
 علمه فان تحاطها عنه وان لم يصنع صررها لم يحرق احراقها عن المالك وسفلها المكان وان كان له
 صر لا يبيع اصاعه ماله وان كان مال الكها ادخلها بعرا دة فاخرها ر الارض بعد
 ان غاب ربحا احمل وجهين احدهما لا يصنع لغير ربحها وما بها يصنع لثوبه تنصعها
 وبحرمان لو وضع انسان سباعه على دابة انسان في مفار بع ادنه وغاب فالقاء صاحب
 الدابة وعن تغلق القاضي ان الدابة اذا دخلت ملك انسان ولم يلف له مالا فان نفرها
 عن ملكه لم يصنع وان نفرها غلوه سهم صر **قال** والعاس انه يصنع لو الوال البت الرخ
 يوما في داره فالقاء خارجها **وقال** القاضي في المساوي لو دخل عبدا ر غيبه ليللا
 وعلم به رب الدار مرفه حتى يخرج ولم يرد على ماله ولا اعلمه في صمانه وجهين بلسان
 على الوجهين فيما اذا البت الرخ يوما في داره فمكن من رده ولم يرد هل يصنع امه والحق
 الهيم بالثوب اولى من الحاق العبدية في ذلك **وقال** الرافعي حسب حوزا له احراقها
 فلا يالغ في الايعاد بل يصنع على قدر الحاجة وان راد عليه صمنها امه ولو اخرجهما تحت
 في مرفعه اخرى فان كانت حسب لا يصنعها باحراقها لم يصنع ما سلفه وباني فيه الخلاف للقدم
 عن العجوة فيما اذا ادخلها مال الكها هل يصنعها رب الارض باحراقها الا ان يصر ذلك
 الخلاف في ما اذا وضع يده عليها فحرم ههنا ان لا ضمان لعدم وضع اليد وجب فلنا نصها
 نص ما الفه فافصوبه الى ان يعود الى مالها او وئيله او الحالم عند عدها ولو ادخلها
 في ررع غير صمنه ما الفه منه قطعا ولو كانت مرفعه مخوفة بالمرارح لا يمكن احراقها
 الا بدخولها فيها فليس له ان يبيع مال يسهه بال غير بل عليه ان يصر ويعزم صاحبها ما الفه
 الى ان يخرج فان احرقها الى ررع غير صمن ما الفه منه ولو كان نحواره ررع صاحبها للفرط
 في ارسالها فله احراقها اليه في احوال الامام ومهما كان رب الدابة مقصرا في حفظها
 فالتب سباصمه ماله وهو راد على دفعها فلم يفعل فلا ضمان على صاحبها **قال** الرافعي
 ولحق فيه وجه اخر ما عدم فيما اذا ترك باب السنان فتموها حتى دخلت واقتدت وايضا
 لو الف عن ماله وهو سالك لا يستفط الضمان **السابع** الهن الملوكة اذا املت مال

اسان او قلب قدره او قلب طار او اطلب طعامه فهل يصنع رخصا منه خسر او صر احداهما
لا يصنع وبانها يصنع وبانها اطهرها انما كان صار به نصه سواء المنة لبلا او نهارا
وان لم يكن صار به فلا ضمان وراعيها انما كان الدابة بصرها بلفه بالبل دون النهار وخامسها
عده ولذا العلم في الجمل والجمار اللذين عرفا بعقر الدواب والافاقها ودجر النوراني والبعري
الوجهين الاولين في الجمل العصور الحساسة من المعنى الصاربه بالافساد من اخذ الطيور وحسن
التياب وعبر ذلك في حوار فلها في حال سلوها وحملها احدها للمعاصي نعم الحاقا لها
بالفواسق الخمس **قال** الامام وهو منجته وما به يصح حوار فلها وان كان رسته
وليس بعري ما يتولى الحداء المصيده التي احصى بها من صاها وما به في بعض مل الجمل
فلها الحد يد يصح حله ولا يحرك الملك فيها بحرك في الحشرات ولا يحل على هذا امساها
بل على من يملكها وان بعد هذا عن من الناطر صر سالة امسا الدب مالا وان كان يوطا
وكذا الموديات من الحشرات وعلى هذا يعمل الهرة وان كانت رسته وقال بعد هذا
في حوار فلها في مذهب القاضي بردد اذ كانت رسته واصحها للفقهاء انه لا يجوز
وبه اضى القاضي في الجراد والعمل لما سئل عن جرحها اذ كانا بصران بالنس فقال
ان قصد المال او الشخص يدفعان بالدهون فالدهون لمن يقصد من الادبيات بالنس
او المال ولن يدفع الا بالبحر يبيع البحر والعل والقلب العفور حكي الامام عن
بعضهم انه قال هرة فلا يجوز له على سكونه عند الفعال قال وهذا غير بد فانه ان لم
يكن فيه منعه بالواسق وان كان فيه منعه فهو بالهرة وهو اولى بالنس فان عقره
عظيم وقد ساق بالناس وبار الهام ولو كان في دارة قلبه عصور او دابة فدخلها
انسلت فعنه القلب او ربحه الدابة فان دخل على دابة او باده وادخله حالها فلا ضمان
ولن يعلم بغيره ولو وضع الطعام المسموم من يد انسان فاكله ومنهم من حصصها بما
اذا كان عري او في ظله وقطع من الضمان اذ كان بعيرا بري وحسب فلنا بصر نصينه
بالقصاص والدابة منه وحملها وقال **الروائي** لا فرق في جريان القولين بين
ان يسلي ربه الدار القلب او لا وفي تسلي جفرا ليرى نص الاصول في السدار
السا عن ابراهيم المرزوقي لو كان شئ وقع مقلد مداسه على موزع مداس رجل
فتمرقح بصف الضمان وبعد بصفه **قال** الراعي وهذا الما لم يجر حيث كان

لهم منها كونه اعتمد على الاخر في الصادم واما اذا كانا جميعا بصدان جه واحد
وليس للسابق قوة اعتمد على اللاحق فمضى ان يقال ان يترق موزع مداس السابق فالضمان
على اللاحق وان يترق مداس اللاحق فلا ضمان على السابق **قال** وقد ذكر القاضي
في الصاوي وقرضه فيما اذا كان المنيان الى جه واحد والاولو وضع رجله على دبله
فتمرقح السابق لورب صبي ويخون دابة من غير ان احد فللمسبب سبب الزمه ضمانه
في ماله وان كان يامر احبني ضمانه الاحبني وان كان يامر الولي فان كانت تلك الدابة لا
يجوز للولي ان يربيه اياها فالضمان عليه في الاصح وقبل هو على الولي الباس في قاضي البعري
انه لو كان يقطع سحرة في ملكه فسقطت على رجل واحد من البطارة فكسرها فان كان المصاب
يعرف انها بصبية فلا ضمان على القاطع والا فان كان القاطع يعرف ولم يحسن من سواد رجل
ملكه باده او بغيره وان كانا جاهلين بايها نصه فلا ضمان وكذا ان كانا عالمين فيها
انه لو دخل بهيمة ماله فاحرقها من يده فهلكت ضمان ان كان الملك لا يحج البقية منها
سهوله **قال** ولو دخلت دابة عري الى ملكه فربحه فمات فهو له ولو ابلت برعه يترق
من الليل والنهار فان اوجبت الضمان فالدمه على العاقله ولو حفر البئر **قال** ولو
كان على دابة فسقطت منه فاكلت مالا او مات الراب وسقط على شئ لم يضمن وكذا لو اسبح
سبب ويسر من ايداعه فارورة لخلاف الطفل يسقط على فاروره فانه يضمن **قال** ولو
رضع الصرع فوقع على مال انسان وابلغه او على دراب من المسجد فليس ضمانه في الصبي
يسقط من المهد **قال** ولو لحس دابة فاسقطت راجها او رجت انسانا فاملته لستم
الناحين الضمان الا ان يكون يادن صاحبها وتدمر ولو حل مداعره انه لم يجرحت واملته شيئا
لم يضمن الحال ولو اطلق الجحر فاحدع الما **قال** ولو سقطت دابة في هذه وسعرت
سهوطها بغير اخر ومالك لم يحسب ضمانه على صاحبها ولو اسبح بهيمة بين الدابة فاملته لا
للمرئ بل للضمان منه البائع وان كانت ملك المشتري اذ انقلب التهمة المتعارفة شيئا
للمعبر وقد مر في العصب ولو التي تحاميه في الحمام فترق بها رجل اخر او عبيد وتفسر فغلب الضمان
ان القاهما على الممرها **السير والطريق** وهو به ونسبه وردد بالامان
ففي كل واحد منها ما بان **الباب الاول** وجوبه وهو يشمل على حواله نفير وحق رسوله
صلى الله عليه وسلم وهو المسلمين بالاول نحو الكفر من القلوب والالسنه ومحرط بحاله من البيع

والكناس والناس السهوان له عليه السلام بالرسالة واحابه دعوته والدال الذب عن المسلمين
واولادهم وسبايهم واموالهم وتحصيل العتاق لهم والظفر بعدتهم وهو واجب على العامة
وقد نص في بعض عن والخطام في القسم الاول في طرفي الاول في الواجب على العامة ونصل
به الخطام في امور الحرب على العامة استطرادا وانما هي في الاعداد المستوية له في
الطرف الاول في الواجب على العامة واحلفوا في ان الجهاد كان في عهد النبي صلى
الله عليه وسلم فرض على من حضره اظهره الله ان فرض لقائه وبالله ان كان فرض على
على المهاجرين ومن حضره على غيرهم واما بعد فتح الجهاد لصون بلاد المسلمين عن الغارات
وقصد بلادهم وقال لهم فيها الى الاسلام او بدل الحربة والكفر اربعة اضراب فخرنا
بان لا يؤمن بالله اصادا ولا يرحم ولا يرضى عن الله تعالى ولا يقبل من الله ولا يقبل
عنا وهو ان يعرف الله ويعرف بلسانه ولا يدين حسدا ولنا اضعاف في الحرب ولا يفتق
وهو ان يعرف بلسانه ولا يدين بلسانه والجهاد اربعة اضراب الاول هو المهادون
في البان والنفار حالان احدهما ان يكونوا مسعفين في بلادهم لم يصدوا المسلمين
ولا سبوا من بلادهم فعد الله فرض لقائه فان استعواظهم حصل الاتم واما عنهم او حضر
المدونين له فيه وجهان **قال** النووي اصحهما انه ما من كل من لا عدله وان قام به من
العامة سخط الفرض عن الكل وفيه كلام نسائي اخر الطريق ان ساء الله تعالى هذا النوع
من الجهاد لا يكون الا فرض لقائه فدخل الامام دار الفرج عازيا نفسه وحدث الاسلام
او سبهم وتوهم عليهم من يصلح ان لا ولا يحلهم فرضا واول ما يكون ذلك في السنة
مرة وما زاد فهو افضل وتمام الماوردي يعني ان لا يلقى بالماء الا اذا عجز عا صوفها
فانه قال الذي سبوت عليه سيره الخلفاء الراشدين ان يعرفوا في السنة اربع مرار وجل
فصل عزمه وكان عليه السلام بعد فرض الجهاد عليه على هذا او لغيره فان عجز الامام عن اربع
افضل على ما قدر عليه **قال** الامام الجمار عندى في هدم مذهب الاصولين
فانهم لم يروا المحض في السنة ولو حوون اقامه حسب الامكان وتعد العتاق له
بالمرة ارادوا به العالب فان الاموال والعدد لا يوازي جهرها المحض في السنة
البر من من وفيه نظر ونسب للامام ان يرتب كل طريق من بلاد الاسلام حيفا يصدون
من يلزم فان حصلت مهادنة بهم بطلبهم الى جهة احدا فان يرتب ارساله كل حشا

ابو

ويراعي النصبة المناوبة فلا يتحمل على طائفة سكر من الاغرا ويدع الاخرين في المدغم
والاولى ان سدا لعمال من على دوا الاسلام الا ان يكون الخوف من الاجرة من اسد سدا بهم
بعد ان يمس سدا فيس مهادنة وحول طائفة ما راهاهم يردونهم ان عذر واولوا سوي
الخوف من القربا والمعدا فان الغرض في جهة واحد ثانيا فاما وان كان في جهتين فان
امل من يرضى الحسن عليها فقل والا بدنا القربا **قال** الماوردي وسواء ان يجعل طائفة
الى ثقل الا ان يرحوا الاستسلام على ثقل هو الا انه عزمه فلا يباين ان يواله حتى فتحه ويجوز
اخلا السنة عن العمال للضرورة بان يكون في المسلمين ضعف وقلة وفي الاعداد قوة وله
وحياف من سدا بهم بالعمال الاستصال او بعد ان يعز الزاد وعلت الدواب والطريق
هو حرا الى اراكال العلاقات او موقع لخوف مددا واسطار اسلام قوم يستسلمون سكر العمال
فالوا وحلف اهل البحر العالي في البحر دون البر واهل البر العالي في البر دون البحر **قال**
الماوردي ويصح بطلب الامام الامارة بربعة شروط ان يكون الاسلام مسلما وان يكون مامونا
على من يملكه من الجيش ان يحوزهم وعلى من يعالهم ان يعصمهم وان يكون سجا عا نيت عن الحرب
وسعدم عند الطلب وان يكون داراي في السياسة والدين ليسوس الحسن على اهل الله
في الطاعة ويدبر الحرب في انهار الفرض وولاه ضرابا ولا يصد وولاه يعرض فليسعد
ما كان موقوفة على راي الامام وسعد او امن فيصع وان كان عدا من عدا اهل الاجتهاد
والمعروف ما فوضه الى رايه ليعمل به باختياره ويحذر فيها مع الشروط اربعة بشرطان
احران احدهما الحرب وباسمها ان يكون من اهل الاجتهاد في احكام الجهاد وفي اعتبار كونه
من اهل الاجتهاد في احكام الدين وجهان بيا على الخلاف في ان هذا الامر هل له ان ينظر في
احكام حسيه اذ كان مطلق الولاية وفيه وجهان فان قلنا يجوز لزم فان قلنا لا والعاصي
احق بالبطر فها منه لم يلزم **فصل** في حرب عان الاصحاب بدله جل من فروس العتاق
في هذا الجاه والمعرض على العامة هو الذي قصد حصوله في نفسه لاسيما واحد نفسه
والمعرض على الاعيان هو الذي قصد حصوله من معنى استجابه وفيه من العامة يملكه
اقسام القسم الاول ما يتعلق بمصلحة دينه وهو نوعان احدهما ما يوقف دوام
اصل الدين عليه وهو اقامة الحجة العلمية وهو البراهين الماطعة على وحدانية الله تعالى
وصنائه وصدق الرسل ودفع الشبه وجعل المشركين محب ان لا يحاو حطة من حطة

الاسلام عن ذلك والمراد بالخطه مسافه القصر كما حب الدعوى القهرية بالسيف على
الكفايه اذا قالوا هنا ونفس الراي عن السافى ومالك وسفيان واحمد وجميع اهل
المذنب ان لا يستعمل بعلم الظلم بدعه محرمة وان عزمهم قال هو واجب اما على الخفايه
او الاعيان وهو اصل الاعمال وذلك رجع الفريسي واخا ما دلتهم هناك والحق
انه لا يطلو القول بدعه ولا يحكم فيه منفعة ومضر فهو باعتبار منفعة في ذلك الاسماع
حلال او مندوب او واجب فانقصه الحال وباعسار مصرته في وقت الاصرار
به حرام فخره اثاره الشهان وحرب العباد وازالها عن الحرام ابداء وجوعها
بالدليل مسكول فيه وبصره المسدع اصافي بوران نفسه مع سبته ومحبة الانصار
عند المدا والعد عن الرجوع الى الحق ومنفعة حراسه العقيدة والناس معدون
باعتقاداتها والعلماء معدون بحفظ ذلك على العوام فسمى ان يكون العالم بالطيب واستعمال
الدوا الخطر لا يصح الا في موضعه على قدر الحاجة فتعلمه ليدفع به مسدعا لا يدفع
بعينه ويعرض لا فساد عمائد العوام فلو حسد من فوض الامايات يستعمل
عند الحاجة وسلك فيه طريق الحج الوارد في القرآن **الثاني** ما يتعلق بفساد
الدين وسراجه ومنه احكام العبد بالحج في كل سنة **قال** الرافعي وسبق ان يكون
الحرم بالحج بل الاعتناء والصلوة في المسجد الحرام فان العظم واحكام النعمه حصل
جميع ذلك **وقال** النووي لا يحصل مقصود الحج ما ذكرنا فانه مشتمل على
الوقوف والرمي والمسح بركبته ومنى واحكام تلك الباع بالطاعات وغير ذلك اهل
ويذكر بعض انه فهم من كلام الرافعي الا انها هذه الامور وليس بظاهر بل ظاهره
بعض انه اراد احكام هذه الامور مع الحج في وجوب ذلك بطر وحوز ان يكون
مرادهم بقوله ان الحج كل سنة فرض انه فرض على من حج ولم يحج عند الاستطاعة فعم
الحج الله اذ امرت به وان يكون مرادهم ان الحج وان كان فرض عين على المستطيع على
النواحي صح علمه على الحنابلة ان لا يخلوا الجمعيه منه ان لم يحج احد بطورها
ومنها الامر بالعرفون والى المنكر اى الامر بالواحيات والى عن المحرمات ولا
يخص ذلك بالولاية ولا يكون على اذن الامام ولو نص الامام واحدا لذلك بعد عليه وهو
المجتنب والامام في المجتب الذي ليس بمراد في المجتب المسمى بالاول والامام في المجتب

والسب

والمجتنب عليه والمجتنب منه وكفه للمجتنب فاما المجتب فمستلزم في وجوبه عليه الاسلام والجليل
والقدرة سواها من رجلا او امراه حرا او عبدا وليس للمجتنب ذلك ولا يجب على الصبي المراهق لكنه ان يفعل
وبار عليه ان له فعل الكافر وسلب سانه ولا يسترط العبد له وعلى العاس ذلك وقد قال الغزالي يجب
على من عصب امراه على الرنا ان يامرها بسر وجهها عنه وان كان الرنا المجتب وعلى من اربك بمصيه
ان يهي عن نفسه ويهي غيره فاد اكل من نفسه لا يسقط عنه الامر من الاخر **قال**
الرواني من عزم عن الرنا والسار من نفسه عن الشرب والطالم من عزم عن الظلم واما
القدرة فمستلزم فالحاجه حبا عليه الا يقبله فكل من احب الله كره معاصيه وانكرها
وفي معناه العجز المعنوي وهو ان يخاف من مكرهه يذاله ويطوق به ما اذا علم ان انما لا يسمع
وانه بصره فلا يجب بل يحرم في بعض المواضع لكن يلزم ان لا يحضر موضعه ولا يلم منه
حتى لا يراه فلا يخرج الاحتاجه مهمه او واجب ولا يلزمه المهجر من البلد الا اذا كان هو
الى الفساد وحمل على المساعده في الظلم والمنكر **الثاني** ان يحكم بمعلم ان المكروه نزول
بانماز ولا ياله مكره يجب قطعا الشالنه ان انماز لا يبعد ولا يخاف منه ولا يجب لكن
سحب السراجه عكس هذه ان يعلم انه سطل المنكر وان يصيبه مكره لا يوقر على
ومن انا الخمر يحرق بكسر وعلى ان يصر العود صر به يحطه فليس من بعد فلا يجب ولا يحرم
لكن يجب اذا كان له تاثير في دفع المنكر او في تشرع الفاسق او في بقاء طوبى اهل
الدين لا خلاف ان للمسلم الواحد ان يلج صف النصارى وان علم انه فصل اذ السرد حوله كما **قال**
الغزالي فاما اذ اراد اى فاسقا صده سده سيف وقدره وعلم انه لو انكر عليه كسر الفم وقوله
فلا ارى للحجه فيه وجهها **قال** واما المجتب ذلك اذ احصر المحدث ورع عليه فان علم انه يصر
معها اصحابه او اقراره لم يحز الا بخار ولو علم انه لو انكر ابطر ذلك المنكر للذين سبوا المنكر
اخر سقاطه عن المجتب عليه حرام الا ان كان لو كان معه شراب حلال لكنه يحس وعلم انه لو
راه لسرب صاحبه الخمر لا عوار الحلال فلا معنى لراقبه وحمل ان يقال بربه وقد ذهب
داهيون ولا تعد ان يعرف من درجات المنكر العبر الذي يضي اليه العبد لوطن بل يخ
شاه لغره لباطلها وعلم انه لو منعه منها لم يخ اسلن فلا معنى لهذا الحجه نعم لوطن منع من دغ اسان
او قطع طرفه بحمله على احد ماله فذلك له وجه فلهذا دفن على المجتب ان يجهل فيها ولما المجتب
فه فهو مل منكر موجود ظاهر للمجتنب من غير محسوس علم توبه منكر انما اجتهد وتنبى

بالمتكر المحذور المنوع سرعا وقولنا طر منكر اعم من المعصية فان من راي مراهقا او محبونا
 يشرب الخمر او يربى ويعمل معصوما وحده عليه منعه ورافقه الخمر وان لم توصف النفل بالعصان
 سواء ان المنكر ليس او صغير ككشف العورة في الحمام والخلق بالاحشيه واسماع المراه
 الاحشيه النظر وقولنا موصود يخرج عنه ما وقع وانصى لمن علم منه انه يشرب الخمر فليس
 للاحاد عليه اعراض وامر المحذر ارفع الى الامام ولذلك ما عرف بغيره الحال انه سميع
 لمن عرف من حاله انه عزم على الشرب في ليلته فلا يتعرض اليه الا بالوعظ وقولنا ظاهر
 للحسب من غير حسب احراز عن من الى معصية في داره سرا وليس لنا التحسس عليه
 لداؤه العرالي وقال الماوردي اد اعلم على طن المحسب وغيره استسرار قوم
 بالمنكر بامانة او بآيات ظهرت فذلك صريح احداهما ان يكون فيه اسهال حرمه لا
 يدرك بان يحرم من سويه ان رجلا حلا يصل لفسله او امرأه لمرئى بها فمحور الحسب
 والاعدام على السيف للاختار والشاى ما تضمنه هذه الرتبة فلا يجوز من ظهور المنكر
 ان يسمع اصوات المزمار والاوتار من خارج الدار ويدخل من بينها ويرى منه اسماع
 اصوات السجاري بالكمات المألوفة بينهم خارج الدار قال العرالي واما اذا سمع
 رائحة الخمر من خارج الدار فان حوزاها من المحصور المحترمة لم يحرق صدها بالاراقة وان
 علم بغيره الحال انها فاحت لعاطفهم سرها فله حمل والظاهر وجوبه لحسبه
 وقد سيرا الى الخمر والات الملائى في الم او تحت الدار فادار اى فاسقا تحت ديله
 سى لم يحرق بالسيف عنه ما لم يظهر بعلامه خاصه ولا تسدل معرفه فسقه ولا باجفائه
 مامعه على الذي معه خبره انه قد دخل الخمر وقد خفي بالحمله لعرض قال فان كان الواحد فالح
 فهذا محل نظر والظاهر ان الاحتساب وظهر بشكل ككبوب الخفيف لظهور رائحة
 الخمر فليس له ان يربى ما تحت البون حتى يعلم انه حمر وليس له ان يقول اربيه لا علم ما هو
 لانه يحس وقولنا يعلم لونه مذكر اجتهاد اى شرط كون اسماؤه معلوما وذلك تحت
 باختلاف الاشياء فان من الواحات الطاهره والمحرمات المشهوره بالصاوم والصام
 والزنا وشرب الخمر على المسلمين عليها ظاهرا وان كان من ذائق الافعال والاقوال
 المعوله بالاجتهاد لم يلين للعلوم الاستدبابا فبان على العلما خاصه ويلحق بهم من اعلم العلما
 بان ذلك مجمع عليه وقولنا بغير اجتهاد احراز عن المنكر بالاجتهاد اختلف فيه العلما

فليس

فليس للحنفى ان ينكر على السافى اكله الصب والضع ومتروك الشبه ولا للسافى ان ينكر
 عليه سره السيد الذي ليس بسكر وطوسه في دار احدها سفعة الحواز واحد ما لا
 يمرات دوى الارحام والوطى في الهام بعورولى ولو فعل ذلك سافى بهله ان ينكر عليه
 وليس للنفلى هذا في محل النظر والظاهر ان ذلك للن يلزم عليه ان يحوز للحنفى ان
 يعترض على السافى اذ ان لم يعرولى في فعله ما هو خطأ في اعتقائهم وان كان صوابا عند
 المنكر وكذا السافى على الحنفى اداساره في الصب ومتروك الشبه وبحوز هذا
 امر اخر وهو ان جامع امراه على قصد الرنا وعين يعلم انها روجه وعجز عن اعلامه
 ذلك نصم او لعين فهو بهذا الوطى ايم مسحو للفتان فليس ان منعه منه لا غفلة انه
 معصيه ولو غلطوا في روجته على صفه في هذه المحسب مثلا كمن او عصب فوجدت
 الصفة وعجز عن تعريف الروح ذلك فاداراه جامعها فليس له ان يسلط في الباطن ولا
 يمنع عدم علمها بالصفة خروج الفعل عن كونه منكرا فاذا كان منع ما هو منكرا عند الله
 وليس منكرا عند الفاعل ولا هو عاجل لجهله فيلزم من عكسه ان يقال ما ليس بمنكر عند الله
 وهو منكرا عند الفاعل لجهله لا يمنع منه وهو لا يظهر لحصل من هذا ان الحنفى لا يعرض
 على السافى في الهام بلادى وان السافى يعرض على الحنفى فيه قال وهو مسئلة دقيقة
 والاحتمالات متعارضة واما اقدمنا بالراجح عندنا في الحال ولستنا تقطع لحال مخالف بها
 وقد ذهب داهون الى انه لا حسبه الا فيما قطع ببلوه حراما بالخمر والحذر لكون الاشبه
 ان الاجتهاد يورث حق المجتهد اذ بعد عايد البعد ان يجهد في العمل فظهر له بالادله
 الطسبه م سدرها ولا يمنع منه لاجل طن عينه ان استند بارها صواب وراى من
 راي ان يحوز للمقلد ان يحار من المداهب ما اراد غير معينه ولعله لا يصح دهاب
 احد الله فله وذهب جماعة الى ان القاضى اس له مذهب معين وانه يسأل في دافعه
 مجتهدا او بعلقه واحرازه جماعة وهذا الخالف المخالفه في الاصول فان السنى ينكر على الغزلى
 في نفي رونه الله تعالى ونسبه النبوة وقوله ان طابه مخلوق وعلى الحنفى اثبات الحسبه
 والصورة والاستنوا وعلى الغزلى في اسماؤه الاحساد لان المصنفها واحد قطعا
 قال فان قل اذ اكتب تنكر عليه لا عفا دل انك محق وهو مبطل فهو يدعى عكس ذلك
 وليفهم الاحتساب فيقول لاحراز المعارض يقول بطريقى البلد الذى ظهر فيها البدعه

فان لا يبرح من الناس ظهروا على السند فلهما الحجة عليه لغير ادراك السلطان وان القسم اهله
الى اهل بيته وبنده وكان في الاعراض محرك فتنة بالمقابلة فليس لاحاد الحجة الانصب
السلطان فادراك السلطان ان الذي الحق وادركوا احد ان يرد المبدع عن اظهار البزعة
طوله ذلك دون عين والحجة في امر البذع اهم من الحجة في كل المنكرات ولو ادرك السلطان
مطامع في منع من يصح بالبدع سلب الاحاد على المنع والا نهار قال النووي ولو بدع في المحل
فيه اى من الغزو على جهة الضجة الى الخروج من الخلاف فهو حسن محمول لا يعاى العالم
على استحسان الخروج من الخلاف اذ لم يلزم منه الاحلال بتسببه بانه او وقوع في خلاف
قلت وقد امكن السمع ان بعد السلام بان للسامع ان يسكر على الشافعي كشف التحد في الحام
وان كان لا يسكر على المال والى وقال من ان شيا بعد حرمه وان كان محلفا وحبا ان
لا يهال الحرمه في معصية وان اعتقد حلاله لم يحز اثمارة عليه الا ان تصف الماحد
بحسب معصية الحكم فيه لمن يطا حاربه عين بآدنه بغير الحفظ وان لم يعقد الحفظ ولا
بحرما ارسد الى تركه من غير اثمارة ولا يوجب واما الامر بالمستحبات والمستحبة للقاضي
او بغير احتمال في وجوبه واما المستحبة عليه فهو مل من يكون الفعل الممنوع منكرا
في حقه قال الغزالي ولعله يكتفي في ذلك بكونه انسانا ولا يستلزم الحلف ولا التمسك
بالمحرم والصبي يسكر عليها الرنا والشرب واما ما لا يكون مكر في حقه فلا يحسب عليه
فهو كقول المحرمين الصلوة والصوم قال فان قلت فالتب يكون حراما فانما يمنع
الهممة من الانفاق فان منع المحرم منه ومن الرنا قلت تسببه ذلك حجة لا وجه له
اد الحجة منع منكر الحق لله والحلف يمنع من الانفاق رجع غير الحق لله تعالى خاصة
والهممة اذ التفت فلا معصية لكن يستلزم الحق صاحب المال للثبوت دفعه وهو
ان لم يصعد باخراج الهممة معها بل حفظ ما في المسلم اذ الهممة لو اظلمت او شربت
خبرا او ما سربا لحم لم يصحها منه بل يجوز اطعام طاب الصيد الخفيف والنبات والكرمال
المسلم اذ اعرض للصياح وقد ربا على حذو غير تعجب وجب علينا حفظ بل لو وقعت
حرة اسنان ونحوها فاروره لعين رفعا الحرة لحفظ العارورة لا منعها من السقوط
وقد امكن الصبي والمحرم من شرب اللحم واسنان الهممة لاصية الهممة والحرم بل صامه
لها من حيث انها محترمان قال فان قلت بل من راي انها دخلت في رجع انسان

او مالا اشرف على الصياح فان عليه الاخراج والحفظ ان قال نعم فهو سبط يودي الى
ان الانسان يصير مجرد العين مبدع عين وان فلم لا فلم لا لم يحب لاحتساب على من تعصب
مالا وليس له سبب سوا تعصب الاموال يقولها قد رجع على حذو من الصياح من غير ان
ياله تعجب في بدنه او تعصا في ماله او حباه وجب عليه ذلك وهو امل درجات حقوق
السلم وهو اولى بالاحباب من رد اللام ولا خلاف ان مال انسان لو كان يصعب بظلم ظالم
وعند سبها لو ادلها رجع الحق اليه وجب عليه الشهادة وفي معناها كل دفع لا ضرر على
فيه فاما ان كان فيه شئ من ذلك فلا يحب للتعجب فان كان سبب باخراج البهائم من السرور
لم يلزمه وان كان لا تعجب بتسببه صاحب الرزع او غلامه من يومه بلزمه ولا نظر الى ما ينوب
من عوض منفعته والى ما يفتون من ان لا يلاف الهام اذ حاسه في القليل الدليل مرجع وان كان
المال بطريق هو معصية كالتعصب او قبل عند ملوك لعين وجب المنع منه وان كان فيه تعجب
لحق السرور وعلى الانسان اخها ونفسه في دفع المعاصي طاله العاصي في رها لم لا يلزمه
احمال كل صرب والتعصب له ما تقدم من دجانه المحذور ان التي تحافها المحتسب ويعرف من
هدا مسليا احلفوا فيها وحبوب الانفاق ووجوب الشهادة في الحكم اذ ان الشاهد بعدا
من دار الحام يحب ماله تعجب في الحضور واما نفسه الاحتساب فقد قال عليه السلام من راي
منكرا فلعين منه فان لم يسطع فليسا به فان لم يسطع فليعه قال الغزالي وهو على
سبع درجات الاولى ان يعرف ان الذي فعله منكرا اذ ان قد يحلف عليه كالتعصب بعض
المصلين من ترك فرض الصلوة ويرفض حتى يمسك فان تسعه الى الجهل والحق بوله وقد
حمله العيب على عدم الامسال السابعة الرنا بالوقف والنعيم والحق بانه في حق العالم بان
ما ارتكبه منكرا او بدله الاحبار الوارد بالوعيد في ذلك وعاد المنكر من غير عفت وعصب
بل بغير الله بطر الدراحم له ويرى اقدامه على المعصية مصدقة في نفسه اذ المسلمون ليس واحد
وما معنى ان يوقاه الامانة يرى عند ذلك عن نفسه ما علم ودخل غير ما الجهل وما قصد
بالعرف ذلك وان من المنكر الذي ينكر ويعرف حله من ذلك بان يخرج عنده امتناع المأمور
من ذلك من غير وعظ او توعظ عن على وعظ له رضى الرقي بالحامل والعالم الذي يحاف من
الثالث السبب والتعصب بالقول العليط الحسن بعدا لك عند عدم امان الله وجهه
التي قلها او العلم بذلك وليس المراد بالتسبب نسيه الى الرنا ومعداته ولا الكذب بل المحاطة بما

فيه ما لا يعد من حمله العسر كقوله ما احق با جاهل با فاسق ولا بخاف الله ما عصى فان هذا
صادق على المعاصي والاحق من ابع نفسه هو اما سمي على الله الاماني كما ورد وينص على
قدر الحاجة وان علم ان خطابه بذلك لا يضره فلا ينبغي ان يحاط به بل ينص على المهار
العصيان والاستعجال والارادة راضى اجل المعصية وان عرف انه لو علم ضرر والذهب
والطهر الكرامة توجه لم يصرف لزمه ولم يكتف الا بتار القلب بل يلزمه ان يعطى وجهه
ويظهر الا تثار السراية العبر باليد كسرا الا ان الملاءمة واراها المحمور وخلق
الحرب من راسه ومن يده وسعه من الخوف عليه وعلى مال غيره واخراج من الدار
المحتوية ومن المسجد اذ احسن فيه حننا وخوف وتصور ذلك في بعض المطامير دون بعض
لمعاني اللسان والقلب ومن ادب من الذرجه الاساس رد كمالا اذ انحر عن الهليف
المستحب عليه ما يشاء ذلك وان ينص على العذر المحاج اليه فلا ماخذ لمحمه في الاحراج
ولا يرد له اذ اقدر على جرمه ولا يترك السور المحرر بل يحل ازاره ولا يحرق الات
الملاءمة في السلب بل يطلع صلاحيتها لذلك طامر في العصب ولا يلبس او الى المحمور ما وجد
مد وحده بل الا فصار على الارادة ولو كان في ثوار برصقة الروس ولو اسفل بارافها
قال الرمان واحده من سمعه فله شربها وكذا لولم يحسن ذلك وللسلطان ومن الاحاد
ان يحرق العاصب برجله من الارض المصوبة رحراله وباد ساعا فعله وكذا له ان يكسر
الان المحمور اذ فعله وحررا فعله في رمنه عليه السلام ولا يبعد الى عرقك من ايقاف
الاموال والحرب الدار ولا يجوز شربها بعد تفرغها بحال الان بلون صار به بالخمر
لا يصلح الالتفات **قال** النووي وسقط لمن اراد منكرا ان يعذر عند الله جالحق
ورفق الباطل ان الباطل كان رهوتا جالحق وما سدى الباطل وما بعد الحرام
المهدد والحقوف لقوله دفع هذا الامر ولا تحسن راسك او لا حرس من فرك او
لا من بك فمعدم على هذا حقيقة الضرب اذ لا يمكن تقديمه والادب ان لا يهدد
بوعده لا يجوز لمحمه لقوله لا يمس دارك او لا ضرر ولك بل ان قال ذلك عن
عزم فهو حرام او من عزم فهو ادب ولو توعد بالضرب والاستعفاء فله الضرب
عليه الى حد معلوم ينقصه الحال وله ان يرد على نافي عزمه اذا كان ذلك يفيده
ويردعه وليس هذا لربا محذورا بل المانع فيه مقارن والخط في الوعيد ليس
محرم في حق اصحاب السباده ما يشاء الفرض باليد من غير سلاح وهو جابر

عمر

عند الضرر وينص على قدر الحاجة في الدفع فان كان لا يقدّر على دفع المنكر الا بسهر السلاح
وبالحرج فله ذلك ولو قبض بالسيف على امراه او كان يصرب بمنزلة ومن المحتسب نهرايل
او جدار فما خد فوسه وينص على دفع هذا والارميتك فان لم يدع فله رمية ويقتصد الساق والخذ
وخوها دون المعامل تراعي للتدرج ولذا يقتل السيف وينص على ان هذا المنكر والاضربتك
لان دفع المنكر واجب على كل من السباده ان لا يقدّر عليه بنفسه ويحتاج الى اعوان
سهر من السلاح وربما بعد الفاسق باعوانه وينص على ان بعضهم لا يستعمل الاحاد
تذلك والاضربون بسيدون **قال** السعدون بن عمار **قال** الغزالي وهو الاقرب
واعلم ان الحية تلبس للولد على الوالد وللعد على السيد وللزوجة على الزوج وللزوجة على
الوالي **قال** في العكس لكن بينهما فرق فاما الولد فمستل له الا تثار على والدك بالدرج من الاولاد
وهو المعروف والوعظ والصبح باللفظ ولا تلبس بالسب والنعيب والضرب وخوها كما انه
ليس له اقامه للعد عليه واما الحية عليه بافناد المال الذي يودي الى ابادته لكسر او الى
الذهب والفضة واراله الصور المصوثة في حيطانه والمصورة في خشبه ورد المال الذي عصبه
وسرقه الى صاحبه وحل الحسوط الحزير المنسوجة في ثيابه ولشروع ودخول **قال**
الغزالي في نظره والعاشر انه تلبس له ذلك بل يحرق عليه قلته وهو ما نصه كلام العلماء وقواعدهم
قال ولا يبعد ان يطرقة الى نوح المنكر والى مقدار الادا فان كان المنكر قاحسا والسخط
عليه قريبا كان رانه خمر من لا تسد عصبه فطاهر وان كان المنكر قريبا والسخط قريبا كان راقه
خمر شديد فلو كانت ابيه من يلور عليها قصور صور حيوان وفي شربها حصر ان مال
لغيره فاما سبده العصب ولست هذه المعصية لمعصية الخمر ففيه بحال للبطر وسقى
ان يكون الحكم في احساب العبد على سيده والزوجة على زوجها كذلك واما الزعيم مع السلطان
فلا تلبس لهم في حق الا المعروف والصبح وفي الزينة البالية وهي ايقاف المال ورد على اصحابه
ولشرب الخمر من جهة بطر ولا يفرق من دول الى اجتهاد منشأه النظر في تعاضد المنكر ونقدات
ما يستعظم من حشبه سب الهجوم عليه ولا يملن صبطه وقال في موضع اخر اذ احار والى
الوقت ولا يظلمه ولم يضر عن موضع بالقول فلا فله الجلب والعقد النوا على جلعه **قال**
المووي وما دس من جلعه غرت وجميع هذا المحمول على ما اذا لم يخف منه اثاره فيه اعظم منه
واعلم انه لو ظن المنكر ان كلامه لا يبيد فله سقط الوجوب عنه ولو علم فيه خلاف والاطهر

لا يسقط وحرم في النوى ولو استوى عند الامران **قال** العزالي الاصح انه لا يسقط عندنا
وتعل عن من سقط ولو علم انه لا يريد المحب **قال** الامام لكن سجد اظهار والمنكر
الذي يخاف وقوعه ان طر وقوعه سقط الوجوب وذكر الاصوليون في جواز خلافه وان طر
عدم وقوعه لم يسقط فان استوى الامران فللعزالي فيه احتمالات اصحها انه لا يسقط بمر
حوق المكر وحلف باخلاص الناس في الحرب والجماعة والنهوض والاعتناء بالوسط وهو
التحلي في دون الحرب والنهوض وعلى الجبار ان يسلط ارادة الحرب والمكر والموقع لحلف احدا
الناس وصابط ان المكر يقع المطلوبات وهي اربعة العلم والصحة والمال والجاه وهو ملك
المؤمن الناس وهذه الاربعة يطلبها الانسان لنفسه ولا قاره ومن حصونه ويكن بها
امان احدهما مال والما هو حاصل والاخر مباح ما هو مسطر والثاني لا ينبغي ان يكون
مرحضا في ترك الاحتساب مال العلم ترك الا تتركه على معلمه واماره خوفا من ان يسع
من تعليمه ومسال الصحة ان يتركه على طمسه واماره الذي يرجوا معالجته من مرضه والتمسها
خوفا من اخبر الصحة ومسال المال ان يتركها على السلطان واصحابه على من نواسته من ماله
خوفا من قطع ادواقه ومسال الجاه ان يتركها على من يوقع منه ولاية **قال** العزالي
ويستثنى منه ما يدعو اليه الحاجة ويكون في قواه محدود يرتد على المرض او كان حيا مالا
مهمات دينيه ولم يجد العلم واحدا وعرف ان المحتسب عليه قادر على ان يحول منه ومن
تعليمه او من يخرج عن الكسب والسؤال وليس له فوق الوكيل والمحتسب عليه يتقو عليه ويعلم
انه لو احتسب عليه قطع انعامه ولو فعله فسد حاله وذا لو اذاه يبرر ولم يدر على دفع
سوء الاجاه من شرب الخمر او نكس الحرير ولو احتسب عليه لم يدر على دفع شره بعض
هذه لا بعد استئذنها والامر فيها منوط باجها والمحتسب فيبقى فيها فله
وينظر اى المصداق واما القسم الاول هو بسيط في الاشياء الاربعة الا في العلم
فانه لا يمكن ابراعه واما الصحة فممكن ابراعها بالصرب واسراع المال لكن سجد له
ذلك طامر وقد يكون المنتزع من المال سجد لا يوجب اليه لملكه والصرب لا يابى له بالظن
وقد يكونا متوسطين معا سان بالنهي المنكر ومعل ما سجد واما الجاه فهو ان يضرب
ضربا عروما او يسب على ملا من الناس او يرمي منه بكى عتقه ويديره في الد
او يسود وجهه ويطاف به بالصواب ان تقسم الى ما يعرض عند سقوط المروء كالطوف

في البلد حاسرا حافيا فهذا يسقط الوجوب والثاني ما يوجب عنه الجاه المحض وعلو الرتبة
بان يعلم انه يطلبه المستفي في السوق في السات التي لم خير عاده بالخروج بها او طغى المسى راجلا
وعادته الركوب فلا ينبغي ان يسقط الوجوب بل هذا وفي معناه ان يعرض انه يسب
بالحمق والجهل والزنا وعباد وحب فلما سقط الوجوب بذلك لان سجد لم يستحب
اد ان يوقعه في حق الاولاد والاقارب **الفصل الثاني** فيما يخص المحتسب المنصوب
من جهة السلطان وقد جعل الماوردي الامر بالمعروف في حقه بانه اضر الاول ما يتعلق
بحقوق الله تعالى وهو مريضان احدهما يومه للجمع دون الا افراد فاقامه الجمعة حتى جمع شرائها
فالثاني عدد ابرون البعاد الجمعة لهم والمحتسب لا يراه في يومهم بما لا يجوز ولا يسمعهم
عما يرونه واصبا عليهم ويا مرم يملون العبد وهو واجب او مستحب فيه وجهان اصحها
الاول وان قلنا صلوة العبد سنة **قال** النووي ولعل الوجهين مفرعان على القول بانها
سنة اما على القول بانها فرض فيسعى ان يامرهم بها فطعا لان على الامام في الاصول عن كثير من العلماء
ومعظم الفقهاء ان الامر بالمعروف في المحتسب مستحب واجب وعن العاصم ان بكر انه قال عندك انه
واجب وبحور ان يقال لو سكت الامام عن الامرا انوا قل حرجوا **قال** الامام وما قاله لا يحتمل
ولا ينادى ببلغ مبلغ القطع والاطهر عندي قول الفقهاء الثاني ما يومه الاحاد اذ احذر
بعض الناس الصلوة عن وقتها قلن قال سبها حتى على المراقه ولا تعترض على من احدها مع نقا
وقتها **القسم الثاني** ما يتعلق بحقوق الادمنين وينقسم الى عام في البلاد اذا تعطل سريره
وايهم سورة او طرفة اما السبل المحتاجين ويرتوا معونتهم فلن فان بيت المال سجد يومه
الناس فله فان لم يكن امر دوى الملكة برعايتهم والخاص كمطل المديون الموسر الذين قام به
المحتسب ماداه اذا استغداه رب الدس وليس له الصرب والحبس **الثالث** الحقوق المشتركة
كامر الاول ما يحتاج الا حقا والزام السبا باحكام العقد واحد السادة بحقوق الارقا وارباب
البيات سجدتها ولن لا يتعلوها بها لا بطمسه **قال** واما المنكرات فينكر على من يفسد
هبات العبادات كالجهر في الصلوة السرية وعكسه وعلى من يرتد في الاذان وعلى من يضدي
للندرس والوعظ وليس من اهله ولم يوسس اغترار الناس به في باويل او حريف ويظهر من ليلا
بغيره وادار اى رجلا واقام مع امراه في سارع مطروق لم ينكر عليه وان كان في طريق حال
وهو موضع ربه ينكر ويقول ان كانت محرما بحيث يواقع الرب ولزنت احببه تحت الله

طهارة ورض الحمايات اذا نزلها الجلائق الكثر هل يقدم في جبهه الموتى افا رب الميت على
عزمه وجهه بعد ما ومله طهارة الواب والمقصود هنا ذكر الجهاد وذكر العلم والسلام
استطراذا واد اعطى فرض الحمايه في موضع ايم به ان كان قادر عليه من مخاطبه به سواء علم
بذلك ام لا وذلك لحملته باحلاف الملبه في البر والصرف **قال** الامام وقد يباع
المعطل مبلغا ينهض من الى سائر البلاد فيحث عليهم السعي في التذاكر واذا الى نوص
الحمايه جميع من هو طهارة سقط العرض عنهم وحصل ثوابه لهم وان فعله بعضهم لم
الى به باطابقه اخرى وبصور ذلك في صلح الحمايه فان احرم من الطائفة الناسه قل تعلم
الاولى فانوا لمن ملوا دفعه واحده وان احرموا بعد فقد طال العاصي والامام والعزالي
ان الناسه يكون فيها ايضا ولا يبيع صلح الحمايه باقله **قال** المولى وهل يقول اذا
فعله البعض سقط العرض عنه وعيهم لان الفرض يتناول جميعهم او يقول بان احذر الامران
الامر لم يسأل سوى من فعله خلاف الامام الاول وذلك جعل فرض الحمايه افضل من
من فرض العرض لان فاعله سقط الحج عنه وعن غيره ومن ارهه الخلاف ان كل واحد يكون
مخاطبا بوجوب الفعل الى ان يعلى على طهارة تمام عزمه وان كان غيره فعله وهو لا يشترط
اذا لا يومه بتركة الا اذا علب على طهارة ان غيره لا يقوم به وقته خلاف ما في الشهادات
الطرف الثاني في مواضع وجوب الجهاد على القبايه وهو العجز عنه وهو جسي وبري
القسم الاول العجز الجسي وهو سبعة الصبي والمجنون والا نومه فلا يحث على
صبي ولا مجنون ولا امراه ولا امام ان يادن للرافضين والسنا في الحضور لسبي الما
واصلاح الطعام ومداواه المرضى ومعالجة الجرحى دون المجنون والمجنون المشرك والمراد
والمرض فلا يحث على المرض الذي يسهل مرضه من العقال والركوب لا يسهل شدة ولا
اعسار بالصداق والخبي الخفيه المنقطعة ووجع الصرس والقصر فلا يحث على القتار
والعجز فلا يحث على الاعرج سواء كان في الرجلين او في احدهما ولا على المقعد العاجز
عن المشي والركوب وان كان يدر على الركوب والعقال رايا وعند ما يركبه على
الصحيح ولا يحث بالاعرج السمر الذي لا يمنع من المشي والعذر في الحرب **وقال**
الماوردي لو قدر على المشي وضعف عن السعي لزمه في معناه الا قطع والاشتغال ومنفرد
معظم الا صاحب لا قطع والتي فلا يحث على الا في وحد على الامور والاعشى والضعيف

البحر

البحر اذا كان يدرك الشخص وممكنه ان يلقى السهام والمراد بالقصر العسر اسفاده في المات
ان لا يدر على نفسه في مله دهايه ومقامه هناك بحسب ما يظن واباه ومركوب يلقى
خلاله ان كان العدو على مسافة القصر فما فوقها سواء در على المسير ام لا سواء در على نفس
المركوب او شراره او استنجازه اذا وصل ذلك عن بعضه من يلزمه نفقته وقضا دس ان كان
عليه وما يحتاج اليه من مسكن وخادم وامر في الحج ولو لم يكن له اهل في البلد الذي خرج منه
ففي اعسار نفسه اباه في الحج وجهان **قال** الامام وخبرنا منا وقد نرسا ويقال الاول
هنا بعدم الاعتبار وقته بطول يسعي ان يخرج على الخلاف اعسار نفسه الايات الى اقرب
المجوز بلاد المسلمين الى العدو وان كان هناك بلد اقرب اليه من بلد فان كان العدو على دون
مسافة القصر لم يعتبر القدرة على الركوب في حق العادر على المشي ولو بدل هذه الموانع
احس بالمعززة فبضاه او ولد في وجوب بقوله الوجهان اللذان في الحج ولو بدل له ذلك من
المال لزمه قوله والجهاد ولو لم يلح في القول لزمه الجهاد والحلم في سفر الجهاد
الحلم في سفر الحج الا في سائر احدهما انه يشترط وجود السلاح هنا ملكه او القدرة على
حصوله شرا او اسحارا او اخذ من ثمن المال او من السلاح الموقوف على المجاهد من الثاني
انه يشترط في الحج امن الطريق ولا يشترط هنا هذا اذا كان الخوف من طابع الغارات فان كان
من متلصصي المسلمين فوجهان احدهما يمنع الوجوب في الحج واصحها لا هداية في الجهاد
الذي هو فرض كفايه وهو الذي يصدق به العدو في بلاد واما الجهاد المعين عند دخول
العدو وبلادنا فيحث على من عدا الصبي والمجنون من المعدورين دفاعا عن انفسهم وسقط
اعتبار بقية الطريق **قال** الامام والذي ليس بمخاطبا بمقتضى القصار القسم الثاني
المانع السرحي وهو بلاد الاول الذوق فلا يحث للجهاد على الرق فلو امره سيد
قال الامام الوجه ان لا يلزمه طاعته لان ليس من اهل هذه السان والمالك لا يوجب للعرض
للملاك وليس العمال من الاستعداد للمحقق للسيد على العبد ولا يجوز ان يكون فيه
خلاف ولا يلزمه الذبح عن سيده عند الحقوق على روجه او الم يوجب الذبح عن الغير وهو في
ذلك كالا جنيني وقاسه العزالي على عدم وجوب الحج وصلح الحمايه اذا ادن له السيد وبوبه
ان احباب هذه السله سلق بوصف الحال والادن لا يملكه صفه كمال لكن القياس وجوب
الجهاد اذا سسر الزاد والسلاح من ثمن المال او غنى ما يحث على المدد اذا ادن ربه المال

ومد والعاضي اذا حضر العبد الصنف باذن سيده يعرض عليه بالخروج واذا كان يوراده
لم يأم بالصرافه وهو يدل على ان لا دن السد ان في يعرض العبد للفصل في الجهاد
واذا لم يدر ذلك بعد الحضور من قبله وللسيد ان يتصحبه معه لحزمه وحزمه
دوابه فيه في غير وان كان فيه يعرض للفصل الثاني في الدين من عليه دين حال
اسلم او ذبح لا يجوز له ان يسافر الا باذن ربه يسوي فيه سفر الجهاد وغيره وله
ان يمنعه منه وان اذن الدين يصر عليه مقدم على غيره من الا سفا والمباحه كسفر التجاره
والواحيه على الخبايه وهو سفر الجهاد كذا قالوه هنا وهو يعرض المنع منه وان
سكت رب الدين للزير في باب العفليس ان يسير رب الدين اذا اراد منعه ان يرفعه الي
العاضي ويطلبه به وخمسه وهو يعرض ان له ان يسافر اذ لم يعول رب الدين ذلك وهذا
معي ان خرج على خلاف لعدم في ان الدين الحال فليجب ابقاؤه فل مطالبه ربه به او لا
حب الا بالمطالبه وعلى الاول ليس له ذلك وتوعد انهم قالوا لو اذن ثم رجع بعد
السفر كان على المدين الرجوع فان استناب المدين من بعض دينه من ماله في عيبته فان
كان من مال حاضر جاز له الخروج وان كان من مال غائب لم يحزه هذا اذا كان المدين موسرا
فان كان معسرا ففي منعه من سفر الجهاد وجهان احدهما لا وقال ابن الحزم هو المذهب وثانها
وحصر به الماوردي نعم ومهما اذن رب الدين فله الخروج ويصير من اهل فرض ثمانه
وللامام فيه احتمال قال الماوردي والرواني واذا جاهد فلا يعرض للشهاده وان
بعد امام الصنوف بل يعرض في وسطها او حواشيها وقال البندجي ذلك مستحب وان
كان الدين موجلا فالذهب ان السفر الذي لا خطر فيه وان كان محل من حيث وجهه انه
لا يجوز الاما دونه وان كان السفر مخوفا فان كان للجهاد خمسة اوجه احدها ان له منعه
منه وهو ظاهر رصه في المختصر وحكم العاضي الطبري وثانها لا وجهه الرافعي وقبحه
وثالثها ان لم يخلط وقاله منعه وان جلت فلا رابعها ان كان من كان من المبرره لم تمنع
والامنع وخامسها ان كان الدين محل قبل رجوعه فله منعه والا فلا وان كان في الجهاد
كراب البحر فطريقان اشهرهما ان فيه الاوجه الثلاثة الاول التي في الجهاد والثاني
انه لعن من الاسفار لعن الجهاد لان المجاهد من قد يعرض نفسه للشهاد والثاني
من التوالد من الله او احدها في لا يجوز له السفر للجهاد الا باذن ربه او اذنه واما

سفره لغير الجهاد فان لم يكن فان كانت حجه الاسلام وقد وحيته عليه فله الخروج بغير
اذنها على المذهب وادعي الامم ان لا خلاف فيه ولها منعه من السفر لم القطوع على
الصحيح وان كان السفر لطلب العلم فقد اطلق صاحب المذهب القول بخوازه وقال غيره ان كان
يطلب ما هو منعت عليه فله الخروج بغير اذنها ولذا ان كان يطلب رتبته الاجتهاد وهي رتبته
النبوي وقد حلت التاحيه عن مفت وهو قابل لذلك ولم يخرج عند حرج وجه جماعه لذلك
وقد التواني بما اذا لم يمكنه التعلم في بلده قال الرافعي يجوز ان لا يعبر ويبلغ
بان يتوقع في السفر زمان فراغ او ارشاد اسناد او غيرها مما لا يستدعي سفر التجاره بان لا
يمل التجاره في البلد والنفى بان يتوقع زمان زخ او رواج وان كان يطلب رتبته النبوي
وفي البلد من يفتي فوجهان احدهما انه يجوز تعذر اذنها ومنه نظير فان العاضي قال من تفتي
يسير او علم بعض الحديث وله خاطر لحب لو يفتي بلغ رتبته الاجتهاد يعرض عليه السبه
ولم بعد النبوي الوجهين بما اذا كان في البلد مفت وفصل العاضي فيما اذا كان في البلد من
يعرض لطلب ان تواجبه فالحكم كذلك وقد ان كان واحدا لم يشرع وان كان سحاحا له
الخروج من غير اذنها وان لم يكن فيها من يفتي لكن خرج عند خروج هذا الطلب جماعه لذلك
والنبوي او واحد في احباجه الى اذنها وجهان مرتبان واولي بان لا يحتاج به
واحاب العاضي وان كان سفر تجاره وخوها وان كان فصيلا لا يلزمه استيذانها وان كان
طويلا فان كان فيه خطر لرفق البحر وسلول للبراري المحظور لزمه استيذانها قال
الرافعي وحكي فيه الوجه المتقدم انه يجوز والسفر في هذه الحاله تعذر ان الغرض فان كان
الامر عاليا فوجهان اطهرهما انه يجوز بغير اذنها لكن يستحب واعلم ان هذا الفصل
من الطول والتقصير والحق وغير ذلك الامام بعد ان حكي عن العاضي انه اطلق القول بانه
لا بد من الاذن في السفر المباح ومراده بالتقصير ما لا يطول فيه زمن الذهاب والايان وان
بلغ اكثر من مرحطين والطول ما طال فيه زمن الذهاب الا حد على ما صرح به ونقل عن
العاضي الخلاف وقال الماوردي والرواني ان لم يحج عليه منعه واحد من الايتين لم يحج استيذانها
في سفر التجاره وان كان يحج عليه منعه احدها فهو لصاحب الدين يجب استيذان من وجب نفقته
مسلمان او كافرا الا ان يستنبت في الايمان ماله الحاضر فلا يلزمه الاستيذان واذا كان الايمان
اولي منها فافلا يجب استيذانه في سفر الجهاد واما استيذانها في غير سفر الجهاد فقد

فاحتمل ان الحق في مال المملوك وحرم به في الوخير والله اسرار الامام عدا ان كلامه يقتضي
محصنه بالسفر المباح دون العيان لسفر العلم وحج التطوع اذ الاعتزنا اذ هما فيها ولو
كانا رقيقين واخذتهما في وجوب استيذانهما حيث يجب استيذانهما اذ كانا حريين فيه
وجهاً واحداً هالاً وحرم به المأوردن واصحهما عند البعوي والرافعي يجب وان كان للمملوك
ان يحضر ان لم يحضر عليه استيذانها ولو كان بعض حراً وجب استيذان الابوين والسيد
وهل يلحق الاحداد والجدات بالابوين وجوب الاستيذان حيث يجب استيذان الابوين
قال الامام لا يبعد عن ذلك وقال الاصحاب لمكانها عند فقدها او كغيرها في الحائزهم
بها عند وجودها مسلمين جهان اصحها نعم في استيذان الجد مع الاب والجد مع الام
فصل في خروج الغاري المغموم عرض ما يمنع من المضى وفيه مسائل **الاولى**
اذا خرج للجهاد بامر من ربه الدين او الوالدين ثم رجعوا عن الاذن او حددوا من بعدهم وجه
او اسلم ابواة بعد حروجه ولم ياذنوا علم بالحال فاما ان يكون قبل الشروع او بعد فان كان
فله لزمه الانصراف الى البلد الذي خرج منه على المذهب الا اذا حاق على نفسه او ماله
ان يرجع او حيف من انصرافه احسار المسلمين فبعد في المضى فان لم يملكه الانصراف للحرف او كنه
ان يقيم في ربه في الطريق او ان يرجع للحبس فخرج معهم **قال** الامام الوجه انه يلزمه
ذلك وانما الى احتمال اخذ وانما الرافعي وجهه وحصل المأوردن والروائي وجوب
الانصراف بما اذا كان الماد وزل غير مستحق حل من السلطان على العرف وقال لو كان جعل له جعلاً
لم يحز الانصراف وفيه قول انه لا يلزمه الانصراف مطلقاً وبحر اذ لم يكن مستحقاً فان بلغه
الخبر بعد الشروع فيه فملكه وجه اخذها يجب الرجوع واصحها ان يجب الثبوت وبالله ان
يخرج من الثبوت والرجوع واجاره القاضي وخصصه الامام والغزالي بما اذا لم يحصل انصرافه
بعد بل المسلمين ووهن وان حصل لم يحز الانصراف قطعاً وخصصه المأوردن بحاله عدم الاستيصال
من السلطان وقطع بوجوب الثبوت اذا كان مستحقاً فيما قبل الشروع ومنه خرج وجه **رابع**
فارق وخصصه ايضا بما اذا استوى الحال في مقامه ورجوعه وحرم بالرجوع فيما اذا
كان رجوعه اصل من مقامه وثبوتها اذا كان اصل وخرج منه وجه خامس وفيه ايضا
وجه سادس فارق من ان يرجع رب الدين يجب الانصراف او الوالدان فلا يجب حيث
حاز الثبوت او وجه لا يجوز له ان ينفق موقوفه على الشهاد ومن شرط عليه الاستيذان

في سفره

مخرج بغير ان يلزمه الانصراف لم يشرع في القتال لانه سفره معصية الا ان يخاف على
نفسه او ماله وان يشرع في القتال فبقي الوجهان الاولان بالترتيب واولهما بوجوب
الانصراف وظهر ان يلى في الوجه الاخير فروع العبد اذا خرج بغير ان يسد
يلزمه الانصراف لم يحضر الوقوع فان حضر فلا **قال** البعوي وقال الروائي يجب
له ان يرجع ولو مرض الحرة بعد ما خرج او خرج او فني ران او هلكت دابته لحرب من
المضى والرجوع لم يحضر الوقوع ولذا ان كان العبد حاصلاً عند الخروج وان حضر
الوقوع فوجهان احدهما يلزمه السات وظهر ان له الرجوع **قال** المأوردن
ان كان مستحقاً من السلطان فان كان العبد مريضاً على الجواله لم يكن له الرجوع وان وجدت
بعد هاقلة الرجوع ولا يشرع السلطان منه ما اخذ وان كان بعد النفا الرجوع فان
تساوى مقامه ورجوعه او كان مقامه اصل لم يكن له الرجوع وان كان رجوعه اصل
رجع **قال** الروائي ان كان عده نفقاً دابته وسرق نفسه وعلى السلطان ان يعطيه
فاذا اعطاه معه من الرجوع **قال** البعوي فيما اذا هلكت دابته يلزمه القتال راحلاً
ان امكنه ذلك والا فله الانصراف **قال** بعضهما فيما اذا انكسر سلاحه ان امكنه
ان يعاين بالحمار يلزمه ذلك والا فلا وحيث حوز الانصراف لرجوع رب الدين والابوين
عن الاذن او الحدود المرض ونحوه فليس للسلطان منه **قال** السافعي رضي الله عنه
ان كان سقواً للحجامة وحسب من انصرافهم الخلل والمسلمين ولو انصرف لذهب بفقته او
هالك دابته ثم يدبر على البعوضة والذباب فان كان في بلاد الكفر فعليه الرجوع الى الحامد
الا ان يخاف على نفسه او ماله في الرجوع ولن كان بعد ان يارها لم يلزمه الرجوع اليهم لكنه
الاولى الا ان يخاف السلطان بذل ما يلف من لزمه قبوله وان كان في بلاد الحرب لزمه قبوله
والعود الى الجهاد وحسب عليه فلن يعاد ولم يسئل في وان كان في بلاد المسلمين لم يحز قبوله
ورقه فان قبله لزمه العود الى الجهاد ومن خرج الى الجهاد وبه عذر من مرض او عيى وزال
وصار من هذا العرض لم يكن له الرجوع دون من عزمهم كالوزال عيى او عرجه او مرضه
او فقير او كثر وكذا الوجه في العذر بعد الخروج ثم زال قبل الرجوع **قال** المأوردن
ان كان بعد في دار الاسلام يجب ان يبعد دخوله دار الحرب فان قبل النفا الصنفين ولن كان الزحفان
المسلمون اظهر تخبر وان كان المستحقون اظهر تمنع من العود ولذا ان التقي الزحفان وليس هذا

بالواضح **قال** الروماني ولوحضر الصبي والعبد أو المراه العال لم يعن عليهم بالغا
الرحم من ان يرجع العبد مخافة ان يظن العبد انه جرد رجوع محترى بذلك او يظنه
المسلمون تصعب قلوبهم بتسخر له ان لا يرجع والطاهر مراده ما اذا احضر العبد دون سيده
وهو موافق لما قاله القاضي في كتاب قسم التي انه اذا احضر ما دون سيده لا يلزمه السار لكنه
خالفه هذا المسألة الثانية من شرع في العال ولا عدله يلزمه المصاير ولا يجوز له الانصراف
وسعى بلائيه الحرب والحق بعضهم به سائر فروض الكفایات فعلا الواسع بالشروع وابني
على ذلك فرعان احدهما المستعمل بالعلم اذ ليس من نفسه الرشيد هل يلزمه انما هو وجهان
للغاي واخرى نعم للجهاد واصحهما وليس الا نضار عن العلم في معناه واسما من شرع
في صلته الجنازة هل يلزمه انما هما فيه وجهان اصحهما انه يلزمه **قال** الامام الذي
اراه ان له التحلل اذا كانت الصلوة لا تعطل بحمله جميع ما عدا من الجهاد بحسب في
الغنى وانما يسيطر بالعجز الحسن والشرعي في الجهاد الذي هو فرض كفايه واما القسم
الثاني وهو الجهاد الذي هو فرض عين وذلك في صور من احدهما ان يزل الجاهل على بلاد
المسلمين فاصد من حولها ولم يدخلوها بعد فبصر الجهاد فرض عين على كل من فيه قوه من اهلها
حدا او عبدا ذرا او اثني عني او فقير سوا ذلك او نواه او رب الدار ولا فساد كل منهم
بما قدر عليه ويحتمون للقتال ويجوز السداد على العبد فلا يقفون على ادنهم فان
امكن الاحراز المقاومه دون العبد فوجهان احدهما ان الحكم لذلك **قال** الروماني
وهو الا يلقى بعه الباب واشبهه واسما ان المحرك لا ينجل عنهم وحكم من قوه من التنا
حكم العبد ان احس اليه وفي اجرا الوجهين ان يستغنى عنهم وامام ليس فيه قوه من
فلا يحضر اصلا ولا فرق في ذلك من ان يحتاج في مقاومه العدو الى اهل البلد لهم او لا
وعن ابي هريره انه اذا امكن معاومتهم بعض من البلد فان القتال عليهم فرض كفايه
الثانيه ان يجمع الجاهل في البلد فلا يتكبر من الهالك فعلى طين نصف عليه واحد
من الجاهل او جماعة ان يدفع عن نفسه ما يمل ان كان يظن انه يعمل ان احد سواي ذلك المحر
والعدو والمراه والسلم والمريض والاعمى والمجنون وعينه ولا تملك على الضياع
والجاهل وان كان المحر حر ران يعمل وان يوسر ويعرف انه لو قاتل لم يجز له ان يستسلم
ولو عرف المراه انها لو استسلمت اصبحت الفاحشه في الحال وجه الدفع عليها بحسب

في الروماني

قد رها وان طنت بها لا تصد بها في الحال لكن بطنه بعد السبي فلا امام احتمال ان جهاها الغدالي
وجهان اطهرها انه يحب عليها الدفع واما غير اهل البلد المطرود في الصورين فان كان منهما
على ما دون مسافة القصر في حكمهم حكم اهل تلك البلد فان لم يلزمه اهل تلك البلد كفايه وحسب على
هو لا ان يظهر واليه ويحل العبد على العبد ان لم يحصل كفايه بالا جزار فان حصلت بعض
الدور والاحرار بطارالهم منهم من فيه كفايه ففي سقوط الحجر عن الما من الوجهين فان قلنا
يسقط عنهم ففي سقوطه من العبد والسنوان وجهان اطهرها وبه اجاب البغوي انه
يسقط فلا يحرجون وان كان من دون مسافة القصر كفايه وقلنا عند نهوض بعضهم الذي
حصل كفايه به الى ذلك لا يحل على الما من النهوض فيها اولى وان قلنا بحسبهم على الجميع فبها
وجهان احدهما انه يحب بحسب على جميع اهل بلاد الاسلام اذ بلغهم الخبر وبصروا بهم
لمنزل اهل البلد الواحد ثم بعض الاقرب فالاقرب ولا يظن الاولون تحرك الاجر من اطهرها
لا وجزم به البغوي **قال** الماوردي والروماني اذ لم يدر اهل البلد المطرود
على دفع العدو بعض العمال على جميع المسلمين وان قدروا لم يسقط فرض كفايه عن جميع المسلمين
ما دام العدو في دارهم وهل يعن عليهم ان يعن على اهل البلد فيه وجهان ولو اهلهم اسروا
عصر اهل تلك البلد يعن على جميع المسلمين بولا واحدا حتى يردوه الى بلادهم فان بقي اواسر
وايديهم والعرض باق حتى يستردونهم منهم وفي هذا وجه سالي **قال** الروماني ولا
يراعى بعد دخول العدو دار الاسلام ان يكون اهل تلك البلد كفايه ذلك قبل دخولهم
في نراعي القدره على دفعهم ومن اوجينا عليه الوجه من دون مسافة القصر على الصحيح فعلى
هذا يشترط وجود الزاد وبل لا يشترط وعلى هذا يشترط وجود الزاد على الصحيح
فخرج لو دخل الجاهل موات دار الاسلام البعيد عن البلد ان والاوطان فقد
روى الامام عن اصحابه انهم يدفعون عنه ما يدفعون عن البلاد **قال** وفيه نظر
واخبارهم لا يدفعون عنه وذلك صاحب الوجوه وجهان وصعده النووي وما قاله
الاصحاب موافق للقول الصحيح في الحيث ان موات دار ملحق بجاهلها وليس للجاهل احيا
موات دار الاسلام ولا مسلم احيا موات دار الكفر التي صولح اهلها على ان يكون ارضها لهم
ومها وجه وكلام الامام يفهم ان الكلام فيما اذا كانت في مسافة القصر فما فوقها وهو عدم انه
سعى للرب عما دونها قطعاً وهو ايضا ظاهر كلام الماوردي والروماني **قال** الروماني ثم

سقط فان عددهم اكر من مثل اهل البعير يسقط بهم فدرص الكتاب غيرهم
ووجب على الامام امدادهم وان كانوا مثلهم في سقوط الفرض لهم عن جميع المسائل
وجهان وهذا المختص بهذه الصورة **الحرم** لو اسروا مسلما او جماعة من المسلمين
فهل ينقض ما لهم لا مما كان عليه وجهان اطهرهما نعم فعلى هذا اذا كان العدو وقرب
دار الاسلام ورحونا استحلان من اسروه ولو طرأ اليهم فعلتا وان كانوا قد توغلوا بلاد الكفر
ولم يلبس السارح اليهم فينظر الى الامكان ان يدخل ملك عظيم طريق بلاد الاسلام وعلمنا
انه لا يلقى الا بالراه العظمى فلا يتسارع الي دفعه طوائف واحادا **فصل** يعلم العلم
من جملة المفروضات وهو نوعان احدهما ما هو فرض عين وهو ما يحتاج الى الحلف اليه لانه
مفروضات الدين المتوجهة على الاعيان فاول ما يحكى على الانسان عند بلوغه بالنسبة
الاحتلام تعلم طلي السهان ونعمه معا لها واعتقاد ذلك اعتقاد اجارما سواء كان
بذلك او بتقليد اهل بيته على كل مذهب النظر والاحتلال المودى الى معرفة الله تعالى
واختلنوا في ان ذلك اول الواجبات او ارادة النظر اولها لعدم علمه فاذا دخل وقت
الصلوة بعين عليه تعلم فرض الطهارة ان لم يكن عرفة فان كان الوقت لا يسعه لتعلمها وتعلمها
لزمه تعلمها قبل الوقت وللعلم فيه احتمالات فان عاش الى رمضان لزمه تعلم الصوم
وواجباته ومفسداته الظاهرة فان كان له مال يزوي لزمه عند تمام حوله تعلم احكام
الزكاة المصنف الذي يملكه من المال **قال** الروائي هذا اذا لم يكن له سماع بلغة الامر
قال النووي الرابع انه لا يسقط عنه التعلم بالساعي او قدح عليه ما يعلم بالساعي
فاذا دخلت اشهر الحج لم يلزمه تعلم الحج لانه مترافع فاذا اعزم عليه يلزمه تعلم كيفية من
اركانه وواجباته دون توافقه فان تعلمها بما قبله واما التناول فحلت عليه بعرفها بحسب حاله
وهو مصلحتنا لا اختصاص فلا يحل على الاعمي تعلم ما يحرم من النظر وما هو منك
عنه لاحد عليه تعلمه وما هو ملائس له بحسب تنبيهه عليه ولو كان عند اسلامه لا يسا
حررا او جالساً في موضع مغضوب او ناظر الى غير محرم فحب تعديته ذلك وما
ليس ملائسا له لكنه يصدر البعض له قريبا لا يلزمه تعلمه حتى اذا كان في بلد
سعال في سره الخبر واهل الخبر روي عنه وتما وجبت تعليمه واما العاجس فان كان
من منع ويشري ويحرم تعلمه معرفة احكام الحارات من الامور العامة

التي

التي شرط في تلك الحرفة مطلقا دون ما شرط في الفروع المتأخرة وكذا اذا كان يعاطي السلم
او الاستحجار او الاتحاد او غيرها بعين عليه معرفة شروط ذلك المعاملة لاحسان المحرام
واما علم المعاملات وهو علم اعمال القلب كالحسد والعجب والرياء والكبر فقد قال الغزالي معرفة
اسبابها وحدودها وعلاجها فرض عين **قال** النووي وقال غير من تفصيل من ررق
ولما سلبها من هذه الامراض المحرمة كفاية ذلك ومن لم يسلم ويمكن من نظيره قلده بفرض يعلم
العلم المدهور وجب تطهيرة وان لم يتبين الا ساعلم وجب وقد سبق في كتاب الصلوة
وحسن تعلم الصغار على اباهم **الفرع** الباقي العلم الذي هو فرض كفاية وهو اصرافها
العام بالعلوم الشرعية كاللغة والفسر والحديث ومقدماتها من اللغة والنحو والنسب
ومعرفة اسما الرواة والخرج والتعديل والاصناف العلماء وانما فهم واصول الفقه ومنها
ان يدرى معرفة الاحتكام الشرعية الى ان يصلح للفقوى والقضاء على ما ساقى في كتاب القضاء
ان المجتهد في الشرع مطالبا يقضي ونصبي وان من يجزى من مذهب بعض الائمة المجتهد في
ونصبي على الاصح والظاهر انه يكفي الا ان يكون يعرف من مذهب امامه ما يعنى به على وجه
التبليغ ولا يكون في العلم مئة واحد يعرف مذهبها واعلم وافيه مساهم القصر **قال**
الرافعي واما المراد الا يرد من كل مذهب على مساهم الضرر ولا ان الصالح عن مذهب الفضل
الغزالي ان البلدة اذا خلت عن المعنى لا حل المعام بها وهو عرفت **قال** الماوردي
والروائي طلب العلم اربعة اقسام احدها ما يسعى فيه على مذهب طائفة والصلوة
فلزم بوجوبه وصحة ادائه على نفسه ولا يلزمه ان يعرف احكام الحوادث فيها لانه عارضة
وانما يلزم الراتب من شروطها وما ذكره من وجوب العلم بالمفصل ساعلى ان من اتم بالصلوة
المأملة واعلمها كلها فرض وانها مسملة على فرض او بدل ولم يدر بينها انها لا يصح
مران العدالي قال انها تصح الثاني ما يسعى فيه من العلم بوجوبه على كل مذهب وسعى فيه العلم باحكامه
على بعض المذاهب وهو الزكوة والحج فان فرضها لا يتعين على كل مذهب فسمي فرض الحكم على بعض
عليه فرض الفعل فملكون فرض العلم بوجوبه عاما وفرض العلم باحكامه وهو حرم الرضا والقتل
والعلم بالخبر فيلزمهم العلم بحرمته ليس هو الا يلزمهم العلم باحكامه اذا فعل **الفرع**
ما كان فرض العلم به على الجماعة وهو جمع الاحكام من اصول وفروع ونوارل بالا وادانت
ان العلم فرض كفاية فوجهت في نصه على من احتجعت فيه اربعة شروط التلخيص وان يجوز ان يكون

من ملأ القضا بالحرية والدكون لان تليد القضا من الغرض وانما يكون ذكيا فابلا للعلم
وان بعد على الانتفاع اليه بما يهد فان اعسر خرج من فرض الحمايه في اجنب فيه هذه
توجه فرض الحمايه اليه وان كان فاسقا ومي قام به من فيه فبانه العسيرة حاله وحال من دخل
في فرض الحمايه اربعة اقسام احدها من يدخل في فرض الحمايه يستقطبه الفرض ادا علم وحصل
وهو الشروط الاربعه اذ كان عدلا والباقي من يدخل في فرض الحمايه ولا يستقطبه فرضها
اذا علم وهو الفاسق الثالث لا يدخل في فرض الحمايه ويستقطبه ادا علم وهو العسر الرابع
من لا يدخل في فرض الحمايه ويستقطبه منه وفي سقوطه فرضها به وجهان وهو المراه والعبد
احدهما يستقطب السؤل مولها في العناوي وباسها لا لقصورها عن ولايه القضا ومن العلوم
التي في فرض الحمايه علم اللام ولم يسعها الصحابه **قال** الامام ولو لم يكن الناس على ما كانوا عليه
في صفوة الاسلام لما اوجبت التساعليه وربما يفتينا عنه واما الان فعدا بارت البديع فلا
سبيل ان ترد ولا بد من اعداد ما يدعي به الى الملك الحق وحل به الشبه فصار الاستدلال
بالادله العقلية وحل الشبهة من فرض الحمايات ومن استراب في اصل من اصول الاعساد
فعله السعي اراحه الى ان نسلم عنده **وقال** العبادي علم اللام مكره وقد روى ابو
الحسن الخواري وابو بصير عن الباقي التعريفه ومنها بعض العلوم العقلية وهي ما يحتاج
اليه من الطلب في معالجات الابدان ومن الحساب في المعاملات ومثبت العوارض والوصايا
واعلم ان العلم نسيم الى الاحكام الخمسه والواحد على العاقل والكفايه بعد ما والسحب
بالبحر في اصول الادله زياده القدر الذي يعلمه فرض الحمايه ولعلم العامي هو اقل العبادات
يعلم بها لا لا يعلم به المجتهد من سائر الفرض من السنه فان ذلك فرض كفايه في حقهم والمجتمه
لعلم الفلسفه والسعد والسبح وحرز الرمل وعلوم الطائعات كذا السحر على الذهب
فذلك كله حرام ومختلف درجات حرمة والمسعوده سعار المولى المشتمل على العزل
والطالة والمناج كاشعار المولى التي فيها صحف ولا سي ما يلد ولا يستطال سيرا
سقط عن حصر ولا يحل عليه ولا يستعاب به عليه ولا مدخل لهذه الانواع السلبه في العلوم
الشرعية واعلم ان العلم العالي واعلم الطالب واعلم المسجد فرض كفايه فان لم توجد
من العلم الا واحد اعني عليه وان طابوا جماعه لم يحصل العرض الا عليهم يعني وان حصل
سعظم هذا نام بعضهم بالردفه وجهان اصحها **قال** النووي وسعى ان يكون

الحق

الحق كذا ذلك وحل الرضا بالعلم او المستفي **فسرع** بحرام العلماء والى العلم وقد اتى
ناصي النصه بنو الذين من روي الله في رجل متصدر في ادب بعض العلوم **قال**
في كتاب النيهامه للامام وقد عرص على السع في هذا الكتاب ما سوى مدلاه وما سوى سبيا
انه ان اسار الى الكتاب المصنف عرر بعد ما بلغا الجبس والشهرة وما يردع مثله عن مل
ذلك من التعذر ان السريعه ولا يجوز لولي الامر الا سمرار بصدقه لا فدا العلم ولا
يمكن الناس من الامدابه في دينهم وان كانت الاساره الى السجيه الخاصه لرداه خطها او
لن علطها وخوف عرر بعد ما دون ذلك واستبعدت عن العود الى اطلاق هذا اللفظ وامثاله
في مثل هذا الكتاب فان لم يثبت منع من المصدر ومنع الناس من الاقدابه وان كان منع من
المصدر الى راي ولي الامر وفعه الله لما رصيه **فسرع** قال الشيخ عز الدين افضل العلوم العلم
بالله تعالى وصفاته بالحق من اوصاف الجلال وتعب الجلال وما يحمل عليه من العتق النقصان لان
العلم اسرف بشرق العلوم وبمرانه وتطو العلم به تعالى الى اشرف المعلومات ولمره افضل الابرار
فان معرفه كل صفة من الصفات نوحه حالا ونسب من تلك الاحوال ملاسه اخلاق
سببه وبخاصه اخلاق رديه بالعارف بالله تعالى افضل من العارف باحكام **قال** والفرق
بين العارف والاصولي ان الاصولي يعصبه علومه في كبر الاوقاف ولا يدوم له تلك الاحوال
فان وليه من العارفين والعارفون المراد من يعوله تعالى انما يجنسي الله من عباده العلماء **قال**
والعلماء بالاحكام اقسام احدها من يعلم لغير الله وعلم لغير الله فعلمه ويعلمه وبالله وبالله
من يعلم لغير الله وعلم الله هذا من حلقوا اعمالا صالحا واخرسا وبالله من يعلم الله وعلم لغير الله
فهو الاول واشد وراعيها من يعلم الله وعلم الله فان لا يعمل بعلمه فلا يصلح على الاوليا وان
عمل به فان كان عالما بالله وباحكامه فهو من السعلا وان كان من اهل الاحوال العارفين فهو من افضلهم
فصل واما السلام فالاسدابه سنه مستحبه من الواحد وسنه كفايه من الجمع فلو لم يجمعه
جماعه مسلم اذ هو على احد هؤلاء كفا ذلك لاقامه السنه **قال** القاضي وليس له سببه
على الحمايه غير هذه وليس كذلك كالتسبيه والاحبيه وكذا الا اذا كان على قولنا انه سنه وقسم
الماء وربي والرواني السلام الى ادب وسنه ومختلف فيه القسطنطين الاول الادب وهو سلام للملائك
وهو خاص لانه لو سلم على من لسته لسعلاه عن كلهم وانما يقصد به اكسان وداد ودفع اذي
فهو من ادب الشرع لانه سنه يحسن هذه الامم من شام لقيه والاخلى في هذا السلام ان يسلم

الصغير على الكبير والراي على الماشي والعام على العاعد والليل على الكبر فلو ابتدأ الكبر
واللاشي والقاعد لم يكن احده خلاف الاولي وان استويا استجمل لهما ان يختص علي
البتداه بالسلام قبل كل طام النفس الثاني السلام الذي هو سنة وهو سلام العاعد
على المقصود يستحق ان سلم على قاصد على كل مقصود من كبر وصغير راي وماس ومن
هذا ومن الاول فرقان الاول عموم هذا وتخصر ذاك ونوعا المتبادر هذان
احدهما ان يكون بحسب نعمهم سلام واحد فيكون ان سلم عليهم سلاما واحدا وما زاد عليه
بمخصص سلام فهو ادب والثاني ان لا يكفهم سلام واحد فجميع اللبس في الجوامع والمخايل
لسنة السلام ان يدا به الرجل باول دخوله ادا وصل الى القوم ويلون موديا سنة السلام في حق
كل من سمعه ويدخل طين سمعه في ترس كفاية الرد فان جلس معهم سقط عنه سنة السلام على الدن لم
سمعه وان تجاوزهم لمجلس من لم يسمعه فوجهان احدهما ان سنة السلام حصلت بسلامه
على اولهم فان اعاد السلام فان دبا ولبس ان يرد عليه واحد من الجمع وان لم يسمعه والباية انها
بافيه عليه تعالى هذا لا يسقط فرض الرد على الاولين يرد واحد من لم يسمع قال النووي ولعل
اصح القسم الثالث السلام المحتلف في انه ادب او سنة وهو سلام العاصد اذا الاستبدان
على المقصود في يلقه في يومه العاصد بالاستبدان والسلام وهل يدا بالاستبدان بالسلام
فهو يلقه اوجه احدها بالاستبدان فعلى هذا يكون الاستبدان وجبا والسلام سنة واحدها
بالسلام مفهوم عند باب البس تحت نظر الى فيه ويقول السلام عليكم اذ دل ونحو هذا
فان لم يحبه احد اعاد ذلك تاسا والتا وان لم يحبه احدا تصرف وباليها دني الماوردى انه
ان وقعت من المسادن على صاحب المنزل فلدخوله ودم السلام والاحدم الاستبدان فان
فلنا سدا السلام فسلم بعد لكون سلامه استبدانا فوجهان احدهما نعم ويلون رده ادا فعل
هذا بلون هذا السلام واجبا واعادته بعد الدخول ادب والثاني لا فعل هذا بلون السلام مستويا
سقط به سنة السلام بعد الادب قال النووي والسنة لمن استادن بدق الباب ونحو
فعله من انت ان يقول فلان او فلان اير فلان الفلاني او المرحون وكذا ونحو من العبارات
التي يحصل بها التعريف بالنام والاولي ان لا يقتصر على قوله انا والمحامد او المحب ونحو وقال
في موضع اخر يمكن ذلك ولا بأس ان يصف نفسه بما يعرف به وان كان فيه محمدا اذ لم يبعد فيه
المخاطب الا به بان يكن نفسه او يقول انا الفاضل فلان او المفتي او الشيخ او الامير ونحو
للحاجة والاحسن ان يقول انا فلان المعروف بكذا وبين السلام على الصبي والصبيان فالرجل وسلم

المراه

المراه على المراه والنساء على الرجال فيكون سنة احتفال وسلم الرجل على المراه والمراه على الرجل اذا
كان بينهما محرمية او روجيه وسماي السلام فيما اذا كانا اجنيين وفي استحباب السلام على الميت مع
والفاسق المجاهد بفسقه ومن ارتكب عظما ولم يقبضه وجهان اصحهما لا بل استحباب لا سلم عليه
فان اضطر الى السلام على الطلح بان دخل عليهم وخاف من تركه مفسدة في دمه او دنياه سلم وفي حوار
السلام على الحافر والجار يلقه اوجه احدها يجوز لكنه يقول السلام عليك ولا يقول عليم للفرقة
بينها انه يكن ولا يحرم واصحها وقطع به الجمهور انه لا يجوز ولو سلم على من طنه مسلما فان كافرا
سعى له ان يرد سلامه فعول رد على سلاي او يقول استرجعت بسلامي والمقصود استنجاشه
بغير عموم فهم مسلمون او مسلم واحد وكفار استجار سلم وبمصدق السلم او المسلم **والسنة**
نوعا واداء السلام الى طرفة سلام فالتسنة ان يكتب ما كتبه النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقل سلام
من اسع المقدي فاداراد بحبه الحافر الكافر بعد السلام فله ذلك بان يقول هذاك الله او انتم الله
احل **قال** النووي ولا بأس بهذا اذا احتاج الى الحية لدفع شره او نحو فان لم يجمع فلاحسار
لا يقول شيئا بسط واستيناس واطهاد و قد يهين عنه ويسحق بسلامه الى من عاب ويلزم
ارسل بلفظه والسنة لمن قام من المجلس ففاز قاله ان سلم عليهم وبحب ردة **وقال** الفاضل
المتولي والرواي ما اعتاده بعض الناس من السلام عند المفاويز فهو دعا ببقية جوابه ولا يحب
من التحية عند اللقاة الا تصرف وهو مخالفة للحديث وابطله الشافعي وقال هو سنة عند
الا تصرف ايضا فاما كيفية ابتداء السلام فاقوله ان يقول سلام عليكم للجماعة او عليك ان كان وحدا
او سلام الله عليكم او عليك لوقال سلامي عليك او عليكم لم يكن مسلما ولا يستحق الرد ولو قال عليكم
او عليك السلام فوجهان احدهما انه ليس مسلم وبه قطع المتولي واصحها انه قليم بحبه الجواب **قال**
الغزالي ان يكره الابتداء به ويستحب ان ياتي بصحبة الجمع واللام على الواحد فيقول السلام عليكم خطبا
له والممكن الخاطي ويشترط في ابتداء السلام وجوابه ربع الصوت تحت حصل السماع المسلم عليه والرد
عليه وان لم يسمع غيرها فان شك في سماعه راد واطهر وان سلم على انقطاع عندهم نواهم جميع صوته
بحيث يسمع الا نفاط ولا يوافق النواهم ولو سلم على اصم بلفظه لهدره عليه واسار باليد فحصل الاتهام
فان لم يجمع بينهما لم يسمع جوابا وكذا اجمع في جواب الاصم من اللفظ والاشارة ويقتضيه بالاشارة
بالسلام ابتداء وجوابا ولا يلزم الاشارة من الناطق فيها ولو جمع بينهما كان حسنا وفي اجراء السلام
بالجمية ثلثة اوجه ثالثها ان يرد على العربي لم يحزه والاخرى والصحيح صحة سلامه بالجمية

وجوب الرد عليه اذ امره المخاطب سواء عرف العهدة ام لا واما من لا يستقيم نظفه بالسلام
فسلم كيف امكنه واما الال للام فان يقول البادي السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ويقول
الحب مثل ذلك وقال جماعة اهلنا ان يقتصر على قوله ورحمة الله ابتداء المحب من الانسان باحسن
حزم به الداعي والاصل اصح الحديث واما رد السلام فواجب اجماعا فان السلام عليه واحد
يعرض عليه وان كانوا جماعة فهو فرض كفايه فاد الاجاب واحد منهم لاجرا وسقط الفرض
عز الجمع ويخص نوان الرد به فان اجابوا طهره كانوا مودعين للفرض سواء اجابوا مجتمعين
او مرسدين بالصلوة على الحارة لكن رد السلام فيما اذا صلى على حارة جماعة دفعة واحدة
فوق يسقط الفرض ببعضهم احتمالا لئلا يرد الفرض بقطر بالكل ام ببعض بحرعا على الخلاف
في ما اذا سمع جميع راسه دفعة واحدة ومحسبها هنا اولى وان لم يحسب احد منهم اثموا
طهره ولو رد عن مسلم عليهم لم يقط الحرج عنهم ولا فرق بين يكون المسلم مسلما او دمييا
ولا فرق بين ان يكون سنيا او متدعا وان كان شيئا فقي وجوبه وجهان ساهما العاصي
على ان عمده عمدا ولا والمنولي والرافعي على الخلاف في صحة اسلامه والخلاف في البناء
الخلاف في الصحاح قال الساسي والبناء الثاني فاسد والصحاح وخوف الرد وهما جاران
في وجوب اجابة المحبون والسكران لكن الاصح فيها انه لا يجب ولا بين ان يكون المسلم مساهما
بالسلام او مرسله في كتاب او على لسان رسول وسحب بالسلام الى من عاب عنه ولو سلم
على صبي لم يلزمه الرد لكن يجب ولو سلم على جماعة فيهم صبي ممن فرد رد ولا يسقط على
الصحاح والخلاف في سقوط الفرض بصلوة الصغار على الميت لكن الاصح فيه انه يسقط
وبالخلاف في سقوط الفرض بصلوة النساء على الميت ولو رد من لم يسمع السلام من الجماعة المسلم
عليهم فالمشهور انه لا يكفي ونباه الماوردي على الخلاف وان سبه الا بتدانيا دي بالسلام
على الاولين ان قلنا بادن ربه كفي رد هذا في الجواب وان قلنا لا قال في الاحياء ويترك جواب
السلام صاحب الماحور ونحوه من الوصاية اذ اظن ان في نزله نوعا من التخصيص له او لغيره وصحة
ان يقول ولو سلم السلام فيقول وعليك السلام سواء كان مبتدعا عرف سلامه او يكن كل الاولي
الحدوف منها واد انكر فلا فرق فيها ان يكون ولا يكون وجوب نصبه فيقول سلاما عليك اي
سلمت عليك سلاما ولو ترك الواو وقال عليكم السلام فوجهان اصحهما وهو المنصوص وقطع به
جماعة انه مخزي وقال المتولي لا يحرا واد قال هو العاصي فيما اذا قال محببا السلام
علم فادله الاخر مسلم لم يحصل الجواب وهو مبتدعا بالصا بالسلام ويحكي على كل منها الرد

كلودن

كل لو وقع سلاما ما لذلك معا وانكر ابو بكر الشاشي وقال هذا اللفظ يصلح جوابا فاد اوقع متأخرا
كان جوابا ولا يجب بعده على كل منها جوابا قال السوي وهذا الصحيح واد اختلف كلام العاصي
والمتولي فيما اذا قال المتدعي وعليكم السلام فقال الاخر مثله فقال العاصي هو سلام سمح جوابا ودخل
الجواب بذلك ولو قال المحب عليكم السلام تعبروا ولم يكن جوابا وهو ساهم على انه لا بد في الجواب الواو
ويحوز ان يكون وجه المنع ان المبتدأ اني بالواو فاد انتركها المحب لم يكن جوابا بل حجة وقال المتولي
مول المبتدأ وعليكم السلام لا يصلح ابتداء فلا يستحق جوابا ويسعى اذ اشترطنا الواو والجواب ان يكفي
ان يقول المحب فاد قد خفف وهو مرادة وظاهر الاجبة والمحدثه يكفي ان يقول المحب فاد قد خفف
بالسلام ورد ان يقول سلام ويكون المحرر محد فانه رد عليه وتحتل فيقول المحب سلام ورحمة الله
وبركاته وظاهر طاهم انه يلقي وعليكم السلام وان كان المسدي اني بلفظه الرد وطاهر حاله
اروي اني انه حب رد مثل الا بتدانيا مطلقا هذا في الرد على المسلم اما الرد على الكافر فلا يراد على قوله عليك
وعليك او عليكم الجماعة على المذهب ونسب وجه انه يقول وعليكم السلام ولا يقول ورحمة الله وبركاته
فاد ولا يجب الواو احد بعه وعللم نصير الجمع ولو قال المحب من غير عطف ولا بلفظ بالسلام لم يكن
جوابا وانما قالوا وعليكم بالعلم من غير بلفظ بالسلام فوجهان احدهما وهو احسان الامام انه ليس
جوابا وظهرها انه جواب ويستتر في الجواب الاسماع كما في الا بتدانيا فان شك فيه اعاد ليتحقق الاسماع
ان يكون متصلا بالسلام الا نصال الشروط من الاحجاب والقبول في العمود وقال الروائي
ان يقط فرض الرد بطول الزمان بمضى ايام لحمل وجهين والطاهر ان يراد سقوط جوابه واذا
بلغه سلام من رسل اليه سلامه كتاب او على لسان رسول وجب الرد على الفور ويجب ان يرد على
الرسول ايضا فعوا وعليه السلام ورحمة الله وبركاته ولو اذاه انسان بالسلام من خلف ستر او
حائط وجب عليه الرد ويجمع في سلام الاصم من اللفظ والاشارة والاحرس يد بالاشارة ولا يكفي
رد الناطق بها فلو جمع بينهما لم يحسن كل تقدم في الجمع في الا بتدانيا ولو سلم عليه جماعة متفرقين فقال
وعليك السلام وقصد الرد على جميع اجزاءه كالمصلي على خير صلاة واحدة ولو سلم على انسان فاجابه
وفارقه ولقيه عن قرب او حال بينهما شي ثم اجتمعا فالسنة ان لم عليه عند كل لقاء ولو تكرر
ذلك مرارا في زمن قرب فصل في بيان الاحوال التي لا يشرع فيها الا بتدانيا بالسلام والطرف ان لا
يشرع فيها من ذلك الصلوة قال ابن الصانع والفرد في المتولي بل السلام على المصلي وقال
الجمهور لا يمنع من السلام عليه وعليه فاد وجه اصحها انه لا يستحق جوابا في الحال ولا بعد

الفراغ الا باللفظ ولا بالاسارة ويستحب ان يرد في الصلوة بالاشارة نص عليه فان رد فيها
باللفظ فان علمك السلام بطلت صلواته ان علم خسرته والا فلا علي الصحيح وان قال عليه لم
تطل واعرض عليه صاحب الدخاير بانه خطاب ذهبي وكذلك الرد به ولا بأس بالرد باللفظ
بعد الصلوة وبانها انه يجب الرد بالاشارة في الصلوة وبانها انه يجب الرد باللفظ بعدها وقد
مردك في باب الصلوة ولو كان اخرس فزد بالاشارة لم تطل على الصحيح والحوالي على كراهه
السلام عليه الملقى في الخ او العيرة والمودن والمغم كذا وردونه باللفظ ويلزم السلام على الخط
وفي رد السلام مروي بانه ومنها فضا الحاجة فلا يجب السلام على قاضي الحاجة ويكون لقاضي
الحاجة الرد فيها ولا يجب بعد الفراغ على الصحيح ولم ينفذ هذه الحالة حاله لجماع ومنها حاله
كونه في الجماع فلا يجب له اكل الخمام ان سلم على من فيه فان فعل قال **والا حيا للخط**
السلام بل يستحب ان احاط غيرة فان احاط قال عا قال الله قال ولا بأس ان يصاح الداخل ويقول
عا قال الله لا تبدأ السلام ومنها ان يكون المسلم عليه امرأه اجنبية حمله بخاف من الرد السلام
عليها الا فتان بها او ضياء اجنبيا بعد الصفه بحرم السلام فان سلم عليها لا يستحق جوابا
بل يكره **وقال** الامام ليس لها ان تجيب فان كانت عجوزا لا تسمع بها حاران سلم
ط منها على الاحر ووجب الرد ويسلم الرجل على جماعة تسوية احداث والمرأة على جماعة
رجال اجانب اذا لم يحضر على ط من الصفه فتنه ويكون السلام على الناس في حال استغفارهم
بمعاملاتهم ومعاسيهم وكحوز ماله المرأة لعرض الحامله كما مروي في النجاشي ومنها المشغول بالاطل
فلا يسلم السلام على الاطل وراي الامام حمله على ما اذا كانت اللغة في فيه فاذا وقع بعد
اشتدادها وقبل وضع لقمه اخرى في الفم فلا يتوجه التبع انتهى بحوزان تحري على اطلاقه
واما السلام في حاله فزات القرآن فقد قال الامام ابو الحسن الواحد في تفسيره الا في ترك
السلام عليه فان سلم لغير الرد بالاسلابة وان رد باللفظ استأنف الاحتجاج **قال**
التووي وهذا ضعف والحصار انه سلم عليه ويجب الرد باللفظ قال واما اذا كان مستغفرا
في الدعا بجميع القل فيه فيجوز ان يقال هو طمكتغل بالقرآن والاهم عندي الله سلمه السلام
عليه **فروغ** احدها اد امر بانسان اوجع وعلم على طنه انه لو سلم لم يرد عليه
لم يكن ذلك عذرا في ترك هذه السنه بل يجب له السلام **وسحب** سلم فلم يرد عليه ان يرد على السلام
عليه من الجواب فيقول ابراهه من حسي في رد السلام وجعلته وحل منه ويحرم فانه يسقط
به حقه والاحسن ان يقول له ان امك مرد السلام فانه واجب عليك سلطه الثاني يجب

لمن

لمن دخل منه ان سلم على ابيه ولمن دخل بها او مسجد ليس فيه احد ان سلم فصول السلام علينا وعلي
عباد الله الصالحين السلام عليكم اهل البيت ورحمة الله وبركاته **النووي** وسحب ان يسمى
الله قبل دخوله ويدعوهم بسلام **يلزم** ان يخص طائفة من الجمع بالسلام اذا امن السلام على جميعهم
قال النووي لو سلم رجل في مجلس من من يسمى ان يلزم الجواب منه ويلزم جوابا لهما كما لو سمي
سهو من في صلاة واحده بكفه حيران واحدا لها وان قصد به جواب الاول دون الثاني او عكسه فيجوز
ان يقال عليه ورضا اخر ويجوز ان يقال لا يحتمل ان يقال ان نوى الرد عن الاول لم يلزم الثاني
سي وان نوى الرد عن الثاني يلزم الرد الاول وهو لا الواحد احدا **ونوى** بوضوح رفع احدهما
دون غيره ولو كان مرد عليه بل ان سلم باسا لم يلزمه الثاني في لانه غير مشروع **قال**
المولى وغيره التحية بالطلعة وهي اطل الله تعالى لا اصل لها ويدفع جماعة من السلف على كراهتها
وبال تعصم اول من كتب بها الردا قد وبها يحتمل ورفض فيها بعض السلف قالوا والتحية عند المحدث وج
من المحمل هو له طاب حمامك ويحرم لا اصل لها **النووي** لمن لو طال لصاحبه حفظ النوع ادام
الله لك التعميم ويحرم من الدعاء فلا بأس ان يسأله **المولى** والروائي وروى ان عليا قال لرجل خرج
من الحمام طهرت فلا تحسب وان مع علي رضي الله عنه يهودي فقال للرجل هل لا احب امر المؤمنين فقلت
سعدت فلا تسب فقال على الحكمة طاله المومن خذوها ولومن اخذوا المشرئين **النووي** ولم يصح
من **اد** ابتداء المراجعين فقال صحك الله بحرا وبالسعدان او قوال الله او حيا الله او لا
او حشر الله منك ويحرم استحق جوابا لكن لو دعا له فماله دعا به فان حسنا الا ان يريد يا ونيه او نادى
غيره لتحمله واهاله السلام وعدم اليراء به فيسكت **قال** النووي المذهب الصحيح المحار انه لا
يلزم ان يقول الانسان لعني فداي ابي واسي وجعلني الله فداك سواء كان لا يومن مسلمين او كافرين وسواء
كان المفسدى به مسلما او كافرا ولا مالك جعلني الله فداك **النووي** ولا بأس ان يقول ذلك لرجل
حلل العلم او ديني **الثامن** قال النووي المصنف عند الملاقاة من صحح عليها وسعى ان يحرم من مصافحته
الا مرد الحسن الوجه بان من حرام كذا طره وسحب مع المصافحة البتة بانه بالوجه والدعا بالمصافحة **وقال**
قال المولى ويكره حتى الظهر في كل حال لحد واحد ولا يعبر من يتعلمه من يستالي علم لا صلاح **قال**
الراغب للزلا مع الذي من كرام المسلم به **قال** النووي وهذا لا يوافق عليه **قال** النووي لا
يجوز لاحد ان يحيي طهره لخلق وذلك عيان بحضه بالله تعالى **قال** الشيخ عز الدين تليس الردس
ان انتهى الى حد اطل الردع فلا يفعل بالسجود ولا بأس ما يتفرض من حد الردع لمن يلزم من المسلمين

واما غسل يده او راسه او رجله فان كان ذلك لزم من اوصاله او غلبه او شرفه وصانته او نحوها
من الامور الدينية استحب وان كان لعناءه ودينه او يشوقه ووجاهته عند هذا الدين
ونحو ذلك فمكروه بشديد الكراهه والله المولى لا يجوز واما غسل الرجل خذوله الصغير
واخيه وملكه عن من اطرافه على وجه الشفقه والرحمة واللفظ ومحبه الفزاه فسه
سواء كان ذرا او انى ولا امله ولا صديقه وان كان يسهو محرام انما قال بل المطر البه يسه
حرام ولا يابس يغسل الرجل وجهه صاحب اد اقدم من سنه ولا ادمعاه على الصحاح
واما المعانقه وغسل الوجه غير الطفل والعاظم من السفر فمكروه وان الاثمردان حرام
واما الدام الداخل بالعام قال في الاحياء في موضع انه يكره وفي اخره في العام في بلادنا
المولى يستحب الغلوس الدام الداخل وهو سحر الحوائز لكنه قال يمكن للرجل ان يطع
في عام الصوم السبع عز الدين باسبه لمن رجم حرم او يحاذر من المسلمين فان ما دى
سركه فالاولى ان ينام لئلا يودي الى العداوى والله الكافر فلا عام له الا ان خيف من ضرر
عظيم النوى بغير العام له واما المسلم فالحمد لله سبحانه فان فيه فضيله طاهر من علم
او صلاح او سرف او ولايم معصيه بعباده او ولا ده او روم مع سنه ويكون هذا العام للبر والادام
لا للديا والاعظام على ذلك صلى السلف والخلف وذكره احاديث المولى وبلد الرجل
ان يطعم في تمام الصوم له وكلام عن من الساخر من بعض محرمه لطاهر الاحاديث العرفي
ويحور ان يغسل الرجل على راس الامام والوالى في موضع الجرح ومعام الخوف قال النووي
سبح زياره الصالحين والاحزان والجران والاصدق والاقارب ورحمهم وصلهم والدرهم وضبطه
لحسان لمصلا في احوالهم ومرايتهم ودراعهم وسعى ان يكون الزيار على وجه يرتصونه وفي
وقت ويجكرهونه وسبحان يطلب من احده الصالح ان يزوره وان يكره زياره ادا لم يسق
يستحب لقائه من ما جاء بليك وان يقول للوارد عليه مرحبا ويحوي وان يدعو للمسلم احسن اليه
قال الشيخ صراف الدين محمور للاسنان ان يطهر للمسلم خلاف ما يبطنه الود واما محرم من المداخه ما كان على الطريق
واما الاجل التردد والشفه فلا والله ولا يابس الا لهاب الحسان فان حصد المادى سركه
مالا ولا يخله ولا يلب الكافر بها الا للضرورة او حاجه صا به في سبب العاطس
للعاطس ادا عطس ان يحمد الله ويستحب ان يمس عظامه ان يحسه فيقول يهديك الله او يحمدك ويحس
ولو قال العطس الحمد لله رب العالمين طر احسن ولو قال الحمد لله على ط حال فان افضل ولا يقول للواحد

يرحمك

يرحمك الله خلاف السلام ولجميع قال الحمد لله يرحمك الله او رحمك الله والتشبه منه على الكفايه كافي
اسد السلام بلو قاله بعض الحاضرين اجزاعهم لكن الافضل ان يقول الحمد ولا يحب جواب السبب
ولا بد في الحمد والسبب وجوابه من رفع الصوت تحت سبع صاحبه فان الحمد العاطس يشبه
والدوقال لوطا اخر غير الحمد وسعى لسانه ان يدرك الحمد معقول الحمد لله ولو سمعه
بعضهم دون بعضهم شبه من سمعه دون من لم يسمعه ولو عطس في صلاته اسحب ان يحمد الله وسبح
نفسه انواعا من العبادى فان لم يسبح حمده قال يرحمك الله ان حمدته فان لم يكن عند احد
قال الحمد لله يرحمك الله هداى حق المسلم واما الكافر فلا يقال له ذلك ادا عطس بل يقول يهديك
الله ويصلح بالك والتبج بلفظ الجمع وسحب للعاطس عند عطاسه ان يصح يده او ثوبه ويحوي على
فيه ويحصره صوته ولو ذكر العطاس من مكان مسابعا استحب له ان يسمته كل من الى ان يبلغ
ثلاث مرات وسحب فيما بعد ها ان يدعى له بالسلامه والعافيه لعن من المرضى وان كان العطاس
في فراؤه او ادا ان قطعه واحمد واحاب مشته والطرد
في ما لا امام ان يعمله في الجهاد ومعامل الكافرين في انفسهم واموالهم وبلوه ان يغزو واحد بعد اذن
الامام او تاييه ولا يحترم ابر الى عصور لا يجوز وسحب ادا بعث للامام فسر به ان لوم
عليهم اميرا وامرهم بطاعته ويوصيه بهم واحذر البسعه على الحمد حتى لا يفرؤا وان سجد الطلابع
ويحس احذر الجار وسعى الخروج يوم الخميس في اوله وان يعقد الرايات ويحفل كل فرد تحت
رايه ويحفل لطلابعه سحارا حتى لا يغسل بعضهم بعضا ما وسحب ان يدخل دار الحرب يتعبد
الحرب لانه احوط وارهب وان لا يسعى بالصعيا ولن يدعوا عند السعيا الصعيا وان يلبسوا
من غير اسراف في رفع الصوت وان يخدم الناس على الصالح وعلى الصبر والساب ولا يعامل من لم
يلغى الدعوى حتى يدعو الى الاسلام والدين بلعهم الدعوى بحيث ان يعرض عليهم الاسلام ويدعوهم
اليه ايضا ويجوز ان يسمهم والدين لا يسمون بالحرية بل يسمون ويسمى تسام ويغتم اموالهم الى ان
سلموا والدين يسمون بما يسمونهم ذلك الى ان يلبسوا او يمدوا الحرب في معاملة الجار وفيه
مسائل الامام يحاذر نفسه وحده وقد سمع علم بعض وقد عدم ان فرض الجهاد
ينطق بالرجال والاحرار المسلمين البالغين الذي لا مانع بهم ويجوز الاستغناء منه بالصيد اذا
اذن الساده وما لم يبولى والابنا ادا اذن لهم ارباب الدين والوالدين وما لم يبولى ادا اذن لهم
حلال وعما في المال والعام سعى الما ومداوات الحرا حاته وذا بالبناء للفقير والمداواه

مرة ومن الغالب ان الى النور قول حور استمعنا اهل الله وصيائهم احدهما حوز كما
 حوز نفسا الملتزم وصيائهم وباسمها لا الدافعي هذا النص حوز اخراج الدرر مطلقا
 للزمن لا مبر وجب ان لا حوز احصاء لانه تعرض للهلاك بلا منفعة فالمعروف والمخلوق المسمى
 في نفسه العظام في انفس اهل الله هل يرمح لهم حوز ان يساع على هدم القبولين وحوز ان
 يعرض مع حوز الاذن لهم وحوز الاستعانة باهل الله والمتركي وانما حوز الاستعانة
 بهم اذ اعرف الامام حسن رايهم في المسلمين واسم من خباهم واعيد العاضبان الحسن والطيرى
 والنوراني والامام والبغوي شرط اخر وهو ان يكون المسلمين بحسب لو خان المستعان بهم وانضوا
 الى الذين بعدوهم لم يلبس المسلمين من معاومتهم حسعا واسترط العراقون اعدوهم وان يكون في
 المسلمين قلة من المجاهد الى الاستعانة بالماوروي ومخاد هذا الشرطان يتناقضان قال
 النووي لا ينافي فان المراد ان يكون المستعان بهم قلة لا تكسر العدد بهم كثر طاهر واعتبر
 الماوردى شرطا اخر وهو ان يكون معتقدا لمعتقد العدو وبالجهود والنصارى
 وعبد الاوثان وان واقصوهم لم يحز فالتعهد امير الحسن منهم فان راي افرادهم
 اصل يعلم مكانهم اوردتهم امانى حاسه العسلر او امامه او وراه وان راي اختلاطهم بالمسلمين
 اصل لا يبنى شوكهم حلقهم وحوز الاستعانة بالجنار الشافعي الاول
 ان يساعدهم والمجدل يمنع من الخروج فان خرج ردوا وان حضر الصف اخراج ان لم يحس من
 اعدائه وهو فان حضر اسحق شيئا من العينة على الذهب ولا سلب من بله وفل ان نهاء الامام
 لم يسهم له وان لم يسهم اسهم له وقيل يرمح له والمجدل هو الذي يحوز الناس من المال بان يقول
 عد لم يفل وحولهم صعبه ولا طاقه للم العدو وهذا وقت شديد الجهد والبرد وحشى القلب
 ان خفافه وحشى وفي معناه المجدل وهو الذي يكسر الاراجيف بان يقول ملت سريه لدا
 العدو كثير في موضع ولحمهم مدد وطاق الامام والعزالي يعصى دحوله في المجدل والطاهر
 الاول والخاني وهو الذي يحسب العدو ويطلعهم على عورات المسلمين بالماتية والارسال وقب
 مصل ذلك لا يسحق القتل بل العزير ان لم يكن من ذوي الهبات وادابات المجدل قلت ويسترا
 بالامتحان سرا وعلايته بان يعلم ان ذلك الذي فلما اذا كان المطلب غنيمة او بعد الطغى بالمشركين
 فلا يعطى شيئا ولا يلقى الناس بالمجدل في انه لا يسهم له وفيه وجه لعدم ولو حضر الامر القتال
 فهل يرمح له بل انصافه فيه وجه اوجه احدها لان قابل واذن له الامام والى الثاني يرمح

له وان انقيا وثالها ان قابل ارضح له والا فلا سوا اذن له الامام اولا وراغبها ان حضر باذن الامام
 ارضح له والا فلا وخامسها ان لم يسهم عن الحضور ارضح له وان مهام فلا وقد عدم الرد في
 كتاب القسم في الرافعي للمناجدة وهل يحوز للامام والا حاد استجار مسلم
 على الجهاد فيه اوجه احدها انه يحوز واصحابها انه لا يحوز وبالمها يحوز للامام دون الاحاد
 ويعطى الاجر من سهم المصالح والامام يرمح المجاهدين في الجهاد بدل الزاد والاهبه
 والسلاح من ميث المال ومن ماله وسحب ذلك للاحاد لغير اجاره ولو اذن الامام رجلا على
 الجهاد ففي استحقاقه الاجارة وجهان وقال الماوردى ان بعض المجاهد عليه لم يسحق وان لم
 معين قلة الاجرة من حش حروجه الى ان يحضر الواقعة فاذا حضر بعين عليه فلا يتحق سببا
 من حشده واستحسنه الرافعي وقال سعي ان يحمل عليه الاطلاق واما استجار الامام العمد
 المسلمين للجهاد فقد اطلق جماعة روايه وجهين منه وبناء الامام في حوز استجار الاحرار فقال
 ان حوزناه حاز استجارهم وان منعناه فوجهان محرجان على الخلاف مما اذ اولي النصارى لادنا
 هل سعي للجهاد على العمد واستجار غير الامام لهم يرمح على استجار الامام واولى بالتمنع ولو
 اخراج الامام العبيد هم الزمته اجرتهم من يوم الاخراج الى ان يعود كل منهم الى يد سيده
 الرافعي ونسبه ان سعى للعلو الوجهين السابقين ان حطناهم من اهل فرض الجهاد
 فليكونوا بالاحرار وموقف فيه بعضهم واما الذي فلا امام ان يسجد في الجهاد بال يبدله له وهل
 لم يبق ذلك الاجارة والمقالة فيه وجهان اصحها الاول وهو ظاهر النص ولا يظهر حمله العمل
 والمدة ولو كان حقا له كان الانصراف متى شاء وهو بعيد واعتبر من الامام عليه بان اهل الله لو
 حضر الصف باذن الامام من غير استجارهم ارادوا الانصراف بعد قيام الحرب فالرأي ان يحسوا
 لما فيه من الضرر وان لم يكونوا من اهل الجهاد المرمى على الحماة ولا على العين وعلى هذا ففي قدر ما
 ساجر به بله اوجه احدها انه لا يحوز ان يبلغ بالاجرة سهم راجل بالصبي والراه
 الرافعي وحاصله الحلم بالانفساخ والرد الى اجر المثل اذا بان بالاجرة زيادة الاجر على سهم من
 الغنيمة والافني الاسد لا يد رافدر الغنيمة وسهم الراجل منها الماوردى والرويانى
 هو غلط واصحابها انه لا جدر في قدر الاجر طافى ساير الاحارار وبالمها انه يحوز ان يبلغ بها سهم
 الراجل دون الفارس واداحضروا الصف اعدوا بالمبال وان لم يحز المسلم عليه الا عند ظهور
 العدو فان حصروا ولم يبالوا سوى الثالث والبيان في وجهين في استحقاق الاجر

مرة ومن العدل ان لا ياتي الله في حوزة استعمار اهل الذمة وصبيانهم احدهما حوزة كما
حوزة نسا المسلمين وصبيانهم وبما هالا الدافعي هذا النص حوزة اخراج الدية مطلقا
للمن لا يملك حوزة اخذ حوزة لانه يعرض للمهلك بلا منقعه فالمحمون والخلاف المقيم
في قسمة الغنائم في ان نسا اهل الذمة هل يرفع لهم حوزة ان يتساع على هذين القولين وبحوزة ان
يعرض مع حوزة الاذن لهم وحوزة الاستعانة باهل الذمة والمتركي وانما حوزة الاستعانة
بغيره اذ اعرف الامام حسن ما هم في المسلمين وان من غيرهم واعيد القاضيان المحسن والطيرى
والنوراني والامام والبغوي شرط اخر وهو ان يكون المسلمين حوزة المستعان بهم والنص
الى الذين بعدوهم للمسلمين من معاو منهم حبسا واسترط العراقون احد وهو ان يكون
المسلمين فله منس الحاجة الى الاستعانة الماوروي ويحد هذا الشرطان يتناهيان قال
النووي لا ياتي في المراد ان يكون المستعان بهم فله لا يكثر العدد بهم كثر طاهر واعتبر
الماوردي شرط اخر وهو ان يكون مستعانهم محالفا لمعتقد العدو واليهود والنصارى
وعبد الاوثان وان وافقهم لم يحرموا وكعهد امير الحسن فهم فان راي اخر اذ هم
اصل يعلم مكانهم ايردهم امانى حاسه العسل او امامه او وراه وان راي اختلاطهم بالمسلمين
اصل لا ياتي بموتهم خلطهم وحوزة الاستعانة بالحقار الشافعي الاول
ان يساحروهم والمجدل يمنع من الخروج فان خرج ردوا وان حضر الصف اخراج ان لم يحسن من
اخره وهو ان حضر اسحو سيات العينة على المذهب ولا سلب من مله وقبل ان يهاه الامام
لم يسم له وان لم يسمه اسم له وقيل يرفع له والمجدل هو الذي يحوز الناس من المال بان يقول
عد لم يمل وحولهم صغره ولا طاقة للعدو وهذا وقت شد بد الحجز والبرد وحشى اللب
ان خوفه وخوف من معناه العدو وهو الذي يكثر الاراجيف بان يقول فله سرية كذا
والعدو كسر في موضع ولحمهم مدد وطلب الامام والعزالي بعضى دحولة في المجدل والطاهر
الاول والخاتين وهو الذي يحسن العدو ويطلعهم على عورات المسلمين بالمناقب والارسال في
مصل ذلك لا يسحو المجدل الصبر ان لم يكن من ذوي الهبات واداب المجدل فله يستنرا
بالاسمان سرا وعلايته بان يعلم ان ذلك الذي فلما اذ ان يطلب غنيمة او بعد الطعن بالمشركين
فلا يعطى شيا ولا يحوز الناس المجدل في انه لا يسم له وفيه وجه لعدم ولو حضر الامر المال
فهل يرفع له بل انما فيه حوزة اخذها لا وان فاهل واذن له الامام والشافعي يرفع

له وان اتفيا وثالها ان ياهل ارض له والا فلا سوا اذن له الامام اولا وزايعها ان حضر باد الامام
ارض له والا فلا وخامسها ان لم يسمه عن الحضور ارض له وان يهاه فلا وقد عدم البروك في
كتاب القسم في الترافع للمناجدة وهل يحوز للامام والا حاد استعمار مسلم
على الجهاد فيه اوجه احدها انه يحوز واصحابها انه لا يحوز وبها الحوزة للامام دون الاحاد
ويعطى الاجر من سهم المصالح والامام يرفع المجاهدين في الجهاد بدل الزاد والاهبه
والسلاح من ماله ومن ماله ونسحب ذلك للاحاد لغير اجاره ولو اذن الامام رجلا على
الجهاد ففي استحقاقه الاجارة وجهان وقال الماوردي ان بعض المجاهدين لم يسحق وان لم
معنى له الاجرة من حوزة وجهه الى ان يحضر الواقعة فاذا حضر بعض عليه فلا يتحق بها
من حوزة واستحقاقه الماوردي وقال سعي ان يحمل عليه الاطلاق واما استعمار الامام العبد
المسلم للجهاد فقد اطلق جماعة روايه وجهه منه وبناء الامام في حوزة استعمار الاحرار فقال
ان حوزة حاز استعمارهم وان منعاه فوجهه محرجان على الخلاف بها اذ اولى التماريد دنا
هل بعض الجهاد على العبد واستعمار غير الامام لهم مرتبة على استعمار الامام واولى المانع ولو
اخرج الامام العبيد لهم الزمته اجرتهم من يوم الاخراج الى ان يعود كل منهم الى يد سيده
الدافعي ونسبه ان يسي ذلك على الوجهين السابقين ان حوزة من اهل فرض الجهاد
فليكونوا بالاحرار وتوقف فيه بعضهم واما الذي للامام ان يسلمه في الجهاد بالبدل له وهل
ليرتق ذلك الاجارة والحالة فيه وجهان اصحها الاول وهو طاهر النص ولا يظهر جهالة العمل
والدو ولو كان حقا له كان الانصراف مني شيا وهو بعيد واعترض الامام عليه بان اهل الذمة لو
حضر الصف باذن الامام من غير استعمارهم ارادوا الانصراف بعد قيام الحرب فالرأي ان يسعوا
لما فيه من الضرر وان لم يكونوا من اهل الجهاد المرفص على الحمايه ولا على الصبي وعلى هذا فافق قدرا
مساحرة به طه اوجه احدها انه لا يحوز ان يبلغ بالاجرة سهم راجل بالصبي والمراه
الرافعي وحاصله الحكم بالانقضاء والرد الى اوجه المثل اذ ابا ان يلا حوزة الاجر على سهم من
العبيد والافعي الا حذ لا يد رافد العبيد وسهم الراجل منها الماوردي والرويانى
هو قسط واصحابها انه لا حوزة في قدر الاجر طاني ساير الاحزاب وبها انها يحوز ان يبلغ بها سهم
الراجل دون الفارس وادحضروا الصف احدوا بالماله وان لم يحرم لهم عليه الا عند ظهور
العدو فان حوزة اولها بلوا في الشامل والبيان وجهه في استحقاق الاجر

المأوردى والروائي ان كان لا يهزم العدو اسحقوا الاجرة وان كان مع ابطال القتال والحاجة
اليه رد من الاحرة بالمط ومما يفسد عليه الاجرة وجهان احدهما على المسافة من بلد
الاجارة الى موضع الوقعة وعلى العتال والثاني على مسافة سير في بلاد الحرب الى موضع
الوقعة وعلى العتال لان سير في بلاد الحرب شروع في العمل لانها محل القتال بخلاف
سير في بلاد الاسلام وهما مبنيان على ان الاجرة في الحرب تقسم على جميع المسافة مع الاعمال
وعلى المسافة من حين الاحرام مع العمل وفيه وجهان وان كان عدم قتالهم لمصالح
العدو وان كان بعد ان دخلوا دار الحرب لم يرجع منهم شئ وان كان قبل سيرهم من بلاد
المسلمين اسرجع كل الاجرة وان هذا عدرا يستعج به ما يتعلق بعموم المصالح من الاجارة
وان لم ينفع بمسألة العمود الخاصة وان كان بعد سيرهم في بلاد الاسلام وقبل دخول
دار الحرب متى اسحقوا فمقتطع تلك المسافة من الاجرة الوجهان المتقدمان ولو اراد الامام
ان يعزوبهم في عيرهم الجهة المساحة على العزوب فيها فان كانت مسافة البانية ابعد او
طريقها او عرا او قلها اسحق لم يكن له ذلك والافله ذلك في استيجار احاد المسلمين الذي
للمجاهدين وجهان اصحهما المنع الاول اذا اخرج الامام الدين للمجاهد والاولى
ان يجعل لهم اجرة معلومة وفل يكون ذلك اجارة او جعالة فيه الوجهان المتقدمان وان
سعى بها مجهولا بان قال برضيكم او يعطىكم ما سعىتم به وحبنا جرة المثل وهذا ان
احرمهم فهذا وجهان على المجاهد المأوردى والروائي ولا يعتبر في هذا الاكراه
الحبس والضرب الحبران في الاكراه على الاطلاق والاعتبار ان يحرمهم على الخروج ولا
يرخص لهم في الخلف لا يهزم بالدم والعهد في قصته ونحوه فلم يخرج مع القول
الى عمن وان خرجوا راضين ولم يسم لهم شيئا فموضع وجوب الرضخ وفي محله بله
افترال تعدد في باب القسم والعهد من الاجرة الواجبة سواء كانت اجرة المثل او مسماه
بموردى من خمس الحسن العتال مطلقا من سهم المصالح او من اربعة اخاس الغنمة او من اصلها
من بله او جرة اصحابها اولها والى الراعي والظاهر ان المراد خمس الحسن من هذه الغنمة
ومن غيرها وقال المأوردى والروائي ان كل المستحق اجرة اعطيت من مال المصالح
الحاصل من هذه الغنمة لان الاجرة مستحقا للعقد وان كان جعالة اعطيت من مال المصالح للمال
ولهذه الغنمة لان الاجرة مستحق للعقد بعد العمل وان كان رخصا فمقتطع من مال هذا

الغنمة

الغنمة على الخلاف فيه وهذا نصيحي وجهان في صورة العقد عليه بناء على انه اجارة او جعالة
وقال ابن الصباغ في الاجرة من اصل الغنمة ما لم يلع سهم الداجل فان بلغه ما يكون رخصا من
الغنم وما زاد من سهم المصالح ولو ولو اتموا اذا اخرجهم قهرا ولم يجزوا العتال او حلا سبيلهم
فله حضور الصف اسحقوا الاجرة الدهاب وان تعطلت منافعهم في الرجوع لقتلهم من
الرد دلت شأوا وان حصر والصف ولم يعاملوا حتى اسحقوا فم اجرة المثل لدة وقومهم
وجهان يظهرهما لا وعلى هذا ان لم يكن علمهم في هذه الحالة حبس وهو فلا شئ علمهم والا
فتبها الخلاف في ضمان مفعلة الحرب بالوفاء وان لم ينجح وجهان احدهما حصر من غير
مال لا حاضرا معا بالاداء احصر الحاضر بالاداء ان كان له اداء المثل بالرضخ له اذا لم
يعامل ولو نزل الامام الدين امرهم بالخروج ولم يلزمهم حضور الصف محضوا محضوا لم
يسحقوا سائر الاجرة لذلك قطعا لوقال من غير ان ينعى من اهل الدمة له اذا اسحق الحجل
من عرامعه من الرجال دون النساء ولو قال من قال له اذا اسحق من قال من الضيف ولا يستحقه
الصبيان في الصور من واما العتال فان ادخلهم مسا دانتهم في القتال اسحقوا السان الحجل والا
فلا شئ وفي الاولي يسحق الحجل من مفعلة الوقعة ولم يعامل ولا يسحقه في البانية ولو قال من
عزاني من المسلمين احصى من المبررة منهم دون الدمن والبرقة والبلاد في النساء والصبيان
دمن ولو قال من عزاني واطلق دخل فيه المسلمين غير البرقة والدمن ولا العتال دون
قال الروائي لوقال جعلت لجميع من يغزو معي الف دينار مالا فان كان الحجل في الدمة
دخل معه لاطوعة بالعدو دون البرقة والمدينون دون المجاهدون وينقسم منهم على السوا
لا يعطى المسلم ولا من لا يسلم له على غيرها ولا يدخل فيه من العبيد المادون لهم الا من لم يدخل فيه
سواء لانه لو دخل من دخل فيه سيد ادى الى تفضيله على غيره اذ حصه عتله واللفظ
بعضى التسوية واما النساء فدخلن في لفظ القتال دون لفظ العزو وكامر واما الصبيان فان لم
يدخل فيها اوليا لم يدخلوا في لفظ القتال وان دخلوا فيها دخلوا في لفظ القتال المفعلة
وان كان الحجل معينا بان قال جعلت لجميع من يغزو معي هذا المال مع سوا فان المال معلوما و
مجهولا والداخل في هذه الحالة يحس بالمال فان كان من الصدقات خرج المشرق منها ودخل
فيها المطوعة دون المرتزقة ولا يرجع منهم اذ لم يغزوا وان كان من سهم المصالح دخل فيها
مطوعة المسلمين خاصة وان كان من اربعة اخاس التي ففي حصة المفعلة ولا في القول في

مصرفها فان قلنا مصرفها في الحسن خاصة فمن باطله وان قلنا مصرفها في المصالح العامة دخل فيها ما
عدا المرتبة من المصالح واهل الدمه لو عرنا اخرجنا الشرح من الجاهل فان كان عالما بالحكم
فهو مستطوع ولا يسله مسلما فان وادرا وان جعله في وجهها ان احدهم يستحق جعالة مثله دون
اخره مثله والثاني لا شئ له لو قال الذي استأجره بكذا على ان يعمل فلانا النهار عمله
اعطاء من سهم المصالح وان قاله المسلم لا يكون احاره صحيحه معطيه ذلك للمصلحة قاله الروائي
المسألة الثالثة في من يسمع منه والدين يسمع منهم من العمار اصناف احدها العربي يدين
للغاري قدامه وقدره فان كان محروما فاكدت الكراهه وعزل من اهل هريه ان الكراهه تخص
بالعرب المحرم وبوسط الماوردي فقال الذي اراه انه ان كان ميثرا يرت نفسه ويورث له له فله
وان كان لا يرت نفسه ولا يورث فهو لا يجزي فان سمعه بذكر الله ورسوله سواء وقصد بالعدل
لم يكره له النساء والصبيان لا يحوز قلمهم اذ لم يغالوا فان يغالوا حاز وقال
الماوردي لا يحوز قلمهم اذ اغالوا الا مقبلين لاندريس قبل الاسراء فله قال فان كان في
النساء من قوم لرسولهم كتاب طاهره وعبد الاوثان وامسعون الاسلام عند السامعي
تسلم والحسن المشوق فالمرء والمجون والصبي وجعله بعضهم على العولن في البيع الفاني الذي لا
راي له ولو اسير منهم مراقب وسقطنا في بلوغه لشتمنا عن عورته فان لم يكن اثبت حكمه حكم
الصبيان وان اثبت حكمنا بلوغه ومدهم ذكر قولنا في ان ذلك بلوغ او علامه عليه يسمي عليها
ما اذا قال استعملت انباه بالذوا اطهرها الثاني فيصدق بسمه وحكم بصعده والبيان اوجه
على الصحاح وقيل احباط واستسحب سبر وعنها وان نزل عن المي فمسا في الدعاء وب
ولو قامت منه على استعمال حسن عشر سنه سمعت ولم يعمل بخلاف ما لو اقامها على القول الاول
القول ولوا دعي الذي ذلك حين طلب تقرير الحزمه عليه لم يسمع منه ولا تعويل على احضار
السارب وفي القول على ما حسن من شعر الابط والوجه لشعر اللحية والعارض والشارب وفي
القول على ما حسن من شعر الابط والوجه لشعر اللحية والعارض والشارب وجهان قدما في
باب النهج واما الراغب فبان في سحر والعما وم الاجراء واصحاب الحرم والسيوح الصحن
الذي لا راى لهم لولا اصحابهم يقولون واحرا في الصبيان والزمنا ومتطوع الايدي
والايجل وفي الاجراء طهره فاطه حوار الفصل امصر عليها الماوردي
فهم والمصر في مقام لا صلاه ومنهم من طمع في الدين والاخي ومتطوع اليدين والاجلين

والفريقين

والقولان في ما ادا لم يكن للمعد كورن راى في المال فان كان لهم راى فيه وسبب صيون به فيجوز قوله
سوا حضر الوقعه ام لا ولا فرق بين ان يحضر الوقعه او لا فلا فرق في المعامل وقيل ان يحضر
ففي حوازه فله العولان واما السبع الاخر الذي لا راى له فقال الامام والعزالي الطاهر القطع بفسله
اذا حضر الوقعه ويحمل اجرا العولان في ما ادا لم يحضر الذي لا يقصده ومهمه
فانهم انه لا فرق بين ان يدر على الاخر من المد كورن في صف المال او يدخل بعض بلادهم
بذلك فقال فان في حوازه فله على العولان قال وهو مذهب في الشيوع والعيمان والزمن الذي لا
ساي منهم المال وفي الرهبان العرض عن التعرض للناس لكن معدي الاحرار والمسؤولين بالخبره
ان لا تعرض لهم اذ دخلنا بلادهم كلف والكره امحاج ان قلنا يحوز قلمهم
جار اسير فاقهم وسبي ساهم ودرارهم واعسام اموالهم وان قلنا لا يحوز في ارقاقهم وجه
اطهرها اظهر يرفون بفسر الاسراء للنساء والصبيان وانه ان الامام يحضر من ان يعمل ومن عليه
وبما ديه ويرقه وباليها انه يسمع اسير فاقهم وعلى هذا في اسير فاق درارهم ونسايهم بله اوجه
احدها يرفون والثاني لا يعرض لهم للتعنه والباله ماسر النساء وسرهم من والصبيان
قال الامام والثاني صحيح واحدا الخلاف في اعسام اموالهم وفي اهل السوق طرمان احدهما
اهم على العولن في الاحرار والثاني المطع بانهم يعلمون وعلى الاول في اسر نسايهم ودرارهم
واعسام اموالهم الخان السابق قال الامام ومن منع اعسام اموالهم وحب من حرق الاحصاع
الاول اذ ان رغب المرء في حوازه سبيها وجهان مبنان على القولين في حوازه قبل الرأيه
وجرم العزالي في الخلاصه فيها وفي العبد اذ امره بان سيدا بالحوار المالى لا يحوز قلمه
محور للامام محامره الحمار في البلاد والحصون والعلاع وسد الامر عليهم بالمنع من الدخول
والخروج وماله بالمحس ومحرمهم باضرام النار ورزق السط البهم ويصرفهم بارسال الماعلهم
ويهدم الاسوار والمنازل عليهم وبارسال الاغني والحنان والعنارب ويخود ذلك ما مع وان
كان منهم النساء والصبيان ونصهم وهم عارون وسهم بان يعاملهم ليلا على غفله وان حسن من اصانه
النساء والصبيان ولا فرق في ذلك طه من ان يضطر اليه اولا وقال القاضي يسحب للامام
اذا علم ان في المسلمين فخر وطهر الحمار من غير قلمه مالا مع ان يعامل ما مع لما فيه من قلم الهام
والنساء والصبيان وان خان منهم وعلم انه لو عهم سبي فان اقدر حارس غير كراهيه وهو بينهم
ابان الكراهه في الحاله الاولى وقد حل الامام فيها وجهين وقال لو كان لا ساي الصبح اولا

يسر العج الآبه والعم يعبر ويطول مقامه حازا اعرف ذلك فلو سرس الكفار بالسنا
 والصنان فان دعت الضرورة الى رميهم وصرهم بان كانوا في النجاس الحرة وهم فاصدونا ولو
 ردناهم لعلونا حازا الرمي والصر وان اصاب الدين سربا بهم وان لم يكن ضروره بان كانوا
 دافعوا عن انفسهم عن ارضهم من مالنا فاربعة اوجه احدها محور وصحة النووي والسائي
 لا محور وصحة العقل الثالث بطلان الرابع بسبب ردهم ولو سربوا بهم في القلعة دافعوا
 عن انفسهم وطردوا عن ارضهم القطع بخوارزمهم والطريق الثاني احراز القولين الاول ان المدين
 البيع الا بقصد دم الما وردى واذا استسعى منهم لم يردى سبعة وثلاثة بحسب ردهم
 وفرد فصل اما اذا كان في القلعة والبلد مسلم او مسلمين نسب اسرا وجان او اسما
 او اسلام بعض القلعة في حوار فليهم مانع بالمعنى والارطوق احدها انه ان لم يدع الضروره
 فهو مكروه وفي حرمته قولان اظهرهما الخوارزمي ان دعت اليه ضروره بان حلف على المسلمين منهم
 لو لم يدعوا بهذا الطريق طار والناي انه ان دعت اليه ضروره حاز والا فان قل عدد المسلمين في
 الكفار حاز الدين والا ترد وان كان عددهم سلب عدد الكفار او اكر لم يحد والحوار صاحب قدس
 الطريق بحاله الضروره ما اذا لم يحصل فتح القلعة الا بذلك والثالث للامام وناعه عليه السلام
 انه ان علم ذلك نصب من فيها من المسلمين فالوجه القطع بالحرم وان غلب على الظن سلامتهم او
 بانوا منكم من البوق في حوار فالهزم في ذلك القولين ولا يصر الى الضروره وعدمها فان كان
 وسول من الطريق خلاف في حوار الدين عند الضروره والعلم بانه نصب من مسلم فاسائي في ما
 اذا سرب الكافر المسلم اسرى وناعه بعضهم فيه والثاني البروكي المذهب حوار الدين وان
 عرف انه نصب مسلما وقال الما وردى اذا حاصرنا قلعه فيها مسلم او مسلمون ان اساعلهم
 من الفلجان وان لم يامن به بل غلب على الظن ولا ضرر علينا في ذلك عنهم في الحال وجب اللزم
 بوجوب العام على التمسك بغير الضرر المحقق منهم فان كان محجلا وجب للعام عليهم وان كان
 موجلا لم يحد العام الا عند تجدد وحدونه وحسب قلنا بالخوارزمي قدس صاحب مسلما
 فلا يمس عليه غير الامان قاله الطبري والبعوري وهو فيما اذا لم يعلم فيها مسلما بطريق الاول
 وقال الرواني اذا علم ان فيها مسلما وحسب الختان الدين والحصار وان لم يعلم ان فيها مسلما
 نصب الختان فقط فصل اذا سرب الكفار مسلمين من الاساري فان ايدع ضروره الى
 رميهم واحتمل الحال الاعراض بان كانوا دافعوا عن انفسهم لم يردى ربه وان لم يردى

مسلما وقد قال البغوي هو ذا لو ولد وحيد في دار الحرب فان غلبه مسلما لزمه القصاص وان
 طنه فاضرا فلا قصاص وحسب الكفار وفي الدين قولان وان دعت الضرورة الى الرمي فان سربوا
 بهم في حاله الا لقتال ولو كسنا عنهم لطعنوا بالمسلمين فوجهان اظهرهما وهو منصوص انه محور
 ربههم على قصد قتال المشركين وسوى المسلمين بحسب الامان والثاني لا وبه احباب البغوي ولذا
 العدالي فيما اذا سرب كافر بمسلم واصفى طامه تخصيص الخلاف بما اذا سرب الكفار بطائفة من المسلمين
 في الصف واسار الامام الى الفرق بينهما والحق في البسيط ما اذا سرب اعدا محصورون من الكفار
 ولم يكن في هلاك معاليهم من المسلمين خطر طي وهو اصطلاح عند الاسلام بما اذا سرب واحد
 بواحد ان قلنا لا محور الدين فيهم وحمل فني القصاص طرق اصحها انه يخرج على القولين في وجوبه
 على المكروه وبانها القطع بوجوبه قال الامام واما ما يطع مما اذا سرب احد من مسلمي
 على قتل مسلم بالحاجة القصاص على المكروه وهو بعيد قال في البسيط ولو كان المرس مسلما
 ايضا فني الحاجة القصاص على المرس احوال عندي بسانين يردد الاصحاب في هذه المسئلة
 فان برلنا منزله المحصنة فلا قصاص عليه ولعله الاظهر والثالث انا ان قلنا بحسب القود على الكفر
 فهذا اولي والاصح قولان وان قلنا محور الدين فلا قصاص وحسب الكفار فاما الدين فيها طرق احدها
 انه ان علم ان الدين اليه مسلم لزمه الدين وان لم يعلم لم يلمزمه وهو ظاهر النص والثاني انه قصد
 نعه لزمه الدين سواء علم مسلما او لا وان لم يصدقه وان سرب الى الصف مطلقا لم يلمزمه
 والثالث ان فيها قولين والاربع انه ان علم ان سرب مسلما وحببت سوا قصد بغيره ام لا
 وان لم يعلم فقولان وقد يعلم ذلك في الكتاب وقال الما وردى بلمزمه الدين في ماله لانها
 دعه عند محض فان لم يسجد فله ولم يعلم اسلامه قال الذي لا يلمزمه الدين وقال سائر
 اصحابنا بلمزمه في ماله وان لم يسجد وعلم اسلامه فني الدين قولان فان لزمته فني دينه خطا على
 العاطلة واسخسه الرواني والسرسي طالما المسلمين بالمسرى بخارهم ولو سربوا مستانين او
 دين او عهد فالحكم في حوار الدين والدين والافكار ما يعدم لان الواجب في العهد الفتيه ولو سرب
 كافر سرب مسلم او عن من امواله او ركب فترسه فريه اليه مسلم فاطلقة فان كان في غير النجاس المال
 لزمه ضمانه وان كان فيه فان امكنه ان لا نصب بالالمسلم فاصابه ضمن وان لم يكن الدفع
 الا باصا انه فان خطاه كالمسلم لا يضمن وان جعلناه بخار الزمته صانه بلمزمه القصاص
 فصل في العدية اذا سرب الصنفان حرم على المسلمين الا انهم الام في حالتي احديهما ان

يرد التماس على ضعف عدد المسلمين فيجوز الانصراف هذا اذا كان الجاهل اذا اكره
واحد فان كان مسلما واحدا لم يحب عليه مصاب من اثنين من المشركون عند الافراد اذا
قصداه واما اذا قصدوها لم يهل له التولي عنها فيه وجهان احدهما نعم لان فرض الجهاد انما
سوجه على الجماعة دون الواحد ووجه الماوردي والرواني والنووي وبانها لا
وروجه ابن الصاغ وان ابي عضرون ابن الصاغ وليس للواحد والعدد البسر
فصد الجهاد ولو قابل مشركا مسلما وعلم انه لا يقاومها ويهلك فهل يجوز له الانصراف
ام يلزمه الشاف فيه وجهان الرواني ظاهر المذهب الثاني ولا فرق في وجوب
مصائب المسلمين تصعبهم من ان يكونوا احياله والمشركون احياله وبالعكس النووي
وقه بطروا على الوجهين الاتيين ان الاعتبار بالمعني ام بالعدد وهل يجوز ان يفر
ما به من ابطال المسلمين من ماسن واحد من ضعفاء الجاهل فيه وجهان احدهما لا وطلب الماوردي
يقضي الخزم به فانه قال اذا رجا المسلمون الطغاة بعدوهم او صابروا وحسب عليهم مصائبه
حتى يطغروا به سوا اولواو لروا وهو مراد الآية وان لم يرجوا الطغاة به فمنا بعد المشركون
فان كانوا اكثر من المثل جاز ان يولوا عنهم وطلب ابن الصاغ والرواني والشيخ الواثق صرح
في استحباب الساب في مطلق الزيادة مع عمله صبر المسلمين بغلهم وما اخذ الحلاق النظر الى
مجرد اللفظ ومراعاة المعنى وتغير عنه بانه هل يجوز ان يستظمن اللفظ العام او المطلق
مقتضى تخصيصه او تصديده ويحرم الوجهان بعكسه وهو ان يفر ما به من ضعف المسلمين
من ما به وتضع وتسعين او من ماسن من ابطال الجاهل وان يفر عشرة من ضعفاء او من
اربعة من ابطال الجاهل فان راعينا المعنى جازوا الظاهر المنع وحيث جاز الفزار نظر ان
غلب على ظنهم انهم سوا الطغاة استحب لهم الساب وان غلب على ظنهم الهلاك لو سوا
ففي وجوب الفرار وجهان مذهب الطبري وجماعة على القولين في وجوب الدفع من
السيف ومصحاء ان يكون الصبح عند الطبري الوجوب في البناء نظر لانه تقدم انما فيها
اذا كان القائل مسلما والآخر مشركا في وجهه قطعي الامام ان كان في الساب الهلاك
المحصن من غير نهاية فاما في العدد وحب الانصراف وان كان فيه نهاية ظاهري ففي
وجوب الوجهان النووي وهو الحق والاصح انه لا يحب للرجل ان يفر من الجهاد الى
والرافعي لم يصدوا النجاة بالظهور مدد الامم ولو لم يكن مع المسلمين سلاح او لم يبق

مهم

معهم سلاح لا تحسبوا لواحد العدو ولم يكن هناك حسب ولا حجارة يمكن الدفع بها ومع
التمار سلاح فعدا قال الامام والغزالي يجوز الانصراف للعرض للهلاك مع عدم النجاة
القول بوجوب الانصراف وطلب الامام في اخر المسئلة يقتضيه وصوبه ابن عبد السلام لما
فيه من اهانته الدين وان امكن الرمي بالحجارة ونحوها ففي حوار الانصراف لانه اوجه احدها الحوار
ومحبه العاصي والسائي المنع ومقتضى كلام الطبري وابن الصاغ والرواني والمالك ان كان معهم
مقاتلين لم يحزوا الاجاز ولو جاز العدو الى بلد الساقى لهم ان يحضروا الجهاد مدد
وقف ولا يقاتلوا وانما الائتم على من ولي بعد اللقا فروع لا يجوز للمسلم ان يفر من
في الحرب حتى لا يفر ان يكون محيرا الى فيه وهو الداهية منه الانصاف الى
طابعه ليعود معهم الى القتال فيجوز ذلك سواء كانت الغية كبر او قليلة وفي استراط كونها قربة
وجهان اصحهما انه لا يفرط وبانها نعم قال الامام ولا يفرل العرق هنا على ما دول
مسافة القصر والمراد ان يكون بالقرب من المعركة مرا بطة دوى فحده حسب تقدير المتخبر بهم
الاستسجاد لهم حتى يدركهم المسلمين ولا معدان مدر لولهم والحرب قائمه وعلى الاول
لا يحب على المحير الى الغية البعد ان يسفل بالعود والاستسجاد والسعي فيه بتخصيل
الجميع والى اذا تم هذا ذلك ففي وجوبه الوفا عليه بالعقد الذي قدمه نظرا في الحاشية وقد
مضى الى اقصى السرى والعرب في حمل العضا ونصور العضا عسر في الجهاد ومن ولي العفار
دبر عاصيا لا يحب عليه العود الى الجهاد فكيف يلزم فاصد المحير مع ان قصد له لا يرد على
بذره له ونذره له لا يلزم على طريقه طاهر فكلما قصد وهو ما يدل عليه كلام الصديقي للز
لعرصة اسكال والمسئلة محتملة اسى وقوله ولو ترة عامدا لم يلزمه العود هداية خلاق بالي
ومدحى الرافعي خلافا في وجوب العود في مسلمة وعلى الثاني لو لم يكن ماء فربيه وحب
المصابين ليعودوا التحيز واشترط الامام على هذا ان يكون به جاحد اليه بان اسهر من
المعالم يحزوا نحو حاط الى الاستسجاد لانه اخرى فان لم يكن ذلك لم يحزوا واشترط في الانحراف
ايضا واشترط على الوجهين ان لا يكون في انهم امة اسرار المسلمين فان كان لم يحزوا وبانهم الغزالي
الرافعي لم يفرط غيرها ذلك بل اطلقوا ذلك المصطلح المسمى وطافه راوا انزك
القتال ولا يفرام في الحال محسورا بغير مدد على الاقصال بغير اخرى انتهى وما قاله كاهد
وما ندبنا لعدم ان الحلاق في وجوب العود اذ ارجع رب الدين او الوالد بعد حضور الصف

مخصوص بما اذا لم يحصل الهزام لغيره فان حشي الحب قطعا والمحر الى فيه بعد لا يشارك
العامل فيما عمن بعد معارفه سواء احزنه او منعاه وان حصل بعض الغيبة فكل من عارفه
وبعضها بعد استحوذت من الاول دون الثاني الدافعي وكذا في المتخوف للقتال
ومهم من اطلق القول بان المتخوف يشارك في الغيبة ولعله فيما اذا لم يوجد ولم يرد في مشاركة
المحر الى فيه مرتبة في الغيبة المحاصلة بعد توليه وجهان اظهرهما نعم واعلم ان الامام
حكى عن اصحاب الله اطلقوا في مشاركة التحيز في الغيبة وجهان من غير معرفة بين
ان يكون الغيبة لغيره او لغيره وابداه هو المعرفة من عند اطلاق القول في باب قسم
الغيبة بان المحر سارل والدافعي نسب الى النقص فاعدم المشاركة في المحر الى الغيبة الجيدة
الروائي ولو علم المسلمون واقسموا ثم ولت طائفة لم يسرع منهم حصتهم وان ولو اقبل
الغنية فلان المحر او بعد لم يكن لهم فيها حق فصرف توليه الدبر للمحر والمحال حائز
وليس بغيره والمحر هو المسهل الى مكان اخر في موضع الحرب لمصلحة العمال اما لكونه املا
للاعمال بان يحرق من الموضع الصيق او المعامل للشمس او الدرع الذي لسى البراب على وجهه
الى موضع واسع او مستدير للشمس او الدرع او لكونه فيه مصلحة كالمواري المحول من الصيق الى
السعة او لتيسر في موضع ولحم او لتسعة العدو فمكر عليه او لمخرج لغيره من خلفه او من موضع
معطش الى موضع فيه الماء **سأتمه** ظاهر الاية وما قالوه انه لا يجوز للولي الا لزما
العدو على الصنف او للمحر في العمال او للمحر الى فيه محمول على من ليس له عذر من خوطب
بالجهاد فاما من لم يحاط به فان كان ساقطه من الانصاف نص عليه ولذا الصان والمجاهدين
والعالمين على عملهم من غير سكر واما السكندر فانما بالانصراف واما المرض والدميون فقد
عدم حواء خلاف في جواز الانصراف لهم واما العبد وليس له الانصراف اذا حضرا دون
سيده ومن لم يجد له مقابل بها او دابة مقابل عليها ولم يملكه العمال تدون ذلك فله الانصراف
ومن الهزم حب لا يجوز له الانصراف حتى يفسق ويلزمه وفل من شرطها العود الى العمال
فه وجهان نعم استدراكا واسرها لا يملكه العزم على عدم العود الامتحر والى محر افصل
يسلم على مسلم احد بها يجوز المادرة بادن الامام من غير استصحاب ولا تراه على المذهب
وملا يكن وعلى سبب ولا يفي الا في حرب نفسه وعرف قوته وجرايم وسهامه واما من لا
يؤتمنه فله المبادر ابتداء واحابه نص عليه وقطاعه لا يجوز ولو كان قبل المبادر

طحا

لحسن منه هلاك المسلمين والهزام لانه اميرهم لم يحز المبادر واما اذا مبادر الكافر فيسحق
المحروج اليه **وقال** الروائي يباح لمن هو في مثل حاله في السجاعة والالة والسلاح المحرج
العدو وسحب ذلك من هو فوقه وبكره لمن دونه وسحب ان لا يخرج احد لطلب المبادر الا بان
الامام وامر المحر ليس لصح امانه لغيره اذا سرب له الا لبعض العبر الى ان يرجع ويوفي له به
فاما اذا مبادر لغيره ان يسطر ذلك له ففي صحه امانه وجهان وان جاز امان احاد المسلمين
لا حاد الحمار في غير هذه الصور ونحوه لغيره ان على الصحيح **اسمعوا** على
انه لا يحرم بل ركن الحمار على بلاد المسلمين وفي كراهته اوجه اصحها انه يكره ما سهل الا وبالله
ان كان في فعلها اتا في العدم ولم يكره اذ اراد الامام لانه سكل ورايعها ان كان فيه اتا للعدو
او اطهار قوه للمسلمين **اسحب** السهل فصل بين جواز بل الحمار وما لله من احد امرين
احدهما الاسلام يحصل به عصمتهم وعصمة اولادهم الصغار عن السي واما الله اذا كان
قبل الطغنة والظاهر القران والحبر العاضى انما يد مع السيف طالب الشهادة والاقرار
باحكامها لا يحرق قولها وفيه نظر ولا فرق بين ان يسلم وهو محصور وقد قرب الفع وبين ان
يسلم في حال اسنة ولا يس ماله وماله وولد المحر طامعصل وفي عصمة ولد ولد الصغير
وجهان اظهرهما نعم وما سهل لا ونفاد الاب فيه بالمرات وفي العمال انه قال سمعها اذا كان
الاب ساقط فان جاز لم يعصه اسلام الحد قطعا **وقال** في اخرى مما اذا كان حيا فان
كان مساعصه قطعا الروائي وهو الصحيح وهذا الخلاف غير الخلاف في تبعيته في
الاسلام فان ذلك فيما اعلمه اذا كان الاقرب حيا اما اذا كان مساعصه قطعا وعلى هذا اسكل القول
لعدم عصمته في هذه الحالة وقد حكم باسلامه والمجاهدين من الاولاد السهل جميعهم نصا
بالصغار فان بلغ عاقلا ثم حزن فوجهان اصحها انه يسعه في العصمة وما طو جهن في انه هل يحكم
باسلامه تعالى في هذه الحالة او ما ما وما المور الى على الوجهين في ان الولاية عليه تعود
الى الاب ام لا فان اعداها اليه تبعه والا فلا واد است المراه عصمت ايضا نفسها واولادها
الصغار من الاسترقاق وما لله من الاغنياء على الصحيح من القولين واما الاولاد البالغون
العالمون فلا يعصهم اسلام اصلا في الشك في بل الحبر من يملك منه دون من لا يملك منه
كالرعي وما لا حتى يسلم وطا فاد بل الحبر من يملك منه وحب قولها واللف منه على المذهب
الا ان تخاف عائلهم ويعلم ان يذلها ملبدة فلا يصل وقبل لا حب قولها الا اذا رآه الامام

مصلحة الهدنة ولتسعة معاملهم ان يدعوهم الى الاسلام وحبوا ان كانت الدعوى لم تبلغهم قال
السامعي وما علم احد لم يبلغ الدعوى التوبة الا ان امر حلف هو لا الذين يعاملوننا من السرك وغيرهم
فان معاملهم فلها ام وصن وحكي الماوردى خلافا لا صحابا ولا سلمه في ان التجار يحجسون في
التوحيد بالعمل او بالسر وان يلغى الدعوى فان دعاهم مسجما فان مسعوا من الاسلام دعا قتم
الى بدل الحرية فان مسعوا فبالله الى ان يحسوا الى احدها وسبع بدله الحرية اسرفا وحرية
وامه الناحية فيدخلان في العصة على وجه المنع بخلاف ما اذا سلم فان اسلامه لا يسع
اسرفا فيها ولا ينعاه في غصه الاسلام وفي غصه الزوجية والاسرفا واسباه وجه
ولا يسع من اسرفا والحرية كبرها حاملا لولد مسلم ونقص ذلك فيها اذا كانت يانما منه
ويصرفا على قولنا فان اسلام الروح المصا او الطاري لا يسع اسرفا فيها على ما سياتي
لا بها فان حرية كبرها بخلاف الامه الحاملة لحرية فانه يسع عليها نسب احباري على
الصحيح واما النبي فملكه وقهرى لا يمنع الا نكاحا لا لرب ولا يسع بغير الذوق وفيه
وجه انه يسع اسرفا فيها اسما الفاعل بدل الحرية من التماس بخصوص بما قل

يرد على عليه السلام فاما بعد فتروله عليه السلام فلا يعمل منهم الا الاسلام
في رافهم بالاسرفا واهل الحر امانا او صبيان او ارقا او رجال احذار
فان كانوا صبايا او نسارا فواسع الاسرفا في تسيار اموال الغنيمة الخمس منهم لا ملل الخمس
والباقي للعائمان واما العتد او الاسر والحلمهم حكم سائر الاموال لا يحجز الامام فيمن ين
السل والمث والقتل واسد له من عبد الحر ادا السلم في دار الحرب ولم يخرج منها ولا فخر سبيد
لا يرد ملكه عنه فان سباه المسلمون فان عبد امسلا وليس للامام فيه ولا المنة عليه فانه ابن
الحداد وبالله الاصح السبع ابو اسحق اذ اراد الامام فله اسره وقوته صنية للعائمان
قال الماوردى فان رأى ان من عليه لم يحجز الارضى القاميس فان رأى ان يعادى به ويعوض
عنه العائمان حار وحلى القاضي في حوار بل العبد البالغ العاقل فوجهان بناها على ما لو سبي
الذوقان الرضا عن كل مسيح النجاس ان قلنا يسع بطر الى ان الرق الاول جاز وحدث رقا اخر بالسبي
حازر الاقلا واما الرجال الاحرار العائمان فاداسروا بحرا الامام فله من اربعة ان يعاملهم
صراصر الرقة لا بالبعدى ولا بالحرى ولا يسقط الاعضا ولا يسفر الطير وان من عليهم
مجلس مسلم وان يعادى بهم بالرجال او بالمال او بالسياسة من ادهم وان يسرفهم ويلون رافهم

اذا استرقوا ومال الفدا اذا افدوا السباير اموال الغنيمة وليس هذا الخار على التشبه بل يختص بالامام
ويشمل ما فيه مصلحة المسلمين من رافهم عظم العداوة سدد النجاة بدر الى قتله ومن رافه فوالبطش
وللنفس اسرفه ومن رافه المال مامون العاقبة فادى به فان فاداه بالاسارى فالاولى ان ياخذ
به الرق منه فلو دفعه ضرورة الى غلبته بقل ومن عرق منه سلا الى الاسلام او طاعه في يومه ما لمهم
به من عليه ويسعى ان يسطر عليه ان لا يعود الى قتاله فان لم يطره وجه الضوابط في الحال حسبهم الى
ظهوره وجعل القاضي حسبهم حصة رابعة ولم يبيع عليه وعن الحسن الطبري ان الرجال البالغين
يصرون رافهم الاسر والنساء والصبيان وعلا ولا فروح الاسرفا ومن ان يكون الماسور
من بعد له الدماء او لا فلو شئ في غير الا صخرى انه لا يجوز اسرفا من لم يفر بالحرية فالمريد
ولا من ان يكون من العرب او من غيرهم وعن الفديم انه لا يجوز اسرفا والعرب وعلى هذا يكون الخار
في الوبي والعربي في ملكه اسما ولو ادعى الامير بعد الاسترقا انه كان اسرا لاسر لم يعمل قوله
في الحال الرق وحكم ما سلمه من الان الرواني وسلفه ساهدا وامر ان بخلاف ما اذا
ادعى امان مسلم له لا يعمل فيه الا رجال لانه ليس من حقوق الاموال ولو قال المسلم انتم لم يعمل
قوله لانه لا يملك انشاء الان فان شهد به رجلان قل وحلى ولو قالوا انها امناء لم يعمل بها دهم ولو
قل مسلم او دعى الاسر قل ان يرى الامام رافه فيه عرو ولا قصاص ولا دية ولو كان الماسور المفعول
صبا او امراه وحبب صممه ولو قل بعد ان رأى الامام رافه لزمه فيه للعائمان او بعد ان فاداه
على مال او اسرفا فان قل فقص واداه الرواني ضمن دسه في مال الغنيمة وان كان بعد قبضه
والفلا الى مامنه لم يضمن وان كان الامام من عليه فان قل حصوله في مامنه صنية بالديه لورسه
وان كان بعد لم يضمنه فان كان الصبي منفردا عن ابوه فهو محكوم باسلامه معا لسانه فعه فعه بعد
مسلم فان كان فله عبد الزمة العصاص لا يجوز ان يرد اسلمه التجار التي في ايدى مال مدلوله
لنا لا يجوز بيع السلاح لهم وفي حوار رافا باسارى المسلمين وحفان ولا يرد الاموال السهم
بعد الاعنائم ودسطق الحرى علامه لغز مع من اسرفاوه وذلك علافا الاولى
الناج فاداه الحرية منكوحه فاما ان يكون منكوحه حر او دعي او مسلم فان كانت منكوحه
حرى نسبا او بنت وحدثها انفس النجاس وذا اذ اسى وجهه ورقت فغيره او لا رافا للامام
له فاما اذ من عليه او فاداه فالتجاس مستم ولا فرق بين ان يكون نسرا او صغيرين ولا بين ان يكون
قل الذوق او بعد ولو كان الحرى لا رافا له ولا قال بالسبع اهم وقلنا لا يجوز فله فلو استرقا

روحه وجهان صح العاصي والموراني المنع من دعا على هذا وان كانت منكوبة دعي فكذلك لا يترق
 بالاسر ويسمع نجاهها وتمام الاصحاح هنا مخالف لظاهرهم فيما عدا ان الحربي اذا بدل الحربه عنهم
 وروحه من الحسرة فاق وقد جمع بينهما بان المراد من الروح الموجد من العقد فسادا لها
 العقد على وجه السعة والمراد هنا الروح الموجد بعد العقد فان العقد لم يبقا لها او محل الاول
 على ما اذا كانت روحه داخله من العقد من عقد الدم والثاني على ما اذا لم يكن داخله تحتها
 وان كانت من روحه مسلم في رفقها فلان اظهرها نعيم ويسمع النجاة وعلى هذا لا يصور وجود
 امة كسابقة في نجات مسلم فان ذلك مانع من ابد النجاة بخلاف ما لو اسما جرم مسلم دارا او ارضا من دار
 الحرب فانها ملك بالاعتناء ولا يسمع بالاجان وفيه وجه عريض ان نجات المسلم لا يفسخ على
 هذا الوجه ويسرى وما رويته ويحمل نجات الامم الحامسة في الدوام دون الامم
 لا وجه له الا ان شرط صاحبه ان يزول الرق في مدة العقد ان كانت مدخلها بالاسر
 روال الرق فيها او بعد النجاة بالاسر وانما الغرض بالاسر روال الرق في العقد لا الرق والعنى
 مفارقت الاسر لعل منها ما يسمع النجاة على وجه ما في الامم لكن صاحب هذا الوجه لم
 يشرط ذلك بل رغب اسمها من النجاة والرافعي خص هذا الوجه بما قبل الدخول وحلي فيما اذا كان
 بعد الدخول وجهين احدهما انه يسمع النجاة لاختصاص الرق بقطع النجاة بالرضاع قال وهذا
 اولي باطلا والاصحاح والثاني انا يوسف رجا حوار الرق في العقد فعلى هذا ان نعمت واسلمت
 بل انقضا العقد واستمر النجاة وكذا لو لم تسلم ولو اسلمت ولم يعس وان كان الزوج يجوز له نجات
 الامم بله اسما لها وان كان يجوز له اسما لها فوجهان فانها يجوز فلا فرق بين ما ذكره الامام من
 ملاحظ الرق والعقد الى من ملاحظ الكفر الرافعي ومن الاصحاح جعل انقطاع الاجان
 على الخلاف في انقطاع النجاة اسنى وحضه العاصي بما اذا كان للساجر دميها وبها على الخلا في ان
 ولا الذي لم يطل بالاسر طوق معد وحرم فيما اذا كان سلا لا لا تنساح ولو اسما جرم حربي فاسمى
 فهو ولو اسما جرم دارا فقتل سوا كان حرا او عبدا ولو كان الزوجان متخارفتين او احدهما
 ففي انقطاع نجاهها بالسبي طريقتان سواها نامسلي او دارا فقتل اسما لها لانه لم يحدث رقب وانما
 اسلم طي السرا والارث والثاني يقطع الحدود ما يوجب اوراق النجاة في حدود الرق فذلك
 لو سبب المتولد نصرته والثاني القطع الاول وقد بان ان النجاة انما يسمع الاسترقاق على
 احد الوجهين في روحه المسلم لو اسلم الحربي بعد ان سببت روحه الحامل حكمه بالاسلام

في
 رتبة

الحرم لم يطل رقبه بالولد المفضل ولو اسلمت حامل تحت حربي اسرى ولا ولدها لانه معها
 في الاسلام الشا من علقه الولد لاصح رضى الله عنه على ان المسلم اذا اعز عبدا فان
 فالحق بدار الحرب وسبي لا يجوز استرقاؤه وعلى ان الحربي اذا اسلم قبل الاسر سم استرق زوجته بلون
 رقبته ولا اصحاب طريقتان اسهرهما فيها فكلان احدهما لا تسترقان وبما هما اسرفان واطهرها بعد
 النص وهو بخلاف المعلوم فيما اذا نال المسلم حرمه في دار الحرب ثم سببت او هو هو والتمتع
 عليه بامر ولو نال الذي حرمه فسببت ورفق انفسح نجاهه ولو اعز عبدا فراق الحق بدار الحرب
 او كان فيها فسبب في حوز ارقاه وجهان اصحهما على ما قاله السيد يحيى يجوز قال الروماني وهو ظاهر
 المذهب الرافعي الوحيد ان يرتفع فقال ان حوزا من اسرى عسى المسلم فعسى الذي العهد
 والحق بدار الحرب فالمرتب ان ولاه على عسفه لا سطر حتى لو عسق كان ولاه عليه ما قاله ولعسفه
 ايضا الولد على عسفه ولو لم يلد عسفه ولعسفه كان لعل منها الولد على الاخر وفيه وجه انه
 سطل مصنف مسائل الاولى لو كان لمسلم على حربي دين اسرى الحربي لم يسقط الدين عنه
 ولو كان له من فوجها من احدهما وطع به الامام والعزالي ان الحكم كذلك وبما هما انه يسقط وان كان
 حرميا فلو كان الدين للمسلم الذي سباه يسقط على الوجهين فيما اذا كان له على عبده دين فملكه
 ما يسقط وهذا ظاهر في دار حصته فاما الجس ولا ملكه فسعى ان لا يسقط متا بلة قطعا ولو كان
 لعصر الغائب فظهر ان يقال ان وقع في حصه فهو على الوجهين وان وقع في حصه غيره لم يسقط
 قطعا وحب نبي الدين في دمه يسمع به اداعى ان لم يمان له مال قبل اسره كان اعيم فله بعد ملكه الغائب
 وان اعيم بعد فسخ منه الدين وعدم على العسفه وان حكمنا به والملكه بالرو والمريد ويجوز
 الرو منزله حجر القلس وكذلك محل في وجهه محل الحربي وجهه وان نعم مع استرقاؤه فان كان
 صرب الرو الاعيان او كان المديون اسر فسببت مع ما لها فوجهان اصحهما عند الامام انه لا
 يقضي منه وعدم العسفه والثاني وبه احاب البهوي انه يقضي منه وعدم الدين لما لو كان
 الحربي دين على غيره بمعاملة او غيرها فاسمى واسرى بعد اطلاق العزالي القول بان دمه لا يبرأ
 سوا كان الدين سلا او دما وان الدين بالوكيع وحلها ان المتنا من اذات رتقا عبدا والحق
 بدار الحرب واسرى وان المودع عند لا يملكها وهل يسمع حكم الامان فيها او يكون فيها وجهان
 ما بان واما المودع عند الذي فظهر ان يكون المالك الذي ارسله الحربي من دار
 الحرب والمذهب انه في امان فالمرسل على يد المسلم ولو كان لامن باسدا في امان الصبي وفيه

قول الله ليس في امان واما ان كان حراما فليس
دينا معاملة احرام اسما او فلا الحزمه او الامان معا او مرسا فلا يستحق مسمى وذلك
معنى مهر الزوجه اذا اسلمت اذ ان يحكم ولو اسلم المدون او قبل الحزمه دون رب الدين
فالنصر والحوار لذلك ويص على انه اذ اصاب روجه الحرى فحانا مسلما او ايمان او امان مجا
ورثتها بطلب مهرها انه لا يلى لهم ولا اصحاب طرفان احدهما مهرها قولان اصحهما معنى
الاستحقاق وسيدام حلم العبد بعد الاسلام وعلى هذا ليس المواعيد المسمى في باب فتح المشتري
واماها لا لانه بعد ان ملك الحرى من مطالبه مسلم او دى بدارنا وصعفه العزالي بان قال انهم
مطعون بان روى عليه الدين لا يسطع دى الحرى وهو امان فاولى ان لا يسطع الاسلام
والامان واعتبر من علمه بان دعوى القطع به غير محكيه وقد قال العاصي لا يسطع وتبعه
التجوي وحياه الامام عنه وقال هو الطاهر ودرهم السقوط احما لان عند ولم يعله
عن احد والطريق الثاني لان سرح القطع بالعول الاول وحملوا نصه الثاني على ما اذا كان الصداق
والطريق فاسدا ونصه في اللغز
لوحى حرى على يسر حرى او ماله او على
لنسلم او ماله او نصه ثم حصل للجاني او العاصب عصبه باسلام او امان ففى صانرا روجه
احدها نص وهو جار على العول الاول بانهم محاطون بالمدوع في الدماء واصحها لا وهو جار
على العول بانهم ليسوا محاطين بها الا بما التزموع بعد ذمه او امان والثالث ان كان المحنى
علمه جرمه فانه ان سلا فلا وفاسه الحاق الدين الموافق في الاعتقاد بالحرى والمخالف
فيه بالمسلم لا عقادهم الا باحه والرابع ان حصلت العصبه بالاسلام لم نص وان حصلت
بغير من وهو نص اذ انبئت المراه وولدها الصغير لم يفرق بينهما في القسمة بل
يقومان فان وافت بينهما نصت واحد من الغائبين جعلا لواحد والا اسرل اسلن فيها او سعا
وجعل قسما في المغم فان رضى الام بالنصر لم يحز على الصحيح ويرفع هذا التحريم مالموع
من التميز على الصحيح وانه قول صحه العاصي انه يسمى الى الملوغ ولم يصير الحزم الملوغ معدم
في البيع والحد عند عدم الام او بعد زوالها بجرته بالجم ونعدي الى طرده لها حول الحصانه
سواها تدرى او يعدي فاما من لا حصانه لها وهي ام ابي الام فلا يلحق بها في ذلك ولو كان له امر
وجده جار ان يفرق منه ومن جدته اذ اجمع منه ومن امه قولان اطهرهما المنع وفي الحاق
الاجب بالام في ذلك قولان وقد جهلنا اطهرهما نعم **قال** ابن الصاغ والقول هو المنع

وفي بعده الى الاجداد من قبل الاب ثلثه اوجه بالها سعى الى الجداد دون الاجداد فان
اسماها للمجد فهو مع الاب نصره المجد مع الام وفي بعده الى سائر المحارم طلاح والتم طريقان
احدهما انه قولان واصحهما القطع بعدم التعدي للشيخ ان لا يفرق بينهم وعن ابن داود ان
هذا في القسمة يدرع على الصانع اما على القول بانها لقرار محو رقطعا وحيث قلنا بصحة النصف
والتنصير المتعلق بعد قال الماوردي لا يفرق المتبايعان على النصف بل يقال لهما ان تراصيتهما
ببيع الاحر ليجبها في الملك وذلك والافصحنا البيع **قال** ابن الجي يقال للمبايع امان
تتبرع بمسلم الاحر او تنسح البيع فان تبرع به فامسح المضري من القول ببيع البيع وهذا
يلك في القسمة لان العاصم ليس له التبرع فان تبرع به فامسح المضري من القول ببيع انهم وهذا
لا يملك في القسمة لان العاصم ليس له التبرع ومعه نصه بعض العول بالطلاق وعن ابن داود انا
اذ اصحنا العول في نقاق الحضانة لها وحيهان ومنه بطر ومحور المضري بالعتق قطعا وفي
خوارزم بالرد بالغيب والاقالة والبيع بالا فلا سخر خلاف مرسا روجه في البيع
النصف في اموالهم بالهلاك فان يعوس الكفار ملك باره بالعتق وملك باره بالا رفاو وكذلك
اموالهم ملك باره ونعم اجزا والمقصود هنا بان محو ربالا فانه من اموالهم فان احياء المسلمين
الى اهلان اموالهم ليمسكوا من قها لهم والطرف لهم لتخرب نبا وطمع سحر حاز وان لم يحاجوا
الى ذلك لم يحز اهلان جميع اموالهم التي يملك اعسابها بل يصل فان لم يطر حصول ذلك
للمسلمين حاز اهلان اذ اراه الامام معايطه لهم وانما وان طسا انها حصل لنا لا لغشام
نوحهان احدهما لا يجوز وهو ما اورد العاصي والامام والعزالي والثاني للشيخ اني حامد انه
يجوز وحزم به صاحب القسمة للزك العزالي انه لا يفعل **قال** الماوردي لا يشارهم
اربعة احوال الاولى ان يعلم ان لا يصل الى الطرف بها الا بقطعها نحي الشاسه ان يدر على
الطرف بها بغير مطعها بها ونعم لا يجوز مطعها الشاسه ان لا يضعهم قطعا وسبعنا
طعها مناج الرابع ان يضعهم ولا سبعنا فهو مكروه غير محصور وهذا الحكم في عدم
منار لهم عليهم هذا انه اذا دخل المسلمون بلادهم مغيرين ولم يملكهم الا سرقا وبها ما اذا سرقها
جهرا فلا يجوز القطع والعرب لا يبا للمسلمين ولذلك اذا سرقها سرقا على اهلنا ولهم
ولو غنما اموالهم وانصرفنا وحننا الاستراد حازا هلاكها فحكم غير المحبوبات اما
المحبوبات فلا يجوز ملكها الا اذا ما بلونا على الحيول واحتملنا عقرها **قال** الماوردي ولا

فصل في

فرق في المقابل على الفوس من ان يكون جلا او امراه او صبيا انتهى وبلحق بعد الحالة ما اذا
 ادر لونا ومعا حوله هم وهم رحالة او على خيل كاله ولو احدوها ورتوها للمهر وناو فيه
 وجه ولا يجوز عقوب ما بعد رسووه من حوله هم ومواسيهم الا لا يلحق بخلاف غير الحيوان
 فانه يجوز الامه عند بعد رحله او حوق استزاده ولا يجوز قبل ما سبينا من نسايهم
 ودرارهم وان جنبا سير جاعهم وطعا واما نسيتهم اذ اطعنا بها فان منها مشتملا على
 مباح والطب والشعر واللغة والحساب والبوارح فحمله علم ساير الاموال فيقسم او يتابع
 وينقسم منها وما استعمل على محرم ككسب الشرب والفجور والفحش المحض فلا يربل بحالها
 والبندجي ولا يجوز السلم بملوكها والذين كانت في رق او دابة تحتسب كمن غسله
 غسل وهو لغيرها من اموال الغنيمة وان لم يسلن اطلب منفعتها بالترقيق ثم المرق كساير
 الاموال وله فيه وان قلت القاضي ابو الطيب نهى او تخرو الرافعي وله
 يبحوا الا خرق لما فيه من التضع ونقل بعضهم عنه انه قال ان امكن بيعها بعد المبرق
 مرفوب والا حرم وتبث النورية والنجيل لا محل للاسباع بها لانهم بدلوها وحرقوها
 الرواني واما سرق في يد اهل الدمه لا عسارهم في يد روع على الحصر فالصحاح انها
 لا تخرق لما فيها من اسماء الله تعالى **فالم** الامام وقد حطرت للفطر ان ليس السر لا يتنفع
 بها فان الحاجة تسب الاطلاع على مدارك السطس ليرد عليهم فان كانت تلك المعال مشهورة
 فالراي ابطالها وان كان فيها ما لم يعدم الاطلاع عليه في حوز استصحابه تردد واحتمال
 يس واما الغلاب التي فيها منفعة صيد او حفظ ما شته او جرت فقد قال الفقهاء ان
 لا يدخل في القسمة اذ لا يملك فيها والامام ان يحصر بها من شأ ورواه الامام عن العرافين
 واهم قالوا تسلمها الى واحد من المسلمين لقلة حاجتها اليها فلا صطاد او حفظ فلا حسب
 عليه واحصر عليه بالبلد الموروث فالهم سر كون فيه واعترض عليه الرافعي
 والسيه وقال الموصوف في كتبهم انه ان اراده بعض القاضين او بعض اهل الخمس ولم
 يارفعه سلم الله وان سارحوا فان املت القسمة عدا فسميت والا فرفع وقد يعدم
 في الوصية ان قسما يعبر عنه من يرى لها فيه وبطريق منافعها فيمكن ان يقال به هنا
 والذي يقوله الرافعي اصنافه بطريقه قال البندجي وابن الصباغ والرواني انه ان كان
 في القاضين من يجوز له اقتناء من اهل الخمس وكما القاضيان الحسين والرواني عن النص

فان

قالب البندجي والماوردي وان لم يمل منهم من حل له او ساو نزل قال الرواني وقال
 سر الواقدي بلها او خلاف وقد لا تختار بلها اذا كانت مودية للظاهر كلام ابن الصباغ
 والرواني ان ذلك عند عدم السارع والا فان سارحوا فسميت ان املن والا فرفع اي اذا كانت
 تحت محور لهما اساوها فرفع اذ ادخلنا بلادهم غارن قبلنا الحاربر واروا المحمور
 وحملنا طرفها الا ان يساوى احد حملها فسلها سوا كاس الحنار بر مودية او لا فان نزل
 فله لم ياتم لو نزل لجل الكافرو منه وجه انه لا يسلها اذ لم يملن ضاربه وصعف
 في اموالهم بالاعسام واما الهمم دلت الحرب خمسة اقسام احدها الغنيمة وهو طر مال اخذ من
 الغنار بالهقر والحاول والحل والرباط الباقي التي وهو طر مال يحل عنه الغنار بالعد من غير
 مال وفي معناه طر مال وصل الى المسلمين منهم يعرف مال بالحربة المضروبة على رقابهم والخراج
 والمضروب على اراضيهم والعسر الماحود من بحار ابلهم والاموال المحلفة عن من لا وارث له منهم
 على الصحاح وقد يعدم روايه مولد القسم انه ليس في ولا خمس وعن بعضهم عنه انه طر ما
 حصل من الغنار يعرف ماله وقد يعدم بان القسمين ونصرفهما وهذه العبارة بمعنى دخول بعض
 افراد الغنيمة في الفي وهو ما اذا لم يبق الصنان ولم يبق قال يهود الحار ورتوا اموالهم فاخذناها
 وقد قال الامام انه مال معنوم **فالم** ما احدهم سرقة او احلاسا فاذا دخل واحد
 او شرده دار الحرب مستحقين سرقة او لا او اختلس من نفسه ماله او حده احداهما انه لم يخذ
 وحرم به الامام هنا وادعى الا يعا عليه والعمري والعراقي وبقا يوافقه مادون السعوى عن
 ان الرجل اذا دخل دار الحرب واحده منهم شيئا على وجه السوم ثم حده او هرب به فهو له خاصة
 وهو محمول على ما اذا لم يكونوا اثنى فان كانوا اثنى فقد مال القاضي الطبري وابن الصباغ وغيرهما
 انه لا يملكه وعليه ردة والثاني انه غنيمة **فالم** الرافعي وهو الموافق لما اورد الاكثر وكانهم
 حطوا بغيره لنفسه بال دخول فاما مقام القتال ويومجه ابلهم دلت وانه لو دخل طائفة بغير
 ادن الامام مسلم من واحدات مالا فهو غنيمة محسبة انتهى ولام القاضي يوافقه فانه قال لا يدر
 في يد الحار اذا اطلق فاستولى على من اموالهم محسبة محوز له اغتنامهم ما يخذ بلون غنيمة
 الخمس والخمس كالمسروق وقال الماوردى الماخوذ بالخصا وخلصه فهو غنيمة محسبة بملك
 المحلسون اربعة احصائه وصححه النووي **فالم** **فالم** انه في **فالم** الرافعي وليكن
 محل الوجه ما اذا دخل الواحد والسر اليسر دار الحرب واخذوا ما اذا دخل بعض الجند

الداخل بسيرة او اخلاص فيشبه ان يكون فيها وبينه ان الروياني نقل ان ما هرب به الكفار
الى الامم او الى احد من المسلمين والحرب قائمه لا سعة فيه للمهدي عليه السلام وان لم يخص الهدية
بالمهدي التهادي ان لا يخص السارق بالسروق السرايع المباحات التي لم يعدم عليها ملك
احد الصيود الحربية والبرية والخطب والخشيش والمحرمات كلها احدها ولا يكون غنمه ولا
فيها اذا اخذها في دار الحرب للاسلام الا ان يكون المحرم منحوبا والصيد معرطا او موسوما
فلو غنمه فان امكن ان يكون للمسلمين فهو لقطه **الحكم** من المالا الصايغ الذي يوجد
على صفة اللطه فقد ذكر الامام والعزالي انها لا اخذها وهو منها ما على قولهما في المروق
والجلبس انه لا اخذ له ليس بها خورود على وجه الغنمه ولا على وجه الفقه **السبع**
ان الصلاح وما ذكره العزالي يرجع في الغلط وضعه ان يقول لقطه دار الحرب ينقسم الى
الاقسام الثلاثة فان وصل اليها بمالك المسلمين لم يهرق غنمه وان وصل اليها بالاجل الاجار
خروا من غير قتال فهي في وان وصل اليها بعد هدم من له في السرقة والاختلاس بشرط
ان لا يوهم كونها مسلم بان يكون في دار الحرب مسلون ولا يلقى في ذلك مجرد ظروف
ما جروحه فاد ابوهم كونها لمسلم وعرفها لم يعرفها مسلم عادات الاقسام الثلاثة انتهى
والثاني جواب عامه الاصحاب بانه يكون غنمه فلا يخص بها الاخذ فان اخل
كونها للمسلمين بان كان هناك مسلمون يسلمون او امكن ان يكون لبعض الجند فلا بد من التعريف
بان عرفه لم يعرفها احد حات الطريقان في انهما يكون للمسلط او غنمه ولو لم يعرفها
السبع ابو حامد يعرف بومئذ ومن بعضهم انه يعرفها بالاداء يعرف منها قول الامام
يلقى بها التعريف الى الاحقاد اذ لم يكن هناك مسلم سواهم ولا نظر الى احوال طرود والتجار
وقال صاحب المهدب والمهدب لا بد من تعريفها بسنة تعريفها وحياته الروياني في واقعه
فلا بد من تعريفه وعبارته البصير ان وجد ضاله في دار الحرب لم يهرق غنمه والخمس
لا هله والباقي له ولمن معه ولو وجد ضاله في دار الاسلام لا يخص هو بها بل يكون
فيها وذلك لو دخل صبي وامراه منهم بلا دناءة اخذ رجل يكون فيها وان دخل رجل واحد
مسلم يكون غنمه لان لا حد مونه ولا امام ان يرى فيه رايه فان رايه مسترقه كان الخمس
لامه والباقي لاحد محلاف الضالة فسرع العار الموحون في دار الحرب ان كان
ملوك فهو غنمه وان كان في موات فهو لمعادن بلادنا ثم ان كل الذي في طهر نهار معلوم

فهو غنمه والامثلة احده والرويان ان كان في ارض ملوكة فغنمه وان كان في مباح فان كان
قربت العهد تعرف طائفة حوران يكون دمه حيا فذلك وان لم يكن ذلك فحكمه مرفى الزكاة
وان اخل حاله واحتمل الامر من فوجها ان احدهما يكون غنمه واماها يكون ربا ثم للغنمه
احكام **الاول** حواز التبسط في الاطعمه فلنفسها بالاطل واعلاف الدواب من غير
عوض رجسه والطرقة في اربعة اشياء حسنة وقدره ومجمله ولغنه صرفه فاما ما حسنة
فهو القوت وما يصلح به القوت فالتسبيس والعسل واللحم والسمك وطرطام بعا دالة الا السكندر
والساد والعفائر على السهور فان احاج الى شي من هذا فخذ بقية **الثاني** الدافعي
ويستعي ان يبالى يرجع الى امر الحيس فيه وفيها وجهان اما ما ساج عند الحاجة **والثالث** ان كان ما يوهل
منها للدأوى ولغيره ساج بحسب علمه ولم يوهل الا بداءا وبلا ساج له وخمس عليه من سهمي
هذا ساج له السكندر والساد وفي اربعة الفواكه وجهان رواها الامام **والرابع** يمكن
ان يعصل من ما سارح اليه الفساد ويشق نقله ويسرع غير وروي الرافي عن الجمهور انهم
حرزوا حواز التبسط في الليل ولم يدبروا خلافا **والسادس** صاحب المهدب وساج للحلوله
وفي حواز اخذ السموم والادوية لداواه حواجز الدواب وجهان اصحها وهو منصوص
المنع قال الرافي وحل الحوار يستعي ان يحوز الادوية بها ولو كان فعه صقور لم يحوز ان
يطعمها من الغنمه قال الروياني فان لم يقدر على اطعامها سيرا او غيره ارسلها في حواز
ربح الحيوانات المأولة للاكل او وجه اصحها الحواز والطلي المنع والثالث يحوز دمع الغنم
دون غيرها **والسادس** ان داود خصصه المحرورون بالحاجة لانه انلاف سوى الاكل فلا
بد من حاجته محوره فان اضطر وجب ان يحوز قولا واحدا انتهى وهو مقتضى كلام الروياني ايضا
والسابع حوز لا يحب فيه اللحم لغنه للعامة واهل الخمس على الصحيح **والرابع** الدافعي
وطام الوجير ليسر الى خصصه للخلاف ما ادهم المان السور والى القطع بعدم وجوب الغنم اذ لم
يلن وقايد اناج الدمع مع التضرع في الدمع وعدم ضمان بعض الدمع وانه يصير اللحم حاصه
ومر الجلال الى المغم وذلك دون فنة الحيوان وحل الغنم الى محل الخلاف اذا اهل نعم الله لولم
بالله لم يضمنه ما يدخ منها محب رد جله الى المغم الا ما يوهل مع اللحم وليس له ان يتخذ من الجمل
شئا او حدا او سراجا او درقه وسيله فلو فعل مرده ذلك ولا شئ ان رادت قيمته
بالصنعة وان بعض لزمه ارضه وان استعمله لزمه اجرة **والسادس** الشافعي رضي

واصل ما نفق ولا يجوز له لاجل جلد وجعله شيا او غيره فان خالف من الجلد وفي اللحم
وجها ولا يجوز للاسراع بسى من الغنم غير الطعام فليس الثياب وركوب الدواب فلو فعل
لزمته الاحرام ولو ائلف بعض الاعيان فاذا احتاج اليه ليرد او غيره **قال** الروايات
لسادس الامام وحسن عليه وجوز ان يادله في لبسه بالاجرة للحاجة ثم يرد ولا يجوز استعمال
الاسلحة الا ان يضطر اليها ثم يرد بها الى المعتم فاما القدر المأخوذ فقد راجح الحاجة فان كان
معه ما يعبه عنه فوجها ان يحكمها ان له ذلك ولو فعل الطعام وارده هو اعلمه نقل الامام عن
المحقق ان الامام سبده عليه ونعمه على قدر الحاجات ويحول لمن معه ما يلبسه الشف بما
ممكن ولا تراحمه في الحاجات **قال** الرافي لو اراد ان ياكل طعام نفسه ويصرف
ما اخذ من الطعام الى حاجة اخرى فعليه قولهم ان الطعام مباح للقيام بالصنع المنع
في الصنف وصحت حاله لاخذ واحد منهما تمام كتابه **قال** الامام **قال** الرافي
قد رغبنا فيه وحمما يعاوت الرعية والرهبة في الساهر للحاجة ولهم الرد لمطعم
المسافر من ايدهم ولو اكل واحد فوق حاجته فعليه الصيانة يودي عنه الى المعتم
ولو استصحب معه دابة فضاعا استظها بالركوب او حمل متاعه فاطهر الوجهين انه
ياخذ لهما ولو اخذ بعضهم فوق قدر حاجته واصاف به عن من العائين فلا بأس وليس له
ان يصير احدا من غيرهم فان فعل صير الاكل والمصيف لغيرهم الطعام المصوب الي
الضيف **قال** فله فسطحه او عالم او جاهل وقد مره في الضيف ولو ائلف بعض الخائين من
طعام الغنم شيا رد به الى المعتم ولو دخل بعض الغائبين دار الاسلام وبقية شيا ما اخذ
من الطعام ففي وجوب رد تلك اقول اصحها نعم فان رد بعد التسمية فان لم يعرفه فافوت
الغنم فترق وان لم قلته او لمع والغائبين فعن بعضهم انه يرد الى سهم المصالح وخطاه
الامام **قال** اخراج الخمس منه ملن وانما هذا في اربعة الاخماس والباقي لحجب رده وهو
المنصوص **قال** الماوردي ويكون بده عليه في دار الاسلام بدملك وان كانت بدلا ناحة في
دار الحرب **قال** السدي وحرمه من دار الحرب هو الملك والمالك لا يحبره الله الذي
له فيه دون العليل الذي لا ياتي به كسر الحجر ونقيا الا ليل في المحاي **قال** الامام الذي يركب
القطع به وجوب الرد اذا حصل من الطعام ما يوجب على الظن مع السر الدام انه يصل منه
سبي عند الاتصال من دار الحرب وان الخلاق اذا اكل المأخوذ لا سعد اساعده في

وار

دار الحرب فان يفتى ولو الحق الحرس مدد بعد اسما العمال والحمار فهل لهم التيسر في
الطعام فالحس فيه وجهان اصحهما لا واما محل التيسر في الطعام ففي دار الحرب التي يعرفها
الطعام للمسلمين فلو وجدوا بها سوقا وتمكنوا من الشرا فوجها ان يحرمها محذور وراي الامام
القطع به ولو كان الجماع من الكفار مع ما هاديه وكانوا لا يسمعون من البيع والشرا مع من يطمعهم
من المسلمين لا طهر وجوب الله عن اطعمه المعتم وان لم يكن دار المهاديين معربة الى دار الاسلام
والبلاد التي يعطها اهل الدماء والعهد وهي قصة المسلمين كدار الاسلام فيما يحسن فيه للممكنين
من الشرا منهم ولو خرج المسلمون من دار الحرب وانهم الى عمران دار الاسلام وتمكنوا من الشرا
لم يحرم التيسر قطع وان لم يسهوا الى عمران دار الاسلام وان كان في الشرا وجهان على الوجهين
المسعد من فساد ما وجدوا سوقا في دار الحرب والاشبه هنا وبه اجاب الروايات الجواز فرفع
ليس للمعتم ان يصرص ما اخذ من الطعام او العلف لغير الغائبين او يبعه منه وان فضل عن حاجته
تتى رد الى المعتم وان افرضه غائبا اخذوا بغيره منه وكل على قدر لفايه المقصود من اهل
الاستحقاق ايضا احدهما لا يصح واذا صار في يد فانه اخذ نفسه ومجده الامام والغازي
وقال ابن داود هو الاقرب وعليه حملوا قوله عليه السلام لان ما في دار الحرب ان صح واصحها
وهو المنصوص انه يصح وقل هذا قال الامام والغازي وابعده الرافي بطالته بالقرض بطعام
مثله من الغنم ماداما في دار الحرب لصراحت الرافي بالدود فان خرج منها او لم يخرج من طعام الغنم
شيا فلا مطالبة ولو رد عليه من خالصه لم يكن له اخذ **قال** الرافي وادخل الاسلام
اسقط حقو الغائبين على اطعمه المعتم فيرد المقتصر على الامام انتهى وقاس هذا انه لا يطالبه في
البيع بالثمن الا اذا كان طعاما ايضا مطالبة به من طعام الغنم في دار الحرب خاصة وحلي ابن داود عن
الشافعية لو باع من غنم في بلاد العدو وجار في الحقيقة ليس ذلك مع وعليه دفع الثمن قال بعض
الغنم لانه ليس مع وهذا يصح انه يرد اليه بعد حرمه من دار الحرب **قال** القاضي
الطبري واولنا بصحة ان يرد لهما نفسه ولو دخل دار الاسلام وقد بقي عن المستقرص في يد
المقتصر بسى على ان الباقي من طعام الغنم بعد دخول دار الاسلام هل يجب رد الى المعتم ان قلنا نعم
رد اليه وان قلنا لا فان جعلنا للقرض اعتبارا رد اليه ان لم يكن فان لم يكن بقرض الصيد لاني ان
الامم بقرضه الى خمس الحس ويجوز ان الغائبين امرضا عنه وعن غيره ان جلد حكم القى وضعت
ولو باع صاعا من طعام المعتم بضاعته منه قال الامام لا بأس به على بيعه وهو ما دل الاسابع

وهذا بعض الجوار ومه نظر لعدم العقود الفاسدة على من علم فسادها وليس لمطالبته
الاصابع واحد فلو اعطاه المشتري صاعين **والامام الزايد** يحول على البدل والامار
للغنيمة سقوط الحق بالاعراض من عرض عن الغنائم الرسد اعني سقوط
حقه منها اذا كان قبل القسمة ولا يجوز لملك مالك بالاعراض الا في هذه المسئلة على قولنا الغنيمة
تملك بالاعتناء فانه لم يحصر ونقسم المال اخماسا لدا قاله الامام في موضع وتبعه الرافعي
والسج في الغاية وقال في موضع اخر يرجع نصب العرض الى بقية الغنائم دون اهل
الخمسة وذكر احتمالا اخر في رجوعه الى اهل الخمس خاصة وهذا رواه الرافعي وجهها
وغير ملك الغائبون الغنيمة فيه اوجه وقيل اقول اطهرها انها تملك بالقسمة وثانيتها
الملك ملكوها بالاستيلاء والمالك انه موقوف فان اعرض عنها لم يملكها وكذا ان تلفت
قبل القسمة وان بقيت الى ان تقسموها بان انهم ملكوها بالاستيلاء **والامام** لا يقول
ليس بالقسمة ان حصه طر واحد من الغائبين على المعين صارت ملكا له بالاستيلاء لكن يقول اذا
اقسموا بينا انهم ملكوا الغنائم اولا ما جاسا عام بالقسمة بمنزلة الحصص ان طر واحد ملك
حصته على المعين ولو قال احدهما اخبرنا الغنيمة ثم اعرض عنها ففي صحة اعراضه وجهان
اسمها انه لا يصح ولو ادر الخمس ولم تقسم الخمس الاحماس الاربعة بعد فاعرض مع علي
الصحيح المنصوص به في الامام ارى لخصيص الوجه الاخير بما اذا استقسم الغنائم
الامام دون ما اذا استبد بانراة الخمس ومن قال ارى لخصيص الوجه الاخير واعلم
ان ظاهر كلام الامام والغزالي نصي ان الوجة جارية في ملك طر واحد من الغائبين
وفي ملك جميعهم ووجهها عند من هم صاحب التنبية قولان **ان الغنيمة** تملك الحرب وحيات
المال او بمجرد انقصائه وهو يقتضي الحزم بحصوله عند وجودها من غير توقف على
قتله والحاملي ولم حداثها فيها يثبت به حق التملك دون الملك ومقتضاه القطع بثبوت
حق الملك عند وجودها وبمحصل من ذلك خلافا في حصول الملك عند وجودها وقد
جاء القاضي في الرد وهو لا يملك من ذلك الى الوجة المسددة وقد يقال ما قاله الاول
في ملك جميع الغائبين وما قاله الاخر من ملك طر واحد منهم وهو ظاهر كلام الماوردي والشيخ
وان الاصابع في باب الرد وكلام الماوردي في موضع اخر نص في الغنوم ان طر شيئا واحدا
لا يتحصن بالادوار ملك طر واحد نصيبه منه بالاعتناء والافلا ويجوز في هذا الاختلاف

اذا

اذا لم تعد بعد بعض سنة اوجه الملائمة المتقدمة والاربع حصول الملك للجهة بالنقص
والحارة ولا يحصل لطر واحد الا بالقسمة الخامسة حصوله للجهة بهما ولا يحصل لطر واحد
الا باحصار التملك وان وقع القسمة السادسة ادر ان طر الغنوم شيئا واحدا لا يتجزأ ملك
طر واحد حصته بالاعتناء للذي لا ياتي رد كلام بعضهم الى بعض فقال كلامهم بصرح بان
الغائبين وان لم يملكوا الغنيمة فمن قال منهم احب ان نصيب منها ملكه واذا ان ذلك فاعتبار
باحصار التملك لا بالقسمة وانما اعتبر بليصنها احصاء التملك وساد هذا الوجه الاتي انه اذا
اختار الغنيمة لا يصح الاعراض بعد والامام ان يقسمها قسمة حكم فحصر بعضهم بعض انواع
وسعصر الحمان وحسد فاد اقلنا الملك يستقر بالقسمة بترديه في الغالب وهو ما اذا رضي
الغائم بالقسمة وقبل ما عينه له الامام فاما اذا اعرض ورد مسعى ان يجوز له ذلك وقد حكم العكر
الحلاق فيه فقال اذا افرد الامام الخمس والانباء او افرد لطر طائفة سببا مطروما ففي ملكهم
قل اختيار التملك وجهان اصحهما لا انتهى هذا نصي من الوجه الثاني والخامس **الوجه**
واحد **فرعان** الاول لو طر احد الغائبين وهبت نصيب من الغائبين فلو ان احدهما
يبيع ويلون استقاطا الحق وصحة ابن الصاع وثانيتها انه اراد الاستقاط صح وان اراد التملك
لم يصح ووجه الرافعي الثاني فان ابن الصاع لو باع واحده حصته قبل القسمة فان كان اختيار
الملك صح ان كان معلوما وان لم يحسن قال ابو اسحق يبيع ان كان معلوما وقال اخرون لا يبيع لان ملكه
لم يستقر وهذا يخالف لما تقدم ان الملك لا يورث على الاختيار في حق الاحاد قطعا فان الوجهان
مستعان على الملك في النظر في المعرض والمعرض عنه اما المعرض فلو اعرض الغائبون
جميعهم عن الغنيمة فوجهان اصحهما انه يبيع ويجوز ان يكون محلهما ما اذا اعرضوا عنه واحد
او مرتبا وجهل المتأخر اما اذا علم يجوز ان يحصر المنع بالتأخر ويجوز ان يقول بطل اعراض
الجميع ما اذا اقدم احد المجتهدين بملكه او ان احدهما احسن احد الاخرين بانه لا يلزم نقضا
هذه الصلوة ولو اقدمي بالامان في صلاص في وجوب قضائهما وجهان ولو اعترض جميع اهل
الاربعة عن سبهم ففي صحة اعراضهم وجهان اطهرهما عند الامام نعم واما مستحقوا اربعة
اخماس الخمس فلا يعرضون فيهم اعراض المجبور عليه بالفسخ يبيع اعراضه واما المجبور عليه
بالسنة **والامام** في صحة اعراضه تردد دول الظاهر انه ليس له استقاط الملك ولا حق
التملك **والغزالي** وهذا على قولنا عدم ملكه اما اذا قلنا بملكه فلا ينفذ قطعا

قال الامام فلور يشد قبل القسمة وانك المجرعة صح اعراضه انتهى ولا يصح اعراض
الصبي عن الرضخ الا ان يبلغ قبل القسمة رشيد او تعرض جنيدي فيص اعراضه حينئذ ولا
يصح اعراض وليه عن حقه وان قلنا لا ملك له وانما حق التملك لخلاف حق المنفعة فان للمولى
استقاطه اذ اراى المصلحة فيه ولا يصح اعراض التبع عن رضىه ويصح اعراض سيد عنه علي
الصحيح واسار الامام الى ان اصحاب الرضخ المالكين اذا عرضوا عليهم فهو طاعرا من الغائبين
عليهم من اربعة اخماس الغنيمة فلو لم يكن فيه الخلاق وليس بواحد وفي صحة اعراض القاتل عن السلب
وجعل اصحابها على ما ذكره النووي انه لا يصح وشبههما الامام بالخلاف في صحة اعراض طالع الغالب
عن الغنيمة وهو يقتضي صحة الاعراض اما المعرض عنه فهو مفارق الغنيمة من السهم والرضخ والسلب
وقد تقدم حكمه **سعد** على احوال الملك مسابيل الاولى اذا سرق احد الغائبين مالا
من الغنيمة فقد اطلق الامام والعدل الى القول بانه سرقه من مال مشترك وقد مر ان سرقه
المال المشترك او حصة احد اصحابها لا تقطع فيه مطلقا وباسمها انه ان سرق نصيبا من حصة شريكه
قطع وباسمها ان سرق جميع نصيبه ونصيبا من نصيبه شريكه قطع ورابعها ان لم يكن المال
قابلا للقسمة فالحكم في الوجه الثاني وان كان قابلا لهما ولو سرق دسارا ورعا وهو بينهما
مناصفة قطع فعلا الاول لا تقطع هنا وعلي باقي الوجه بنظر فان وجد هنا ما يقتضي القلع
بفوقهما ان اصحابها لا لا يقطع ويحرم هذا الحكم فيما اذا كان السابق سرق الرضخ في الغنيمة
سواء كان مسلما او ذميا حرا او عبدا وسواء كان ذلك قبل القسمة او بعدها والرافعي خصص
الخلاف بما بعد اقرار الخمس وقطع فيما اذا سرق قبل اقراره وعدم وحيث القطع فقال اذا سرق
احد الغائبين من مال الغنيمة قبل اقرار الخمس لم يقطع حرا كان وعبدا لان في الخمس حقا وفي
الاربعة الاخماس جفا وان اقر الخمس فان سرق منه لم يقطع للمعنى الاول وان سرق من
الاخماس الاربعة فان سرق منه قد نصيبه او اقل او اكثر لكن احد الخلاق فيما اذا سرق
قبل اقرار الخمس ايضا لكن بعد جميع الخمس وما يجوز ان يهرق اليه منه من نصيبه
اخماسه مع نصيبه من الاخماس الاربعة كصبيد عبدا اقرار الخمس ويصح جنيدي لسرقه
المال المشترك وان لم يكن السابق القسمة حق فان كان قيمته من لا يقطع بسرقه ماله بالولد
والزوج في قول فهو طالع وان له فيه نصيب ولن يكن له فيه احد هذه الصفة فان كان
خل اقراره الخمس فهو لسرق ماله ملك ولا يقطع فيه على الصحيح وان كان طالع

الغنى

الخمس فان كان قد سرق منه او من سهم المصالح بعد اقراره فذلك وان سرق من اربعة اخماسها
قطع وان سرق من اربعة اخماس الخمس فان كان لها حق لم يقطع وان لم يكن فيها حق قطع على
الصحيح وباسمها انه ان امل ان يصرف منهم لم يقطع وان لم يكن لها لو سرق سهم ذوي القربى
والسابق قطع ومن غلب من الغنيمة ساعد الساسه اذا وقع في الاسر من يعو على بعض
الغائبين وراق اما سهم الاسر او باراق الامام له فالنص انه لا يعو قبل القسمة ونص في اذا
استولد بعض الغائبين حاربه من الغنيمة انه يملك الاستيلاء على ما ساق وللاصحاب طريقتان
احدهما عدم النص والثاني في تخرج قولين فيها وهما مبنيان على ان الغنيمة تملك
بالاستيلاء ام لا ان قلنا نعم بعد او سرق ويوجد منه ثمة الباقي ويجعل المعنى ان قلنا
لا لم يعد واحد منها الا لعدم الملك وهو الظاهر على هذا ان اسير ملكه بان وقع في نصيبه
واحصار تملكه عن عليه وان وقع بعضه في نصيبه واحصاه عن نصيبه منه وبطريق عرق
بانه الى سياره واعساره وان لم يحره في الصورين ان الملك حصل بالقسمة او بعد على
الاختيار ولهذا العالم الاعراض عن الغنيمة ولا ينص حصول قسمة في الغنيمة منه
لكن لعدم في الوصية ذكر خلاف في ان البايع الرسيد اذا اوصى له من يعو عليه هل يلزمه
قوله احكاما لان الامام في انه هل يجب على الولي قبول من يعو على المولى عليه اذا اوصى له به
ولا ضرر في قوله ومجبه مجبه هنا هذا المشهور وقال **الماوردي** ان كان الغائبون
محصورين فان طاب الغنيمة محصره في قريه يملك حصه وان لم يحز احصاء تملك وعلي هذا
فلا يقوم عليه الباقي وان كان في الغنيمة غير نفق حصة وجهان فان قلنا يعو لم يقوم عليه
بانه وان كانوا محصورين فالغنيمة ليست محصره لم يعو منه شي وفيه نظر **فرعان**
احدهما لو اعترق واحد من الغائبين عبدا من الغنيمة في ثوب الخلق في الحال ما يعدم في عنق القريب
لذا قاله النووي وهو **قال** **الماوردي** لا يعو بحال السابق لو كان الغائبون طائفة ليس
ووقع في القسمة من يعو على جميعهم قال الرافعي ولا يتوقف القبول على اختيارهم التملك
ولحيه وجه انه لا حاجة الى الاختيار فاذا احصاه ولا يصح فيه نعم اسره هذا
لا يصح اذا كان في الغنيمة غير محصره او وقع جميعه في الخمس عند القسمة اما اذا لم يكن فيها
سواء او فيها غير لعله لا يبي بالاربعة الاخماس الخمسة بالغائبين فعلى طريقه **الماوردي**
يعو عليه وعلي طريقه غير ان يبين على ان جميع الغائبين هل بعد اعراضهم ان قلنا نعم فالحكم

كما ذكره وان قلنا محتمل ان يقال سوفقد لان قدامتهم يجوز ان يحار التملك فيتعدرا عراضه
وليس العوضا ولي والعوض ثمن يوفى العوض على الاختيار **الثاني** الله اذا وطى مسحق
من الغنم شيئا سهما او ربحا حاربه من الغنم فله الغنم فلا حد على المذهب والعرض ان علم
الحريم وان جهله لغرب عهد من عنه وعرف الحكم واحدى بعضهم به القول بعدم في وجوب
الحد بوطى الجارية المشتركة ورثه القاضي عليه وقال الاولى هنا تقدم الوجوب واذا لم
لح به الحد بوطى المهرم سطر فان كان العالمون محصورين بتيسر ضبطهم فقد درجاء
انه يلين على الخلاف في ان الغنم تملك قبل القسمة ام لا ان قلنا لا لزوم المهر جميعه فيوجد
وحد في الغنم ونقسم وان قلنا مطلقا واحدا حصته بالاستيلاء على عنه من المهر قدر
حصته ولزومه نصيب اهل الخمس ونصه عن من الغائبين وان قلنا انه موقوف على الوجه
البعيد انما ينسب بالغنم ان ما حصل له واحد عن ماله اشتدا فان وقع في نص فلا شيء
عليه وان وقع في نص عن لزمه جميع المهر واما على الاظهر على هذا القول انما ينسب
بالقسمة انه ملك مالا ساهما بالحكم بالحكم على القول الثاني ومضى هذا البناء ان يكون الصحاح
انه يلزم جميع المهر وهو ما اورد العرايون للرافعي والخصوص وطاهر المذهب ان حصته
يسقط منه من غير ما على الاصل المذكور وهو ما اورد القاضي وحكي للماوردي عن النص انه
يسقط عنه بعد حصته وقال اهلنا في محل سقوطه على وجهين شبهتهما انه فيما اذا لم قد
ملك بالقسمة مع جماعة الغائبين المحصورين فان وطاها قبل ذلك لم يسقط عنه شيء والثاني
انه يسقط عنه ذلك في الحالين ويخرج منه وجه انه على القول بانه لم يملك يسقط عنه بقدر
حصته وهو خلاف ما حرم به الاولون وان كانوا محصورين بان عسر ضبطهم لكثيرهم نظر
فان قسم الامام الغنم وصار لطلبا ينفقه شيئا وصارت الجارية لجماعة محصورين هو منهم
فان وطى بعد ما اخبروا وان ملكها ففي جارية مشرقة يلزمه لشرابه حصته من المهر وان وطاها
قبل ذلك فوجهان احدهما ان الحكم لذلك والمهرها ان الحكم طمعه فيما اذا كانوا محصورين
في الاصل لان المهر هنا لا يحس بل يوزع على الشرا ويسقط حصته الوالي ويجب
حصته من ولان لم يملك قسم ولا عيش شيئا بعد قال الاصحاب لو خدع الوالي جميع المهر
ونعم الى الفخم ونقسم بان المهر يعود الى الوالي حصته ولا يملك الامام ان يضبطهم حتى
يعرف حصته خلاف ما اذا كانوا محصورين وبسبب المصطفا لا الامم وليكن هذا مخصوصا

بما

بما اذا كانت نفس الوالي بان يعوم جميع المهر فان قالوا سقطوا بدر حصتي فلا بد من جابنه
فان الجند وان لم يروا لا بد من حصتهم نعم لو تفرقوا مع الكثر وعسر الامر بالوجه ان يأخذ
منه المستقل ويسقط عنه المستحق ويوفى الباقي ورجح النووي قول الاصحاب وقال محتمل
اخذها منه وان سقطه للمصلحة العامة والمصلحة وللاستعداد بعض المسحوقين على بعض
وفي سقوط ذلك عن مته وصول الحق منه قلع عن وسياتي في التذمير ان بعضهم قال اذا
كان على بعض الورثة دين للمورث لا مراد منه من حصته بل وصول نصيب الاخر له وان اهل
الوالي الجارية زاد البطرف في الاستيلاء وحريه الولد وممه فاما الاستيلاء فاللام في ثبوته
منع على المشهور ان الحد لا يجب في الوالي ان كان موسرا ففي نصه قولان وجهان احدهما
بعدمه وهو المنصوص والذين اوردوا القاضي والبعوى وثانها وهو ما اورد العرايون ويشيرون
وقال القاضي الظري انه لا يحد المذهب فانه لا يسد على هذا لو وقعت الجارية في سهمه
عند القسمة او ملكها سبب اخر يوما في نقول حميد قولان المهرها انه لا يسد وقال الماوردي
ان كان العالمون محصورين ولم يعموا غيرها بعد الاستيلاء وفي حصته وطعا لخلاف ما اذا كان في
الغنم غيرها فان محتمل ان يجعل الامام الجارية لغنم ففيه الخلاف فان قلنا يسد في نصه بشرط
الى الباقي وهل يحصل السراية بغير العلوق او ما اذا فيه نصيب الشراكه قولان بان على الفق
ان يباله وراي الامام هنا المهر على حصول السراية في الحال ان كانوا عموما بعد هذه الجارية
فان لم يصب حصته منها لعمه نصه الجارية حصلت السراية بعد ارضه قال الرافعي وكان
بغير ان يخرج ذلك على ان الملك في الغنم هل يحصل قبل القسمة ان قلنا لا يصح ان لا يحصل
موسرا حصته ويولد ان الامام ذكر ان الحكم معناه موقوف على ان يعرض ويسهر ملكه
فان اعرض سرائه لم يملك عسا وان كان عسرا فان كان العالمون محصورين او غير محصورين للرأفة
الامام الجارية لطايفه منهم في ثبوت الاستيلاء وفي حصته الخلاف المتقدم في حصته
الموسر فان ابتاعه فلا سراية هنا وان لم يكن اورد الجارية فلا يحكم بالاستيلاء والان
فان وقع بالقسمة في حصته بـ الاستيلاء جديدا وان وقع بعوضها له ثبت في ذلك البعض
واما الولد فينعتقد سببا وحراما للموسر وفي وجوب قيمه ما زاد على حصته منه اذا كان
موسرا وقلنا بالاستيلاء وفي حصته قولان بانها العرايون العالمون بان استيلاء الغنم
لا يسد في الحال على انه هل يلزمه منه الامم من اجل منعه من بيعها با حاليها ام لا ان قلنا يلزمه

لم يلزمه منه الولد فان قلنا لا يلزمه منه وشبهها المأزوه بالعولن فيما اذا استولد الشريك
الموسر الجارية المشتركة ان قلنا سجد استيلاء هل يلزمه منه نصيب شره من الولد
وبنوا الخلاق مهيكل ان ملك الجارية حصل للمستولد قبل العلق او بعد او معه وقد صرح
استيلاء جارية الابن فعلى الاول لا يلزمه منه الولد الثاني والثالث يلزمه من علم حصه
علم منه الولد حكمها من المهر ومنه الام ما تقدم وهذا طه اذا سجد او سجدت الاستيلاء
جمع الجارية على القول بان سجد الاستيلاء حصل في الحال اما اذا قلنا بتوقفه على اذا
القيمة فقد قال القاضي فيه الخلاق الاتي في ما اذا كان معسرا فان معسرا انبثق الاستيلاء
في حصه موطا ولم يسره هل سجد الولد طه خرا او در حصه والباقي رقيقه وجهان
وقيل قولان فعلى الاول ثبت في ذمته منه باقية ان وضعه حيا ولو ملك بغيره الجارية يوما
كان في ذمته الولد في جميعها العولن المعروفان على الثاني لا ثبت في ذمته منه باقية ولو
ماضيا يوما لم ثبت اسمه الولد ولو كان بعض الاستيلاء لبقعه على اذا القيمة على القول
فان ادبت في الاستيلاء في بابها حديد وحلم الولد ما تقدم وضفته بعد دفع القيمة فان
وضفته فلها تظهر ان لا يعولن في الولد قطعا على قولنا انه انقدر رقيقا والخلاف
في بعض حرمه الولد جارية اذا الولد احد الشريكتين الجارية المشتركة وهو معسر
فان قلنا جميعه حر فعلى المسئلة منه حصه الشريك من الولد قال الرافعي
ورجحوا هذا هنا في مسألة الشدة دون مسألة الغنم والاشبه انه لا فرق بين الصورتين
وفي ظن الامام ما يدل على ترجيح حرمه فيها ورجح البغوي التبعيض ما يبارك وبسبب اليك
عن من اوله امره متعصه في نكاح او نكاح كيف حال الولد واحاب بانه يملن ان يخرج ذلك على
الوجهين في ولد الجارية المشتركة من الشريك المعسر استسجد حوايه بعد انام على انه لا لم
حرمه ورقا وفر الخلاف في ان ولد الشريك المشترك معسدا حرا او نصه من الخلاف
في ان الامام هل ان يسرق بعض الاسر ومنهم من يراه عليه فان قلنا ليس له ضربه على بعضه
فلو بطل قال البغوي من قبل والرافعي يجوز ان لا يبرق شي وقال غيري على هذا الاحتمال
هل يبيع جارا الامام في جميع الحاصل كما كان ربه عما اذا عفا الشيع عن بعض حقه
وقلنا لا يسجل السعير هل يلقا عتوه او يعمله في الكوفة وجهان جميع ما تقدم وما
اذا احصر المسلمون من قبلهم واعدل القاضي والبغوي ان قلنا عند الانحصار

الولد

الولد طه حر يوخذ منه فمعه ويوضع في المعن وتسم على الجمل وان قلنا هناك الحرود حصه
من الام فالبطل هنا فهو من الامام عند الغنم كجهنم حتى يصح الام الولد في حصه الواطي فاذا
وفعا في حصه ثابت ام ولد حروان ومع البعض ملكه صار بعدد ام الولد عتق من الولد
بعد ما ملك واعترض الرافعي بان الامام ان يسم الغنم فسم لحكم ولا حجاج الى مراد القاضي
والى الافراع وحسد فلا حاجة الى سجد واجتهاد بل ينبغي ان يقال بوقعها في حصه او
بعضها من قوله عتق من الولد بعد ما ملك الخلاق في ان الولد يعق طه بالحصه يعني ان يحيا
فكان ما ذكره جواب على وجه البعض او اراد ان قدر الحصه بعين محاله وفي الباقي الخلاف
اسه وحرم البغوي بان الجارية او ما صار منها الى المحل بصرام ولا انما تم على الوجه المتقدم
انا عند الغنم ليس انما صدر اليه عن مملكه بالاعسام وان فرغنا على ان الاستيلاء
لا يحصل بصفت الملك او عدمه فالولد حصه حر نسب طه هو على القول الاخر فان احرقت
الغنم حتى وضعت فالسنة ان لم يدخل الجارية في الغنم فان دخلها نقص بالولاد
لزمه الارش وان احرقت عنه فمعه جارية حامل لحر ولا يبيع سجد على الصحيح ولا يمكن
ادخالها في الغنم وهل يعزيم منه الجارية الحيولة ويجعل في الغنم او يعوم عليه فلن كانت
منها قدر حصته من المعن او اول سلت اليه ولت احر رد القاضي فيه وجهان اظهر اطلقها
صاحب التعر وتفرعها الغنم الى على قولنا الغنم يبيع وهذا انما يظهر على قولنا واحد
من القاضي مملكه حصه من الغنم بالاعسام او بان بالغنم انه كان ملكه لا على الواطي الصحيح
لانه لا يملك بذلك فلا يظهر مع ادخالها في الغنم وان قلنا في البيع وقد تلا ابن الصباغ
حق الغنم ليس مشاعا في الاعيان وانما حقه في العذر وذكر الامام احتيا لبي
اخر احد هما ان الجارية توفى الى ان تلك لم تجعل في الغنم وثانها انه يجوز ان يجعل في
الغنم وان كانت حاملا لغيرها من الغنم والبيع وهذا يقتضي على قولنا الغنم امران وحلي
الماوردي وجهان بالنا وهو انما يعوم عليه ان قلنا بصرام ولا اذا ملكها يوما ولا يعوم عليه
على القول الاخر جميع ما تقدم اذا كان الاستيلاء قبل الغنم واحصار المملوك سوا ان لم
اقرار الخمس وبعد اذا كانت الجارية من الخامس الاربعه فان كان بعد الغنم وبعد
احصار المملوك فهو انا وطى جارية لفسه او جارية غنم او جارية مشتركة بينه وبين غيره
واحكامها واصحها وان كان بعد الغنم وقبل احصار المملوك والاصح ان قلنا وفيه انه جازع

القسيه والاختيار اذا كانوا محصورين او كانت قد افرزت لطايفه محصورين في عرعان
احدهما لو وطى واحد من غير الغائبين جاريه من اربعة اخماس الغنيمه بعد اقرار الخمس
فهو ان يلزمه الحد الا ان يكون له في الغائبين ولدا وولد ولد وان كان قبل اقراره او كانت
الجاريه من الخمس موطنها احبى وواحد من الغائبين في وجوب الحد وجهان اظهرهما
انه حب ولو كان الوطى دميما حد قطع الا ان يكون له في الغائبين ابن الاعلى القول بانه حب
على الاب الحد بوطى جاريه اسه والظاهر انه مفرغ على القول بوجوب الحد بوطى جاريه
سالمه اما على القول بخلافه فينبغي ان يلحق الاب والعبد والسيد بالابن في ذلك كما في
السرقه الثاني قال ابن الحداد لو دخل مسلم دار الحرب منفردا واسرناه او اسه
البايع لم يعصم منه شيء في الحال لانه لا يبرق بمقتضى السر بل ان اخذ الامام قتله او الم عليه
او القتل قتل وان اخذ ارقاه محررا لا يبرق من التملك ويولد فان احراز الملك صار له اربعة
اخماسه فمقتضى عليه ويقوم عليه الخمس الثاني ان كان موسرا وان رده انفس على ان جميع
الغائبين هل لهم الرد ان قلنا لا لم يرد وان قلنا نعم ففي ردها لاهل الخمس ولو اسرامه
او اسه التابعه رقت بمقتضى الاسر ولا حاجة الى اختيار الامام والحكم بما تقدم والحواشي
الولد الصغير باسرا بنت والام وعاطفه الاصحاب لان الاب لم يعلم بسعه وله للصغير فلا
صوره يسي ولو اسرناه في المال راو السطر في ان لا سير اذ ارق هل يعيد من السلب وفيه
خلاف لعدم في باب قسم الغنائم الحسم الثالث للقيام ان الاراضي والامنيه تملك بالاستيلا
كالمنقولات ويملك الشاقي والاصحاب في حاكم مله وسواد العراق فالحاكم في نفسه وفيه حكمه
وحده فاما لثمة فمعه فالذهب الصحيح المصنوع في الكسبه المشهور انه فتح عنقه وفيه وجه وقيل
قول انه مع صلحا وعن ابن سله انه قال اسسه على فلا ادرك ابيع صلحا ام عنقه وعلى المذهب اختلفوا
في نفسه فثبتها فقال ابو اسحق كان في الغنائم عن الاراضي فمضى عن رضى الله عنه المصلحة في مصالح
الغنائم على اربعة على اربعة اخماس الارض الخمس غيرها لسبق الاراضي لاهل الخمس والسهول
للغائبين وقال الآخرون وهو الصحيح قسم عمر الاراضي بين الغائبين ولم يخصها باهل الخمس
ثم استطاب بلوهم عنها واستردوها منهم بعوض وعوض وفي السب الباعث على استرجاعها
بله اوجه احدها انه حاف ان يشعروا ابتلا حثها واستعلا لها من الجهاد تسعطل فعلم ان اصلاح
اماها في الدعاية الذين هم يعارضها اعرف بحراج نصره اليهم بعد دفعه عليهم ويتقنون

ج

على الجهاد والنابى اهم لم يحسن ان يحددوا بها وذريرتهم وسقط عن سائر الناس الذين يابون
لعدم وسعها من الحاجة الى الجهاد والذب عن بلاد المسلمين والقيام بما رتبهم من جعله البصر
واللوفه وطما للجاهدين ليعانوا من ناسهم من الحمار والسيد والغله السواد في دفع حاجاتها
فراى ان يكون غله ذاك فراى ان يكون غله ذلك في كل عصر لمن قام بهذه الوظيفه والمالب انه حتى
ان يمل الناس يحصل الخلع في كل عصر لمن قام بهذه الوظيفه والمالب انه حتى ان يمل الناس السواد
يحصل خلع الارض فصول المنازل بالناس ولا سقى لاحد موضع يسكنه ثم اختلفوا فيما فعله
عمر بالاراضي المسترد فقال الآخرون وفقها على المسلمين واحرها من اهلها اجاره موبده
والخراج المصروف عليها اجرة نحره موبده طرسته واختلت الجهالة في المدة ومدد الاجرة للمطعم
العامة لعلو العبد بالحمار في ملكه الخلع الاثنيه ومصرف المأهود مصرف خمس الخمس من
النبي والغنيمه وعلى هذا لا يجوز بيعها ولا رهنها ولا هبتها لكن يجوز اجارتها موبده لا موبده على
الصحيح ولا يجوز لعبسها فان يربح واحد من السنان ونمو انا استعملها واعطى الخراج لانها
في اجاره المصغر اليه بين احدا وقال ابن سريج واحصاره بعضهم لم يبعها عمر بن باعها من
اهلها والخراج ثم يحرم محورها رهنها واجارتها مبددة مقدرة ولذا موبده على الصحيح وعلى
هذا اذا باع من يده شيء منها المصغر العقد يمين احدها المسيبي والاخر العبد والمستتر
كل سنة فمائه باعده بشر حال وموكل وعن ابن سريج عباره اخرى وهي ان عمر
وفقها لا وقتا محرما موبدا بل جعلها موقوفة على مصالح المسلمين لمحو لو دي ملا لها على
مد اول الايدي وسد لها بالسرا حراجا يدفع به المسلمين هذا طه في الارض للشعلة بالزراعة
والغراس فاما ما وقع في حد السواد من الدور والمساكن فان قلنا ان الاراضي الاستغلال مبيعه
من اربابها لمساكن وان قلنا انها موقوفة في المساكن وارضا وجهان احدهما انها لمنزاع
والظهره عند الآدميين انها مملوكة وهل يجوز لمن الارض في يده التصرف في اثارها بحارها
بالاط والسبع وغيرها ان قلنا ان الارض مبيعه فذلك اسجارها والمار مملوكة له يجوز له
ذلك وان قلنا انها مناجي فوجهان احدهما له ذلك للمحاصه ويحمل ذلك وان طنت
المار لا يسحق في سائر الاحارات فالسبد واحسان ابن ابي عمرو واحصها لا وقال
الماوردي اطلاق القول بالوقف والبيع عندك مطول والقول بوقفها محمول على انه وقفها
عن قسمه الغائبين بلون حراجها وفقا على فقه المسلمين وبلون حراجها فلما ان اقرت عليه

استصحابا بتقديم ملكه وقوله انه وقف خراجها ابعده من قول غيره انه وقفها واما جلد
السواد فقدم في كتاب الرهن في مساحته فولا ان احدهما انه اسان وبلون انه الف حرب
والثاني انه ستة وبلون انه الف حرب قال الرافعي وسئل ان يرجع السماوق الى ما
يبيع في الحسد المدور من السلاح والبلول والطرق ومجاري الانهار وبحوها وهو بالخراج
مايه وتسعون فيخاطولا ونمايون عرصا وقيل هو اطول من العراق فان العراق مايه وخمسة
وعشرون فرسخا فسر عا الاول لو اراد الامام اليوم ان يبيع ارض الغنم فاعل
عمر رضي الله عنه حازا اذا استطاع قلبا لغنا من الثرول عليها بعوض او دونه فان ابوا
وبعضهم فلا وهم احق بالمسح ولا يجوز له رد شي من الاموال والنساء والصبيان الى الكفار الا
باسطابه فلو فهم وليس للامام ان اخذ منهم الاراضي فهدا وان كانوا يتوانون بسببها في الجهاد
بل يعطاهم فلو فهم بالخروج عند الحاجة الثاني في مقدار الخراج المضروب على اراضي السواد
ومصره اما مقداره فقد روي انه فرض على كل حرب سبع دراهم وطر حرب حنظله اربعة
دراهم وعلى حرب البحر وبلو السدرسة دراهم وعلى حرب الخلع عشرة دراهم وعلى حرب
الذبول اربعة دراهم وروي انه فرض على حرب الكرم عشرة دراهم وعلى حرب النخل ثمانية
وجعل بعضهم الروي وحيث قال العراقي والمشهور الثاني والحرب في دراهم
الارض من كل حاسبه تسعون دراهما قال الماوردي الحرب عشرة قصبات في عشر قصبات
والعصبه ستة اذ ربع بلون الحرب ثلثة الاف وستمائة دراهم مكسره والفقير عشرة قصبات
في ثقبه ثلثمائة وتسعون دراهما مكسره وهو عشر الحرب العسر ثقبه تسعون ستة وبلون
دراعا وهو عسر الفقير والاديع تقدم ذكرها في باب صلوة المسافر واما مصره لمصالح
المسلمين الا هم منها فالاهم وبحور صرفه الى الفقرا والاعتيان من اهل النفي وغيرهم
واعلم ان المراد بالاراضي في الفصل الاراضي العامه واما الموات فقدم في باب
الاحكام عليه اوجه في انه ملك لهم شي ولما دور ملكه وارضها فمدها في انما في صلواتها
واراضيها باقية على ملك اربابها يجوز لهم بيعها ورعا وسائر التصرفات وتوقف احوالها
وكذا سائر دور الحرم وارضيه قال الاصحاب واخذوا العلماء في بيع الارض واما
البناء فهو ربيعه بلا خلاف قال السرياني ولا يبيع بيع من الاراضي الا ارضه فليكن بيعها
للخلاف واما الخارجة فالنزول في هذا الخبر والحق ان يقال انه خلاف الاجل في بيع

نقل

نقل عن الامام مالك رحمه الله انه قال في المدونة ان مصر تحت عنقه ولم ار لاحد من اصحابنا
يعرض لذلك الا البيهقي والماوردي اما البيهقي فروي عن الربيع انه حال في ثلثة مائه
حين فتحها قال ويثبت ان بلون عمر طلب اسطابه انفسهم بذلك فاعل مع حله في ارض
السواد لماراه مصلحه واما الماوردي فقال ان بعض العلماء لا تقسم الاراضي المعنومه واستدل
بان مصر تحت عنقه ولم تقسم واحاب عنه بان بعضها في عنقه وبعضها في صلواتها ولم ينعن
براع الربيع وعمر في احدهما وقال القاضي اختلف فقهاء مصر في انها تحت صلواتها او عنقه
ختمه قال الماوردي لارصون اربعة اقسام احدها ما اسنانف المسلمون احياء
هي ارض عسر لا يجوز ان يوضع عليها خراج الثاني ما اسلم عليها اربابها فهي كذلك ايضا الثالث
ما ملكت على المشركين فهي ايضا كذلك وفي ذلك الغائب الرابع ما صالح عليها المشركون
من ارضهم فهي مختصة بوضع الخراج عليها وفي ضربان احدها ما الخلاصة اهلها يعرف مال
فصير وفعلا على مصالح المسلمين ويضرب عليها خراج بلون اخره يعرف على الابد ولا يصير
باسلام ولا دمه ولا يجوز بيع احوالها الثاني ما امواله وصلواتها على ان يعرف في ايدىهم بخراج
وهي ايضا ضربان احدها ان يزلوا على ملكتها لنا عند صلواتها وبلون ايضا وقفا على المسلمين
والخراج الذي عليها اجمع لا يسقط باسلامهم ولا يجوز لهم بيعها ويكونوا احق بها ما اقاموا
على صلواتهم سواء اقاموا على شركهم او اسلموا
ويصالحوا عليها بالخراج عليها ففي حربه تؤخذ منهم ما اقاموا على شركهم ويسقط باسلامهم
وحوز ان يبيع بعضهم لبعض والمسلمين ولا هل الدم فان سبب المسلم سقط خراجها وان بيعت
من بعضهم لم يسقط وان بيعت من ديني حمل ان يسقط ونصير الخراج على قدر ما يحمله الاراضي
وذلك من ثلثة اوجه حدودها ورداعها وما ررع فيها ونعرس وما سقى به من سح او مطرا ولو ابيع
ود والى وغير ذلك المعتبر عليها لاهوال احوال احدها ان يجعل على مصالح الارض بلون معتبرا بالثبته
الهلالية الثانية ان يصعد على مصالح الدرع بلون معتبرا بالثبته الشمسية الثالثة ان يجعله
مناسبه بلون معتبرا بحال الزرع ونعسه واذا اسير على احد مقدار بشروط صار ذلك هو بدلا
لا يجوز ان يرا د عليه ولا يصح ما اذن الاراضي على حالها فان تغيرت بزيان او نقصان فان كان
ذلك بسبب من جهتهم كسوءهم لم يعرف عليهم وتوجدوا في صورة العسر بالعمان وان كان بسبب
جهتهم لم يلزموا بخراج مده تعطله فان لم يملكه عمله سقط الخراج فان لم يكن الانتفاع بها لغير

الماوردی قوله لا تخف ولا تصرع فانسان والجماعة لقوله ان علي بن ابي طالب كيف ثبت وقامه
الامان وسعد الامان بالرسالة سواء كان الرسول مسلما او كافرا او بالشارع المقه مع النبي ولو
اشترط مات فلان من مراده لم يحصل الامان ولا فرق من ان يكون الاشارة من احرس او ناطق
ولا بد في انعقاد الامان من بلوغه الي الحاضر المومن او سماعه اياه فان لم يعرف به فلا امان حتى لو
اسد المومن او غيره بقتله حاز واذا رد المومن الامان ارتد وان قتل او كان قد استجار من قبل
به الامان وان سلك فلم يفعل ولم يرد قال الامام وفه يردد والظاهر اشتراط القول
للمن قبل العوي يلقى السلوة ولا يشترط فيه ان يكون باللفظ وتكفي الاشارة والامانة الشعار به
فان كان في حال فسي ان يتركه والامان يتعهد من الطرفين وللمومن ان يرد الامان بعد قبوله
كأن عقد الله بعد قوله قال الامام ولو قال للمسلم لست امك محمد جدرك مني قام
مقام رد الامان له لانه لا يثبت في احد الطرفين دون الاخر وبحوز للمسلم ايضا رد الامان اذا حق
منه خيانة ونفع بعلو الامان بالاعراب ولو اشار مسلم الى كافر في المال والحار الى صلب
وبماهما الامان فهو امان وان قال الكافر طيب انه يومني وقال المسلم ارده صدق المسلم
ولا امان للذي لا يعال الكافر ويحوي علمه وانما يشترط السامع دخول الكافر بالادنا اذا كان
يدخلها بلا سب فان دخل لا دارسالة او لسماع كلام الله تعالى والنظر في الاسلام لينقاد الى
الحق ان لاح له فهو امن من غير حاجة الى تامين واما الدخول للحجارة فلا يوجب له امانا للمسلم
يولي القاض ان لو قال دخلت لوحيد من المال العروب ورضيت به فوجدته ولا وعلى الاول
لو قال طيب انه كالدخول للسفارة لا حاجة الى امان لم ياتي بطنه ويقتل ولوراي الامام
المصلحة في دخول المصلحة فان من دخل باعرا فهو امر جاري وعمله ولو قال ذلك واحد من
المسلمين لم يصح خلاف ما اذا امن باعرا او تجارا مخصوصين فانه يصح ولو دخل الكافر معتمدا
على سماع ذلك طائفة محتبة فوجهان اظهرهما انه لا يفي بالفضل في شرط الامان بشرط
فيه امران احدهما ان لا يصدر به المسلمون فلو امن طليعة او جاحوسا لم يصح الامان قال
الامام والوجه الثاني ان لا يثبت لهذا الامان حق التبليغ الى المدين خلافا من الصبي والاطليعة
الذين ليسوا على الجيوش من خارج لتعرف حالهم في القلعة والكنز وعمرهما والحاجات من الذي
يلون من الجيش خصوصا سماع اخبارهم ومنهم من يورثهم ويواظن امورهم قال الرازي
وكذا لو امن احدا على مدراج الغداة وعن نسبة سائر العسكر واحاجوا الى بل الزاد

فهو مردود للضرورة ولا يشترط في الامان ان يكون فيه منفعة ظاهرة وتلك اسي الضرر عن
نميمة السهم انه يسرط ان يكون فيه مصلحة وفيرها بان يكون المومن لا يخاف ضرره وراجع الى
اشترط ان يكون الضرر لعنه صرح بانه اذا لم يكن فيه مصلحة لا يصح الثاني اولا برمدته على سببه
وبحوز اربعة اشهر ولا يجوز فيما سبها في اصح المولين هذه عبارة جماعة منهم الفزالي والرازي
وهو مضمي ان مدة السنة في محل القولين وان الحكم كذلك في الهدنة وحزم الفزالي في كتاب
الهدنة بالمنع في السنة وحصل الخلاف في ما دونها الى اربعة اشهر وحكي عن الموراني انه
حصل السنة في محل القولين وعلى هذا يصح ماله هو وغيره هنا وان كان الشيخ ابو عمرو بن
الصلاح قال صوابه ان لا يكون سنة وقيل ان ابن داود حواه ايضا وطرداه في مقام الرسول
هذه الهدنة وقطع اليها وردي حوار اقامه الرسول سنة عند الحاجة قال الروابي
ولو زاد على سنة بطل الامان في الرايد على المشروع دون المشروع وفيه وجه يخرج من يرد
الصدقة انه سطر في الحل قال ولو اطلق حمل على اربعة اشهر وبلغ بعدها المامن خص
الماوردی بعد الامان بالهدنة بالنفس الرجال قال واما بالمال فلا يبعد امانه بعهده وفي
الصبيان وجهان ومتى قيد الامان فانفساده عدم يرت حكم عليه لكن لا يعال المومن
بلغ مامنه ولذا في الهدنة قال الماوردی والروابي واذا كان الامان مقدرا بحد فان كان
مخصوصا سلكه فله استيفاء تلك المدة بالاقامة بها ولا امان له بعدها للعود وقال ابن
ان كان عاما في جميع البلاد ايضا امانه بمضي المدة ولا امان له بعدها للعود وقال ابن
داود في جميع بلاد الاسلام فهو امنه في جميعها سواء في الامام وغيره وان قال امتنع في بلد كذا
كان امانه وفي الطريق الاخر من دار الحرب لا عبر وان اطلق فان المومن الامام كان امنا في جميع
بلاد الاسلام وان كان الى اقليم كل امنا في محل ولا يثبت ولا يرفع باعرا ولو ولي باعرا اخرى لم
يعد امانه اليها وان كان من احاد الناس اقامه على الموضع الذي سكنه المومن ببلد ثابت او
قريبه وعلى الطريق اليه من دار الحرب بعهده اختياره بغير الحاجة فصل في حكم الامان
بعد جاري من جهة الحصار له فله من سوا الاثم من جهة المومن فيليس له اعسالة في عدي
الدم والهدنة الحاصل من الامام لكن يجوز بعهده اذا استسعر منه خائنه في العهد ولا يجوز
في عهد الهدنة الا اذا حلفت منه الحانة على الصحيح على سابق والتبع في الامان بوجوب السرط
ولو قال امنت نفسك خاضع لم يعد الامان الى ماله الحاضر معه ولا الى الله ودرية الحاضر من

ولو قال امتك انت واهلك ودرتكل وما لك حصل الامان لعل ولو اطلق قوله امتك فوجهان
احدهما لا تعدى اليهم ويحجه الامام وقال هو المذهب لخلاف عقد الامة فان مطلقه يضي
عصمتهم والثاني تعدى اليهم وهو ما ورد في السمع ابو حامد والسديحي في المال وقاله الشافعي
في الدرر والدي ورن القاضي ابو الطيب وآثر الصباغ في هديه في المال وقال لا تدخل فيه روجه
وقال **الماوردي** والرواني سعة ما عليه من الثياب ما يستعمله في حرقة من الالات
وما سعة في مده رجوعه ومرتبه الذي لا يستعمله في مده ما سوا ذلك من الاموال والدره
سوا امته الامام اوعين وذكروا ماوردي في دخول دار الاسلام بامان فصلا اخر فقال
ان قل له لك الامان دخل فيه درسه وماله وان قل له ذلك الامان على نفس اخضع دون ما سواه
قال وهو اصح ما قاله ابو حامد وان لم يعلم به من احد من اصحاب وطهرا في الحاضر من الاولاد
والزوجات والاموال اما ما كان منها في بلادها فلا يدخل في الامان قطعا قال **الماوردي**
والرواني ولو شرط دخولهم فيه لم يبع الا ان يكون المومن الامام او نوابه من ولايت الشهور
وطام الغزالي يفرح بحوزة ذلك من اجاد الناس ويخرج مما ذكره **الماوردي** في مسله الاطلاق
وجهان احدهما متصلان من مال ومال ومن لفظ ولفظ فمصر الاوجه اربعة وحيث لم يدخل
المال والدره الذي معه في الامن لكونه اخذ لنفسه فذاك لان اود ما دام عندنا
فهما معصومان به فان نص العهد ورجع الى دار الحرب فوجهان لبعض المتأخرين واد اصح
الامان صار المومن معصوما عن الميل والسي فلو لم يملكه بل قال الامام الوجه عندنا القطع
بانه يصير ما يصير به المعاهد والدي ووجهه بان نصي انه اذا ملكه ديني لزمه القصاص
فصل شامل على مسائل الاولى العجز عن الحرب في دار الاسلام واجبه على من قدر
عليها ولم يدر على اظهار الدين سواء كان جريسا مسل او اسيرا اطلق او جدر على الحرب فان لم يقدر
فهو معذور الى ان يدر فان تحت البلد ملان بها جرس سقطت العجز عنه وان كان يقدر
على اظهار دينه مع الكونه مطلقا في قومه او لان له عيشة تحمونه وامن الفتنة في دينه لم
يلزمه العجز لكن يجب ويكره له المعام وقل يجب وفصل **الماوردي** في غير الاسير فقال ان قدر
على الاعمال وعلى الدعا الى الاسلام والعمال وجب عليه المقام وان قدر على الاعتزال والاماع
دون الدعا والعمال وان يدر على الاماع دون غير ذلك فله احوال **احدها**
ان يرجعوا بطور الاسلام ببقائه فالاولى الاتمامه والثانية ان يرجعوا بغير الاسلام

بغيره

بغيرته فالحول ان بها جوا الشانه ان يساوي حاله في المقام والعجز فخير بينهما ولا فرق
في وجوب العجز بين الرجل والمرأه وان لم تجد محرما ولم يقدر على حاله الامن والطاهر انه
يعد لها الشانه لو اطلقوا الاسير وشرطوا عليه ان لا يخرج من ديارهم لم يلزمه الوفا
بل يلزمه الخروج كما مر وان جلفوه بانه او يطلق او عتاق او غيرهما على انه لا يخرج فان كان مكرها
لم يعد يمينه وهذا الوجه في مد او حبس فاسد وبالحلف فلا يلزمه كفارة ولا طلاق ولا
عتاق وان حلف ابتداء ليطب فلو قسم ولا يقيم بالخروج فان حلف بعد ما اطلقوه لزمه
الخروج ونحوه وان كان ببله لحلف ان لا يخرج اذا اطلقوه فوجهان المهرهما انه ليس بآكراه
ولزمه حكمه قال **البعوي** ولو قالوا لا نطلقك حتى تحلف لحلف فاطلوه لم يحلف
بالخروج بل لو اخذ اللصوص رجلا وقالوا لا نتركك حتى تحلف ان لا تخبر بها بنا احد لحلف
واخبر بها فلهم لم يحلف لا بها بل لآراءه قال **الرافعي** وليكن هذا بنا على ان التحلف
بالحسن يحصل به الاكراه وقال **النووي** ليس هذا بالتحلف بل يحسب بانه يلزمه هذا العجز
والتواصل اليها بما امكنه وعن ابن داود انه قيد كون الحسن اكرها بها اذا حاف منه
الهلاك وقال بالاحاف منه الاطول المكت في الحبس يعقد الهين فيه ولو اطلقوه الى
دار الاسلام وشرطوا عليه العود لم يحزله العود وان شرطوا عليه ارساله قال فان شرط
مكرها فهو له ولن يملكه محاربا لمسه رانه لا يجب للخصم فيه قوله يجب وليس بصاحب
البيان الى الشيخ في جامد والاخرين ورده عليه صاحب الواسي ومقتضى الصحيح انهم
اذا اطلقوه على انه يعود اليهم او يرسل مالا انه لا يجب الرجوع ولا ارساله لكن يجب فيه
القول انه يجب احدهما قال صاحب البيان والذي يضمنه المذهب ان المال الذي يبعث
اليهم استجابا او وجودا لا يملكونه قلت **وذا قاله السديحي** وقد حلى صاحب الهند
والاخي في وجه وجهين فقال اذا فدى الاسير فتمت به المليون فزد عليه او يكون
عنه فوجهان **قال** **الماوردي** وذا ان كان محاربا في اعطائه بان كان معنوها اذا ظهر
به المسلمون وان كانوا مشروطين على اطلاقه بان يقيم على ملكه في اخذه قال وكذا اذا اقتدى الامام
اسارى من مال بيت المال ثم غنم ذلك المال يرد الى بيت المال ثم غنم ذلك المال يرد الى بيت المال
الثانه لو اطلقوا الاسير على انه في امان منهم وهم في امان منه لم يحزله لفتياهم
وليس له التعرض لهم ولا لاموالهم الا ان خرجوا دراه فله دفع الفار عن خاصه ولو

الطلق على انه في امن منهم ولم يستأنوه فوجهان احدهما انه ليس له اغتيا لهم وهو المنصوص ولو اطلق
من ضمان ولا استعمل له اغتيا لهم فلا وسبيا ومالا وحيث قلنا ليس له اغتيا لهم فاخذ عند
خروجه عن المسلم لردها عليه جاز سوا شرطوا امانه ام لا وفي ضمانها طريقان احدهما فيه
الوجهان فما لو اخذ المقتوب لرد على عاصبه والثاني القطع بان لا ضمان **الوجه** لو اشرك
منهم شيئا لسد الثمن لهم او اقرضه فان كان مختارا لزمه الوفاء وان كان مكرها فطرق اصحها
وهو المنصوص ان العقد باطل وبحب رد العين الى رباها والثاني انه يخرج على قولي وقول **العقد**
يسري في عدمه من ان يحرق العود ويرسل الثمن من ان يرد المالك القطع بوجه البيع ولزم الثمن
ولو تلف العين فان كان مختارا في الشراء صحتها بالشئ سوا ان التلف بفعله او بفعل غيره وان كان مكرها
فان كان الثمن بعهده فوجهان احدهما يصحها بالقيمة والثاني بخير من القيمة والثمن فان كان بفعل غيره
لم يصحها وقال السيد يحيى ان كان مكرها في فعلها فلا ضمان وان كان مختارا ضمن قيمتها قال وان يبيعها وانما
منه والمدهية يضمنها بقيمتها ولو تلف بغير البيع وقول الثاني لا يبيع بخير من ان يبيع **بطله**
بالثمن ومطالبة بالقيمة قال **الرواية** ولو لم يحرق لفظ من الفاظ البيع بل قالوا اخذ هذا وابتعنا
هذا افعال بغيره فلو اشترى مكرها وقال صاحب الثاني على الاصح فاشترى في خلاف فيه ولو اعطوه شيئا
ليسعه لهم في دار الاسلام وبيعت لهم ثمنه فهو وجب بعهده ما يبعه الوكيل **المسألة**
لو اسلم دار وقد لزمته كنارة من وطهار او قتل في سقوطها بالاسلام وجهان احدهما انها لا
تسقط بالديون **المسألة** دسه لو بارز المسلم كما بارز اهل الحام او دسه بغيره على الصحيح في جوان
فشرط المباررة ان لا يبيع المسلم المسلم ولا الكافر ولا الكافر الى ان يعضا العقال **وجوب الوفاء بالشرط**
ولم يخزعاعانه ان كان شرط الكافر ان لا يرجع اليه اهل الصف حتى يرجع الى صفه لزم ووفى له به
فان ولي المسلم عنه فبعضه لعله او ترك قاله وطلب الصف منهم قتله لعضه الايمان وان شرط
ان لا يقتول حتى ينهي القتال فادوي هو او المسلم منتهى ما جاز للمسلم فله لا انتها شرطه بالهرم
وذلك ان الكافر المسلم وان شرط الايمان الى الاحراز فان لم يحرم الكافر جاز للمسلم ان يقتل الكافر
لحصول عايه الايمان ولو اخذ الكافر المسلم وقصد دمه مصادفة فلهما **المسألة** والماوردي
ان قدر باعلي دفعه بدور المثل لم يملكه والاقلناه وهو اسفاد واجب ولو شرط ان يمكن
من ذلك فهذا شرط فاسد وفي فساد اصل الايمان وجهان ولزم شرط المباررة ان يشيا
من ذلك فان لم تظهر عادة المباررة بالامان جاز للمسلم ان يقتل الكافر وان لم يظهره به فله

يكن

لمن ذلك بشرطه الشرط بين وجهان احدهما نعم فان قلنا يستبرئ له مال في المذهب والمحب لا يضر
له ولو خرج الخمار لا عانه الكافر خرج المسلمون ايضا لعانه المسلم فان كان المباررة استعمالهم وجب
وله معهم وان خرجوا بغيره فان نهاهم جاز فلهم ردونه وان لم ينههم وسكت فقد قال الامام
والغزالي لا يضره له وقال القضاة الماوردي والطبري والسيد يحيى والرافعي يسل وهو فاسق قولهم اذا
بعض بعض المهادن المهدنة وسكت الباقر انه يعض بعض المهادن ولو اخذ المسلم الكافر فلهما
قله لم يترك فيه وجهان **قال** الرافعي يعني ان يقال ان شرط الايمان الى ان يعضا العقال جاز قتله
وان شرط ان لا تعرض لمخبر وجب الوفاء واحكام الباب بذكر ثلاث مسائل اذا مال بعض الكفار للامام
او امين الجيس ذلك على قلعه اذا علم ان يسلم لي منها جارية اذا فاعله الامام عليه صحت هذه المعاقلة
في وجه الجارية وان لم يكن الجعل معلوما ولا مملوك ولا مقدور على تسليمه بخلاف ما اذا جعل
الجعل من ماله فانه يشترط فيه هذه الشروط وذلك الخ لم لو ابتداه الامام فقال لن ذلقتني على قلعه كذا
فلك منها جارية كذا ولا فرق في الصور من ان يكون الجارية المدونة امه او حرة ولو اطلقت الجارية
ولم يرضع على المذهب وفيه وجه انه لا يبيع والحق بذلك بما اذا اشترط له جاز منها ما ينعمة منها
حله ورعيه وما اذا قال من لي على طريق سهلة للمها او قرسه ونحو ذلك ويشترط ان يكون الجعل
المشروط ما يدل العلم عليه فلو قال له اعطيك جارية ما عتدي او بعت علي لم يبيع مع الجهل على
قياس المعالقات ولو جرت هذه المعاملة مع مسلم بان جعلت له الجارية او نحوها بالدلالة على
فتحها فوجهان احدهما انها لا تنفع ومحمد القاضي والامام والغزالي والثاني انها تنفع وهو
ما اوردت العراقتون ويراي الامام محصنها بقولها يجوز استحجار المسلم على الجهاد فان منعها لم يبيع
قطعا ولام العراقتون بحالقة ناهيها فاعون يمنع استحجار المسلم عليه وان لم يمنع الاحارة لمر
سحق جبر المثل ايضا ولو كان الامر بحصه القلعة فقال من داني على قلعه كذا فله كذا منها فقال
رجل من مدد والاسر لا يشترها في استحقاته الجعل وجهان احدهما على ما قاله ابن الخ انه سخته
ثم الجارية المجعولة خمسة احوال **احدها** ان لا يدر عليها لعدم فتح القلعة فادام سعيه فان
سقط العزم لم يصب شيئا قطعا وان لم يشترط معها مع الدلالة فهل يحق جبر المثل ويرفع له
اولا شئ له او جبر اصحابها بها وقال الامام اذا ابتاعها وحاصرها فله ان يبيعها بمكافاة لا يبيع
في فتحها الا باعوانه ولا وجه للقطع بان لا شئ له وان كان محتاجا لم يملك هذا محل الخلاف وان قالنا
ولم نفع فان قلنا لا شئ له اذ لم يملك فمنا اولي وان قلنا سخطه فان حصل الياس بفتح العقال فلهما لو

ظهر ما حصرنا القلعة ولم يحصل لكن برئنا الجهاد او ارجعنا من غير الاستحقاق الوجهان حيث
اوحنا اجر المثل والرضخ فهو من سهم المصالح واداجا ورنا القلعة لهم بعد ما اليها انفاقا لا
بدلالة فتحها فلا يسل على المذهب وان عهدنا اليها بدلالة الاولى ونحماها السحق الجارية
على المذهب انتهى **قال** الماوردي واحزون ولو كان الجول من غير القلعة ثم شرط الدليل
عليها المجعول لم يستحق ثلث **قال** الله التالفة ان يبع القلعة ولا تجد الجارية المعينة في
مسئله بعض الجارية او حاربته مطلقه في صورته الاطلاق فلا يسحق شيئا وفيه وجهان يرجع له وقال
الماوردي ان وجدت المعينة في غيرها فان نت من اهلها فهو كالموت فانها وان لم يكن من اهلها
فلا يسل و قد اختلف لو مات فماتت فماتت وان مات بعد ما قبله اقوال اختلفت
الدليل والسبب لا يحب والمالك ان مات قبل الطفر لم يحب وان مات بعده وحسب وهو الصحيح
قال الامام وسعى لمحصن الخلاف فيما اذا مات بعد الطفر بما اذا مات في يد الامام
قبل التسليم من التسليم اما بعد فلا يظهر وجوب البديل اي قطعا وحزم به الغرض والماوردي
انما وهذه الاقوال تحمل ان يكون مقرعه على المذهب ان القلعة اذا لم يسحق لا يسحق شيئا
ويحمل خلافه فان قلنا يحب البديل بآية الامام على قاعده ذكرها في الجعالات وهو انه اذا جعل
الجول عينيا فهو وم العامل العمل والعين بالعه فان كان التلف قبل انشا العمل نظر فان كان عالما
بالتلف فلا يسل وان كان جاهلا فله اجر المثل وان كان بعد فان لم يكن العامل طالب بالتسليم
فهو يرجع بعه العين وباجر المثل في قولنا بناء على ان الجول المعين مضمون ضمان العقد
او ضمان اليد وفي قولنا بالصدق ولا يبعد عندي ان الجول يضمن ضمان العقد قطعا وان كان بعد
المطالبة به واسماع الجاعل من الرد فان قلنا انه مضمون ضمان العقد فقد قال القاضي هو
بالاتفاق الجاعل الجول نفسه حتى يكون في قولنا بالتلف بآية ساويه فيفسخ العقد ويرجع
العامل الى اجر المثل وفي قولنا لو ائله احبني فبحر من الفسخ والاحكام ونقشه ان يقال
اذا طلب المشتري الباع بالتسليم بعد قومه للمنفعة فامتنع وملك المسع بملك الحكم ولو ائله
نفسه وفيه احتمال وسعى ان يعلب ضمان العقد حتى يقال بالتلف يوجب الانفساع ولا
يخرج على القولين في خلاف الباع البيع فان قلنا الجول مضمون ضمان اليد وجب فيه الجارية
وان قلنا ضمان العقد وحسب اجر المثل وان كان التلف بعد المطالبة والتمسك من التسليم ففيه
سلام القاضي والامام ومعنى البناء المذكور ان يكون الاصح وجوب اجر المثل لان الاصح ان الصدق

مضمون

مضمون ضمان العقد لان الاصح هنا وجوب العتمة **قال** الدافعي ومحل القولين ما اذا طالت الجارية
معينة فان كانت مشبهة وفرض سنون من وجد فيها من الخوار واوحنا البديل يجوز ان يقال يرجع الى
اخر المثل لا بحاله لعدم رعيوم المجهول ويجوز ان يسر على حاله عدم الموقف وسلم الله قيمته
من سلم اليه عند عدم الموقف ونسبته ان يقال عند عدم الموقف لو لم يجد فيها الا واحدة تسلم اليه
وان وجد فيها عدة منهن وفرض نزاع فللامام التقين ونحصر العلم على القول بم البديل الواجب
هل يحب من سهم المصالح او من اصل مال العتمة في الخلاف المقدم في الرضخ وم وجه ثالث
من اربعة احكام من العتمة وتمام الامام يقتضي محبة هذا **قال** الله التالفة ان يجدها مسلبة
فان كانت اسلمت قبل الطفر وفي حرم لم يحز استرقاقها وسلمها الى الدليل وعمن ان يسر في روايه
روايه قولها تسلم اليه ولو اسلم الاسترقاقه لا يمنع ارقاقه وان اسلمت بعده او كانت رقيقه
فان كان الدليل مسلما وجوزنا هذه الحامله معه او بافرا فاسلمت سلمت اليه وظهر طام جماعه انه لا
فرق بين ان يسلم فلها او بعدها **قال** الماوردي وصاحب التمهيد والشامل ان اسلم بعدها
لم يسلم اليه وفي نظر المسئلة خلاف وهو ما اذا اطلق الروح امره قبل الدخول والصدق مرهون فان حقه
سواء بعهته فلو لم يطالب بها حتى انقل في بطنه بالعين حسد وجهان ومد يدق وان لم يكن الدليل مسلما
الا ان امنى تسلمها الله على القولين في سر التاجر العبد المسلم ان حوزناه سلمت اليهم بمرار الله المملعهما
وان منعنا لم يسلم اليه وفي وجوب بطلانها فاعلم انهما انه على الخلاف المقدم فيما اذا تعذر التسليم
بالموت وباسها القطع بوجوبه والظاهر الوجوب وهما بما اذا اسلمت بعد الطفر اظهر منه فيما اذا اسلمت
فله وسر وأبديل هنا بعهته الجارية لا اجر المثل **قال** الله الرابعه اذا حبس القلعة لم يجد الا
الجارية المسروقه فان امكن بملك القلعة وادامه اليد عليها وجب له الجارية الله وان لم يكن بان
كانت مخوفه ببلاد الخمار وعسر حمل جمع يقومون بحفظها ولا عرض لها في اقبالها فكل سحرها
فيه وجهان اصحهما نفي **قال** الله التالفة اذا حبسنا القلعة ملحا فان كانت المسروقه خارجة عن الامان
اذا كان الصلح على امان متاحا للقلعة واهله والجارية من عر ائله سلمت الى الدليل وان كانت من الدين
امنا فماتت كانت من اهله فقد قال الشيخ ابو اسحق وفيه الصلح على الجارية فاسد فلو تروى امره
بمرور وقت بعينه **قال** الماوردي وهذا خطأ والمذهب المنصوص في المختصر واورده
جناحه انه صحيح فحصر صاحب القلعة شرطه مع الدليل وسئل له ان رضى بتسليمها اليه عبر ما
لك قيمتها او مثله وامضها الصلح فان ابارا جعنا العلم بطلانها بغير قيمتها او حاربته اخبرني

فان رضى فذلك وان انا لصاحب القلعة اذ لم تسلمها ففتحنا الصلح ونبدنا اليك عهدك وبردك
الى القلعة اذ لم تسلمها ونستألف العيال لدا دعي العاصي الطبري والفوراني والرافعي والديري
الماوردي والامام والرواني اياهم بالعرض على الدليل فان امتنع عرضنا الامر على صاحب القلعة
فان انا لصاحب الصلح وهو اقرب واخص وجب رضى الرقيم او الدليل بالبدل فمن ايسر يكون قال العاصي
والبغوي من هذا المال وقال البند بخي وار الصباغ انه حب يكون الرقيم وهذه الاوجه الثلاثة المشهورة
وان فتحنا الصلح وردناهم الى القلعة ومحمنا ما عنوا يستحق الدليل الحاربه وان لم يسلمها ففعل
نعوم له بمهما فيه فقولان المسألة الثانية بعدم ان الحرب اذا دخل دارنا بامان او دمه فان ما
معه من الاموال والاواد في امان فان شرط فيها فهو تولد وانه لا امان لما خلفه في دار الحرب من
الاموال والاواد بل بحور سببهم وان لما وردى فرق بين ان يكون لدارنا امان فيثبت في المال
والولد فيقول لك امان في نفسك فلا يمتنعها اذا بدلت ذلك فلو دخل حربي دارنا بامان او
عقد دمه او لرساله ثم خرج الى دار الحرب فان خرج ليعود فان كان يادى الامام او نايبه فامانه باق
وان لم يكن يادى فقد قال الماوردي الشيخ ابو اسحق هنا انه باق في نفسه وماله وله العود غير
محدد امان وهو مسمى الغزالي وقال الماوردي اذا دخل بامان ثم عاد الى دار الحرب
انصر حلم امانه فان عاد لغير امان غم الا ان يعده له الامام امان على تكرار الدخول في هذا بالاطلاق
بحال ما تقدم وهو مفهوم كلام المتولي فان صح هذا طار في المسئلة وجهان وان لم يمتنع العهد والحق
الحرب ومن اسباب النقصان يعود اليها لافاقته لم تنسب ولاده الذي ترفعهم عندنا ولومات
الاب بل يتركون حتى يلقوا فان قبلوا الجيرة امدوا والا بلعوا الما من ولو دخل عندنا اموال
في الدم او اعاننا وداع او غير وداع فيسبها له اوجه احدها انها في وانصر امانه فيه
ط انصر في نفسه قال العاصي وهذا اقيس وماسها وهو ظاهر المذهب ان امان باق فيها وبالمها
ان امان ان حصل في المال على وجه التبعيه بل فيه على وجه التبعيه و حصل فيه استقلال لا
بالصصص عليه لم يرفع وقال الماوردي ان رجع الى دار الحرب للاستيطان في امانه في
خبرته وماله وان نقص العهد والحق بدار الحرب لثبوت درجته في نفسه وماله وان نقصه
ولم يصل الى دار الحرب ففعل في امانه في ماله الذي عنده ما فيه الخلاف الدور قال الامام
والوجه بقا امانه الذي عنده ما فيه الخلاف الى ان يصل اليه وجهه ان لا يعال ولا يوجد ما معه
من المال قطعا وحصل ان يجرده في الخلاف على بعد قال الماوردي وحمل ما ذكرناه من

الاستغنى

الاستغنى في ماله اذ اعقد لهما الامان معنا ما اذا افرق بامان فلا يفسد بحارسته وماله وس
الاصحاب من طرد الوجهين الاولين والاواد ايضا وذكر فيهم وجه ثالث وهو انه ان هلك
ابوهم في دار الحرب او استقر استقروا والا فلا وعن المزني لم يخرج قولان الاواد اذا افرقوا في
في بلادنا حتى يلقوا محزون على قبول الحربه وغلطوه فيه الفسر بع ان قلنا بالوجه الثاني وهو بقا
امانه في نفسه يرفع عليه مسائل الاولى لا تعرض له مادام حيا وملكه ان يدخل في دارنا بغير امان لما فيه
فه وجهان احدهما قول ابن الجداد ويشبهه الامام الاصحاب نعم وقصد الدخول لذلك لوجه
الامان بالدخول لسباع القرآن المنسحق ان يجعله يحصل عرصه ولا تعرض على امر اخر ولا ينبغي
ان يكون العود د ويسمى كل من حصل المال الا اذا لم يتكلم من استصحابه دفعه واحده وان خالف
كان الامام ماله واسره والباقى ليس له الدخول وثبوت الامان بماله لا ينسب له في نفسه الثالث
لومات او قل هناك بعد نص في موضع على انه يملكون لورثته وفي موضع على انه في واختلفوا فقال
الجمهور فيه فقولان اصحها انه لا يصر الى ورثه ثمره ورثه الحرسون دون النسخ على الصالح
وقال الماوردي سوا كان في دار الحرب او في دار الاسلام وقال العاصي ابو الطيب برد الى من ولد
في دار الحرب دون دار الاسلام قال ابن الى عصفور وبخالف الذين اذامات وله قريب
في دار الحرب ثمره والثاني انه في قال بعضهم الا ان يكون لورثه امان فيصرف اليهم و
العاصي ونحو على هذا يقول ماله موقوف في المرتد فان مات قبل ان رد اليها امواله نالنا امانا
غنيها ما ينقص العهد وهذا يكون وجهان رابعان في الاصل الذي عليه الفسر وقال ابن
المصنف على وجهين الاول ما اذا اعقد الامان لنفسه ولورثته من بعد والثاني على ما اذا انصرف على امان
نفسه ولم يزل له وارث فماله في قطعا الثالث لومات المستامن في دارنا في ما لم يطردها احدها
انه على الخلاف في ما اذامات في دار الحرب واصحها القطع بانه يرد الى ورثته فان كان ورثته في دار الحرب
قلنا المعاهد والمستامن بالحزب حرق اليهم وان قلنا انها لا يدي وهو الصحيح خرج على الخلاف في
الثوار من الدعي والحربي ولو خرج المستامن الى دار الحرب فغرفا قصر للملح يستعمل لثقله بجانور ماله
وزياده فهو لومات في دار الاسلام فقه الطرمان الرابع حيث قلنا نسل الماله الى ورثته
قال الغزالي لم يدخل دارنا لخدمه بامان وهو طاله بما اذا انصرف صاحب المال العهد
ودخل دار الحرب ان الدخول بغير امان والظاهر انه في هذا الخلاف المذهب الخامس
لو سبي الناصر للعهد للملح بدار الحرب واسرى في العلم في ماله على ما اذامات قلنا اذامات

سقط امانه منه ويصرف الى ورثه فيها اولى وان قلنا سقط ونصير فيما فوجها ان الحكم
ذلك وما بينهما لا محال فلنا سقط بالرق وقد قال عيسى ربه اليه فان حارب ربه اليه رجع العون
والاصل ولومات دفع فوجها او قولان اولهما وهو المنصوص انه يكون فيما وثاها ان يصرف
الى ورثه وذكر الامام انه يخرج من سبله مفصله وهي مقصود في نفسها وهي بالوجع
مسلم او دميها وما لو قطع يده فالحق بدار الحرب نافضا للعهد ثم سبي واستزق ثم ستر الجراحه
الى النفس وحاصل المذهب فيها ان قدما نصنه الجلي ليه اقوال احدها اول من ارش الحنايه
وهو في مثالنا نصف دينه المسلم الذي وقته بالقطع يدي عبد قيمه ما من من الابل فعتق
من القطع لا يلزمه الا ديه حر والاني ان الواجب القيمة بالغه ما بلغف والتالي ان الواجب ارش
الحنايه بالغه ما بلغ ولا يطر في العمد **قال** الامام وما ذكرناه بنا على المذهب فيما اذا
حي على مسلم وارثهم عاد الى الاسلام ثم مات من الحنايه انه يجب تمام الديه وفيه وجهان
اخران احدهما انه يلزمه بلما الديه نظر الى حاله العمد وحاله الاهدار وما بينهما يلزمه نصفها
نظر الى العمد والاهدار فعلى هذين سعي ان تحت على القول الاول اول الامر من الارش ثلثي
القيمة على القول الاول ونصفها على الثاني وعلى القول الثاني يجب على الوجه الاول ولنا العمد على
الثاني نصفها ولمن يلى هذا الواجب بناء المحققين على الاقوال فان قلنا الواجب اقل الامر من
فالنصر انه يصرف الى ورثه المسترق وان قلنا الواجب العمد فقد رالارث مصر وفي اليهم فان
راد شي فالرايه للسيد وعلى القول الثالث الارش مصر وفي الورثه فقط وقال القاضي يصرف منه
قدرا العمد للسيد والثاني للورثه وعلنا الامام اذا عرف هذه المسله فمصر فيها المقدم بخالف
نصفه في المسله الاصليه من المال في فعال الاصحاب فيها قولان بالعل والتخرج احدهما ان الارش
في سبله الجراحه والمالك المودع هنا في وباتهما انهما يصرف الى ورثه وعلى هذا تردد الامام
في نفسه فعال يجوز ان يعال بصرف اليهم اربا وامساع الثور من الرق وحكم سرها والحنان
معدون معا صله ويجوز ان يعال لا بصرف اليهم اربا لكن لا نهم اخص به في القول بالمعص
اوامات انا بصرف ما اكتسبه بعهده الحر الى ملك ما فيه لانه اخص به فان قلنا بالثور فيكون
اذا مات او سجد اسحقا الورثه الى ما قبل حرمان الرق فيه احتمالا ان له وهل يكون على الثاني
بورث من سبله بزمه بزمان لا بورث من حي سبله لانه وال الملك بالرق منزله زواله بالموت
المستله الثالثه اذا حارب المسلمون بلد او قلعه او قرية فتمز اهلها على حكم الكفار جاز

وكذا

وكذا ان نزلوا على حكم غير شرط ان يكون مسلما اذا حاربوا عدلا عالما بمصالح العيال ولا
سوطا ان يكون نصيرا فالواو شرط ان يكون عالما وربما مالوا قبيحا ومجهدا **قال** الامام
وما اظنهم سوطوا او صاف الجهاد العتير في المعنى ولا نهم عوايه التمدد الى طلب الصلاح وما
فيه للمسلمين وهذا لا بد منه فان ارادوا شرابط الفتوى فهو غلط لكن صاحب الوافي **قال**
عقب حنايه ذلك فلا يشترط ان يكون عالما على الاطلاق او يحكم هذه المسله في وجهان الاول
بواقف قول ابن الصباغ بشرط فيه ما شرط في الحام الاكونه بصيرا ويجوز ان يزلوا على حكم
اسم كالحوز لحكم اسم في الامانه فان اختلفا ردوا الى البعده الا ان يسوغ على لحكم احدها
او غيرها العريان ويجوز ان يزلوا على حكم من تحاره الامام او الجراحه وهم والامام دون الجراحه
وعدمه الا ان سوطوا من يعوا الصفات المعقنه يجوز وعند وجودها لا تنع بلون المعبر
بان نهم واسلم لكن يلى ولا يصرفونه كان اسرا في ايديهم قد استنزلهم على ان يحكم بهم كتاب
الله **قال** الدواني وقال البغوي لو استنزلهم على ان ما يعصى الله تعالى فيهم بعد لم يحزلهم
لا بعد من حكم الله تعالى لا يجوز للحاكم ان يحكم الا بها في الحظ للمسلمين من الحاصل الرابع
السلب المعالين والاسترقاق والمن والفداء في النساء والصبيان وانما حكم به بعد حمله
وفيه وجهان يجوز له الحكم بالمن على جنبيهم ولو حكم بها خالف الشرع كمل النساء والصبيان
لم ينفذ حمله وان حكم بمل المعال في سبي الدرره واخذ المال حاز وحكم اموالهم حكم الغنيمة
لانها ما خورن بالقهر بعد الحكم ولنا قوله يجوز ان من علمهم بها ولو حكم باسترقاق من اسلم منهم
ومل من اصر على كفره او باسرقاق من اسلم واصر جاز ولا لوم في النساء والصبيان وسعد
حكم الحكم على الامام وليس له ان يرد على حله ما هو اعطى ويجوز له ان يعصر عنه فاذا حكم بغير
الصل لم يحزل الامم الفصل فان حكم بالمن لم يحزله الصل والاسترقاق وان حكم بالصل حاز له من
عليه **قال** في المذهب ويجوز ذلك للحكم ايضا كالحوز للامام وان حكم بالصل فلا لمام
الاسترقاق وان فيه وجهان اوجه اظهرها لا وبالحا ان رضي به المسترقون جاز والا فلا ماله
الماوردي ولذا قال فيما اذا اراد الامام ان يفاذهم واعلم ان هذا الفصل يقتضي الحكم
نصرون ارقا سفس الحكم بالرق بل لا بد من مرنه عليهم ونواصيه قول الماوردي وراى الامام
المن على من حكم بالحكم بسببه من درارهم فان كان بعد اواهم لم يجب الاسترقاق القاسم ان
قله جاز لانه قال في موضع اخر والبغوي والرافعي وصاحب النافي والوافي انه لو حكم بالحكم

بأسر قاتهم لم يحز للإمام ان من عليهم الا برضى الغائب لا يهر صارا وما لا لهم وهذا هو حصول
الرق بمنس الخلم بالرق وبحوز ان يكون يراد اللما وردى بما ذكره او لا ويراد الاصحاب بالتفصيل
المدوراد احصل الملك الخلم اسير بالحمار لما تقدم ان المال هنا لا يملك بالخذ فقط بل به
والمسلم ولو حكم الحاكم بالتسل فاسلم المملوك مسلمة امسعه فله **المأوردي** وابن الصباغ
والدرواني ولا يجوز استرقاقه ولا ان ينادى وقال الامام من حوز للإمام ان يسرق بعد حكم الحاكم
بالسل في الفرح حوز بعد الاسلام ولو حكم بسل المعاملة سوى الدراري والنساء فاسلم المعاملة
او بعضهم لم يسقط الرق عن دريه من اسلم وزوجاته على وجه التبعه لهم اتفاقا وانما بعضهم
من الاسترقاق الاسلام الموجود قبل الطفر ولو حكم بالارفاق فاسلم المحكوم عليه قبل الارفاق
فاسلم المحكوم عليه قبل الارفاق فقد نياه الغدالي على ان الرق هو العلم لا ان فلنا فوقه لم يحز
اسر قاته وان فلانا انه دونه حاز **الرافعي** والاشبه ان الجوار وهو منس ان الرق
لا يحصل بمنس الحكم به وقد مر ان الاخرين على خلافه ولو اسلم الكافر قبل الطفر به لم يحز استرقاقه
بعد الطفر قطعا وبعضهم بذلك ماله واولاده الصغار من السبي فاسلم ولو حكم بسول الحرب
في احوالهم عليها وجهان احدهما وهو ما اورد **المأوردي** لا لا اسير والسالي نعم ومحوه يعلي
بعد ان امتنعوا من بدلها فم ماله الدمه ادا امتنعوا منهم وقسم فلو ان احدهما اثم يبلغون
الما من والسالي اثم يقتالون في الحال وعلى الاول سلعون الما من قطعها وتحري الوجهان في الاحار
على المعاداة ادا حكم عليهم بها **والسالم** **المأوردي** ان كل المال الذي بشرطه ليس في دريتا لم
يلزمهم حله لانه عقد معاوضه بعد على الرضى وان كان في قدرتها لم يلزمهم حله لانه حكم بنفسه
ذلك المالك **فروع** الاول لو اسلم رجل حر مملوك حرى بعد ان اسر وقبل ان يرى الامام
فيه رايه حرم فله وللشافعي فيه نصان وللأصحاب فيه طريقتان احدهما فيه قولان احدهما يرق
بنفس الاسلام واصحها لا لكن للامام ان يسترقه والسالي القطع بالسالي على هذا اخطار الامام
العذاب بال او باسرا المسلمين جاز بشرط ان يكون له فيهم عشرين مائة على نفسه وسوا فلنا
مرق بمنس الاسلام او بحوز استرقاقه فاره يكون من الغنمه وكذا الوفا داه بما لا يكون غنمه وان
لم يكن للمسلم فيه حق اقل او من عليه وجعل صاحب العصر لخلاف في جوار استرقاقه بعد
الاسلامه قال الرازي ولا ذكر له في كتب الاصحاب **قله** وقد حياه الرواني في البحر
وعلط فانه الشاي لو استولى الجاهل على اموال المسلمين لم يملكوها سوا احرار وهايدار

المحب

الحرب ام لا سوا كانت مقولا او عقارا واداسلوا وهي ابدى لم يهر ردها الى ان يابها
وان غنمها طائفة من المسلمين وجب ردها الى اربابها وان غنمها طائفة من المسلمين وجب ردها
عليهم ولو طفر الحال بعد التبعه ونعوض الامام من وقعت في سب المال فان لم يكن فيه شيء نص
المسبة **المالكي** لو ثبت نفيها لكانت مسلمون واهل دمه صدقوا بما غنموا ان وجدوا في دار
الاسلام وان وجدوا في دار الحرب فلا **السراج** لو دخل حر في دار الاسلام بامان واشترى
عبدا مسلما وخرج به الى دار الحرب لم طفر المسلمون به فان فلنا يصح شراؤه فهو غنمه والافقو لبايعه
وعليه رد العن على المستامن **الخامس** نص على انه اذا اهدى فاقرا الى الامام او امير الجيش هديه
والحرب فانه في غنمه بخلاف ما اذا اهديت اليه قبل ان يدخل من دار الاسلام **السادس**
لو اخذ مشرك جاريه لمسلم فاولدها لم طفر به المسلمون فالحاربه والولد للمسلم فان اسلم الوالي
احد مالهما منه المهر ومم الولد نص عليه وحمله ابن سريج على ما اذا وطئ واولد بعد ما
اسلم فلزمه المهر ويكون الولد حرا المشبه **السابع** لو اسرت مسلمة ففكها حرى واولدها
واصابها بلا نتاج لم طفر المسلمون بالحرى ولا يسرق هي ولا اولادها ولحق الاول بالمشرك
الناح **المسبة** **السادس** لو دخل مسلم دار الحرب بامان فوجد مسلمة سباها المشركون
فعله ان يخرجها ان يملن **التاسع** نص السافعي رضي الله عنه على ان حاربه المسلم اذا
استولى المشركون عليها لم رجعت اليها فكما فلا استبرأ عليها لان ماله لم يزل لكن يتبع العاشر
سحب فدا الاسير المسلم فلو قال مسلم لمارطلو اسيرك ولك على الف فاطلعه لزمه الا ان قال
قال المستولد اعتق مستولئك على ذرا ففعل ولو فدا الاسير بمال من غير سوال الاسير لم يرجع
عليه ولو قال الاسير اقدن بكرا على ان يرجع على صاحبه دفع عليه وذا لو لم يشترط له الرجوع
على الاصح عند البغوي ولو قال الاسير للما نرا طلقني على كذا ففعل او قال له الكافر لو فدا نفسي
بكرا ففعل لزمه ما البرمه **الحادي عشر** لو سرق الامام ان من قبل درسه في المعرة
بان له مثله او منها حاز ولزمه الوفا من حسن المحسن وخوز المثل وان لم يكن للادبه مثل للمسلم
قاله **الدرواني** **السالي** في عشر سبل السبع عز الدين انها افضل المجاهد الذي يعمل او الذي يسلم
وعمل الحاربه فاحاب بان السالي افضل لمحو الكفار باسلامه عند الموت فانه لا يوق احد الا
مونا قال فلن نصبه الاول اعظم فلون افضل **قله** **المصاب** الامان عليها او ليست في
والمصاب عليه والمصاب الصبر فان لم يصبر كان مكافرا للدين ولا يشترط في المكفر ان يكون

مكتسبا وقد يكون مكتسبا فاذا اجزع الانسان عند المصيبة كانت كفارة وكان جزعه دسا اخر
ان به لا تسقط اعتبارها عن المذنب والله اعلم حاشا للمجرم والله ادنه
والذي بعد التاخر الامن عليه الامان الذي يصح من اعداء المسلمين وقد تقدم وعقد الجريمه وهو امان
بما لا الى عامه وعقد الهدنة وهو امان بلا مال الى عامه معيه وهذا مخصوص بالامام ومن
بوضها اليه العقد الاول عقد الجريمه وليست ما حوون في مقابلته الا انما عاها ولا التعدي
عليه واختلفوا فيما يعاملها فقل نسى الدار وقيل حقن الدم وقيل برك ثالهم في دار الاسلام
سنة وقال الامام الرجه ان يجمع مقاصد التحار وبحطها في مقابلته الجريمه يعني وهو التعدي
وحسن دمايم واموالهم ونسائهم واطفالهم وبجائهم والدب عنهم وحول الغز الى هذه
الامور في مقابلته بد لهم الجريمه والاستسلام لاحكامنا والنظر في احكامه النظر
الاول في اركانها وهي خمسة الاول صيغة العقد وهو ان يقول للامام اونا لله افررتكم
اذا دس لكم والامامه في دار الاسلام على ان يدلو الجريمه وينقادوا لاحكام الاسلام او على
ان يلمروا احكام الاسلام في حقوقهم لا دس على العقود المعاملات وغرامه المتلفات
ولا تسربا سايقا ولا تسربا ذو انقيادهم لاحكام الاسلام وسربا ذو قدر الجريمه
والاصح وقيل لا تسربا ويرجع الى الذنبا روي يقول الكافر فليد او رصيت وخوفا والاصح
انه لا يشترط العرض لكنهم السان عن الله تعالى وقابه ورسوله ودينه والكف عن الزنا
بمسئله واصاتها باسم نوح وعن امان مسلم عن دينه وعدم العرض لله او ماله والدلالة
على هورات المسلمين ولا تعصوا اهل الحرب ولا يا وواغتيالهم ولا تسلبوا الاخبار اليهم
وذلك كله واجب بالعقد لا بالشرط وقيل هو داخل ايضا في انقيادهم لاحكام المسلمين وعن ابي
اسحق انه لا يشترط وقيل لا يشترط وحسب ذلك بالشرط لا بالعقد واثبت هذا العقد مطلقا
على الاصح وحزم الماوردي بمقابلته وطع به بعضهم ومحمد القاضي ولو قال ادرتم ما شئت فوجان
مرتبان ولو لي بالصحة ولو قال افررتكم ما شئتم متى فسد العقد باحتلال شرط لم يلزم
الوفاء به ولو اقاموا بعد ذلك سنة او اذ واحدنا منه لكل سنة دسا راحلاق مالو دخل كافر
دارنا وامام سنة فالتزم مسعريه ثم اطلعنا عليه لم يظالمه بحريمه على الصحيح ويحرم الامام
وه من العمل والاسرفاء والمنزلة في كل ما استرقه فان الملك الذي معه فيا وان اس
عليه نزل له امواله ودرتة بخلاف سببا اهل الحرب واموالهم ولو طلب عقد الذمة

الفرق

والمرم الجريمه وكان حاشا فاحاسه بنس على ما اذا طلب الاسير الجاني ذلك وفي حريم قتله
بدل حلاق احدهما وهو نضه في المختصر والدور في المسائل الاولى عند الراعي والاطهر
عند النووي انه يحرم والمالك لا يحرم وسلي الجريمه من الحاصل فان قلنا يحرم فله والدي
دفع الاثرون ان اسرفاه وجهين اصحهما انه لا يحرم وبناهما الفاعل على ما اذا حاصرا
ولعه ليس فيها الا النساء فدلو الجريمه هل يمنع ذلك من سهم وارفاقهم وفيه وجهان فان قلنا
يحرم اسرفاهه فليس يمنع بغيره بالجريمه والذي ذكره الماوردي وان الصباغ ان الجبان يبقى
للامام في ما عدا العمل وجهها واحدا اذا عرف ذلك فاد اطلب الداخل بلا دنا عقد الامان
بدل الجريمه يرت على الاسير فان قلنا بعد الاسير فذلك هذا وان قلنا لا فوجها ان اصحهما
انه يحاب ولو قال هذا الداخل دخلت لسماع كلام الله صدق ولم يتعرض له وكذا لو قال دخلت
لسفاره سواك ان معه كتاب او لا وعن النصرا انه ان اجمع حلف وقال الماوردي والدرواني
لا يلزم احلافه عليه قال الراعي ويمكن الجمع بينهما حمل الاول على الجوار والاول ما استهر
ان الاول الرسول لا يتعرض له محله اذا كان في الرسالة مصلحة للمسلمين من هدمه وغيرها فاما ان
كان رسول في وعده ويهدد فلا امان له ويحرم الامام فيه من الحاصل الرابع كالا سير قال
النووي والصواب انه لا فرق وهو امر مطلقا ولو قال دخلت بامان مسلم فوجها ان احدها لا
يصدق ولا يد في البينة واصحهما نعم وقال الماوردي ان غير المؤمن فان صدق رجع الى قوله وان
كذب كان الداخل معصوما وان كان عاصيا فلي قول قول المدعي وجهان وحزم في موضع القبول ونسبه
البندي الى النص واما اذا ادعي الاسير ذلك فقد مر انه لا يعمل قوله الا بنسبه ولا يكتفه بصدق
الهامن فسرع الداخل لسماع كلام الله ويح الاسلام هل يمكن من اقامته اربعة اسهر او لا يمكن
الا بعد ارماسر له فيه يرد للاصحاب ورع الامام الثاني والداخل لنجاسة وادارساله لا يملكه
من الامامه فوق قدر حاجته فان لم يرض الا في سنة اقامتها من غير حريم المركن الثاني
العاود وهو الامام او من فوضه اليه لا احاد المسلمين على اللذهب فلو عقد واحد من المسلمين
يعبرادن لم يسل المعقود له بل يلحق بامته فلو اقام سنة او اثم فلي اخذ الجريمه عنها وجهان
اشبههما المنع فسرع اخر يجب على الامام قبول الجريمه ادا بد لها الكافر الجاني وقيل لا يجب الا
اذا راي الامام فيه مصلحة وان جشوعا عليهم وحشيان يكون ذلك مكيدا لم تخمهم فلي الخوف
للمرغم فزيمهم في البلاد ولو طلب على الظن ان البادل حاسوسا لم يحرفوا له ان للرب المالك

المعقود له وله شروط الاول ان يكون كفايا والتمار يله اصناف الاول الذين لا تبار لهم
ولا شبهه تبار هذه الايمان والشمس والشمس والملايكة والخوم فلا يقر دن بالحزبه سوا
كانوا من العجم او العرب الثاني اهل الكتاب وهم اليهود والنصارى فعرون بها الثاني
المجوس ويقرون بها ايضا واختلف في ان لهم ذات او شبهه تبار والصحيح الاول والتمار الوحي
وقطع به بعضهم افراد من زعم التمسك بشي من الك غير التوريه والاجيل لخصه وصحف
ابراهيم ورنورد اود يعرفوا **قال** الماوردي اطلاق الخلاف غير صحيح والواحد باعتبار تبارهم
فلن يصن بعدوا واحدا ما لم يكن في اهل عترة اهل الله وان لم يتبين ذلك وانما اشتمل على
بواضع وامسالم يعرفوا وفرضها جماعة من اصحاب فيما اذا عرف ذلك بشهاده عدلين اسما
منهم او بالاستفاضة واخرجوا الخلاف في اهل ديارهم وحل ما بينهم في هذه الحالة وفرضها الامام
والغزالي فيما اذا ادعوا ذلك ولم يعرفه وقطعوا بنوع اهل ديارهم ومن اختلفهم وقطعوا بحوار
ذلك كله اذا عرفوا من جهتهم وعند الحزبه واطل الديعه وحل المناكحه لليهود والنصارى
في حق من علم ان اول ايامه دان به قبل سده سوا فيه اولاد المبدلين وغيرهم ولو دخلوا
هم لنا او انا لهم بعد مبعث نسا عليه الصلوة والسلام لم يمت هذه الاحكام وان يهودوا
بعد مبعث عيسى عليه السلام فكذلك في الاصح وان دخلوا بعد التبديل وقبل المبعث في نفرهم
بالحزبه طريقتان احدهما يعرفون مطلقا والثاني للعرفان ان ينسكوا بالمدل خاصه
اخرى وان ينسكوا بالمدل لم يعرفوا وان اشمل امرهم ولم يذرا دخلوا فيه قبل الفسخ او بعد قبل
التبديل او بعده يعرفوا على الطريق الثاني اخرجوا بالحزبه ولا حل ديارهم ولا من اجمع كني يعلب
الذين يعرفوا **فروع** الاول للشافعي رحمه الله تصور مختلفه في تعريف الصابيه والساميه
بالحزبه ومنه طرق للاصحاب احدها ان في العولن والثاني القطع باليه يعرفون والساميه من اليهود
والصاميه من النصارى **والثاني** القاضي الطبري هو المذهب **قال** الرافعي والخصم هذا
بن لا يكره وهم والبالا الصح انه سطر فان كانوا ينج الفول اليهود والنصارى في اصول
الاديان فليسوا منهم ولا يعرفوا وان واقفهم فيها وحالهم في بروعها منهم منهم
يعرفون وتاخذ ديارهم وسكن ناسهم ولن لم يسي حالهم اخرجوا بالحزبه ولا حل ديارهم
ولا ناسهم لحيثا **والسراج** عن الاصطفي القطع بان الصابيه لا يعرفون ولا حل
ديارهم ولا ناسهم فانهم يقولون ان الملك حي باطون وان الخواص السبعه الهه وعن ابن

هري

هري من القطع بثبوت هذه الاحكام في حق الساميه فانهم من نسل السامري ولا ينج الفول اليهود
الافق المساس ولو طلب قوم من الحمار عقد الحزبه وزعموا انهم اهل كتاب وان اناهم نسلوا بذلك
الذين قبل نسخه وسدله احكامهم **قال** ابن الصباغ وسرط انه ان بان خلاف ما ادعوه
نبينا اليهم عهدهم وقابلناهم فان اسلمنا منهم اسان وطهرت عدلتها اما اللوينا فانا عدلين
في دينهما لا تمنع من قول شهادتهما الا اللزاولا بها صار عدلين بعد الاسلام بمضي مدة استبرا
العداله وسهدا عليهم بخلاف ما ادعوه او اسلم اسان من الساميه والصابيه الذين زعموا انهم لا
يعرفون اليهود والنصارى فاصول الاعتقاد عقدنا لهم الحزبه وطهرت عدلتها وسهدا
عليهم بدسهم وهو ما باليعرف بالحزبه نبينا اليهم عهدهم وقد نسا بطلان العقد ونعتنا لهم
والامام فيه احتمال الثاني المتولد من نبي وناسه لا حل مناكحته ودسحه قطعاً وتم
الغزالي في خلاف فيه وكذا المتولد من نبي وناسه في اصح العولن وفي تعريفها بالحزبه طريقتان
اصحهما وهو الذي ورده الرافعي القطع باليعرف سوا ان الاب وبنا اولاً والثاني انه كالمناكحه
فان حل الاب وبنا لم يعرفوا وان تبار الام ونسبه فقولان وقيل مراعي من الام حاشي السرق
وقيل مراعي اعلمهما لغزالي يعرف مطلقا هذا اذا لم ينسب الي دين يعرف اهل الله عليه وان ينسب اليه
ففي الحافه به وجهان تحريتان في حل المناكحه والديعه ولو كان حل من ابوه يعرف بالحزبه فان كان احدهما
كفايا والاخر مجوسيا افر قطعاً **قال** الشافعي وحزبه معبر بحزبه ابيه دون حزبه
عسارامه قال البعوي والمتولد من نبي ومن دسحه حكم المتولد من نبي وتنتفي عن حل النكاح
والديعه **الثالث** اذا اتوا نبي نبي وله اولاد صغيرا فلان كانت الام نرابيه اسير
سرقهم يعرفون بالحزبه بعد البلوغ وان كانت وبنيه فان قلنا نعم يعرفون وحزبه الخلاف
ان الاب اذا اتوا من عن يهود او نصره هل يستدفع اولاده فان قلنا بجهن فلا يعالون وهذا
السوس لا يعرفون هل قبل منه عوده الي النصرانه اولاد قبل الاسلام فيه قولان بعد ما وان
اصر فاشبه العولن انه لا يعال ولحق ما منه السراج عدم ان الاولاد المريدن الحاصلين
في زمن الرده اقول في انهم مسلمون او كفارا اصلون او مرتدون فان قلنا انهم مسلمون
فيعتبروا كالايمان والغزالي ان لم يعرفوا بالاسلام اي بعد عرسه عليهم يعرفون مرتدون وهو
موافق لما قاله الشافعي انه اذا عرض عليه الاسلام فلم ينطق به يكون مرتدا وقال الرافعي ان يعرفوا
بالفرقهم مرتدون وهو موافق لما قاله الاجام في من ارتد في دار الحرب وعاد الي دار الاسلام

انه لا يحكم برده الا بصدر منه رده وان قلنا انهم كفارا اصليون لا يقرون بالجبرية
على الصحيح وان قلنا يعرفون في جنل الساحة والديعة تردد قال الامام والوجه المطع بالتحريم
واصح الوجه ان اولاد المريد من سرفون على هذا القول وولد المريد من المحرم والمقتل من
درهما مسلم قطعاً وان بلغ واعرب بالكفر قل على المذهب الخامس **س** هو خير غيرهم
في ضرب الحرية عليهم على المذهب وعرض اي حرية انه لا حرية عليهم وانه عليه السلام
استقطها عنهم **الشرط** الثاني الملوع فلا حرية على الصبي وادابيع ولد دين لم يعمل
بل يقال له لا تفعل على دارنا الا بحرية فان لم يحرك الحقة ممانته ولن احارب بدلتها في اجابة
الى استئناف عقد وجهان وجه الاول ان لا يات ونسبوا الى النص واهرون المتفق ونسبوا
الى ظاهر النص فان قلنا استئناف العقد فكم فبرق به للمرم ما لمره ابوه فان اي عقد معه
على الدنيا ولو بلغ سفيها وبدل حرية ابية وهي يوق الدمار يهودا لو دخل النياسفيه وطلب
عقد للدمه ولا شك ان الحصة ولا شرط ادن الولي له فلو التزم فوق الدينار فوجهان احدهما
لزومه الزيادة وهو قول القاضي والساني لا يلزمه فان ادن الولي وحرم به البعوى ولو
اخار السفيه المحض بالمان والولي العقد له لتبع راي السفيه ولو اختلف راي السفيه
والولي فيما اذا كان مسجوناً فخاص لا يعقود عنه الخ باتر من الذي قاله الامام المتبع راي
من رغب في الحق ومحتل ان يقع راي السفيه كسلبنا وان قلنا لا نسابعه وبلغ عقد
اسه لزمه حرية ابية فان كانت الحر من الدينار فامع منها فطريقان احدهما انه لو
عقد في علي الحر من دينار واسع من بدل الزيادة فبطلت منه او يرد الى مانه من خلاف
ياتي والفتاى المطع بقوله منه وجهه البعوى ولو عقد سيد على دسار من سفيه
ففي مطالبه بالرياء على الدسار وجهان خرجا على هذا الوجهين **الشرط الثالث** العقل
فلا حرية على المجنون وهو مانع لعينه على المذهب ولو استقر في نفس الامر ولا يوضع منه
فان كان مجنوناً وما وصق وما فوجه احدها انه يعتبر حاله اخر الحول فان كان عاقل الاخر والا
فلا وهو احسار العقل واصحابها ان ايام الاقامة فلفظ ما دامت اخر منه دينار وباليها
انه شرط العقل وجعل يوجب عليه الامام بوجها عند القياوى ورايها انها توضع
منه والمجون المطع فلاحى وخاسها انه لا حرية عليه وهذا اذا فاضا من غير يوم
ومن يوم او يوم من اوله فاذ كان من يومها ومن يومها وعشرين يوماً فالحكم للعقل هذا

كله

كله اذا عاينا فاما لو افاض نصف السنة وحرر باقيا فكم لومات في اسائها ولو كان مجنوناً فافا وبعد
انقضاءها فاول سنة الحق ولو وقع من سوار عليه الاقامة والمجون في الا سرقا **س** الامام
وما ذكرناه من الخلاف في المسئلة لا ياتي منه في سائر الاحكام اعتبار الحول ولا العلق وانما ياتي بعلب
احدهما ويخصص طر واحد في رمنة بحكم **الشرط الرابع** الحرية فلا حرية على الصبي ولا على
سيد سفيه سوا ان فما او مديرا او ممانتا ولا على من بعينه رفق ووجه انه يلزمه من الله
بعد رمايه من الحرية واذا اعطى العبد فان كان من اولاد من لا يعرفون الحرية عرض عليه الاسلام فان
اباه الحق بالمان وان رغب في التعرير بالحرية اقر بها سواء اعطاه مسلم او ديني ولو كان معتقه
دنيا فهل يسانف له عقداً يلقى بعد سده في حقه ويؤخذ منه حرية او يؤخذ منه حرية حر
من عسانته فمد بده اوجه اصحها اولها **الشرط الخامس** الذوق فلا حرية على المراه والحش
التميل للمراه فان يات ذكره بعد ان اقام سنة فأكفر في احد حرية مامضى وجهان تقدم
النوي انها تؤخذ وهو طاهر اذا كان في دار الاسلام تبعاً لاسمه ولذا ان بلغ تؤخذ منه حرية
اما اذا قلنا لا بد من عقد او ان دخل الساعر بالغ فهو كالحري الذي دخل ولم يسعده وقدم ان الصحيح
فه عدم الوجوب ولا فرق في المراه من ان يكون في دارا على وجه السمية بعد امان ام لا والرجل
يسمى بعد الدمه عند الاطلاق او المراه وراه وكذا اولاد الصغار في اظهر الوجهين وفي
روحانه طرمان اظهرها اظهر الاولاد وبناتها المطع بعد الاستتباع ولذا ان يستتبع بالشرط
افاره من النساء سوا ان يحارم ام لا والصبيان والمجانين وروجانه وليس له استتباع النساء
والصبيان والمجانين الذين لا يراه به وبناتهم واشبهه الوجهين اراله استتباع النساء والصبيان
الذين به وبناتهم مهاره ولو دخلت مراه او صبي ومجنون من اهل الحرب دياراً عن غير تبعه ولا امان
فاسرناه ما ررهما بنفس الاسر ولا يحصل ذلك بنفس الاخول والقدرة عليه ولو دخل رجل
منهم كدله بحر الامام فانه من المل والاسترفاق والمن والغدا **س** لو حاصرنا قلعة فيها
رجال ونساء طلبوا الصلح على ان يودي الحرية النساء دون الرجال لم يحاربوا ان صولحوا عليه
فالصلح فاسد ولو يوديوا الحرية على انفسهم ونساءهم وصبيانهم وبناتهم فبطلوا من الماهم
جاز ولزمهم ما يديون وجرى مجرى زيادة بدلها في حرهم ولا يظالم النساء والصبيان
والمجانين بحرية ولو يوديها من مل النساء والصبيان والمجانين دون الماهم لم يحرقوا ان لم يكن بها
الا النساء فان حصرنا من رفا نفس الفتح وان لم نسحبها بطلب الصلح على مل الحرية لدفع

الزق عنهن فمدحكي الراقي فيه طرفان أحدهما طريق الجمهوران في أحاسيس قولهم مصو
أحدهما أهل لا يحسن فان عقد لهم على ذلك لم يحرجهم لم يعرض لهم حتى يرجعوا إلى القلعة والباقي
انه بعد لهم الدمه فعلى هذا ما منهم ونسبوا عليهم حرمان احكام الاسلام عليهم ولا يسرقون
ولا ماخذ منهم شيئا وان اخذ شيئا رده الى ان يبدله عاروبه يانه لا يحب عليهم فيكون حبه
ولذا لو فعلت الساحة حربه بطلب عقد الدمه بحربه بدلها قال الامام فانها وبشرط
احرا احكام الاسلام عليها وتعلمها ان لا حربه عليها فان بدلت شيئا بعد ذلك فهو حبه
لا يلزم الا بالعص وان طلبت العقد من احابها اليه بالشرط المذكور قال والقول لا ينعقد
على انه لا يقبل شهر الحربه الطريق الثاني انفراد الامام والقول ان في لزوم قبل الحربه
وتترك ارفاقهم وجهان قال وقد حكى هذا الروايات عن بعض الحراسين وعلط فيه ويمكن ان
يرد به الامام وما ادعاه من انما والقول على قول الحربه غير مسلم لكنه المشهور فقد قال
العوراني على القول الثاني انما اخذ منه الحربه وحياه الماوردي وجهان عن اسرارهم وقال
القاضي لعربا عليه انها تؤخذ منهم سنة واحدة ولا سكر سكر السنين وقد حكاه
الامام وصعبه وقال هذا يكون مفادا ولو كان في القلعة رجل واحد قبل الحربه حاربه
السابع العصه لدا اطلبوه وقله الامام بما اذا كن من اهله وقال له مرادهم باطلا فهم
الشرط السادس الثامن للعصا وفي اخذ الحربه من ليس بها هباله كالرمي والراهب
والشيخ الثاني والاعلى والاعبر من عدم الخلاف في ما هه طريقان أحدهما انه يسى على
الخلاف في قلهم فان جواراه احدث منهم وان منعاه فلا يقررون بغير حربه وقال القاضي لمحقون
بالماسى والثاني القطع بانها تؤخذ منهم والصحح المنصوص بانها تؤخذ منهم السابع القدر
على اذ الحربه وفي وجوبها على العذر العادى على الكسب فلو ان احدهما لا فحلى هذا بعد
له الرزقه على شرط احرا احكام الاسلام عليه وبدل الحربه عند القدره فاذا اسر ابتداء
حواله من حربه وقال الامام اذا اسر منتصف السنة طوبى عند تمامها بدنيار
فامل واصحابها ماتت وبعد له الدمه بالحربه فان اسر اخر الحول احدث منه والا استقر
في دمه الى ان يوسر وكذا في طحول وقه وجه انه لا يهل ولا يفرى الدار وقال له اما
ان يمسب في حمله او سلول ما منك وقطع به بعضهم قال الشيخ ابو حامد
ولا خلاف انما بعد الدمه للغير العاجر بالحربه وبانه جماع قال الراقي وباني ما

ينارج

ينارج فيه وسعربانه لا يمكن من دخول دارنا والاوامه بها والطاهر الاول السركن
الرابع الباع التي يعرفونها وهي بلاد المسلمين لا الحجاز وهو بعض جزيره العرب وقال
جماعه من اصحاب الحجاز الحريه وحكى سبه ذلك خلافا في بعض البلاد وخطوه فيه قال
الشافعي رضى الله عنه وهو مله والمدنيه والهمامه ومحالها اي فراها اسير ويدخل فيه الطائف
ووج وهو واد عمده وهما من مرامكه وحبروه من قرا المدنيه وفي نعمهم من الاقامه في الطرق
المقدم من بلاد الحجاز وجهان اصحهما النفع ولا ينعون من يكون من رتب الحجاره كالعاص ولا
يكون من الاقامه في المرب الا ودر ما سركون في البر واصحاب مله ايام ويسعون من الاقامه
في سوا حله ومن الحجاره المسكونه في الحريه في حاله ولواستادن في افر في الدخول الى الحجاز
لل امام وناسه دون غيرهما الاذله ان كان فيه مصلحه للمسلمين من اذ ارساله او عقد هدنه
او دمه او حمل مراه او ماع لحاج المسلمين اليه وكذا ان كان برجل الحجاره ليس فيها لرحاجه لنا لكن
يستمر ان اخذ الحجاره سببا وقدره الى راي الامام وساقى الهام في ذلك ان يشاء الله ولا يمكن من
مالا دن من الاقامه اكثر من ثلثه ايام غير توفى الدخول والخروج ويسرط عليه ذلك فان ثلثه فونه
ديون على الناس حصلت بمعامله بعد الدخول او بطريق اخر ولم يمكن من قبضها وطمسها في قبضها
وبخرج ولو كان مسلم من تلك الى اخره ونعم في كل واحد مله ايام لم يسمع ولو دخله بعد اذن
الامام او ناسه اخر وعذر ان علم انه ممنوع منه هذا طه في غير الحرم واما حرم مكة ولا يمكن
الحاق من دخوله توجهه ماسوا مساجده وغيرها فاعل جافير رساله والامام في الحرم بعت البتس
سمع رساله وسهر اليه فان سمع من اذ الرساله الامساو حرج الامام اليه وان جالينا طروا سلم
خرج اليه من ماطره وان جابهم خرج اليه الراعيون في السراوله كان له مال او دين وكل مسلا
في قبضه ولو بدل فافر على دخوله مالا لم يحب اليه فان اجس قالا دن فاسد للث لودخل اخر ولزمه
العوض المسبي لخلاف غيره من الاجارات الفاسده حيث يحب فيها اجره المل وان لم يسه الى المصح
المشروط وحبس الحصة المسبي ولو دخل مصر اذ اخرج وعذر ان كان عالما بالمنع ولا يحري
هذا الحكم في حرم المدنيه والسكن الروايات ان يخرج منه اذ لم يسعدرا الاحرام وبدفن
خارجا ان مات فخرج لو دخل الحرم باذن او بغير اذن وممن لم يبرصه في بل
سمل وان خفف من نقله الموت فان مات لم يدفن فيه فان دفن في موضع احدهما انه يلبس
ويخرج عظامه وبه حرم الامام والقول وقال الاثرون يلبس بالخروج اذ لم يسقط فان سقط

الذين عنهم فقد حكى الرافي فيه طرفان أحدهما طريق الجمهوران في أحاسيس هؤلاء منصوص
أحدهما أن لا يجب أن عقد لهم على ذلك فخرص لم يعرض لهم حتى يرجعوا إلى العلماء والباقي
أنه بعد هذه الدمة فعلى هذا ما منهم وسيرط عليهم حرمان أحكام الاسلام عليهم ولا يسرقون
ولا يأخذون من ثيابا وان أخذوا منها فلهذا لا بد له عاروفان به لا يحب عليهم فلو نهبه
ولذا لو فخلت الساحة حرسه بطلب بعد الدمة بحرية مد لها قال الامام فانها وبشترط
أحرا احكام الاسلام عليها وعلمها ان لا حربة عليها فان بدلت شيئا بعد ذلك فهو حبه
لا يلزم الا بالقص وان طلبت العقد عن احايها اليه بالشترط المذكور قال والقول لا يسمع
على انه لا يسمع من الحرمة الطريق الثاني ان ترد به الامام والغزالي ان في لزوم من الحرمة
ونزك ارقائهم وجهين قال وقد حكى هذا الروايات عن بعض الحراسين وعلم فيه ويمكن ان
يرد به الامام وما ادعاه من انما والقول على قول الحرمة غير مسلم لكنه المشهور فقد قال
الغزالي على القول الثاني انما أخذ منه الحرمة وحياه الماوردى وجهها عن اسرى هرس وقال
القاضي ليرى عليه انها تؤخذ منهم سنة واحدة ولا يسلم سدر السنين وقد حكاها
الامام وصعبه وقال هذا يكون مفادا ولو كان في العلم رجل واحد فدل الحرمة حار و
الباقي العصبه لدا المصوع وهذه الامام بما اذا كثر من اهله وقال له مرادهم ما يطلقهم
الشترط السادس من التامب للعمال وفي أخذ الحرمة من ليس متاهبا له بالر من والراهب
والشيخ الثاني والاخي والاحير من عدم الخلاف في قلمهم طرفان أحدهما انه ينبغي على
الخلاف في قلمهم فان جواراه احدث منهم وان منعاه فلا يقررون بغير حرمة وقال القاضي لم يقر
بالماس والثاني القطع بانها تؤخذ منهم والصحيح المخصوص انها تؤخذ منهم السابع القول
على اذا الحرمة وفي وجوبها على الفدية العاد على الكسب فلو ان أحدهما لا فخل هذا بعد
له الزمه على شترط احرا احكام الاسلام عليه وبدل الحرمة عند القدرة فاذا اسرا نذوا
حواله من جسد وقال الامام اذا اسر منتصف السنة طوب عند تمامها بدنيار
بامل واصحابها ما يجب وبعد له الدمة بالحرمة فان اسرا آخر الحمل احدث منه والا استقر
في دمه الى ان يموت وكذا في كل حول وفيه وجه انه لا يهل ولا يقر في الدار ويقال له اما
ان ينسب في محصلها او سلوك ما منك ويطع به بعضهم قال الشيخ ابو حامد
ولا خلاف ان بعد الدمة للغير العاجر بالحرية ومانعه جماعة قال الرافي وسياتي ما

ينابع

سارع فيه وتسعربانه لا يمكن من دخول دارنا والاقامه بها والظاهر الاول الركز
الرابع المفاع الى يعرفون فيها وهي بلاد المسلمين لا الحجاز وهو بعض جزيرة العرب وقال
جماعه من الاصحاب الحجاز الحرمة وحكمه به ذلك خلافا في بعض البلاد وغلطوه فيه قال
الشافعي رضي الله عنه وهو مذهب المدينة والمدينة ومحالها اي قراها انهم ويدخل فيه الطائف
ووج وهو وادعده وهما من برامكة وحبروه من قرا المدينة وفي نعمهم من الاقامه في الطرق
المتمه من بلاد الحجاز وجهان اصحهما المنع ولا يجوز من يكون من رتب الحجاز كـ القاضي ولا
يملكون من الاقامه في البر الا ودر ما يملكون في البر واوصاء بلبه ايام وسعوز من الاقامه
في سوا حله ومن الحجاز المسكونه في الحر وفي حمله ولو استاذن في الدخول الى الحجاز حار
لل امام وناسه دون غيرها الا ان كان فيه مصلحة للمسلمين من اد ارساله او عقد هدنة
او دية او حمل مره او ماع لحجاج المسلمين اليه وكذا ان كان رجل الحجاز ليس فيها لرحاله لئلا لكر
يستتر ان واحد بحاربه سنا وقدره الى راي الامام وساتي الهام في ذلك ان يشاء الله ولا يمكن من
مالادن من الاقامه اكثر من ثلثة ايام غير يوفي الدخول والخروج ويسرط عليه ذلك فان ثلثه فوجه
ديون على الناس حصلت بمعامله بعد الدخول او بطريق اخر ولم يمكن من قبضها وط مسلا في قبضها
وخرج ولو كان مسلا من بلد الى اخر او نعم في كل واحدة بلبه ايام لم يسمع ولو دخله بعد اذن
الامام او ناسه احر وعذر ان علم انه ممنوع منه هذا طه في غير الحرم واما حرم مكة ولا يمكن
الحاق من دخوله بوجه ما سوا مساجده وغيرها فان جاز فبرسالة والامام في الحرم بعت البيت
سبع رساله وسبي اليه فان اجمع من اد الرساله الامسا حرج الامام اليه وان خال لينا طروا سلم
خرج اليه من ماطر وان جازهم خرج اليه الراعيون في السرا وله مال او دين وكل مسلا
في قبضه ولو بدل باقر على دخوله مالا لم يحل اليه فان اجمع فلا دن فاسد للذ لو دخل اخرج ولزمه
العوض المسبي بخلاف غيره من الاجارات الفاسدة حيث حب فيها اجرة المثل وان لم يسه الى المصح
المشروط وجبت الحصة المسبي ولو دخل بعد اذن اخرج وعذر ان كان عالما بالمنع ولا يجوز
هذا الحكم في حرم المدينة واسلم حسن الروايات ان يخرج منه اذ لم يسمع الا حرام وبدفن
خارجا ان مات فـ خرج لو دخل الحرم بادن او غير اذن ومرفق لم يبرصه في بل
سئل وان حث من ثقله الموت فان مات لم يدفن فيه فان دفن في حيطان احدهما انه يلبس
ويخرج عظامه ويحرم الامام والغزالي وقال الاثرون يلبس ويخرج اذ لم يقطع فان يقطع

ترك وسيد بعضهم الى النصر والتمات في الحار وحارج الحرم قال الامام ان كان في وسطه فان تغذر
نقله دفن فيه ونواربه مواراه الحنف وان كان في طرفه نقل وقال الاكبر من مدونه وقال البعوي
ان امكن نقله فلان يغفر نقل فان حنف عليه القبر دفن للقرويه وفرع الامام على ما قاله انه لو دفن في هل
يلتشر وخرج عند التمكن فيه وجهان **قال** **الرافعي** والظاهر المنع ولم تورد المعظم سواء
ولو مرض فيه حارج الحرم **قال** الامام ان من ابقاه من غير مشقة عظمه طه وان حنف فيه
الموت ترك الى ان يغفر فلا وسعي ان يترك الى ان يغفر ايها المشقة طاهره او مشقة يسيرة
على الاحتمال فيه وان كان سقم مشقة عظمه ولا تخاف الموت فاصح الوجهان انه يغفر **قال** **الرافعي**
حوار الجمهور انه لا يغفر ولا يغفر ان هذا كله فيما اذا رادت مده مرضه على ناله ابام وحيث دفن في
الحار لا ترفع من اهانه له **فروع** ادا قدم وطهر الحار فالاولي ان يرسل الامام في فضول مسان
المسلمين او دار امهيه لذلك فان لم يسر له انزلهم في المسجد ويجوز تعليم الكافر القرآن اذ ارجى اسلامه
ولا يجوز اذا حنف منه الاستحقاق واسار النور الى حلال في الحالة الاولى ولا يجوز تعليم الفقه
والعلم والاحبار النبويه اذا حنف استحقاقها ولا يسعون من تعليم الشعر والعلوم **قال** **الرواني**
ومنع بعض الفقهاء من دخوله الى بلاد تاجاره او سفاره لم يلب له اظهار الخمر والخمر ولا بادل له
الامام في حملها الى دار الاسلام **المرحوم** **الحامسي** في الواجب على اهل الدمه وهي خمسة امور احدها
نفس الحرية التي عرفت بها الدمه واولها دينار في كل سنة على كل مسلم سواء كان فقيرا او متوسطا او غنيا
والثاني ما يقع عليه التراضي فالدينار هو الاصل فان راي لاحد ان يأخذ منه ما لعله ما يلبس جاز **قال**
الامام اولها دينار او ايسر من عشرة درهما بعد مصلوته حاله قال والدينار في العواهد معاملة بعض
درهم الا في الحرية فانه مقابل ثلثي عشرة درهما لقضا عمر بن الخطاب على ان فقه الدينار كانت
حسد اسعير درهما وما ادعاه في مقابلته بعسره لا توافق عليه وليس على الامام ان يحرم ما يلبس
ما عليهم من السحبان ما سكرهم حتى يأخذ من المتوسط دينارين ومن الغني اربعة قال الامام وذلك اذا
لم يعلم الحار حوار الاقضا على الدينار فان لم يطالب الرمان اسماحه فان استعوا من بدل ريان على
الدينار وجب تعريضهم به وجب عقد الدمه اذا بدلو الحرية على الصحيح ولو بدل الكافر زمان على
الدينار لم يملكه ولكن واجبه عليه والي ان يعطى الدينار فالصحيح ان الزيادة تليمة فان
امتنعوا ان ياقضوا للعهد فالواضع من ادا الاصل واذا استعصم عهد بذلك او سله صرحا
فعل او سله المامن فيه فولا ان يمان فان لم يمان فعدا وطلب العهد بدسار اجب اليه ولو طلب العقد

في

في الحال ولا ابلاعه فساوى ثم ان كان بينه العهد بعد مضي السنة لم يمان ما التزمه ما ما وان كان في امانها
لزمه مسدا ما مضى بعد ما على الصحيح في ما ادا امان الدمه في امان السنة وغر الشافعي ان الحمام لو شرط
على قوم ان على قهرهم دينار او على المتوسط دينارين وعلى الغني اربعة حازر والاعتبار في هذه الاحوال
موقوف لا حد دون العهد وما سبها ومن ادعى منهم القبر او المتوسط قبل قوله الا ان يقوم منه على خلافه
فروع **الاول** لو اسلم او مات بعد السنة لم يسقط الحرية بل يؤخذ منه ومن يرثه وكذا لو كان
مضى عليه سنة او سنون فان لم يودها احد لخل سنة مقدمه على الوصايا والارق ولو كان عليه
دين فطرفان احدهما اليها كدبون الناس فان صاف عنها ورعت عليها والباقي ان فيها الاقوال الملبه
فيها اذ اجمع حواله نغالي وحق الادمن **قال** **الثاني** انها سواء في الوافي والظاهر السوية فان
تب الحلاق وهذا المصوص وعط الغالي في كل طريق فاطم سعدم الحرية ولو اسلم او مات في امان السنة
ففي احدهما ما مضى منها طريق اطهر فافيه قولا اصحها نعم والقولان مسمان على قولين **قال** **الرواني**
للو حبوب في الرء او سلع الوحوب ما ولة والمده مضروبه للادا وخصصها بعضهم بما اذا مضى
فل الاسلام والموت الثمن اربعة اشهر فان لم الاربعه فماد وبها فلا حشى قطعها والطريق
الباقي القطع بالاول والثالث القطع بالثاني وخصصه ابن نجى بالموت **الامر** **الثاني** في حوز الامام
بل سحبه كذا في السنة ان يشرط على اهل الدمه ادا صولحوها في بلدهم على ان يكون لنا اولهم ضا ومن
يظفرهم او غيرهم من المسلمين ادا رضى وابه وسيرط فيها امور احدها بيان عدد الصبيان والرجال
منهم والرجال وقال لما ورد انما يشرط العدد ادا جعلناها من الحرية اما اذا جعلناها جازحه
عنها فحوز الاس عدد هم وتسوي بينهم في عدد الصبيان **قال** **الرواني** والحرية وعاوونهم ان
ان تعاوونهمها على الصحيح فاد اجل على الضيق صياح عشرين مالا جعل على المتوسط صاوة عشرة وعلى
الفقر خمسة على القول بخلافه على الفقراء ووجه انه يساوي بينهم فيما وان تعاوونوا في الحرية **قال**
الرواني ولو شرط عدد الصبيان على جميعهم ولم يصلح لوقال يصنعون كل سنة ان مسلم لغيرهم
لورعون فيها منهم او يحمل بعضهم من بعض **قال** **الثاني** بيان قدر الطعام والادم وحسبها فيقول
ليلا دار طلائع الحرية وادمن السنن ويلون من حسن طعامهم وادامهم ويسوي من القنى والقدر **قال**
الماوردي فان كانوا يمانون بالخطه ويتادمون باللمم اصافهم بذلك وكذا ان كانوا يمانون بالشعر يتادمون
باللبن ولما الفوا والماوردي انوايا يكونه غالبا ليروم شرط عليهم في زمانه وليس للاصناف ان
يظنهم مللن يقال من هو ايسر ولا دح حلالهم ودجاجهم ولا الفواة النادون والجلوا

ولا ما سميته بشرط حكمه اسى وهو كلام فيه نظر وليس حسن علف الدواب من السن والحسنس او اللب
وذلك يختلف الدواب باحلافها من الابل والحمل والحمير وان ذكر السعير من قدره وعن النضر ان اطلاق
العلق لا يعمى السعير وهو معنى عدم اشتراط بان جنس العلف ط الصفاء او كلام الماوردي بعدم
قاله **الرافعي** والا شبه انه لا يشرط بان قدر العلف وان لم يصفه عبارة الوجير **بالبال**
ان سأل من لهم في حصول ما زلهم او حاسبهم او سئل العفرا الذي لا يصون واللب بحسب يرفع الحر
والرد ولا يحرقون رباب النارل عنها وان صاف في اسراط الصاف على الفقذ ابله اوجه
اشبهها وهو ظاهر النص وانما هما من واما لهما بشرط على قول المعمل دون عن قال الرافعي ويمكن
ان يسن الخلاق على انها محسن من الحره ام لا وفيه نظر ومعاون في المسكن من العنى والعسر على
الاصح **السراج** يشترط ان يكون من فله يقامه من يوم الى ملكه وقال ابن الجلسي بشرط على المتوسط
ملكه ايام وعلى الغنى ستة ايام وقال الامام اذا حصل التراضى على الزيان فلا يعرض وقال بعضهم
من عدد ايام الضاوة في السنة طيه يوم ونحو كونه نصف الغنى ما به نفس ما به يوم قال الماوردي
ولم يسن عددها واخصر على ذكر ملكه ايام عند قوم ط طايقة فوجهان احدهما لا يجوز جعلها
اصلا والى يجوز ان جعلناها ورا الدسار واهل الضيافة محسوب من الحره ام زايده عليها
وجهان اظهرهما الثانى وقد روى عن الشافعي انه لو صا لجمهور على الضيافة وحدها لم يحد وعلي
الاول لو سئل من سأل لحد حال عند محاسبتهم عليها وجب ان سئل الدينار وقال الماوردي لا
مطر الى مقدارها ولو اراد الامام بعل الضافة الى الدنانير بغير رضاهم فوجهان وقال الامام
الصحيح عنى ان الضيافة ان جعلناها من الدينار الذي هو الاصل فله ذلك وان جعلت زايده عليه
فالوجه القطع بالمنع وجب رد الى الدنانير برضاهم او بدونه فكل بلون المصارف العامة او محص
ماهل الذى يسن على ان الضيافة محسن من او نعم المسلمين فيه وجهان اظهرهما الثانى وقال الماوردي
ان جعلت من الدينار اخصت بهم وهاكخص بها الحمارون منهم او نعم اهل النى قل فان جلت من
ورالدسار ونسج المصارف المسلمين بها سوا فان قلنا انها في اصلها مختصة باهل النى والدينار
الذى هو اصل اولى وان قلنا انها من المسلمين من يخص بدلا باهل النى فيه وجهان والظاهر عند
المصنف الاحتياط والوارد الصد ان احد منهم عن الطعام او طعام الامام الملكة في اليوم الاول
لم يلزمهم وله ان يحد طعام اليوم الاول ويذهب به ولو لم ياتوا بطعام في اليوم الاول فله المطالبة
بمن القدر ان جعلناها من الدينار فله ذلك والا فلا ولو راجعوا في ازال الصد والخيار له ولو تراحم

الضيافة

على واحد والخيار له **قال** الماوردي ان ان مصر عدد اهل الناحية عن ضافهم ففرع بينهم
وصنف كل واحد من وقع في مرعته قال غيره هذا اذا ساء وفان سبق احدهم فهو احق وعن الشافعي
انه لو علب واحد ودخل المنزل صار احق والاولى ان يكون للاضياف عريف برهم ولا يلزمهم اجره
الطب والطعام ولا من الدوا **الامام** **قال** الامام انه عند اخذها ولا اصحاب فيها طرفان احدها
وهو قول جماعة من الجراسان من اهل الامام والغزالي وتبعهم الرافعي انها تؤخذ على وجه الامانة والصغار
بان يطاطى الدين راسه وهو قائم وحنى ظهره ويضعها عنقه في المسور فاخذ المسور لحيته ويضرب
في لمارفه **قال** وسنه ان يكون الصرب في احد الحاسن ولا يجمع بينهما وفي كونها مستحقة او
مستحبة وجهان اصحهما الاستحباب ونحو اعلمها جواز تويل الملم في اداها وصماها والمحواله عليه
قال الامام والوجه طرد الخلاف في تويل الدين ايضا لحلاق تويل المسلم في عقد الدمه فانه جائز
وطس الامام هذا البناء الثانى وهو ما اورن الجمهور وحكمه عن النضر انها تؤخذ منهم برفق كسابر
الديون قال النووي وهو الصواب **فخرج** اذا سأل من يجوز له عقد الدمه ان يعقدها على بدل
الزكاة الواجبه على المسلمين فضا عقه باسم الصدقة دون الحره اجسواله ولا يخص ذلك بالعرب
على الصحيح وهي حره باسم الصدقة تصرفها لغيره ولا يوجب من اموال النساء والصبيان والمجانين
وان وجبت الرقوة فيها لو كانوا مسلمين بطريق الحاصل من ذلك فان كان يبيع بغيره الجبره الواجبه
اذا جعل على ط واحد دسار فلا شئ عليهم وان لم يغب به بان كان بعضهم ليس له مال زكوى زيدى
التضعف الى ان يعايل كل واحد دينار **وقال** الماوردي لا يطالبون بشئ اخر وقال انوا يحق
لا يجوز هذا العقد اذا كان منهم من لا مال له زكوى او كان لهما اخود منه لا يبيع دسار وطرن
فيما اذا السرم واحد منهم عشرة دنانير لكونه منعه وعن نسعه معه والذهب الاول ولل امام
ان يخذله لمسال الصدقه والاقتصار على قدرها او نصفه اذا راء وحصل به مقابلها واحد
بد دينار او ارادوا السحب بعضهم زيان شئ على قدر الصدقة ولل امام فيما اذا كان قدرها احتمال
واداخر او عسر العدد ولم يعلم هل ينفى الماخود بقدر الحره لكن غلب على المطن انه ينفى ففى
الاكراه وجهان والامر الامام الاحتياط به وادخال الفقذ في الحساب يخرج على الخلاف
في وجوبها عليهم ولو زاد الماخود باسم الصدقه على دينارين كل واحد وسكنا وسالوا اخذ
الدينار عن كل واحد باسم الحره اجسوا في الاصح ولا يخص وصيغه العقد ان يقول الامام او نايبه
صعفت عليكم الصدقة او جعلت عليكم صعب الصدقة او صا لجمهور على صفها ويهلون ويستترط

عليهم بالاموال الزكوة وبقدر الصدقة ولو سألوه ابتداء فاجابهم لم يحاجوا الى قول بعدد والظاهر
انه لا تأتي فيه خلاف الاكتاب في البيع ونصف الماخوذ لا المال الماخوذ منه على الصحيح وفي حط
الاوقاف عنهم بله اوجه بالمها انها تحط ان ادت الى الحرمة والا فلا فيما جاز من سبعة ونصف
من الارض بلساه ولو ملك سنه وتل من الابل احدث منه انما يكون فان لم يوجد في ماله او
سر الى ابنتي محاض احدا من الجيران والاصح ان الجيران لا يصعب ولا يصعد الرد عليه قطعا
وهل سيطر وجود المصاب من اول الحول الى اخره فيه وجهان ولو وجد في اوله دون اخره فان
كان بلف فلا شيء وان طر استبدل به عن اخذ منه التوجه الواجب للتمسك ولو باع بعضهم الارض
فرض على متحصلها من البمار والزرع للحرمة باسم الصدقة مع البيع ثم ان بقي مع الباع ما بقي الحاصل
منه بالتسوية عليه فذلك والا حولت الوصية الى رفق وان كان المشتري مسلما فلا شيء عليه فيها
الا ان يزرعها فحب عليه العشر وقد سقط الضعيف وكذا الواسم هو وبهذه الصيغة نصارى
العرب وان كان دميما فان كانت الجذبة مضروبة على رقبته فذلك وان كانت على ارضيه زاد الوجب فيها
استمره الامر الرابع وجوب العشر على الدمي اذ التجار في الحجاز وليتبع الهام في ما على الكافر
التجر في بلاد الاسلام مطلقا فان اراد حذني دخول ارا الاسلام لتجارة فان دخل غيره او تناع
سبب حاحه المسلمين اليه فيقتضي هلام الاصحاب انه يودن له ولا يشترط عليه شيء وان دخل تجاره لاسب
الحاحه اليها جاز ان يادن له ويشترط عسرا معه من مال التجار وان لم يسطر عليه شيء فمؤخذ منه
العشر الا لو خذ منه شيء في وجهان احدهما الثاني واما الذي فلا شيء عليه اذ التجار في بلادنا غير
التجار وقال لا يوردي وتبعه القماني ان شرط عليه في العقد انه التجرة فعليه كذا من تجارته اخذ
منه وهو زيان في الحرمة وتسرى على الحرني الداخل السالا اذ رساله او سماع كلام الله شيء وليس للامام
منعه ولا يوظف مال عليه وان كان مع مال التجار لم يعسر وان كان قد سطر عليهم ان من دخل تاجر
اخذ منه العشر وقبل يؤخذ منه ولو دخل دمي الى التجار لا تجاره بامان ورددوه فلا شيء عليه
في الاصح وقبل يلزمه اقل الحرمة دسار واما ان دخله للتجار بالادن والتجر فان شرط عليه نصف
تجارته او خمس اصع الشرط وان لم يسطر عليه شيء فنفي اخذ نصف العشر منها وجهان بالوجهين
في الحرني اذا دخل بلادنا للتجارة بالادن من غير شرط هل يحجب عليه العسر والامام ان يرد
المشروط على العسر اذ اراده على الصحيح ولان بعض من العشر الى نصفه فما دونه في الحر
وما يحتاج اليه المسلمون ولو رغب الضرمة من اهلها في اظهار الوجهين اذ اراده منهم من هم

به وحقل الوجهين فيما اذ اراد الامام الادن للدمي في دخول التجار للتجارة بغير شيء وفيه الرافعي الخلاف
من الخلاف فيما اذا دخل الحرني دارنا للتجارة بالادن من غير شرط هل يلزمه العسر قال ويحمل ان يكون
احدهما مسان على الآخر ورجح جماعة المنع من رفعها ولا ما حد الضرمة من تجارته الحرني ما دام
مسرودا في بلادنا حتى يرضى عليه حول وكذا من الدمي الحرني في التجار بلساه حتى يظالم
به في موضع اخر ولو خرج الحرني من عاد الى بلادنا بالمال في الحول لم يؤخذ منه شيء بل على
الصحيح ووالا لو اشترى يؤخذ منه طما دخل ولا اعتبار بالحوال في حقه وحصل الامام والغزالي
الخلاف هذا اذا اردد الدمي او الحرني الى التجار خاصة وجرت اعصار الحول في المال الذي يرد به
الحرني الى ما عدا التجار فالأوهده لطلبه على قول من يصط الماخوذ بالعسر اما على قول من يجوز
الريان عليه فلا بعد على اصله بل يرد العسر في السنة ويكون ذلك بكسر الضرمة لا بكسر البمار والامام
يحرر ما نصرة من ان يسوفه مرة او مرات وفي هذا نوع وقد حكى القاضي عن النصرة اذ اشترط
ان ياخذ في كل سنة مرس او في طهر من او في طهر من يحضرون بها جاز واسع شرط ولو قل للحرني اسير
الريان على العشر فهل يلزمه ذلك قال الامام يحمل ان يملك يلزمه كريان الحر وان مال لا وهذا
مواعده لا عقلة الرجوع الى العسر واحار هذا هو للعزالي والاول اوردته الاوردى وقال
فان يقض شرطه بطل حكم السوط وجاز استيفاء صلح بدميه مما اراده من ريان على الاصول او يعصال
فروع الاول المراه المعصومة تنبئها لزوجها او قريتها في عقد الدم او تبنا منها
اذا اردت للتجارة في التجار او عين حكمها حكم الذي والحرني المستامن في ما تقدم الثاني
لو كان المشروط الاخذ من مال التجار احدث الضرمة سواء باعها ام لا وان كان المشروط الاخذ
من شيء لم يؤخذ منه ما لم يبيع بالمال لو احدثنا الضرمة من تجارهم لم ياتوا بها من بلادنا
بما فيها تجار وحاجوها الى بلادهم قال لا يوردي ان سطر عليهم في دخولهم وحروجهم اصح
الشرط والا فلا شيء عليهم الرابع اذ اسطر عليهم العسر في اعيان اموالهم وجب على
طهر جملة الى بلاد الاسلام من حرني دمي ومسلم واحد من المسلم يرضى الى اليمن الذي
اساع به منهم وما اداه لهم سعة اسرار الثمر وما يودنه الى الامام عشر المير او عشر الاصل
وحالفه هذا ما اذا كان العسر في دميهم فانه يؤخذ من الحرني دون المسلم لانه حرته محضة وفي
احده من الذي وجهان الواجب الخامس التجار اذا حلفنا طابعه من التجار على المقام بلا دم
تجراج يردونه طهر من ارضها فذلك على وجهين احدهما ان يرضى لهم على ان يكون الاراضى لنا

والبلاد تلبه لاسم الاول بلده ساهما المسلمون كبنغداد والكوفة والبصرة فاذا امرنا اصدافها بالحرب
لم يكتفهم من احدات كنيسة وهن معبد اليهود ولا معبد وهن معبد النصارى ولا صومع راهب ولا بيت
نار للجوس فلو فعلوا ذلك على علم منا بعصاه ولو صالحهم الامام على التمكن من ذلك والعقد باطل وما
يوجد في هذه البلاد من الجنايس والبيع وسوز النيران لا يفسد الاحمال البهائم في قرية او قرية
فانقلها بعمارة المسلمين فان عرفوا احدات شئ منها بعد عمار المسلمين بعض وقال الماوردي
انها سمعوا من احدات كنيسة التعداد فاما احدات كنيسة لروا المارة فيها فان شركوا بين المسلمين
وسمهم حار احداتها ولن يضرها عليهم فوجهان والذين ذكره ابن الصباغ الجواز وفي معنى البلدة القديمة
التي انشأها المسلمون بلده محض عنوه فان لم يكن فيها كنيسة او كانت واهدمت او هدمها المسلمون
بلده محض عنوه فان لم يكن فيها كنيسة او كانت واهدمت او هدمها المسلمون ومحض البيع او بيعه
فلا يجوز احداتها ولا في معانها لانهم ملكوها بالبيع فلو اراد الامام ان يتركهم طائفة تحربه وترك
لهم كنيسة قديمة قايمة فهل ذلك فيه طرفة عين احدثها فيه وجهان احدهما بيع ومحض الماوردي
وسلم وابن عسرون وقيل انه طاهر بنصفه والام واصحهما المنع قال الماوردي وعلى هذا الوجه
لمسلمون على حالها بيع وكناس فوجهان احدهما يجوز استصحابها لخالها والى لا لذوالها عنهم
بسلك المسلمين فصارت كالنبا المبتدأ والطريق الى المرازمة القطع بالمنع ولا خلاف انهم انه
لا يجوز احدات كنيسة معها وان امرناهم على كنيسة قديمة على الوجه الاول وتراكم البلاد
التي اسلم اهلها من غير مال بالدينه والى لا يجوز احدات كنيسة فيها وما في معانها الثاني
بلده محض صلحا على ان يكون الاراضي والابنية للمسلمين وهم يسكنونها بخراج فان شرطوا ان يبقوا
الجنايس والبيع حار ولم يفسد وقا لهم صلحا على ان يكون البيع والجنايس لهم وما سواها لنا
وان صلحا على احداتها حار وقال ابن الصباغ بشرط ان يعنى الموضع الذي يبنى فيه وان
الملكوا الصلح فوجهان احدهما انها بيع والجنايس نفيم بالعم الدور وهو اشبه
عند الدامي والثاني انها سعى لهم ويكون مستقناه بغيره الحال فانها من حارجه اسرارهم
واخباره ابن عسرون والحلاف راجع الى ان المسلمين هل ملكوها وسمعوا من الجدي قضا
الثالث بلده محض على ان يكون الاراضي لهم وهم يودون للخراج فيدون على بيعهم وكنائسهم
لان البلدة ملكهم وقال الماوردي البلد دار اسلام علم الشرطة وهم اهل الدية ومقتضا
ان يكون الحكم في القسم الثاني والمشهور الاول وفي منعم من احدات البيع والجنايس وجهان

اظهروا

اظهروا اهم لا يسمعون وقال حمام هو المذهب ولا يسمعون من ضرب الناقوس واطهار النجوس
والخنارير والضليب واعادهم ولجهر بقره النورم والاحل قطعوا ولن كان المسلمون يدخلونها
وفي منعمهم من رتبون الخيل وجهان الماوردي وسمعوا من ايو القواسم وبيع الاحاروما
مصر ربه المسلمون في دارهم قطعوا وفي كلام الماوردي في هذا الفصل بعض ما ذكره بعض
بابا الكنيسة القديمة والمنع من الاحداث وذلك على الوجه المعنى الى العداوة في ما هو ملحق
بالقسم الاول وهو ما اذا كان البيع عنى او على القول بانها الكنيسة عند الاطلاق وفي القسم
الثاني وهو ما اذا كانها على ان الارض لنا صلحا وعلى الوجه المتقدم في المنع من احدات
الكنيسة في القسم الثالث لا يسمعون من عمارتها اذا استهدمت ولا يجب اخفاء العمار على الصبيح
ولا يباس باظهارها وعلى هذا يجوز بطمس داخلها وخارجها واعادت الحدار الساقط وتاسمها يجب
وعلى هذا يسمعون من بطمسها من خارج واذا كان المستهدم الحدار الخارج فلا وجه الا ان يمسوا
حدارا داخل الكنيسة ومدبر الحاحه الى حداربان وباب ورابع فصاعدا وبني الحدار الى
ان لا يمسوا من الكنيسة سوى الرابع ويكره ان يمسوا صاحب هذا الوجه باسمال سترفع
العمارة من ورانه او ملحقها في الليل وفي هذا يوجب ولو اهدمت الكنيسة المهاد فاهلها عاداتها
على اصح الوجهين وقال الماوردي الصحيح عندى ان يطر في جرابها فان صارت دراهم مستظرة
بالمواثيق ينعوا وان كانت سعة ناسه الانار والجدران وان لم يسمعوها فان يسموها لا سيما انها
لم يسمعوها وهذا منه بعض جراب الوجهين عند الاصحاب في الترميم ايضا ودكره في احتمالين
لنفسه وحرم بان ينادى او ينادى الصلح لا يجوز اعادته قال الامام والحلاف مفرغ على
الصحيح في عدم وجود اخفاء العماره وان قلنا لفسد اعادتها لم يجر لهم الزيادة في خطها على
الصحيح ولا يسمعون من ضرب الناقوس في الكنيسة اذا لم يسمع صوت حارجه وسمعوا منه اذا
سمع صوت حارجه على الصبح وسمعوا من ضرب حارجهها قطعوا خالصا بعض بعض
الاصحاب هنا لا يرفع عنوه من البلاد وهي بلاد الحلال صحتها سعد والنجان من مفرق
في عهد عمر واصحابها على يد ابي موسى وبلاد الاهواز وفارس على يد ابي موسى وعمر بن العاص
وعنه من عمر وان وبلاد المغرب على يد عبد الله بن ابي سرح وبنساربه على يد معاوية بعد ان
حاصرها سبع سنين وجرى على يد ابي المهلب في عهد سليمان بن عبد الملك وما في صلحا ارض
عمر بن عبد الله بل اهلها المحرمه له عليه الصلوة والسلام وسب المحدث محمد بن عمرو دمشق

ففيها خاله ومدن الشام فتحها وارضا عنوه وسما بلدا دحرا سان الى بلاد مرو والردود
محت على يد عبد الله بن عامر في خلافة عيسى وما وراها فتح على يد سعد بن عيسى لمحاوهم وفتح بعدها
سروند ومارا على يد المهلب ونسبه والذي فتح في خلافة عيسى وذا طرئسان معها سعد بن العاص
فدروع الاول حال الامام ناووس المحبوس لست اري فيه امرا ابو حبيب الهنغ وانما هو مخطو
وسور يجمع فيها المحبوس والسرا لنجيس والسبع التي يعلو بالسوار الساني بسيل السبع في الصلاح
عن نسبه هدم اهلها بعضها وحدود لا لاستهدام بل طلبا للنجيل والاحكام هل بعض فاجاب
بانهم ان رادوع كان عليه نصف الزمان وان اعانوه الى ما كان حرجا كان جديدا لم بعض فانه
لو بعض كان لهم ان يسوق كان اول احسن حدين وهذا وسو **المال** قال السبع عز الدين لا
يحوز للمسلم الدخول الى الكنيسة الا باذنهم لانهم يكرهون دخوله اليها **الواحد الثاني**
عليهم مطاولة البنيان فسمع اهل الدمام من اطالمة بنادورهم على بستان خيراتهم من المسلمين ومن مساواتهم
على الصريح سوا ان بنا المسلم معدلا او في غاية الانخفاض ولا يمنع من اطالمة بنانه على بناها من اهل
من المسلمين وفيه وجه انه يمنع من اطالمة بنانه على بنا احد من المسلمين في تلك البلد والسبع من ذلك
حق السبع لا الحار بل بسط برضاه ولو بانوا في طرق البلد ولا جار لهم من المسلمين او منفردين
بمحله قال الصمد لا لا يسعون من اعلانهم وهو الصحيح قال الامام واطلق بعضهم المنع ولا
له وقال الماوردي هل يسعون جميعهم ان يعلوا بانهم على ائمة من احوارهم من المسلمين في المصر
فهو الوجهان المعدان وهو ينص منهم من الاطالمة على اقصر بنا البلد لخلق ما قاله الامام ومجلى
الوجه الاول لو حاورهم اهل بلد اخر من التجار يهود مع التصاري فوجهان احدها انه يحوز
ان على بعضهم بناء على بنا بعض الثاني يسعون بن تعليم اهل بلد على الاخر اذا استعدونا
ولا يسعون من المساواة هذا طر في البناء اما لملك الذي دار عاليه البناءا ببيع او غيره لم يسع
منها ما حلت به على دور المسلمين وكذا الحكم لو بانوا نسوها عاليه فلا العلم لكن يسعون في الصور
من الاسرا على المسلمين وكذا الحكم لو بان طالعوا سطحا لا بعد محض ولا يوم الملون بحمار
استطاعتهم قال الماوردي وبيع صبيانهم من الاسرا على المسلمين ولقلم بيع صبيان المسلمين
من الاسرا على المسلمين ولو اهدمت الدار العاليه فارادوا لها دها كانت فطرمان احدها
والصبر عليه جماع منهم الراعي اهلهم يسعون في العلو وفي المساواة الوجهان والثاني ان في
منهم الوجهين اعان الله بنه وقيل ادا ملطوا دارا عاليه ينقص العالي **قال** ابن الى

عصرون

عصرون ولا يسعون من سلتني دار عاليه ما حاره او اعاره والمنع من تعليمه بناهم هم علي بن
الذي اورد الجمهور وقيل انه ادب ولا قور في الحجاب ذلك عنهم من ان يسرط عليهم او لا
وقال الماوردي ذلك من الاحكام المتعلقة بالسرط دون المعداد ولو رفع ساه على بنا حاره المسلم
فاراد المسلم رفع بناءه لعلو لم يوحدهم لذلك فلو باخر ولم يسع حتى رفع المسلم
داره على دار الذي قبله يقط حق الفص بذلك **قال** السبع بن الدين في الصلاح والظاهر
انه يسقط **ف**خرج لوعلا بناءه فحلم الحاكم بعضه ماع من سلم فهل يصح ويسقط حق الفقير
وقعت هدم المسلم ولم يطعم فيها سعل وحرجها بعض فيها العصر على الوجهين فيما اذا باع للمبتغى
ما بناءه على الارض المستعاره بعد رجوع المعتبر فلا منها مستحق الا زاله وليس بواحد ونظيره
ما اذا باع هنال من المعتبر وهو صحيح قطعا وحرجه بعضهم على الخلاف فيما اذا ابتاع ثوبا نصفه
نصفه في صدوق ونصفه حارجا ونسخته وفي محنة خلاف على القول بجمع بيع الغائب وقيل حرج
على ما اذا باع درعا بشرط الطعم باع الارض من مسيرى البروج هل يجب على المشتري القطع
وهو وجهان **المال** يسعون من النجمل بربو النجمل على المذهب وقيل لا **وقال**
السبع ابو حامد لا يسعون من البراد في الخبيثية ولا يسعون من رتب الحمرة وان كانت لنفسه
وفي النجمل او جدها طهرها واصغر عليه كبرون لا ونايتها مع وبالسها قال الشيخ ابو حامد
اهم يسعون من النفس دون الجسد وماله ركونه بالسبع بل بالان عرضا تحت بلون
رجليه من جانب وطهر من الجانب الاخر وقال ابو حامد لهم الركون على الاستواء والرافعي
وحسن ان يوسط فمرو من ان يربط الى مساو قربه في البلد او الى مساو ساسه وخصص
الركون عرضا بالخضر ويدين ركونهم من الجانب دون الحديد ومن ابن الهيثم انه لا حجر عليهم
فيه وهذا الادس محو على الصحيح وقيل انه مسح وقال الماوردي لا يحرك ذلك بالعقد في وجوب
بالشرط وجهان فان قلنا لا يجب بشرط عليهم فيكون عذرنا ولم يسع هدم وان قلنا لا يجب
بشرط عليهم في النوع ففي استفاضة هدم قولان ويظهر ان ما في هذا في اطالمة المسلمين ويسعون من
العلاليان يوفى ولهم الدبيب والفضة **قال** ابن في هذا طر في ربح النجمل ولما النساء والصبان
فلا يلزمون الصغار لا يصر عليهم الخنزير **الواحد الرابع** المرع عليهم ان يهروا
عن المسلمين بلبس العيار وهو ان يهروا الساب الطاهر من العانة وحيزها بلون بحسن هم
او يحطون حرقه حال لونها وبلون على الكيف دون الدليل **قال** الراعي وشبهه

ان لا يخص ذلك بالكف والشرط الخياط على موضع لا يعاد قال والقائم بدل ونحوه على الكف
فالتخاط والاولى باليهود الاصفر وسماه جاعه العسل وبالتصاري الازرق والذهب وقال
له الرمادي والمجوس الاسود والاحمر ولا يتغير شيء من الالوان ويوحده النصارى ايضا بشد
الزئار في اوساطهم خارج الساب وليس لهم ابداله بالمنطق والمبدل ونحوها واكتفى بعضهم بالغيار
وعن الزئار وعكسه واذا لبس النصارى او المجوس القلائد من مزورها عن قلائد المسلمين بالخرق
على الملون الذي يقدرونهم ويقيم مقامها الدواب والعلم في راسها وادامشوا مع المسالك
في الطرق الجوال الى اصفها بشرط ان لا يقع في هذه ولا تصدم حدا والمجوس اذا اجتمعوا
معهم في اخر باب المجالس دون صدرها وادخلوا حكاما معهم فلكن عليهم خلاجل
او في اعناقهم حوام من رصاص او نحاس او حديد لا من ذهب ولا فضة او قلائد من خوص ليميزوا
وقال الماوردي يوحدهون بشد حوام الرصاص ابداهم او في اعناقهم ليميزوا في الحمام ويعرفوا
او اوحدها مونا وعلام صاحب المذهب فربما منه وهو بعضي ان يوحدها وابدك وان لم يدخلوا
الحمام وادان على راس احداهم شجرة من حونا صيثة وان لا شجرة وبرسلة دواب وطفان
فانعمه الاشراف والاجناد قال الماوردي ولو اصر على احد الامرين ابداهم
اما جزعور النواصي او حوام الرصاص ففي وان كان الجمع اولى واذا دخل الحمام بغير علامته
احص منه ويوحده النساء بلس الغيار في اطهر الوجهن وسد الزئار وقال الشيخ
الوطيد وتكون فوق الساب بالرجل وقال البغوي والرواني يحصها واسار بعضهم الى
طهورش منه قال النووي ولا بد منه واد احرقت احدها من تحت فليل احدها اسود والآخر
انصر او احمر وقال القاضي بحسب المراه على ساها علامته يهر بها ويوافي قول
الماوردي يوحده من بلس العار في الحمام الطاهر ولا تعرف من حور من وسعهن من
المرور والدواب في الحمام دون منارهن وفي الراهن العار في الحمام ادا دخلن مع المسلمات
خلان ينف على حوار دخولهن معهن وفيه وجهان اطهرها على ما قاله البغوي المنع فان قلنا
بحور حان احدها بالعار الوجهان المتقدمان في غير الحمام قال الرافعي وعلام البغوي
نهم ان المسلمات ان يدخلن بالحجر لكن عن ابي هريرة انه لا يجوز لهن دخول الحمام
الا لزوجهن قال النووي الا مع الاسهرانه لا يحرم عليهن لكن يكن ان لم يكن عذرهن
فلمع الامام ابو بكر السعالي انتن وقد علم في باب الفصل ما يدل عليه رعايته في غيار

الرجل

الرجل فيه اما اذا لم يحور لهن الدخول مع المسلمات فلا يلزمهن الغيار لا يعاد هن قال
الرافعي ولا يستلزم الجمع من هذه المبررات وبلغ المبرر بعضها ان حق الرجل والمرأه وهذه
الاداب مستحقة عند الجمهور لا تقدم ولهم المنع والبطلان على الصحيح منها وفي منعهم من
لبس الحرير والدماس وخمار اقر بهما ايهما لا يجوز في العاض ومن حاطا فدا ووقع عنه
العار لا ينع له اهل نيبا بور عصى لا نه اعز من اد الله فادلا لمرأه الله الواحد
الحماس لا تقيد لاحكامنا واحكامهم اما بعض الفقهاء او بالشرط على الخلاف المسند كما
اطلقوه وحكي الامام عن الفرد الكي تحصيله بما بعدون بحرمة على ما سياتي وذلك بان لا
يعاد والافامه الزنا والسرقة ونحوهما علم وحملنا علمهم في ضمان الاموال والالتفات
وفي الحاملات ادا نعلت الخصوم بمسلم فاد است عندنا كتمان شهادة اربعة منا على الذي
رنا او سهاد استراة سرق في اقامه الحد عليه ثلثه او حدها انه تمام عليه والساني لا
والسالب انه ان سرق مال مسلم او زنا بمسلم اقيم عليه وان كان المال كافرا والمرن بها كانه
لم يعم عليه الا برضاه فان قلنا لا حد اذا زنا مسلم فذلك ليس بمصر عهد لكن لا يوم علي
اربعين المواس بل يستنهم فان لم يكونوا نبذوا اليهم عهدهم واما ما لا يبعدون بحرمة ولا
يعولون بمسلم لشرب الخمر فلا حد فيه على الصحيح وفيه وجه بعيد وقد الامام ما اذا رضى
بحكمنا وعلى الاول ادا طهر شرب الخمر عرروا ما ما اعتقدوا بحرمة ورايعوا النباه ورضوا
بحكمنا جاز لنا ان حكمهم ونعم الحد عليه وفي وجوب العولان وهل يلقى الرضى من الحكم
ام لا بد من الرضى بعد فيه خلاف لعدم المشهور الاول وعلى الثاني لا نعم الحد الا برضاه
الواحد النساء من اللد عن النواحيس عليهم ان اللسان عن اساع المسلمين شربهم
ومعقدهم من السلب وفي غير الامتاع من اطهار فراه السورة والنجيل والخمر والخمر
واعيادهم فضائل لو اخل احد الدماء بشي ما وجب عليهم فذلك على ثلاث مراتب الاولى
احتها ان يخلوا بمسلس على المسلمين فيه ضرر عظيم فاطهار الخمر والخمر وفراه السورة والنجيل
وصلواهم واعيادهم ويزب النافوس والصليب ومعتقدهم في المسح وعرروا في الله تعالى
وترل العار وركوب الخيل والطهارم وفي موباهم وحايهم والتدب عليهم والملم واطاله
النبا واحداث الثنايس فاد اخلوا شيئا من ذلك منعوا وعرروا ولا يصح عهدهم به سوا شرط
عليهم في العهد لا واختلفوا في تعليل مسئلة انه ليس من على المسلمين ضرر عظيم وقيل لا نعم

سدسون. وهذا نصي الاحصاء ما سدسون. وقال الماوردي عدم اظهار الخمر
والطاهر بشرتها وادخل الخمر وسقيه المليون والمعام وفولهم عربر والمسيح وتلاوه مانع
من تسهم وصلاحهم مانع من صلواتهم ونوايسهم لا يجب بالعقد ولا ينقص بخالفها عهدهم
بل بالسرط فني اسماض عهدهم بخالفها قولان والحق بذلك بعلمه ما هم ومنساوا به على القول
سبعها واحدا السبع والجناس وفي حويه بالسرط وهما فان لم يوجه لم ينقص العهد
به وان اوجبه فني اسماض عهد المخالفه القولان والحق بذلك لعدم دحوهم مساجدنا
وملاهم الاربا المسلمين والسيهور الطريق الاول وفرعوا عليهم لئلا يشرط عليهم نقض
العهد بخالفه ذلك لم ينقص به وينفس الشرط للعقد بخلاف ذلك على نحو فهم وادلا لهم
واسسجه الامام وقال لو قال العاقد اذا ظهرتم الخمر اسماض العهد فهو ثابت للدمه
ومن يجوز ان يثبت الدم حرصاه باسماضها ومن يقول بفسادها وليس للامام ان يعقد
على هذا الوجه واداه الطهر والخمر فقد قال الامام مخور ثابت وعين يراق وقياسه
ان يعل الخمر ويبيس للمصلي والناقوس وقال العاصي ان لم يشرط عليهم
ان لا يظهروا الخمر او الخمر لم يزل له اطلاقها المبرتبة الناسه وهي اغلها ان يحلوا
بالنقياد وذلك ما مور منها قال المسلمين من بعض عهدهم به قطعا سواء بشرط عليهم الامتناع
به ام لا فان كان لهم فيه شبهه بان يملوا مع النجاء وادعوا انهم لم يعرفوا الحال فقد مر
حكمه في نايه ومنها منع الحره مع القدره والسيهور الذي عليه الاثر من اسماض العهد
به وفيه وجه انه لا ينقص ولو خذ فهدا له دون وقال الماوردي ان امتنع الجمع
او واحد عن التزامها اسماض عهد المسع وان اسعوا من الادام بقا الالتزام اسماض
الجماع دون الواحد وحدث منه فهدا وعن اسر رخ انه يقال ان لم يعطوها سبيها لم
الان وقتا حرموا امتناع من يذللها نقضا لامتثالهم في اوجه اوجه ومنها امتناعهم
من اجراء احكام ما عليهم وفي الاسماض به قولان اشهرها انه ينقص وبما لا ونباه بعضهم
على انه لا يجب عليا الخلم منهم وهو نصي احصاء ما اذا امتنعوا من احكام الاسلام
المعلم معهم والمجزم باسماضه بالامتناع من الامتناع بالمسلمين فلو لم يأتوا
مالا وقال الامام ان امتنع منه بالهيب فلا يري ذلك ناقضا وان كان عر ركون الى
عر عهد ولو لم ينعق والوجه ان يدعوا الى الاسلام في قول الخراج فان امتنعوا

وان استسلموا حكمنا عليهم وان قاتلوا الاثر الى الحال الناقض
للعهد وهو موافق لحصر العاصي الا سعال في الحال المبرتبة الناسه ما هو محطور
وقل المسلمين في ضرطاهم فان وطى مسلم برنا او اسم نباح او اطلع على غورات المسلمين والعون الخلل
الحاصل فهم في نقر او حزن من ضعف وخوف وايضاها الى اهل الحرب او فتن مسلما عن دينه ودماء
الى دينه فني اسماض عهد طروا طهرها وبه قطع العرافون انه ان لم يشرط ذكرها في العقد لم
ينقص وان جرى فوصهان وقل قولان احدهما ينقص وبه قال الفقهاء وصحة ابن الصباغ والعاصي
والحوار ربي والنودي وبما لا ورجه علم منهم العاصي والطبري والبعوي والطبري
الباقي للشيخ ان يحد انه ان جرى الشرط اسماض قطعا والافوجهان والباقي القطع بانه لا
ينقص ويحرفه بله اوجه قال الامام والمعنى باشرطها في العقد اشتراط الاسماض
الان لا يخاف عنها والذين اوردوا الجمهور ان المراد اشتراط الايمان عنها وقد منع
الاسماض والذين ادعوا فان صاحب الاسرا وحلي عن ان يشرط ان يشرط في العقد ولا يلزم
من عدم وجوب ذكرها ان لا يشرطه بذكر اسمها بالمال الرافعي ولا سعدان سوطا
فقال ان شرط الاسماض فالظاهر الاسماض باختيار العمال والا فالظاهر خلافه باختيار
ابو الطيب وسوالنا ينقص بذلك لا يحد في الرما مسلم ويعر في عين وفيه نظر على قولنا بالاسماض
وانه يعل في الحال فظهر ان لا يحد ولا يعر لمعاريه الاسماض موصلا للحد والحد لا يحد
ولحق هذه السله ما اذا ادى عسا لاهل الحرب واما قطع الطريق والقطع الموجب للقصاص
ففيه طريقتان اظهرها وهو الذي اورد جماع انه يلحق بهذه السله والباقي القطع بالاسماض
واخرى الرافعي الطريق فما اذا ادى مسلما وخرى في سرقة ماله واما جهرهم بذكر رسو الله صلى
الله عليه وسلم بسو قته طريقتان احدهما انه ينقص العهد به قطعا واظهرها انه كالرنا مسلم
ففيه الوجه المتقدم وهو مني على المشهور انه لا يشرط في العقد الا بخاف عنه وطمعهم في
الاسلام والذين لا يرمون الرسول عليه الصلاه والسلام بالسوء في محل الطريق طريقتان
اظهرها انها في ما اذا طعنوا بما لا سدسون به فالسمر الى الزنا لما طعنهم بما سدسون
لو نسبوا الى الكذب على الله تعالى وانه قبل اليهود يعر حق او الى انه عر رسول او ان القرآن
ليس من عند الله فلا ينقص قطعا والطريق الباقي ايضا اذا ادر وطما سدسون وسدسون
به فاما غير من بعض به قطعا سواء شرطوا ذلك في العقد ام لا وبه قال العاصي بالم

الرابع وذكر الله سبحانه وتعالى بالسؤال في رسوله به انه قد صرح به الروايات وغيره لكنهم
 جعلوا اظهار الشك وقوله ما انما نطالب بسلامه تعالى عن ذلك ومعهم في عذرهم والمسح عليها
 السلام بمسائه اظهار الحزم وقال لا ينقص العهد بلا خلاف ولا يستمر ذلك الاعلى
 الطريقة الاولى ومن انكر السوال الذي يدسون به لا ينقص العهد قطعا وعن الحزب الفارسي
 ان يستمر منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فليحدا قال الامام في هذه المرتبة وليت
 احب لو قال لا ينقص عهدهم قطعا للامام نقضه ان شاؤوا ولم يصر اليه احد وهو ممان
 فان من اصحابنا من يحول للامام ان يبعد الدماء اظهرت له بهم فخر ضرر او لا سعد ان يصح
 فيه شرط اسعاض ان يشا والاحتمال الذي اسار اليه وقد قاله تعظم في بعض الصور
 ومن ينادي بالموافق البقاء فضلا عن حاكمنا بمقتضى عهد الذي كان معناه
 فالهذه هي ان يسل على الحال وقيل ان يسل عن العيال لم يسل وبلغ ما منه هذا اذا اتقدوا
 به فان بالموافق البقاء فان لم يسل لهم عذر فالحكم كذلك وان كان لهم عذر وقتلنا اسعاض
 عهدهم به فلو امكنوا ما فلهم مدين فان قلنا من اسعاض عهده لا يسل ما منه على ما بينا
 فلهذا هو لا وان قلنا نلتزم في هؤلاء وجهان وان كان يصر العيال فلا مورد المذنب في المرتبة
 الثالثة والسادسة اد اشترط قلنا باسعاض العهد ما نفى تلبسهم المامس فلو ان اصحابها
 لا يلبس بحزب الامم من السبل والستراف والنز والقتال والباقي انه سلم فعلى الاول لو اسلم
 فلان يسل الامم فيه شيا سقط العيل والقتال والستراف وعلى الثاني قال الماوردي
 لا علمهم في دار الاسلام فادوا صلوها الى ما منهم صاروا هربا وقال القاضي الطبري لهم
 الاقامة ليعصا حولهم وجمع اموالهم من الهدنة والمامن الذي يمكنهم من بلوغ اليه بوضع
 انهم وهو اقرب بلاد الحرب من دار الاسلام ولا يلزمه مجلسه الى ان يصل الى البلد الذي
 سكنه الا ان يكون من بلاد الكفر وبلد سكنه بلدة للمسلمين في طريقه وقال
 الروماني ان كان ما من ان يسل على الامام تلبس الذي يسكنه منها فان سئل بلدان الاحبار
 الى الامام واد الحما قطع الطريق والسبل التوجب للعصا وذكر الله ورسوله والدين
 بالسؤال السبل في الاسعاض قطعا فيظهر ان يلبسها به في انه لا يسل ما لها المامن على
 المذهب للروايات حزم في الخلاء بالحوادث يعرضهم لله تعالى وكاتب ورسوله بالسبل الاسعاض
 وفي قطع الطريق عديم الاتفاق به وحلى الخلاف في تلبس المامن في القطع وجعل الامم في

القول

١٤

في الاول انه لا يسل وفي الثاني انه يسل وحزم السبل يحيى بعله مدح الله تعالى وكاتب ورسوله ودينه يسو
 وحزب العولان في ما الحق بالفعال في المرتبة الثانية من منع الحرب وعدم الاعاد الى الاحكام وهو
 بعض عدم الحوافر قطع الطريق والعمل بالفعال في ذلك ومن اسعاض عهده بسب من ذلك ففي بطلان امان
 نسائه وداره بطلان امانه وجهان اصحهما لا وحصه السبل هي في الصبيان بما ادا له
 بل لهم ام او كانت وليست من اهل الحرب اما اذا كانت من اهلها فعرضون معها في دار الاسلام وقال
 الامام ان لا تنقص بالفعال فلا خلاف في استسلا العيس والدره والمال فان قلنا لا ينقص منهم
 لم يحز بسبهم ويعرضون فان طلبوا الرجوع الى دار الحرب احبنا لنسأدون الصبيان فاد بالهوا ولم
 يدلو الحرب المحفوا بدار الحرب ولو طلبهم اهلهم قل اللوع فان كان الطالب يسحق المحضانه احب
 والاقتلا قاله الماوردي ولونيد الذي عهده وا حصار الحقوق بدار الحرب ولم يعان اصحابها
 انه يمكن من ذلك والثاني انه على العولان في وجوب تلبس المامن وحطاه الامام وفيه العرالي بما اذا
 اسلم خروجه من غير محاصره وهو العاصي فلهذا ما اذا لم يصر باحد وهما يعني خروج
 الاول المسلم ادا للرب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان عمدا عمر وقداني يتلى مسا
 كان ذلك في الاحكام او الرعب او الرهب او غيرها فان باب قلت تومعه وروايت من بعد
 وقال ابو بكر الصديق لا يسل رواسه ولا يسل ولا يسل الا ان يستسلم وقال
 السع ابو محمد بكره وقل قال الامام وهذا له وان لم يسل في شئ فهو مرتد يدعى الى الاسلام فان باب
 قلت تومعه ويحصل تومعه بالاسان بالسهادين ولو وقع ما فيه اسعاض واستهزا فهو ر
 ويسقط بالنوم وفيه وجه انه ليس برده بل توجه العبر قال الامام ولو تعرض له بوقعه
 لست قد عاصرتك ولكنه تعرض بوجه مسلما الصبر والدين اراه انه بالسلب الصرخ سجد
 له بحم العمل فلا يسقط بالنوم ولو صرح بلسنته عليه الصلح واللام الى الرنا فهو كافر ايعا فان
 عاد الى الاسلام اوجه احدها قول العاربي وادعي الاجماع عليه واخاره العيال انه يسل جدا
 والثاني قول الاسناد قول ابو اسحق انه لا يلزم مني والطالب قاله الصيدلاني انه يجلد ثمانين
 حدا وعلى الاول والثالث لو عني واحد من بني اعمامه ففي سقوطه احتمالا للامام احد هاتين
 ابن الصلاح وعلى هذا فنوا عهده الذي يسقط الحد بعموم العاسون والعلويون حاصره وفيه
 بطرود يعني ان يحصر من العلويين العاطون دون غيرهم والثاني ان يقول بني اعمامه لا يجعرون
 ولا يعرف الاقرب منهم فلا يسل لو احدث منهم ونصرت في ميت لسن له وارث خاص فلا يحد تخرج

وجوب الحد على العولتين في وجوب العصا فمن ادخل من لا وارث له وهذا كله في نظر وحرى
الحل ولا فيما اذا قد من لا وارث له هذا للاسلم ان يحل وجوب ابن الصبا بان له ذلك والحلم في
سائر الاسماء علم السلام بالحلم في تسمية السلام ولا يصدر من تدبير الصبا وعن ان اذ اسمهم
معه هذا مصر عليه فان رده كان حق الرسول السالى بوجه على اهل الدم ان يحضروا فن
مواثيق ولا يخرجوا احدا منهم طاهر ولا يظهر واعلى مواثيق لها ولا نوحا ولا تسوا المسلمين
حرم ولا يطعمهم حتى يلقوا فاذا شرط عليهم ذلك فحرم بعضهم خيرا على مسلم فشرها احبارا
حد السلم وعذر الذي ولد لطلبها السلم فاحابه لكن التعريف هنا اخف وان لا يعلوا مواثيقهم
على المسلمين وان يعصوهم اذا استعانوا بهم فيما لا ضرر عليهم فيه وان يسدلون المسلمين في مسير
الاعمال باخر ولا يرفعا وقد عديم في البيع ذكر حلال في استجاره على الاعمال مطلقا وتكتب
الامام اسم اهل الدم واديا لهم بعد عدها وحلاهم فستمر له الهوسج او شاب و لكونهم
السيرة والعسيرة وغيرهما ونصب وجهه وحجته وحاجته وعنه وانتم واستنانه
وابل وجهه ان كانت وحل على طرانه عريفا يصطهم تعرف من اسم منهم او مات ومن بلغ
من صباهم او دم علمهم وحصرهم لاد الجرب وتسلم اليهم من بعد علمهم من المسلمين او بعدى
منهم وبحوز ان يكون العرف للعرض الثاني دما ولا يجوز ان يكون الاول الاسلام العفد
الثاني مع الحمار المهادنة وهو مصالح اهل الحرب على اي دين كانوا على ترك القتال مدة معلومة
يعرض او دونه وتسمى مواده ايضا وهو جابر والمصلحة المسلمين والبطر في شروطه واحكامه
الشرط الاول في شروطه وهي اربع الاول ان يتولا الامام او ناسه فيه هذا في مهادنة
الحمار مطلقا واهل اقليم الهد والهدوم فان تاب مع اهل بلده او قدم حاز لوالى الاقليم الحاوز
لها مهادنتهم للحاجه من غير حاجه للامام فيه وقال الماوردي لوالى الاقليم المفوض اليه
المهاد وحله عقد الهدم الامدرا الاستراجه وهو اربع اشهر ولا يجوز سنه وفي فاسمها
قولان ولم يحصر بذلك بلده ولا قدم ومعضاه خواره لوالى الاقليم قال ولا يعوم امام
البخاه معاه اهل العدل في ذلك وادعقد المهادنة واحد من الناس مدخل يوم مهادنتهم
دارنا على ذلك العهد لم يبروا لكن لم يحصون علمهم الشرط الثاني ان يكون المسلم
حاجه الى ذلك لصحتهم قبله العدة او المال او غيرها مصلم لهم فان كان فيها مصر لم يحز
بل يصلمهم الى ان يسلموا او سدلوا الجرب لن كانوا داسن والصلح قد تكون مع قوم المسلمين

بان

بان تطيع بذلك في اسلامهم باحلالهم بالمسلمين او في بدلهم الجرب من غير مال وابطا مال او في
الاستعانة لهم على عدوا حروا ان لم يكن له حاجه وليس فيه مضر اجتهد الامام وعمل الاصلح
من الاحابه والبر ولا تحب الاحابه على الصبح الشرط الثالث ان يخلو عقد الهدم عن
الشرط الفاسد ولو بشرط الامام لهم ترك مال مسلم في ايديهم او ان يرد عليهم اسرا مسلما انقل
منهم او ان يبدلهم مالا او ان لا يبرح اسرا المسلمين من ايديهم او ان يعقد لهم الدم على دون
الدمار وان يعصوا بالحقار او يدخلوا الحرم او يطهر وافي دار الاسلام الحوز او الحاربر او
الصلبان او ان يرد عليهم النساء او احسن مسلمات او رد ما غنم من اموالهم وسي درارهم
لم يحز ويظل الشرط وفي فساد العدة وحان الوجهين في فساد الوفاء بالشرط الفاسد
وحزم جماعة منهم ابن الصبا بنفسه وحزم الماوردي بوجهه ولو دعت ضرورة الى مهادنتهم
على بدل مال بان احاطوا بنا وحققنا الاصطلاح حاز بدله وفي وجوب وجهان بحر خان علي
وجهين في وجوب دفع الصايل الوجهين في وجوب اطل البتة عند الاضطراب وصح النووي
الوجوب واد اعطوا امالهم يملكون ولو غنمناه رد الى من اخذ منه ولو حصره مساس في نظر
فان كان يست بدله باقليم يسرحهم منه وان كان زال اسرحهم ورد الى صاحبه ولا تعرض عليه
في غيره من امواله لاد اذ لو كان مرفق باب السبر ذكر وجهين في ان المال الذي قدس به التسير
هل يملكونه فان قلنا بكونه بان غنمهم وما ذكره في الاسير منزع على الحديث في ايهم اذا اطلقوا
يسرطان يرسل اليهم ما لا يلزمه ارساله اما على القدم انه يلزمه فلا يسرح ما في يد المساس
الشرط الرابع بعد ذلك في الحوز موثقه ولا يخلو المسلم من ان يكون بهم ضعف امر لا
الحاله الاولى ان يكون هم ضعف وزاي الامام المصلحة في المهادنة فله ان يدرها باربع اشهر
فما دونها ولا يجوز سنه وفي ما سها قولان اصحهما المنع وماهما بعضهم على القولين في ان النبي
ادامات او اسلم في اسب السنة يلزمه فسط ما مضى ورد عليه ذلك وطرد هما الفوراني في عقدها
سنه قال الامام وهو عاظم انه لا يخرج هذا في المهادنة على القبول اما المهادنة على الاموال
فقد عديم في انها حوز موثقه وان في الدار به وجهين الثاني انه ان يكون المسلمين ضعف الحوز
المهادنة الى عشرين سنه ولا يجوز الزيادة عليها ووجهه ان الحوز على قدر الحاجه وهو نظير
القول بان المسافر اذا قام ببلد لسط يرحلوا حاره يصرا اذ هذا المشهور في الحالى وقال
الشيخ ابو حامد هان عليه السلام عسرا لم يطل العقد بل ما سها واحلف الاصحاب فيه

فصل في بيان على اربعة اشهر وقيل لم يسع وهو لا يحل لا يتم فعلوا ما نوجب نقضها فان قلنا
انه يسع لم يحل الزمان على اربعة اشهر لا الحاجة ولا لضرورة وان قلنا لا يجوز عقدها للحاجة
الى سنة لم يحل ان ينقص من السنة فم وجهان وجوز عقدها لضرورة الى سنة وفي جوازها الى
عشر فلو ان قلنا المذهب انه لا يجوز على العشر فان النقص والحاجة ما فيه اساس عقدا
اخر وهو ان المراد ان لا يجوز الزمان في سنة د مفعوله فعدد على عشر ثم على عشر قبل
النقص الاول وهو بعض طام الموراني وانما يهادنوا زمان على سنة اذا كانوا في بلادهم
حتى لو دخل بعضهم لثابما ان او برساله فعد عدم انه لا يثن من المعام فوق السنة وان كان شمله
لا بعضي فيها وما من الاربعه الاشهر السنة الخلاف فسرع لو اطلقوا الامام العقد ولم يقبل
مده واصحح الذي قاله الجمهور ان العقد باطل وقال الموراني نص في حاله المود وهل ينزل على اربعة
اشهر سريلا على الاول او على سنة ثلثه لا على الاكثر فلو كان وان كان في حال العقد ينزل
على عشرين سنين ونقل بعضهم للحالة الثانية عن صاحب المعرفت وفيه للامام اعراس ويجوز
ان لا يوقف الامام المدة او تخصيصها بشئ يقول انه لم ما سبب او انقض من سبب ولو قال
اقرم ما شا الله او ما اقرم الله تعالى لم يصح وان كان عليه الملوه واللام بدعا فاعليه اهل حرم البرد
انه عليه السلام لعلمه وكفى لا يعلم ولو قال ما سببتم او ما سافلان وهو منهم لم يجوز ان كان مسلما
عدلا داراي حار وللجمهور انه يسع بالابداء والنقص وقال الماوردي يسع
بالا بعا واما بالنقص فان كان من ولاية الجهاد حاز والا فلا يجوز الا بادن الامام فان رأى الامام
الاساءة دونه ابقى وان كان بالعش فان كان بعد ركب بعض الامام وان لم يكن عند بعض رأى الحلم
في الا بعا المدة المقدرة ولو راد في مده المدة على العذر الجارح الوعد حاله الصعوبة على
المر من عشر سنين او على خمس والحاجة مدع باربع او على سنة في حال القوة بطل في
العذر الراد وفي الجارح طرفان المهرها انه على قولي المصنف والناسي القطع بالصحة وهما
الطرفان في الجمع فيما لا عرض فيه كالرهق والوعد النظم الثاني في احكام العقد وفيه
مسائل الاولى اذا وجدت صورة العقد فان لم يجمع سرايط الصحة بان فسد بربان مدته
على المشروع او بشئ من السرايط الفاسدة كبطل مال او ردا سر مسلم فلا اثر له لكن لا
يجوز اغتياهم ويجب اعلامهم به ولو كانوا في بلادنا بلعاهم ما منهم وان خرج بعض اللث
عنهم الى انقضاء المدة الا ان صدر منهم ما ينقص بعض العقد ومغني اللث ان يملك المسلمون

واهل الذمة عن قلمهم وما لهم واداهم وان كانوا في بلادهم لم يلمزنا لث اهل الحرب عنهم
ولا لث بعضهم عن بعض وان كانوا في بلادنا الرضا لث اهل الحرب عنهم دون دفع بعضهم عن
بعض على المشهور وقال الماوردي لا يبرر بل يقول لهم ان تناصفت والا سدتا العهد
لهم وصرفتم بعد بلوغ ما منكم حربا لنا ولو ائلف مسلم او دمي لهم نفسا او مالا لزمهم صمانه
وان قدره غرر وعليهم فعل المسلم والذمي القصاص وبلا يلاق ما لهما الصمان ويعدن المسلم
الحد ومهما صدرت منهم حبانة ولو قالوا بالمسلمين او اعدوا ماله او ادعاهم او
كاسوا اهل الحرب او حرموا سببا لذن او الرسول او صرحوا بنقص العهد او بعض من غير
توقف على حكم الاتفاق بالانقاص والامام والمصنف الى اختلف في انها بعض عهد الهبة فقطعا
واذا انقص عهدهم جاز قصد بد لهم والهمم والاعارة عليهم ان يعلموا ان ما فعلوه ناقضا وان
لم يعلموا افعالهم ياتون في الحال او يوقف على الانذار فيه وجهان قال الرافعي والموافق لطلاب
المعظم الاول وايراد الغرالى بعض رد الفصل الى العلم بان الصادر منهم حبانة ام لا قال
ويصح ان يقال ان لم يعلموا انه جنابة لا ينقص العهد الا اذا كان الماتى به مما لا يشك في مصادقته
للهدنة كالعالم اسى ونسبه ان يكون من هذا القتل ما اختلف في بعض عهد الهمة به اما اذا كانوا
في بلادنا فمستن ابن ج والرواى انهم لا يعالون ويلعون الما من وفيه نظر وسعى ان يعزل فما
حصل به النقص فعدم في عقد الذمة فحسب لا يجب بلعهم الما من هناك فاولى هنا ولو نقص بعضهم
العهد دون بعض فان لم يكره النقص على النقص يقول ولا نقل انتقص عهدهم ايضا وان
انكروا رسول او قول او اعرلوه او نكروا الى الامام بانا منس على العهد لم ينقص عهدهم
ثم ان لم يكره النقصون عن غيرهم ولا ينسبهم الامام ولا يعزلهم الا بعد الانذار وانهم اعرلهم
عنهم فان لم يفعلوا مع الفذرة صاروا ناقضين ومن اخدمهم واصرفا من الناقضين او قامت
بهمته وتب عليه حله والاصدق بمسبة قال الماوردي الا ان يكون ماله في يد الغامض فلو ان
القول بول الامام في الما من غير من هذا المشهور ووراه امر ان عرسا احدهما قال الامام
لو بدت جنابة من بعضهم وسكت الباقي من غير اكرام الامام ان يندلهم عهدهم الثاني
قال ابن ج لو نقص السوء العهد ولم يعلم الرئيس والاشراف ففى انتفاض في حق السوء وجهان
ولو نقص الرئيس واسع الاساع وانكروا معي الانقاص فحقهم فلو ان السانية لوها دن
الامام مده لصفت او خوف او صاها غم زال وقوي المسلمون وجب الوفا بملك المدة سوا كان

الامام العاقد باقيا او تولى عنه لم يرد له الموراي الامام الثاني العهد فاسد اقال الماوردي
نظرا بان فساد بطريق الاجتهاد لم يفسد وان كان يفسد او اجماع الناس لو استشهد الامام خيانة
من هاد بهم وظهرت اماره تدل عليها فالمصنوع الصحيح ان العهد لا يفسد للامام ان يسهل اليهم وعرض
الى حامد انه يفسد بفساد اماره تدل على خيانتهم واستشعار ذلك وزعم الامام انه لا خلاف له فيه
قول ان ليس للامام سدا العهد بذلك حيث حاز له سدا فلا بد من ابدارهم والبلد عظم العمان ومن عليه
سهم لا بد من حق فصاص واحد في اموال المسلمين في سدة اوله ومعنى يسلعه العمان ان يفسد من المسلمين
واهل عهدهم ولجمعهم بدار الحرب ولو لم يظهر ما يدل على خيانتهم لم يحرم سدة اليهم ولا اعتبار بالوهم
المحرم ولو قوي الظاهر السرايعه على اهل العدة التي غرض القبول والعمل في حق المسلمين فيلزم
المسلمين ذلك في حقهم لكن عليهم بدل الحمل في القول والفعل دون المسلمين ولو كانوا يكرهوا المسلمين
فصاروا مسؤوما او يصلوهم فصاروا يقطعهم او يعطون كتاب الامام فصاروا يستحقون به او
نصوا عنها كانوا يحاطون به سالهم الامام عن سببه قال اعتدروا بما يجوز قول مثله فله وان لم
يكنوا اعتدروا امرهم بالرجوع الى عادتهم فان استمعوا اعلامهم انه يفسد عهدهم وينصه وينقض العهد
يسب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعقد الجرم الحرام يفسد يفسد على الامام ان يثبت عهد العدة في كتاب
ويشهد عليه ليعلم من بعده ولا بأس ان يقول فيه لكم دمه الله ودمه رسوله ودمي السرايعه
حب الوفا يفسد الشرط في العهد الصحيح واذا شرط ان ينزلهم من المسلمين بركة ومن جانا منهم من
الرجال رد دماء اليهم اتبع الشرط وكذا ان شرط ان يخرج جانا منهم من الرجال رد دماء ومن جانا منهم من
يبرءوا اتبع ايضا سواء كان الدين باسمهم مسلما او كافرا وفيه تفصيل تام من بعد واما شرط رد المراه
اذا جاسا فان كانت كافره فهي بالرجل وان كانت مسلم لم يحز والمراد من الرد فكسهم من استرداده لا
رده ولا يحل عليه ان يرجع اليهم قال السافعي رضي الله عنه وسحب الامام ان يقول له سرا
لا ترجع اليهم وقال بعضهم بعرض له به ولا يصح وقال الماوردي ان كانت المصلحة في عود اليهم
حه عليه ولن كانت في عدمه اسار اليه به سرا وهذا من اسم منه أعسا لهم فيه احتمالا للامام
الساكن في وجوب رد صداق من حات منهم مبروجه لزوجها في المهادنة التي لم يشترط فيها رد
احد من المسلمين فلو ان احدهما لا يحب وحصلها بعضهم بما اذا كانت مدخولا بها وقطع بوجوبه
ادالم تكن مدخولا بها وطرد بعضهم القولين فيما اذا اني الامام يملك علم فعالم جانا مسلما
رد دماءه قال الرازي والمخوزان برضا على صون الاطلاق واولى بالوجوب ولو

شرط

شرط الامام ردهن وفسدنا العقد به في الغرم القولان والترتب التقرع ان قلنا بالغرم
فالمطرفي سببه ومصرفه وقدره اما سببه فهو سببها عن الزوج بغلبه الاسلام واخرنا
بالمع عينا اذا جاسا ولم يطلب او طلت للن عاب عنامل الطلب فانه لا رد ولا غرم اذ لا يمنع
ولا احلم طافرو طافره جاسا ولا طالب الله لا يحب ردهما وان شرطنا رد الرجل بل ملن
من جاسا بالالرجل منه وعن الفوراني انا اذا شرطنا حمله اليهم لزم الوفا بالشرط وقولنا عن
الزوج احرار اعيانها او اطلبها ابوها او عشرتها فانه لا يحب الغرم اذ لا حق لهم في البضع
والمعتبر طلب الزوج او وليه او رسوله ويخرج به ايضا ما اذا كانت بانت من الزوج بثلاث
او بواحدة خلعا قال الماوردي وغيره او حات قبل الدخول وقال الرازي ينبغي ان يكون
له الطلب في العدة فاما اذا حصلت التمسونه فلا اثر له وقضيه هذا ان لا يغرم له شيئا اذا
كان قبل الدخول وقد صرح به القاضي ابو الطيب وحكاه ابن الصباغ عنه وعن ابن داود انه لا
فرق بين ان يكون طلبه لها في العدة او بعدها في السحوا والغرم وصرح بالقولان في غير المدخول
لها وصرح بها ايضا الامام وابن الصباغ واحترز بقوله بعلم الاسلام عينا لومات او قلت
قبل الطلب فانه لا غرم اذ لا منع وهذا العهد المستغنى عنه فان لم يثبت والمقوله حرجت
بالعهد الاول وهو المنع ولا لومات الزوج قبل الطلب وان كان قد دخل دارنا وان مارا حدها
بعد الطلب والنوع لم يسطر الغرم وان قبل بعد الطلب وحسب المصاير او الدين ان لم يوجد العمل
قصا صا وحسب المهر ايضا على العاقل وقال الامام بعد حايه هذا ينبغي ان يفسد ويقال ان قلنا
مبصلا بالطلب فالحلم ما ذكره وان ارجح العمل عنه فقد اسعرا الغرم عليها بالمنع فلا اثر للعمل
بعد لومات قال العزالي ولعلنا قالوا اقوم فان المهر مستحق بعد طلبه فترتب الملاءم
بجرت فمضى ان لا يحب المهر على العاقل وقد يحسب المنع سرعا في الحائض او يحل عليه وان بعد
الزمان فانه فوت الايمان فليسوسبها في الحجاب الغرم على العاقل والاحتمال الاول لم يصير
اليه احد فبعض الثاني وحرم به في الوجير وقال في الوسيط يحمل عدى ان يحب
الغرم على بنت المال اي في الصور من اسمي والمحصنة المسئلة باحمال الامام والغزالي
لمه ارا احدها يحب الغرم على العاقل وهو المذهب والاول وهو احتمال الغزالي والمالك
ان كان العمل تحت الطلاق وحسب عليه والا فلا يظهر ان هذا لم يرفع علم المذهب في ان الغرم
حب في مال اما على الوجه الاول فانه حب على المراه فلو كان هذا في مالها وهذا يكون رايه رايها

وعلى حال فلا حق للزوج فيما على العاقل من العاصر والديه ولو حرجها خارج قبل الطلب لم طلبها
الزوج فان كانت اسهل الى حرجه المدبوحين فهو بالطلب بعد الموت والا اسحق العزم للزوج على
الخارج لان قواها سبقت الى الحرج او بيب المال فيه وجهان اصحهما الثاني ولو حجات المراه مسلمه
ثم اسلم الزوج فان اسلم قبل انصاف عدتها فالنكاح مستمير وليس له طلب مهر وان كان اخذ قبل
اسلامه استرد منه وان لم يسلم حتى انصاف فان كان قد اخذ لم يسترد منه والا فان كان قد
طالب به ولم يالدهب انه تستعير له المطالبه لحصول الجبلول وعنه ان يسحق انه لا تنق له وان لم
يلت طلب به فلا تنق له وليس لها مطالبه بمهر بعد البينونه ولو طلقها طلاقا رجعيا ثم اسلمت
في العده ثم جال الزوج بطلبها فالمشهور المنصوص انها انما تعزم له اذ ارجعها وان كانت رجعه
الكافيه لئلا يصح قال الامام وحجج المحققون قولا انه يستحق المهر بمجرد الطلب دون
مراجعه ولا معنى لاستراط الرجعه الفاسده فاذا طلب عزم له ولو كان الطلاق بائنا بعوض
او تلام يستحقها قال الدوناني وكذا لو ملكها ان يطالو نفسها على الفور قال الرافعي
ويلازم العاقل ان يقال سطرطان يلمن الطلب على الفور ولو طلقها بعد طلبها لم يسقط
العزم قطعا فسرح لو كان تحت المهاد عشر نسوة فاسلمن وهاجرن وجال الزوج يطالهن
فلله اختيار ربعا منهن فاذا احسارهن اعطاهم مهرهن واما المال المعزوم للزوج فهو قدر
ما اعطاهن من المهر لا مهر المثل ولا بدل النفقه والكسوه ولا ما انفق في العرس ولا خدر وعين
ما بدله وان كان باقا الاعلى الوجه بان العزم عليها وفي كلام ابن الصباغ هنا ان المهر ان كان جلالا
وجب رده او بدله ان لم يكن موجودا من سهم المصالح وهو مضمي رد العين ان كانت باقية وهي
ملكها وان كانت بالغه فان بدلتها في مال الملك وقصه الاول ان يكون بدلها عند عدتها ايضا عليها
وقال الماوردي الذي عندي ان الزوج يسحق المهر من المهرين بما اعطاه ومن مهر مثلها
ونسب القول برده ما بدله مطلقا الى الشئ الى جامد ولو كان اعطاهما بعض الصداق الاندول ذلك
القدر وان لم يكن اعطاهما شيئا لم يسحق شيئا وكذا لو لم يعطها الا خيرا او خيرا وان كان اعطاهما
الشيء ما صدقهما لم يسحق الزيادة ولو كانت اخذته منه ووهبته له ففي عزمه له القولان فيما
اذا انشطر المهر بالطلاق وفيه نظر ولو اسلمت قبل قبضه وبعد الدخول ثم اسلم الزوج او
قبل الحزنه والتزم احكام الاسلام بعد انقضاء العده فلها مطالبه بالمهر فاذا اخذته
منه فهل يعزم له فيه احيانا لان الامام ومثله الى ان لا تعزم وهما مفرعان على المذهب

في انه اذا اعطى المهر وطلبها في العده ولم يعزم له حتى اسلم بعد انصافها انما تعزم له اما على قول
ابي اسحق ان لا يعزم له سوا فلا عزم هنا قطعا ولا نسب العزم بقوله اعطيتها صداقها او لادامه
وان اكره المراه النكاح فالقول قولها قال الفاضل الطبري والسيد يحيى بنهما وراسه
انها ان لم تحلف برد المهر عليه تحلف وتسحق وقال الماوردي وابن الصباغ والرافعي
اذا اكرهه عليه المهر وهذا العزم انه لا يكفيه عند انكارها حلفه لا ما كان النكاح واسحقاق
العزم وان صدقه وانسحب العزم قال ابن الصباغ وغيره يصدق بالمهر وعليه النسبه
وقال الماوردي والرواية لا يبرهن عليها وهو السحق اني جامدا انها اذا اختلفا في محض الامام
عن مهر مثلها وقد يملن معرفته من الجار او من الاسرار الراعي ثم تحلف الرجل انه اصدقهما
ذلك ويسلمه وان صدقه المراه في العزم والتحلي عن النص والاصحاب ان اقرارها بمهره اقام النسبه
واسقط الامام وقال لا جد ليقول اقرارها علنا فسرح محل العزم حينئذ خمس المهر
للمصالح على المذهب ومنه وجه انه ان كان للمراه مال اخذته فانها حرت الى بلد فيه الامم عزم
المهر وكذا ان حارت الى بلد فيه ناسه في عقد المهر فان كان ناسه في بيت المال فوجهان وان
حارت الى بلد ليس فيه الامام ولا ناسه لزم الامر منعها من المهر قال الرافعي وليس على
الامام هنا رد المهر قال البحري وغيره ان قال عند المهاد من حاتي منكم مسلمات ردته
لم يبرهنه سي وان قال صرحا للمسلمين او من حاتي انا وحب قال الرافعي وهذا الحسن وقال الامام
اذا قال من حاتي حجاب الى طرف من طرفي فوجهان والتحلي عن النص انها اذا حات الى غير بلد
الامام لا يعزم مطلقا والاصحاب حصصوه بها لعدم ولوجات بعد انصافه الهدنه لم يعزم لزوجه
نساء بلا حلاقه فصل المعزوم بدل هو البصع لما ذكره والده في الرقيقه ولو دخلت اليها امراه
منهم بافره رد دنائها سوا طلبها زوجها او حارمها فان اسلمت فهو طو لوجات مسلمه في انا لا يرد لها
اليهم وهما في ذلك في وجوب العزم فيه وجهان اصحهما انهم ولو حات مسلمه ثم اريدت ثم جال الزوج بطلبها
فلا يرد لها ويصلها واما العزم فان كان طلبها بعد فلها بالرد لم يعزم سوا وان طلبها قبل عزمها
له في اصح الوجهين كذا صور الاصحاب المسلمه وصورها الامام فيما اذا اسلمت وارادت وحضرت
مريده وكوجاتنا محنوم نصف الاسلام او لا تنصفه لكن احرم عنها انها اسلمت ولم نعلم ان كان
ذلك قبل الحزن او بعده ولم يحرم عنها بشئ لم يرد لها ولم يعزم مهرها وقال الماوردي اذا
وصفت الاسلام في الصغيره نصفه وبساقين ان عزمها لم يرد لها محنوم قال الرافعي

سعى ان يردّها ولو اقام واعتق بالاسلام عرنا مهرها وان لم يعر به ردّها ولا عزم ولو
جاءا مسلم حنت او يحنونه وعرفا بها فزوجا اقام واسلمت لحملها حكم في الرد والغرم
حكم العوائل واذا حات صبيته مبيع ووصف الاسلام فان قلنا يصح الاسلامها فمن طلبا لغه
وان قلنا لا فكذلك اعلى المذهب وفيه وجه انها برد وحسب مقاردها في وجوب الغرم وجهان
ومل قولان احدهما حب وجه الموراني والغزالي والباقي لا وجه للعوى والروائي وغيرهما
فعلى هذا ان بلغه وصف الاسلام عرنا حسد وعلى الاول لو بلغ ووصفت الكفر استردنا
ما عرنا وعلى الوجهين اذا عرنا بالفرع المذبح يرد اليهم وحسب الماوردي الخلاف بما اذا
قال الزوج اما ان يرد وهما على او يعطوا ما انتفع ولم يصر ولو حات مهر مسلم لم يردّها على
سيدها ولا على زوجها ان كانت ذات روح وحكم نعمها اذا افارقتهم مراغمه لهم عرنا قبل الهدنة
او بعد هان اسلمت نعم لسيدها فمهرها اذا حات بالمال الذي اساعها به من سهم المصالح
بالمهر ولو اسلمت بعد الهدنة لم يعلسدها على نفسها وحات فمهرها اطلاق المهور ان الحكم حلو
فارقتهم او لا ثم اسلمت فعوى وقال الماوردي والسبع اوصحا ولا يعنى لا يهزم في امان مينا فلا يبرول
الملك عن المهر بالمهر فان حات سيدها طالبا لها لم يرد اليه لا سلامها واحلها فقال السبع اذا طلب
فمهرها دفع اليه والسبع صاحب السان وعلى هذا مذهب المذهبها لا يدمع اليه وانما
ما زال الملك عنها كانه باق اسلمت عليه وقال الماوردي اطلبها فقال له ان نعمها فلك
ولا وهما ولا فيه لك وان لم يفعل لم نعمها عليك جبرا والامام ان يخرجه على سعيها من مسلم يدمع
اليه فمهرها من بيت المال ونعمها من المهر ولهم ولاها واطلوا في الصباغ القول بان الامم اذا
حات مسلمة وقد هرت سيدها على نفسها انها تصير حرة بالمهور وانما حرام في المسلم
انها معروضة وما اذا وجد المهر قبل الاسلام فمهرها حرام المطلق عليه والرافعي نسب
هذا الى السبع خاصة وما تقدم من وجوب قيمتها على القول المذبح عليه هو المشهور وقال
الفاضل الطبري لا نعم المهر فيما اذا غلبت سيدها على نفسها لان الجلوله ليست للاسلام بل لرد وال
ملك عنها ونعم صاحب المذهب قال ابن الصباغ والاول اتم قال صاحب الثاني ولو
حاتا الرق منهن ابقا من سيد في مسلم اهل يدمع اليه اذا جاب طلبه بحمل وجهان فان قلنا لا
يدمع اليه اعطى نعمه ولو حضر روح الامم مع سيدها طالبا عرنا لم يبدل ما اعطاه من المهر
على القول الذي فرعنا اليه وللسيد قيمتها والغرم هنا من سهم المصالح قطعنا وانما احدها

طالب

دون الآخر فله او حادها لا نعم له شيئا لان حق الرد مشترك بينهما وحزم به النور الى احدها
انا نعم له ما لنعم وباليها وهو احسان صاحب المهر انا نعم للسيد ان يقد بالطلب ولا
نعم للزوج ولو حات ما روجه عبد مسلم فالصع مسخو للعبد والمهر لسيد ولا يلزم ما في الا اذا
حضر او طلباها ولو حضر احدها لم يعط شيئا الا ان حضر العبد ووجه سيد في المهر فيصير
قاله حضر او لو كانت الحات المذبح اتم قال الرافعي لها احسان الفسخ فان فسخت لم نعم شيئا
وان لم يفسخ وانما عزم المهر فلا بد من حضور العبد وطلب المراه والسيد وطلب المهر
قال الماوردي وحكم ام الولد اذا حات بالسيد على العوى واستحقاق الغرم
حكم الامم قال ولذا الماتية في العوى فان حكمتا نعمها فالحكم فان الامم والام لم نعم
يعنى على طريقه المذبح فيما اذا اسلمت او لا ثم قهرت سيدها وحات ونامها باقه
ولا يباع عليه فان ادق التجوم عزم بالحام والولاء وان غجرت ورمح حسب قيمتها
ما احدم قال الحام بعد استلامها دون ما اخذ قلم فان بلغ القدر المحسوب عليه القيمة
او زاد فقد اسوى في حقه ولا يرجع عليه بالرايد وعزم ولاها للمهر وهل يرد عليه
من بيت المال فيه قولان احدهما لا على قولنا ان سيد الامم لا يستحق والماتية نعم على قولنا
انه يستحق اسى وهذا الثاني هو القول الذي المذبح عليه وجميع ما تقدم في رد النسا
الحرا منهن والامام في بعضهن الصبيان والحائض فلا يردون لضعفهم ولا يجوز الصالح بشرط
رهم ولا عزم في ترك ردهم ولو حضر صبي او يحنون وحصل بلوغ واقام فان وضعا لقرانهم اهل
عليه فاما ان يسلبوا او يردوا لولا الحرة او يردوا الى الماتية وان كان لا يقرانهم على طولها فالا ولان
واما الرجال العقلاء فاما ان يكونوا ارقا او احرا فان كانوا ارقا لم يحب ردهم على الصحيح
وفي غنهم الكلام المذبح في فصل محي الامم وان كانوا احرا فان كان من سبعين لا عشره
وهو الذي يجب عليه المهر اذا اسلم في دار الحرب ففي وجوب رده وجهان مرسا على الوجهين
وان العقد ان احنا رده فالحرا ولي وان لم نوجب فوجهان ويخرج منه طرفان احدهما احرا
الوجهين والثاني المطلق بالبيع فان قلنا يرد حاز وان يصير في العقد باشرط رده قال الامام
ولا يرد عزم على الامام ان بشرط علمهم ان لا يهتوا المسلم المردود اليهم حتى ان اهانوا كانوا
باقص للعقد وان قلنا لا يرد وجب فيه العبد ولو بشرط في العقد رده عند الشرط وفي
فساد العقد فساد الشرط وجهان بعدما اظهرها انه يفسد وعزم الماوردي بان لا يفسد

معهم ولشرا اللام وبنوا اهل فلاجل دماحهم وفي مقامهم كل من شك في وقت دخول ابائهم في دين
اهل الجاهل هل كان قبل التبدل والنسخ او بعدهما او بينهما واما الصامه والسامره فالحكم فيهم
طهر في النجاسه والخبر ان واقف الصامه الصار والسامره واليهود في اصل الاعباد دخلت
دماحهم والا فلا ويسرط في دمه اهل الجاهل ان لا يدخلوا الجاهل فان دخلوا لم يحل ولو
الكره بجوسي مسلما على دمه شاه او محرم حلالا على دمه صد مدخل جلد قطعا والا فصل ان يكون
الداخل مسلما ولا يحل ما انفرد بدخله او اصطبان الكافر غير الجاهل لا يحل ما اسرل فهو من
حل دمه واصطبان في دمه او اصطبان ده فلو استزك مسلم وبجوسي في دمه لو امر السكين
على حلوا الهيمه او قطع هذا بعض الخلقوم وهذا بعضه او رميا الى صيد او ارسالا اليه طبيا فله
ولو رميا سهين او ارسالا طبيا فان سبق سهم المسلم او طبع فصل الصيد او انما به الحرة المدبوع
حل وان سبق ما ارسله المجوسي او جرحاه معا او مرتبا ولم يدف احد منهما فلهك بهما او لم يعلم
انتهما كان لم يحل وقال الروائي مهما استزكا في مساله وعمره او احد الاخرين وانفرد الاخر
فالناسي او انفرد احدهما باحدهما والآخر بالآخر فهو حرام وكذا لو لم يعلم اوله طبيا المسلم او طب
المجوسي وان كان المسلم طبيا لم يعلم وغير معلم او معلان دمه باحدهما فلا ارسال فقتلا صيدا فهو
كاستزك طبيا المسلم والمجوسي وان هرب الصيد من طبيا المسلم فعرضه طبيا المجوسي فرده عليه فقتله
طبيا المسلم حل ولو رده سهم المجوسي فاصابه سهم المسلم ولو خرج المسلم اولا لم يله بجوسي او هجره
حدها عمره مدنف ومات بالآخر حرم على ما تقدم فلو كان المسلم قد ائتمه بجراحه فقد صار ماله
على ما سياتي ونصبه المجوسي لانه افسد ملكه عليه وجعله ميتة وهذا ظاهر اذ لم ينهوا عن المسلم في دمه
حتى ادره طبيا المجوسي اما اذا بها ونظير ان ياتي فيه الخلاق الا في فيما اذ ادره سهمها الى صيدهم رماه
بعد اخر وحلها اصطاد المسلم بطلب المجوسي لا يحل ما دمه بسكينه او رماء سهمه الوصف
الناسي ان يكون ما ولا ميرا في حل دمه المجوسي والصبي الذي لا يميز طريقا احدهما فلو كان احدهما
حل لا لو قطع العاقل خلقوم شاه يطها حشبه والثاني المنع كذا لو كان في يدنا م سكين فاقطع
ومطعت خلقوم ساه وهو اظهر عند جماه منهم الامام والثاني القطع بالحبل وهو ما اورد
الشيخ ابو حامد وصهور العرافين والثالث ان دمه السكبان فحل قطعا وفي الصبي
والمجنون قولان والاربع انه ان كان المجنون اذ في نيز وللسكران فصد حل دمه
قطعا قال الدافعي وسعي ان يرتب السكران على المجنون ونسب اس على الخلاف في انه كالعاجي
او المجنون فان لم يخل دمه السكران والمجنون من مكرهم واما الصبي المميز فحل دمه

على

على المنصوص الذي قطع به الجمهور وحكي عن المندرا الاجماع عليه لكن يدر وفي وجه انها لا تخل
وقل ان بعضهم حرجه على ان عهد الصبي خطأ وحل ما اصطاد بالسهم والطلب قطعا واما المجنون
والصبي الذي لا يميز فالدعوى انه حل صيدها وقبل هو على الخلاف الا في الاصح في الحل لا فيها
بحسب الاصطيان بالطلب وتقطع بالحبل في الاصطيان بالسهم واما الاصح في الحل دمه ويكن في
اصطيان بالسهم والطلب وجهان اصحهما المنع قال الامام وهما عند بعض مخصوصان بما اذا ادرك
حس الصند وما ارسله عليه قال الدافعي والبغوي وهما بمخصوصان بما اذا احس
نصر بالصد فارسل الطلب او السهم وكذا صور البغوي وغيره واما الاخرس ان كانت له اشارة
مفهمة حلت دمه انما عاها وان لم يكن فطريقان اصحهما القطع بالحبل والثاني وهو ما اورد البغوي
والدافعي انه المجنون والرافعي ولين سائر نص فانه على هذا العباس وان المندرك على الاجماع
على حل دمه فخرج اولي الناس بالذكاة واصفهم لها الدجل العاقل الملم المراه
المسلم ثم الصبي المسلم ثم اليهودي والنصراني والمجنون والسكران السكران الثاني الدخ
وهو الحيوان المدبوع والحيوان ينقسم الى ما حرم اكله فلا يراد دمه في حل لحمه ولا طهاره جلد
ودمه كموته والى ما حل اكله على ما سياتي في كتاب الاطعمه وهذا ينقسم الى ما حل مسه
والى هيمه واما ما حل مسه كالسك والجراد فلا حرج الى دمهها ويكره لمن لو كان السك
كبير الطول بقاؤه فوجهان اصحهما وهو جواز البيع الى حامد انه يحل دمه والثاني يحل بتركه
حتى يموت خنوا فقه والسك الصغار اذا اشتوب قبل ان يسوقونها ويخرج ما فيه في حل اكلها
وجهان احدهما لا وهو قول الشيخ ابو حامد والثاني وهو قول الثعالبي ومعه الفوراني وغيره قال
الروائي وبه افني ورجحها طاهر عندي ولا فرق بين مامات منها سب او غير سب ولو سبب ولو حدث
سبكه في خوف سبكه في حلال الخلاف ما اذا وجد في جوفها طائر مس ولو اسفعت السك في خوف
الاولى ويعبر لو بها بعد صارت رجعيها وفي حل رجوع السك للخلاف المشهور ولا سعي ان يقطع
قلبه من السك وهي حية فلو قتل في جوفها وجهان احدهما عن ابن مرس والشع ابو حامد
لا يحل واصحهما انها تحل والخلاف بالخلاف فيما اذا كان حراما من الاوصى وقتلنا بطهارته اذا
مات هل يكون نجسا وفي جوار ابلع سبكه حية ويقال انه سمع بعض العلماء وجهان اظهرهما
الحوار وان قلنا نجاسة ما في جوفها للذئبة وقال الشيخ ابو حامد لا ينجس وجهه العامي وان
ان عصفرون وفتح عليه ابو حامد انه لا يجوز العاقل في الذئب المقتلا وبذلك ومنقضى الوجه

الاول حوار مع الدراهميه وهما جاريان في ابتلاع الحاربه حبه ولا فرق في حل ميتة السمك والجراد
من مامات بسند ظاهر لصعته وصدمه حجارا وحسارما او اخرجاه من الماء وضرب من الصباد
وبما مات حبه انهم قال بعض الجراسانين سبحان لا يوتل السمك الطافي لان الغالب انه لا
يطعم الا بعد نعيم والسباح فلهذا ولا خلاف العلماء فيه واما حيوانات البحر وهي التي لا
يهلكها الا فطران احدها ما يعسر في البحر والبر ايضا لانه طير الماء لا وز والبط وهو
حلال يشترط دابة واسنن بعضهم من حله للعلو وطير الماء لا ينص ولا حل ميتة قطعاً
ومنه ما سحبت بالصدع والسرطان وهما حرامان على المنصوص الا في قطع به الجمهور ومنها
قول انها حلال لان اذ يحاوبه قال الخبيث في السرطان ومن المسحبات المساح وهو حرام
على الصحيح ومنه وجه عن الصبري انه حلال ومنها السلحفاة وهي حرام على الصحيح ومنها
الحماة ودوات السموم قاله الرافعي واسنن جامع الضئيل من الحيوانات التي لا
تعسر الا في الماء بعد على الصحيح وهو حل غير السمك منها واسنن الحماة والغراب ونصه
هذا الاستثناء لكونها ما لا يعسر الا في الماء ومن ان يكون نوع منها كذا ونوع منها كذا واسنن
الغاصي ابو الطيب الساسر على ذلك القول ايضا وحالته في ذلك الروائي وغيره فاباحه حين
الشح اي حامد انه استثناه ايضا وقال الصحيح العتيد ان جميع ما في البحر حل ميتة الا
الصدع وحمل ما ذكره الاصحاب من السلحفاة والحمة والساسر على ما يكون في ما غير البحر
الضرب بالنافي ما لا يعسر في البر وادخرج من الماء ان عيشه عسر المدبوح وهو ينقسم
الى ما هو على صورة السمك والى غيره فاما ما هو على صورة السمك فحلال اجماعاً لا يحتاج الى
دابة واما ما ليس على صورة السمك فمعه ثمة احوال وفيها وجه اصحاب الحل وثانها لا حل بثانها
بعضهم على ان اسم السمك والحق مع على جميعها لاستراحتها في الطعم اولا والاصح وقوعها
والثالث ان لا يوتل بطير في البرل كلب الماء وخضيرة وانساب وفاره لا حل وحل ما سواه
قاله في العبد وعليه الفتوى اليوم فعلى هذا لو لم يكن له بطير في البر فهو حلال وان كان له
تشبيهها احد ما حلال والاخر حرام فالحمار فان حمار الوحش حل وحمار الاسد لا حل لم يحل
وان لم يحل ما سوا السمك من حيوان البحر فحل محل ميتة ام شرط فيه الزكاة فيه وجهان
وقيل لو كان احدها محل ميتة وعلى هذا فله حسن وطعا واصحها وجزم به الماوردي وغيره
لا في حبه الوضهان اللذان في دم السمك قاله الرافعي وقد نسي الخلاف على انها هل يسع

عليها اسم الحيوان لم لا وعلى القول الثالث سوف الحل على الوضاه عند الامان فان صادرة ومات
فلا مانعاً حلها في صيد البر وقصده انه لو صادرة مسلم الحل فصرح قال الماوردي بالجمع من
الحيوان من البر والبحر ان كان استقراؤه باجدهما على ومراعاة به اكثر على علم حكمه وان لم يكن احدهما
اعلى فوجهان لحد ما جرى عليه حكم حيوان البر والثاني جرى عليه حكم حيوان البحر قاله الروائي
لحصول في طلب الماء وحريه والسرطان والسلحفاة وجهان ولما لا حل ميتة فهو ايضا ضروبان مقدور
على دفعه ومستوحش الاول المفدوع عليه فالحل المبالغة في الخلق واللبه على ما سياتي في الصحاح
سواء فيه الاسني والوحشي اذ اقد رعى دونه بان اسك الصيد وفيه حياة مستقرة او كان مستأنساً الصبر
الساني المستوحش الذي لا يفد رعيه كالصيد فيجمع اجزائه مدخ مادام على نوحته فلو بقي اليه سبها او ارسا
الله جارحاً فاصاب شتاً من بدنه ومات حل وان نوحش اسني بان ندعوا بقره او فرس او شترت
شاه ولم يكن الرد فهو صايد محل بالذي الى غير المدخ منه وبارسال الحب والجوارح عليه ولو
تردى بعد في بر ولم يكن بحري فهو لغير الناد وان جمع اجزائه مدخ بالجراح وفي حله بارسال
الحب عليه وجهان احسار البصر من الحل وصحة النواوي وصح صاحب البحر والمسقط في البيع وفي
الجميع العبد للحل والناد والمردي وجهان اصحها بوجه قطع الجمهور وقال النووي وهو الصواب
انه لم يلق جرح يفضي الى الزهوق والثاني انه لا بد من جرح مدفع لئلا يكون بمنزلة قطع الحلقوم
والمردي في المقدور واحسان الامام والعماد وليس المراد بالتوحش مجرد الاعلان بل من يمسر الحقوق
بعدوا واستعان بهم بيسمك فليس كذلك فوجهان لحد ما جرى عليه حكم حيوان البر والثاني جرى عليه حكم حيوان البحر
والحال دون ما بعد قاله الاصحاب بلحق بالصيد وقاله الامام المظاهر عند من انه
لا يلحق الصيد لا بها حاله فريمه والبر والكن لو كان الصبر والطالب يودي الى مهلكه او مسبه
فهو صايد ولو كان يودي الى موضع لصوم وفقار فوجهان ولو تردي بعد في بر احد ما فوق
الاخر لقطع الاعلى فان الاسفل فان كان يعمل الاغلا حرم وان يمدن اليه الطعم ومات منها
حلالاً حياً قاله الغاصي سوان في الملبه او ما هلا على المذهب كالوردي صيد فاصابه
وقد منه الى اخره وان شك انه مات بها او بالعل فان كان انها اصابته فلما فرم روجه حل
وان سدد فيه قاله النجوى بحمل وجهين ما على التوزيع في اجزاء عن الغالب المسقط للبحر
عن عن الغارة ولوردي حيوانا غير مقدور عليه فصار مقدوراً عليه فاصاب غير المدخ
لم يحل ولوردي مقدوراً عليه فصار غير مقدوراً عليه فاصاب غير مدخ حل ولو قصد

حيوان ما كثر وما د نفسه في حل وجهان **فسر** على الاول اذا ارسل منها او سيفا
او نحو او حارجه معلوم من طلب او غير على صيد فاصابه ادرل الصيد حيا فان لم يكن فيه حياة مستقرة
بان كان قد قطع حلقه ومريه او احافه او حرق امعاء او اخرج حسوته استحب له ان يمر السكين على
حلقه لئلا يمتدح فان لم يفعل وترد حتى مات حل اجماعا وان كانت فيه حياة مستقرة فعليه ان يوجه
اليه ويدفع في المدح وفي لزوم العدو في توجيه وجهه وجهان ارجحهما عند الغزالي نعم ولا يخلو المبالغة
فيه لحسب انقص الى ضرر ظاهر فلو تردم وجد الصيد مساو لم يد رماة والزمن الذي يسع العدو
او بعد قال **الرافعي** سعي ان يكون على القول فيما اذا اشك في المكان في الذبذبة واظهر ما عند غيره
لا ويلق بالسعي في السعي الى الجمعة فعلى هذا الومش على تحسبه فاد ربه مساحل وان كان لو اسرع
لا دره جبا **وال** الامام الوجه عندى انه لا بد من الاسراع فان ترك ذلك حتى مات بغير
عذر فهو حرام **الرافعي** لا يردى بعد من شأه فلم يدح حتى مات وهذا ان كان بعدد هو مقصده فالولم
يسحب معه مده واستحبها فستحب ولم يحددها حسدا وان ردها بعد ذلك ومات الصيد
في مرة الطلب وهذا لو بنسب السلسل في العدو على الصحيح ومن وجه انه حل ويجوز بذلك ولو
عصب منه السكين فوجهان اصحهما انه يحرم وثانها وهو ما اورد للاوردى لا ويجوز بذلك فالولم
يصل اليه ليلوله سبع حتى مات من البصر ما اذا اسفل بحديد السلسل فيما اذا كان من غير السكين
على حلقه علقا فان وان ترد لا بعدد عمر مقصده **الرافعي** لو اسفل باحد الاله وسلك السكين مات قبل
ان يعمل من دحه او سرع في المدح مات قبل انعام او وضع عليه لما فيه من بعد نوع وموت قبل القدرة
او لا يحرم الرمان ما يمتلئ فيه من المدح فحل او عند الرواية منه ما اذا اسفل بطلب موضع المدح
فلم يحد حتى مات وما اذا وقع الصيد متسا فاستعمل عليه ليعدر على دحه او اسفل بتوجيه
الى القبلة مات ولو شغل بعد موت الصيد هل يمتلئ من دحه فحرم او لم يتكفل فحل موات اصحهما
انه حل **فسر** لو ادخل السكين في اذن الثعلب لقطع اللحم والمري داخل الجلد فهو حرام
للعديم سطر فان اسير الى قطعها بعد الاسها الى حرة المدح لم يخل ولا يمتد قطعها وان
اسير اليه ولم يخل السكين لورس صيدا بعدد وطع من متسا ومن او سطر من يجره حلال
ولو بان عضوا منه بسيف او غيره فان اتاه حراجه مدفعه ومات في الحال حل العضو وباقي البدن
وان لم يمت مدفعه فاد ربه ودحه او جرحه حراجه اخر مدفعه فالعضو حرام وباقي البدن حلال
ولو ائله بالحراجه الاولى فقد صار مقدورا عليه من دحه وان مات من تلك الحراجه

بعد

بعد معنى زمان ولم يمتلئ من دحه حل باق البدن وفي العضو وجهان اصحهما انه لا حل وان
حرجه والحالة هذه جراحه اخرا فان كانت مدفعه فالصيد حلال والعضو حرام وان لم يمت مدفعه
ومات منها فالصيد حلال وفي العضو وجهان مرتان وهذا اولى بالمجهر ولا خلاف في ان يخلو المقطوع
جلده متصل باصله بصير ملحقا به في اجماع الركن **المالك** اله الصيد والمدح وهي
ثلاثة اقسام لانها اما حيوان يصطاد به او جهاد وهو اما مجلد اخرج ورهه او غيره الاول
المجردات والثاني المتعلق الاول حوارج الحيوان **فالساقى** والاصحاب **لحوز**
الاصطياد حوارج السباع **المعلم** كالحب والنمل والنمر وغيرها وحوارج الطيور كالسنور والباري
والعقارب والناسق والساهس وسائر الصقور وعز كى بلر الفارسى لا لا حوز الاصطياد بالحب
الاسود البهم بها اخذ جراحه من هذه الحوارج وحرجه واد ربه صاحبها ميتا او في حرجه
المدبوع اوله يتلئ من دحه حل امله ونوم الارسال والجرح في اي موضع كان مقام المدح وعين
واما الاصطياد بمعنى اسار الملك فلا يحصر بها بل يحصل باى طريق يسر سوا الحب غير المعلم
وعنه للراجل اذ ادلى وفيه حياة مستقرة اذ عرف ذلك فسرط الحرام فله الحوارج ان
يلون الحوارج معلم **وسرط** في معلم حوارج السباع اربعة امور احدها ان يسرسل باشارته
ومعناه انه اذا اعرب الى الصيد حاج الثاني ان يسرجر بزحوة اذ اقاله الجمهور وقال الثمام يعتبر
ذلك اول الارسال فاما اذا اطلقوا سبده عدو وحده فوجهان **ومح** الاسرطط والوق الباب
ان يسرسل الصيد بحسبه على صاحبه ولا يخله **الرافعي** ان لا يابل منه وفيه قول بشاد انه لا
يشترط وقال الامام **سسرط** ان يطلو باطلاق صاحبه وقال انه لو اطلق نفسه لم يبل معلما فان صح
هذا كان حامسا وهذه الامور المشتركة لا بد من فكرها من بعد من لعل على الطن يادى الحاجة
ولم يقدر واعدد المرات **فالساقى** واما راء العرف مضطربا وطباع الحوارج
مختلفة والرجوع في الباب الى اهل الخنزير بطباع الحوارج وقال الغزالي يرجع فيه الى العاد وفيه
وجه ثالث انه يصير ثلاث مرات وحرم به الماوردى وحلى العاصي وجهه في حل ما بان به كون
الحوارج معلما او شبهها بالوجهين في محم الصرف الذي يحرمه الصبي **فصل** اذا اظهر ذن الحب
وما في معناه من السباع معلما لم يطل من لحم ما اصطاده قبل ان يذبحه او يذبحه في حرجه فلو ان يص عليها
في الجريد ونزع الدم على الاياحه **فالساقى** ابو حامد واحمدون حرم في الجريد بالتحريم
والصحيح انه نزع الدم على الاياحه ورد قوله في الجريد اصحهما عند الجمهور انه يحرم ذلك

الرواي صحيح انه لا يحرم والا الامام ولدت لو فصل فاصل بين ان سكت زمانا ما ياكل بين
ان ياكل طاهرا ولم يعرضوا له وليس حاذر بعد ذكر جماعات ان القول فيما اذا اكل منه عقب العقر
فان اكل منه بعد طول العمل خل بلا خلاف سواء اكل من غير مفارقة موضعه ام بعد مفارقة ورجوعه
وفيه طرقتان احران احدها انها مخصوصان بما اذا اكل بعد العمل اما قبله فمحرم بوجه واحد
وثانيتها ان اكل بعد العمل حل قطعاً وان اكل قبله فقوله الفرع ان قلنا بالصحة انه يحرم
فلا بد من استيناف العلم ولا ينقطع التحريم على ما اصطاد من قبل الذي اكل منه قطعاً والا لو تكرر
الاصل منه وصار عادة له حرم الصيد الذي اكل منه احداً قطعاً وفي تحريم ما في الصيد الذي اكل منها
قبل الاخر وجهان اصحهما التحريم فالسبب البغوى اذا اكل من الصيد ما يحرم المأكل قطعاً
وفي الاول الوجهان ولو اكل من المأكل حرم المأكل وفي ما قبله الوجهان قال الراجح وهذا منه دهاب
الى ان الاكل من غير حرجه عن كونه معلماً وقد ذكرنا خلافاً في تكرر الصفات التي يصر بها معلماً وحوز
ان يصرق منها ما اراد العلم في الحل واما الاكل في التحريم فمحاط به ولو لغوا الجلب دم الصيد ولم
ياكل من لحمه سبباً لم يدر في كونه معلماً نص عليه وفيه وجه سداد ضعيف ولو اكل حشوة الصيد فطرعتان
اصحها انه على القولين في اللحم والثاني القطع بالحل والداني ولو لم يصرق سبباً الجلب عند
الاسترسال ولم يصرق عند التحريم لم يدر في كونه محرم الصيد وخبر وجهه عن كونه معلماً
لخلاف المصنف في الاكل فالسبب العقال ولو اراد الصايد ان يأخذ الصيد فامتنع وقابل
دونه فهو طاهر ولو اكل في حوائج الطير ان يبيع عند الاغراء في حوائج السباع ولا يشترط
بها الا زحار بعد الطيران وفي اشتراط الانكشاف عن الاكل فكل اصحها نعم فان قلنا بشرط
فان طيرعتان اصحها انه على القولين في حوائج السباع والثاني القطع بالحل والداني العاقبي الطير
وهذا غلط مخالف للنص فالسبب في الموضع الذي اصابه ناب الجلب وجرحه طين من الصيد طرق
احدها انه نجس قطعاً والثاني ان نجاسته قولنا والداني للعقال ان الناب ان اصاب غير العروق
فالحكم طاهر وان اصاب عرقاً صاححاً بالدم سرت النجاسة الى جميع الصيد وجزم اكله فان قلنا
بالمدح ان نجس فاربعم اوجه اصحها وهو ظاهر النص انه نجس على موضع الناب والطمر سبباً
احد من ارباب في غير طمره صمد ويوصل والثاني انه يعني عن الحاجة والعسر كدم
العروق ولا يجب غسله وحل اكله فالسبب انه لا يظهر بالتفصيل وجب تقدير ذلك الموضع
وطرحه وقابل طمره في طرلحم وما في معناه غصه الجلب بخلاف ما بيناه لوجهه بغرض وهو

يعيد

بعد والعراق قولوا لا يحب هذا بلا خلاف السبب الرابع انه يلحق غسل مرة واحدة من غير تعذر
ومضاف الى هذه الوجة وجه الطهارة والوجه الذي ذكره العمال في المرفق فصر الوجة منه
الفنم الثاني من الات الصيد المحددات التي خرج حدها سواطات من الحديد كالسيف
والسهم والرمح والسكن او من الحاس او الرصاص او الذهب او الفضة او الخشب المحدد الطرق والقب
او الرجاج او الحجر محوز الصيد والدخ بذكره فاداري صيداً بعشي من ذلك فعليه حل ولا يستثنى
من المحددات الا السن والطف وسائر العظام فانه لا حل للدخ بها ولا الصيد سوا ان طهر اذى
او غير متصل او منفصل من ما حول او عين وفيه وجه بعيد انه محوز تعظم المأكول وسنه وقول بعد
انه محوز بالتعظم غير السن ويلزم ويصرف فيه ان فعل الحيوان تحديه ودفعه لا سله فان قبله بثقله
بان اصاب السهم الصيد وبعضه فعليه حل فالسبب النووي ولو ارسل طلياً في عصفه فلا ده محذور
مخرج الصيد بها حل ولو ارسل طلياً وسها فاصابها فالسبب الراجح وقد يصرق منها بانه قصد الصيد
بالسهم دون الغلظة فالنوي والصواب الاول قلت والقاضي فرض المله بما اذا كان الجلب
معلماً الصرن بالحديد لا انها صرحت به فسد كلام صاحبه به الفنم الثالث الاول العلم
اد البرق معلماً فاما اوصاف فان الحيوان لم يحل طلومات الصيد بالحقاقه بالاحول المنصوم له
او بان كان رأس الحمار يد الصايد محز ومات او باصدام بوقوعه في البئر المحصورة او بالاحول
او برمي سده او بدوس سواخذ شاه ام لا سواء ابا ناسه او برمي سدهم لا يصلح فالسبب
واحد له او بسد فاصابه بعرضه دون حده او بصره بسوط او عصا لم يحل في جميع ذلك
وكذا ما دحه بخديقه فانه لا يقطع فان القطع يكون بقوى الدامح ولو حسي في الحيوان عصاً
وتحورها قال الروائي ان كان محزداً بمور مور السلاح حل وان كان لا لمور الا مستكرها نظران
كان العود حنفاً من السهم حل وان كان معلماً لم يحل ولو لم يخرج الجلب للصيد لكن لحامل عليه
وقله سله حل في اجم القول وطردهما بعضهم في ما اذا مات برعامة وهو بعد فروع
الاول اذ مات الصيد بسبب سحر ومحرم فهو حرام طلور من سها الى طليو تحريمه طرف النصل
واصاب عرض السهم سله فمات منها اوقات سهم او سده اصابه من رلم او راسه كذا لو نرد
في انه مات لهذا ولهذا او بها ولا اثر لعل السهم اذا اصاب الصيد تحذره الثاني لو اصاب السهم
الطارق والوقوع على الارض او حل ونحوه ولم يسلم الى محض ومات حل سوا مات قبل الوصول
الى الارض او بعد اول يعلم انه مات قبله او بعد فالسبب القاضي ويشترط ان يكون على الارض

وتبينه

ومنه خفيه لا يعل عن ملها ساطق ولو تب وتبه قوم رويها في الهواء سقط ومات لم يحل
فلو جف قليلا بعد اصابه السهم ومات حل قطعا ولو وقع في ما او على طرفه وحل او سقط وسقط
منه او على شجره فانصدم باغصانها فهو حرام وذا لو وقع على محددين سكن وعنه ولو رماه فوقع
على جبل وبخرج منه من جانب **وقال** الامام وتابعة الغزالي اذا وقع الاصطيد
في الجبال او البحار في طر الما وير الا سجد لجمل ان حل لكثرة وقوع الطيور في الاصطيد على هذه
الاشياء ولو روي طر الما نظر فان كان على وجه الماء فاصابه حل والماله لا لارض بعينه وان كان خارج
الماء فوقع فيه بعد ما اصابه السهم فوجهان احدها وهو ما ورد الما وردى انه حرام وثانها انه
حلال ولو كان الطائر في هو الحرام **والسبعوى** ان كان الزاي في البر لم يحل وان كان في سفينه
في البحر حل ولو اصاب السهم الطائر في الهواء لم يحرمه لكن سرحناه فسقط فمات فهو حرام وكذا
لو جرحه جرحا خفيفا لا يورم له في موته والى عطل جناحه فسقط فمات ولو كان جرحا لم يسقط فوقع
في يده ومات فان كان في البر ما فهو حرام دام وان لم يكن فيها ما فهو حلال وقول البير لا لارض المراد اذا
لم يصدم جدران البر وجسج ما نعلم في الفروع اذ لم يمتد الصيد بالجراحه الى حاله حركه المدبوع فان
انتهى اليها اما يقطع للمعوم والمري وبغيره فقد ثبت ذبابة ولا اثر لما وقع بعده من وقوعه في الماء
ودهوون في الجبل ومن اعصاب السجوه ونحوها من الاحوال **المال** لو ارسل سهم على صيد فقتله
فان اصابه معطل وان اصابه مرتين فان رماه الاول ولم يصيب الثاني المدخ لم يحل وان اصابه حل وان لم يرم
الاول وقله الثاني حل وكذا لو ارسل طيرين فامنه الاول وقله الثاني لم يحل سواء قطع المدخ اولا ولو
ارسل طيرا وسهما فان رماه السهم بر اصابه الطير لم يحل وان رماه السهم المدخ حل والا
فلا **الاربع** لو عصب عبدا فاصطاد فالصيد لله ولو عصب شبله او فرسا فاصطاد به فالصيد
للعاصب ولو عصب طيرا او صقرا او غيرها من الجوارح فاصطاد فوجهان اصحها انه للعاصب فعليه
اجرة ان كان مما يجوز اجماره والثاني انه لما لا يعل العاصب ما يضر من اجرة ان يضر **الخامس**
قال صاحب النخيل لا يحل الرمي بالبندق لان ربه يعرض الحيوان للهلال انتهى ويستبدله ما روي انه علم
منه عن الجاهل هو محمد ان يكون المراد عن ربه الصيد بالخلاق وهو قوس البندق **وقال** النووي
حل لانه طر يوال الاصطيد وهو مباح وفي الصحيح ان سطر السلام من عن الحدوق وقال انه لا يشاء العدو
ولا يقتل الصيد للى بها العين والبسر السن وعن الحسن البصري انه كرهه في الفرا دون غيرها واذا رماه
واد ربه ومنه حياه مستقر حل والا فلا حصصه النووي بالطيور النمار التي لا يموت منه عالتا وبدرل

فيها

فيها حياه مسيره السر في الرابع نشر المدخ وغفر الصيد العام مقام بالاسلحة او بالجوارح اما كيفيته
فسياتي في باب الضحايا وهو طر جرح مقصود حصل الموت به فلا يحل الموت الحاصل بفجر الجرح بالحق
والضرب بالعصا وقولنا مقصود جرح مامات جرح من غيره قصد والقصد له ثلاث متعلقات الاول
اصل الفعل الخارج فلو سقط من يده سيف او سكين فخرج به صيد ومات او كان يصط في احبولة محملا
او حديد اخر فاجرح بها الصيد ومات او نصب سكين في يده او غيرها فوقع بها صيد والجرح
بها ومات لم يحل ولو طاشت في يده سكين فسقط على خلق شاه فدخلها او طاشت في يده حات شاه
فاخنكه بها فاندبجت لم يحل ايضا وعن ابن الجوزي انه حله في الاول **والثاني** الرافعي ولا تشل ان الصيد
في معناه ولو كان في يده السكين ونحوها فخر كها والشاه يحكم بها لحصل المدخ بالحرث لم يحل ايضا
واذا استرسل الجلب بنفسه فقتل صيدا لم يحل سواء كان معلما ام لا سواء ان صاحبه اخرجه للصيد
ام لا ولو اطل الجلب في هذه الحالة من الصيد لم يقدح في فعله قطعا بخلافه فيما اذا ارسله على الصحيح دامر
ولهذا الاصل فروع الاول **لو** استرسل بنفسه واغراه صاحبه فان لم يزد وعدوه وجديه
وقله لم يحل ايضا وان اراد عدوه فوجهان اصحها انه لا يحل وقطع به جماعة وخرجه القاضي على
القولين فيما اذا كانت سفينه مسخوفه فوضع اسنان فيها عدلا فخرقه هل يضر الجلب او بالقسط يغلى
الاول حل هذا وعلى الثاني لا يحل بخلاف ما اذا استرسل الجلب على صيد فاغراه به محرم فارد اعدوه
وانتدبه فان في وجوب الضمان على المحرم وجهين ولو زجره فلم ينزجر فاغراه فارد اعدوه **والثاني**
لحر اسابول فيه وجهان مرتبان واولي التحريم وقطع به العراقيون **قال** الامام والحلاف
هنا الدعاء الى ان الانفرجار بالزجر في اتنا العدو هل يعتبر في اصل التعليم ان قلنا نعم لم يحل في هذه
وان قلنا لم يحل في الاول والحكم في الاول والحصل من الجمع بين الصورتين انه اوجه نالها ان كان
الاغراء بعد ان زجره فلم ينزجر حرم او قلته فلا ولو ان زجره بنزجره فاغراه فاسترسل وقلته
حل قطعا ولو لم ينزجره ومضى لم يحل قطعا سواء اراد في عدوه ام لا وخرج على الخلاف ثلث صور
احداها لو ارسل مسلما طيرا فاغراه المحوسى فارد اعدوه فان قلنا لا يقطع حكم الارسال هناك
به الحل هذا ولا امر لاغراء المحوسى واقتصر عليه السمع ابو محمد وان قلنا يقطع حكم ولاجلنا القتل
على الاغراء لم يحل واختاره القاضي الطبري وقطع به البغوي الثاني لو ارسل محوسى او نحوه كلبا فاغراه
مسلم فارد اعدوه وقيل الصيد متى حله وجهان بناء على الوجهين على الوجهين وقطع الماوردي
والرواني هنا بالتحريم **الثالث** لو ارسل انسان طيرا فاغراه فصولي فارد اعدوه واخذ صيدا

وسه خفيفه لا تسفل عن ملها ساوط فلو وثب وثبه قوم رمي بها في الهواء سقط ومات لم يحل
فلو رجع فلياد بعد اصابه السهم ومات حل قطعا ولو وقع في ما او على طرف وحل او سقط وسقط
منه او على شجرة فانصدم باعضائها فهو حرام وهذا لو وقع على احد كسكين وعصا ولو رماه وقع
على جبل ويدرج منه من حيث الى جانب وقال الامام وتابعة الغزالي اذا وقع الاصطاد
في الجبال او البحار في طر الما وير لا يحل ان يحل لكثرة وقوع الطيور في الاصطاد على هذه
الاشياء ولو رمي طير الما نظر فان كان على وجه الما فاصابه حل والماله لا لارض يجر وان كان خارج
الما فوقع فيه بعد ما اصابه السهم فوجهان احدهما وهو الما ورد في الما وادى انه حرام وثانيها انه
حلال ولو كان الطائر في هو الحرام قال البغوي ان كان الرائي في البر لم يحل وان كان في سعيه
في البحر حل ولو اصاب السهم الطائر في الهواء لم يحرمه لكن كسر جناحه فسقط فمات فهو حرام وكذا
لو جرحه جرحا خفيفا لا يورثه في موته والى عطل جناحه فسقط فمات ولو كان جرحا لم يسفل فوقع
في بئر ومات فان كان في البئر ما فهو حرام طمروا ان لم يكن فيها ما فهو حلال وقول البيهقي لا لارض والمراد اذا
لم يصدم جدار البئر وجسع ما فمات في الفرج اذا لم يصبه الصيد الجرحا حله حرة المدبوع فان
انتهى اليها اما يطغ الحميم والمري وبغيره فقد ثبت ذبابة ولا اثر لما وقع بعده من وقوعه في الما
وقد هوون في الجبل ومن اعصاب السحرة وخوفها من الاحوال المال لو ارسل سهم على صيد فقتله
فان اصابه معا حل وان اصابه مرتين فان اصابه الاول ولم يصب الثاني لم يحل وان اصابه حل وان لم يصب
الاول وقوله الثاني حل وهذا لو ارسل طيرين فان اصابه الاول وقوله الثاني لم يحل سواء قطع المذبح او لا ولو
ارسل طيرا وسهما فان اصابه السهم لم ياصبه الجبل لم يحل وان اصابه السهم المذبح حل والا
فلا السهم لو عصب عبد فاصطاد فالصيد لله ولو عصب شجرة او فرسا فاصطاد فالصيد
للعاصب ولو عصب طيرا او صقرا او غيرها من الجوارح فاصطاد فوجهان اصحها انه للعاصب فعليه
اجرة ان كان ما يحوز احماره والباقي انه لله فعلى العاصب ما يقص من اجرة ان يصب الحرام
قال صاحب الاخبار لا يحل الرمي بالنندق لان فيه تعريض الحيوان للهلال انتهى وينبغي له ما روي انه علم
منه عن الملا هو محمد ان يكون المراد عن رمي الصيد بالخلاق وهو قوس النندق وقال ابو نووي
يحل لانه طر يؤول الى الاصطاد وهو مباح وفي الصحيح ان ابنه على السلام من عن الحدوق وقال ابنه لا تسفل العدو
ولا يقتل الصيد للذي يملكه العنز ويسر السن وعن الحسن البصري انه كرهه في الفراد ونحوها واذا رماه
واد رده وفيه حياة مستقرة حل والا فلا وحصة النوى بالطيور والحيوان التي لا يموت منه عالباء يدرل

فيها

فيها حياة مستقرة السركن الرابع نفس الدرع وعقر الصيد العام مقامه بالاسلحة او بالجوارح اما كيفيته
فسياتي في كتاب الضحايا وهو حل جرح مقصود حصل الموت به فلا يحل الموت الحاصل بغير الجرح بالحقن
والضرب بالعصا وقولنا مقصود جرح مامات يخرج من غيره قصد والقصد له ثلاث متعلقات الاول
اصل الفعل الخارج فلو سقط من يده سيف او سكين فخرج به صيد ومات او كان يصب في احمولة محلا
او حديد اخر فاجرح بها الصيد ومات او نصب سكين في بئر او غيرها فوقع فيها صيد ولجرح
بها ومات لم يحل ولو كانت في يده سكين فسقط على خلق شاه فدخلها او كانت في يده خات شاه
فاختك بها فانذرت لم يحل ايضا وعن ابنه ان حله الاول في الرافعي ولا يشك ان الصيد
في معناه ولو كان في يده السكين ونحوها محرما والشاه يحكم بها يحصل الدرع بالحرث لم يحل ايضا
واذا استرسل الجلب بنفسه فقتل صيدا لم يحل سواء كان معا ام لا سواء كان صاحبه اخرجه للصيد
ام لا ولو اطلق الجلب في هذه الحالة من الصيد لم يقدح في فعله قطعا بخلافه فيما اذا ارسله على الصحيح حرام
ولهذا الاصل فروع الاول لو استرسل بنفسه واعراه صاحبه فان لم يزد عدوه وجده
وقله لم يحل ايضا وان اراد عدوه فوجهان اصحها انه لا يحل وقطع به جماعة وخبرها القاضي على
القولين فيما اذا كانت سعيه مسخوفة فوضع اسنانها عدلا فعرفه هل يضر الجلب او بالنسب فعلى
الاول حل هذا وعلى الثاني لا يحل خلاف ما اذا استرسل الجلب على صيد واعراه به فمات فان اراد عدوه
وانتقمه فان وجوب الضمان على المحرم وجهان ولو جرحه فلم ينزجر فاعراه فارداه وقال
الحراسيول فيه وجهان مرتبان واولي التحريم وقطع به العراقيون قال الامام والملائكة
هنا السنان الى ان لا تنزجر بالزجر في اتنا العدو هل يعتبر في اصل التعليم ان قلنا نعم لم يحل في هذه
وان قلنا حل في الاول والحكم في الاول والحصل من الجمع بين المصورتين انه اوجه نالها ان كان
الاخر اعد ان زجره فلم ينزجر حرم او قل له فلا ولو انزجر بنزجره فاعراه فاسترسل وقوله
حل قطعا ولو لم ينزجر ومضى لم يحل قطعا سواء اراد في عدوه ام لا وحرج على الخلاف ثلث صور
احدها لو ارسل مسلما فاعراه الحيوي فارداه عدوه فان قلنا لا يسقط حكم الارسال هناك
بدا حل هذا ولا امر لاغرا الحيوي وامر عليه السمع ابو محمد وان قلنا يسقط حكمه وان قلنا القتل
على الاغرام لم يحل واخراجه القاضي الطبري وقطع به البغوي الثاني لو ارسل مجوسي او نحو كلبا فاعراه
مسلم فارداه عدوه وقيل الصيد ففي حله وجهان يثبت على الوجهين على القولين وقطع الماورقي
والرواني هنا بالتحريم الثالث لو ارسل انسان فاعراه فاصطاد فارداه عدوه واخذ صيدا

حل قطعاً ولم يكون منى على الوجهين سواء كان جزءاً أم لا فان قلنا لا يغزى لا يقطع حكم الابتداء
وهو الاظهر فالصيد لصاحب القلب وان قلنا يقطع فالعضو لا يغزى فالغاصب للقلب فليس على
ان ياصيد القلب المغضوب لصاحبه او للغاصب وفيه وجهان تقدمنا اظهرهما انه للغاصب وحرم
به العراقيون وقال الامام محمد بن هان ان يكون منى بينهما حاله على فعلها ولو ان المنصوب لم يكن
بعد ارسال صاحبه فان حرم اغراه فاسترسل وصاد فلن الصيد فيه الوجهان للدليل في صيد
القلب المغضوب الفروع الباقى لورمى سهاً وكان يصغر عن ادراك الصيد فساعد ثم الرمح
من وراءه فاصاب حل وابدأ الامام في تردد افواه الرافعي ولو اصاب حذراً او الارض سم ازلف
واصاب الصيد ففي حله وجهان مبنيان على القولين في ان اصابه الغرض في المناضلة هكذا هل حسب
والاصح حله ولذا الحكم لو اصاب حراً فساعد واصاب الصيد او فقد منه اليه قال الرافعي وقيل
ما سبق يرجع الاول وصرح النووي بتصحيم المتعلق الباقى للصيد فصد الرمي ولو رمى سهاً في
قصاص الارض لا حصار فوق الرمي او لغية الى هدف او بين فاعترض صيداً فاصابه السهم فقتله
لم يحل على المنصوص الصحيح وحرم الخلاف فيما لوراي الصيد فلم يقصده ورمى الى الهدف فاصابه
ولو كان حلاً لسفاهي يده فاصاب غنق شاه ووطع الحلقوم والرمي وطرفان يحرمها القطع بانه حرام
ولو ارسل طياً وهو لا يرى صيداً فاعترض صيد فقتله فالمدح الذي قطع به الجمهور انه لا حل وطرد
بعضهم فيه الوجه المسمى في السهم وانما به المدح فلا يشترط اذا تعلق القصد بالغير فلو رمى ما طنه
بحراً او حرمه او صداً عما تولى فان صيداً ما تولى حل ووجهه بجاء من احدهما انه رمى
الى صيد عن قصد منه اليه وانما قد علم حاله وانما ان قل الصيد حصل بفعله الذي قصده وانما
نقل ما اعتقده وبني عليه الخلاف المسمى فيما اذا ارسل سهاً في الهواء فقتل صيداً فعلى الاول لا يحل
لان لم يقصد الصيد ولو وطع في ظلمة شيئاً لينا طنه ثوباً او نحو فقتل غنق شاه او صيداً وانقطع
الحلقوم والرمي حل على النص وفيه وجه وعلى المدح لو طن المقطوع حلق ادين او معصوم او
فعدا اخر محرم ما فوجهان اظهرهما انه حل ايضا ولو طنه خنزيراً او نحو فينبى ان يقطع
بالحل لدا قال الغزالي ولا صحاب مع الامام صورهما فيما ادرى الى ما طنه ادماً او خنزيراً
فان صيداً فقالوا لورمى الى ما طنه ادماً معصوماً قبان طناً بالمدح انه حل اذا طنه
حراً فوجهان صحهما انه حل ولو طنه خنزيراً او حيواناً اخر محرم فوجهان واولى بالحل
قال الرافعي وفيه نظر وفرق بين المقدور عليه وغيره ويشهد له تردد الامام

فيها

فيما لورمى الى سهاً من بوطه الرماحه فقطع حلقومها ومنى ما حل مع القدر على الدخ قال
والمحور ان يفرق بين ان يقصد الدخ بما يرميه وبين ان يقصد الدخ على ما يرميه وثنان يقصد
الشاه فصيد مدحها والاختلاف مطرف الى الجميع ولو ارسل طياً الى شخص طنه حراً فان صيداً
فوجهان صحهما انه حل فالسهم المتعلق بالقلب غير الحيوان وفيه مسائل الاولى الصيد
المصاب بالرمي ان كان الرامي يراه او يحس به في ظله او من وراء حجاب بان كان بين الحمار مدحه وقصده
حل وان لم يعلم به فان لم يكن يرجو صيداً بل يرمى في الهواء او هدفاً ونحوه فقد مر ان المدح انه لا حل وان
كل يرجو صيداً لورمى في ظله راجياً انه يصيب صيداً فاصابه فقتله اوجه احدها لا حل وهو
المنصوص وثانيها حل ويخرج عليها صيداً الا عني سهم وطلب وثالثها انه ان يرمى تحت يده جود
صيد حل والا فلا الشاه لو ارسل سهاً او كلباً الى سرب من الطبا فاصاب واحداً لم يحل منه حل
وان لم يقصد غيرها وفي وجوب القصاص فيما ادرى جماعة فاصاب واحداً منهم خلاف لعدم وان قصد
واحد منهم فاصاب غيرها فطره ان اصابها القطع بالحل وهو المنصوص وزعم القاصان الطبري
والحسين انه لا خلاف فيه وثانيها انه اربعة اوجه اصحاب الحل وثالثها ان كان يرمى الى المصاب
حين الرمي حل والا فلا ورابعها ان كانت من السهم الذي قصده بالرمي حل والا فلا ولا فرق بين
ان يكون السهم عدل عن الجهة التي قصدها الى غيرها اولا ولو قصد حراً فاصاب طيه فوجهان مرتبان
واولى بالحل ولورمى بها حصاة طنه خنزيراً فان خسر فاصاب السهم طيه فوجهان مرتبان واولى
بالخنزير وان كان طيه فاولى بالحل والاظهر التحريم ولورمى الى شاخص طنه صيداً فان حراً واصاب السهم
صيداً اخر وقلنا بالتحريم حل وان اعتبر بالجمع فقلنا بالحل هناك لم يحل هذا فروع لو ارسل
كلبا الى صيد فاخذ صيداً اخر فطره فان عدل الى الجهة التي ارسله فيها الى غيرها فحل ما قبل وجهان
اظهرهما نعم وثالثها بعضهم على الوجهين في عدم وللسهم واختلفوا في قبل هذا اولى بالحل وقل اولى بالخنزير
وقال الماوروي الصحيح عندي ان يقال ان خرج عا دلاً من حمار ساه حرم ما قبله وان
خرج النها فقام الصيد فعدل الى غيرها حل وقال الامام الوجه القطع بالخنزير او عدل الى حمة
اخر او طهر من عدوله اختياره بان تنادي في حمة الارسل ثم بان صيداً اخر فاستدر الصيد
المرسل اليه وصيداً اخر وان لم يعدل الى حمة الارسل وكان فيها صيداً اخر فاصاد فخير ما ارسل اليه
حل على الصحيح وفي السهم واد اجمعت من المتأخرين حمة اربعة اوجه القيد الثالث حصول الموت
بالخرج الحاصل من السهم او القلب ويخرج به ما لومات الصيد بغيره لومات بصله او اقراس سبع

فلا يخلو ولو غاب عنه الطلب والصيد وحده ميتا وبه جراحه احرا او صدمه لم يخل وان كان ملطما بدمه
على المذهب ولو جرحه السهم او الطبع غاب وادركه ميتا فان كان للجراحه النفع الى حركه المدبوع جلا وان لم
يلحقه النفع فان وجد في ما وجد عليه ان تصدم اخرا لم يخل سواء وجد الطلب عليه ام لا وان لم يوجد شيء
من ذلك ففنه تصان ولا صاحب فيها طرقا مشهورا واصحابها ان يفتقروا لصاحبها عند الجمهور فانما الرافعي انه
لا يخل وثانها انه يخل وصحة المعنى والغزالي والنووي وقال هو الصواب لصحة الاحاديث فيه والثاني
القطع بالتحريم والثالث القطع بالحل والرابع انه علب على طئه انه مات بجرحه حل والا فلا واما التسمية
فلا يسترط سند الرمي ولا الارسال ولا الدخ ولو تترها عامدا او ناسيا لم يحرم الدخ ولا نام على المذهب
وفيه وجه انه نام بترها عند اللبس عند هذه الامور وكبر تترها عمدا وسادى السنة بالتسمية
عند اصحاب السهم وعصر الطلب على الصحيح ويستحب تترها عند الاصحاب ويستحب مع التسمية عند الدخ
ان يصل على النبي صلى الله عليه وسلم على المذهب وحكي الروايات عن النص ان التسمية تستحب عند صيد
السبك والمجراد والماوردي انما لا تستحب اذ لم يرد بها شرع وان كان ذكر الله حسنا في كل حال
النظر الثاني فيما يملك به الصيد وفي الارز وحكم عليه وفيه فصلان **الفصل الاول** فيما
يملك به الصيد والصيد يملك به والصيد يملك ما يملك منه وهي قومه المانعة له من الاعمال
وذلك بطرقا واحدة وضع اليد عليه ولا يسترط فيه قصد التملك حتى لو اخذ ليطر اليه ملكه ولو
وضعه يده عليه اعجمي او مجنون لا يبرم ملكه ان كان حرا وملكه سيده ان كان عبدا ولو امر به غيره فلو
له اول الامر به وجعل يلعن على الوجهين في التوفيل في تلك المباحات ولو سعى خلف صيد فوقف
للاعيان يملك حتى يقبضه وناهما ان تحمله الى مضى لا يملكه الاعمال منه بيت ونحوه ولو املكه
الاعمال صدمه يملكه فلو اخذ غيره ملكه وثالثها ان يجرحه جرحا مدفعا بيده او بسهمه او بحاربه
او سمه موصيه فملكه ولذا ان كان طائر افكس جراحه ان كان امتناعه بالطير ان خاصه فان كان بعيدا
بالدراج والقطام يملكه حتى يعجز عن العدو وايضا ويكنى للتملك ابطال مشددة العدو وصبر ورته
بحسب سهل الخاقاني ولو جرحه بعطس وبس يملكه ان كان عطشه لعدم الماء وان كان يجزع عن
الوصول اليه من اجل الجراحه ملكه وراعيها لو قبض شجده ونحوها للصيد فوقع فيها صيد ملكه
ولن كان طريق طارده حتى وقع فيها ولو وقع فيها صطع وانفكت الصيد فقد سدم في باب الوليه
ان الغزالي قال انه ملكه في الطهر الوجهين ولم يزل ملكه وقال غيره ان كان ذلك بتقطع هذا الصيد
عاد الى الاجامه فملكه من صيده ولن قطعها صودا احرا احتجعت فهو يملك صاحب

الشبكة

الشبكة فلا يملكه من صيده وان قطعها صودا قال النووي وهذا المذهب ولو تعلو الصيد
بهايم ولحقها وذهب بها فخذ انسان فان كان بعيدا وسع من الشبكة ملكه الاخذ وان اطلق فملكها
امساعه بحسب يتيسر اخذها فهو لصاحب الشبكة ولا يملكه اخذها وحسب امساعه الا ان ارسل طلبا
فان صيد ملكه وان ارسل سباعا اخر فعقره واشته قال الماوردي ان كانت له عليه يد
ملكه والا فلا فلو اطلقت الطلب الصيد بعد ما اخذه مال الروايات قال بعض اصحابه ان كان قبل ان يدر
صاحبه يملكه وان كان بعد لم يملكه على الصحيح وفي الفصل صور احدها لو نوحل صيد في
ارض انسان وصار مقدورا عليه لم يملكه على الصحيح قال الامام والخلاف فيما اذا لم يكن سبي
الارض ما يقصده الاصطياد بالنوحل فان كان يقصده فهو لئيب الشبكة وهو قضيه كلام
الماوردي ولم ينفذ الروايات بارضه بل قال لو نوحل الصيد عند طلبه في ظن لم يملكه لان حصول
الطير ليس من فعله ولو كان هو من رسل الما في الارض ملكه لحصوله بفعله قال الرافعي ويشبهه
ان يكون راجعا الى ما ذكره الامام من قصد الاصطياد بالسبي السامه لو دخل الصيد ارضه
او داره وصار مقدورا عليه او عشت طائر في ملكه ناض وفرج وحصلت القدره على القبض والفرج
لم يملكها صاحب الدار على الصحيح وقطع به جماعة منهم البخاري وقال لو جرحه عند
للصيد فوقع فيها صيد لم يملكه وان جرحها له ملكه فان قلنا لا يملك صاحب الدار فهو اولى بتملكه
وليس لغيره ان يدخل ملكه ويأخذه فان فعل من ملكه على الصحيح وان عصى به حول الدار وهو نظير
حصول الملك في ما اذا احيا مواثا محبوه عنده ولو اطلق صاحب الدار الباب لقصد الاستسلا
عليه ملكه وان كان انما فاما لم يملكه اطلقه الغزالي والماوردي وقد صاحب الشامل والحاقي بما
اذا كانت الدار والشرح صدمه بحسب يتيسر اخذها اما اذا لم يكن الا بسهمه فلا يملكه وهو مطلق
على ما ساقى في مسله السهل ولو اعلقه احبني لم يملكه صاحب الدار ولا الاجني ولو قصد بيتا
الدار بعشش الطائر بعشش فيها طائر ملك البيض والفرج على الصحيح ولو دخل انسان انسان غيره
او داره وصاد منها طائر ملكه قطعا **الثاني** لو دخل سبكه برده انسان في ملكها الوجهان
السديدان في دخول الصيد ارضه فان قلنا بالاصح انه لا يملكها فسد المناقده فلن كانت ضيعة ملكها
وان كانت ضيعة واسعة فلا يملك له فيها احصا من فاحصا من التحجر للبر في البيع ودر وجهين
في بيع هذه الشبكة والطاير المطلق في داره ما ومعه من حوله هالك مدورا عليه وصحة البيع
ان يملكه هناه ولو اضطرها الى برده صغره يسهل احدها منها على شط الهزم ملكها ولو اضطرها

الى بركة واسعد فلو دخلت بنفسها فروع الاول لواحد الجلب العلم صيدا بعد ارسال فاحده
احسن من قبه ملكه على المذهب فلو نزع طائر في بجره غيره وان كان صاحبه ارسله فاحده احسن منه
وهو في **الرافعي** ينبغي ان يكون للمرسل وحمل خلافه لان **الملك** احب ان
صاد صيدا فوحده ام ملكه فاحده من سوما او معصوم من الخراج لم ملكه ونصه اذا
وضع يده عليه او قله منهم وان لم يملكه فليد في صيدها ولو نصب سبيله في مباح فوقع فيها صيد
لغيره ومات نصيبه وذا الواطاد سبيله فوحدها ذرة متقومه في لفظه وان كانت غير متقومه في
لحم السبيله ولو اسرى سبيله فوحدها دون غير معصوم في له وان كانت معصومه في السباع اذا
ادعاهما فله البعوى **والرافعي** ونسبه ان يكون الدرهم لصطادها فان الكثر الذي يوجد
في الارض يكون لحسنها **الثالث** قال الروماني لو حصل صيد في يده ملكه وان لم يقصد اصطاده
بل قصد ان يراه ويرسله فلو احدها مولانا ولم يملكه بل اذ رعا يده مده لم يدعه وامامنا يترك الملك
عن الصيد فلا حقا انه يزول بما يروى به الملك عن غيره كالبيع والهبة والارث ولا يزول بانقلابه
من يده على المذهب ولا من سبيله فلو احده احد لزمه رده اليه سواء كان في البلد او حوله او الحق
بالوحش في الحرام ولو اسلم من يده فاقب من دلوه بعض الما في روال ملكه عنه وجهان ولو
ارسل صيدا وحده بنفسه في روال ملكه عنه فاحدها وهو المنصوم من ان لا يزول فلو ارسل
بهمته الا نسبه وقصد ان يملكه عنها قال الفقهاء وينبغي ان يجد رجسته وثانها انه يروى ونسبه
الروماني الى النص لكنه شرط ان يحمله على قصد احدها من ملكه والحام بالوحش وثالثها انه ان
قصد باطلاقة التعرّب الى الله تعالى رال ملكه عنه والا فلا وحرم الما يروى روال ملكه في هذه
الحاله فان قلنا لا يروى لم يحترعه احد اذ اعرفه فلو قال هذا الرسل الحق لم يخذ صار
مباحا وكان لمن صان ان يملكه لا ان يصرفه وان قلنا يروى عاد الى ما كان عليه من صان وان قلنا
بالوجه الثالث في حل اصطيان وجهان احدهما وحرم به البعوى نعم وثانها لا لانه بعد التعق
ولو خرج بعضه او نواه بكماله فهو على الخلاق الا في التعق في عبي الحيوان والمذهب المنع
ولو ان كس من الجحر او نحوها معصا عنها فهل يملكها احد فانه وجهان مرتبان على الخلاق
في ارسال الصيد واول بان لا يملكها معصى على ملك المالك قال الامام والخلاف في روال الملك
واما الاباحه فحصل ظاهر المذهب **قال** **الرافعي** ونصحه ما سئل عن الصالحين
من السقاط السنابل **قال** **السيوطي** والاصح عند صاحب التبيين وغيره انه يملكه ويبيع

نصفه اليه بالبيع وغيره ولو اعرض عن حله مبيته فاحده غيره ودفعه في حصول الملك له وجهان
مرتبان واولي للحصول **قال** **الرافعي** وينبغي القطع به اذا قلنا من عصب حله مبيته
ودفعه بكون الملك له والخلاف على انه للعصون منه والمار الساقطه من الاسجار ان كانت
داخل الحدار لم يخل احد لها وكذا ان كانت خارجا لم يحرقها دهم بانها وان جرت بها ففي
تترك العاده المضطه مجرى الاخاحه وجهان احدهما نعم **فرع** اذا حول حمام من بروج انسان
الى بروج غيره فان كان المحول ملكا للامام لم الاول لم يزل ملكه عنه ولكن الثاني مرده فلو حصل
من حمامي البرج نص او فرع فهو بيع فلا يملكها واذا ادعى انسان حول حمام من بروج الى بروج
غيره لم يزل قوله والورع ان يصرفه الا ان يعلم كذبه وان كان المحول مباحا وخل بروج الاول
ثم يحول فقد مر الخلاف في انه ملكه فان قلنا بالاصح انه لا يملكه فليسا ان يملكه ومن جعل بوجه
حمام وشك في انه مباح او مملوك فهو اولي به وله ان يملكه ونصرف فيه لان الظاهر انه مباح وان
يحموه انه اخلط ملكه بملك غيره وبعد التميز فقد قال السيوطي اذا اخلط حمامه واحده
لحما مانه فله ان ياكل بالاحصاء واحد واحد حتى لا يفسد الا واحده كذا لو اخلط ثم لغيره
ببيع **قال** **الروماني** ليس له ان ياكل واحده منها حتى يباح ربا او يقاسمه ولهذا قال بعض
مساحنا ينبغي للورع ان يحب طير البرج والذي يخرجه الامام والعزالي وغيرهما انه اذا اخلط حمام
احدها بحمام الاخر وبعد التميز ليس لواحد منها الصنف في شئ منها بيع او هبة من ملك وله
ذلك مع الاخر في طهر الوجهين وينبغي ان يخص الوجهان بما اذا جهلا العدد والقيمة اما اذا
علماها ينبغي القطع بالصحه لصيرورتها سائعه ولو ما عاقل المختلط او بعضه لئلا يطل منها
لا يدرى عن ماله فان علما العدد والقيمة وتساوت ورعا التميز على الاعداد وان جهلا الاعداد
لم يبيع وطريق انقصا لهما ان يقول كل منهما للاخر فعقل الحمام الذي في هذا البرج بكذا فبيع ويحتمل
جهالة المبيع للضرورة **قال** **العزالي** ولو نسا الحما على شئ صح واحمل الجهل بالمقدار **قال**
الرافعي ويصرف منه ما اطلقه من تقاسمها **قال** **الحوزاني** يقال اذا قال طر واحد منها بعت مالي
من حله مالي في حله هذا البرج بكذا ويحتمل بيع الجهل بالبيع فاذا قال بعتا حمام هذا البرج بكذا
والاعداد محموله بيع ايضا مع الجهل بالخص طر واحد منها والمقصود ان يفسد الامر بحسب ما
يتراضا عليه ويحوزان مع احدهما للبيع فاذن الاخر فيكون اصلا في بعضه ووجبا في بعض
ثم يستثنان التروى بالي محمدا وحده في باب الشره ولو اخلط حمامه مملوكه او حمامات محامات

مباحه غير محصور جاز الاصطياد وان كانت المباحات محصوره ايضا لم يحرم الاجتهاد ولو اختلطت
حيوانات ابراج مملوكة لا ينادي بحصر محام بل ان احرق صياحه لا يحصر في حوار الاصطياد وكان
الجواز ولو انصبت حنطة انسان على حنطة غيره او ما يبعه في ماله وحده لا قدرها بالحكم كما مر
ولو احتلها في مقدار الخلط قال الماوردي القول قول من اسال الطعام على صبره ولو ملك
ما لا يستقام انصف في نهر لم يزل ملكه عنه ولا يمنع الناس من الاستقاء وهو احتياط محصور
بغير محصور وفيه وجه بعدم انه يزول ملكه عنه ولو احتلط درهم او درهمين ولم يهر او دهن
حرام بدهه او عين من المباحات قال الغزالي وعنه طريقتان بعضهما في بعض فدر الحرام تصرف الى
الجهة التي يحصر فيها وتصرف في الماني قال النووي ومن الباب ما اذا احتلط درهم
او حنطة وخمها بمحاجة او عصبت منهم او خلطت ولم يميز فطره ان ينقسم الجميع بينهم
على قدر حقوقهم الفصل الثاني في الازدحام على الصيد وله احوال الاول ان
يتعاقب حرجان من من فان احدهما مر بها او مدفقا والاخر خارجا فقط فالصيد ملك
للذين والمدفق لم يسطر فان تعددت الحراجه على المرمية او المدفقه فلا شيء على الخارج
وان تاحرق لرمية ما نقص من اللحم او الجلد لحراجه وان كانت الاولى مرمية والثانية مدفقه
لا يسطع للآخر والمري فهو ميتة ولا الورما الى صيد فازمته ثم رماه تاسا مدفقه لا يقطعها
ويحب عليه ما قيمته بخروجها وان دفعه فقطع المدخ منه فهو حلال فيخرج من الاول ما بين قيمته
مدخها وزمانا قال النووي وانما يظهر الفارق اذا كانت ليه حياه مستقرة فان
كان الحيوان لانه يجب لولم يدخ لملك مما عدى له بعض منه سى بالدخ وان كان الاول مرميا وليس
الماني مدفقا ومات الصيد من الحرجين معا فهو ميتة وما العذر الواحد من قيمته على الماني بناء
الاصحاب على مسئلة مهمه مقصود في نفسها وفيها اذا جنى انسان على عبد انسان او يهيه لوصيد
مملوك له قيمه عشرة دنانير جراحه ارشها دينار ثم جرحه اخر جراحه ارشها دينار ايضا
وسرنا الى النصف فالحجب على الجاني منه اوجه احدها الحجب على كل واحد نصف قيمته
عند جنايته وعلى الاولى خمسة وعلى الثاني اربعة ونصف وثانيها الحجب على كل واحد
نصف قيمته عند الجنايه الاولى فعلى كل واحد خمسة وهو قول المزي والاشق ووجه
الذي يانه حجب على كل منهما ارش واحد وهو دينار فانه نقصان تولد من جنايته وما يبي وهو
بما به يلد بالحراجه فيشتركن فيه ووجهه ابو اسحق وهو الاظهر بان على كل نصف قيمته

يوم الجنايه اذا صارت نفسا دخل ارشها في بدل النفس وطريقتها ايضا الا نصف النفس فلا بد له الا
نصف النفس فلا بد له الا نصف الارض ولا بد له الا نصف الارض الا هو وكذلك لو قطع
بد رجل فترى الى نفسه دخل الارض بدل نفسه ولو قله غيره لم يدخل الارض بدل النفس بل يضمها
ويرجع بالاول على الثاني بنصف ارش جنايته واد ارجع الاول عليه بنصف ارش جنايته استقر
على كل منهما خمسة وعلى هذا الوجه المالك يحبس في نصف دينار من ان اخذه من الاول ومن الثاني
وحكي الماوردي وحها احراز انه لا يطالب الا الثاني وعلى هذا هو قول المزي والاشق
ولو نقص بالاول دينار والثاني دينارين فعلى الاول اربعة ونصف وعلى الثاني خمسة اما على
راي المزي فلان على الاول ارش جنايته وهو دينار ونصف القيمة بعد الجنايه وهو ثلثه ونصف
وعلى الثاني ارش جنايته ديناران ونصف القيمة ثلثه ونصف واما على راي ابي اسحق فعلى الاول
نصف قيمته يوم جنايته وهو ثلاثة ونصف وارش جنايته وهو دينارين ويرجع الاول على الثاني
نصف ارش جنايته وهو دينارين يستقر على الاول اربعة ونصف وعلى الثاني خمسة ونصف ولو
يضر الختان الاول دينار والثاني ديناران انعكس الحكم واختلفوا في ان المزي قال هذا مدرضا
له او حرجه للسائق والثالثه الحب على الاول خمسة ونصف وعلى الثاني خمسة وهو احراز العقاب
السراج انه حجب على كل منهما نصف قيمته يوم جنايته ولا يغير الا نصف الارض ولا يرد الواجب
على العمد ولا يرجع الاول على الثاني سى بل يجمع ما لزمها بعد رايه وعشره ونصف وينقسم
وهي عشر على العشر والنصف فبما في المار بينهما ونسبها ايضا مما يكون احد وعشرين
نوحه على الاول احد عشر حزا من احد وعشرين حزا من عشره وعلى الثاني عشره اجرامها
بافها والخامس لصاحب العرب وهو احراز الامام ونسبه الى المحقق ان الثاني لا يلزم اكثر
من اربعة ونصف ولزم الاول خمسة ونصف ولم يحل الامام الزائد على الاول ارشها ثلثي قال
هو منشون الى العرب الا بما تعرض لالحرام الثاني قال الرافعي ومنهم من جعل
الزبان ارسا وقال يعبر الارض في حواله من الثاني يحمي عليه ما نقص جنايته وهو دينار ونصف
القيمة بذلك وهو اربعة ونصف ولا يعبر الارض في حق الثاني قال ابو اسحق ولو كان هول قضيه ما ذكرني
الوجه ان لا يعبر الارض بما في حقه بل اربعة يحمي نصف دينار من الارض وخمسة قيمه
يوم جنايته انتهى وفيه بؤد والسادس احراز ان وهو الاصح عند العراقيين والروائيين
في انه يجمع بين القندين فليكون تسعة عشر ونسب على هذا العدد ما قوما وهو عشر فليكن على

الاول عشرة اجزا من تسعة عشر جزا في عشرة وعلى الثاني ثمانية تسعة وهو اقرب من غيره قال
اس الصلاح وهو اقرب وافل من المحاذر الواقعة في الوجوه الاخر واد الم يكن يد من مخالفة المطاير
والقواعد لا يختص بالواقعة بما يعطى بها فالافصار على الاول متعين وخرج للاصحاب
على الاوجه بالوقائع الحاء بانه وارس حجابيه دسار والقيمة عشرة وعلى الوجه الثاني
لزم بلامهم على طريقه المرقب حجابيه دينار وثلاث القيمة بعد الحجابات وهو ديناران نصير
بله نصير وبله على طريقه الى الحق بسطت الارش عن كل واحد منهم فلو على الاول ثلث
القيمة يوم حجابيه وهو ثلثه وبله وارس حجابيه بله دينار فجمع عليه اربعة وعلى
الثاني ثلث القيمة يوم حجابيه وهي ثلثه وبله وارس ثلثا دسار فجمع عليه ثلثه وبله وعلى
الثالث ثلث القيمة يوم حجابيه وهو ديناران وبله وارس ثلثا دسار فجمع عليه ثلثه
ثم ان احدا المالك من كل واحد منهم بلامه وبله فقد وصل الى حقه ولا يراجع وان احده من الاول
اربعة رجع الاول على الثاني دسار وعلى الثالث ثلثه فجمع عليه ثلثه وبله وان
احده من الثلثة بلامه وبله رجع على الثالث ثلثه ولسون فيما غرموا وعلى الوجه
الثالث على الاول اربعة منها بثلثه وثلثا منها بثلثه وثلثا منها بثلثه وثلثا منها
بلامه وبله منها بثلثه وهي ثلث القيمة يوم حجابيه وثلثا منها بثلثه وثلثا منها بلامه
دساران وبله هي ثلث القيمة يوم حجابيه وثلثا دينارها بثلثه وثلثه عشرة وثلثا
وعلى الوجه الرابع توزع العشرة على عشرة وثلثه وعلى الوجه الخامس على الاول اربعة
وثلثه وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث دساران وثلثه وعلى الوجه السادس جمع القيم وهي
عشرة وتسعة وثمانية القيمة سبعة وعشرون تقسم العشرة عليها التسعة بحالها
لكن احدها من ثلثه العبد او الصيد مطر في جراحه المالك اهل الاولى ام الثانية وخرج
على الاوجه المندمة فيسقط حصه المالك ويحصى الاجنبى وعن القاضي ابي حامد ان
الخلاف المندم في الجناح على العبد محله ما دام المولى للحنايه ارس مقدرا فان كان فليس الصيد
فيها بالهبة والصيد المأول حتى لو جنى على عبيده حنايه لها ارش مقدرو قيمه ما به
فصفت الجناح عشرة ثم جنى اخر حنايه لا ارش لها فصفت عشرة ايضا ومات العبد منها فعلى
الاول خمسة وخمسون وعلى الثاني خمسون يرفع منها خمسة الى الاول قال الرافعي هذا
الذي نسب الى الرافعي وهو اخصار العامي قال ولو قطع كل منها بدوا القيمة والنقصان كما

صورت

صورناه لزم الاول نصف ارس اليد وهو خمسة وعشرون ونصف قيمة يوم حجابيه وهو خمسون
ولزم الثاني نصف ارش اليد خمسة وعشرون ونصف القيمة يوم حجابيه وهو اربعون فالحجمه
ما به واربعون حصتها للسيد لا تصرف الى الاول منها شي لان الحنايات التي لها ارش مقدار حوران
بريد واحبها على بدل النفس ولو قطع يده وداره اخر والمأوردى حكى في المسئلة ما عدا الوجه الثالث
والخامس وقال هذا تمامه اذ ان الحنايه ارش مقدار فان لها ارش مقدار فوجها احد هما انه
نصير مقدار اطرافه كالحجر والحراة اجنى عليه حنايته ومات منها ماتت اليه عليها بالسوا
ولو تفاوتت الحنايات والثاني انه نصير مع العبد كالمهمه قال وطلاها ما طل واذا بطل لا تقل
صار العبد مشاركا كالحجر في العبد والمهمه في اعسار القيمة وحالهما في امران وهو ان المعبر
في طريق العبد الا من من العبد وما يقص من قيمة ما لم يسوغب العبد رجع القيمة فان استوعبها
وجب اقلها وهو ما يقص من القيمة لان الشدة مع السراية تمنع من وجوب حصتها على احد هما
فبعد على موجب هذا السبيل من الوجوه الخمسة انتهى اراد بذلك ان العبد اذا ماتت قيمة ما به
مثلا فان قطع كل منهما ما يوادل القيمة كالدس والرجل فالامر بالمقدم وان قطع كل منهما ما ينقص
عنهما ليد ورجل فان العبد الحاصل بذلك قدر نصف القيمة او اقله فالامر بذلك وان قل طالو
لنقص قطع كل منهما عشرة في مالها فعلى الوجه الاول لا يحل الحكم وعلى الثاني يحل على ما خذ الرب
على الاول نصف قيمة الطرف يوم حنايه وهو خمسة وعشرون وعلى الثاني نصف قيمة الطرف
يوم حنايه وهو امان وعشرون ونصف والباقي تساوى لما بين تقسم بينهما فطر على الاول
خمس وسبعون وعلى الثاني سبعة وستون ونصف يودي كل واحد منهما الى الاول خمسة لهما
دخلت بها صناعه فاستقر على الاول سبعون وعلى الثاني خمسة وستون ونصف وعلى
الوجه الثالث تسعة والخمسة والسبعون على الاول وعلى الثاني الاوجه لا يحل الحكم هذا ان
المسئلة التي نبي عليها مسلة الصدر رجعت الى مسلة الصيد فاذا جرحه الثاني جراحه غير مدقة
ومات من الجراحه فله طرق احداهما انه فالسيد والاجنبى في الجناح على العبد وقال
المأوردى هو ظاهر المذهب وقول الجمهور تسقط ما يخص الجناح الاول ويحصى ما على الجناح
الثاني الاوجه المندم في جميع النودع والثاني انه يجب الجمع على الثاني والثالث الاصح انه
مطر فان مات قبل ان يدره الاول او قبل ان يمل من دمه لزم الثاني طال قيمة من ماله خلاف
ما لو جنى شاة نفسه ثم جرحها عني فماتت بانه لا يجب على الثاني الا نصف قيمتها لان كلامين

الفضل هناك محرم وحصل الفساد بها معا وان ادرته وتمكن من دحجه فلم يدحج حتى مات فوجهان
احدهما انه لا يحب على الثاني سوا ارض جراحته واصحهما بصرى انه على الارض ولا يكون
نزه الدح مستقلا للضمان ولا فرق بين ان يكون الصيد في يدك او قبل ان يدرك عليه وسهل من
دحجه في القدر الذي يضمن وجهان احدهما بصرى ان قيمته بصرى ايضا واصحهما انه لا يضمن
بالقيمة بل هو بالوجهين عند جرحه سيده ومات منها فعلى هذا الحى الوجه الستة في
نفسه التورع على الجرحين فالمحصر الجرح الاول يسقط وما المحصر الجرح الثاني يحب على جراحه
ان قلنا يلزمه ان قيمته فان قلنا يلزمه ان قيمته بصرى اما في الحاله الاولى او على احد الوجهين
في هذه الحاله منصوص اطلاقا والاحتمال ان يقال ان كان الصيد غير من بصرى يساوى عشرة وسبعة
من منا انه يلزم الثاني تسعة واستدل صاحب التقرىب فقال فعلى الاول يورث في الرهون قطعا
فيبقى ان يعتبر فقال اذا كان غير من بصرى يساوى عشرة ومن منا يساوى تسعة ومدى حيا
يساوى ثمانية يلزمه الثمانية والدرهم الاخر يورث في فوائده فعلاهما جميعا فيورث عليهما
فهو در نصفه وحده نصفه مع الثمانية قال الامام وفيه نظر والاصح ما ذكره صاحب القدر
الحساب اله الشافعي اذ اصاب الجرحان معا فان تساوا في سبب الملك بان كان كل منهما مقدما
او متزنا او ابعدا او كان محمرا مدفقا او متزنا او كان احدهما مدفقا والاخر متزنا كان
بهما سوا سوا الجرحان في الدر والصغير او تفاوتا وسوا اصابا المدح او غير او اصابا احدهما
دون الاخر وان كان احدهما مدفقا او متزنا دون الاخر فالصيد لصاحب الاول ولا ضمان على صاحب
الثاني وان احتمل ان يكون لزمان بها او اصابا احدهما بغيره او لا بغيره فالصيد بينهما في الظاهر
ويستحق ان يخل احدهما من الاخر وان علمنا ان احدهما مدفقا او متزنا او شككنا في ان الاخر
هل له ارضي المدفقا او لا زمان قال القفال هو بينهما والزم عليه ما لو جرح انسان انسانا
جراحه منقعه واخر جراحه غير مدفقه فقال الجرحان قصاص عليهما قال الامام وهو
بصير والوجهان قصاص القصاص الاول وان نصف العبد يخص لمن جرحه مدفقا وتوقف
النصف الثاني ان يملك او يملك القفال ان انسانا جرح انسانا جرحا نصف منها نصيب يحصل
للاول عليه اربعة وبابعد الفضل وحكي بعضهم وجهان ان الجميع المدفقا نفسا الحساب
الشافعي ان يعلم تمام الجرحين ووجدنا احدهما بصرى والاخر مدفقا ولم يعرف السابقان
ما ان المدفقا اصاب الله فالصيد حلال فاعلمنا فقال طاعنا الجرحين او لا او لم

فالصيد لي فليل منها خليف الاخر فان خلفا فالصيد لهما ولا شيء لواحد منهما على الاخر
وان احتمل احدهما دون الاخر فهو للمخالف وعلى الناطق ارض ما نقص بالدح وان اصاب غير المدح
وطرقتان اصحهما القطع بخله والثاني ان فيه قولين فالقولان المقدم من مسئلة الايمان ولو قال
طرمها انا ارضيه او لا واسدته بخراتك فعليك القيمة فليل منها خليف الاخر فان
خلف احدهما دون الاخر لزوم الناطق قيمته بصرى ولو قال الذي جرحه او لا ارضيه جرحتي
واقصدته انت ببلدك فعليك القيمة وقال الثاني لم يتر من انت وانت على امتناعه الى ان يتر من
انما ارضيه او دفعته فان ارضى على جرحه الاول فان علمنا انه لا سعي الاساع معها
للسرحاح الطاهر ورجل ما سمع بدحج صديق الاول بعرضين والاصدق الثاني فان
خلف فالصيد له ولا ارض على الاول ولن يخل خلف الاول واسلمت قيمته بخر وحال الجرح
الاول ولا يحصل الصيد لانه ميتة بقوله وهل للاخر اطله فيه وجهان ولو علمنا ان الجرح
المدفقه متقدمة على التي لو انقذت لا رمت حل الصيد فان ادعى طرمها انه المدفقا
فليل خليف الاخر فان خلفا فهو بينهما وان خلف احدهما خاصة فهو له وعلى الاخر ضمان ما
نقص ان حصل بصرى شرح قال الشافعي رضي الله عنه لو رماه الاول والثاني
ووجدناه ميتا ولم يد رابع به الاول ان يكون منتعا او غير منتع حل وكان بينهما
نصفان واعترض عليه بأنه ينبغي ان يحرم هذا الصيد بعد بطله يعني ان لا يكون بينهما بل من
احدهما وانما يورث في الغواب على بل او جرح احدهما ترك الكلام على ظاهره وتسلم الاعتراض
وحمل قوله انه يخل لطله على ما اذا عثره احدهما فانه ثم اصاب الثاني المدح فدحجه او
انما ولم يصر في حل المبيع برادركه احدهما فداه بخل وقوله انه بينهما اراد اذ كانت يداهما
عليه ولا يعلم مستحقة منها فبصرى فانما اذا وجداه ميتا بالجراحين فلا حل به فان ارضى
على ان الثاني هو المالك فان عليه القيمة ولن يخل خلفا حلف طرمها للاخر طرمه ووجدت الشى
لا من ولن يخل خلفا لا حدهما كمن مات من اسير مسلمين وبصرى او على كل منهما انه مات على
دينه والوجه الثاني ان طاهر كلامه ايضا وحمله على ان يراد صدق مع بطله ونجاسة
بالجرح فاصاب احدهما رجلاه فكسرها والاخر جناحه فكسره فيه وجهان احدهما انهما
واحد لانه الثاني فان قلنا بينهما فاسد مفر وعنه وان قلنا لهما فليل الذي لم يعلم الذي وهو

الاول ام لا قال لا على ما هو على امتناعه الى ان يحق الثاني فكون مستلزما منها ويلكون للثاني
 وحلى الامر في الحار اربعة اوجه بالبيان بما بين الرمي وحل وان طال فلا وراعيها
 ان كانت الرمية الاولى لا تلب الصيد مثلها غالباً حل وان كان يشك في اعتبارها بالغالب
 الحار الرابع ان يرب الحرجان ويحصل الاثران بهما معا وهذا يفرق على وجهين
 احدهما ان يكون كل منهما بحيث لو انفرد لم يضمن والثاني ان يكون احدهما ارض من مع الطيران
 والاخر ارض مع العدو وفيما يسمع بطيرانه وعدو طالعاً في من له الصيد وجهان احدهما
 انه لهما وجه الامام والفرق والاصح انهما للثاني وبما يسمعهم على الحلاق المقدم فيما
 اذا كانت حكم صغيرتان فارقت امره احدهما ارض الاخرى لم يندفع نكاحها جميعاً او لا
 مدفع نكاح الثانية ان فلان يندفع نكاحها فالصيد من هذه الاشياء والافهم للثاني وهذا
 البناء على اختلاف في النكاح فان النكاح عند الجمهور محرمة وعند الشافعي حلال
 عدم ونسب الروايات المحرم الى عدم والحلال الجديد ونظير الحلاق بالوجوب جميعاً
 وسعة الطعام والشراب حتى يات من الجوع هل يلزمه شط جوعه من الدم اوجيعه فيه فلو ان
 وكذا الوضع في السعة المحمود جلالاً فحوت به وكذا الواطور وجنح ثلاث طلمات متفرقات
 هل ترتب البيوت الكبر على الحمل وعلى السالك ولا اعتوا الحائض بترت على اداء النكاح الا حرام او
 على الحمل حتى يرب برجل وامر اس وحلى الامر في الصورة الثانية وجهان بالثاني كما سر
 الجناح قطع سوا عدم او باخر فربما على احد الوجهين مما اذا ارتأه معاً فقطع احدهما
 جناحه والاخر رجله انه يكون كما سر الجناح فان قلنا انه للثاني او كان حرج الثاني مرتباً او انقرد
 فلا يرب على الاول فلو عاد بعد ارتب الثاني فربما حرجه اخراً فان لصاب المدح فهو حلال
 وعليه الثاني ما استصر من فدية مدحه وان اقصه حرجه وعليه ان قد فدية حرجه وحاً
 حرجه الاول وحرجه الثاني وكذا ان لم يندفع ولم يرب الثاني من مدحه وان لم يرب ولم يرب
 عاد الحلاق السابق فعلى احد الوجهين ليس عليه الا ارض حرجه الثانية لغيره الحلال
 وعلى الصها لا يرب الصان عليه وعلى هذا ما لا طريق احدهما في عدم وبه الحرجان الاول
 والثاني ان يرب من حرج على الحلاق لعدم في اياه بها اذ اخرج عباداً فاسلم حرجه
 فبذلك وعاد الاول وحرجه اخراً وساد منها ومما لا يرب اوجه احدها بالثاني فلو رجا

الستة المعدم في الحاله الاولى ولعل ان الاعتبار في المعية والترب في المسئلة بالاصحاب
 لا ابتداء الرمي في سبوع لو اقام يده على اذ اصطاد هذا الصيد واخر منه على انه
 اصطاده فبقي القولان في عارض البين احدهما سقوطها ورجوع الى قول ذي اليد الثاني
 في ندر رجل صيد فقال اخيراً اصطاده فقال دواء لا علم لي بذلك قال ابن خ لا ينع
 بهذا الجواب بل ندعيه لنفسه او يسلمه الى مدعيه الثالث قال النووي ربي الصيد
 بالتدق حلال واستدل السراج في سنن ابى داود انه عليه السلام قال امر والطير
 في امكاناتها وصوته وفي نفسه وجهان لا يحل ابناً وغيرهم احدهما ان المراد الذي عن
 الاصطباذ ليلاد وهو نهى نفيه واصحابها ورواه السهوي عن الشافعي انه كان الرجل في
 الحاقه اذ اراد الحاقه الى الطير في ذكره ونفقه فان اخذ دابة اليمن فص حاقه
 وان اخذ الشال جمع فهو عليه السلام عن ذلك **باب الضحايا**



انعامه بوجاه



كتاب
الكتاب

المكتبة
الكتاب
الكتاب

رقم المايكرو فيلم

عنوان المخطوط: جواهر البحر الذي فيه فرائد قصص الهندية

المؤلف: محمد بن عبد الله بن أحمد بن حنبل

ابو محمد، جمال الدين، الخليل - ١٢٤٥ هـ

الأجزاء: ح المجلدات: ١

أوله: الاعيانة اقصية عن الامم مطلة فيا عقلا د

وذلك ما عليه الآن فقلنا وذكر الملاح

تاريخ النسخ : / اسم الناشر : /

عدد الأوراق: ٢٥٢ م المقام: ١٧٨٩

ملاحظات المخطط كما يمكن القول والاع

الرقم والفن

حقه

✓

فيلم قم

727.

السيرة العسيرة
المعصية
حبيب